

هنري كيسنجر

النظام العالميّ



تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ

ترجمة
د. فاضل جتكر



بيروت - لبنان

النظام العالميّ

تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ

تأليف

هنري كيسنجر

ترجمة

د. فاضل جتكر



دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

النظام العالميّ

© دار الكتاب العربي 2015

ISBN: 978-9953-27-993-0

Authorized Translation from the English Language Edition:

World Order

First published by Penguin Press, a member of Penguin Group (USA) LLC,

Copyright © 2014, Henry Kissinger

All Rights reserved

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نشر اي جزء من هذا الكتاب، أو اختزال مادته بطريقة الاسترجاع،
أو نقله على اي نحو، وبأي طريقة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية
أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلاّ بموافقة الناشر على ذلك كتابة ومقدماً.

الناشر

DAR AL KITAB AL ARABI | دار الكتاب العربي

Verdun Rachid Karame St., | فردان، شارع رشيد كرامي

Byblos Bank Bldg. 8th floor | بناية بنك بيبلوس، الطابق الثامن

P.O. Box 11-5769 | ص. ب. 11-5769

Beirut 1107 2200 Lebanon | بيروت 1107 2200 لبنان

Tel (+961 1) 800811 - 862905 - 861178 هاتف

Fax (+961 1) 805478 فاكس

daralkitab@idm.net.lb بريد إلكتروني

academia@dm.net.lb

www.kitabalarabi.com
www.academiainternational.com

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن فكر مؤلفها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر.

مكتبة
مؤمن قريش
moamenquraish.blogspot.com



إلى نانسي

المحتويات

مقدمة: مسألة أي نظام عالمي **11**

- نظام عالمي على أنواع 12 - المشروعية والقوة 18

الفصل الأول: أوروبا: النظام الدولي التعددي **20**

- فرادة النظام الأوروبي 20 - حرب السنوات الثلاثين: ما معنى المشروعية؟ 29 - سلام وستفاليا 32 - دوران دولاب المنظومة الوستفالية 39 - الثورة الفرنسية وعواقبها 49

الفصل الثاني: نظام توازن القوة الأوروبي وانتهاؤه **56**

- اللغز الروسي 56 - مؤتمر فيينا 66 - مقدمات النظام الدولي 73
- مترنيخ وبسمارك 79 - مآزق توازن القوة 81 - المشروعية والقوة في فترة ما بين الحربين 87 - النظام الأوروبي بعد الحرب 91 - مستقبل أوروبا 95

الفصل الثالث: الحركة الإسلاموية والشرق الأوسط:
عالم في عين الفوضى **100**

- النظام العالمي الإسلامي 101 - الإمبراطورية العثمانية: رجل أوروبا المريض 113 - النظام الوستفالي والعالم الإسلامي 115
- الحركة الإسلاموية: المد الثوري - تفسيران فلسفيان 121

– الربيع العربي والزلزال السوري 126 – القضية الفلسطينية والنظام الدولي 132 – المملكة العربية السعودية 137 – انحطاط الدولة 144

الفصل الرابع: الولايات المتحدة وإيران: مقاربتان للنظام 148

– تراث فن إدارة الدولة الإيراني 150 – ثورة الخميني 153
– الانتشار النووي وإيران 159 – بين الرؤية والواقع 169

الفصل الخامس: تعددية آسيا 171

– آسيا وأوروبا: تصوران مختلفان لتوازن القوة 171
– اليابان 179 – الهند 190 – ما معنى نظام إقليمي آسيوي ؟ 206

الفصل السادس: نحو نظام آسيوي: مجابهة أم شراكة ؟ 210

– نظام آسيا الدولي والصين 211 – الصين والنظام العالمي 218
– منظور أطول مدى 225

الفصل السابع: "خدمة للبشرية كلها" :
الولايات المتحدة وتصورها للنظام 231

– أمريكا على المسرح العالمي 235 – تيودور روزفلت: أمريكا قوة عالمية 243 – وودرو ولسن: أمريكا ضميرًا للعالم 251
– فرانكلن روزفلت والنظام العالمي الجديد 263

الفصل الثامن: الولايات المتحدة: قوة عظمى مترددة 270

– بداية الحرب الباردة 273 – استراتيجيات نظام حرب باردة 277
– الحرب الكورية 282 – فيتنام وانهيار الإجماع القومي 288

– ريتشارد نكسون والنظام الدولي 295 – بداية التجديد 301
– رونالد ريغان ونهاية الحرب الباردة 303 – حربا أفغانستان والعراق 310 – الهدف والممكن 320

الفصل التاسع : التكنولوجيا، التعادل، والوعي الإنساني 322

– النظام العالمي في العصر النووي 323 – تحدي الانتشار النووي 328 – تكنولوجيا المعلومات والنظام العالمي 333
– العامل البشري 339 – السياسة الخارجية في الحقبة الرقمية 344

خلاصة : النظام العالمي في زماننا 351

– تطوير النظام الدولي 355 – إلى أين نحن ذاهبون من هنا ؟ 360

إشادات : 364

حواش : 367

مقدمة

مسألة أي نظام عالمي

بوصفي أكاديميًا شابًا، في عام 1961 زرت الرئيس هاري ترومان حين وجدتني بمدينة كنساس محاضرًا. وعلى سؤال ما كان السبب الأول لاعتزازه برئاسته، أجاب ترومان قائلاً: "ألحقنا هزيمة كاملة بأعدائنا ثم أعدناهم إلى أسرة الأمم. يطيب لي أن أعتقد بأن أمريكا وحدها كان من شأنها أن تفعل هذا". واعيًا لقوة أمريكا الهائلة كان مصدر فخر ترومان الأول متمثلًا، قبل كل شيء، بقيمها الإنسانية والديمقراطية. أراد أن يتم تذكره بالارتباط مع مصالحات أمريكا أكثر من الانتساب إلى انتصاراتها.

جميع خلفاء ترومان اتبعوا واحدة من طبعات هذه السردية وظلوا يعتزون بمزايا مشابهة للتجربة الأمريكية. وعلى امتداد الجزء الأكبر من هذه الفترة بقيت أسرة الأمم التي استهدفوا تأييدها عاكسة نوعًا من الإجماع الأمريكي - نظام دول متوسعًا بمرونة، مراعيًا قواعد ومعايير مشتركة، محتضنًا أنظمة اقتصادية ليبرالية، نابذًا الغزو الإقليمي، محترمًا السيادة القومية-الوطنية، ومتبنيًا أنظمة الحكم القائمة على المشاركة والديمقراطية. ظل رؤساء الجمهورية الأمريكان من الحزبين مستمرين في حض الحكومات الأخرى، بقدر كبير من الحماسة والبلاغة أكثر الأحيان، على احتضان الحفاظ على حقوق الإنسان وتعزيزها. وفي عدد كبير من المناسبات أفضى دفاع الولايات المتحدة وحليفاتها عن هذه القيم إلى حصول تغييرات مهمة في الحالة الإنسانية.

غير أن هذا النظام "المستند إلى القواعد" يواجه اليوم عددًا من التحديات، والنداءات المتكررة الداعية للبلدان إلى "الاضطلاع بحصصها العادلة"، إلى

الالتزام بـ "قواعد القرن الواحد والعشرين"، أو إلى أن تكون "أطرافًا مسؤولة" في منظومة مشتركة، تعكس واقع عدم وجود تعريف مشترك للنظام أو فهم لما من شأن المساهمة "العادلة" أن تكونه. وخارج العالم الغربي، تبادر الأقاليم التي لم تلعب إلا حدودًا دنيا من الأدوار في الصياغة الأساسية لهذه القواعد إلى التساؤل عن مدى صلاحياتها بصيغتها الحالية، وقد عبرت صراحة عن الرغبة في العمل على تعديلها. ومع أن عبارة "الأسرة الدولية" يتم استحضارها الآن بإلحاح أكبر من أي حقبة أخرى، فإنها لا تعرض أي حزمة واضحة أو متفق عليها من الأهداف، المناهج، أو الحدود.

عصرنا دائب بإلحاح، بل وبما يقرب اليأس أحيانًا، على السعي لامتلاك تصور لنظام عالمي. ثمة الفوضى مهدِّدة جنبًا إلى جنب مع تبادل غير مسبوق للتبعية والاعتماد في ظل انتشار أسلحة الدمار الشامل، تفكك الدول، تأثير عمليات السطو على البيئة، تمادي ممارسات إبادة الجنس، وانتشار تكنولوجيات جديدة تهدد بدفع الصراع إلى ما بعد تحكم البشر وإدراكهم. ثمة مناهج جديدة لامتلاك المعلومات وإيصالها توحد أقاليم كما لم يسبق له أن حصل وتنبئ بأحداث كونية – وإن بطريقة تحول دون التأمل، مطالبة القادة بالمسارعة إلى تسجيل ردود أفعال آنية على شكل شعارات قابلة للتفسير، فهل نحن في مواجهة فترة تتولى فيها قوى عصية على قيود أي نظام تحديد لمصير المستقبل؟

نظام عالمي على أنواع

ما من "نظام عالمي" كوكبي فعلاً سبق له أن كان موجودًا بالمطلق. وما يعد نظامًا في زماننا تم اجتراحه في أوروبا قبل نحو أربعة قرون، في مؤتمر للسلام بمنطقة وستفاليا الألمانية، عُقد دون انخراط بل وحتى علم أكثرية القارات أو الحضارات الأخرى. قرن من الصراع الطائفي والغليان السياسي عبر أوروبا الوسطى كان قد تتوج بحرب السنوات الثلاثين التي دامت من 1618 إلى 1648، تلك المحرقة التي تزاوجت فيها النزاعات السياسية والدينية، اعتمد فيها المقاتلون أسلوب "الحرب الشاملة" ضد المراكز السكانية، وقضى فيها نحو ربع الكتلة السكانية لأوروبا الوسطى نحبهم جراء القتال، المرض، أو الجوع. أما المشاركون المتعبون فما لبثوا أن اجتمعوا لتحديد جملة من الاتفاقيات التي كان من شأنها

وقف نزيف الدم. كانت الوحدة الدينية قد تمزقت مع بقاء المذهب البروتستنتي وانتشاره؛ كان التنوع السياسي متجذرًا في العديد من الوحدات السياسية المستقلة التي كانت قد قاتلت حتى الرمق الأخير. هكذا إذن تم في أوروبا الاقتراب من شروط النظام العالمي المعاصر: وحدات سياسية متعددة ليس فيها واحدة ذات قوة كافية لدحر الأخرى، وكثرة منها متبنية لفلسفات وممارسات داخلية متناقضة، بحثًا عن قواعد محايدة لضبط سلوكها والتخفيف من الصراع.

جاء سلام وستفاليا عاكسًا لنوع من استيعاب الواقع، لا بوصفه تبصرًا أخلاقيًا فريدًا. جاء مستندًا إلى منظومة دول مستقلة نأت بنفسها عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض ووضعت حدًا لطموحات بعضها عبر توازن عام للقوة. ما من ادعاء وحيد لحقيقة أو قاعدة شاملة كان قد طغى في نزاعات أوروبا. بدلاً من ذلك جرى الاعتراف لكل دولة بحق السيادة على أرضها. تعين على كل طرف أن يقر بالبُنى الداخلية والرسائل الدينية لدى الدول الأخرى على أنها وقائع وأن يمتنع عن تحدي وجودها. ومع توازن للقوة متصوَّرًا الآن محايدًا ومرغوبًا، فإن من شأن طموحات الحكام أن تُطرح في مواجهة بعضها البعض الآخر، بما يساهم، أقله نظريًا، في تقليص مدى الصراعات. ما لبث الانقسام والتعددية، الحاصلان في تاريخ أوروبا، أن أصبحا اثنين من معالم نظام دولي جديد ذي نظرة فلسفية مميزة تخصه. وبهذا المعنى فإن المسعى الأوروبي الهادف لإطفاء حريق القارة أدى إلى صوغ الحساسية الحديثة وتصورها مسبقًا: أدى الأمر إلى امتلاك الحكم على ما هو مطلق لصالح ما هو عملي ومسكوني؛ لا بد له من استقطار النظام من عنصري التعددية والانضباط.

متفاوضو القرن السابع عشر الذين اجترحوا سلام وستفاليا لم يخطر ببالهم أنهم كانوا عاكفين على إرساء الأساس اللازم لنظام قابل للتطبيق عالميًا. لم يحاولوا ضم روسيا المجاورة التي كانت آنذاك مشغولة بإعادة تمتين نظامها الخاص بعد "زمن الاضطرابات" الكابوسي عبر اعتماد مبادئ متميزة التناقض مع توازن وستفاليا: نظام حكم فردي مطلق، أصولية (أرثوذكسية) دينية موحدة، وبرنامج توسع إقليمي في سائر الاتجاهات. كذلك لم تبادر مراكز القوة الرئيسية الأخرى إلى اعتبار التسوية الوستفالية (بمقدار ما اطلعتْ عليها بالمطلق) ذات شأن بالنسبة إلى أقاليمها.

فكرة النظام العالمي طُبقت على المدى الجغرافي المعروف لدى ساسة العصر - نمط تكرر في أقاليم أخرى. وكان هذا ناجمًا، في المقام الأول، عن عدم قيام التكنولوجيا السائدة آنذاك بالتشجيع على دوران دولاب نظام عالمي وحيد، بل حتى بالسماح به. ففي غياب وسائل تفاعل على أساس مستدام وفي ظل عدم وجود إطار لروز قوة هذه المنطقة مقابل قوة منطقة أخرى، بقيت كل منطقة ترى نظامها فريدًا وترى الآخرين "برابرة" - محكومين بطريقة غير قابلة للفهم بالنسبة إلى النظام الراسخ وغير ذوي علاقة بمخططاتها إلا بوصفهم مصدرًا للخطر. كل منطقة كانت ترى نفسها هيكلًا مؤهلًا شرعًا لتنظيم الإنسانية كلها، متصوِّرة أنها كانت تتولى تنظيم العالم عبر قيامها بحكم ما بحوزتها.

في الطرف المقابل لكتلة أوروبا الأوراسية القارية، كانت الصين مركز تصورها الهرمي والكوني الشامل نظريًا للنظام. وهذا النظام كان قد ظل نافذًا آلاف السنين - كان راسخًا لدى تولي الإمبراطورية الرومانية حكم أوروبا موحدة - بالاستناد لا إلى المساواة السيادية للدول بل إلى النفوذ اللامحدود المفترض للإمبراطور. في هذا التصور لم تكن السيادة بالمعنى الأوروبي موجودة لأن الإمبراطور صاحب سلطان على "كل ما تحت السماء". كان الإمبراطور قمة الهرم السياسي والثقافي، قمة مميزة وشاملة، مشعة من مركز العالم في العاصمة الصينية نحو سائر الباقين من الجنس البشري. وهؤلاء الأخيرون كانوا يصنفون على أنهم درجات مختلفة من البرابرة بالاستناد جزئيًا إلى مدى إتقانهم لفنون الكتابة والمؤسسات الثقافية الصينية (نظرة كونية دامت إلى ما بعد حلول حقبتنا الحديثة). ومن هذا المنطلق فإن الصين كان من شأنها أن تنظم العالم في المقام الأول عبر زرع الرهبة في قلوب المجتمعات الأخرى عبر عظمتها الثقافية وسخائها الاقتصادي، جاذبة إياها إلى شبكة علاقات قابلة للإدارة بما يُفْضي إلى بلوغ هدف "التناغم تحت السماء".

في مساحات واسعة من المنطقة الممتدة بين أوروبا والصين، كان تصور الإسلام الكوني المختلف للنظام العالمي سائدًا، مع حلمه الخاص بحاكمية مقدسة سماويًا توحد العالم وتمنحه السلام. ففي القرن السابع كان الإسلام قد انطلق منتشرًا عبر ثلاث قارات في موجة غير مسبوقة من الحماسة الدينية والتوسع الإمبراطوري. بعد توحيد العالم العربي، الاستيلاء على بقايا من الإمبراطورية الرومانية، وإخضاع الإمبراطورية الفارسية، بات الإسلام حاكمًا للشرق الأوسط،

لشمال إفريقيا، لمساحات واسعة من آسيا، كما لأجزاء من أوروبا. وطبعة الإسلام للنظام الكوني كانت ترى نفسها محكومة بأن تبسط سيطرتها على "دار الحرب" كما كانت تصف الأقاليم المأهولة بغير المؤمنين، إلى أن يصبح العالم كله نظامًا أحاديًا متناغمًا بفعل رسالة النبي محمد (ﷺ). ولدى قيام أوروبا ببناء نظامها القائم على أساس تعدد الدول، عكفت الإمبراطورية العثمانية ذات القاعدة التركية على إحياء هذه الدعوة إلى حاكمية شرعية وحيدة وبسط سيادتها على قلب البلدان العربية، على البحر الأبيض المتوسط، على البلقان، وعلى أوروبا الشرقية. كانت الإمبراطورية العثمانية متنبهة إلى النظام الأوروبي الوليد القائم على أساس تعدد الدول؛ إلا أنها لم تره أنموذجًا بل عدّته مصدر شقاق قابل للاستغلال خدمة للتوسع العثماني نحو الغرب. وجه السلطان محمد الفاتح انتقادًا إلى ممارسة دول المدن الإيطالية طبعة مبكرة من التعددية في القرن الخامس عشر قائلاً[1]: "أنتم عشرون دولة... أنتم مختلفون فيما بينكم... يجب ألا يكون هناك سوى إمبراطورية واحدة، عقيدة واحدة، وسيادة واحدة في العالم".

وفي الوقت نفسه كانت أسس رؤية مميزة لنظام عالمي محدد يجري إرساؤها في "العالم الجديد" عبر الأطلسي. مع تصاعد حدة الصراعات السياسية والطائفية في أوروبا القرن السابع عشر، راح المستوطنون الطُّهريون (البيوريتانيون) يحاولون إحياء خطة الرب ذات "الرسالة في الأرض اليباب" التي كان من شأنها أن تحررهم من الانصياع لبنى السلطة القائمة (الفاسدة بنظرهم). أما هناك (في العالم الجديد) فكانوا سيبادرون كما وعظ الحاكم جون ونثروب في 1630 على متن إحدى السفن المبحرة إلى مستوطنة ماساتشوستس، إلى تشييد "مدينة على تلة" تلهم العالم عبر عدالة مبادئها وقوة أنموذجها. وفي المنظور الأمريكي لنظام العالم كان من شأن السلام والتوازن أن يحصلا طبيعيًا، ومن شأن العداوات القديمة أن تزاح جانبًا – لحظة منح الأمم الأخرى الكلمة المبدئية نفسها التي كان الأمريكيون قد توفروا عليها في مجال حكمها لذواتها. لم تكن مهمة السياسة الخارجية إذن، مسألة متابعة مصلحة أمريكية سطحية بمقدار ما كانت مسألة غرس مبادئ مشتركة. ومع مرور الزمن كانت الولايات المتحدة ستصبح الطرف المدافع الذي يتعذر الاستغناء عنه عن النظام الذي صممته أوروبا. غير أن الالتباس تواصل حتى حين وضعت الولايات المتحدة

ثقلها في خدمة المشروع – نلك لأن الرؤية الأمريكية استندت لا إلى نوع من احتضان نظام توازن القوة الأوروبي بل إلى بلوغ السلام عبر نشر المبادئ الديمقراطية.

بين جميع تصورات النظام هذه، كانت المبادئ الوستفالية، في أثناء تأليف هذا الكتاب، الأساس الوحيد المعترف به عمومًا لما هو موجود عن نوع من أنواع النظام العالمي. انتشر النظام الوستفالي في طول العالم وعرضه بوصفه الإطار المناسب لأي نظام دولي مستند إلى دول، نظام محيط بجملة من الحضارات والمناطق أو الأقاليم لأنها حاملة، مع توسع الأمم الأوروبية، مشروع نظامها الدولي معها. ومع أنه كثيرًا ما أغفل تطبيق مفاهيم السيادة على المستعمرات وشعوبها، فإن هذه الشعوب المستعمَرة (بفتح الميم) كانت، حين راحت تطالب باستقلالها، تفعل ذلك باسم مفاهيم وستفالية. فمبادئ الاستقلال الوطني، سيادة الدولة، المصلحة القومية، وعدم التدخل أثبتت أنها حجج فعالة ضد المستعمِرين (بكسر الميم) أنفسهم إبان معارك النضال في سبيل الاستقلال وحماية الدول المشكلة حديثًا بعد ذلك.

ظل النظام الوستفالي العالمي المعاصر الآن – ما يعرف باللغة الدارجة باسم الأسرة العالمية – دائبًا على السعي لاختزال الطابع الفوضوي للعالم عبر استخدام شبكة واسعة من البنى الحقوقية والتنظيمية الدولية المصممة لرعاية التجارة الحرة ونوع من النظام المالي الدولي المستقر، لترسيخ مبادئ مقبولة من أجل حل النزاعات الدولية، ولوضع حدود لخوض الحروب إذا ما نشبت. ومنظومة الدول هذه تضم الآن سائر الثقافات وجميع المناطق. ظلت مؤسسات المنظومة توفر الإطار المحايد لتفاعلات مجتمعات متنوعة – بعيدًا إلى حد كبير عن قيمها الخاصة.

غير أن مبادئ وستفاليا تبقى عرضة للتحدي من جميع الجهات، باسم النظام العالمي بالذات أحيانًا. باشرت أوروبا عملية الخروج من منظومة الدول التي صممتها وصولاً إلى تجاوزها والتعالي عليها عن طريق نوع من السيادة المشتركة. ومن المفارقات الباعثة على السخرية أن أوروبا دأبت بوعي وقسوة على تقليص عنصر القوة أو السلطة في مؤسساتها الجديدة على الرغم من كونها مبتكرة مفهوم توازن القوة. فبعد خفض مستوى قدراتها العسكرية، باتت أوروبا شبه عاجزة عن الرد على الاستهزاء بالمعايير الكونية الشاملة.

في الشرق الأوسط، يتمادى الجهاديون من سنّة وشيعة في تمزيق المجتمعات وتفكيك الدول بحثًا عن رؤى ثورة عالمية قائمة على رؤية أصولية لدينهم. الدولة نفسها – جنبًا إلى جنب مع المنظومة الإقليمية المستندة إليها – باتت في خطر جراء التعرض لهجوم إيديولوجيات رافضة لضوابطها بوصفها غير شرعية وميليشيات إرهابية صارت، في عدد غير قليل من البلدان، أقوى من القوات المسلحة التابعة للحكومة.

وآسيا، وهي الأنجح على نحو لافت بين الأقاليم على صعيد تبني مفاهيم الدولة السيادية، ما زالت تستحضر مفاهيم نظام بديلة بنوع من الحنين الماضوي، وتزخر بحشد من المنافسات والدعاوى التاريخية من تلك النوعيات التي ابتُلي بها نظام أوروبا قبل قرن. جُل البلدان ترى نفسها "صاعدة" دافعة ألوان الاختلاف نحو حافة المجابهة.

بقيت الولايات المتحدة متأرجحة بين الدفاع عن النظام الوستفالي وشجب مقدمتيه المتمثلتين بتوازن القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بوصفهما منافيتين للأخلاق من ناحية، أو باليتين من ناحية ثانية، وكلتيهما معًا أحيانًا. تواصل أمريكا تأكيد هذه الأهمية الكونية الشاملة لقيمها في بناء نظام عالمي مسالم وتحتفظ بحق دعمها عالميًا. ومع ذلك، فبعد انسحابها من ثلاث حروب في غضون جيلين – كل منها بدأت بطموحات مثالية وتأييد شعبي واسع إلا أنها انتهت بجرح قومي – فإنها تجهد لتحديد العلاقة بين قوتها (ما زالت هائلة) ومبادئها.

جميع مراكز القوة الرئيسية تمارس عناصر من نظام وستفاليا إلى درجة معينة، غير أن أيًا منها لا يرى نفسه المدافع الطبيعي عن النظام. يتعرض الجميع لتحولات داخلية ذات شأن. وهل يمكن لمناطق مأهولة بمثل هذا الحشد المتباين من الثقافات، التواريخ، ونظريات النظام التقليدية أن تضفي المشروعية على أي نظام مشترك؟

من شأن نجاح مسعى كهذا أن يتطلب مقاربة قائمة على احترام تعددية الحالة الإنسانية من جهة والبحث الإنساني المتجذر عن الحرية من جهة ثانية. وبهذا المعنى فإن النظام يجب غرسه وتعهده، ويتعذر فرضه. والأمر هو هكذا استثنائيًا في عصر متميز بالتواصل الآني والتدفق السياسي الثوري. وأي منظومة نظام

عالمي يتعين عليها، كي تكون مستدامة، أن تحظى بالقبول بوصفها عادلة - لا بنظر القيادات وحسب بل ومن وجهة نظر المواطنين. لا بد للمنظومة من أن تعكس حقيقتين: النظام بلا حرية، وإن دام جراء حماسة عابرة، لا يلبث أن يتمخض عن نقيضه؛ ومع ذلك فإن من غير الممكن ضمان الحرية أو تدعيمها في غياب إطار نظامي حافظ للسلم. لا بد من فهم النظام والحرية، اللذين يتم أحيانًا اعتبارهما طرفي نقيض في طيف التجارب، على أنهما عنصران مستقلان. هل يستطيع قادة اليوم أن يرتقوا إلى ما فوق إلحاح الأحداث اليومية وصولاً إلى مثل هذا التوازن؟

المشروعية والقوة

أي جواب على هذه الأسئلة يجب أن يتعامل مع ثلاث مستويات من النظام. ثمة نظام عالمي يصف المفهوم الموجود لدى منطقة أو حضارة بشأن طبيعة جملة الترتيبات العادلة وأنماط توزيع السلطة التي يظن أنها قابلة للتطبيق على العالم كله. فالنظام الدولي هو التطبيق العملي لهذه المفاهيم على جزء ذي شأن من كوكب الأرض - جزء ذي حجم يكفي لجعله مؤثرًا في ميزان القوة العالمي. أما الأنظمة الإقليمية فهي المنطوية على المبادئ ذاتها المطبقة على بقع جغرافية محددة.

كلٌّ واحدة من منظومات النظام هذه تستند إلى مكوِّنين: جملة من القواعد المقبولة عمومًا التي تحدد تخوم الفعل المسموح بها من ناحية وتوازن قوة يفرض الانضباط حيثما تنهار القواعد من ناحية ثانية، بما يحول دون قيام واحدة من الكيانات السياسية بإخضاع جميع الكيانات الأخرى. وأي إجماع على مشروعية جملة ترتيبات معتمدة لا يحول - الآن أو في الماضي - دون حصول المنافسات والمجابهات، إلا أنه يساعد على ضمان حصولها بوصفها تعديلات وألوان تكيف داخل النظام القائم بدلاً من أن تشكل تحديات أساسية لهذا النظام. وأي توازن قوى لا يستطيع وحده تأمين السلم، إلا أن من شأنه، شرط تجميعه واستحضاره بحصافة أن يحد من مدى اتساع وتكرر التحديات الجذرية ويقلص من فرص نجاحها إذا ما حدثت.

ما من كتاب يستطيع أن يحلم بتناول جميع المقاربات التاريخية لمفهوم النظام

الدولي أو جميع البلدان الفاعلة الآن في تشكيل شؤون العالم. هذا السِّفر يحاول تناول الأقاليم التي كان لمفاهيمها الباع الأطول في صوغ نمط تطور الحقبة الحديثة.

أما الموازنة بين المشروعية والقوة فتبقى استثنائية التعقيد؛ كلما كانت المساحة الجغرافية التي تنطبق عليها أضيق وكانت القناعات الثقافية داخلها أكثر، كان استقطار نوع من الإجماع العملي أيسر. غير أن الحاجة في العالم الحديث تدعو إلى نظام عالمي يغطي كوكب الأرض. حشدٌ من الكيانات لا علاقة لبعضها ببعضها الآخر عبر التاريخ أو القيم (باستثناء العلاقة عن بعد)، متحددة أساسًا بمدى قدراتها، مرشح للتمخض عن الصراع بدلاً من النظام.

في أثناء زيارتي الأولى لبكين، وقد تمت عام 1971 بهدف التواصل مع الصين بعد عقدين من العداء، ذكرتُ أن الصين بنظر الوفد الأمريكي كانت "أرض ألغاز". رد رئيس الوزراء جو إنلاي قائلاً: ستجدونها غير ملغزة. بعد أن تتآلفوا معها لن تبدو ملغزة كما من قبل، وأضاف يقول ثمة تسع مئة مليون من الصينيين الذين يرونها طبيعية تمامًا. وفي زماننا لا بد للبحث عن نظام عالمي وهذا يستدعي إيراد جملة تصورات للمجتمعات التي كانت وقائعها انطوائية إلى حد كبير. واللغز الذي يتعين التغلب عليه لغز تتقاسمه سائر الشعوب - لغز كيفية إذابة جملة من التجارب التاريخية والقيم المتباينة في بوتقة نظام مشترك.

الفصل الأول

أوروبا: النظام الدولي التعددي

فرادة النظام الأوروبي

ليس تاريخ أكثرية الحضارات إلا حكاية صعود إمبراطوريات وسقوطها. وقد جرى ترسيخ النظام عبر إدارتها الداخلية، لا عن طريق أي موازنة بين جملة دول: ثابتة لدى بقاء السلطة المركزية متماسكة، أكثر عرضية في ظل حكام أضعف. وفي الأنظمة الإمبراطورية كانت الحروب تندلع عمومًا على تخوم الإمبراطورية أو بوصفها حروبًا أهلية. أما السلم فكان متماهيًا مع المدى الذي تبلغه القوة الإمبراطورية.

في الصين والإسلام كانت الصراعات تخاض من أجل التحكم بنوع من الإطار النظامي القائم. كانت السلالات الحاكمة تتبدل، إلا أن كل مجموعة حاكمة جديدة كانت تدعي استعادة نظام شرعي كان قد تعرض للتعطيل والشلل. أما في أوروبا فإن تطورًا كهذا لم يترسخ. فمع انتهاء الحكم الروماني، صارت التعددية هي السمة المميزة المحدِّدة للنظام الأوروبي. فكرة أوروبا ظلت تسمية جغرافية[1]، نوعًا من التعبير عن المسيحية أو مجتمع بلاط، أو بوصفها بؤرة تنوير مجتمع يخص المتعلمين والحداثة. ومع أنها كانت قابلة للفهم بوصفها حضارة واحدة فإن أوروبا لم يسبق لها قط أن امتلكت إدارة موحدة، أو هوية ثابتة موحدة. قامت بتغيير المبادئ التي كانت أجزاؤها المختلفة تحكم نفسها باسمها على فترات متكررة، مختبرة مفهومًا جديدًا للمشروعية السياسية أو النظام الدولي.

في أقاليم أخرى من العالم، ثمة فترة حكام متنافسين جاءت مع الأجيال عُدَّتْ

"زمن متاعب"، حربًا أهلية، أو "فترة أمراء حرب" - فترة تمزق تبعث على الرثاء كان قد تم تجاوزها. بقيت أوروبا تزدهر على التشظي وتحتضن انقساماتها. السلالات الحاكمة والقوميات المتنافسة المتمايزة لم تكن تعد صيغة من صيغ "الفوضى" التي ينبغي الإجهاز عليها، بل كانت تبدو عبر المنظار المثالي لساسة أوروبا - الواعين حينًا وغير الواعين حينًا آخر - آلية متقنة متوجهة نحو نوع من التوازن الحافظ لمصالح كل شعب، تماسكه، واستقلاله. وعبر ما يزيد على ألف سنة، ظل نظام فن الحكم الأوروبي الحديث بتياره العام مستمدًا من التوازن، وظلت الهوية مستمدة من مقاومة الحكم الكوني الشامل. لا يعني ذلك أن عواهل أوروبا كانوا أكثر تحصينًا ضد أمجاد الفتح والاجتياح أو الغزو من نظرائهم في حضارات أخرى أو أكثر التزامًا بالمثل الأعلى للتنوع على نحو مجرد. لعلهم كانوا مفتقرين إلى القوة اللازمة لفرض إرادات بعضهم على بعضهم الآخر على نحو حاسم. هل تمكنت أوروبا في زماننا من تجاوز هذه النزعة التعددية والتعالي عليها؟ أم أن جملة الصراعات الداخلية في الاتحاد الأوروبي دائبة على تأكيدها؟

على امتداد خمسة قرون كان حكم روما الإمبراطوري قد ضمن حزمة قوانين واحدة، دفاعًا مشتركًا، ومستوى خارقًا من الحضارة. ومع سقوط روما، عام 476 كما تقول الروايات التقليدية، تفككت الإمبراطورية. وإبان ما يطلق عليها اسم عصور الظلام ازدهر الحنين الماضوي إلى الكونية المفقودة. تركز حلم التناغم والوحدة على الكنيسة. ففي النظرة العالمية تلك كان الملكوت المسيحي مجتمعًا موحدًا خاضعًا لإدارة نمطين متكاملين من أنماط السلطة الدكتاتورية المتسلطة؛ نمط الحكم المدني، خلفاء القيصر، القائم على صون النظام في الفضاء الزمني - الدنيوي من ناحية؛ ونمط الكنيسة[2]، خلفاء بطرس الرسول القائم على النزوع إلى تبني مبادئ خلاص كونية شاملة ومطلقة من ناحية ثانية. فالقديس أوغسطين الهيبوني استنتج نظريًا، لدى كتابته في شمال إفريقيا مع تعرض الحكم الروماني للتداعي، أن من شأن السلطة السياسية الزمنية أن تكون شرعية بمقدار بقائها داعمة لاتباع حياة تخاف الرب مشفوعة بخلاص الإنسان. كتب البابا جيلاسيوس الأول في 494م يقول: "ثمة نظامان يتم حكم هذا العالم في ظليهما: نظام سلطة الرهبان المقدس من جهة، ونظام السلطة الملكية من جهة أخرى. وبين هذين

تكون كفة الرهبان راجحة بمقدار ما سيكونون ملبين لمطلب الرب، حتى بالنسبة إلى الملوك يوم الدينونة والحساب". لم يكن النظام العالمي الفعلي بهذا المعنى في هذا العالم.

تعين على مفهوم النظام العالمي الحاضن للجميع أن يشتبك منذ البداية مع الخروج على المألوف، مع الشذوذ: في أوروبا ما بعد روما، مارس عشرات الحكام السياسيين السيادة دون أي تراتبية واضحة بينهم؛ جميعًا كانوا يعلنون الضعف أمام المسيح، غير أن ارتباطهم بالكنيسة ومرجعيتها ظلت ملتبسة يلفها الغموض. ثمة نقاشات ضارية رافقت تحديد أبعاد سلطة الكنيسة ومرجعيتها، فيما بقيت ممالك ذوات جيوش منفصلة وخطط سياسية مستقلة تناور طلبًا للتفوق بأسلوب لا علاقة واضحة له **بمدينة الرب** لدى أوغسطين.

أحلام الوحدة تحققت لفترة وجيزة يوم عيد الميلاد في 800م، حين قام البابا ليو الثالث بتتويج شارلمان، ملك الفرنجة وفاتح أجزاء كبيرة من فرنسا وألمانيا اليوم، إمبراطورًا على الرومان (Imperator Romanorum)، وكافأه بعنوان السيادة النظرية على النصف الشرقي السابق لإمبراطورية روما من قبل، وهو النصف الذي كان قد بات أرض بيزنطة. وقد تعهد الإمبراطور للبابا بأن "يدافع على سائر الجبهات عن كنيسة المسيح المقدسة ضد غزو الوثنيين وتدمير الكفار خارجيًا، كما في الداخل وصولاً إلى مضاعفة قوة العقيدة الكاثوليكية عبر اعتناقه لها"[3].

إلا أن إمبراطورية شارلمان لم تلب الطموحات: في الحقيقة بدأت تتداعى لحظة تدشينها تقريبًا. فشارلمان المثقل بمهمات أقرب إلى الوطن ومسقط الرأس، لم يحاول قط حكم بلاد الإمبراطورية الرومانية السابقة التي كان البابا قد خصه بها. غربًا لم يحقق إلا القليل من التقدم على طريق إعادة انتزاع إسبانيا من أيدي الغزاة المغاربة. وبعد موت شارلمان، سعى من جاؤوا بعده إلى تعزيز موقعه عبر مناشدة التراث، عن طريق إطلاق عنوان **الإمبراطورية الرومانية المقدسة** على ممتلكاته. غير أن إمبراطورية شارلمان ما لبثت، وقد أنهكتها الحروب الأهلية، بعد تأسيسها بأقل من قرن، أن غابت عن المشهد بوصفها كيانًا

سياسيًا متماسكًا (على الرغم من أن اسمها ظل متداولاً على امتداد سلسلة متحولة من الأقاليم حتى عام 1806).

توفر للصين إمبراطورها، وللإسلام خليفته - القائد المعترف به لدنيا المسلمين. وتوفر لأوروبا إمبراطور روما المقدسة. إلا أن هذا الأخير كان منطلقًا من قواعد أوهى كثيرًا من قواعد مخاطبيه في حضارات أخرى. لم يكن لديه أي جهاز بيروقراطي إمبراطوري تحت تصرفه. ظلت سلطته معتمدة على قوته في الأقاليم التي كان يحكمها بصفته السلالية، في ممتلكاته العائلية أساسًا. لم يكن موقعه وراثيًا رسميًا وبقي معتمدًا على الانتخاب بالاقتراع من قبل سبعة أمراء، وتسعة لاحقًا. وهذه الانتخابات كانت تُحسم عمومًا بخليط من المناورات السياسية، من تقويمات الورع الديني، ومن دفعات مالية هائلة. نظريًا كان الإمبراطور مدينًا بسلطته لتنصيبه من قبل البابا، إلا أن الاعتبارات السياسية واللوجستية غالبًا ما كانت تستبعد ذلك، تاركة إياه يحكم لسنوات بوصفه "**إمبراطورا منتخبًا**". لم يسبق للدين والسياسة قط أن ذابا في بوتقة واحدة، ما دفع فولتير إلى إطلاق نكتته الصادقة قائلاً إن **الإمبراطورية الرومانية المقدسة** لم تكن "مقدسة، أو رومانية، أو إمبراطورية". مفهوم أوروبا في العصر الوسيط للنظام الدولي كان يعكس استيعابًا لحالات منفردة بين البابا والإمبراطور مع حشد من الحكام الإقطاعيين الآخرين. أما أي نوع من أنواع نظام كوني شامل قائم على إمكانية قيام حكم موحد وحزمة واحدة من المبادئ المشرعنة فقد تعرض لقدر متزايد باطراد من استنزاف النزوع الواقعي.

أي ازدهار كامل لمفهوم نظام عالمي قروسطي لم يتم تصوره إلا لفترة وجيزة إبان صعود الأمير الهابسبورغي شارل (1500-1558) في القرن السادس عشر؛ وقد قام حكمه أيضًا بالتمهيد لانهياره. هذا الأمير الصلب والورع الفلمنكي المولد وُلد ليحكم؛ باستثناء ولع ملحوظ على نطاق واسع بالأطعمة المنكهة بالبهارات، كان بلا عيوب ومحصنًا ضد اللهو والطيش. ورث تاج هولندا طفلاً وتاج إسبانيا - مع حشد من مستعمراتها المترامية المتزايدة اتساعًا في آسيا والأمريكتين - وهو في السادسة عشرة من العمر. وبعيد ذلك، في 1519، فاز في الانتخاب لمنصب إمبراطور روما المقدسة، ما أدى إلى جعله وريث شارلمان

الرسمي. أما تزامن هذه العناوين والألقاب فكان يعني أن الرؤيا القروسطية بدت موشكة على التحقق. إن حاكمًا واحدًا متميزًا بالتقى والورع بات يحكم مساحات تكاد توازي مجموع المساحات الراهنة لكل من النمسا، ألمانيا، إيطاليا الشمالية، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، هنغاريا، فرنسا الشرقية، بلجيكا، هولندا، إسبانيا، وأجزاء كبيرة من الأمريكتين (هذا التراكم الهائل من النفوذ والسلطة السياسيين لم يتحقق كليًا تقريبًا إلا عبر مصاهرات وزواجات سياسية ما لبثت أن أفضت إلى شيوع المثل الهابسبورغي التالي: "Bella gerant alii, tu, felix Austria nub!" – "أنت أيتها النمسا السعيدة اتركي خوض الحروب للآخرين، تزوجي!") كان المستكشفون والغزاة الإسبان – لقد أبحر ماجلان وكورتيس في ظل رعاية شارل – عاكفين على تدمير إمبراطوريات الأمريكتين القديمتين حاملين الأسرار المقدسة جنبًا إلى جنب مع السلطة السياسية الأوروبية إلى سائر أرجاء العالم الجديد. جيوش شارل وقواته البحرية كانت منخرطة في معارك الدفاع عن الملكوت المسيحي ضد موجة جديدة من الغزوات التي كان الأتراك العثمانيون وأتباعهم يشنونها في أوروبا الجنوبية – الشرقية وشمال إفريقيا. تولى شارل، شخصيًا، قيادة الهجوم المعاكس في تونس، بأسطول ممول بالذهب المجلوب من العالم الجديد. راح معاصرو شارل – العالق بين فكي كماشة هذه التطورات العنيفة المدوخة –يهتفون باسمه عادينه "أعظم الأباطرة منذ انقسام الإمبراطورية في 843، الذي شاءت الأقدار أن يضطلع بمهمة إعادة العالم إلى "راع وحيد"[(4)].

حاذيًا حذو شارلمان، أقسم شارل لدى تتويجه على أن يكون "حامي الكنيسة الرومانية المقدسة والمدافع عنها"[(5)] وبادرت الجماهير إلى الانحناء له إجلالاً بوصفه "قيصرًا" و"إمبراطورًا"؛ أما البابا كلمنت فسارع إلى تثبيت شارل بوصفه السلطة الزمنية المكلفة بحمل رسالة "إعادة السلم والنظام"، إلى العالم المسيحي.

أي زائر صيني أو تركي لأوروبا في ذلك الزمان كان محتملاً بقوة أن يكون قد رأى نظامًا سياسيًا بدا مألوفًا: ثمة قارة خاضعة لرئاسة سلالة فريدة مشحونة بنوع من الإحساس بتفويض سماوي. ولو كان شارل قد نجح في تعزيز سلطته كما في إدارة الخلافة المنتظمة في المجمع الجغرافي الهابسبورغي

المترامي الأطراف، لتم تشكيل أوروبا من قبل مرجعية مركزية مهيمنة مثل الإمبراطورية الصينية أو الخلافة الإسلامية.

لم يحصل ذلك؛ كما أن شارل لم يحاول. آخر المطاف اكتفى بإسناد نظامه إلى عامل التوازن. ربما كانت الهيمنة تِرْكته الموروثة غير أنها لم تكن هدفه كما تأكد لدى إقدامه، بعد أسره لمنافسه السياسي الزمني: الملك الفرنسي فرنسيس الأول في معركة بافيا عام 1525، على إطلاق سراح الأسير - تاركًا لفرنسا حرية استئناف سياسة خارجية منفصلة ومناوئة في قلب أوروبا. غير أن الملك الفرنسي أنكر لفتة شارل الكريمة وتنكر لها إذ خطا الخطوة الشهيرة المتمثلة باقتراح التعاون العسكري مع السلطان العثماني سليمان الذي كان آنئذ منخرطًا في عملية اجتياح أوروبا الشرقية وتحدي السلطة الهابسبورغية من جهة الشرق[6]، في تناقض صارخ مع المفهوم القروسطي لفن سياسة الحكم المسيحي.

كونية الكنيسة الشاملة التي كان شارل يسعى لتسويغها لم يكن ليُكتب لها النجاح[7]. أثبت شارل عجزًا عن الحيلولة دون انتشار العقيدة البروتستنتية الجديدة عبر الأراضي التي كانت القاعدة الرئيسية لسلطته. فالوحدة على الصعيدين الديني والسياسي بدأت تتمزق. والجهد اللازم لتحقيق طموحاته المتجذرة في منصبه كان بعيدًا عن متناول قدرات فرد وحيد. ثمة لوحة مثيرة لتيتيان عائدة إلى عام 1548 في بيناكوتيك القديم في ميونيخ تكشف عن عذاب حبر ذي نيافة لا يستطيع بلوغ تحققه الروحاني أو توظيف عتلات الحكم الثانوية آخر المطاف، بنظره. قرر شارل أن يتنازل عن ألقابه الوراثية ويقسِّم إمبراطوريته الواسعة، وقد فعل ذلك بطريقة تعكس التعددية التي كانت قد أدت إلى إلحاق الهزيمة بمسعاه الهادف إلى الوحدة. ورّث ابنه فيليب مملكة نابولي وصقلية، ثم تاج إسبانيا وإمبراطوريتها العالمية. وفي طقس مشحون بالعاطفة عام 1555 في بروكسل، قام باستعراض سجلّ حكمه، وصدق على الاجتهاد الذي كان قد صاحب أداءه لواجباته، وبإحالة شؤون هولندا العامة أيضًا إلى فيليب في أثناء العملية. وفي السنة نفسها، أبرم شارل معاهدة انعطافية تاريخية، معاهدة سلام أوغبورغ، التي اعترفت بالعقيدة البروتستنتية داخل الإمبراطورية الرومانية

المقدسة. نافضًا يده من الأساس الروحي (المذهبي-الديني) لإمبراطوريته، منح شارل الأمراء حق اختيار التوجهات المذهبية أو الطائفية لأقاليمهم. وبعيد ذلك استقال من منصبه الإمبراطوري الروماني المقدس، محيلاً المسؤولية عن الإمبراطورية، جملة انتفاضاتها، وتحدياتها الخارجية على أخيه فيردينان. انسحب شارل إلى أحد الأديرة في أحد الأقاليم الريفية الإسبانية ليعيش حياة عزلة. أمضى أيامه الأخيرة برفقة كاهن اعترافه (مرشده الروحي) وصانع ساعات إيطالي غطت أعماله الجدران وكان شارل عاكفًا على محاولة تعلم مهنته. ولدى رحيل شارل في 1558، جاءت وصيته معبرة عن الأسف إزاء تشظي العقيدة الذي كان قد حصل في أثناء حكمه ومكلِّفة ابنه بمضاعفة نشاط محاكم التفتيش.

ثمة ثلاثة أحداث أكملت تفكك مثال الوحدة القديم. فعند موت شارل الخامس، كانت التغييرات الثورية قد رفعت مشاهد أوروبا من مستوى مشروع إقليمي إلى مستوى مشروع عالمي ممزقة النظام القروسطي السياسي والديني إربًا: ثمة كانت بداية عصر الاكتشاف، عصر اختراع الطباعة، وعصر الانقسام والانشقاق في الكنيسة.

كان من شأن أي خريطة للعالم، كما هو مدرَك من قبل أوروبيين متعلمين في العصر الوسيط[8]، أن تبين نصفي الكرة الأرضية الشمالي والجنوبي ممتدين من الهند شرقًا إلى آيبيريا والجزر البريطانية غربًا، مع القدس في المركز. وفي العقل القروسطي لم تكن هذه خريطة رحالة بل مسرحًا أعدته السماء لدراما خلاص الإنسان. كانت نسبة ستة أسباع 7/6 كوكب الأرض يابسة والسبع 7/1 الباقي بحرًا حسب اعتقاد المرجعية الإنجيلية. ولأن مبادئ الخلاص كانت ثابتة وقابلة للغرس عن طريق العمل والنشاط في المناطق المعروفة لدى العالم المسيحي، لم تكن ثمة أي مكافأة على الانخراط في مغامرات متجاوزة لتخوم الحضارة. ففي **الجحيم** (Inferno) قام دانتي بوصف إبحار عوليس عبر أعمدة هرقل (بين صخرة جبل طارق ومرتفعات شمال إفريقيا المجاورة على الطرف الغربي للبحر المتوسط) بحثًا عن المعرفة، وتعرضه للعقاب جراء انتهاكه لخطة الرب إذ يتعرض لإعصار يجهز على سفينته كما على جميع أفراد طاقمها.

أعلنت الحقبة الحديثة ذاتها حين راحت مجتمعات مبادرة تطارد الأمجاد

والثروات عبر استكشاف المحيطات وكل ما خلفها. ففي القرن الخامس عشر أقدمت أوروبا والصين على المغامرة والتوسع على نحو متزامن تقريبًا. ثمة مراكب صينية، وهي الأكبر والأكثر تقدمًا تكنولوجيًا في العالم آنذاك، انطلقت في رحلات استكشاف واصلة إلى جنوب شرق آسيا، الهند، وسواحل إفريقيا الشرقية. تبادل البحارة الصينيون الهدايا مع النبلاء المحليين، جندوا أمراء في المنظومة الخراجية، الإمبراطورية للصين، وعادوا إلى الوطن مصطحبين كنوزًا من العجائب والغرائب الثقافية والحيوانية. إلا أن إمبراطور الصين ما لبث، في أعقاب موت الملاح الرئيسي جينغ هي عام 1433، أن أوقف مغامرات البحار، فجرى التخلي عن الأسطول. صحيح أن الصين واصلت الإلحاح على الأهمية الكونية لمبادئها الخاصة بالنظام العالمي، غير أنها كانت من الآن وصاعدًا ستعمل على زرعها في الوطن ولدى الأقوام الموجودة على تخومها. كفّت بالمطلق عن محاولة بذل أي محاولة مشابهة – ربما إلى زماننا.

بعد ستين سنة، أبحرت القوى الأوروبية من قارة مرجعيات سيادية متنافسة؛ تولى كل عاهل رعاية الاستكشاف البحري طمعًا في تحقيق نوع من التفوق التجاري أو الاستراتيجي على منافسيه إلى حد كبير. مراكب برتغالية، هولندية، وإنكليزية خاطرت إذ أبحرت إلى الهند؛ مراكب إسبانية وإنكليزية انطلقت نحو النصف الغربي. راح الطرفان يزيحان جملة الاحتكارات التجارية والبنى السياسية. كان عصر الهيمنة الكاملة للنفوذ الأوروبي على شؤون العالم التي دامت ثلاثة قرون قد تم تدشينه. والعلاقات الدولية التي كانت مشروعًا إقليميًا فيما مضى، كانت ستغدو من الآن وصاعدًا عالمية جغرافيًا، مع انتقال مركز الثقل إلى أوروبا، حيث بات مفهوم النظام العالمي يتحدد وصار وضعه موضع التطبيق يجري حسمه.

أعقب ذلك ثورة في التفكير حول طبيعة الكون السياسي. كيف كان المرء سيتصور سكان مناطق لم يسبق لأحد أن عرف بوجودها؟ كيف كان هؤلاء سيتآلفون من الكوزمولوجيا القروسطية القائمة على مقولتي الإمبراطورية والبابوية؟ دعا شارل الخامس في 1550–1551 إلى عقد مجلس لاهوتيين في مدينة فالادوليدو الإسبانية خلص إلى أن الناس المقيمين في نصف الكرة الغربي هم بشر ذوو أرواح – جديرون، إذن، بالإنقاذ، وقابلون للخلاص. وقد كان

الاستنتاج اللاهوتي أيضًا، بطبيعة الحال، حكمة مسوِّغة لعمليات الغزو والهداية إلى الدين. بات الأوروبيون قادرين على زيادة ثرواتهم وإراحة ضمائرهم في الوقت عينه. تنافسهم العالمي على التحكم الإقليمي أدى إلى تغيير طبيعة النظام الدولي. ظل المنظور الأوروبي دائبًا على الاتساع - إلى حين قيام محاولات استعمارية متعاقبة من قبل دول أوروبية مختلفة بتغطية الجزء الأكبر من كوكب الأرض وذوبان مفاهيم النظام العالمي في بوتقة عملية توازن القوة في أوروبا.

تمثل الحدث التأسيسي الثاني باختراع نمط الطباعة القابل للنقل في منتصف القرن الخامس عشر، الأمر الذي وفر إمكانية تقاسم المعرفة على نطاق لم يكن متخيلًا من قبل. كان المجتمع القروسطي قد درج على عادة تخزين المعرفة عبر الاستظهار أو عن طريق النسخ اليدوي المضني للنصوص الدينية، أو بواسطة فهم التاريخ بالإفادة من الشعر الملحمي. في عصر الاستكشاف، كان لا بد لما يجري اكتشافه من أن يُفهم، وأتاحت الطباعة فرصة نشر المعلومات. كذلك أدى استكشاف عوالم جديدة إلى الحفز على السعي لإعادة اكتشاف العالم القديم وحقائقه، مع تأكيد خاص لمركزية الفرد. وراح الاحتضان المتزايد للعقل كقوة تنوير وتفسير موضوعية يهز أسس المؤسسات القائمة، بما فيها الكنيسة الكاثوليكية العصية على أي هجوم من قبل.

أما الانتفاضة الثورية الثالثة، انتفاضة الإصلاح الديني البروتستنتي، فقد أُطلقت حين بادر مارتن لوثر إلى كتابة خمس وتسعين أطروحة على باب كنيسة قلعة ويتنبرغ في 1517، مؤكدًا علاقة الفرد المباشرة بالرب؛ ما أدى إلى جعل الوجدان الفردي لا الاصولية الأرثوذكسية الراسخة - قابلاً لان يُطرَح بوصفه مفتاح الخلاص. عدد من الحكام الإقطاعيين انتهزوا الفرصة لتعزيز سلطتهم عن طريق تبني البروتستنتية، فارضينها على كتلهم السكانية، ومغتنين عبر السطو على الأراضي الكنسية. كل من الفريقين صار يتهم الآخر بالهرطقة، وما لبثت الخلافات أن انقلبت إلى صراعات حياة أو موت مع تزاوج النزاعات السياسية والطائفية - المذهبية. وانهار الحاجز الذي يفصل النزاعات الداخلية عن نظيرتها الخارجية مع مبادرة الأجانب إلى دعم كتل متنافسة في صراعات البلدان المجاورة الداخلية الدامية في الغالب. تمخضت حركة الإصلاح الديني

البروتستنتية عن نسف مفهوم أي نظام عالمي قائم على "سَيْفَيْ" البابوية والإمبراطورية.

حرب السنوات الثلاثين: ما معنى المشروعية؟

قرن كامل من الحروب المتقطعة صاحبت صعود النقد البروتستنتي لسيادة الكنيسة وانتشاره: أرادت إمبراطورية هابسبورغ من ناحية والبابوية من ناحية ثانية إبعاد التحدي عن مرجعيتهما، أما البروتستنتيون فثابروا على المقاومة دفاعًا عن عقيدتهم الجديدة، دينهم الجديد.

أدت الفترة التي عنونتها الأجيال اللاحقة: حرب **السنوات الثلاثين** (1618–1648) إلى دفع هذه الفوضى نحو ذروتها مع اقتراب موعد وراثة الإمبراطورية، وملك بوهيميا الكاثوليكي، فردينان الهابسبورغي منبثقًا بوصفه المرشح الأقوى إقناعًا، حاولت النبالة البوهيمية البروتستنتية إحداث نوع من "التغيير في النظام"، عارضة تاجها – وصوتها الانتخابي الحاسم – على أمير ألماني بروتستنتي، في تحرك كان من شأن حصيلته أن توقف الإمبراطورية الرومانية المقدسة عن أن تكون مؤسسة كاثوليكية. تحركت القوات الإمبراطورية لسحق التمرد البوهيمي ثم حاولت فرض تفوقها على العقيدة البروتستنتية عمومًا، مطلقة حربًا دمّرت أوروبا الوسطى. (عمومًا كان الأمراء البروتستنت متموضعين في شمال ألمانيا، بما فيه بروسيا التي كانت نسبيًا غير ذات شأن في ذلك الزمن؛ أما الموطن الكاثوليكي الأساسي فكان متمثلاً بجنوب ألمانيا والنمسا).

نظريًا كان أصحاب السيادة الكاثوليك أشقاء الإمبراطور في المذهب ملزمين بالاتحاد للوقوف في وجه الهرطقات الجديدة. إلا أن عددًا غير قليل من هؤلاء بادروا، حين جوبهوا بنوع من الاختيار بين الوحدة الروحية والتفوق الاستراتيجي، إلى تفضيل التفوق الاستراتيجي. كان حكام فرنسا في طليعة هؤلاء.

في أي فترة غليان عام، يكون البلد الذي يحافظ على سلطته الداخلية في وضع يمكنه من استغلال الفوضى في الدول المجاورة وتوظيفها لخدمة أغراض دولية أكبر. ثُلّة من الوزراء الفرنسيين الدهاة والمحنكين عديمي الرحمة انتهزت

الفرصة وتحركت بحسم. بادرت مملكة فرنسا إلى إطلاق العملية عبر استحداث إدارة جديدة. في الأنظمة الإقطاعية، كانت المرجعية شخصية؛ كانت الإدارة تعكس إرادة الحاكم غير أنها كانت أيضًا مقيدة بالتقاليد المقلِّصة للموارد المتوفرة لتمويل تحركات البلد الوطنية أو الدولية. كان الكاردينال ريشليو، آرمان - جان البلسّي، وزير فرنسا الأول بين عامي 1624 و 1642، السياسي الأول الذي نجح في كسر هذه القيود.

كان ريشليو، وهو الكاهن المتقن لفنون دسائس البلاط، جيد التأهيل للتكيف مع فترة انتفاضات دينية وبنى راسخة متداعية. بوصفه أصغر ثلاثة أبناء إحدى العائلات النبيلة الثانوية، بدأ حياته العملية شاغلًا وظيفة عسكرية إلا أنه ما لبث أن تحول إلى اللاهوت بعد استقالة أخيه غير المتوقعة من مطرانية لوسون التي كانت تعد حقًا وراثيًا للعائلة. تتحدث الروايات عن إتمام ريشليو لدراساته الدينية بسرعة فائقة إذ كان دون الحد الأدنى المطلوب لشغل منصب كنسي (إكليريكي)؛ تجاوز هذه العقبة بالسفر إلى روما والكذب شخصيًا على البابا حول سنه. وحاصلًا على وثائق اعتماده، سارع إلى اقتحام حلبة السياسة الطائفية في البلاط الملكي الفرنسي، إذ غدا أولًا مساعدًا حميمًا للملكة الأم، ماري دو مديتش، ثم مستشارًا موثوقًا لمنافسها الرئيسي، نجلها الأصغر الملك لويس الثالث عشر. كان الشك يراود الأم وابنها حول ريشليو، غير أنهما بقيا، جراء الانسحاق تحت وطأة النزاعات مع بروتستنت فرنسا الهويغيين، عاجزين عن الاستغناء عن عبقريته السياسية والإدارية. وساطة الكاهن الشاب بين هاتين الشخصيتين الملكيتين المتنافستين أكسبته توصية لروما من أجل حصوله على قبعة الكاردينال؛ وما إن حصل عليها حتى أصبح العضو الأعلى مرتبة في مجلس الملك الخاص. ومحافظًا على الدور نحو عقدين من الزمن، ما لبث "صاحب النيافة الأحمر" (كما كان يلقب بسبب ردائه الكردينالي القرمزي الفضفاض)[9] أن صار وزير فرنسا الأول - القوة الكامنة خلف العرش، والعبقرية الدائبة على اجتراح أسلوب مركزي لفن إدارة الدولة والسياسة الخارجية قائم على أساس توازن القوة.

حين كان ريشليو متوليًا توجيه مخططات بلده، كانت أبحاث ماكيافيلي حول فن السياسة قيد التداول[10]. من غير المعروف ما إذا كان ريشليو مطلعًا على هذه النصوص الدائرة حول سياسة السلطة. غير أن من المؤكد أنه مارس مبادئها الأساسية. قام ريشليو بتطوير مقاربة جذرية للنظام الدولي. ابتكر فكرة

أن الدولة كيان مجرد ودائم موجود بحد ذاته. لم تكن شروط الدولة لتتحدد بشخصية حاكمها، بالمصالح العائلية، أو مطالب الدين الكونية الشاملة. كان نبراسها الهادي متمثلًا بالمصلحة القومية القائمة على أساس مبادئ قابلة للحساب والروز - متمثلًا بما بات لاحقًا يعرف باسم **سبب وجود الدولة** (Raison d'état). من هنا وجوب كون الدولة الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية.

تولى ريشليو ريادة الدولة الوليدة بوصفها أداة تخطيط رفيع. قام بمركزة السلطة في باريس، عمد إلى استحداث من عُرفوا باسم المحافظين أو الولاة المحترفين لعكس سلطة الحكومة على جميع أقاليم المملكة، أضفى صفة الكفاءة على جباية الضرائب، وكان حاسمًا في تحدي السلطات المحلية التقليدية للنبالة القديمة. كان من شأن الملك أن يواصل ممارسة السلطة الملكية بوصفه رمز الدولة السيادية ونوعًا من التعبير عن المصلحة القومية.

لم ير ريشليو الفوضى في أوروبا الوسطى دعوة إلى حمل السلاح دفاعًا عن الكنيسة، بل وسيلة للجم طغيان إمبراطورية آل هابسبورغ. ومع أن ملك فرنسا كان يحمل لقب "**الملك الأكثر كاثوليكية**" (Rex Catholicissimus)، منذ القرن الرابع عشر، فإن فرنسا أقدمت - دون استفزاز في البداية، علنًا بعد ذلك - على دعم التحالف البروتستنتي (لكل من السويد، بروسيا، وأمراء ألمانيا الشمالية) من منطلق حسابات قومية باردة.

ردًا على الشكاوى الغاضبة من إخلاله[11]، بوصفه كاردينالاً، بواجبه تجاه الكنيسة الكاثوليكية الكونية الشاملة والخالدة - ذلك الواجب الذي كان من شأنه أن ينطوي على نوع من الالتحاق بالركب **المعادي** لأمراء أوروبا الشمالية والوسطى البروتستنت المتمردين، سارع ريشليو إلى إبراز واجباته بوصفه وزير كيان سياسي، زمني، ولكنه سريع العطب. قد يكون الخلاص هدفه الشخصي، أما بوصفه رجل دولة فقد كان مسؤولاً عن كيان سياسي غير متوفر على أي روح أبدية قابلة للإنقاذ. كان ريشليو يقول: "الإنسان خالد، خلاصه في العالم الآخر. أما الدولة فلا علاقة لها بالخلود؛ خلاصها إما الآن أو لا إلى الأبد".

كان ريشليو ينظر إلى تشظي أوروبا الوسطى بوصفه ضرورة سياسية وعسكرية[12]. لم يكن الخطر الأساسي المهدد لفرنسا ماورائيًا (ميتافيزيقيًا) أو

دينيًا، بل استراتيجيًا: فمن شأن أي أوروبا وسطى موحدة أن تكون في وضع يمكنها من الهيمنة على باقي القارة. وكان من مصلحة فرنسا القومية، إذن، أن تحول دون تلاحم أوروبا الوسطى: "إذا ما تم سحق الفريق [البروتستنتي] كليًا، فإن ثقل قوة العائلة النمساوية سيقع على فرنسا". إلا أن الأخيرة حققت هدفها الاستراتيجي عبر تأييد باقة من الدول الصغيرة في أوروبا الوسطى وإضعاف النمسا.

كانت خطة ريشليو ستنجو عبر حشد من الانتفاضات الكبرى. على امتداد قرنين ونصف القرن - من حين بروز ريشليو في 1624 إلى حين قيام بسمارك بإعلان الإمبراطورية الألمانية في 1871 - ظل هدف إبقاء أوروبا الوسطى (الأراضي المغطية اليوم لكل من ألمانيا، النمسا، وإيطاليا الشمالية إلى هذا الحد أو ذاك) مقسمة المبدأ الهادي لسياسة فرنسا الخارجية. ففرنسا كانت طاغية على القارة طوال بقاء هذا المفهوم نافذًا بوصفه أساس النظام الأوروبي. أما حين انهار المفهوم، فإن دور فرنسا المهيمن تداعى هو الآخر.

ثمة ثلاثة استنتاجات تُستخلص من حياة ريشليو المهنية. يبقى العنصر الذي لا يمكن الاستغناء عنه لأي سياسة خارجية ناجحة متمثلًا بمفهوم استراتيجي طويل المدى قائم على تحليل معمق لجملة العوامل ذات العلاقة، **أولاً**. يتعين على السياسي أن يستقطر تلك الرؤية عبر تحليل وتشكيل حشد من الضغوط الغامضة، المتضاربة غالبًا في إطار توجه متماسك وهادف، **ثانيًا**، عليه أن يعرف ما تفضي إليه هذه الاستراتيجية ولماذا. أما **ثالثًا**، فإن على السياسي أن يتحرك على الحافة الخارجية لما هو ممكن جاسرًا الهوة الفاصلة بين تجارب مجتمعه وتطلعاته؛ ولأن تكرار المألوف يؤدي إلى الاستنقاع فإن قدرًا غير قليل من الجرأة يبقى مطلوبًا.

سلام وستفاليا

في أيامنا هذه بات سلام وستفاليا ذا صدى خاص بوصفه ممهد الطريق إلى مفهوم جديد للنظام الدولي، مفهوم ما لبث أن انتشر عبر العالم. كان الممثلون المجتمعون للتفاوض بشأنه أكثر تركيزًا على اعتبارات البروتوكول والمكانة في ذلك الوقت.

مع توصل ممثلي الإمبراطورية المقدسة وعدوتيها الرئيسيتين: فرنسا والسويد إلى التوافق من حيث المبدأ على عقد مؤتمر للسلام كانت رحى الحرب والنزاع قد واصلت الدوران مدة ثلاثة وعشرين عامًا. عامان إضافيان تبخرا قبل لقاء المندوبين بالفعل؛ وفي تلك الأثناء ظل كل فريق عاكفًا على المناورة لتقوية حلفائه وقواعده الداخلية.

خلافًا لاتفاقيات انعطافية أخرى مثل مؤتمر فيينا في 1814–1815 أو معاهدة فيرساي في 1919، لم ينبثق سلام وستفاليا من مؤتمر واحد، كما لم تكن الخلفية خلفية معطوفة عمومًا على لقاء ساسة عاكفين على النظر في مسائل متعالية تخص النظام العالمي. عاكسًا تنوع المتخاصمين في حرب كانت قد تدحرجت من إسبانيا إلى السويد، انبثق السلام من سلسلة ترتيبات منفصلة تمت في بلدتين وستفاليتين مختلفتين. قوى كاثوليكية، ضمت 178 مشاركًا منفصلاً من مجمل الدول المختلفة المؤلفة للإمبراطورية الرومانية المقدسة، اجتمعت في مدينة مونستر الكاثوليكية. أما القوى البروتستنتية فقد اجتمعت في مدينة أوسنابروك اللوثرية والكاثوليكية المختلطة على مسافة نحو ثلاثين ميلاً. والمندوبون الرسميون الـ 235 مع أركانهم أقاموا في المساكن التي استطاعوا العثور عليها في تينك المدينتين الصغيرتين اللتين لم يسبق لأي منهما أن عُدت مناسبة لأي حدث كبير، بله مؤتمرًا لجميع القوى الأوروبية[13]. "أقام المندوب السويسري في غرفة تفوح منها رائحة السجق وزيت السمك فوق مَشْغَل أحد محترفي حياكة الصوف"، في حين نجح الوفد البافاري في تأمين ثمانية عشر سريرًا لأعضائه التسعة والعشرين. ودون أي رئيس مؤتمر أو وسيط ودون أي جلسات موسعة، اجتمع الممثلون على أساس خاص وتنقلوا في منطقة محايدة بين المدينتين لتنسيق المواقف، ملتقين أحيانًا على نحو غير رسمي في بلدات واقعة في الوسط. بعض القوى الرئيسية أوفدت ممثلين إلى المدينتين كلتيهما. تواصل القتال في أجزاء مختلفة من أوروبا على امتداد المباحثات مع ممارسة الديناميات العسكرية المتبدلة تأثيرها في مسار المفاوضات.

كان جل الممثلين قد جاؤوا بتوجيهات عملية صارخة مستندين إلى مصالح استراتيجية[14]. ومع أنهم كانوا يستخدمون عبارات نبيلة شبه متماثلة حول

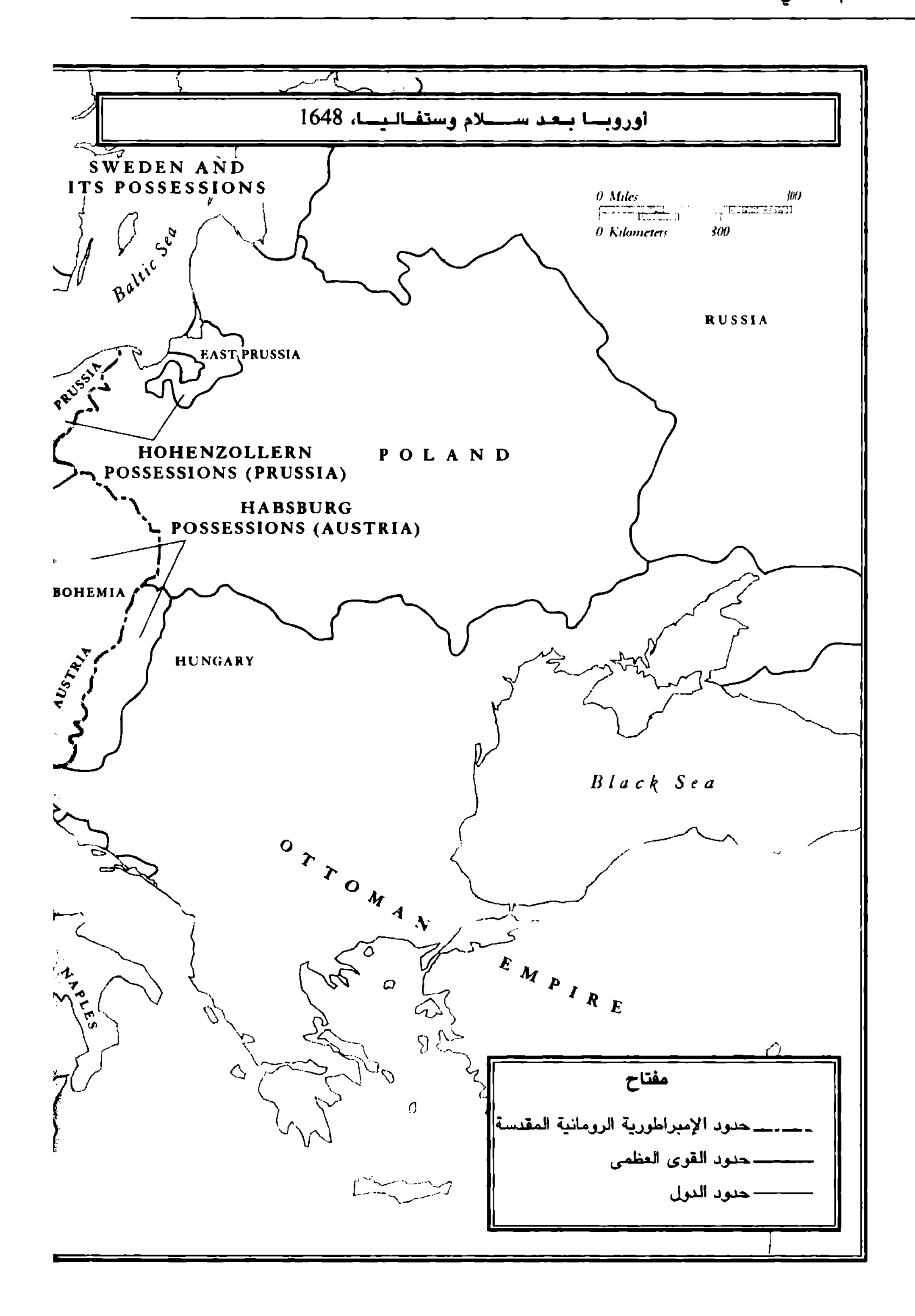
توفير "السلم للعالم المسيحي"، فإن أنهارًا استثنائية الغزارة من الدماء كانت قد أُريقت لإدراك مدى ضرورة بلوغ هذا الهدف السامي عبر الوحدة العقدية أو السياسية. بات الآن مسلَّمًا بأن من شأن السلم أن يُبنى، إذا كان سيبنى بالمطلق، عبر تحقيق التوازن بين الأطراف المتنافسة.

لعل سلام وستفاليا الذي تمخضت عنه هذه المناقشات الالتفافية المعقدة هو الوثيقة الدبلوماسية الأكثر ورودًا في التاريخ الأوروبي، رغم أن معاهدة واحدة مجسدة لشروطه ليست موجودة في الحقيقة. كما أن المندوبين لم يجتمعوا قط في أي جلسة موسعة واحدة لاعتماد الوثيقة، وثيقة سلام وستفاليا. ليس السلام في الحقيقة إلا حاصل جمع ثلاث اتفاقيات متكاملة منفصلة موقعة في أوقات مختلفة ومدن متباينة. ففي سلام مونستر المبرم في كانون الثاني/يناير عام 1648، اعترفت إسبانيا باستقلال الجمهورية الهولندية متوجة ثورة هولندية دامت ثماني سنوات كانت قد اندلعت مع حرب الثلاثين سنة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1648 أقدمت مجموعات منفصلة على توقيع معاهدة مونستر ومعاهدة أوسنابروك، ببنود عاكسة كل منهما الأخرى ومستوعبة بنودًا أساسية تلميحًا.

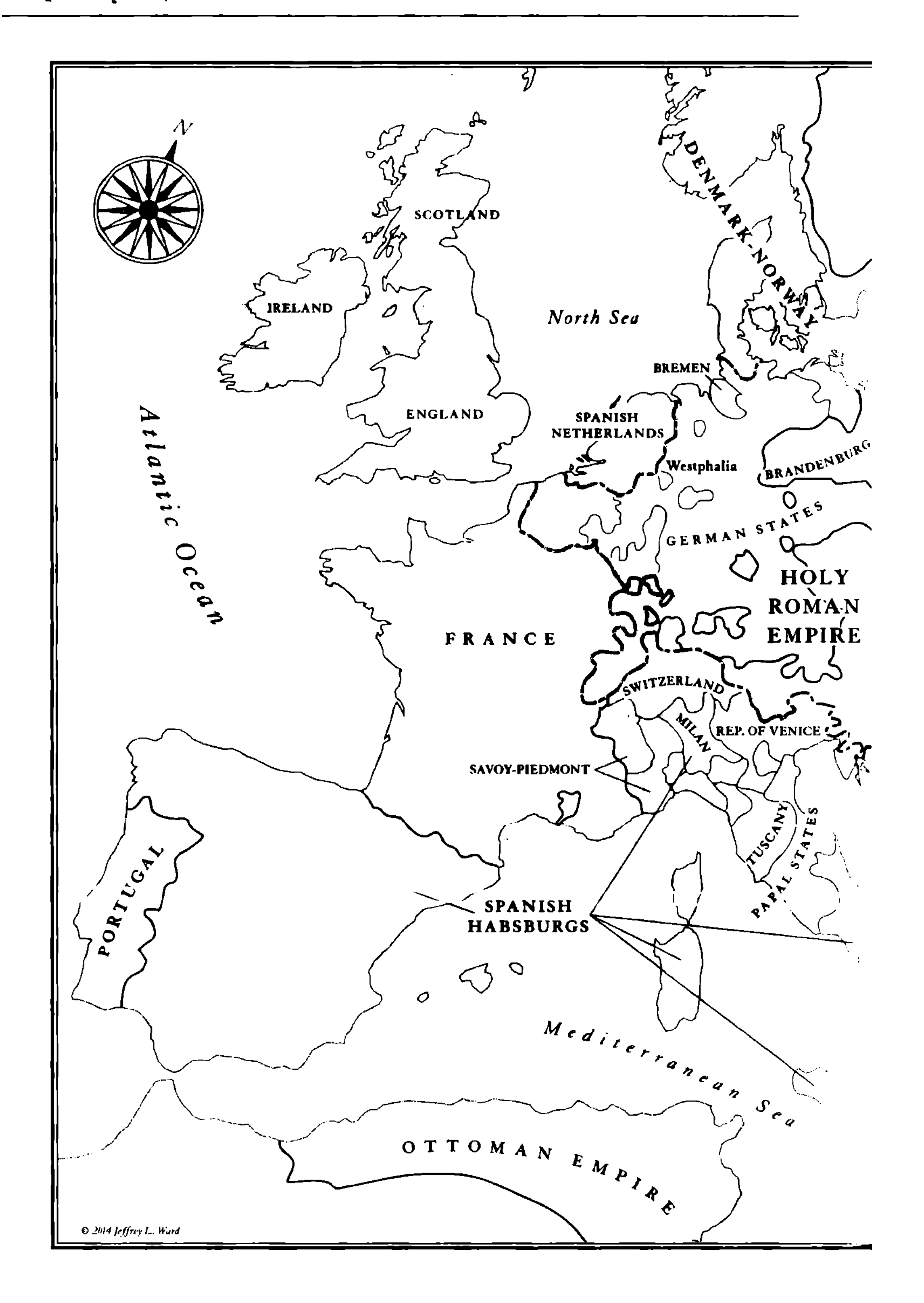
المعاهدتان المتعددتا الأطراف الرئيسيتان كانتا، كلتاهما، تعلنان اعتزامهما خدمة "مجد الرب وأمن العالم المسيحي" بوصفهما "سلامًا وصداقة مسيحيين، شاملين، أبديين، حقيقيين، وصادقين"[15]، لم تكن البنود التنفيذية الفعالة مختلفة جوهريًا عن بنود ووثائق أخرى عائدة إلى الفترة ذاتها. غير أن الآليات المعتمدة لبلوغها كانت غير مسبوقة. كانت الحرب قد سحقت دعاوى الكونية الشاملة أو التضامن الطائفي. كانت الحرب البادئة صراعًا للكاثوليك ضد البروتستنت، لا سيما بعد انخراط فرنسا ضد الإمبراطورية الرومانية المقدسة الكاثوليكية، قد انقلبت إلى تحالفات سائبة مفتوحة للجميع دائبة على التحول والتضارب. وبما يشبه الحريق الشرق أوسطي المندلع في زماننا هذا، كانت تحالفات طائفية يجري استحضارها طلبًا للتضامن والتحريض في القتال، غير أنها كانت لا تلبث أن يتم نفض اليد منها بالسرعة نفسها، جراء نشوب صراعات بين مصالح جيوسياسية أو ببساطة بسبب طموحات شخصية فوق العادة. ما من فريق إلا وقد تم التخلي عنه عند أحد منعطفات مسار الحرب من قبل حلفائه "الطبيعيين"؛ وما من أحد وقّع الوثائق في ظل وهم أنه كان يفعل أي شيء سوى خدمة مصالحه وهيبته.

لعل المفارقة هي أن الإرهاق والارتياب التهكميّ العامين أتاحا للأطراف المشاركة فرصة تحويل الوسائل العملية لإنهاء حرب معينة إلى مفاهيم عامة لنظام عالمي[16]. فمع مبادرة العشرات من الأطراف المكتوية بنار القتال إلى الاجتماع لضمان مكاسب صعبة التحصيل، تم التخلي بهدوء عن جملة من ألوان الإذعان والاحترام التراتبيين الهرميين. أما المساواة الكامنة في العمق بين الدول السيادية، بصرف النظر عن قوتها أو نظامها الداخلي، فكانت قد ترسخت. وثمة قوى جديدة البروز على الساحة مثل السويد والجمهورية الهولندية مُنحت معاملة بروتوكولية مكافئة لنظيرتها لدى قوى عظمى راسخة مثل فرنسا والنمسا. جميع الملوك كانوا "أصحاب جلالة" وسائر السفراء كانوا "أصحاب سعادة". هذا المفهوم الجديد جرى تعميقه إلى حين نجاح الوفود المطالبة بالمساواة المطلقة في اجتراح سيرورة دخول قاعات التفاوض عبر أبواب منفردة، تطلبت إنشاء عدد كبير من المداخل، وفي التقدم إلى مقاعدها بسرعات متساوية بما لا يعرض أي طرف لمهانة انتظار الأطراف الأخرى حسب أهوائها.

شكل سلام وستفاليا منعطفًا في تاريخ أمم لأن العناصر التي أوجدها كانت كاسحة بمقدار ما كانت خالية من التعقيد. الدولة، لا الإمبراطورية، السلالة، أو العقيدة الدينية، تأكدت بوصفها وحدة بناء صَرْح النظام الأوروبي. جرى ترسيخ مفهوم سيادة الدولة. جرى تأكيد حق كل طرف موقع في اختيار بنيته الداخلية الخاصة وتوجهه الديني بعيدًا عن أي تدخل، فيما كانت بنود جديدة ضامنة لتمكين الأقليات الطائفية من ممارسة شعائرها بسلام وبعيدًا عن احتمال الهداية القسرية[17]. وخلف مطالب اللحظة المباشرة، كانت جملة مبادئ نوعٍ من نظام "علاقات دولية" تتشكل، بدافع الرغبة المشتركة في تجنب أي تكرار لحرب شاملة على أرض القارة الأوروبية. أما عمليات التبادل الدبلوماسي، بما فيها إيفاد ممثلين مقيمين في عواصم الدول الأنداد (ممارسة لم يتبعها عمومًا قبل ذلك سوى البنادقة [نسبة إلى البندقية]) فقد صُممت لتنظيم العلاقات وتدعيم ركائز السلام. تصور الفرقاء مؤتمرات ومشاورات مستقبلية على النمط الوستفالي منابر لتسوية الخلافات قبل أن تفضي إلى نوع من الصراع. جرى التعامل مع القانون الدولي، الذي طوره خبراء بحوث رحالة مثل هوغو الغروتي (Grotius) إبان الحرب، بوصفه نصًا قابلاً لتوسيع عقيدة متفق عليها هادفة إلى رعاية التناغم والانسجام، مع بقاء المعاهدات الوستفالية نفسها في صُلبه.



أوروبا بعد سلام وستفاليا، 1648
SWEDEN AND ITS POSSESSIONS
Baltic Sea
0 Miles 300
0 Kilometers 300
RUSSIA
EAST PRUSSIA
PRUSSIA
HOHENZOLLERN POSSESSIONS (PRUSSIA)
POLAND
HABSBURG POSSESSIONS (AUSTRIA)
BOHEMIA
AUSTRIA
HUNGARY
Black Sea
OTTOMAN EMPIRE
NAPLES
مفتاح
حدود الإمبراطورية الرومانية المقدسة
حدود القوى العظمى
حدود الدول


N
SCOTLAND
IRELAND
North Sea
DENMARK-NORWAY
BREMEN
ENGLAND
SPANISH NETHERLANDS
Westphalia
BRANDENBURG
Atlantic Ocean
GERMAN STATES
HOLY ROMAN EMPIRE
FRANCE
SWITZERLAND
MILAN
REP. OF VENICE
SAVOY-PIEDMONT
TUSCANY
PAPAL STATES
PORTUGAL
SPANISH HABSBURGS
Mediterranean Sea
OTTOMAN EMPIRE
© 2014 Jeffrey L. Ward

عبقرية هذا النظام، مع السبب الكامن وراء انتشاره عبر العالم، تمثلت بكون بنوده إجرائية، بدلاً من أن تكون جوهرية. إذ كانت أي دولة مستعدة للتسليم بهذه الشروط الأساسية، فإن من الممكن الاعتراف بها طرفًا دوليًا مؤهلًا لصون ما يخصه من ثقافة، سياسة، دين، وخطط داخلية، محصنًا بالنظام الدولي ضد أي تدخل خارجي. كان مثال الوحدة الإمبراطورية أو الدينية - المنطلق النافذ لدى الأنظمة التاريخية في أوروبا وجل المناطق الأخرى - منطويًا نظريًا على أن من شأن مركز قوة واحد فقط قادر على أن يكون مشروعًا مئة بالمئة. أما المفهوم الوستفالي فقد اتخذ مبدأ التعددية منطلقًا له واجتذب حشدًا متنوعًا من المجتمعات، كل منها معترف به واقعًا، إلى البحث المشترك عن النظام. ومع حلول منتصف القرن العشرين كان هذا النظام الدولي نافذًا ومعتمدًا في سائر القارات؛ وهو يبقى سقالة النظام الدولي كما هو موجود الآن.

لم ينتدب سلام وستفاليا ترتيب تحالفات محددة أو بنية سياسة أوروبية دائمة. فمع انتهاء الكنيسة الكونية الشاملة بوصفها مصدر المشروعية الأخير، وإضعاف الإمبراطورية الرومانية المقدسة، بات مفهوم التنظيم بالنسبة إلى أوروبا متمثلاً بمبدأ توازن القوة - المنطوي، تحديدًا، على نوع من الحياد الإيديولوجي والتكيف مع ظروف متطورة. وقد عبر السياسي البريطاني في القرن التاسع عشر: اللورد بالمرستون عن المنطلق الأساسي لهذا المبدأ قائلاً: "نحن لا نتوفر على حلفاء دائمين كما لا نواجه أعداء أبديين. أما مصالحنا فهي دائمة وأبدية؛ وتلك المصالح هي التي يتعين علينا مراعاتها"[18]. ولدى مطالبته بتحديد هذه المصالح بقدر أكبر من الدقة بصيغة نوع من "السياسة الخارجية" الرسمية اعترف فارس القوة البريطانية الشهير قائلاً: "حين يسألني الناس عن معنى السياسة... فإن الجواب الوحيد هو أننا نحاول أن نقوم بما يبدو الأفضل، في كل مناسبة طارئة، جاعلين مصالح بلدنا المبدأ الموجه"[19]. (من الطبيعي أن هذا المفهوم الخادع ببساطته كان يخدم بريطانيا جزئيًا لأن طبقتها الحاكمة كانت متدربة على استيعاب المعنى العام، شبه الحدسي لمصالح البلد المقيمة والثابتة).

كثيرًا ما يجري في هذه الأيام توجيه اللعنات إلى هذه المبادئ الوستفالية بوصفها منظومة استغلال كلبي للقوة، عديمة المبالاة بالمتطلبات الأخلاقية - المعنوية. غير أن البنية التي رسخها سلام وستفاليا كانت تمثل المحاولة الأولى

لمأسسة نظام دولي قائم على أساس قواعد وحدود متفق عليها وإسناده إلى تعددية قوى بدلاً من هيمنة بلد واحد. مفهوما **سبب وجود الدولة** و"المصلحة القومية" ظهرا للمرة الأولى، ممثلين لا تمجيدًا للسلطة بل محاولة لعقلنة هذه السلطة وتقييدها. ثمة جيوش كانت قد زحفت عبر أوروبا أجيالاً بعد أجيال تحت راية شعارات ودعاوى كونية (ومتضاربة) أخلاقية ومعنوية؛ ثمة أنبياء وفاتحون كانوا قد شنوا حروبًا كلية شاملة سعيًا وراء خليط من الطموحات الشخصية، الوراثية، الإمبراطورية، والدينية. مشابكة جملة مصالح الدولة المنطقية نظريًا والقابلة للتنبؤ كانت تستهدف التغلب على الفوضى المتفشية في سائر زوايا القارة. كان من شأن حروب محدودة حول قضايا قابلة للروز والحساب أن تحل محل حقبة النزعات الكونية الشاملة المتنافسة، مع إقصاءاتها وهداياتها القسرية والحرب العامة الساحقة للكتل السكانية المدنية.

على الرغم من كل ما اكتنفه من غموض فإن مبدأ توازن القوة عُد تحسينًا لألوان ابتزاز الحروب الدينية. ولكن ما سبيل تحقيق توازن القوة؟ نظريًا، جرى إسناده إلى الوقائع؛ لذا فإن على كل طرف مشارك أن يراه كما يراه غيره من الأطراف. غير أن تصورات كل مجتمع متأثرة بما هو داخلي من بنية، ثقافة، وتاريخ كما بالواقع الطاغي المتمثل بأن عناصر القوة - مهما كانت موضوعية - دائمة التغير. ومن هنا فإن توازن القوة بحاجة إلى إعادة معايرة بين الحين والآخر. إنه ينتج الحروب التي يتولى أيضًا تحديد مداها.

دوران دولاب المنظومة الوستفالية

مع إبرام معاهدة وستفاليا، كانت البابوية قد حُصرت في إطار الوظائف الكنسية، وباتت عقيدة المساواة السيادية سائدة. فأي نظرية سياسية تستطيع، إذن، تفسير أصل وظائف النظام السياسي العلماني وتسويغها. في كتابه **التنين** (Leviathan)[20] المنشور عام 1651 بعد سلام وستفاليا بثلاث سنوات قام توماس هوبز بتوفير مثل هذه النظرية. تصور "حالة طبيعية" في الماضي حين كان غياب السلطة يتمخض عن نوع من "حرب الجميع ضد الجميع". وهروبًا من مثل هذا الانعدام الأمني الذي لا يطاق بادر الناس، حسب تنظير هوبز، إلى التنازل عن حقوقهم لسلطة سياسية مقابل قيام الأخيرة بتوفير الأمن لجميع من

هم داخل حدود الدولة. واحتكار الدولة السيادية للسلطة تم ترسيخه بوصفه الأسلوب الوحيد للتغلب على الخوف الأبدي من الموت العنيف والحرب.

هذا العقد الاجتماعي في تحليل هوبز لم يكن نافذًا خارج حدود الدولة، لعدم وجود سلطة فوق قومية مؤهلة لفرض النظام. يقول هوبز[21]:

> في ما يخص مسؤوليات هذه السلطة أمام تلك، وهي المسؤوليات المفهومة في ذلك القانون المعروف عمومًا باسم قانون الأمم، لا أجدني بحاجة لقول أي شيء في هذا المكان، لأن قانون الأمم وقانون الطبيعة هما الشيء ذاته. ولكل سلطة الحق نفسه، في توفير أمان شعبها، الحق الذي يستطيع كل إنسان أن يتمتع به على صعيد ضمان سلامة جسده الخاص.

بقيت الساحة الدولية في الحالة الطبيعية وكانت فوضوية لعدم وجود عاهل أو سلطان عالمي يضطلع بمهمة جعلها آمنة، وما من أحد كان قادرًا على تأسيسها عمليًا. وهكذا فقد كان من شأن أي دولة أن تضع مصلحتها القومية فوق كل شيء في عالم تشكل القوة فيه العامل الطاغي. من المؤكد أن الكاردينال ريشليو لم يكن ليعترض على الإطلاق.

في ممارسته المبكرة عكف سلام وستفاليا على اعتماد عالم هوبزي. كيف أمكنت معايرة توازن القوة الجديد هذا؟ لا بد من التمييز بين توازن القوة بوصفه واقعًا وتوازن القوة بوصفه نظامًا. يتعين على أي نظام دولي - ليكون جديرًا بالاسم - أن يصل، عاجلاً أو آجلاً، إلى التعادل، وإلا فسيبقى في حالة حرب متمادية. ولأن عالم العصر الوسيط كان شاملاً لعشرات الإمارات، فإن توازنًا عمليًا للقوة كان يتكرر وجوده في الحقيقة. وبعد سلام وستفاليا تجلى توازن القوة نظامًا؛ بمعنى أن استحداثه عُدَّ واحدًا من الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية؛ كان من شأن المساس به أن يستحضر تآلفًا يرفع راية التعادل.

أدى بروز بريطانيا كقوة بحرية رئيسية مع حلول أوائل القرن الثامن عشر إلى توفير إمكانية ترجمة وقائع توازن القوة إلى نوع من النظام أو المنظومة. وقد مكّن التحكم بالبحار بريطانيا من اختيار توقيت ومدى انخراطها في شؤون القارة لتولي مهمة الحكم الضابط لتوازن القوة، الضامن في الحقيقة لتمتع أوروبا

بأي توازن للقوة. وطوال بقائها على صواب في تقويم حاجاتها، كان من شأن إنكلترا أن تظل قادرة على دعم الجانب الأضعف في القارة ضد الطرف الأقوى، مانعة أي بلد من تحقيق الهيمنة الأحادية على أوروبا وصولاً إلى استنفار موارد القارة لتحدي تحكم بريطانيا بالبحار. وإلى حين اندلاع الحرب العالمية الأولى، ظلت إنكلترا تضطلع بدور موازنة التعادل. صحيح أنها قاتلت في حروب أوروبا ولكن مع تحالفات متبدلة - لا سعيًا وراء أهداف قومية خالصة، محددة، بل مساوية بين المصلحة القومية والحفاظ على توازن القوة. عدد كبير من هذه المبادئ تنطبق على دور أمريكا في العالم المعاصر، كما سيناقش لاحقًا.

كان ثمة في الحقيقة توازنان للقوة تمت إدارتهما في أوروبا بعد التسوية الوستفالية[22]: التوازن الشامل الذي تولت فيه إنكلترا دور الوصاية، كان حامي الاستقرار العام. وأي توازن في أوروبا الوسطى خاضع أساسًا لتحكم فرنسا كان يهدف إلى الحيلولة دون انبثاق أي ألمانيا موحدة في وضع يمكّنها من أن تصبح الدولة الأقوى في القارة. وعلى امتداد ما يزيد على مئتي سنة، ظل هذان التوازنان حافظين أوروبا من التمزق أشلاء كما حصل إبان حرب الأعوام الثلاثين؛ صحيح أنهما لم يمنعا الحرب، إلا أنهما قلّصا تأثيرها لأن التعادل، لا الهزيمة الكاملة، كان هو الهدف.

من الممكن تحدي توازن القوة أقله بإحدى طريقتين: **أولاً**، حين يقوم بلد رئيسي بتضخيم قوته إلى حدود التهديد بفرض الهيمنة. ثانيًا، حينما تحاول دولة كانت من قبل ثانوية الالتحاق بركب القوى الرئيسية فتدفع القوى الأخرى إلى إطلاق سلسلة من التعديلات التعويضية وصولاً إلى استحداث تعادل جديد أو إلى اندلاع حريق عام. تعرضت المنظومة الوستفالية للاختبارين كليهما في القرن الثامن عشر، محبطة اندفاع لويس الرابع عشر الفرنسي نحو الهيمنة أولاً، ومتكيفة، بعد ذلك، مع إصرار فريدريك العظيم البروسي على التكافؤ.

نجح لويس الرابع عشر في التحكم الكامل بالتاج الفرنسي سنة 1661 وفي تطوير مفهوم ريشليو للحكم والإدارة إلى مستويات غير مسبوقة. كان الملك الفرنسي فيما مضى قد حكم عبر أسياد إقطاعيين ذوي حقوق خاصة مستقلة في المرجعية القائمة على الوراثة. أما لويس فصار يحكم عبر جهاز بيروقراطي ملكي تابع له كليًا. عمد إلى الحط من قدر أفراد حاشية البلاط من ذوي

الانتماءات الأرستقراطية مقابل إسباغ ألقاب الشرف على البيروقراطيين. ما كان يهمّ هو خدمة الملك، لا المرتبة الموروثة. فوزير المال اللامع جان-بابتيست كولبير، ابن أحد تجار الألبسة المحليين، كان مكلفًا بتوحيد إدارة الضرائب وتمويل الحرب الدائمة. مذكرات سان سيمون، وهو دوق بالوراثة ورجل ثقافة وأدب، تشكل شهادة مريرة على التحول الاجتماعي الحاصل:

> كان [لويس] عميق الإدراك لحقيقة عجزه عن تدمير النبيل وسلالته، رغم احتمال امتلاكه القدرة على سحقه تحت وطأة بؤسه، في حين أن وزيرًا للخارجية أو وزيرًا ممالاً كان قابلاً لعملية الدفن جنبًا إلى جنب مع كل أسرته في أعماق العدم الذي كان قد انتُشل منه. كان من شأن مقدار الثروة أو الحيازات أن يسعفه عندئذ. ذلك هو السبب الكامن وراء نزوعه إلى تمكين وزرائه من التحكم بالأكثر نلاًا في البلاد، بل وبأمراء الدم الوراثيين[23].

في 1680 عَبَّر لويس رمزيًا عن طبيعة حكمه الطاغي على كل الأشياء عَبْر تبني لقب "العظيم" مضافًا إلى تسميته الذاتية الأبكر المتمثلة بعنوان "ملك الشمس". وفي عام 1682 جرت تسمية أقاليم شمال أمريكا العائدة لفرنسا بـ "لويزيانا"، (نسبة إلى لويس). وفي العام ذاته انتقل بلاط لويس الملكي إلى فيرساي حيث قام باستعراض تفاصيل "ملوكية مسرحية" مكرسة قبل كل شيء، لأداء جلالته الخاصة.

مع مملكة موحدة بريئة من ويلات الحروب الداخلية، متوفرة على بيروقراطية ماهرة وجيش متفوق على جيش أي دولة مجاورة، كانت فرنسا لبعض الوقت في وضع يؤهلها للسعي إلى الهيمنة على أوروبا. إلا أن عهد لويس ما لبث أن أذاب نفسه في سلسلة حروب شبه متواصلة. في النهاية أدى كل فتح أو غزو جديد، كحال جميع الطامحين اللاحقين للهيمنة على أوروبا، إلى بلورة تحالف أمم معارض. بداية درج جنرالات لويس على عادة كسب المعارك في الأمكنة كلها؛ أخيرًا، هُزموا أو لُجموا في الأمكنة جميعًا، لا سيما في العقد الأول من القرن الثامن عشر أمام جون تشيرتشل، دوق مارلبورو لاحقًا، وجدّ رئيس الوزراء العظيم في القرن العشرين ونستون تشيرتشل. لم تستطع جحافل لويس أن تهزم المرونة الأساسية للمنظومة الوستفالية.

بعد موت ريشليو بعقود من الزمن، شكلت الفعالية الواضحة لأي دولة موحدة، ممركزة ذات سياسة خارجية علمانية وإدارة ممركزة مصدر إلهام لمقلدين توحدوا لموازنة القوة الفرنسية. بادرت كل من إنكلترا، هولندا، والنمسا إلى اجتراح تحالف عظيم التحقت به فيما بعد كل من إسبانيا، بروسيا، الدنمارك، وحشد من الإمارات الألمانية. معارضة لويس لم تكن إيديولوجية أو دينية بطبيعتها: بقيت الفرنسية لغة الدبلوماسية والثقافة الرفيعة عبر أجزاء كبيرة من أوروبا، كما أن خط الانقسام الكاثوليكي-البروتستنتي كان يخترق المعسكر المتحالف. لعلها – المعارضة – كانت كامنة في المنظومة الوستفالية، ولازمة وجوبًا للحفاظ على تعددية النظام الأوروبي. تحدد طابع هذه المعارضة بالاسم الذي أطلقه مراقبون معاصرون عليها: **الاعتدال الكبير**. حاول لويس الهيمنة باسم مجد فرنسا. إلا أنه هُزم من قبل أوروبا التي رأت نظامها في التنوع.

* * *

النصف الأول من القرن الثامن عشر كان خاضعًا لطغيان السعي من أجل احتواء فرنسا؛ **أما** النصف الثاني فقد شكله المسعى البروسي بحثًا عن مكان بين القوى الرئيسية. حيثما كان لويس قد خاض حروبًا لترجمة القوة إلى هيمنة، أقدم فريدريك بروسيا الثاني على الحرب من أجل تحويل الضعف الكامن إلى وضعية قوة عظمى. دأبت بروسيا الواقعة في سهل ألمانيا الشمالية القاسي والممتدة من الفستولا عبر ألمانيا على رعاية الانضباط والخدمة العامة تعويضًا عن الكتل السكانية الأكبر والموارد الأغنى لدى البلدان الأفضل نعمًا. مشطورة إلى جزأين غير متصلين، ظلت تعاني من خطر الاندساس بين مناطق النفوذ النمساوية، السويدية، الروسية، والبولونية[24]. كانت ضعيفة الكثافة السكانية نسبيًا؛ وكانت قوتها متمثلة بالانضباط الذي اعتمدته في تدبر أمر مواردها المحدودة. تمثلت كنوزها العظمى بعقلية متمدنة بيروقراطية كفؤة، وجيش جيد التدريب.

لدى اعتلائه العرش عام 1740، كان فريدريك الثاني يبدو ندًا غير محتمل للعظمة التي خصه التاريخ بها[25]. عادًا الانضباط الشديد القسوة المفروض على موقع ولاية العهد ظالمًا، كان قد حاول الهرب إلى إنكلترا برفقة صديق له يدعى

هانس هيرمان فون كاتّه. تم اعتقالهما. أمر الملك بقطع رأس فون كاتّه أمام فريدريك الذي أحاله على محكمة عسكرية برئاسته. حقق مع ابنه سائلاً إياه 178 سؤالاً، رد عليها فريدريك بقدر كبير من الرشاقة التي أهّلته لإعادة التنصيب.

لم تكن النجاة من هذه المحنة الكاوية ممكنة إلا عبر اعتماد فريدريك مفهوم أبيه القاسي للواجب وتطويره لموقف لا إنساني عام من أخيه الإنسان. كان فريدريك يرى سلطته الشخصية مطلقة ولكن مخططاته مقيدة بصرامة جراء مبادئ **سبب وجود الدولة** التي كان ريشليو قد طرحها قبل قرن. عقيدة ريشليو هذا رأت أن "الحكام عبيد مواردهم، مصلحة الدولة قانونهم، وهذا القانون لا يمكن المساس به"[26]. شجاعًا وأمميًا [كوزموبوليتيًا] (كان فريدريك يتكلم الفرنسية ويكتب بها بل وقد ألّف أشعارًا عاطفية حتى عن حملات عسكرية معنونًا إحدى محاولاته الأدبية بعبارة "Pas trop mal pour la veille d'une grande bataille" [ليس ثمنًا سيئًا مقابل مشاهدة معركة عظيمة])[27] كان فريدريك يجسد الحقبة الجديدة لإدارة التنوير بالاستبداد الكريم المطبوع على حب الخير[28]، تلك الإدارة المشرعنة لا بالإيديولوجيا، بل بفعاليتها ونجاحها.

أدرك فريدريك أن مكانة قوة عظمى مشروطة بالتواصل الجغرافي بالنسبة إلى بروسيا، أي بالتوسع. لم يكن ثمة أي حاجة لأي تبرير آخر سياسي أو أخلاقي. كان كل التبرير الذي ساقه فريدريك للاستيلاء على مقاطعة سيليسيا الغنية والبروسية تقليديًا في 1740 متمثلاً بعبارة: "تفوق قواتنا المسلحة، الحزم الذي نستطيع التحلي به في تحريكها، التفوق الواضح الذي نتمتع به على جيراننا باختصار"[29]. متعاملاً مع الأمر بوصفه جيوسياسيًا لا علاقة له بالأخلاق، أقدم فريدريك على الالتحاق بركب فرنسا (التي كانت ترى بروسيا خصمًا للنمسا) واحتفظ بسيليسيا في تسوية 1742 السلمية مضاعفًا تقريبًا مساحة بروسيا وكتلتها السكانية.

وبهذه العملية، قام فريدريك بإعادة رحى الحرب إلى النظام الأوروبي الذي كان قد عاش في سلام منذ عام 1713 حين كانت معاهدة أوترخت قد وضعت حدًّا لمطامع لويس الرابع عشر. ما لبث تحدي توازن القوة الراسخ أن أفضى إلى بدء دولاب المنظومة الوستفالية بالدوران. تبين أن ثمن الحصول على

عضوية جديدة في النظام الأوروبي هو قتال شبه كارثي لسبع سنوات. ما لبثت التحالفات أن انقلبت، مع سعي حلفاء فريدريك السابقين إلى إحباط عملياته ومحاولة منافسيهم توظيف القوات البروسية القتالية الانضباطية لخدمة أغراضهم. للمرة الأولى بادرت روسيا البعيدة والزاخرة بالألغاز إلى الانخراط في نزاع حول توازن القوة الأوروبي. أدى موت كاترين العظمى المباغت إلى إنقاذ فريدريك الموشك على الهزيمة مع وصول الجيوش الروسية إلى مداخل برلين. أقدم القيصر الجديد، وهو من المعجبين بفريدريك منذ زمن طويل، على الانسحاب من الحرب. (ظل هتلر المحاصر في برلين المطوّقة في نيسان/أبريل 1945، ينتظر حدثًا مشابهًا لمعجزة آل براندنبورغ وقد أبلغه جوزف غوبلز أنها كانت قد حدثت لدى موت الرئيس فرانكلن دي روزفلت).

كانت الإمبراطورية الرومانية المقدسة قد غدت واجهة مجردة؛ ما من جهة أوروبية منافسة تدّعي مرجعية كونية شاملة كانت قد انبثقت. صحيح أن جل الحكام كانوا يؤكدون التمتع بالحق السماوي في الحكم - وهو ادعاء لم تكن أي قوة عظمى تتحداه أو تعترض عليه - غير أنهم كانوا يسلمون بأن الرب كان أيضًا قد أضفى نعمًا مشابهة على عدد كبير من العواهل الآخرين. لذا فإن الحروب كانت تخاض لأغراض إقليمية محدودة، لا من أجل إطاحة حكومات ومؤسسات قائمة، ولا في سبيل فرض نظام علاقات جديد بين الدول. كانت التقاليد تمنع الحكام من تجنيد أتباعهم وتفرض قيودًا صارمة على قابليتهم لجباية الضرائب. تأثير الحروب على الكتل السكانية المدنية لم يكن شبيهًا بأهوال حرب السنوات الثلاثين أو ما كانت التكنولوجيا والإيديولوجيا ستتمخضان عنه بعد قرنين. ففي القرن الثامن عشر كان توازن القوة يعمل بوصفه مسرحًا يتم فيه "عرض الحيوات والقيم وسط آيات البهاء، البريق، الكياسة، مع جملة مظاهر الثقة المفرطة بالذات"[30]. وممارسة تلك القوة كانت مقيدة بإقرار أن ليس من شأن النظام أن يطيق أي تطلعات هيمنية.

الأنظمة الدولية التي كانت الأكثر استقرارًا ظلت متمتعة بميزة رؤى موحدة. فالساسة المضطلعون بإدارة دفة النظام الأوروبي في القرن الثامن عشر كانوا نبلاء (أرستقراطيين) مدمنين على تفسير أمور مجردة مثل الشرف والواجب بالطريقة ذاتها ومتوافقين على جملة أساسيات. كانوا يمثلون مجتمعًا نخبويًا

موحدًا يتكلم اللغة نفسها (الفرنسية)، ويتردد على الصالونات ذاتها، ويتمتع بروابط رومنتيكية بين العواصم المختلفة[31]. من الطبيعي أن المصالح القومية كانت متباينة، غير أن إحساسًا طاغيًا بوحدة الهدف كان متجذرًا في عالم يستطيع فيه وزير للخارجية أن يكون عاهل قومية أخرى (كل وزير خارجية روسي حتى عام 1820 كان يجري استيراده من الخارج)، أو حين يكون أحد الأقاليم قادرًا على تغيير انتمائه نتيجة صفقة زواج أو وراثة سعيدة. حسابات القوة في القرن الثامن عشر كانت تتم على هذه الأرضية المهدئة المشبعة بنوع من روح المشروعية والقواعد غير المنطوقة للسلوك الدولي.

لم يكن هذا الإجماع مجرد ديكور؛ كان عاكسًا قناعات أخلاقية منبثقة من نظرة أوروبية مشتركة. لم يسبق لأوروبا قط أن كانت أكثر تلاحمًا وأغنى عفوية منها إبان ما بات يُنظر إليه بوصفه عصر التنوير. انتصارات جديدة في العلم والفلسفة بدأت تحل محل اليقينيات الأوروبية المتمزقة المستندة إلى التراث والإيمان. أدى التقدم العاصف للعقل على حشد من الجبهات - جبهات الفيزياء، الكيمياء، الفلك، التاريخ، الآثار، المساحة، العقلانية - إلى تدعيم الروح الجديدة للتنوير العلماني المبشر بأن تجلّي سائر آليات الطبيعة الخفية لم يكن سوى مسألة وقت. كتب الموسوعي الفرنسي اللامع جون لو رون دالامبير في 1759 مجسدًا روح العصر يقول[32]:

> باختصار، من كوكب الأرض إلى زُحَل، من تاريخ السماوات إلى تاريخ الحشرات، شهدت فلسفة الطبيعة ثورة؛ وجل ميادين المعرفة الأخرى ارتدت أثوابًا جديدة... فاكتشاف وتطبيق منهج فلسفة جديد، ذلك النوع من الحماس المصاحب للاكتشافات، نشوة أفكار معينة يحدثها مشهد الكون في نفوسنا - جملة هذه الأسباب مجتمعة أنجزت اختمارًا حيويًا في العقول. ومنتشرًا عبر الطبيعة في جميع الاتجاهات مثل نهر فجّر سدوده نجح هذا الاختمار في اكتساح كل ما اعترض سبيله بنوع من العنف.

كان هذا الاختمار، مستندًا إلى روح تحليلية جديدة كما إلى اختبار صارم لجميع المقدمات وسائر الفرضيات. استكشاف كل المعرفة وتصنيفها منهجيًا - وهو مسعى جسدته الموسوعة (الانسيكلوبيديا)، المؤلفة من ثمان وعشرين مجلدًا، التي شارك في تحريرها دالامبير بين عامي 1751 و 1772 - كانا إعلانًا

لكون قابل لأن يعرف، محرر من الوهم والخرافة، محركه ومفسره المركزي هو الإنسان. كتب دنيس ديدرو زميل دالامبير يقول[33]: إن من شأن الاطلاع المذهل باتساعه أن يتضافر مع نوع من "الحماسة في خدمة المصالح المثلى للبشرية". من شأن العقل أن يتصدى لألوان الزيف بـ "مبادئ راسخة خدمة لجملة الحقائق المناقضة مئة بالمئة" بما يؤدي إلى "تمكيننا من هدم صرح الطين والوحل وبعثرة كومة الغبار التافهة" والمبادرة، بدلاً من ذلك إلى "وضع الإنسان على السكة الصحيحة"[34].

على نحو حتمي، جرى تطبيق هذه الطريقة الجديدة في التفكير والتحليل على مفاهيم الحكم، المشروعية السياسية، والنظام الدولي. بادر الفيلسوف السياسي شارل لوي دو سيكوندا، البارون مونتسكيو، إلى تطبيق مبادئ ميزان القوة على السياسة الداخلية عبر وصف نوع من مفهوم الضوابط والمعايير، مفهوم تمت مأسسته لاحقًا في الدستور الأمريكي. ومن هناك دخل في فلسفة للتاريخ ولجملة آليات التغيير المجتمعي. مستعرضًا تواريخ مجتمعات مختلفة، توصل مونتسكيو إلى استنتاج أن الأحداث ليست ناجمة مطلقًا عن الصدف. ثمة على الدوام أسباب يستطيع العقل اكتشافها وتحويلها بعد ذلك إلى مشاعات عامة:

> ليس القَدَر هو ما يحكم العالم... ثمة سلسلة من الأسباب الفكرية جنبًا إلى جنب مع الأسباب المادية الفاعلة في كل مملكة؛ أسباب تؤدي إلى صعودها، استمرارها، وسقوطها. وجميع الصدف [البادية] خاضعة لهذه الأسباب، وكلما تمخضت معركة طارئة، أي سبب خاص، عن تدمير دولة معينة، ثمة سبب عام كان موجودًا أيضًا أفضى إلى سقوط هذه الدولة نتيجة معركة يتيمة. باختصار، من الواضح أن الوتيرة العامة للأشياء هي التي تجر سائر الأحداث الخاصة وراءها[35].

قام الفيلسوف الألماني إيمانويل كِنْت، لعله فيلسوف فترة التنوير الأعظم، بنقل مونتسكيو خطوة إلى الأمام عبر تطوير مفهوم لنظام عالمي قائم على السلم الدائم. متأملاً العالم من كونغسبورغ، العاصمة السابقة لبروسيا، ومعاينًا فترة حرب السنوات الثلاثين، حرب أمريكا الثورية، والثورة الفرنسية، تجرأ كِنْت على رؤية بدايات باهتة لنظام دولي أكثر اتصافًا بالسلم في الانتفاضة العامة.

علّل كِنْت أن الإنسانية مطبوعة بنوع من "النزوع الاجتماعي

اللااجتماعي"[36]: ذلك "النزوع إلى الاجتماع في المجتمع مقرونًا، على أي حال، بنوع من المقاومة المتواصلة المنطوية دومًا على خطر تمزيق هذا المجتمع". ومشكلة النظام، لا سيما النظام الدولي، كانت هي المشكلة "الأصعب والأطول استعصاء على حل الجنس البشري"[37]. قام البشر ببناء الدول للجم أهوائهم، غير أن الدولة حاولت، مثل الأفراد في حالة الطبيعة، الحفاظ على حريتها المطلقة وإن على حساب "حالة توحش بلا قانون". إلا أن "أعمال التخريب"، الانتفاضات، وحتى الاستنزاف الداخلي الكامل للقوى، جراء الصدامات بين الدول كان من شأنها مع الزمن أن تجبر الناس على التفكير بنوع من البديل[38]. ظلت الإنسانية تواجه إما سلام "المقبرة الواسعة للبشر"[39]، أو سلامًا من تصميم العقل.

كان الحل، برأي كِنْت، كامنًا في الاتحاد الطوعي لجمهوريات ملتزمة باللاعدوان والسلوك الداخلي والدولي الشفاف[40]. كان من شأن مواطني هذه الجمهوريات رعاية السلام لأنهم كانوا عند التفكير بالحروب سيتداولون، خلافًا للحكام المستبدين، حول "استجرار ويلات الحرب ومآسيها على أنفسهم"[41]. ومع مرور الزمن كان من شأن هذا التلاحم أن يغدو ظاهرًا، فاتحًا الباب أمام توسعه التدريجي وصولاً إلى نظام عالمي مسالم. كان من أهداف الطبيعة أن توظف البشرية عقلها آخر المطاف لتمهيد الطريق الموصلة إلى "نظام سلطة موحدة"[42] أي نظام أممي (كوزموبوليتي) قائم على أمان سياسي عام، و"**وحدة مدنية كاملة للبشر**".

كانت الثقة بقوة العقل تعكس جزئيًا قدرًا مما أطلق عليها اليونانيون اسم الغطرسة – نوع من الكبرياء الروحي المنطوي على بذور دماره الذاتي في داخله. تجاهل فلاسفة التنوير قضية أساسية: هل يمكن ابتكار أنظمة حكم من الصفر من قبل مفكرين أذكياء، أم أن طيف الاختبار محدود ومقيد بجملة من الوقائع العضوية والثقافية الكامنة (حسب وجهة النظر البوركية [نسبة إلى ادموند بورك] ؟ هل ثمة فكرة وآلية فريدة موحدة منطقيًا لجميع الأشياء، بطريقة قابلة للاكتشاف والشرح (كما قال دالامبير ومونتسكيو)، أم أن العالم يبقى أعقد والبشرية أكثر تنوعًا من مقاربة هذه الأسئلة عبر المنطق وحده، متطلبًا نوعًا من الحدس وعنصرًا شبه باطني من عناصر فن إدارة الدولة؟

فلاسفة التنوير في القارة مالوا عمومًا إلى الرؤية العقلانية بدلاً من نظيرتها

العضوية للتطور السياسي. وفي أثناء العملية ساهموا - دونما قصد، بل بما يتناقض مع النوايا - في انتفاضة مزقت أوروبا عقودًا من الزمن ما زالت آثارها باقية إلى اليوم.

الثورة الفرنسية وعواقبها

تكون الثورات باعثة على عدم الاستقرار بشكل مفرط حين لا يكون أحدٌ متوقعًا ذلك. تكرر الأمر مع الثورة الفرنسية التي أعلنت نظامًا داخليًا وعالميًا مختلفًا قدر الإمكان عن النظام الوستفالي. نابذة الفصل بين السياستين الداخلية والخارجية، قامت بإحياء - وربما ضاعفت - أهواء وآلام حرب السنوات الثلاثين، إذ أحلت نوعًا من العدوانية العلمانية محل حافز القرن السابع عشر الديني. كشفت عن مدى قدرة التغييرات الداخلية في المجتمعات على زعزعة التوازن والاستقرار الدوليين بقدر أكبر من العمق مقارنة بالعدوان الآتي من الخارج - وهو درس كان سيتم استخلاصه من انتفاضات القرن العشرين وخضّاتها التي كانت كثرة منها مستندة علنًا إلى المفاهيم المطروحة أولاً من قبل الثورة الفرنسية.

تندلع الثورات لدى تضافر جملة متنوعة من ألوان الاستياء المختلفة غالبًا للانقضاض على نظام مطمئن البال لا يراوده أي شك. وكلما كان التحالف الثوري أوسع، كانت القدرة على تدمير أنماط السلطة والمرجعية القائمتين أعظم. وكلما كان التغيير أوسع كسحًا، كان العنف المطلوب لإعادة بناء السلطة التي سيتعرض المجتمع للتفكك في غيابها، أكبر حجمًا. فترات طغيان الإرهاب ليست صُدَفًا؛ إنها متجذرة في فضاء الثورة.

حدثت الثورة الفرنسية في أغنى بلدان أوروبا، وإن كانت الحكومة مفلسة مؤقتًا. من الممكن إرجاع زخمها الأصلي إلى قادة - جلهم نبلاء وبرجوازيون كبار - أرادوا التوفيق بين إدارة بلدهم ومبادئ التنوير. اكتسبت الثورة زخمًا لم يتوقعه أولئك الذين صنعوها وغير قابل للفهم من قبل النخبة الحاكمة الممسكة بزمام الأمر.

في القلب منها كان ثمة نوع من إعادة التنظيم على نطاق لم يسبق له أن شوهد في أوروبا منذ انتهاء الحروب الدينية. بنظر الثوريين، لم يكن النظامُ

البشري مخططَ السماء العائد إلى عالم العصر الوسيط، ولا خليطَ جملة مصالح السلالات الحاكمة الكبرى العائد إلى القرن الثامن عشر. ومثل أبنائهم وأحفادهم في حركات القرن العشرين الشمولية، كان فلاسفة الثورة الفرنسية يساوون بين آلية التاريخ وحركة الإرادة الشعبية غير المزيفة، الإرادة غير القابلة تحديدًا للتسليم بأي تقييد دستوري كامن في العمق – إرادة حجزوا لأنفسهم حق احتكار تحديدها. وإرادة الشعب هذه، مفهومة بتلك الطريقة، كانت مختلفة كليًا عن مفهوم حكم الأكثرية السائد في إنكلترا أو نظام الضوابط والمعايير المتضمن في دستور مكتوب كما في الولايات المتحدة. دعاوى الثوريين الفرنسيين تفوقت كثيرًا على مفهوم ريشليو لسلطة الدولة إذ جعلوا السيادة في مقولة مجردة – لا في أفراد بل شعوب بوصفها كاملة بوصفها كيانات غير قابلة للتقسيم مشروطة بالوحدة على صعيدي الفكر والعمل – وصولاً إلى تعيين أنفسهم ناطقين باسم الشعب مجسدين إياه في الحقيقة.

قام عرّاب الثورة الفكري جان جاك روسو بصوغ هذا الادعاء الكوني الشامل في سلسلة من الكتابات التي نجح ما تتسم به من تبحر وسحر في حجب مضامينها الكاسحة[43]. ناقلاً القراء خطوة خطوة عبر عملية تشريح "عقلاني" للمجتمع الإنساني، أصر روسو على شجب سائر المؤسسات القائمة – مؤسسات الملكية، الدين، الطبقات الاجتماعية، مرجعية الحكم، المجتمع المدني – بوصفها وهمًا وزيفًا. كان لا بد للبديل من أن يتمثل بنوع جديد من "حكم إدارة في النظام الاجتماعي"[44]. تعيّن على السكان الخضوع له – بانصياع لم يسبق لأي حاكم صاحب حق إلهي أن تخيله، باستثناء القيصر الروسي الذي كان مجمل جمهور شعبه من غير الأرستوقراطيين وأقوام التخوم القاسية فيما وراء الأورال عبارة عن حشد من الأقنان. كانت هذه النظريات ممهدة للنظام الشمولي الحديث حيث تتولى إرادةُ الشعب مهمة المصادقة على القرارات المعلنة سلفًا عبر سلسلة من المسيرات الجماهيرية المصطنعة (المفبركة).

وتبعًا لهذه الإيديولوجيا عُدت سائر الأنظمة الملكية أنظمة معادية بالتحديد؛ ولأن هذه الأنظمة لم تكن مستعدة للتنازل عن السلطة دون مقاومة، تعين على الثورة، كي تسود، أن تتحول إلى حركة دولية كفاحية (نضالية، صليبية) لبلوغ السلام العالمي عبر فرض مبادئها. ومن أجل دفع التدبير الجديد عبر أوروبا، تم إخضاع الذكور من كتلة فرنسا السكانية كلها للتجنيد. بقيت الثورة مستندة إلى

أطروحة شبيهة بتلك التي أطلقها الإسلام قبل ألف سنة، والشيوعية في القرن العشرين؛ استحالة التعايش بين بلدان ذوات تصورات دينية أو سياسية متباينة للحقيقة، وقلب العلاقات الدولية إلى حرب إيديولوجيات عالمية تخاض بأية وسائل متاحة وعبر استنفار جميع عناصر المجتمع. وإذ فعلت هذا، قامت الثورة بإعادة ضم السياسة الداخلية إلى نظيرتها الخارجية، ضم المشروعية إلى السلطة، اللتين كان فصلهما من جراء التسوية الوستفالية قد قلص مدى ضراوة حروب أوروبا. أما مفهوم نظام دولي بحدود موصوفة لفعل الدولة فقد أُطيح به لمصلحة ثورة دائمة لا تعرف سوى الانتصار أو الانتحار الكاملين.

في تشرين الثاني/نوفمبر 1792، بادر المجلس الوطني الفرنسي إلى رمي القفاز في وجه أوروبا متبنيًا زوجين من القرارات غير العادية. كان الأول معبرًا عن التزام مطلق بتوفير الدعم العسكري الفرنسي للثورة الشعبية في سائر الأمكنة. أعلن أن فرنسا ستقوم، بعد أن تحررت، "بتوفير الأخوة والمساعدة لجميع الشعوب العازمة على استعادة حريتها"[45]. وأضفى المجلس الوطني وزنًا إضافيًا على هذا القرار وألزم نفسه بإسناده شرط "ترجمة" الوثيقة وطباعتها بكل اللغات. أقدم المجلس على جعل القطيعة مع نظام القرن الثامن عشر قطيعة لا رجعة عنها عبر إعدام ملك فرنسا المخلوع بقطع رأسه على المقصلة بعد بضعة أسابيع. كذلك أعلن المجلس الحرب على النمسا وغزا هولندا.

وفي كانون الأول/ديسمبر 1792، تم إصدار مرسوم أكثر جذرية قابل للتطبيق على دائرة أكثر كونية وشمولاً. فأي حركة ثورية مقتنعة بانطباق المرسوم عليها دُعيت إلى "ملء الفراغ" في وثيقة تحمل عبارة "الشعب الفرنسي إلى شعب ...". أشادت الوثيقة سلفًا بالثورة الشقيقة التالية وتعهدت بدعم "عملية قمع جميع السلطات المدنية والعسكرية التي ظلت تحكمهم إلى هذا اليوم". وهذه العملية التي كانت ذات مدى غير محدود على نحو مضمر، كانت عملية لا رجعة عنها: فـ "الأمة الفرنسية تعلن أنها ستتعامل مع أولئك الذين قد يكونون، رافضين للحرية والمساواة، أو شاجبينهما، راغبين في الحفاظ على الأمير والفئات الاجتماعية صاحبة الامتيازات، استعادتهما، أو التعامل معهما، تعاملها مع أعداء". كان روسو قد كتب يقول[46]: "كل من يرفض الانصياع

للإرادة العامة سيُجبر حتمًا على ذلك من قبل الجسم كله ... سيتم إجباره على أن يكون حرًّا". وسارعت الثورة إلى الاضطلاع بمهمة نشر هذا التعريف للمشروعية على البشرية كلها.

ولبلوغ مثل هذه الأهداف الكبرى والكونية الشاملة، دأب قادة الثورة الفرنسية على تطهير بلدهم من كل إمكانية لنشوء معارضة داخلية. قتل "الإرهاب" الآلاف من المنتسبين إلى الطبقات الحاكمة السابقة وسائر الخصوم الداخليين المشبوهين، بمن فيهم حتى أولئك الذين كانوا مؤيدين لأهداف الثورة رغم مساءلتهم بعضًا من مناهجها وأساليبها. وبعد قرنين، كانت دوافع مشابهة كامنة وراء عمليات التطهير الروسية الحاصلة في ثلاثينيات القرن العشرين كما وراء الثورة الثقافية الصينية في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته.

في آخر المطاف، تمت استعادة النظام، كما كان يجب أن يحصل إذا لم تكن الدولة ستتفكك. مرة أخرى، تم اقتباس المثال أو الأنموذج من فكرة "المشرِّع العظيم" لدى روسو. كان لويس الرابع عشر قد وظف الدولة لخدمة السلطة الملكية؛ أما الثورة فتولت قيادة الشعب لتنفيذ خطتها. ونابليون الذي أعلن نفسه "القنصل الأول مدى الحياة"، وإمبراطورًا بعد ذلك، كان يمثل نمطًا جديدًا: وهذا "الرجل العظيم" الذي هزّ العالم بقوة إرادته، اكتسب الشرعية بجاذبيته الكاريزمية ونجاحه الشخصي على صعيد القيادة العسكرية. تمثل جوهر الرجل العظيم برفضه الاعتراف بالحدود التقليدية وبإصراره على إعادة تنظيم العالم وفق مرجعيته الخاصة. وعند لحظة الأوج لتتويجه إمبراطورًا عام 1804، بادر نابليون، خلافًا لما فعله شارلمان، إلى رفض أخذ المشروعية من سلطة أخرى غير سلطته الخاصة، وإلى تناول التاج الإمبراطوري من يدي البابا ليتوّج نفسه إمبراطورًا.

لم تعد الثورة تصنع القائد؛ صار القائد يحدد إطار الثورة. ومع قيامه بترويض الثورة، حرص نابليون أيضًا على جعل نفسه ضامنها. غير أنه كان أيضًا يرى نفسه - ليس دونما سبب - حجر زاوية التنوير، أي ركيزته. عقلن نظام الحكم الفرنسي، مرسِّخًا نظام المحافظات الذي لا تزال الإدارة الفرنسية تعمل بموجبه إلى يومنا هذا. أوجد الدستور النابليوني الذي لا يزال يشكل أساس جملة القوانين السائدة في فرنسا كما في بلدان أوروبية أخرى. كان

متسامحًا مع التنوع الديني ومشجعًا للنزعة العقلانية في الحكم، بهدف تحسين أحوال الشعب الفرنسي.

لم يحاول نابليون السيطرة على أوروبا وتوحيدها إلا تجسيدًا للثورة من ناحية وتعبيرًا عن التنوير من ناحية أخرى في الوقت نفسه. ومع حلول عام 1809، تمكنت جيوشه، بقيادته العسكرية الممتازة، من سحق المعارضة كلها في أوروبا الغربية والوسطى، مؤهِّلة إياه لإعادة رسم خارطة القارة بوصفها خطة جيوسياسية. قام بضم أقاليم أساسية إلى فرنسا واستحدث جمهوريات تابعة دائرة في فلكه في أقاليم أخرى، يحكم الكثير منها أقارب أو مارشالات فرنسيون. تم اعتماد شرعة حقوقية موحدة عبر أوروبا. جرى إصدار آلاف التوجيهات حول أمور اقتصادية واجتماعية. هل كان نابليون مرشحًا لأن يصبح موحِّد قارة ممزقة منذ سقوط روما؟

عقبتان بقيتا: إنكلترا وروسيا. فإنكلترا المتحكمة بالبحار بعد انتصار نِلْسُن الساحق في معركة جبل طارق (الطرف الأغر) عام 1805، كانت عصية مؤقتًا ولكنها مفتقرة إلى ما يكفي من القوة لشن أي غزو ذي شأن عبر القناة الإنكليزية. وكما كانت ستفعل بعد قرن ونصف القرن، وقفت إنكلترا وحدها مع أوروبا الغربية، متنبهة إلى أن من شأن أي سلام مع الغازي المحتمل أن يمكِّن قوة منفردة من تنظيم موارد القارة كلها، وصولاً، عاجلاً أو آجلاً، إلى إلحاق الهزيمة بسيطرتها على المحيطات. راحت إنكلترا تنتظر نابليون خلف القناة (كما انتظرت هتلر بعد قرن ونصف القرن) متوقعة وقوعه في خطأ من شأنه أن يمكنها من العودة إلى الظهور عسكريًا من جديد في القارة بوصفها مدافعة عن توازن القوة. (في الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا تنتظر أيضًا التحاق الولايات المتحدة بالركب).

كان نابليون قد ترعرع في ظل نظام القرن الثامن عشر الوراثي أو السلالي، وقد سلم بمشروعيته، بطريقة غريبة. بوصفه كورسيكيًا ذا موقع ثانوي حتى في مسقط رأسه، كان مفتقرًا إلى المشروعية بالتحديد في هذا النظام، ما كان يعني، أقله في عقله هو، أن مشروعية حكمه مستندة إلى دوام فتوحاته وبقائها فعلاً. أينما بقي حاكم مستقل عن إرادته، كان نابليون يشعر بضرورة مطاردته. عاجزًا

عن الانضباط بالمفهوم، بالمزاج، أو بالتجربة، قام بإقحام قواته في إسبانيا وروسيا، رغم أن أيًا منهما لم يكن أساسيًا بالنسبة إلى أي خطة جيوسياسية. لم يكن نابليون قادرًا على العيش في إطار أي نظام دولي؛ طموحه كان يتطلب إمبراطورية تغطي، أقله، أوروبا طولًا وعرضًا، ما أبقى قوته أقصر باعًا مما ينبغي.

مع الحروب الثورية والنابليونية، كان عصر الحرب الشاملة - عصر تعبئة مجمل موارد الأمة - قد حل. مستويات إراقة الدماء والتخريب باتت تنكر بحرب السنوات الثلاثين. كان جيش نابليون العظيم - وقد بات قائمًا على التجنيد الإجباري، حتى في الأقاليم الملحقة - يتمون ويعيش من أصول وموجودات الأعداء والكتل السكانية المهزومة بما في ذلك "خراجات" مالية هائلة. تمثلت النتائج بزيادة كبيرة في حجم الجيش وإخضاع أقاليم كاملة. لم يكن نابليون ليواجه احتمال الهزيمة حتى استسلم لإغراء دخول مناطق حيث الموارد المحلية غير كافية لإعالة جيش عملاق - إسبانيا وروسيا - جراء المبالغة في التوسع ولا سيما في روسيا عام 1812، ثم بادر باقي أوروبا إلى الاتحاد ضده في تسويغ جاء متأخرًا لمبادئ وستفاليا. في معركة الأمم بلايبزيغ عام 1813 نجحت الجيوش المشتركة للدول الأوروبية الباقية في إذاقة نابليون طعم الهزيمة الكبرى، الهزيمة الحاسمة نهائيًا، الأولى على أرض المعركة. (الهزيمة في روسيا كانت بالاستنزاف). بعد معركة الأمم رفض نابليون تسويات كان من شأنها أن تمكّنه من الاحتفاظ ببعض فتوحاته. غير أنه خاف من أن يؤدي أي قبول رسمي بحدود معينة إلى نسف أساس مشروعيته. وهكذا فقد كانت الإطاحة به من صنع إحساسه بالخطر واللاأمن بمقدار ما كانت نتيجة لمبادئ وستفاليا. تعرض فاتح أوروبا الأقوى منذ شارلمان للهزيمة لا على يد نظام دولي انتفض ضده وحسب، بل على يده هو.

كانت الفترة النابليونية عنوان تمجيد التنوير وتأليهه. كان مفكرو تلك الفترة، مستلهمين مثالَيْ اليونان وروما، قد جعلوا التنوير مساويًا لقوة العقل، بمعنى انتقال السلطة من الكنيسة إلى نخب علمانية. ما لبثت هذه الطموحات أن تقطرت أكثر وباتت متركزة في قائد واحد بوصفه التعبير عن السلطة العالمية. تجلى مثال ساطع على تأثيره في الثالث عشر من تشرين الأول/أكتوبر 1806، قبل

معركة يينا بيوم واحد، تلك المعركة التي هُزم فيها الجيش البروسي هزيمة حاسمة. لدى مغادرة نابليون لاستكشاف أرض المعركة بصحبة أركانه، قام جورج فلهلم فريدريك هيغل، الذي كان محاضرًا جامعيًا (وكان فيما بعد سيؤلف كتاب **فلسفة التاريخ** الذي كان مصدر إلهام عقيدة ماركس)، بوصف المشهد بعبارات إطرائية وهو يصغي إلى طقطقة حوافر الخيول على الحجارة المرصوفة قائلاً[47]:

> رأيت الإمبراطور – روح العالم هذا – خارجًا من المدينة للاستعراض راكبًا. إنه إحساس رائع حقًا أن يرى المرء فردًا كهذا متركزًا هنا في نقطة واحدة ممتطيًا جوادًا، يبسط ظله على العالم ويسوده.

غير أن هذه الروح العالمية كانت قد جَرَّتْ إلى قلب أوروبا قوة جديدة بالغة الضخامة – هي من أوروبا ولكن ثلاثة أرباع مساحتها الشاسعة موجودة في آسيا: روسيا الإمبراطورية التي قامت جيوشها بمطاردة قوة نابليون مقطعة الأوصال عبر القارة وصولاً إلى احتلال باريس في نهاية الحرب. طرحت قوتها قضايا أساسية ذات علاقة بتوازن القوة في أوروبا، وكانت طموحاتها مشحونة بخطر توفير إمكانية نوع من العودة إلى تعادل ما قبل المرحلة الثورية.

الفصل الثاني

نظام توازن القوة الأوروبي وانتهاؤه

اللغز الروسي

لدى انتهاء حقبة الثورة الفرنسية ونابليون، كانت القوة الروسية تحتل باريس في عرض مذهل لانقلابات التاريخ. وقبل نصف قرن كانت روسيا قد التحقت، للمرة الأولى، بركب توازن القوة في أوروبا الغربية عبر الانخراط في حرب السنوات الثلاثين وكشفت النقاب عن الطبيعة الاستبدادية – الاعتباطية لحكم القيصر حين أقدمت بغتة على إعلان حيادها وبادرت إلى الانسحاب من الحرب لأن قيصرًا تُوج حديثًا كان معجبًا بفريدريك العظيم. ولدى انتهاء الفترة النابليونية تقدم قيصر آخر، ألكساندر، لرسم مستقبل أوروبا. حريات أوروبا مع جهاز نظامها الملازم كانت تشترط انخراط إمبراطورية أكثر من باقي أوروبا وكانت أوتوقراطية إلى درجة غير مسبوقة في تاريخ أوروبا.

ومنذ ذلك الانخراط، ظلت روسيا تلعب دورًا فريدًا في الشؤون الدولية: جزءًا من توازن القوة في كل من أوروبا وآسيا ولكن غير مساهمة في توازن النظام الدولي إلا على نحو متقطع. أشعلت حروبًا أكثر من أي قوة رئيسية معاصرة، إلا أنها عملت أيضًا على إحباط هيمنة قوة واحدة على أوروبا إذ تصدت بقوة لتشارلز الثاني عشر السويدي، نابليون، وهتلر، حين كانت عناصر توازن قارية أساسية قد تعرضت للاجتياح. ظلت سياستها تعزف على وترٍ يخصها وحدها لقرون، متوسعة على كتلة قارية مغطية جل المناخات وأكثرية الحضارات، متوقفة أحيانًا لبعض الوقت جراء الحاجة إلى تعديل بنيتها الداخلية بما ينسجم مع

ضخامة المشروع – لا لشيء إلا لتعود من جديد مثل مدٍّ عَبَرَ شاطئًا. فمن بطرس الأكبر إلى فلاديمير بوتن تغيرت الظروف ولكن الإيقاع بقي مطردًا على نحو غير عادي.

راح الأوروبيون الغربيون الخارجون من إعصار الانتفاضات النابليونية ينظرون برهبة وخوف إلى بلد مساحته وقواته المسلحة تقزمان نظيراتهما مجتمعة في باقي القارة، وأنماط السلوك المهذب لدى نخبتها بدت شبه عاجزة عن إخفاء القوة البدائية الموروثة عما قبل الحضارة الغربية وما خلفها. زعم الرحالة الفرنسي الماركيز دوكوستين في 1843 أن روسيا كانت – من منظور فرنسا المقيدة وأوروبا المعاد صوغها بفضل قوة روسية – كيانًا هجينًا جالبًا حيوية السهوب إلى قلب أوروبا:

> مجمع عملاق من دماثات بيزنطة الصغيرة، وشراسة جحافل الصحراء، صراع بين لياقة الإمبراطورية البيزنطية السفلى وفضائل آسيا المتوحشة، قد تمخض عن الدولة الجبارة التي تراقبها أوروبا الآن، والتي ربما ستحس بتأثيرها لاحقًا دون أن تكون قادرة على فهم آلية عملها[1].

كل ما له علاقة بروسيا – نزعتها الاستبدادية، حجمها، طموحاتها العالمية، وخطرها – كان يشكل تحديًا مضمرًا لمفهوم النظام الدولي الأوروبي التقليدي القائم على التوازن والتقييد.

طالما كان موقف روسيا في أوروبا ومنها غامضًا. فمع تمزق إمبراطورية شارلمان في القرن التاسع وتحولها إلى ما كانت ستغدو دولتَيْ أو أمتي فرنسا وألمانيا، ثمة قبائل سلافية على بعد آلاف الأميال شرقًا كانت قد تآلفت في اتحاد قام حول مدينة كييف (عاصمة الدولة الأوكرانية ومركزها الجغرافي الآن، رغم أن جل الروس يرونها جزءًا لا يتجزأ من ميراثهم). "أرض الروس" هذه كانت واقعة عند نقطة التقاطع المشحون للحضارات ومفترق طرق التجارة. ومع أقوام الفايكنغ شمالاً والإمبراطورية العربية المتوسعة جنوبًا، إضافة إلى حشد من القبائل التركية في الشرق، كانت روسيا أبديًا أسيرة خليط من الإغراءات والمخاوف. وكانت روسيا، التي تبعد كثيرًا إلى الشرق لكي تكرر تجربة إمبراطورية روما (وإن تشبَّه "القياصرة"

الروس بنظرائهم الرومان مدعين أنهم أسلافهم)، والمسيحية التي تضع نصب أعينها الكنيسة الأرثوذكسية في القسطنطينية بدلاً من روما التماسًا لمرجعية روحية، على قرب من أوروبا يكفي لجعلها تتقاسم مفردات ثقافية مشتركة ولكن أبدية الغربة عن تيارات القارة التاريخية. كان من شأن التجربة أن تُبقي روسيا قوة "أوراسية" فريدة متمددة عبر قارتين ولكن دون أن تكون منتمية كليًا إلى أي منهما.

كان التفكك الأكثر عمقًا قد حدث مع الغزو المغولي في القرن الثالث عشر، ذلك الغزو الذي أخضع روسيا المقسمة سياسيًا ومسح كييف عن وجه الأرض. قرنان ونصف القرن من السيادة المغولية (1237–1480) وما أعقب ذلك من صراع لاستعادة دولة متماسكة مستندة إلى محيط دوقية موسكو فرض على روسيا توجهًا شرقيًا تمامًا حين كانت أوروبا الغربية عاكفة على اقتحام الآفاق التكنولوجية والفكرية الجديدة المرشحة لاجتراح الحقبة الحديثة. إبان حقبة الاكتشافات البحرية في أوروبا، كانت روسيا تنوء تحت وطأة الانشغال بإعادة تأسيس ذاتها بوصفها دولة أو أمة مستقلة وبتعزيز حدودها ضد تهديدات صادرة من جميع الاتجاهات. وفي حين أن حركة الإصلاح الديني البروتستنتية تمخضت عن فرض التنوع السياسي والديني في أوروبا، فإن روسيا ترجمت سقوط قِبْلتها الدينية الخاصة، القسطنطينية والإمبراطورية الرومانية الشرقية، بأيدي الغزاة المسلمين في 1453 إلى نوع من القناعة الصوفية بأن القيصر الروسي بات الآن (كما كتب الراهب فيلوفي لإيفان الثالث نحو 1500) "الإمبراطور الوحيد لجميع المسيحيين في الكون كله"[2] مع رسالة مسيحانية داعية إلى استعادة بيزنطة الساقطة للملكوت المسيحي.

راحت أوروبا تتبنى تعدديتها كآلية ميالة إلى التوازن، أما روسيا فبدأت تتعلم فهمها للجيوسياسة من مدرسة السهوب المتشددة القاسية، حيث كان حشد من الجحافل البدوية متصارعًا على الموارد على مساحات مترامية مفتوحة قليلة التخوم الثابتة. إغارات الجحافل سعيًا إلى نهب المدنيين الأجانب واستعبادهم كانت أحداثًا متكررة بانتظام، طريقة حياة بالنسبة إلى البعض؛ بقي الاستقلال مشروطًا بالمساحة التي كان أي شعب قادرًا على الدفاع عنها ماديًا. صحيح أن روسيا ظلت تؤكد ارتباطها بالثقافة الغربية غير أنها ما لبثت أن باتت – حتى مع

نموها حجمًا – ترى نفسها مخفرًا أماميًا محاصرًا للحضارة لا يتوفر له الأمن إلا عبر الإصرار على فرض إرادته المطلقة على جيرانه.

حسب مفهوم وستفاليا للنظام، صار الساسة الأوروبيون يقرنون الأمن بنوع من توازن القوة وبضوابط على ممارسة هذه القوة. أما تجربة روسيا مع التاريخ، فإن القيود على القوة كانت تعني الكوارث: فإخفاق روسيا في السيطرة على المساحات المحيطة بها كان، حسب وجهة النظر هذه، قد أدى إلى كشفها أمام الغزوات المغولية وإغراقها في مستنقع حقبتها الكابوسية المعروفة باسم "حقبة المتاعب" (حقبة خمس عشرة سنة من انقطاع الحكم الوراثي قبل تأسيس سلالة رومانوف الحاكمة عام 1613، وهي حقبة أودت بحياة ثلث الكتلة السكانية الروسية من جراء الغزوات، الحروب الأهلية، والمجاعة). سلام وستفاليا كان يرى النظام الدولي آلية توازن معقدة؛ أما النظرة الروسية فعدَّتْه صراعَ إرادات أبديًا، مع دأب روسيا على مد سيادتها ونفوذها في كل مرحلة حتى الحدود القصوى لمواردها المادية. فحين طُلب من وزير خارجية القيصر ألكسي في منتصف القرن السابع عشر ناخوكين تحديد سياسة روسيا الخارجية سارع إلى تقديم وصف صريح ومباشر قائلاً[3]: "توسيع الدولة في كل اتجاه، وهذه هي مهمة وزارة الشؤون الخارجية".

هذه العملية تطورت إلى نظرة قومية ودفعت دوقية موسكو عبر الكتلة القارية الأوراسية حتى أصبحت الإمبراطورية الأوسع مساحة في العالم[4] بإصرار توسعي بطيء ولكنه غير قابل للمقاومة على ما بدا، إصرار كان سيتواصل دون انقطاع حتى عام 1917. وهكذا فإن الأديب الأمريكي هنري آدمز قام بتسجيل نظرة السفير الروسي بواشنطن عام 1903 (حين كانت روسيا قد وصلت إلى كوريا) قائلاً[5]:

> بدت فلسفته السياسية، مثل نظيراتها لدى جميع الروس، ثابتة حول الفكرة الوحيدة المتمثلة بأن على روسيا أن تتدحرج – عليها أن تطحن كل ما يعترض سبيلها بقوةِ عطالتِها التي لا تقاوَم ... وحين كانت روسيا تَنْحَلُ فوق هذا الشعب المجاور أو ذاك، كانت تسارع إلى ابتلاع طاقات ذلك الشعب وإذابتها في بوتقة حركتها العُرفية والعنصرية الخاصة التي لم يكن لا القيصر ولا الفلّاح قادرًا أو راغبًا في قلبها إلى أي حركة غربية نظيرة.

دون حدود طبيعية سوى المحيطين المتجمد الشمالي والهادي، كانت روسيا في وضع يمكّنها من إشباع هذه الغريزة عددًا من القرون - دائبة بالتناوب على اقتحام آسيا الوسطى، ثم القفقاس، ثم البلقان، ثم أوروبا الشرقية، وإسكندنافيا، وبحر البلطيق، وصولاً إلى المحيط الهادي والحدود الصينية واليابانية (ولفترة من الزمن في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى مستوطنات آلاسكا وكاليفورنيا عبر المحيط الهادي). كانت تتوسع سنويًا في مساحات أكبر من إجمالي مساحة العديد من الدول الأوروبية[6] (بمعدل مئة ألف كيلومتر مربع سنويًا بين عامي 1552 و1917).

كانت روسيا، عندما تتمتع بالقوة، تتصرف من منطلق اليقينية المتسلطة المميزة لأي قوة عظمى وتصرّ على استعراض قوتها الردعية رسميًا. أما في حالات الضعف، فكانت تحاول حجب هشاشتها عبر الاستغراق في استحضار احتياطيات قوة داخلية هائلة. وفي الحالتين كلتيهما، كانت تشكل تحديًا خاصًا لجملة العواصم الغربية المدمنة على التعامل بأسلوب أكثر لطفًا بعض الشيء.

في الوقت نفسه، كانت حملات روسيا التوسعية المرعبة تتم من منطلق سكاني واقتصادي لم يكن، بالمعايير الغربية، متقدمًا - في مناطق كثيرة متدنية الكثافة السكانية وبعيدة، على ما بدا، عن الثقافة والتكنولوجيا الحديثتين. وهكذا فإن الإمبريالية القاهرة للعالم بقيت مسكونة بمفارقة الإحساس بالهشاشة وسرعة العطب - كما لو أن اجتياح نصف العالم لم يكن قد ولّد إلا المزيد من الأعداء المحتملين بدلاً من التمخض عن أي أمن إضافي. ومن هذا المنظور يمكن أن يقال إن إمبراطورية القيصر ظلت تتوسع لأنها برهنت على أن مواصلة السير أسهل من الوقوف[7].

وفي هذا السياق، ثمة مفهوم روسي بامتياز للمشروعية السياسية قد ترسخ. فمع قيام أوروبا بإعادة اكتشاف ماضيها الإنساني الكلاسيكي والعمل على اجتراح مفاهيم جديدة لكل من النزعة الفردية والحرية، كانت روسيا تلتمس ولادتها الجديدة في إيمانها المكثف الصافي كما في تماسك سلطة وحيدة، مكرسة سماويًا متحكمة بكل الانقسامات - القيصر بوصفه "الأيقونة الحية للرب"، الذي كانت أوامره غير قابلة للرد وعادلة بالضرورة. كانت ديانة مسيحية مشتركة ولغة نخبوية (فرنسية) مشتركة أيضًا تؤكدان تقاسم وجهة النظر مع

الغرب. إلا أن زوارًا أوروبيين أوائل لروسيا القيصرية وجدوا أنفسهم في أرض زاخرة بسوريالية متطرفة واقتنعوا بأنهم كانوا يرون، تحت قشرة النظام الملكي الغربي الحديث، استبدادًا مُشكّلاً وفق الممارسات المغولية والتترية - "نظام انضباط أوروبي داعم لطغيان آسيا"، حسب تعبير الماركيز كوستين البائس[8].

كانت روسيا قد التحقت بركب منظومة الدول الأوروبية الحديثة في ظل بطرس الأكبر بطريقة مغايرة لأي مجتمع آخر. كانت العملية، على الطرفين، عناقًا حذرًا، متحفظًا. كان بطرس قد ولد عام 1672 في روسيا التي كانت لا تزال قروسطية من حيث الجوهر. وآنئذ، كانت أوروبا الغربية قد تطورت عبر عصر الاكتشاف، النهضة، والإصلاح الديني؛ كانت واقفة على عتبة الثورة العلمية والتنوير. ثمة شخصية عملاقة (ذات قامة طولها ثمان أقدام وست بوصات)، هي شخصية القيصر الشاب، بادرت إلى تحويل إمبراطوريته في ظل حكم معبر عن جملة النزعات المتطرفة والتطلعات الروسية الكثيرة.

كان بطرس زائرًا متكررًا في ورشات ومصانع حي اللاجئين الألمان الموسكوفي لاستكشاف ثمار الحداثة ورَوْزِ إنجازات روسيا بمعيارها[9]. وبوصفه حاكمًا شابًا، جال على العواصم الغربية، حيث اختبر التطبيقات الحديثة وألوان الانضباط المهني شخصيًا. لدى اكتشافه لحقيقة أن روسيا متخلفة بالمقارنة مع الغرب، بادر بطرس إلى إعلان هدفه المتمثل بـ "فصل الشعب بَتْرًا عن عاداته الآسيوية السابقة وتثقيفه بالطريقة التي تعتمدها سائر الشعوب المسيحية في أوروبا في سلوكها"[10].

سلسلة من الفَرَمانات (الأوامر الملكية، الأوكازات القيصرية) تدفقتْ[11]: كانت روسيا ستعتمد أنماط سلوك وقصات شعر غربية، تلتمس خبرات تكنولوجية أجنبية، تبني جيشًا وسلاحًا بحريًا حديثين، تثبت حدودها بحروب ضد جل الدول المجاورة، تعبر إلى بحر البلطيق، وتنشئ عاصمة سان بطرسبرغ (مدينة القديس بطرس) الجديدة. وهذه الأخيرة، "نافذة" روسيا "على الغرب"، شيدت بأيدي قوة عمل مجندة شوهتها الإصابات، على بادية مستنقعية من اختيار قيادة بطرس الشخصية: "هنا ستكون مدينة!" وحين تمرد التقليديون، سارع بطرس إلى سحقهم وأقدم، أقله وفقًا للسرديات التي وصلت إلى الغرب، على الاضطلاع شخصيًا بمهمة تعذيب قادة الانتفاضة وقطع رؤوسهم.

تمخض إنجاز بطرس البارع عن قلب المجتمع الروسي وقذف إمبراطوريته إلى الصف الأول من القوى العظمى الغربية. غير أن سرعة الانقلاب المفاجئ أبقت روسيا مبتلية بهواجس أي محدث نعمة الوسواسية. في أي إمبراطورية أخرى لم تكن الحاكمة المطلقة قد أحست بضرورة تذكير رعاياها كتابة، كما فعلت خليفة بطرس كاترين الكبرى بعد نصف قرن بأن "روسيا دولة أوروبية. ويتجلى هذا بوضوح عبر الملاحظات التالية"[12].

جرى تنفيذ إصلاحات روسيا بلا استثناء من قبل حكام فرديين لا يعرفون معنى الرحمة على كتلة سكانية سهلة الانقياد راغبة في التغلب على ماضيها بدلاً من أن تكون مشحونة بطاقة الثقة بمستقبلها. ومع ذلك فإن رعيته -رعية بطرس الأكبر- وذريتها، مثلها مثل خلفائه من الإصلاحيين والثوريين، أقرت بفضله لأنه كان قد ساقهم، ولو بقسوة لا رحمة فيها، إلى إنجازات لم تكن قد أبدت إلا القليل من الاستعداد لالتماسها. (ثمة استطلاعات رأي حديثة تقول إن ستالين "هو الآخر" فاز ببعض مثل هذا الاعتراف في التفكير الروسي المعاصر)[13].

كاترين الكبرى، حاكمة روسيا الإصلاحية المطلقة من سنة 1762 إلى سنة 1796 ورائدة فترة تاريخية مميزة بالإنجاز الثقافي والتوسع الجغرافي (بما في ذلك غزو روسيا لخانية القرم وإلحاقها الهزيمة بالجحفل الزابوريجي، ذلك الملكوت القوزاقي المستقل ذات يوم في ما تعرف اليوم باسم أوكرانيا الوسطى)، بررت أوتوقراطية روسيا المتطرفة بوصفها النظام الوحيد القادر على الإبقاء على تماسك مثل هذه المساحات العملاقة:

> اتساع الممتلكات يشترط إضفاء سلطة مطلقة على الشخص الذي يتولى حكمها. ذلك ضروري لأن من شأن الإرسال السريع للقضايا من أطراف بعيدة أن يفيد كثيرًا في التعويض عن التأخير الحاصل جراء المسافات الطويلة الفاصلة بين الأمكنة.
>
> وأي شكل آخر من أشكال الحكم مهما كان من شأنه أن يبقى غير متحامل على روسيا وحسب، بل وعامل تدمير كلي لها بالتأكيد[14].

وهكذا فإن ما كان يُعد في الغرب نزوعًا تسلطيًا استبداديًا كان يتم تقديمه في روسيا بوصفه ضرورة أساسية، الشرطَ اللازم سلفًا لدوران دولاب الحكم والإدارة.

كان القيصر، مثل الإمبراطور الصيني، حاكمًا مطلقًا متمتعًا تقليديًا بقوى خفية ومشرفًا على مساحة ذات أبعاد قارية. غير أن موقع القيصر كان مختلفًا عن موقع نظيره الصيني على صعيد واحد مهم. في النظرة الصينية كان الإمبراطور يحكم حيثما أمكن عبر سلوكه الهادئ والصافي؛ أما في النظرة الروسية، فإن قيادة القيصر كانت تطغى عبر قدرته على فرض إرادته عن طريق تأكيدات مرجعية غير قابلة للتحدي وعلى إقناع جميع المراقبين بمدى هول نفوذ الدولة الروسية الواسع. كان الإمبراطور الصيني يعد التجسيد الحي لتفوق الحضارة الصينية، ملهمًا شعوبًا أخرى بـ "لمجيء طلبًا للتحول". أما القيصر فكان يُرى بوصفه عنوان الدفاع عن روسيا ضد أعداء محيطين بها من جميع الجهات. ففي حين كان يجري إطراء الأباطرة على خيريَّتهم المحايدة المترفعة، رأى سياسي القرن التاسع عشر نيكولاي كارامزين القسوة في أي قيصر دليلاً على تأديته لرسالته الحقيقية:

> ليس صاحب السيادة في روسيا إلا القانون الحي. هو يكافئ الخير ويعاقب الشر... طيبة القلب في أي عاهل لا تعد فضيلة إلا حين تكون مصقولة بحس الواجب المطلوب لاستخدام القسوة المعقولة[15].

غير بعيدة عن الولايات المتحدة في اندفاعها غربًا، كانت روسيا قد شحنت غزواتها بالتبرير الأخلاقي المتمثل بأنها كانت تنشر النظام والأنوار في بلاد عَبَدَة الأوثان (مع اتجار دسم بالفرو والمعادن كفائدة عَرَضية). ومع ذلك فإن التجربة الروسية قامت، في التحليل الأخير، على أساس الجَلَد الرواقي، في حين أن الرؤية الأمريكية كانت توحي بنزعة تفاؤلية بلا حدود. واقعة "على خط تماس عالمين فسيحين يتعذر التوفيق بينهما"[16]، رأت روسيا نفسها مكلفة برسالة خاصة للجسر بينهما ولكنها مكشوفة من جميع الجهات أمام قوى مهدِّدة أخفقت في تفهم رسالتها. وقد تحدث الروائي الروسي العظيم والقومي المتحمس فيودور دوستويفسكي عن "هذا الحنين المتواصل الذي كان دائم التجذر في الشعب الروسي إلى كنيسة كونية عظمى على كوكب الأرض"[17]. والانبهار بتركيبة روسيا للحضارة الشاملة للعالم كان يذكر باليأس المقابل إزاء وضع روسيا (حسب تعبير ناقد ذي نفوذ من القرن التاسع عشر) بوصفها "يتيمة مقطوعة عن العائلة الإنسانية... كان لا بد لنا من التطاول عبر مضائق بيرنغ نحو النظام، حتى يلتفت الناس إلى وجودنا"[18].

ثمة قناعة بأن جميع جهود روسيا وتناقضاتها الكثيرة من شأنها أن تتمرد ذات يوم، كانت قابعة في "الروح الروسية، الرحبة، الحاضنة" (كما سيسميها مفكرون روس): من شأن رحلتها أن تتيرر؛ من شأن إنجازاتها أن تحظى بالمديح وصولاً إلى انقلاب ازدراء الغرب إلى نوع من المهابة والإعجاب؛ روسيا مرشحة للجمع بين قوة اتساع الشرق ولطائف الغرب إضافة إلى القوة الأخلاقية-المعنوية للدين؛ ومن شأن موسكو "روما الثالثة"[19] وريثة عباءة بيزنطة الساقطة أو وشاحها، بقيصرها الذي هو "خليفة قياصرة روما الشرقية" خليفة منظمي الكنيسة ومجالسها التي رسخت العقيدة الحقيقية للدين المسيحي، أن تضطلع بالدور الحاسم في تدشين حقبة جديدة عامرة بالعدالة والأخوة العالميتين.

هذه الروسيا الواقعة في أوروبا دون أن تكون منها تمامًا هي التي كانت قد أغرت نابليون باتساعها وغموضها الملغز؛ كانتْ سبب دماره (تمامًا كما كانت سبب دمار هتلر بعد قرن ونصف القرن) حين أثبت الشعب الروسي المدمن على تحمل جرعات المعاناة الهائلة أنه أقدر من جيش نابليون العظيم (أو جحافل هتلر) على تحمل صنوف الحرمان. وحين أقدم الروس على حرق أربعة أخماس موسكو لحرمان نابليون من الاجتياح وقواته من التموين والإمداد، أطلق نابليون، وقد باءت استراتيجيته الملحمية بالفشل على هذا النحو، حسب رواية الرواة صرخة: "يا له من شعب! إنهم سيثيانيون! يا لها من عزيمة! إنهم برابرة!"[20] والآن حيث خيَّالة القوزاق يرفعون أنخاب الشامبانيا في باريس، بات هذا الكيان الأوتوقراطي العملاق مخيمًا على أوروبا التي بذلت جهودًا كبيرة لإدراك أبعاد طموحاتها ومناهج تحركها.

لدى انعقاد مؤتمر فيينا، ربما كانت روسيا البلد الأقوى في القارة. وقيصرها ألكساندر، ممثلًا روسيا شخصيًا في مؤتمر سلام فيينا، كان، دون جدال، أكثر الحكام استبدادًا. وكان، وهو رجل ذو قناعات عميقة وإن متبدلة، قد بادر مؤخرًا إلى تجديد إيمانه الديني عبر اتباع دورة مكثفة لقراءة الإنجيل والاستشارات الروحانية. كان مقتنعًا، حسب ما كتبه مخاطبًا أحد الموثوقين في 1812، بأن من شأن الانتصار على نابليون أن يمهد لعالم جديد ومتناغم قائم على أساس مبادئ الدين، وتعهد قائلاً[21]: "قضية التعجيل بمجيء عهد يسوع المسيح هي التي أكرس لها مجدي الأرضي". متصورًا نفسه أداة لدى إرادة السماء، وصل

القيصر إلى فيينا في 1814 مصطحبًا خطة لنظام عالمي جديد أكثر جذرية من بعض النواحي حتى من نظام نابليون العالمي وكونيته الشاملة: خطة لـ "حلف مقدس" بين أمراء يصعّدون مصالحهم القومية إلى مستوى نوع من البحث المشترك عن السلم والعدل، شاجبين توازن القوة لتبني مبادئ الأخوة المسيحية. وقد قال ألكساندر للمثقف والدبلوماسي الملكي الفرنسي شاتوبريان ما يلي[22]: "لم يعد هناك أي وجود لسياسة أو خطة إنكليزية، فرنسية، روسية، أو بروسية؛ ثمة الآن خطة مشتركة عامة واحدة، خطة ينبغي، لمصلحة رخاء الجميع، أن تبادر سائر الدول وكل الشعوب إلى تبنيها معًا". كان هذا تبشيرًا بالتصور الأمريكي الوِلْسُني لطبيعة النظام العالمي، وإن باسم مبادئ مناقضة جذريًا لرؤية ولسن.

من نافل القول إن خطة كهذه مطروحة من قبل قوة عسكرية منتصرة باتت فِرَقُها ممتطية صهوة القارة (الأوروبية) شكلت تحديًا لتصور أوروبا لأي توازن وستفالي بين دول سيادية. فروسيا لم تتخلف عن حشد وفرة هائلة من القوة دعمًا لنظرتها الجديدة إلى المشروعية. قام القيصر ألكساندر بوضع حد للحروب النابليونية عبر الزحف على باريس قائدًا لجيوشه، واحتفالاً بالنصر استعرض على نحو غير مسبوق 160 000 جندي روسي على سهول العاصمة الفرنسية – في تظاهرة ما كانت لتخفق في استثارة قلق حتى الأمم الحليفة. وبعد التشاور مع مرشده الروحي، اقترح ألكساندر مشروع بلاغ مشترك يعلن فيه أصحابُ السيادة المنتصرون اتفاقهم على أن "من الضروري المبادرة إلى إحداث تغيير جذري في الخط المتبنى سابقًا من قبل القوى في علاقاتها المتبادلة، ومن الملحّ إبدال ذلك الخط بنظام للأمور قائم على الحقائق السامية لدين مخلِّصنا الأبدي"[23].

كان من شأن مهمة المتفاوضين في فيينا أن تتمثل بترجمة رؤية ألكساندر الرسولية المسيحانية إلى لغة متناسبة مع الوجود المستقل المستمر لدولهم، وبالترحيب بروسيا في نادي النظام الدولي دون التعرض للانسحاق بقوة عناقها.

مؤتمر فيينا

كان السياسيون الذين اجتمعوا في فيينا لمناقشة كيفية تصميم نظام سلمي قد جاؤوا خارجين من قلب دوامة انتفاضات قلبتْ جُل بُنى السلطة القائمة رأسًا على عقب. في غضون خمس وعشرين سنة كانوا قد رأوا أهواء حكم الإرهاب وألوان طيشه حالّة محل عقلانية التنوير؛ وروح الثورة الفرنسية التبشيرية متحولة بفعل الإمبراطورية البونابرتية الغازية إلى شيء آخر. كانت قوةُ فرنسا قد ازدهرت ثم انطفأت. تدفقت عبر حدود فرنسا القديمة لاجتياح جُل القارة الأوروبية، لا لشيء إلا لتتلاشى في مساحات روسيا الشاسعة.

كان المندوب الفرنسي إلى مؤتمر فيينا يمثل بشخصه صورة مجازية لانتفاضات الحقبة البادية بلا حدود. كان شارل موريس دو تاليران-بريغور (أو تاليران كما بات معروفًا) كلي الحضور. بدأ حياته العملية مطرانًا لأوتون، هجر الكنيسة ليدعم الثورة، نفض يده من الثورة ليتولى منصب وزارة الخارجية عند نابليون، تخلى عن الأخير ليتفاوض حول استعادة العاهل الفرنسي، وظهر في فيينا وزيرًا للخارجية في عهد لويس الثامن عشر. كثيرون عَدُّوه انتهازيًا. أما تاليران فكان سيرد قائلاً إن هدفيه تمثلا بالاستقرار داخل فرنسا والسلم في أوروبا وأنه كان قد انتهز كل الفرص المتاحة لبلوغ ذينك الهدفين. من المؤكد أنه كان قد سعى إلى مواقع مؤهلة لدراسة مختلف عناصر السلطة والمشروعية عن كثب دون التعرض للتقييد الذي لا لزوم له من قبلهما. فقط شخصية هائلة كانت قادرة على الظهور في قلب ذلك العدد الكبير من الأحداث الكبرى والمتضاربة.

في فيينا تمثلت مساهمة تاليران بتمكين فرنسا من الحصول على سلام يحفظ "حدودها القديمة"، التي كانت موجودة لدى قيامها بإطلاق مغامراتها الخارجية. وفي غضون أقل من ثلاث سنوات - في 1818 - نجح في تمكين فرنسا من الالتحاق بركب الحلف الرباعي. كان من شأن العدو المسحوق أن يصبح حليفًا في قضية الحفاظ على النظام الأوروبي[24] في تحالف مصمم أساسًا لاحتوائه - في سابقة تكررت في نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما قُبلت ألمانيا عضوًا في الحلف الأطلسي.

كان النظام الذي أقيم في مؤتمر فيينا هو الأقرب من الإدارة الكونية الشاملة

الذي وصلت إليه أوروبا منذ انهيار إمبراطورية شارلمان. أفضى المؤتمر إلى نوع من التوافق على أن التطورات السلمية في إطار النظام القائم مفضّلة على البدائل؛ على أن صوت النظام أهم من أي نزاع منفرد قد ينشب في داخله؛ وعلى أن الخلافات يجب حلها بالتشاور بدلاً من الحرب.

وبعد أن أجهزت الحرب العالمية الأولى على هذه الرؤية درجت مهاجمة نظام مؤتمر فيينا بوصفه مفرط الاستناد إلى توازن القوة الذي تمخض، جراء الآلية المتجذرة لمناوراته الكلبية الشكّاكة، عن إقحام العالم في أتون الحرب. (في الحقيقة، بادر الوفد البريطاني إلى تكليف مؤرخ كبير: وبستر، الذي كان قد كتب عن مؤتمر فيينا، بإنتاج بحث حول كيفية تجنب الأخطاء). غير أن ذلك لم يصح، إذا صح بالمطلق، إلا إبان العقد السابق للحرب العالمية الأولى. فالفترة الممتدة بين 1815 ونهاية القرن كانت الأوفر سلمًا بالنسبة إلى أوروبا الحديثة، والعقود التي أعقبت مؤتمر فيينا مباشرة تميزت بقدر استثنائي من التوازن بين المشروعية والقوة أو السلطة.

كان الساسة الذين اجتمعوا في فيينا عام 1814 في وضع مختلف جذريًا عن وضع أسلافهم الذين كتبوا مسودة سلام وستفاليا. فقبل قرن ونصف القرن، كانت سلسلة من تسويات الحروب المختلفة التي ألفت حرب الثلاثين سنة قد ضُمت إلى حزمة من مبادئ الإدارة العامة للسياسة الخارجية. والنظام الأوروبي المنبثق اتخذ من الكيانات السياسية القائمة، منفصلة الآن عن زخمها الديني، منطلقًا له. كان من المتوقع آنذاك أن تنتج توازنًا للقوة يحول دون الصراعات، أو على الأقل يخفّف منها. وعلى امتداد ما يزيد على القرن ونصف القرن اللاحقين، كان هذا النظام قد نجح في لجم تحديات التوازن عبر الاجتراح شبه العفوي لتحالفات موازية.

فرسان التفاوض في مؤتمر فيينا وجدوا أنفسهم أمام ركام أو حطام هذا النظام. كان توازن القوة قد أخفق في لجم الاندفاعة العسكرية للثورة أو لنابليون. كانت المشروعية الملكية الوراثية للحكم قد هُزمت من قبل حماسة نابليون الثورية وقيادته العسكرية البارعة.

تعين إنشاء توازن قوة جديد من حطام منظومة الدول ومن ركام الإمبراطورية

الرومانية المقدسة – تلك الإمبراطورية التي كان نابليون قد فكك بقاياها في 1806، واضعًا حدًا لألف سنة من الاستمرارية المؤسسية – وفي زحمة تيارات قومية أطلقها احتلال الجيوش الفرنسية للجزء الأكبر من القارة. كان لا بد لذلك التوازن من أن يكون قادرًا على الحيلولة دون تكرر النزعة التوسعية الفرنسية التي كانت قد أنتجت ما يشبه الهيمنة لفرنسا في أوروبا، حتى مع تمخض تقدم روسيا عن خطر مشابه في الشرق.

ومن هنا تعينت أيضًا إعادة هيكلة توازن أوروبا الوسطى. لم يعد آل هابسبورغ، السلالة الملكية المهيمنة على القارة ذات يوم، يحكمون سوى مناطقهم الموروثة عن الأجداد من فيينا. وهذه المناطق كانت واسعة ومتعددة اللغات (شبه شاملة لكل من النمسا، هنغاريا، كرواتيا، سلوفينيا، وبولونيا الجنوبية الراهنة)، وقد بات الآن تماسكها السياسي موضع شك. جملة من الدول الألمانية الأصغر التي كانت انتهازيتُها قد وفرت قدرًا معينًا من المرونة للنظام الوستفالي في القرن الثامن عشر كانت الغزوات النابليونية قد أزالتها. كان لا بد من إعادة توزيع أراضيها بما ينسجم مع توازن تمت إعادة تأسيسه.

كان السلوك الدبلوماسي في مؤتمر فيينا مختلفًا جذريًا عن ممارسات القرن الواحد والعشرين. دبلوماسيو هذه الأيام على اتصال مباشر، آني، لحظة بلحظة، مع عواصمهم. يتلقون توجيهات تفصيلية دقيقة بدقيقة وصولاً إلى نصوص مداخلاتهم؛ مشورتهم مطلوبة حول الأوضاع المحلية، وبتواتر أضعف بكثير حول الأمور الاستراتيجية المهمة. أما الدبلوماسيون في فيينا فكانوا على بعد أسابيع من عواصمهم. وصول أي رسالة من فيينا إلى برلين كان يستغرق أربعة أيام (أي ثمانية أيام لتلقي جواب على أي طلب لتوجيه)، ووصول أي رسالة إلى باريس كان يتطلب ثلاثة أسابيع؛ وكان الزمن المطلوب للتواصل مع لندن أطول قليلاً. لذا كان لا بد من صوغ التوجيهات بلغة عامة إلى درجة تكفي لتغطية التغييرات الطارئة على الوضع، إذ كان الدبلوماسيون يزوَّدون في المقام الأول بالمبادئ العامة والمصالح الطويلة الأمد؛ أما فيما يخص التكتيكات اليومية فكانوا أحرارًا إلى حد كبير. كان القيصر ألكساندر على مسافة شهرين من عاصمته، إلا أنه لم يكن بحاجة إلى أي توجيهات؛ نزواته كانت أوامر روسيا، وقد أبقى مؤتمر فيينا مشغولاً بمدى خصوبة خياله. لعل وزير الخارجية النمساوي كليمنس فون

مترنيخ كان السياسي الأكثر دهاء والأغنى خبرة في فيينا، قال عن ألكساندر إنه كان "أضعف من أن يكون صاحب طموح حقيقي، لكنه استثنائي القوة للغرور الخالص"[25]. وقال نابليون عن ألكساندر إنه كان متوفرًا على قابليات عظيمة ولكن "شيئًا" كان ناقصًا في كل ما يفعله. وبما أن المرء عاجز دائمًا عن التكهن بما من شأنه أن يكون ناقصًا في أي مناسبة محددة، بقي الرجل غير قابل للتنبؤ كليًا. أما تاليران فقد كان أكثر صراحة، إذ قال: "لم يخف السبب الكامن وراء كونه ابن القيصر [المجنون] بولص".

المشاركون الآخرون في مؤتمر فيينا وافقوا على جملة المبادئ العامة للنظام الدولي كما على ضرورة إعادة أوروبا إلى صيغة ما من صيغ التوازن. غير أنهم لم يكونوا أصحاب تصورات متطابقة حول ما كان من شأن الأمر أن يعنيه على الصعيد العملي. تمثلت مهمتهم بالتوصل إلى نوع من التوفيق بين وجهات نظر خارجة من أرحام تجارب تاريخية مختلفة جوهريًا.

كانت بريطانيا، وهي في مأمن من الغزو خلف القناة الإنكليزية وذات مؤسسات داخلية فريدة عصية أساسًا على التطورات الجارية في القارة، تحدد النظام من منطلق الأخطار الكامنة في الهيمنة على القارة. أما بلدان القارة فكانت ذوات سقوف أوطأ بالنسبة إلى الأخطار؛ كان من الممكن لأمنها أن يتعرض للاهتزاز جراء أي تعديلات حدودية دون الوصول إلى مستوى الهيمنة على القارة. وفوق كل شيء، كانت هذه البلدان، خلافًا لبريطانيا، شاعرة بالهشاشة وسرعة العطب إزاء التحولات الجارية في البلدان المجاورة.

كانت الموافقة على تعريف التوازن الإجمالي سهلة نسبيًا في مؤتمر فيينا. إبان الحرب - في تاريخ يعود إلى 1804 - كان رئيس وزراء بريطانيا آنذاك وليم بيت قد طرح خطة للمصادقة على ما كان يراها نقاط ضعف التسوية الوستفالية. فالمعاهدات الوستفالية كانت قد أبقت أوروبا الوسطى مقسمة تعزيزًا لنفوذ فرنسا. رأى بيت وجوب إيجاد "كتل كبيرة" في أوروبا الوسطى لتقوية المنطقة عبر دمج بعض دولها الأصغر، لقطع الطريق على الإغراءات. ("التقوية" كانت نسبية لاستمرارها في إبقاء سبع وثلاثين دولة في المساحة المغطاة بألمانيا اليوم). أما الجهة المرشحة الواضحة لاستيعاب هذه الإمارات الملغاة فكانت بروسيا، التي ظلت، أساسًا، تفضل سكسونيا الملاصقة، ولكنها أذعنت

لتوسلات النمسا وبريطانيا وقبلت بوادي الراين بدلاً منها. وأدى هذا التوسيع لبروسيا إلى وضع قوة ذات شأن على حدود فرنسا، مفضيًا إلى خلق واقع جيواستراتيجي لم يكن موجودًا منذ سلام وستفاليا.

أما الدول الألمانية السبع والثلاثين الباقية فقد جُمعت في كيان عرف باسم الاتحاد الألماني، الذي كان سيقدِّم حلاً لمأزق أوروبا الألماني الدائم: كانت ألمانيا تغري بالتدخلات الخارجية (الفرنسية غالبًا) في حالة الضعف؛ وإذا توحدت كانت تتوفر على ما يكفي من القوة لهزيمة البلدان المجاورة وحدها، مغرية إياها بالتضافر درءًا للخطر. بذلك المعنى بقيت ألمانيا عبر جزء كبير من تاريخها إما أضعف مما يجب أو أقوى مما ينبغي بالنسبة إلى سلام أوروبا.

كان الاتحاد الألماني شديد الانقسام بما يحول دون الإقدام على الهجوم ولكن على درجة من التماسك في الوقت نفسه تكفي لمقاومة الإغارات الأجنبية على حدوده. أدى هذا الترتيب إلى توفير عقبة في وجه غزو أوروبا الوسطى دون تشكيل تهديد للقوتين الرئيسيتين على جناحيه، روسيا شرقًا وفرنسا في الغرب.

تم تشكيل تحالف بريطانيا، بروسيا، النمسا، وروسيا الرباعي لحماية التسوية الرباعية الإقليمية الشاملة. غير أن أي ضمانة إقليمية - وهي ما عنى التحالف الرباعي أن يكونها - لم تكن منطوية على الأهمية نفسها بالنسبة إلى كل من الأطراف المتحالفة الموقعة. مستوى الإلحاح المصاحب لتصور الأخطار كان لافت التباين. كانت بريطانيا المحمية بسيطرتها على البحار تشعر بالثقة في العزوف عن التزامات محددة إزاء الاحتمالات وتفضل الانتظار إلى حين اتخاذ تهديد رئيسي من أوروبا شكلًا معينًا. أما بلدان القارة فقد كان هامشها الأمني أضيق، بما جعلها تقدر احتمال تعرض بقائها للخطر واردًا جراء تحركات أقل دراماتيكية من تلك الباعثة على ذعر بريطانيا.

كان هذا هو الوضع على نحو خاص في مواجهة الثورة - أي حين كان التهديد يأتي منطويًا على مسألة المشروعية. أرادت الدول المحافظة بناء قلاع ضد موجة ثورية جديدة؛ كانت تهدف إلى تضمين آليات للحفاظ على النظام الشرعي - أي نظام الحكم الملكي حسب رأيها. والحلف المقدس المقترح من القيصر كان يوفر آلية لحماية الأمر الواقع الداخلي في طول أوروبا وعرضها. شركاؤه رأوا في الحلف المقدس - معدلاً بحصافة - سبيلاً للجم الاندفاعة

الحماسية الروسية المفرطة. كان حق التدخل مقيدًا لأن ممارسته لم تكن ممكنة، حسب اشتراطات البنود اللاحقة، إلا معًا؛ وهكذا فإن النمسا وبروسيا احتفظتا بحق النقض فيما يخص مشروعات القيصر الأكثر تشددًا.

دعَّمت منظومة فيينا ثلاث طبقات من المؤسسات: الحلف الرباعي لهزيمة التحديات المنتصبة في وجه النظام الإقليمي؛ الحلف المقدس للتغلب على الأخطار المهدِّدة للمؤسسات الداخلية؛ وجوقة قوى مُمَأْسسة عبر سلسلة من المؤتمرات الدبلوماسية الدورية لرؤساء حكومات الحلفين لتحديد أهدافها المشتركة أو معالجة أزمات ناشئة. كانت هذه الآلية المنسقة تعمل مثل نوع من السابقة لمجلس الأمن الدولي. تولت مؤتمراتها التعامل مع سلسلة من الأزمات، محاولة استقطار نوع من المسار المشترك: ثورتي نابولي في 1820، وإسبانيا في 1820–1823 (وقد أخمدهما الحلف المقدس وفرنسا على التوالي) والثورة مع حرب الاستقلال اليونانيتين في 1821–1832 (المدعومتين آخر المطاف من بريطانيا، فرنسا، وروسيا). لم تكن جوقة القوى ضامنة لأي إجماع في النظرة، إلا أن أزمة قابلة للانفجار كانت تُحلّ في كل حالة دون حرب تنجر إليها قوى رئيسية.

كان أحد الأمثلة الجيدة لنجاح نظام فيينا وكفاءته متمثلاً برد فعله على الثورة البلجيكية في 1830، التي حاولت فصل بلجيكا اليوم عن المملكة الهولندية المتحدة. إبان الجزء الأكبر من القرن الثامن عشر، كانت الجيوش قد زحفت عبر ذلك الذي كان آنذاك إقليم هولندا، طلبًا للهيمنة على أوروبا. بالنسبة إلى بريطانيا التي كانت استراتيجيتها العالمية قائمة على التحكم بالمحيطات، كان لا بد لدلتا نهر الشلدت الذي كان ميناء آنتويرب واقعًا على مصبه عبر القناة الإنكليزية مقابل إنكلترا من أن يبقى بأيدي بلد صديق دون أن يقع في أي ظرف من الظروف تحت سيطرة أي دولة أوروبية رئيسية. ولدى حدوث ذلك، بادر مؤتمر لندني للقوى الأوروبية إلى اجتراح مقاربة جديدة قائمة على الاعتراف بالاستقلال البلجيكي مع إعلان الدولة الجديدة "محايدة"، وهذا مفهوم لم يكن معروفًا قبل ذلك التاريخ في علاقات القوى الكبرى، إلا بصيغة إعلان أحادي للنوايا. وافقت الدولة الجديدة على عدم الانضمام إلى أي أحلاف عسكرية أو السماح بتموضع قوات أجنبية على أرضها. وقد ضُمن هذا التعهد بدوره من قبل القوى الرئيسية

التي التزمت بمقاومة أي انتهاكات للحياد البلجيكي. وهذا الوضع المضمون دوليًا دام نحو قرن من الزمن؛ وقد شكَّلَ العامل الذي جر إنكلترا إلى الحرب العالمية الأولى، عندما أقدمت قوات ألمانيا على شق طريقها عنوة إلى فرنسا عبر الأراضي البلجيكية.

تنعكس حيوية أي نظام دولي على التوازن الذي يحققه بين المشروعية والقوة والتركيز النسبي على كل منهما. أيٌّ من العنصرين لا يستهدف وقف التغيير؛ لعلهما، مجتمعين، يحاولان ضمان حصوله – حصول التغيير – بوصفه موضوع تطور، لا صراع إرادات فجًا. إذا كان التوازن بين المشروعية والقوة مُدارًا على نحو سليم، فإن التحركات ستكتسب قدرًا من العفوية. استعراضات القوة ستكون هامشية ورمزية إلى حد كبير؛ ولأن تموضع القوى سيكون مفهومًا عمومًا، فإن أي طرف لن يشعر بالحاجة إلى استنفار كل ما لديه من قوى احتياطية. أما حين يتم نسف التوازن، فإن الضوابط تختفي، وتغدو الساحة مفتوحة أمام أكثر الادعاءات شططًا وأشد الأطراف الفاعلة عنادًا وحقدًا؛ ثم تحل الفوضى إلى أن يتم استحداث ترتيبات نظام جديد.

ذلك التوازن كان الإنجازَ البارز لمؤتمر فيينا. نجح الحلف الرباعي في ردع التحديات التي واجهت التوازن الإقليمي، وذكرى نابليون أبقت فرنسا – المعانية من وطأة المتاعب الثورية – هادئة. في الوقت نفسه، ثمة موقف حكيم من السلم أفضى إلى استيعاب فرنسا السريع في إطار جوقة القوى المشكلة أساسًا لإحباط طموحاتها. أما النمسا، بروسيا، وروسيا، التي كان يجب أن تكون متنافسة، حسب مفهوم توازن القوة، فقد دأبت في الحقيقة على اتباع سياسات وخطط مشتركة: عمليًا، بادرت النمسا وروسيا إلى إرجاء نزاعهما الجيوسياسي المقيم باسم مخاوفهما المشتركة من الانتفاضة الداخلية. فقط بعد تعرض عنصر المشروعية في هذا النظام الدولي للاهتزاز جراء سلسلة ثورات 1848 الفاشلة تعرض التوازن للانقطاع لا بوصفه تعادلاً خاضعًا لتعديلات مشتركة بل على أنه وضع يُلْزم بالاستعداد لنوع من التنافس على السيادة أكثر فأكثر.

مع بدء الكفة بالرجحان أكثر فأكثر لصالح عنصر القوة في المعادلة، صار دور بريطانيا عنصر توازن متزايد الأهمية. تَمثّل مؤشرا الدور البريطاني الموازن هذا بحرية حركتها وتصميمها الأكيد على هذه الحركة. فوزير خارجية بريطانيا

(رئيس وزراء لاحقًا) اللورد بالمرستون قام بعرض تفسير كلاسيكي حين علم في 1841 بأن رسالة من القيصر تضمنت مطالبة بريطانيا بالتزام واضح وصريح بمقاومة "أي احتمال بأي هجوم تشنه فرنسا على الحريات في أوروبا"[26]. رد بالمرستون قائلاً: إن بريطانيا ترى في "محاولة أي دولة احتلال أو امتلاك أرض عائدة إلى دولة أخرى، تهديدًا" لأن "أي محاولة كهذه تفضي إلى تعطيل توازن القوة القائم، وقد تميل، عبر استنفار القوة النسبية للدول، إلى تشكيل خطر يتهدد قوى أخرى". إلا أن مجلس بالمرستون لم يستطع أن يلتحق بركب أي حلف رسمي ضد فرنسا لأنه "من غير المألوف بالنسبة إلى إنكلترا أن تدخل في أي ترتيبات ذات علاقة بأحداث لم تقع فعلاً، أو ليست متوقعة على نحو مباشر". بعبارة أخرى، لم تكن روسيا ولا فرنسا قادرتين على التعويل على الدعم البريطاني بوصفه دعمًا يقينيًا لهذه ضد تلك، لروسيا ضد فرنسا أو العكس؛ أيٌّ منهما لم تكن قادرة على شطب احتمال التعرض لمعارضة بريطانية مسلحة إذا أوصلت الأمور إلى نقطة تهديد التوازن الأوروبي.

مقدمات النظام الدولي

بدأ توازن نظام مؤتمر فيينا الحساس يتآكل في منتصف القرن التاسع عشر تحت تأثير ثلاثة أحداث: صعود النزعة القومية، ثورات الـ 1848، وحرب القرم.

بفعل غزوات نابليون وفتوحاته، بدأت جملة من الأقوام، التي كانت قد تعايشت قرونًا من الزمن، تتعامل مع حكامها بوصفهم "أجانب". صار الفيلسوف الألماني يوهان غوتفريد هيردر أحدَ روادِ هذا التوجه وراح يجادل قائلاً[27] إن لكل شعب ذي لغة، وطن، وثقافة شعبية، عبقرية أصيلة ومؤهل، إذن، للحكم الذاتي. أما المؤرخ جاك بارزون فقد وصف الأمر بطريقة أخرى قائلاً[28]:

> كانت ثمة حقيقة في عمق النظرية: فالجيوش الثورية والنابليونية كانت قد أعادت رسم خارطة أوروبا الذهنية. بدلاً من عالم سلالات القرن الثامن عشر الأفقي والطبقات العليا الأممية (الكوزموبوليتية)، بات الغرب الآن مؤلفًا من كيانات رأسية – عامودية – من أمم، ليست منفصلة تمامًا ولكنها مختلفة.

ساهمت الحركات القومية اللغوية في جعل الإمبراطوريات التقليدية - ولا سيما الإمبراطورية النمساوية - المجرية - السريعة العطب أمام الضغط الداخلي كما في وجه استياءات جيران مدعين وجود روابط قومية مع رعايا تابعين للإمبراطورية[29].

كذلك مارس انبثاق النزعة القومية تأثيرًا حساسًا في العلاقة بين بروسيا والنمسا بعد تمخض مؤتمر فيينا عن نشوء "كتل جماهيرية كبرى". في الأساس كان التنافس بين القوتين الألمانيتين الكبيرتين في أوروبا الوسطى على الفوز بولاء نحو خمس وثلاثين دولة صغيرة في الاتحاد الألماني ملجومًا بالحاجة إلى الدفاع عن أوروبا الوسطى. كذلك كانت التقاليد قد تمخضت عن نوع من الإذعان للبلد الذي سبق لحاكمه أن كان الإمبراطور الروماني المقدس على امتداد خمسة قرون. عقد مجلس الاتحاد الألماني (حشد السفراء الموفدين إلى اتحاد الأعضاء السبعة والثلاثين) اجتماعًا في السفارة النمساوية بفرانكفورت، وتولى السفير النمساوي رئاسة الاجتماع.

في الوقت نفسه، كانت بروسيا دائبة على تطوير مطالبتها الخاصة بالسمو والتميز. جاهدة للتغلب على عيبيها الكامنين في كتلتها السكانية المتناثرة من جهة وحدودها الموسعة من جهة ثانية، برزت بروسيا دولة أوروبية رئيسية جراء قابلية قادتها للتحرك على هامش قدرات دولتهم طوال ما يزيد على قرن - الأمر الذي أطلق عليه أوتو فون بسمارك (القائد البروسي الذي توج هذه العملية) سلسلة من "الملوك الأقوياء ذوي العزيمة، والحكماء الذين تولوا بعناية مهمة توظيف موارد الدولة العسكرية والمالية مع إبقائها موحدة في أيديهم بغية سوقها بجرأة لا تعرف معنى الرحمة إلى حلبة السياسة الأوروبية لحظة ظهور فرصة مؤاتية"[30].

كانت تسوية فيينا قد عززت بنية بروسيا الاجتماعية والسياسية القوية بفرصة جغرافية. ممتدة من الفيستولا إلى الراين، صارت بروسيا خزنة آمال الألمان بوحدة بلدهم - للمرة الأولى في التاريخ. ومع مرور العقود، صار إخضاع السياسة البروسية النسبي لنظيرتها النمساوية مثيرًا لقدر كبير من الاستياء، وراحت بروسيا تتبع مسارًا أكثر اتصافًا بالصدامية والمجابهة.

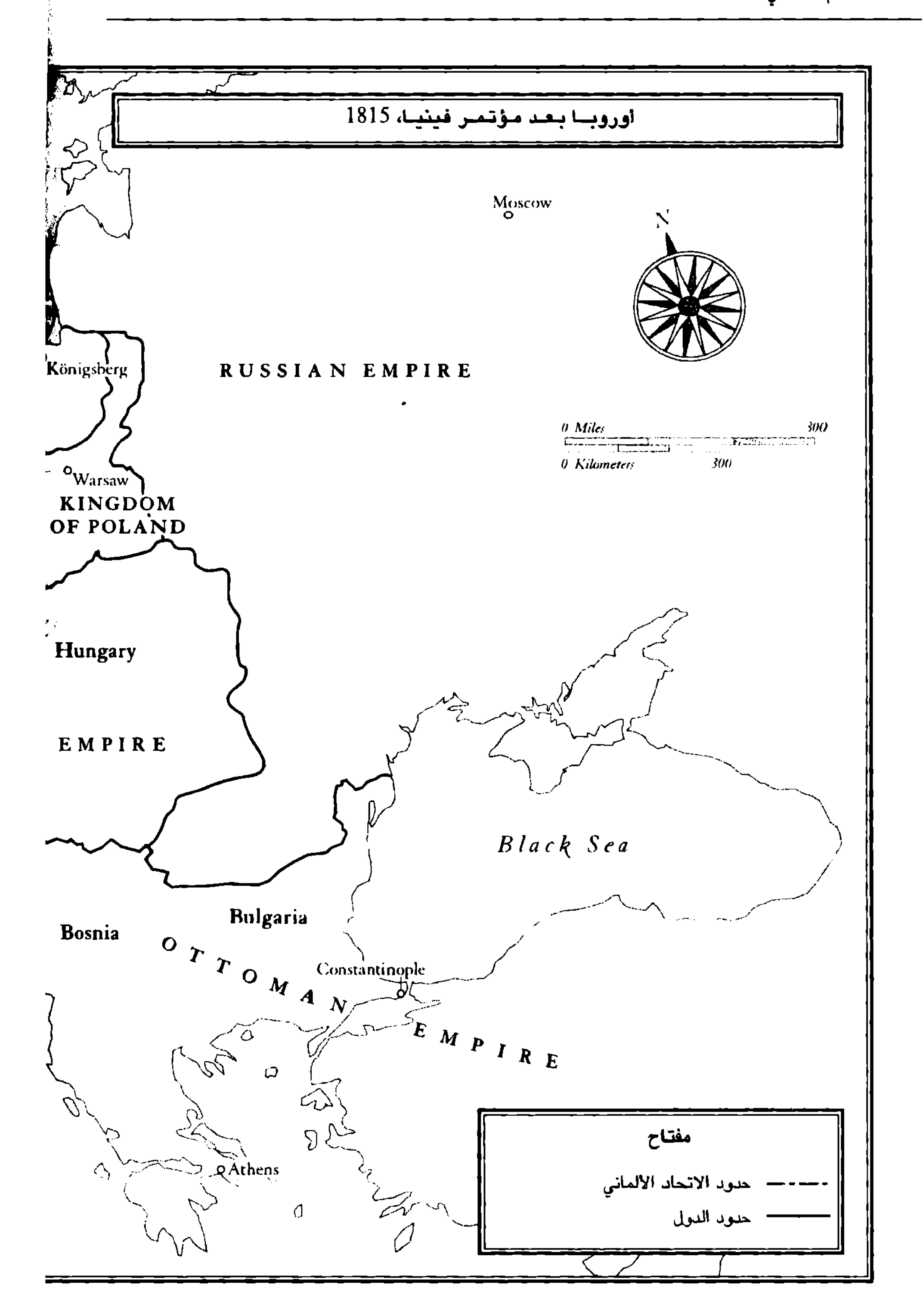
كانت ثورات الـ 1848 حريقًا شاملاً لأوروبا مؤثرًا في كل مدينة رئيسية. فمع

سعي طبقة وسطى صاعدة لإجبار حكومات استبدادية متشددة على القبول باعتماد إصلاحات ليبرالية، أحست الطبقة الأرستقراطية القديمة بزخم الحركات القومية المتسارعة. في البدء، نجحت الانتفاضات في اكتساح كل ما اعترض سبيلها، ممتدة من بولونيا في الشرق وصولاً إلى أقاصي الغرب في كولومبيا والبرازيل (إمبراطورية كانت قد فازت باستقلالها حديثًا عن البرتغال، بعد الاضطلاع بمهمة مقر حكومتها المنفية إبان الحروب النابليونية). أما في فرنسا فقد بدا التاريخ مكررًا نفسه حين تمكن ابن أخ نابليون (الأول) من الفوز بالسلطة بعنوان نابليون الثالث رئيسًا للجمهورية في البداية استنادًا إلى نوع من الاستفتاء وإمبراطورًا بعد ذلك.

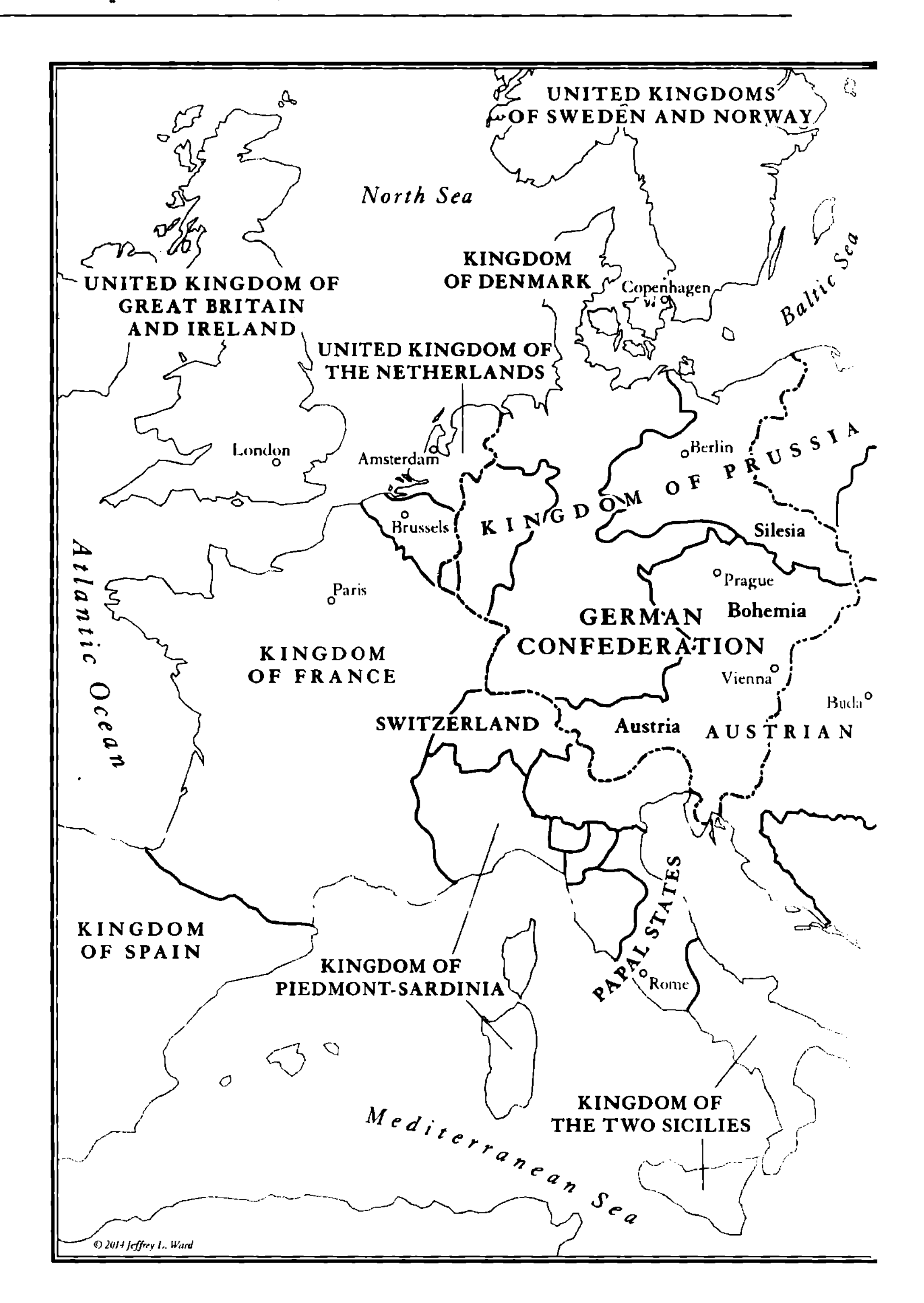
كان الحلف المقدس قد صُمم للتعامل تحديدًا مع مثل هذه الانتفاضات. غير أن وضع الحكام في برلين وفيينا كان قد بات مضعضعًا جدًا - كما كانت الانتفاضات بالغة الاتساع وذات مضاعفات مفرطة التنوع - مما دعا إلى جعل مبادرة مشتركة ممكنة. سارعت روسيا من منطلقها القومي-الوطني إلى التدخل ضد الثورة في هنغاريا، منقذة حكم النمسا هناك. وبالنسبة إلى الآخرين، أثبت النظام القديم أنه على درجة من القوة تكفي للتغلب على التحدي الثوري. إلا أن هذا النظام لم يتمكن قط من استعادة الثقة الذاتية السابقة.

أخيرًا، أدت حرب القرم بين عامي 1853 و 1856 إلى نسف وحدة الدول المحافظة - النمسا، بروسيا، وروسيا - تلك الوحدة التي كانت إحدى الركائز الأساسية لنظام فيينا الدولي فهذه الخلطة كانت قد دافعت عن المؤسسات في الثورات؛ فقد عزلت فرنسا، المخلّة سابقًا بالسلم. الآن كان هناك نابليون آخر دائب على التماس فرص تمكّنه من تأكيد ذاته في عدد من الاتجاهات. ففي حرب القرم رأى نابليون الأداة المناسبة لإنهاء عزلته عبر الالتحاق بركب الجهود التاريخية البريطانية الرامية إلى الحيلولة دون وصول الروس إلى القسطنطينية ومنها إلى البحر الأبيض المتوسط. وبالفعل فإن التحالف نجح في لجم التقدم الروسي، ولكن مقابل دبلوماسية متزايدة الهشاشة وسريعة الزوال.

لم يكن النزاع قد بدأ حول القرم - الذي كانت روسيا قد انتزعته من أحد الحكام التابعين للعثمانيين في القرن الثامن عشر - بل حول ادعاءات فرنسية



أوروبا بعد مؤتمر فينيا، 1815
Moscow
N
Königsberg
RUSSIAN EMPIRE
0 Miles 300
0 Kilometers 300
Warsaw
KINGDOM OF POLAND
Hungary
EMPIRE
Black Sea
Bosnia
Bulgaria
OTTOMAN EMPIRE
Constantinople
Athens
مفتاح
حدود الاتحاد الألماني
حدود الدول


UNITED KINGDOMS
OF SWEDEN AND NORWAY
North Sea
KINGDOM
OF DENMARK
Copenhagen
Baltic Sea
UNITED KINGDOM OF
GREAT BRITAIN
AND IRELAND
UNITED KINGDOM OF
THE NETHERLANDS
London
Amsterdam
Berlin
KINGDOM OF PRUSSIA
Brussels
Silesia
Atlantic Ocean
Paris
Prague
GERMAN
CONFEDERATION
Bohemia
KINGDOM
OF FRANCE
Vienna
Buda
SWITZERLAND
Austria
AUSTRIAN
PAPAL STATES
KINGDOM
OF SPAIN
KINGDOM OF
PIEDMONT-SARDINIA
Rome
KINGDOM OF
THE TWO SICILIES
Mediterranean Sea
© 2014 Jeffrey L. Ward

وروسية متنافسة بامتلاك حق الدفاع عن حقوق طوائف مسيحية مفضلة في القدس التي كانت داخل حدود الإدارة العثمانية. في أثناء أحد السجالات حول أي الطائفتين الكاثوليكية أم الأرثونكسية، كانت ستتمتع بامتلاك القول الفصل بشأن المواقع المقدسة، طالب القيصر نقولا الأول بإقرار حقه في الاضطلاع بمهام "حامي" سائر رعايا الإمبراطورية العثمانية من الأرثونكس، وهم كتلة سكانية ذات شأن منتشرة عبر مساحات استراتيجية. وهذا الطلب - وهو يوازي المطالبة بحق التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أجنبية - كان مدبجًا بعبارات مبادئ أخلاقية كونية شاملة ولكن محدثًا جرحًا في قلب السلطنة العثمانية. أدى الرفض العثماني إلى إطلاق زحف عسكري روسي على البلقان واشتباكات بحرية في البحر الأسود. وبعد ستة أشهر أقدمت بريطانيا وفرنسا، خشية انهيار الإمبراطورية العثمانية ومعها التوازن الأوروبي، على دخول الحرب في الصف العثماني.

تمثلت النتيجة بتداعي صيغ التحالف الخارجة من رحم مؤتمر فيينا. أخذت الحرب عنوانها من نزول قوة فرنسية-بريطانية إلى شبه جزيرة القرم للاستيلاء على مدينة سيفاستوبل، قاعدة أسطول البحر الأسود الروسي[31]؛ صمدت القوات الروسية في وجه حصار دام أحد عشر شهرًا قبل إغراق سفنها. ظلت بروسيا على الحياد. أبدت النمسا حماقة استغلال عزلة روسيا لتحسين موقعها في البلقان، مستنفرة القوات النمساوية هناك. لدى تلقيه طلبًا روسيًا بالمساعدة علّق رئيس وزراء النمسا ووزير خارجيتها الأمير شفارزنبرغ قائلاً[32]: "ستندهش العالم بمدى هول نكراننا للجميل". بدلاً من المساعدة، دأبت الدبلوماسية النمساوية على دعم المجهود الحربي البريطاني والفرنسي دبلوماسيًا، بمستويات أقرب إلى طبيعة الإنذار.

انتهت المحاولة الرامية إلى عزل روسيا بعزل النمسا، في غضون عامين، قام نابليون بغزو الممتلكات النمساوية في إيطاليا دعمًا لتوحيد إيطاليا مع بقاء روسيا متفرجة. وفي ألمانيا، فازت بروسيا بحرية المناورة. وإبان عقد من الزمن تمكّن أوتو فون بسمارك من وضع ألمانيا على طريق الوحدة، مستبعدًا دور النمسا الذي كان سابقًا متمثلاً بحمل راية كيان الدولة الألمانية - بإذعان روسي مرة أخرى. أدركت النمسا بعد فوات الأوان أن سمعة الإيحاء بالثقة نخر أهم من استعراضات الذكاء التكتيكي في الشؤون الدولية.

مترنيخ وبسمارك

اثنان من رجال السياسة كانا ركيزتي هذه التحولات الكبرى في ألمانيا وأوروبا: وزير الخارجية النمساوي كلمنس فون مترنيخ ورئيس الوزراء البروسي - المستشار الألماني لاحقًا - أوتو فون بسمارك. التضارب بين تركَتَيْ رجُلَيْ السياسة الرئيسيين في أوروبا الوسطى يلقي الضوء على انزياح تركيز النظام الدولي الأوروبي من المشروعية إلى القوة أو السلطة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كلاهما كانا يُعَدَّان من عتاة المحافظين. وقد اشتهرا، بجدارة، بوصفهما أستاذين بارعين على صعيد توظيف توازن القوة واستغلاله. إلا أن مفهوميهما الأساسيين للنظام الدولي كانا أقرب إلى التناقض، وقد قاما بتوظيف ميزان القوة لأغراض شديدة التباين وبمضامين لافتة التضارب لمصلحة سلام أوروبا والعالم.

كان تعيين مترنيخ بالذات قد شكل دليلاً على الطبيعة الأممية (الكوزموبوليتية) لمجتمع القرن الثامن عشر. وُلد في وادي الراين، قريبًا من حدود فرنسا، تابع تعليمه في ستراسبورغ وميننتز. لم ير مترنيخ النمسا حتى بلغ الثالثة عشرة من العمر ولم يعش هناك إلى أن بلغ السابعة عشرة. عُين وزيرًا للخارجية سنة 1809 ومستشارًا في 1821، حيث شغل المنصب حتى عام 1848. كان القدر قد وضعه على رأس الجهاز المدني في إمبراطورية قديمة موشكة على الانهيار. كانت النمسا، التي سبق لها أن عُدت ذات يوم أقوى البلدان وأفضلها إدارة في أوروبا، قد أصبحت سريعة العطب الآن لأن موقعها المركزي في الوسط يعني تزلزل الأرض من تحتها مع كل هزة أوروبية. جعلها طابعها اللغوي التعددي هشة أمام الموجة القومية الناشئة - وهي قوة مجهولة عمليًا قبل جيل واحد. بالنسبة إلى مترنيخ أصبح الثبات والجدارة بالثقة نبراس سياسته.

> حيث كل الأشياء متهاوية من الضروري قبل كل شيء أن يبقى عنصر ما، بصرف النظر عن ماهيته، راسخًا حتى يتمكن الضائع من الاهتداء إلى مربط والتائه من العثور على ملاذ[33].

بوصفه أحد نتاجات التنوير، لم يكن مترنيخ من صُنْع المبشِّرين بقوة

الأسلحة بمقدار ما كان من إنتاج فلاسفة قوة العقل. كان مترنيخ يرفض البحث القلق عن علاجات افتراضية لما هو مباشر؛ كان يرى البحث عن الحقيقة المهمة الأخطر بالنسبة إلى السياسي. وفي نظره لم يكن الإيمان بإمكانية بلوغ كل ما هو قابل للتصور إلا وهمًا. كان يتعين على الحقيقة أن تعكس واقعًا كامنًا في العمق لطبيعة بنية المجتمع. وأي شيء أكثر شمولاً كان في الحقيقة انتهاكًا للمثل العليا المزعوم التزامها. بهذا المعنى، "يبقى الاختراع عدو التاريخ، الذي لا يعرف إلا الاكتشافات، وما هو موجود وحده قابل للاكتشاف"[34].

بالنسبة إلى مترنيخ كانت مصلحة النمسا القومية تعبيرًا مجازيًا أو كناية عن المصلحة الشاملة لأوروبا[35] – كيفية الحفاظ على تماسك أعراق وأقوام ولغات عديدة في بنية محترمة للتنوع من ناحية كما لكل ما هو مشترك من تراث، إيمان، وعادات من ناحية ثانية. ومن هذا المنظور فإن الدور التاريخي للنمسا كان مؤهلاً لتبرير تعددية أوروبا، وسلامها، إذن.

بالمقابل، كان بسمارك سليل الأرستقراطية البروسية الإقليمية، التي كانت أفقر بكثير من نظيرتها في غرب ألمانيا وأقل أممية (كوزموبوليتية) على نحو لافت. وفي حين أن مترنيخ حاول تسويغ الاستمرارية واستعادة الفكرة الكونية الشاملة، فكرة مجتمع أوروبي، أصر بسمارك على تحدي كل الحكمة المعتمدة في فترته. إلى أن برز على الساحة، كان من المسلَّم به أن وحدة ألمانيا كان من شأنها أن تتحقق – إذا كانت ستتحقق بالمطلق – عبر نوع من المزاوجة بين النزعتين القومية والليبرالية. وقد انطلق بسمارك لإظهار مدى قابلية الفصل بين هاتين النزعتين – مدى عدم كون مبادئ الحلف المقدس مطلوبة للحفاظ على النظام، مدى إمكانية نظام جديد بأيدي محافظين مناشدين للفكرة القومية، ومدى قابلية النظام الأوروبي كليًا على أساس تقويم القوة.

افتراق وجهات نظر هاتين الشخصيتين المحوريتين حول طبيعة النظام الدولي منعكس انعكاسًا صارخًا في تعريفيهما للمصلحة القومية. بالنسبة إلى مترنيخ لم يكن النظام نابعًا من اتباع المصلحة القومية بمقدار ما كان مترتبًا على مدى قابلية ربطه هذه المصلحة بنظيراتها لدى دول أخرى.

> **بداهات علم السياسة الكبرى مستمدة من الاعتراف بالمصالح الحقيقية لجميع الدول؛ إن المصلحة العامة هي المنطوية على ضمانة الوجود، في حين أن المصالح**

الخاصة – وهي التي تعد رعايتها حكمة سياسية من قبل أناس مهزوزين قصيري النظر – لا تنطوي إلا على أهمية ثانوية. والتاريخ الحديث شاهد على تطبيق مبدأ التضامن والتوازن... كما على الجهود الموحدة للدول... بغية فرض نوع من العودة إلى القانون العام[36].

كان بسمارك يرفض الرأي القائل بقدرة المبادئ السامية على تقييد السلطة. حِكَمُه الشهيرة كانت عاكسة للاقتناع بأن التقويم الصحيح لعناصر القوة–السلطة هو السبيل الوحيد لبلوغ الأمن:

ما من سياسة عاطفية تعرف معنى التبادل... كل حكومة أخرى لا تلتمس المعايير لتحركاتها إلا إذا كانت في مصلحتها، مهما حاولت تغليفها باستنتاجات قانونية[37]... كرمى لعين السماء ما من تحالفات عاطفية يكون فيها الوعي بأداء عمل خيري جالبًا للمكافأة الوحيدة على تضحيتنا[38]... يبقى الأساس الصحي والسليم الوحيد بالنسبة إلى أي قوة عظمى... متمثلة بالأنانية لا بالرومانسية الحالمة[39]... العرفان بالجميل والثقة لن يدفعا أي إنسان إلى الميدان في صفنا؛ وحده الخوف يفعل ذلك، إذا وظفناه بحذر ومهارة[40]... السياسة هي فن الممكن، هي علم ما هو نسبي[41].

من شأن القرارات النهائية أن تعتمد بصرامة على اعتبارات المنفعة. والنظام الأوروبي، كما تجلى في القرن الثامن عشر، بوصفه آلية ساعة نيوتنية كبيرة مؤلفة من أجزاء متداخلة ومتشابكة، تم إبداله بعالم دارويني قائم على مبدأ بقاء الأقوى والأنسب.

مأزق توازن القوة

مع تعيينه رئيس وزراء النمسا في 1862، باشر بسمارك تطبيق مبادئه وتحويل النظام الأوروبي. ومع بقاء الأنظمة الملكية المحافظة في الشرق منقسمة في أعقاب حرب القرم، فرنسا معزولة في القارة جراء الذكريات التي قام حاكمها باستحضارها، والنمسا متأرجحة بين دوريها القومي من جهة والأوروبي من جهة ثانية، رأى بسمارك فرصة مواتية لإنجاز دولة قومية ألمانية للمرة الأولى في التاريخ. وبعدد من الضربات الجريئة بين عامي 1862 و 1870، أجلس بروسيا على رأس ألمانيا موحدة وألمانيا في مركز نظام جديد للأمور.

رأى ديزرائيلي توحيد ألمانيا في 1871 "حدثًا سياسيًا أكبر من الثورة الفرنسية"[42] وخلص إلى أن "توازن القوة قد دُمر كليًا". نظاما وستفاليا وفيينا الأوروبيان كانا مستندين إلى أوروبا وسطى منقسمة كان من شأن ضغوطها المتنافسة - بين كثرة الدول الألمانية في التسوية الوستفالية، وكل من النمسا وبروسيا في المحصلة الفيينية - أن تتوازن فيما بينها. وما انبثق بعد توحيد ألمانيا كان بلدًا مهيمنًا، متوفرًا على ما يكفي من القوة لإلحاق الهزيمة بكل جار على حدة، وربما ببلدان القارة كلها معًا. كانت رابطة المشروعية قد اختفت. باتت كل الأشياء الآن معتمدة على حسابات القوة أو السلطة.

كذلك كان أعظم انتصارات بسمارك قد جعل دوران دولاب توازن قوة مرن أمرًا صعبًا - بل ربما مستحيلاً -. فالهزيمة الساحقة لفرنسا في حرب 1870-1871 الفرنسية-البروسية، التي كان بسمارك قد برع في استدراج فرنسا إلى إعلانها، ترافقت مع ضم الألزاس واللورين، عقابًا تعويضيًا، والإعلان الوقح للإمبراطورية الألمانية في قاعة المرايا بقصر فيرساي عام 1871. جرى اختزال نظام أوروبا الجديد إلى خمس قوى كبرى؛ اثنتان منها (فرنسا وألمانيا) كانتا على خلاف غير قابل للحل فيما بينهما.

كان بسمارك يرى أن كل قوة مهيمنة محتملة وسط أوروبا تواجه خطر الإغراء الدائم بقيام ائتلاف يضم جميع الآخرين، ائتلاف كثير الشبه بذلك المعادي للويس الرابع عشر في القرن الثامن عشر ولنابليون أوائل القرن التاسع عشر. فقط السلوك الاستثنائي الانضباط كان قادرًا على تجنب استفزاز الخصومة الجماعية لجميع الجيران. جميع محاولات بسمارك بعد ذلك كانت مكرسة لسلسلة متقنة من المناورات لقطع طريق "كابوس الائتلافات" هذا، كما سماه مستخدمًا العبارة الفرنسية "cauchemar des coalitions"، وفي عالم مؤلف من خمسة كان من الأفضل، برأي بسمارك، أن يكون المرء في حزب الثلاثة. وقد انطوى هذا على سلسلة مدوِّخة من التحالفات المتداخلة حينًا، المتضاربة حينًا آخر (تحالف مع النمسا ومعاهدة إعادة تأمين مع روسيا مثلاً) بهدف جعل القوى الأخرى - باستثناء فرنسا غير القابلة للمصالحة - أكثر حرصًا على التعاون مع ألمانيا بدلاً من التآلف ضدها.

كانت عبقرية النظام الوستفالي كما اعتمدها مؤتمر فيينا متمثلة بمرونتها وذرائعيتها (براغماتيتها)؛ مسكونيًا في حساباته، كان النظام قابلاً، نظريًا، للتوسيع نحو أي منطقة وقادرًا على استيعاب أي خليط من الدول. ومع ألمانيا موحدة وفرنسا خصمًا ثابتًا، فقد النظام مرونته. بات يتطلب عبقريًا مثل بسمارك ليتولى إدامة شبكة التزامات متوازنة مبقية على التعادل بأداء بارع مانع للصراع إبان ولايته. إلا أن أي بلد يكون أمنه معتمدًا على إنتاج عبقري في كل جيل يحمِّل نفسه عبئًا لم يسبق لأي مجتمع أن حمله.

بعد رحيل بسمارك القسري في 1890 (بعد صدام مع القيصر الجديد فلهلم الثاني حول مدى صلاحياته)، لم يتم صون منظومة تحالفاته المتشابكة إلا بصعوبة. والمستشار التالي ليوفون كابريفي شكا من صعوبة تحكمه باثنتين من الكرات، رغم أن بسمارك كان قادرًا على إبقاء خمس كرات في الهواء على نحو متزامن. معاهدة إعادة التأمين مع روسيا لم تجدد في 1891 بحجة أنها كانت متضاربة مع الحلف النمساوي-الذي كان، حسب رأي بسمارك، لمنفعتها تحديدًا. على نحو شبه حتمي بدأت فرنسا وروسيا تستكشفان نوعًا من التحالف. ومثل عمليات الاصطفافات الجديدة هذه كانت قد حدثت مرات عديدة من قبل في المشكال الأوروبي للأنظمة المتغيرة. كان العنصر الجديد متمثلاً الآن بالأداء الممأسس. كانت الدبلوماسية قد فقدت مرونتها الثابتة؛ كانت قد صارت مسألة حياة أو موت بدلاً من قضية تكيف تراكمي. ولأن أي تحول في التحالفات كان من شأنه أن يتمخض عن كارثة قومية بالنسبة إلى الطرف المنبوذ، فإن كل حلف كان قادرًا على انتزاع الدعم من منتسبه بصرف النظر عن قناعات الأخير المفضلة، بما يؤدي إلى مفاقمة جميع الأزمات وربط كل منها بالأخرى. صارت الدبلوماسية مسعى لتمتين الروابط الداخلية في كل معسكر، وصولاً إلى تأييد جميع الشكاوى وتعزيزها.

فُقد عنصر المرونة الأخير عندما تخلت بريطانيا عن "عزلتها الرائعة" والتحقت بركب الوفاق الودي (Entente Cordiale) لفرنسا وروسيا بعد عام 1904. غير أنها لم تفعل ذلك رسميًا بل واقعيًا عبر مباحثات أركان تمخضت عن التزام أخلاقي بالقتال في صف البلدان المقابلة. قامت بريطانيا بإزاحة سياستها

القائمة على الاضطلاع بدور الطرف الموازن (بيضة القبان) جانبًا - جزئيًا لأن نوعًا من الدبلوماسية الألمانية كانت، في سلسلة من الأزمات حول المغرب والبوسنة، قد حاولت نسف الحلف الفرنسي-الروسي عبر إذلال كل من طرفيه بالتتابع (إذلال فرنسا حول المغرب في 1905 و1911، وإذلال روسيا بشأن البوسنة في 1908) أملاً في إقناع الآخر عدم جدارة حليفه بالتعويل والثقة. أخيرًا، تمخضت البرامج العسكرية الألمانية عن سلاح بحري كبير ومتنام قادر على تحدي سيطرة بريطانيا على البحار.

أدى التخطيط العسكري إلى مضاعفة الجمود وتعقيده. لم تندلع سوى حرب أوروبية عامة وحيدة - حرب القرم - منذ مؤتمر فيينا. (الحرب الفرنسية-الروسية بقيت محصورة بين الخصمين). وكانت قد خيضت حول قضية معينة وخدمت أهدافًا محدودة. مع حلول القرن العشرين راح أرباب التخطيط العسكري - بالإفادة مما باتوا يعدونها دروسًا في المكننة وأساليب التعبئة الحديثة - يستهدفون الانتصار الشامل في حرب كلية. شبكة سكك حديدية باتت تتيح فرصة النقل السريع للقوات العسكرية. ومع توافر قوات احتياطية كبيرة لدى كل الأطراف، صارت سرعة التعبئة من الأمور الجوهرية. كانت الاستراتيجية الألمانية، خطة شليفن الشهيرة، مستندة إلى تقويم ما كانت ألمانيا بحاجة إليه لإلحاق الهزيمة بإحدى جاراتها قبل أن تتمكن من الاندماج بأطراف أخرى للهجوم من الشرق والغرب[43]. وهكذا فإن الاستباق كان جزءًا من الخطة العسكرية. ظلت جارات ألمانيا خاضعة لنوع من الضرورة المعكوسة؛ كانت مضطرة للتعجيل بتعبئتها وحركتها المنسقة بغية اختزال تأثير الاستباق الألماني المحتمل. ظلت برامج الاستنفار الزمنية متحكمة بالدبلوماسية؛ لو أراد القادة السياسيون أن يمسكوا بزمام الاعتبارات العسكرية، لتوجب أن يكون الأمر عكس ذلك.

ما لبثت الدبلوماسية التي ظلت تعمل - على نحو شبه مزاجي - من منطلقات تقليدية أن فقدت الاتصال بالتكنولوجيا الناشئة وحربها المصاحبة. ظل دبلوماسيو أوروبا يفترضون أنهم ما زالوا منخرطين في مشروع مشترك. وقد تعززت مقاربتهم تلك لأن أيًا من أزمات القرن الجديد الدبلوماسية السابقة العديدة لم توصل الأمور إلى نقطة اللاعودة. ففي أزمتين حول المغرب وثالثة حول البوسنة، لم تكن برامج التعبئة منطوية على تأثير عملياتي لأن الأحداث، مهما

بلغت حدة المواقف الكلامية، لم تُصعَّد قط إلى نقطة المجابهة الوشيكة. من المفارقات أن نجاح حل هذه الأزمات بالذات تمخض عن صيغة قصيرة النظر من صيغ المخاطرة بعيدًا عن أي من المصالح المعرضة فعلاً للخطر. بات من المسلمات أن المناورات الهادفة إلى تحقيق انتصارات تكتيكية نشدانًا لإطراء الصحافة القومية كانت طريقة مألوفة في إدارة دفة السياسة - بما مكّن قوى كبرى من دفع بعضها لبعضها الآخر إلى التراجع في سلسلة متعاقبة من المواقف المتحفظة من النزاعات العارضة دون التمخض عن أي مكاشفة بالمطلق.

غير أن التاريخ يعاقب العبث الاستراتيجي عاجلاً أو آجلاً. نشبت الحرب العالمية الأولى لأن قادة سياسيين فقدوا السيطرة على تكتيكاتهم الخاصة[44]. على امتداد ما يقرب الشهر بعد اغتيال ولي العهد النمساوي في حزيران/يونيو 1914 على يد ناشط قومي صربي، تمت إدارة الدبلوماسية وفق الأنموذج التعويقي التأجيلي الذي تفاقمت بموجبه أعداد كبيرة من الأزمات الأخرى في العقود الأخيرة. مضت أسابيع فيما كانت النمسا عاكفة على إعداد إنذار. جرت مشاورات؛ ولكون الوقت عز الصيف، كان الساسة في إجازات. ولكن ما إن تم تقديم الإنذار النمساوي في تموز/يوليو 1914، حتى فرض موعده النهائي إلحاحًا شديدًا على القرار، وفي غضون أقل من أسبوعين، دخلت أوروبا في حرب لم يتعاف منها أحد قط.

جميع هذه القرارات اتُّخذت حين كانت الخلافات بين القوى الكبرى في تناسب عكسي مع مواقفها الكلامية والنفسية. كان مفهوم مشروعية جديد - نوع من المزاوجة بين الدولة والإمبراطورية - قد انبثق بما أدى إلى امتناع كل قوة عن عد مؤسسات سائر القوى الأخرى تهديدًا أساسيًا لوجودها. صحيح أن توازن القوة كما كان موجودًا كان جامدًا، غير أنه لم يكن قمعيًا ظالمًا. العلاقات بين الرؤساء المتوجين كانت ودية، بل اجتماعية وعائلية. باستثناء التزام فرنسا باستعادة الألزاس واللورين، لم يكن لدى أي بلد رئيسي أي شكوى حدودية ضد جاره. بقيت المشروعية والقوة في حالة توازن جوهري. أما في البلقان بين بقايا الممتلكات العثمانية فقد وُجدت بلدان، في طليعتها صربيا، دائبة على تهديد النمسا بمطالبات معلقة بحق تقرير المصير القومي. إذا ما بادر أي بلد رئيسي بدعم مطلب كهذا، فإن حربًا عامة كانت محتملة لأن النمسا كانت متحالفة مع

ألمانيا وروسيا مع فرنسا. إن حربًا لم تكن عواقبها قد عوينت نزلت على الحضارة الغربية حول مسألة اغتيال ولي العهد النمساوي على يد أحد نشطاء الحركة القومية الصربية الهامشية أساسًا، موجِّهة إلى أوروبا ضربة أجهزت على قرن من السلم والنظام.

في الأعوام الأربعين التالية لتسوية فيينا، تمكن النظام الأوروبي من صد النزاعات. وفي الأعوام الأربعين التالية لتوحيد ألمانيا، دأبت المنظومة على مفاقمة جميع النزاعات. أيٌّ من القادة لم يتنبأ بمدى الكارثة الوشيكة التي دأبت منظومتهم القائمة على المجابهة الرتيبة المدعومة بأجهزة عسكرية حديثة على جعلها شبه مؤكدة عاجلاً أو آجلاً. جميعًا ساهموا في ذلك، غافلين عن حقيقة كونهم عاكفين على تفكيك نظام دولي: فرنسا تدعو إلى الحرب جراء التزامها الثابت باستعادة الألزاس واللورين؛ النمسا كذلك بسبب بقائها متأرجحة بين مسؤولياتها القومية من ناحية والأوروبية من ناحية ثانية؛ ألمانيا أيضًا إذ ظلت تحاول التغلب على خوفها من التطويق عبر التحديق التهديدي المتسلسل لكل من فرنسا وروسيا جنبًا إلى جنب عن طريق بناء قوة بحرية غافلة، على ما يبدو، عن دروس التاريخ المتمثلة بأن من شأن بريطانيا، بالتأكيد، أن تتصدى للقوة البرية الكبرى في القارة إذا ما أقدمت هذه على التصرف في الوقت نفسه كما لو كانت ترمي إلى تهديد تفوق بريطانيا البحري. أما روسيا فكانت، بتحرشاتها المتواصلة في جميع الاتجاهات، تهدد كلاً من النمسا وبقايا الإمبراطورية العثمانية معًا في الوقت نفسه. وعمدت بريطانيا، بغموضها الحاجب لمدى التزامها المتنامي بصف التحالف، إلى جميع سلبيات جميع المسارات. أدى دعمها إلى ترجيح كفة فرنسا وروسيا؛ موقفها المتحفظ أربك القادة الألمان ودفعهم إلى الاعتقاد باحتمال بقاء بريطانيا محايدة في أي حرب أوروبية.

تأمُّلُ ما كان محتمل الحدوث في بدائل سيناريوهات تاريخية ممارسة غير مجدية عادة. إلا أن الحرب التي قلبت الحضارة الغربية رأسًا على عقب لم تكن ضرورة حتمية. خرجت من أرحام سلسلة من الحسابات الخاطئة التي اعتمدها قادة جديون لم يفهموا عواقب تخطيطهم، مع دوامة هائلة أطلقها هجوم إرهابي تم في عام كان يُعتقد عمومًا بكونه عامًا هادئًا. آخر المطاف، لاذ التخطيط العسكري، جنبًا إلى جنب مع الدبلوماسية، بالفرار. إنها عبرة يتعين على الأجيال اللاحقة ألا تنساها.

المشروعية والقوة في فترة ما بين الحربين

ثمة كتل شعبية متحمسة وقيادات منتشية حالمة بحرب قصيرة، مجيدة ذات أهداف محدودة رحبت بالحرب العالمية الأولى. غير أن هذه الحرب أدت في الواقع إلى مقتل خمس وعشرين مليونًا ونسف النظام الدولي السائد من أساسه. كانت الحسابات الحصيفة للمصالح المتبدلة في التوازن الأوروبي قد تم التخلي عنها لاعتماد دبلوماسية المجابهة القائمة على تحالفين جامدين وصولاً إلى استهلاكهما في أتون حرب خنادق تمخضت عن إصابات غير مسبوقة التصور، جراء المحنة زالت الإمبراطوريات الروسية، النمساوية، والعثمانية. في روسيا نجحت نخبة مسلحة ذات عقيدة ثورية كونية في وضع اليد على انتفاضة شعبية باسم التحديث والإصلاح الليبرالي. وبعد نوع من الانزلاق إلى هاوية المجاعة والحرب الأهلية، برزت روسيا وممتلكاتها بوصفهما الاتحاد السوفيتي، وتوق دوستويفسكي إلى "كنيسة كونية شاملة عظيمة على الأرض"، تحول إلى حركة شيوعية عالمية رافضة لجميع مفاهيم النظام القائمة تديرها موسكو. كان بسمارك قد حذر قائلاً: "ويل للسياسي الذي لا تكون ذرائعه لدخول حرب مقنعة في نهايتها مثلما كانت في البداية". أي من القادة الذين انزلقوا إلى الحرب في آب/أغسطس 1914 لم يكن ليفعل ما فعله لو استطاع التنبؤ بوضع عالم سنة 1918.

مصابين بالذهول إزاء المجازر، حاول سياسيو أوروبا اجتراح فترة ما بعد حرب مختلفة قدر الإمكان عن الأزمة التي كانت، بنظرهم قد أفضت إلى الحرب العظمى كما باتت تعرف آنذاك. مسحوا من عقولهم جل العبر المستخلصة من محاولات سابقة لصوغ نظام دولي، لا سيما مؤتمر فيينا. لم يكن ذلك قرارًا سعيدًا. معاهدة فيرساي في 1919 رفضت استعادة ألمانيا إلى النظام الأوروبي مثلما كان مؤتمر فيينا قد تضمن قبول فرنسا مهزومة. والحكومة الماركسية-اللينينية الثورية الجديدة للاتحاد السوفيتي أعلنت عدم التزامها بأي مفاهيم أو ضوابط لنظام دولي تنبأت بإطاحته؛ (رغم مشاركتها الهامشية في الدبلوماسية) لم يتم الاعتراف بها إلا ببطء وعلى مضض من قبل القوى الأوروبية. من الدول الخمس التي كانت تؤسس التوازن الأوروبي، كانت الإمبراطورية النمساوية قد اختفت؛ روسيا وألمانيا استُبعدتا، أو كانتا قد ابتعدتا؛ وبريطانيا كانت بادئة

بالعودة إلى موقفها التاريخي القائم على الانخراط في الشؤون الأوروبية، بالدرجة الأولى، من أجل مقاومة أي تهديد فعلي لتوازن القوة بدلاً من المبادرة إلى استباق مثل هذا التهديد المحتمل.

كانت الدبلوماسية التقليدية قد جلبت نحو قرن من السلم إلى أوروبا عبر نظام دولي قائم على نوع من الموازنة الدقيقة بين عنصري القوة والمشروعية. في الربع الأخير من القرن، كانت الكفة قد رجحت لصالح التعويل على عنصر القوة. مجترحو تسوية فيرساي استداروا إلى الخلف نحو مكون المشروعية عبر صوغ نظام دولي غير قابل للإدامة، إذا كان بالمطلق، إلا بمناشدة مبادئ مشتركة – لأن عناصر القوة أُغفلت أو تُركت في حالة فوضى. حزام الدول الخارجة من رحم مبدأ تقرير المصير الواقعة بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي برهنت أنها أضعف من مقاومة أي منهما، مشجعة على تصادمهما. بريطانيا كانت متزايدة الانكفاء. والولايات المتحدة التي كانت قد دخلت الحرب على نحو حاسم سنة 1917 رغم نوع من التمنع الشعبي في البداية، كانت قد أُحبطت بالمحصلة فانكفأت إلى عزلة نسبية. لذا فإن مسؤولية توفر عناصر القوة آلت، في المقام الأول، إلى فرنسا، المرهقة بالحرب، مستنزفة الموارد البشرية والطاقات النفسية، متزايدة الإحساس بأن التفاوت في القوة بينها وبين ألمانيا كان يهدد بأن يصبح خِلْقيًا.

نادرًا ما أغفلت أي وثيقة دبلوماسية هدفها كما فعلت معاهدة فيرساي، أصرت الوثيقة المولعة بالعقاب فيما يخص الاسترضاء والمغرمة بالاسترضاء على صعيد حرمان ألمانيا من التعافي على إلزام الأنظمة الديمقراطية المتعبة باليقظة المطردة ضد ألمانيا انتقامية-ثأرية غير قابلة للإصلاح كما ضد اتحاد سوفيتي ثوري.

مع حرمان ألمانيا معنويًا من الانخراط في تسوية فيرساي من ناحية، وعدم التصدي لها بميزان قوى واضح قادر على إلغاء تحدياتها من ناحية ثانية، لم يفعل نظام فيرساي شيئًا سوى تشجيع نزعة المراجعة الألمانية الارتدادية. لم تتوفر إمكانية الحيلولة دون قيام ألمانيا بتأكيد تفوقها الاستراتيجي المحتمل إلا عبر بنود تمييزية، شكلت تحديًا لقناعات الولايات المتحدة الأخلاقية، وبريطانيا العظمى إلى درجة متصاعدة. وما إن بدأت ألمانيا تتحدى التسوية، حتى صار الحفاظ على بنود هذه التسوية بحاجة إلى التوظيف القاسي للأسلحة الفرنسية

أو إلى نوع من أنواع الانخراط الأمريكي الدائم في شؤون القارة. أيٌّ من الأمرين لم يكن متاحًا.

كانت فرنسا قد عاشت ثلاثة قرون مشغولة بإبقاء أوروبا الوسطى مقسمة أولاً ومحتواة بعد ذلك - أولاً وحدها ثم في تحالف مع روسيا. أما بعد فيرساي فقد أضاعت خيارها. كانت شديدة التعرض لاستنزاف الحرب حتى باتت عاجزة عن الاضطلاع بدور شرطي أوروبا، إضافة إلى أن أوروبا الوسطى والشرقية باتتا خاضعتين لتيارات سياسية بعيدة عن قدرة فرنسا على التوظيف والاستغلال. متروكة وحدها لموازنة ألمانيا، أقدمت على بذل محاولات عرجاء لحماية التسوية بالقوة ولكنها أصيبت بالخيبة والإحباط حين عاد كابوسها التاريخي إلى الظهور مع امتطاء هتلر صهوة الحكم.

حاولت القوى الكبرى مأسسة اشمئزازها من الحرب وترجمته إلى صيغة من صيغ النظام الدولي المسالم. تم طرح معادلة غامضة لنزع سلاح دولي، رغم إرجاء التنفيذ إلى مفاوضات لاحقة. باشرت عصبة الأمم ومعها سلسلة من معاهدات التحكيم لإبدال خلافات القوة بآليات مناسبة لحل النزاعات. ومع أن عضوية هذه البنى كانت شبه شاملة وكل شكل من أشكال انتهاك السلم مدانًا رسميًا، فإن أي بلد لم يثبت أنه عازم على تطبيق البنود. سرعان ما أدركت قوى متذمرة أو ذات أهداف توسعية - ألمانيا، اليابان الإمبراطورية، إيطاليا موسوليني - أن ليس ثمة أي عواقب جدية لانتهاك شروط عضوية عصبة الأمم أو الانسحاب منها ببساطة. ثمة نظامان متداخلان ومتناقضان لما بعد الحرب كانا يتجسدان في عالم القوانين والقانون الدولي المأهولين بأنظمة الحكم الديمقراطية الغربية بتفاعلاتها البينية، من ناحية، وفي منطقة سائبة غير خاضعة للقوى التي كانت قد انسحبت من ناموس القيود هذا لتحقيق قدر أكبر من حرية الحركة من ناحية ثانية. قابعًا خلفهما ومناورًا، بانتهازية، بينهما، كان ثمة الاتحاد السوفيتي - مهددًا بنسف الجميع بالانطلاق من مفهومه الخاص لنظام العالم.

في النهاية أخفق نظام فيرساي في بلوغ كل من المشروعية والتعادل المتوازن. تجلّت هشاشة ألمانيا شبه المَرَضية في اتفاقية لوكارنو لعام 1925، إذ "قبلت" بالحدود الغربية ونزع سلاح حوض الراين الأمرين اللذين كانت قد وافقت عليهما في فيرساي إلا أنها رفضت صراحة مد التأكيد نفسه إلى حدودها

مع بولونيا وتشيكوسلوفاكيا - كاشفة عن مطامعها كما عن الأسباب العميقة لاستيائها. ومن المثير للدهشة أن فرنسا أنجزت اتفاقية لوكارنو رغم تركها لحلفائها في أوروبا الشرقية مكشوفين رسميًا أمام النزعة الانتقامية-الثأرية الألمانية المتربصة - إشارة إلى ما كانت ستفعله بعد عقد من الزمن في مواجهة تحد فعلي.

في عشرينيات القرن العشرين دأبت ألمانيا جمهورية فايمار على مناشدة ضمائر الغرب مقارنة عيوب تسوية فيرساي ونزعتها التأديبية بمبادئ عصبة الأمم الأكثر مثالية للنظام العالمي[45]. فهتلر الذي وصل إلى السلطة عام 1933 بالانتخاب الشعبي لشعب ألمانيا المستاء، سارع إلى نفض يده من جميع الضوابط. تسلح مجددًا منتهكًا شروط سلام فيرساي وأطاح بتسوية لوكارنو معيدًا احتلال حوض الراين. وحين أخفقت تحدياته في استثارة قدر ذي شأن من الرد، راح هتلر يفكك دول أوروبا الوسطى والشرقية الواحدة بعد الأخرى: النمسا أولًا، متبوعة بتشيكوسلوفاكيا، وأخيرًا بولونيا.

طبيعة هذه التحديات لم تكن محصورة بثلاثينيات القرن العشرين. ففي كل حقبة، تتولى البشرية إنتاج أفراد أبالسة وأفكار قمع تخريبية شريرة. وما مهمة الحنكة السياسية سوى منع صعودهما إلى مواقع السلطة والعمل على إدامة نظام دولي مؤهل لردعهما إذا ما فعلا. خلطة سنوات ما بين الحربين المسمومة الجامعة بين النزعة السلمية السهلة، اختلال التوازن الجيواستراتيجي، وتشرذم متحالف، ما لبثت أن أطلقت أيدي هذه القوى.

كانت أوروبا قد اجترحت نظامًا دوليًا من حروب دامت ثلاثة قرون، ثم ما لبثت أن نبذته لأن قادتها أخفقوا في رؤية العواقب عندما أشعلوا فتيل الحرب العالمية الأولى - ورغم أنهم لم يتبينوا العواقب المترتبة على حريق آخر، فإنهم بادروا إلى الانكفاء أمام مضاعفات التحرك من منطلق بصيرتهم النافذة. لم يكن انهيار النظام الدولي في جوهره إلا قصة استسلام، بل انتحار. متخلية عن مبادئ التسوية الوستفالية وعازفة عن ممارسة القوة المطلوبة لتسويغ بديلها الأخلاقي-المعنوي المعلن، كانت أوروبا الآن غارقة في حرب أخرى جَرَّتْ وراءها مرة أخرى ضرورة إعادة صوغ النظام الأوروبي.

النظام الأوروبي بعد الحرب

نتيجة لحربين عالميتين تعرض مفهوم السيادة الوستفالية ومبادئ توازن القوة لقدر كبير من التضاؤل في نظام القارة المعاصر الذي أفرزهما - المفهوم والمبادئ الآنفة الذكر. بقاياهما كانت ستستمر[46]، ربما على نحو بالغ الفاعلية في بعض البلدان التي نُقلا إليها في عصر الاكتشاف والتوسع.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية كانت قُدرات أوروبا المادية والسايكولوجية على تنظيم العالم وضبطه قد أوشكت على التلاشي. كل بلد أوروبي قاري، باستثناء سويسرا والسويد، كان واقعًا تحت احتلال قوات أجنبية في وقت صار فيه اقتصاد كل بلد ركامًا. بات واضحًا أن ليس ثمة أي بلد أوروبي (بما في ذلك سويسرا والسويد) قادر على مواصلة صوغ مستقبله وحده.

أن تهتدي أوروبا الغربية إلى القوة الأخلاقية اللازمة للانطلاق على طريق مقاربة جديدة للنظام كان من صنع ثلاثة عظماء: كونراد أديناور في ألمانيا، روبير شومان في فرنسا، وألسايد دي غاسبيري في إيطاليا. ظل هؤلاء المولودون والحاصلون على تعليمهم قبل الحرب محتفظين ببعض يقينيات أوروبا الفلسفية الأقدم حول الشروط المطلوبة لتحسين أحوال البشر، ما أدى إلى تمتعهم بالرؤية والشجاعة اللازمتين للتغلب على أسباب مآسي أوروبا. في لحظة ضعف هائل، احتفظ هؤلاء ببعض مفاهيم نظام شبابهم. تمثلت قناعتهم الأهم بضرورة التغلب على انقسامات أوروبا التاريخية وصولاً إلى بناء صرح نظام أوروبي جديد على ذلك الأساس، إذا كانوا طامحين إلى إسعاف أهلهم وإلى منع أي تكرار لمآسي أوروبا.

تعين عليهم أن يتعاملوا أولًا مع انقسام أوروبي آخر. ففي 1949 بادر الحلفاء الغربيون إلى توحيد أقاليمهم المحتلة الثلاثة لاجتراح جمهورية ألمانيا الاتحادية. عكفت روسيا على تحويل منطقة احتلالها إلى دولة اشتراكية وقيدتها بحلف وارسو. عادت ألمانيا إلى وضعها قبل ثلاث مئة سنة بعد سلام وستفاليا: كان انقسامها قد أصبح مفتاح البنية الدولية.

بدأت فرنسا وألمانيا، البلدان اللذان كان تنافسهما لب كل الحروب الأوروبية على امتداد ثلاثة قرون، رحلة التعالي على التاريخ الأوروبي عبر دمج عناصر

أساسية من قوتهما الاقتصادية الباقية. ففي 1952، شكلتا اتحاد الفحم والفولاذ خطوة أولى على طريق "وحدة متزايدة المتانة باطراد" للشعوب المكوِّنة لأوروبا وحجر أساس لنظام أوروبي جديد.

وعلى امتداد عقود من الزمن، ظلت ألمانيا تشكل التحدي الرئيسي لاستقرار أوروبا. فعبر العقد الأول من فترة ما بعد الحرب بات من شأن مسار قيادتها الوطنية أن يكون حاسمًا. صار كونراد أديناور مستشارًا لجمهورية ألمانيا الاتحادية وهو في الثالثة والسبعين من العمر، سن كانت حياة بسمارك العملية موشكة فيها على الانتهاء. هذا الأرستقراطي الأسلوب والمتشكك حول النزعات الشعبوية، أقدم على إيجاد حزب سياسي، الاتحاد الديمقراطي المسيحي، الذي تولى الحكم بوصفه حزبًا معتدلاً مفوضًا من الأكثرية للمرة الأولى في تاريخ ألمانيا البرلماني. وبهذا التفويض، ألزم أديناور نفسه باستعادة ثقة ضحايا ألمانيا الجدد. في 1955 أدخل ألمانيا الغربية في الحلف الأطلسي. ولفرط التزامه بتوحيد أوروبا أصر اديناور على رفض مقترحات 1950 السوفيتية الملمحة إلى إمكانية توحيد ألمانيا إذا ما نأت الجمهورية الاتحادية بنفسها عن التحالف الغربي. من المؤكد أن هذا القرار كان يعكس حكمًا عبقريًا على مدى جدارة العروض السوفيتية بالثقة، إلا أنه كان أيضًا يعكس ارتيابًا قاسيًا حول قابلية مجتمعه الخاص تكرار رحلة منفردة بوصفه دولة قومية في قلب القارة. على أي حال تطلب أمر إقامة نظام دولي جديد على أساس انقسام البلد وجود قائد ذي باع أخلاقي-معنوي طويل.

لم يكن تقسيم ألمانيا حدثًا جديدًا في التاريخ الأوروبي؛ لقد كان أساس التسويتين الوستفالية والفيينية كلتيهما. تمثل ما كان جديدًا بمبادرة ألمانيا الناشئة الصريحة إلى طرح ذاتها جزءًا مكوِّنًا من الغرب في نوع من التباري على طبيعة النظام السياسي الدولي. وانطوى هذا على قدر مفرط الضخامة من الأهمية لأن توازن القوة كان يجري صوغه إلى حد كبير خارج القارة الأوروبية. على امتداد ألف سنة، كانت الشعوب الأوروبية قد ظلت تسلّم بأن عناصر توازن القوة، مهما كانت التقلبات والتذبذبات، كانت مقيمة في أوروبا. إلا أن عالم الحرب الباردة المنبثق كان عاكفًا على التماس توازناته في سلوك وتسلح قوتين عظميين: الولايات المتحدة الأمريكية عبر الأطلسي والاتحاد السوفيتي على الحافات

الجغرافية لأوروبا. كانت أمريكا قد ساهمت في عملية إعادة إطلاق الاقتصاد الأوروبي عبر برنامج المساعدات اليوناني-التركي في 1947 ومشروع مارشال في 1948. وفي 1949 أقدمت الولايات المتحدة للمرة الأولى في تاريخها على إيجاد حلف سلمي عبر معاهدة شمال الأطلسي.

كان التعادل الأوروبي المتوازن، وهو من صنع دول أوروبا تاريخيًا، قد تحول إلى وجه من وجوه الاستراتيجية لدى قوى خارجية. جاء حلف شمال الأطلسي ليرسخ إطارًا للتشاور بين الولايات المتحدة وأوروبا وقدرًا من التماسك في إدارة السياسة الخارجية. ولكن توازن القوة الأوروبي ما لبث أن انزاح، في جوهره، عن الترتيبات الأوروبية الداخلية نحو احتواء الاتحاد السوفيتي عالميًا، عن طريق قدرة الولايات المتحدة النووية في المقام الأول. فبعد صدمة حربين مدمرتين باتت بلدان أوروبا الغربية في مواجهة تغيير في المنظور الجيوسياسي شكل تحديًا لمعنى الهوية التاريخية لديها.

عمليًا، بقي النظام الدولي إبان المرحلة الأولى من الحرب الباردة ثنائي القطب، مع تولي أمريكا جوهريًا بوصفها الشريكة الرئيسية الرائدة مهمة إدارة وتشغيل الحلف. لم يكن ما فهمته الولايات المتحدة من التحالف بلدانًا متحركة معًا للحفاظ على التعادل المتوازن بمقدار ما تمثل بتولي أمريكا مهمة المدير الإداري لمشروع مشترك.

كان توازن القوة الأوروبي التقليدي قد شيد على أساس المساواة بين الأعضاء؛ كل شريك يساهم بقسط من قوته التماسًا لهدف مشترك محدود أساسًا، تمثل بالتعادل المتوازن. أما الحلف الأطلسي فقد تمت إدامته إلى حد كبير، رغم جمعه لسائر القوات العسكرية في البلدان المتحالفة في بنية مشتركة، بالقوة العسكرية الأمريكية الأحادية – لا سيما فيما يخص ردع أمريكا النووي. فطوال مدة بقاء الأسلحة النووية الاستراتيجية عنصر الدفاع الرئيسي عن أوروبا، ظل هدف السياسة الأوروبية سايكولوجيًا في المقام الأول: إلزام الولايات المتحدة بالتعامل مع أوروبا كما لو كانت امتدادًا لها في حال حصول أي طارئ.

كان نظام الحرب الباردة الدولي يعكس حزمتين من التوازنات، كانتا للمرة الأولى في التاريخ مستقلتين إحداهما عن الأخرى إلى حد كبير: التوازن النووي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من ناحية، والتوازن الداخلي داخل

الحلف الأطلسي، الذي كانت فعاليته، من نواح مهمة، فعالية سايكولوجية من ناحية ثانية. جرى التسليم بسيادة الولايات المتحدة مقابل حصول أوروبا على حماية أمريكا النووية. قامت البلدان الأوروبية ببناء قواتها العسكرية الخاصة لا من أجل إيجاد قوة إضافية بل لامتلاك صوت في قرارات الحلف - بطاقة مشاركة في المناقشات الدائرة حول استخدام عامل الردع الأمريكي. قامت فرنسا وبريطانيا بتطوير قوى نووية صغيرة لم تكن ذات شأن بالنسبة إلى توازن القوة الإجمالي غير أنها وفرت مطالبة إضافية بمقعد على طاولة قرارات القوى العظمى.

وقائع العصر النووي من جهة وقرب الاتحاد السوفيتي الجغرافي من جهة ثانية أديا إلى دوام الحلف جيلاً من الزمن. إلا أن الاختلاف الكامن في المنظور كان محكومًا بأن يعود إلى الظهور مع سقوط جدار برلين في 1989.

بعدما دامت أربعة عقود، كان الناتو قد حقق حلم إنهاء الحرب الباردة الذي كان مؤسسوه قد أعلنوه. فسقوط جدار برلين في 1989 سرعان ما أفضى إلى توحيد ألمانيا، مع انهيار مدار الفلك السوفيتي، حزام دول أوروبا الشرقية الخاضع لنظام التحكم السوفيتي المفروض. وفي شهادة على صواب رؤية القادة الذين كانوا قد صمموا الحلف الأطلسي وعلى الأداء الحصيف للذين تولوا الإشراف على الحل، انتهى صراع القرن الثالث على أوروبا سلميًا. حققت ألمانيا الوحدة تأكيدًا للديمقراطية الليبرالية؛ وأعادت تأكيد التزامها بالوحدة الأوروبية كمشروع قيم عامة وتنمية مشتركة. وأمم (شعوب) أوروبا الشرقية، المضطهدة طوال أربعين سنة (بعضها لمدة أطول)، بدأت تستعيد البروز متمتعة بنعمة الاستقلال وتسترجع شخصياتها.

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تغيير بؤرة تركيز الدبلوماسية. تعرضت الطبيعة الجيوسياسية للنظام الأوروبي لتحول جذري إذ لم يعد أي وجود لأي تهديد عسكري جدي من داخل أوروبا. وفي أجواء النشوة التي أعقبت، تم استبعاد مشكلات التعادل المتوازن التقليدية بوصفها دبلوماسية "قديمة" لإبدالها بنشر مثل عليا مشتركة. جرى الإقرار بأن الحلف الأطلسي يجب أن يكون أقل انشغالاً بالأمن وأكثر اهتمامًا بانتشاره السياسي. بات توسيع الناتو حتى حدود روسيا - بل ربما شاملة إياها - مطروحًا بوصفه مشروعًا جديًا. لم يتم طرح فكرة بسط ظل حلف عسكري على مساحات متنازع عليها تاريخيًا على مسافة

بضع مئات من الأميال عن موسكو من منطلقات أمنية في المقام الأول، بل بوصفها طريقة معقولة لـ "تثبيت" مكاسب ديمقراطية.

وفي مواجهة أي تهديد مباشر، كان يتم تصور النظام الدولي مجابهة بين معسكرين خصمين خاضعين لهيمنتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على التوالي. مع انهيار القوة السوفيتية، بات العالم متعدد الأقطاب إلى حد معين، وباشرت أوروبا العمل لاجتراح هوية مستقلة.

مستقبل أوروبا

يا لها من رحلة كانت أوروبا قد قطعتها لتصل إلى هذه النقطة! كانت قد انخرطت في عمليات استكشاف عالمية ونشرت ممارساتها وقيمها في طول العالم وعرضه. في كل قرن كانت قد أحدثت تغييرًا في بنيتها الداخلية وابتكرت أساليب تفكير جديدة حول طبيعة النظام العالمي. والآن، لدى تتوج إحدى الحقب، باتت أوروبا تشعر بأنها ملزمة، كي تتمكن من المشاركة في الحقبة، بإزاحة الآليات السياسية التي كانت قد تدبرت شؤونها عبرها على امتداد ثلاثة قرون ونصف القرن جانبًا. ومن جراء الرغبة في تدعيم عملية التوحيد الناشئة لألمانيا، اضطرّ الاتحاد الأوروبي للمبادرة إلى استحداث عملة مشتركة في 2002 وهيكلية سياسية رسمية في 2004. أعلنت أوروبا موحدة، كاملة، وحرة، دائبة على تسوية خلافاتها عبر آليات سلمية.

أدى توحيد ألمانيا إلى تغيير التعادل المتوازن في أوروبا لأن أي ترتيب دستوري لا يستطيع تغيير واقع كون ألمانيا وحدها من جديد الدولة الأوروبية الأقوى. أنتجت العملة الموحدة درجة من الوحدة لم يسبق لها أن شوهدت في أوروبا منذ الإمبراطورية الرومانية المقدسة. هل الاتحاد الأوروبي مرشح للاضطلاع بالدور العالمي الذي أعلنه ميثاقه، أم أنه سيبرهن، مثل إمبراطورية شارل الخامس، على أنه عاجز عن الحفاظ على تماسكه؟

بمعنى من المعاني، كانت البنية الجديدة تمثل تبرُّؤًا من النظام الوستفالي. غير أن من شأن الاتحاد الأوروبي أن يفسَّر أيضًا على أنه عودة لأوروبا إلى منظومة الدول الدولية الوستفالية التي أوجدتها، نشرتها عبر العالم، دافعت عنها، ونسجت على منوالها على امتداد جزء كبير من العصر الحديث - بوصفها، هذه المرة،

قوة إقليمية، لا قومية، بوصفها وحدة جديدة في طبعة عالمية الآن للمنظومة الوستفالية.

للحصيلة جوانب جامعة لكل من المقاربات القومية من جهة والإقليمية من جهة ثانية، دون الوصول، بعدُ، إلى تأمين الإيجابيات الكاملة لأي منهما. يقوم الاتحاد الأوروبي بتقليص سيادة الدول الأعضاء والوظائف التقليدية للحكومات، مثل التحكم بعملاتها وحدودها. بالمقابل، تبقى السياسة الأوروبية قومية-وطنية في المقام الأول، وآيات الاعتراض على سياسة الاتحاد الأوروبي صار، في العديد من البلدان، هو القضية الداخلية المركزية. النتيجة نوع من الكيان الهجين، دستوريًا كيان بين الدولة والاتحاد، يعمل عبر اجتماعات وزارية وجهاز بيروقراطي مشترك - أكثر شبهًا بالإمبراطورية الرومانية المقدسة منه بأوروبا القرن التاسع عشر. لكن الاتحاد الأوروبي يدأب، خلافًا للإمبراطورية الرومانية المقدسة (أقله عبر الجزء الأكبر من تاريخها)، على الكفاح لحل أزماته الداخلية خدمة للمبادئ والأهداف التي يسترشد بها. وفي أثناء العملية يتابع الوحدة النقدية جنبًا إلى جنب مع التشتت المالي وجهاز بيروقراطي متنافر مع الديمقراطية. على صعيد السياسة الخارجية يتبنى الاتحاد مُثُلاً عليا شاملة دون وسائل تطبيقها، وهوية أممية (كوزموبوليتية) متنافسة مع ولاءات قومية - مع وحدة أوروبية مصحوبة بانقسامي شرق-غرب من جهة، وشمال-جنوب من جهة ثانية، وموقف مسكوني من حركات استقلالية (قشتالية، بافارية، سكوتلندية) تتحدى وحدة عدد من الدول. يبقى "الأنموذج الاجتماعي" الأوروبي معتمدًا على ديناميكية السوق التي لم تتشوه بعد. تنطوي خطط الاتحاد الأوروبي على استيعابية متسامحة، قريبة من عدم الرغبة في تأكيد أي قيم غربية مميزة، حتى إن دولاً أعضاء تمارس سياسة مدفوعة بمخاوف من تدفق موجات غير أوروبية.

ليست النتيجة إلا حلقة اختبار لمشروعية الاتحاد الأوروبي نفسه على الصعيد الشعبي. ثمة دول أوروبية تنازلت عن أجزاء ذات شأن مما كان يعد ذات يوم مرجعيتها السيادية. ولأن قادة أوروبا ما زالوا يُنَصَّبون، ويجري رفضهم، عبر سيرورات ديمقراطية وطنية، فإنهم ميالون إلى اتباع سياسات مرجحة للكفة الوطنية، مما يبقي النزاعات مطردة بين أقاليم أوروبا المختلفة - عادة حول قضايا اقتصادية. لا سيما في أزمات مثل تلك التي بدأت عام

2009، يتم دفع البنية الأوروبية نحو إجراءات طارئة متزايدة التدخل لمجرد البقاء. غير أن فهمًا واضحًا لالتزامات "المشروع الأوروبي" قد لا يكون موجودًا بعد إذا ما طولبت الجماهير بالتضحية في سبيل هذا المشروع. وعندئذ يجد القادة أنفسهم في مواجهة الاختيار بين تجاهل إرادات شعوبهم أو اتباعها في تعارض مع بروكسل.

لقد عادت أوروبا إلى المسألة التي انطلقت منها، باستثناء كونها الآن ذات بعد عالمي. أيّ نظام دولي يمكن استقطاره من حشد من التطلعات المتنافسة والتوجهات المتناقضة؟ أيّ البلدان ستكون العناصر المكوِّنة للنظام، وبأي طريقة ستملي سياساتها؟ ما مقدار الوحدة التي تحتاج إليها أوروبا، وما مقدار التنوع الذي تستطيع أن تطيقه؟ إلا أن القضية المقابلة في المدى الطويل حتى ربما أكثر عمقًا: نظرًا لتاريخها، ما مدى التنوع الذي يتعين على أوروبا ادخاره لبلوغ وحدة ذات معنى؟

إذ تولت صون نظام عالمي، كانت أوروبا تتولى تمثيل المفهوم السائد والمهيمن للنظام العالمي. عكف ساستها على تصميم بنى دولية وأوصوا بها لباقي العالم. أما اليوم فإن النظام العالمي ذاته في حالة نزاع وخلاف، وثمة أقاليم بعيدة عن أوروبا وخارجها ستضطلع بأدوار رئيسية في تحديد مواصفاته. هل العالم منطلق نحو تكتلات إقليمية تتولى أداء أدوار الدول في النظام الوستفالي؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل التوازن سيتبع؟ أم أن هذا سيؤدي إلى اختزال عدد اللاعبين الرئيسيين إلى حد يصبح معه الجمود حتميًا فتعود أخطار أوائل القرن العشرين مع شروع كتل مشكلة دون مرونة في مواجهة كل منها الأخرى؟ ففي عالم بات يشهد صيرورة بنى قارية مثل أمريكا، الصين، وربما الهند والبرازيل ذوات أحجام استثنائية، كيف ستتولى أوروبا أمر معالجة مسألة الانتقال إلى اجتراح وحدة إقليمية؟ إلى الآن ظلت عملية الاندماج تُعامل كما لو كانت مسألة بيروقراطية أساسًا قائمة على رفع مستوى كفاءة سلسلة مختلفة من الأجهزة الإدارية الأوروبية، وبعبارة أخرى، بوصفها إتقانًا لما هو مألوف. من أين سينبثق الزخم اللازم لاستحداث الالتزام الداخلي بهذه الأهداف؟ ظل التاريخ الأوروبي شاهدًا على أن الوحدة لم تتحقق قط عبر إجراءات إدارية في المقام الأول. ظلت الوحدة تتطلب وجود عنصر موحد، عامل توحيد - بروسيا في

ألمانيا، بيدمونت في إيطاليا – ؛ لولا قيادتيهما (واعتزامهما إيجاد عملية ناجزة) لبقيت عمليتا التوحيد مجهضتين. أيُّ دولة أو مؤسسة ستلعب ذلك الدور؟ أم أن مؤسسة جديدة ما أو جماعة داخلية معينة يجب اجتراحها من أجل رسم خريطة الطريق؟

وإذا كان على أوروبا أن تحقق الوحدة، مهما كانت الطريق، فكيف ستحدد دورها العالمي؟ أمامها ثلاثة خيارات: رعاية الشراكة الأطلسية؛ تبني موقف متزايد الحياد باطراد؛ أو التحرك نحو اندماج ضمني قائم على سلطة أو كتلة فوق أوروبية جامعة للخيارات الثلاثة. هل يوحي الأمر بتحالفات متغيرة، أم أنه يرى نفسه عضوًا في تكتل أطلسي شمالي مستعد عمومًا لتبني مواقف مطابقة؟ إلى أي من مواضيها ستنتسب أوروبا؟ إلى ماضيها القريب المستند إلى التماسك الأطلسي؟ أم إلى تاريخها الأطول مدى الزاخر بالمناورات الهادفة إلى الحدود القصوى من الفوائد من منطلق المصلحة القومية؟ باختصار، هل ستكون ثمة أسرة أطلسية متآلفة، وإذا كان ذلك سيحصل، كما آمل بقوة، فكيف ستحدد تلك الأسرة هويتها؟

إنه سؤال يجب على ضفتي الأطلسي أن تطرحاه على نفسيهما. لا تستطيع الأسرة الأطلسية أن تبقى ذات شأن بمجرد طرح ما هو مألوف. متعاونة في صوغ شؤون استراتيجية عالميًا، عمدت الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف الأطلسي في مناسبات كثيرة إلى وصف خططها وسياساتها على أنها شبيهة بنظيرتها لدى إداريي قواعد وموزعي مساعدات محايدين. غير أنها غالبًا ما بقيت مسكونة بالشك حول ما ينبغي عمله لدى تعرض هذا الأنموذج للرفض أو تعثر تطبيقه. لا بد من إضفاء معنى أكثر تحديدًا على "الشراكة الأطلسية" متكررة الاستحضار من قبل جيل جديد تربى على تجارب مغايرة لتجربة التحدي السوفيتي في الحرب الباردة.

لا يتقرر مصير التطور السياسي لأوروبا أساسًا إلا من قبل الأوروبيين. غير أن للشركاء الأطلسيين في الأمر حصة ذات أهمية. هل ستصبح أوروبا المنبثقة شريكة فعالة في بناء نظام دولي جديد، أم أنها ستستهلك نفسها في قضاياها الداخلية الخاصة؟ ثمة وقائع جيوسياسية واستراتيجية معاصرة تقطع الطريق على استراتيجية توازن القوة الخالصة للقوى الكبرى الأوروبية التقليدية. غير أن مؤسسة "القواعد والمعايير" الوليدة لدى النخبة التي ترفع لواء الوحدة

الأوروبية، ليست، هي الأخرى، مؤهلة لإثبات الكفاءة اللازمة لتكون حاملة استراتيجية عالمية ما لم تترافق مع بعض الاعتبار للوقائع الجيوسياسية.

تتوفر الولايات المتحدة على جميع الأسباب المستمدة من التاريخ والجغرافيا السياسية التي تمكنها من تدعيم الاتحاد الأوروبي والحيلولة دون انزلاقه إلى نوع من الفراغ الجيوسياسي؛ ومن شأن الولايات المتحدة، إذا ما فُصلت عن أوروبا على الأصعدة السياسية، الاقتصادية، والدفاعية، أن تصبح، جيوسياسيًا، جزيرة في عرض البحار المشاطئة لأوراسيا، كما أن من شأن أوروبا نفسها أن تتحول إلى كيان تابع للنفوذين الآسيوي والشرق أوسطي.

تتعرض أوروبا، التي كانت تحتكر تصميم النظام العالمي قبل أقل من قرن، لخطر الانقطاع عن السعي المعاصر لاستحداث نظام عالمي عبر تحقيق التماهي بين بنيتها الداخلية وغايتها الجيوسياسية القصوى. بنظر كثيرين، تمثل المحصلة تتويجًا لأحلام الأجيال - قارة موحدة بالسلم وعازمة على نبذ الصراعات. غير أن قليلين فقط في الأقاليم الأخرى أبدوا مثل هذا الإخلاص الطاغي لمثل هذا النهج الفريد في السياسة بما ينذر بآفاق احتمال اختلال التوازن، على الرغم من أن القيم المتجذرة في مقاربة القوة الناعمة لدى أوروبا غالبًا ما كانت ملهمة وباعثة على الأمل. تنطوي أوروبا على نفسها في الوقت الذي تواجه فيه المحاولة التي صممتها بامتياز، تلك المحاولة الرامية إلى إيجاد نظام عالمي، مرحلة بالغة الغنى من شأن محصلتها أن تطال أي إقليم يخفق في المساعدة على صوغها. وهكذا فإن أوروبا تجد نفسها عالقة ومشدودة بين ماضٍ تحاول التغلب عليه وتجاوزه من ناحية ومستقبل لم تنجح بعد في تحديد معالمه.

الفصل الثالث

الحركة الإسلاموية والشرق الأوسط: عالم في عين الفوضى

كان الشرق الأوسط مهد ثلاثة من أديان العالم الكبرى. من رحم جغرافيته المتجهمة القاسية خرج عدد من الغزاة (الفاتحين) والأنبياء رافعين عاليًا رايات طموحات كونية شاملة. عبر آفاقها البادية بلا حدود، شيدت إمبراطوريات وسقطت؛ حكام مستبدون طغاة أعلنوا أنفسهم التجسيد الحي للسلطة كلها، ثم ما لبثوا أن تلاشوا كما لو كانوا أشباحًا. ما من صيغة من صيغ النظام الداخلي (الوطني-القومي) والدولي إلا وقد كان موجودًا هنا، ثم ما لبث أن جرى رفضه في وقت أو آخر.

بات العالم مدمنًا على سماع نداءات صادرة من الشرق الأوسط داعية بإلحاح إلى الإطاحة بالنظام الإقليمي والعالمي خدمة لرؤيا كونية شاملة ما. وفرة الأنظمة الاستبدادية النبوية ظلت علامة فارقة لإقليم معلق ومشدود بين نوع من الحلم بمجده السابق من جهة وعجزه المعاصر عن التوحد حول مبادئ مشتركة قائمة على المشروعية الداخلية (الوطنية-القومية) أو الدولية. ليس التحدي المنتصب في وجه النظام الدولي على هذا المستوى من التعقيد - على صعيد تنظيم نظام معين وضمان تطابق ذلك النظام مع السلم والاستقرار في باقي العالم في وقت واحد - في أي من الأمكنة.

وفي زماننا هذا، يبدو الشرق الأوسط محكومًا بقَدَر اختبار جميع تجاربه التاريخية على نحو متزامن - تجارب الإمبراطورية، الجهاد (الحرب المقدسة)،

الإدارة الأجنبية، الحرب الطائفية من الجميع ضد الجميع - قبل أن يتوصل (إذا كان سيفعل بالمطلق) إلى مفهوم ثابت للنظام العالمي. وإلى أن ينجز ذلك، سيبقى الإقليم مشدودًا بالتناوب نحو الالتحاق بركب الأسرة العالمية والكفاح ضدها.

النظام العالمي الإسلامي

خرج التنظيم المبكر للشرق الأوسط وشمال إفريقيا من رحم سلسلة متعاقبة من الإمبراطوريات. كل منها كانت ترى نفسها مركز الحياة المتحضرة؛ كل منها قامت حول معالم جغرافية موحِّدة ثم ما لبثت أن توسعت في الأصقاع غير المستوعبة بينها. ففي الألف الثالث قبل الميلاد، قامت مصر بمد نفوذها مع النيل إلى سودان اليوم. وبدءًا بالفترة ذاتها نجحت إمبراطوريات ما بين النهرين، سومر، وبابل في تعزيز حكمها بين الأقوام المقيمة على امتداد نهري دجلة والفرات. في القرن السادس قبل الميلاد نهضت الإمبراطورية الفارسية على الهضبة الإيرانية وطورت نظام حكم ظل يوصف بـ "المحاولة المدروسة الأولى في التاريخ لتوحيد جماعات إفريقية، آسيوية، وأوروبية غير متجانسة وإذابتها في بوتقة مجتمع دولي منظم، موحد"، مع حاكم اختار لنفسه لقب **الشاهنشاه** "ملك الملوك"[1].

مع حلول نهاية القرن الميلادي السادس، كانت إمبراطوريتان عظيمتان تهيمنان على جزء كبير من الشرق الأوسط: الإمبراطورية البيزنطية (الرومانية الشرقية) وعاصمتها القسطنطينية معتنقة الديانة المسيحية (وفق المذهب الأرثوذكسي)، من جهة، والإمبراطورية الساسانية الفارسية وعاصمتها في ستسيفون (Ctesiphon)، القريبة من بغداد اليوم، التي كانت تمارس الزرادشتية، من جهة ثانية. كانت الصراعات قد نشبت بينهما على نحو متقطع طوال قرون من الزمن. وفي 602م، بعيد تخريب الطاعون لكلتيهما، أفضى غزو فارسي للمناطق البيزنطية إلى حرب دامت خمسة وعشرين عامًا اختبرت فيها كل من الإمبراطوريتين ما تبقى لها من قوة. وبعد انتصار بيزنطي نهائي، تمخض الإنهاك عن السلام الذي كانت السياسة قد أخفقت في بلوغه. كما أدى في الوقت نفسه إلى فتح الطريق أمام الانتصار النهائي للإسلام. ففي المناطق الغربية من شبه الجزيرة العربية، في

صحراء قاحلة خارج سيطرة أي إمبراطورية، كان النبي محمد (ﷺ) وأتباعه عاكفين على مراكمة القوة، ملزمين برؤية جديدة لنظام العالم.

قليلة هي أحداث العالم التاريخية التي تضاهي دراما الانتشار المبكر للإسلام. يتحدث التراث الإسلامي عن أن محمدًا (ﷺ)، المولود بمكة عام 570، تلقى، وهو في الأربعين من العمر، وحيًا تواصل نحو ثلاثة وعشرين عامًا، وحيًا، ما إن كُتب وجرى تدوينه، حتى غدا معروفًا باسم القرآن. ومع قيام الإمبراطوريتين البيزنطية والفارسية بشل كل منهما الأخرى، نجح محمد (ﷺ) وجماعته من المؤمنين في تنظيم كيان سياسي، في توحيد شبه جزيرة العرب، وفي مباشرة العمل لإحلال الديانة التي تضمنها الوحي الذي نزل عليه محل الديانات السائدة في الإقليم – اليهودية، المسيحية، والزرادشتية في المقام الأول.

تمخضت جولة توسع غير مسبوقة عن تحويل صعود الإسلام إلى أحد أكثر الأحداث خطورة في التاريخ. ففي القرن التالي لوفاة محمد (ﷺ) في 632، تمكنت الجيوش العربية من إيصال الدين حتى الشواطئ الأطلسية لإفريقيا، حتى الجزء الأكبر من إسبانيا، حتى قلب فرنسا، وحتى شمال الهند شرقًا. مساحات من آسيا الوسطى وروسيا، أجزاء من الصين، والجزء الأكبر من جزر الهند الشرقية تبعت عبر القرون اللاحقة، حيث جرى نقل الإسلام، بالتناوب، من قبل التجار والغزاة (الفاتحين)، فتأسس بوصفه الحضور الديني الطاغي.

أن تستطيع مجموعة صغيرة من الاتحادات العربية بعث حركة مؤهلة لكسر شوكة إمبراطوريتين عظميين كانتا قد سيطرتا على الإقليم قرونًا من الزمن كان من شأنه أن يبدو بعيدًا عن العقل وغير قابل للتصور قبل عقود قليلة[2]. كيف أمكن لمثل هذا القدر الهائل من الزخم الإمبريالي والتوهج الشامل الكليّ الاتجاهات أن تتم مراكمتها في مثل هذه الغفلة؟ حتى ذلك التاريخ، لم تكن سجلات المجتمعات المجاورة قد اعتبرت شبه جزيرة العرب قوة إمبريالية. طوال القرون، كان العرب قد عاشوا حياة قبلية، رعوية، شبه بدوية في الصحراء وحافاتها الخصبة. حتى هذا المنعطف لم يكن العرب، رغم نجاحهم في اجتراح حفنة من التحديات العابرة للحكم الروماني، قد أسسوا أي دول أو إمبراطوريات عظيمة. بقيت ذاكرتهم السياسية أسيرة تراث شفوي للشعر الملحمي. ظل الوعي

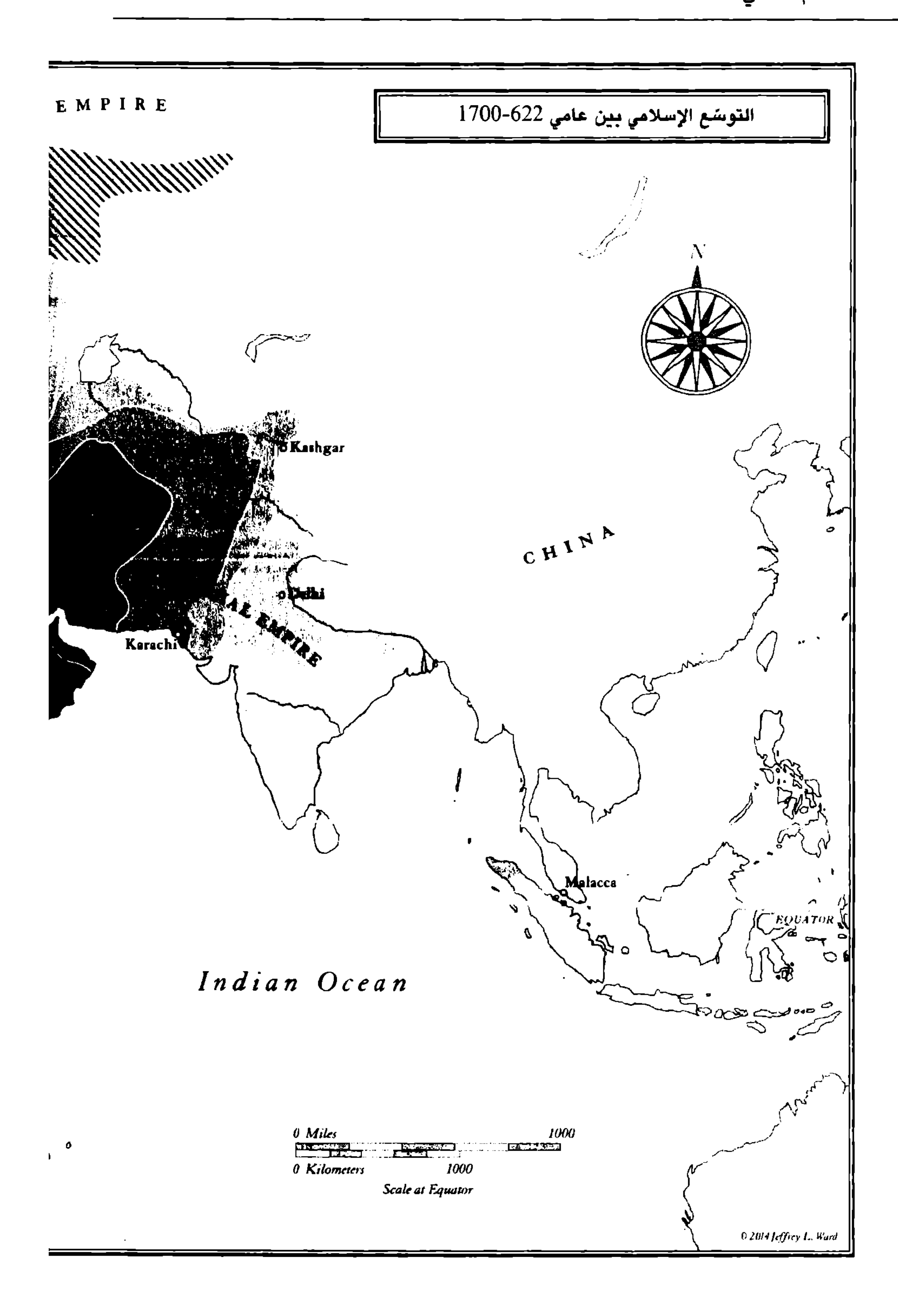
اليوناني، الروماني، والفارسي دائبًا على تصويرهم غزاة إغارات طارئين على الطرق التجارية والكتل السكانية المستقرة. وقد بقي مستوى إقناعهم بجدوى رؤى هذه الثقافات لنظام عالمي، متوقفًا على الترتيبات الطارئة لشراء ولاء قبيلة معينة وتكليفها بمهمة فرض الأمن على امتداد الحدود الإمبراطورية.

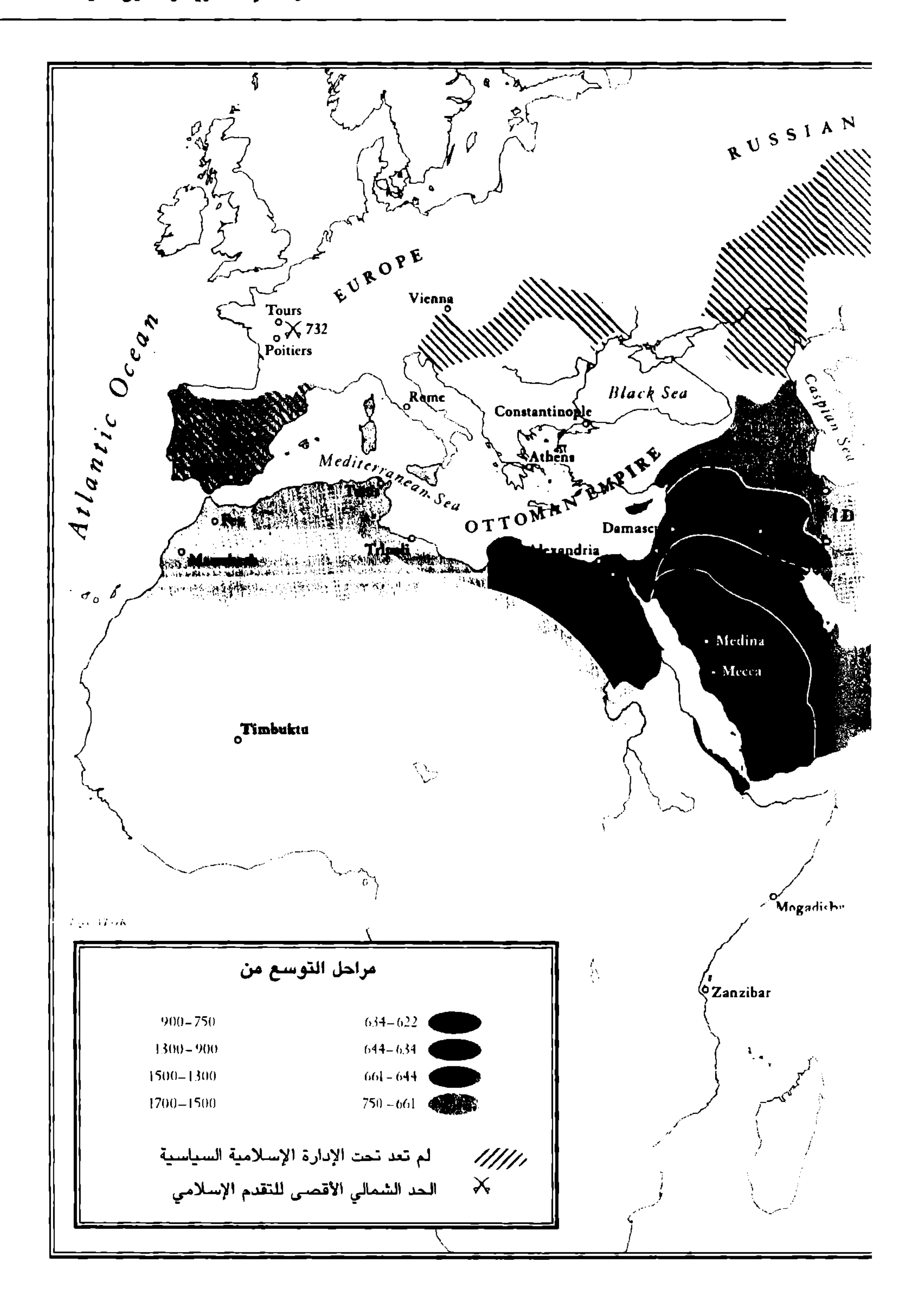
في قرن من الجهود اللافتة، قُلب هذا العالم رأسًا على عقب. لم يكن الإسلام التوسعي والتسووي جذريًا من نواح معينة شبيهًا بأي مجتمع آخر في التاريخ. اشتراطه صلوات يومية متكررة جعل الدين أسلوب حياة؛ تأكيده لتماهي السلطة الدينية مع نظيرتها السياسية أدى إلى قلب توسع الإسلام من مشروع إمبراطوري-إمبريالي إلى واجب مقدس. كلٌ من الشعوب والأقوام التي واجهها المسلمون الزاحفون كان يجد نفسه أمام الخيارات ذاتها: إما اعتناق الإسلام، القبول بالوصاية، أو الغزو (الاجتياح، الفتح). ثمة مبعوث عربي مسلم أوفد للتفاوض مع الإمبراطورية الفارسية المحاصرة، أعلن عشية معركة القرن السابع الحاسمة قائلاً ما معناه(*): "إذا اعتنقتم الإسلام فسنترككم وشأنكم، إذا وافقتم على دفع الجزية (ضريبة الرأس) فسنوفر لكم الحماية إذا كنتم بحاجة إليها. وإلا فليس بيننا سوى الحرب"[3]. لم تتخلف الفروسية العربية الجامعة بين العقيدة الدينية، المهارة العسكرية، ونوع من الازدراء لجملة الكماليات التَّرَفية التي صادفوها في البلاد المفتوحة، عن دعم التهديد. متنبهة إلى حيوية المشروع الإسلامي من ناحية، ومهددة بالانقراض من ناحية أخرى، بادرت المجتمعات إلى اختيار الدين الجديد ورؤيته.

وتقدم الإسلام العاصف عبر ثلاث قارات أقنع المؤمنين بسماوية رسالته[4]. ومدفوعًا بالإيمان بأن من شأن انتشاره أن يوحد البشر جالبًا لهم السلم، كان الإسلام دينًا أولاً، دولة متعددة الإثنيات ثانيًا، ونظامًا عالميًا جديدًا ثالثًا، في الوقت عينه.

* * *

(*) نتيجة للظروف الاستثنائية التي نعيشها، لم أتمكن من البحث عن النص الحرفي لهذا القول. المترجم [الهوامش المنقوطة هي للمترجم].


التوسّع الإسلامي بين عامي 622-1700
EMPIRE
Kashgar
CHINA
Delhi
AL EMPIRE
Karachi
Malacca
EQUATOR
Indian Ocean
0 Miles
1000
0 Kilometers
1000
Scale at Equator
© 2014 Jeffrey L. Ward



RUSSIAN
EUROPE
Vienna
Tours
732
Poitiers
Atlantic Ocean
Rome
Black Sea
Constantinople
Caspian Sea
Athens
Mediterranean Sea
OTTOMAN EMPIRE
Damasc
Alexandria
Tripoli
Medina
Mecca
Timbuktu
Mogadish
Zanzibar
مراحل التوسع من
900-750
634-622
1300-900
644-634
1500-1300
661-644
1700-1500
750-661
لم تعد تحت الإدارة الإسلامية السياسية
الحد الشمالي الأقصى للتقدم الإسلامي

كانت المناطق التي كان الإسلام قد اجتاحها أو تلك التي كان قد أخضع سكانها غير المسلمين لدفع الجزية، تعد كتلة سياسية موحدة: **دارًا للإسلام**، أو مملكة السلام. كان من شأنها أن تخضع لحكم الخليفة، تلك المؤسسة المتحددة بوراثة شرعية للسلطة السياسية الأرضية التي كان النبي (ﷺ) قد مارسها. أما المناطق الباقية فكانت تعد **دارًا للحرب**؛ تتلت رسالة الإسلام بإذابة جملة هذه الأقاليم في بوتقة نظامه العالمي وصولاً إلى تحقيق السلام الكوني الشامل:

> نظريًا، بقيت دار الإسلام في حالة حرب مع دار الحرب، لأن غاية الإسلام القصوى تمثلت بالعالم كله. لو تم إخضاع دار الحرب للإسلام لسيطر **السلام الإسلامي** (Pax Islamica) على سائر الآخرين، ولباتت الجماعات غير المسلمة مضطرة للاختيار بين أن تصبح جزءًا من الأمة الإسلامية أو أن تخضع لسيادتها بوصفها أقليات دينية متمتعة بالتسامح أو على أنها كيانات مستقلة ذات علاقات تعاهدية معها[5].

والاستراتيجية المعتمدة لتحقيق هذا النظام كانت ستُعرف باسم الجهاد، وهو فرض يلزم المؤمنين بتوسيع دائرة دينهم عبر الكفاح والنضال. انطوى "الجهاد" على الحرب، غير أنه لم يكن محصورًا بأي استراتيجية عسكرية؛ كانت العبارة مشتملة أيضًا على وسائل أخرى لبذل طاقات المرء الكاملة لافتداء رسالة الإسلام ونشرها، مثل المجادلة الروحية أو الأعمال العظيمة الممجِّدة لمبادئ الدين. وتبعًا للظروف - وفي أحقاب وأقاليم مختلفة، كان التأكيد النسبي مختلفًا اختلافًا كبيرًا - بوسع المؤمن أداء فريضة الجهاد "بقلبه؛ بلسانه؛ بيديه؛ أو بسيفه"[6].

تغيرت الظروف كثيرًا بالطبع منذ انطلاق الدولة الإسلامية المبكرة لإيصال عقيدتها إلى كل الجهات أو حين كانت تحكم أمة المؤمنين جميعًا بوصفها كيانًا سياسيًا واحدًا في وضعية تحد كامن لباقي العالم. مرت التفاعلات بين المجتمعات الإسلامية ونظيرتها غير المسلمة بفترات تعايش مثمر غالبًا كما بمراحل طويلة من العداء. الأنماط التجارية كانت أوثق ربطًا بين العالمين الإسلامي وغير الإسلامي، والتحالفات الدبلوماسية كانت متكررة الاستناد إلى دول مسلمة وأخرى غير مسلمة متعاونة فيما بينها لبلوغ أهداف مشتركة ذات شأن. ومع ذلك، فإن المفهوم الثنائي لنظام العالم يبقى ناموس الدولة الرسمي لإيران، عقيدة الدولة الرسمية المدونة في دستورها؛ في نداءات استنفار أقليات

مسلحة في لبنان، سورية، العراق، ليبيا، اليمن، أفغانستان، وباكستان؛ وفي إيديولوجيا العديد من الجماعات الإرهابية الناشطة عبر العالم بما فيها **الدولة الإسلامية في العراق والشام** (داعش).

ديانات أخرى - لا سيما المسيحية[7] - عاشت أحقابها الصليبية، دائبة أحيانًا على إعلاء شأن رسالتها الكونية بحماسة موازية ومعتمدة أساليب مشابهة على أصعدة الغزو والهداية القسرية. (أقدمَ الغزاة الإسبان على إلغاء عدد من الحضارات القديمة في الأمريكتين الوسطى والجنوبية في القرن السادس عشر بروح مماثلة قائمة على جعل فتح العالم هدفًا نهائيًا). يكمن الفرق في أن الروح الصليبية خبت في العالم الغربي أو اتخذت صيغة مفاهيم علمانية أثبتت أنها أقل نهائية (أو أقل دوامًا) من الفرائض الدينية. مع مرور الزمن صارت المسيحية مفهومًا فلسفيًا وتاريخيًا، بعيدًا عن أن تكون مبدأ استراتيجيا عملياتية أو نظامًا دوليًا. وتلك العملية كانت ميسرة لأن العالم المسيحي كان قد تبنى نوعًا من التمييز بين "ما لقيصر" من ناحية و"ما للرب" من الناحية الأخرى، بما أدى إلى إتاحة فرصة التطور اللاحق نحو سياسات خارجية تعددية، ذوات أسس علمانية في إطار منظومة دولية قائمة على الدول، كما مر معنا في الفصلين السابقين. كانت مدفوعة أيضًا بظروف طارئة، منها اللاجاذبية النسبية لبعض المفاهيم الحديثة المستحضرة لإحلالها محل الحماس الديني - مثل الشيوعية السوفيتية المبشرة بثورة عالمية، أو الإمبرياليات ذوات الأسس العرقية-العنصرية.

تطور العالم الإسلامي كان أكثر تعقيدًا. فترات معينة أنعشت آمالًا في مقاربات اندماجية. بالمقابل، حتى تاريخ قريب لا يتعدى عشرينيات القرن العشرين ظل خط مباشر من الخلافة السياسية المستمدة من النبي محمد (ﷺ) مؤكدًا بوصفه واقعًا عمليًا لفن سياسة الدولة في الشرق الأوسط، من قبل الإمبراطورية العثمانية. ومنذ انهيار هذه الإمبراطورية، بات الرد في بلدان إسلامية رئيسية موزعًا بين أولئك الساعين للالتحاق بركب نظام دولي مسكوني جديد قائم على الدولة بوصفها أعضاء مهمين - ملتزمة بمعتقدات دينية عميقة ولكنها فاصلة إياها عن مسائل السياسة الخارجية - من جهة، وأولئك الذين ظلوا يرون أنفسهم منخرطين في الصراع على خلافة المرجعية الكونية في إطار تفسير متشدد لمفهوم نظام العالم الإسلامي التقليدي، من الجهة المقابلة.

على امتداد الأعوام التسعين الماضية، ظل دعاة كل من وجهتي النظر يمثلون

عددًا من شخصيات الحقبة البارزة؛ منهم بعض رجالات الدولة الأكثر بُعْدًا للنظر وأطول المتشددين الدينيين باعًا. الصراع بين الطرفين لم يحسم بعد؛ في ظل عدد من حكومات الشرق الأوسط، ثمة مؤمنون بأنظمة كونية قائمة على الدولة، ومؤمنون بأنظمة كونية مستندة إلى الدين، متعايشون وإن بصعوبة بين الحين والآخر. بالنسبة إلى العديد من مؤمنيه يبقى العالم الإسلامي، لا سيما في فترة صحوة إسلاموية – تلك الإيديولوجيا الحديثة الساعية لفرض النصوص المقدسة الإسلامية حكمًا في سائر مناحي الحياة الشخصية، السياسية، والدولية – في حالة مجابهة لا مهرب منها مع العالم الخارجي.

في النظام الإسلامي المبكر، كانت معاهدات عدم الاعتداء مع المجتمعات غير المسلمة جائزة. وبنظر الفقه التقليدي لم تكن تلك إلا ترتيبات ذرائعية (براغماتية) محدودة المدى تمكّن الطرف الإسلامي من تأمين نفسه ضد التهديدات إبان انشغاله بمراكمة القوة وتحقيق التماسك. استنادًا إلى إحدى السوابق التي كرستها الدولة الإسلامية المبكرة على صعيد الدخول في هدنة مع أعداء لم تلبث أن سحقتهم أخيرًا، كانت المعاهدات محصورة بفترات زمنية محددة، لا تتجاوز السنوات العشر، قابلة للتجديد إذا دعت الحاجة: وبهذه الروح فإن "القواعد الحقوقية الإسلامية" في القرون الأولى من التاريخ الإسلامي "تشترط ألا تكون المعاهدة أبدية، لان عليها أن تصبح جوفاء فور صيرورة المسلمين قادرين على محاربة أولئك الأعداء"[8].

ما لم تتضمنه هذه المعاهدات تمثل بنظام دائم يكون من شأن الدولة الإسلامية في ظله أن يتفاعل على قدم المساواة مع دول سيادية غير مسلمة: "مجتمعات دار الحرب كانت تعد في [حالة طبيعية]، لأنها مفتقرة إلى الكفاءة القانونية (الشرعية) المؤهِّلة للانخراط في التعامل الندّي مع الإسلام على قاعدة المساواة والتبادلية جراء إخفاق تلك المجتمعات في التناغم مع معايير الإسلام الأخلاقية والحقوقية"[9]. ولأن المبادئ الداخلية للدولة الإسلامية كانت ذات منشأ سماوي، فإن سائر الكيانات السياسية غير المسلمة عُدت غير مشروعة؛ لم يكن قبولها من قبل الدول الإسلامية بوصفها نظائر مكافئة حقًا ممكنًا بالمطلق. وأي نظام عالمي سلمي كان متوقفًا على قابلية اجتراح كيان إسلامي أحادي، وتوسيعه لا على نوع من التعادل المتوازن بين أطراف متنافسة.

وفي الطبعة الأنموذجية للنظرة العالمية هذه، بقي انتشار السلم والعدل في ظل

الإسلام سيرورة أحادية الاتجاه غير قابلة للإلغاء[10]. فقدان الأرض التي سبق لها أن ضمت إلى دار الإسلام لم يكن قابلاً لأن يسلّم به أمرًا دائمًا على الإطلاق، نظرًا لأن من شأن ذلك أن يعني نكرانًا لشرعية العقيدة الكونية. وبالفعل فإن التاريخ لا يأتي على ذكر أي مشروع سياسي آخر انتشر بمثل هذه النتائج العنيدة. مع الزمن، كان جزء من المناطق التي تم الوصول إليها في مراحل توسع الإسلام من شأنه أن يخرج من تحت السيطرة السياسية الإسلامية، بما في ذلك كل من إسبانيا، البرتغال، صقلية، إيطاليا الجنوبية، البلقان (بقعة جيوب إسلامية ومسيحية أرثوذكسية في المقام الأول الآن)، اليونان، أرمينيا، جورجيا، إسرائيل، الهند، روسيا الجنوبية، وأجزاء من الصين الغربية. غير أن الأكثرية المهمة من جملة المناطق التي ضمتها موجة التوسع الإسلامي الأولى ما زالت إسلامية اليوم.

* * *

ما من مجتمع منفرد سبق له أن توفر على السلطة، وما من قيادة توفرت على المرونة، وما من عقيدة توفرت على الفعالية (الدينامية) اللازمة لفرض إرادته (ها) على نحو دائم عبر العالم. أثبتت الكونية أنها مراوغة بالنسبة إلى أي فاتح، بما في ذلك الإسلام. فالإمبراطورية الإسلامية المبكرة المتوسعة ما لبثت أن تشظت متحولة إلى مراكز سلطة متعددة. أزمة خلافة عقب وفاة محمد (ﷺ) أفضت إلى انشقاق بين فرعي الإسلام السني والشيعي، وهو انقسام واضح في العالم الإسلامي المعاصر. وفي أي مشروع سياسي جديد تبقى مشكلة الخلافة كثيفة الحضور؛ وحيثما يُعد القائد المؤسس "خاتم الأنبياء" أيضًا، ينقلب النقاش إلى نقاش سياسي ولاهوتي في الوقت نفسه. عقب رحيل محمد (ﷺ) في 632، بادر مجلس شيوخ قَبَليين إلى انتخاب حميه أبي بكر خلفًا له، أي خليفة، بوصفه الشخصية الأقدر على صون إجماع الأمة الإسلامية الناشئة وتناغمها. إلا أن أقلية ظلت مؤمنة بعدم جواز حل المسألة بالانتخاب المنطوي على احتمال وقوع البشر في الخطأ، وبوجوب انتقال السلطة آليًا إلى قريب النبي (ﷺ) الأقرب بالدم، أي إلى ابن عمه علي – أحد أوائل معتنقي الإسلام والمحاربين الشجعان الذي قيل إن محمدًا (ﷺ) كان قد اختاره شخصيًا.

هذان التكتلان ما لبثا أن تحولا إلى فرعي الإسلام الرئيسيين[11]. بنظر

أنصار أبي بكر وخلفائه المباشرين، كانت علاقة محمد (ﷺ) بالرب فريدة ونهائية؛ وتمثلت مهمة الخلافة الأولى بالحفاظ على ما كان محمد (ﷺ) قد بيّنه وأسّسه. وهؤلاء هم السُنّة أي "أهل التقليد والإجماع". أما بالنسبة إلى فريق علي – شيعة علي (أو الشيعة) – فإن إدارة المجتمع الإسلامي الجديد كانت أيضًا مهمة روحية منطوية على عنصر خفي، باطني. بنظر هؤلاء لم يكن إدخال المسلمين في علاقة سليمة مع وحي محمد (ﷺ) ممكنًا ما لم يتولَّ ريادتهم أفراد موهوبون روحيًا ومنتسبون انتسابًا مباشرًا إلى النبي (ﷺ) وعلي، وهم "الأوصياء" على المعاني الخفية للدين. وحين جوبه علي، الذي ما لبث أن تولى السلطة بوصفه رابع الخلفاء، بالعصيان وتم اغتياله من قبل حشد من الرعاع، تعامل السنة مع المهمة المركزية على أنها استعادة النظام في الإسلام وبادروا إلى تأييد الفريق الذي نجح في إعادة بسط الاستقرار. أما الشيعة فراحوا يدينون السلطات الجديدة ويعدونها مغتصبة غير شرعية دائبين على تمجيد بطولات الشهداء الذين قضوا وهم يقاومونها. كان من شأن هذه المواقف العامة أن تبقى سائدة قرونًا.

المنافسات الجيوسياسية أدت إلى مفاقمة الخلافات العقدية. ومع مرور الوقت، نشأت بيئات عربية، فارسية، تركية، ومغولية منفصلة، ملتزمة جميعها، نظريًا، بالنظام الإسلامي العالمي نفسه، ولكنها دائبة على مضاعفة التصرف بوصفها ممالك متنافسة ذات مصالح متمايزة وتفسيرات متباينة للعقيدة. في بعض الأمثلة، بما فيها أجزاء كبيرة من الحقبة المغولية في الهند، كانت هذه منطوية على مقاربة مسكونية نسبيًا بل وحتى توفيقية قائمة على تأكيد التسامح مع العقائد الأخرى وتفضيل السياسة الخارجية العملية على الإملاءات الطائفية. لدى مناشدتها للجهاد ضد إيران الشيعية من قبل قوى سنية شقيقة، ترددت الهند المغولية متحججة بالمودة التقليدية وغياب الأسباب الموجبة للحرب.

أخيرًا، تداعى مشروع الإسلام العالمي مع تراجع موجة التوسع الإسلامي الأولى في أوروبا. معارك بواتييه وتور في 732 وضعت حدًا لسلسلة متصلة من الخطوات المتقدمة للقوات الإسلامية والشمال إفريقية. ونجح الدفاع البيزنطي في آسيا الصغرى وأوروبا الشرقية، طوال مدة أربعة قرون، في صون خط بدأ الغرب خلفه تطوير أفكاره ما بعد الرومانية عن النظام العالمي. راحت المفاهيم الغربية

تجد أصداء لها في المناطق الخاضعة للإدارة الإسلامية، مع عودة البيزنطيين إلى الزحف، مؤقتًا، نحو عمق الشرق الأوسط. تمكنت الحملات الصليبية - وهي إغارات قادتها فرق فرسان مسيحية إلى الأراضي المقدسة التاريخية التي كان الإسلام قد ضمها في القرن السابع - من الاستيلاء على القدس في 1099، مؤسسة مملكة هناك دامت نحو قرنين من الزمن. عملية إعادة فتح إسبانيا من قبل المسيحيين انتهت مع سقوط غرناطة، موطئ القدم الإسلامي الأخير في شبه الجزيرة، عام 1492، ما أدى إلى إعادة حدود الإسلام الغربية إلى شمال إفريقيا.

في القرن الثالث عشر، عاد حلم النظام الكوني إلى الظهور. إمبراطورية إسلامية جديدة بقيادة أتراك عثمانيين، أتباع الغازي (الفاتح) عثمان، وسعت دولتها الأناضولية الصغيرة ذات يوم جاعلة إياها قوة هائلة قادرة على تحدي، وصولاً آخر المطاف إلى الحلول محل، البقايا الأخيرة من الإمبراطورية البيزنطية. راح العثمانيون يبنون خلفًا للعهود الإسلامية العظيمة التي كانت في القرون الأولى. عادين أنفسهم القادة الفعليين لعالم إسلامي موحَّد، دأب العثمانيون على توسيع هذا العالم في سائر الاتجاهات عبر صراعات صُبت في قالب حروب جهادية مقدسة، توغلت في البلقان أولاً. في 1453 نجحوا في اجتياح (فتح) القسطنطينية (إستانبول)، عاصمة بيزنطة، الممتطية مضيق البوسفور جيواستراتيجيًا؛ ثم تحركوا جنوبًا وغربًا إلى قلب شبه جزيرة العرب، ما بين النهرين، شمال إفريقيا، أوروبا الشرقية، والقفقاس، متحولين إلى قوة ساحلية مهيمنة في شرق البحر الأبيض المتوسط. وعلى غرار الإمبراطورية الإسلامية المبكرة، كان العثمانيون يرون رسالتهم رسالة كونية شاملة رافعين رايات الدفاع عن "نظام العالم"؛ أعلن السلاطين أنفسهم "ظلالاً للرب على الأرض" و"الحكام الكونيين الحامين للعالم"[12].

مثلما كانت أسلافها قد فعلت قبل خمسة قرون، تواصلت الإمبراطورية العثمانية مع أوروبا الغربية لدى توسعها غربًا. والافتراق بين ما تمت مأسسته لاحقًا بوصفه نظامًا أوروبيا تعدديًا من جهة والمفهوم العثماني لإمبراطورية كونية وحيدة من جهة ثانية أضفى طابعًا معقدًا على تفاعلاتهما. ظل العثمانيون

يرفضون التسليم بأن الدول الأوروبية مشروعة أو حتى مكافئة. لم يكن هذا أمر عقيدة إسلامية ببساطة؛ كان يعكس أيضًا نوعًا من الحكم على واقع علاقات القوة، نظرًا لأن الإمبراطورية العثمانية كانت أكبر جغرافيًا من كل الدول الأوروبية الغربية مجتمعة، وأقوى عسكريًا لعقود، من أي ائتلاف قابل للتصور فيما بينها.

وفي هذا السياق، فإن الوثائق العثمانية الرسمية كانت تضفي على عواهل أوروبا مرتبة بروتوكولية دون مرتبة السلطان، حاكم الإمبراطورية العثمانية؛ كانت تلك المرتبة موازية لمرتبة وزير السلطان، الصدر الأعظم. ومن المنطلق نفسه، كان السفراء الأوروبيون المسموح لهم من قبل العثمانيين بالإقامة في القسطنطينية يُعدون مُتَوَسِّلين. الاتفاقات المبحوثة مع هؤلاء المبعوثين لم تكن تُدون بوصفها معاهدات بل على أنها هبات (امتيازات)[13] أحادية الجانب قابلة للاسترجاع في أي وقت من جانب سلطان عظيم الشأن.

مع بلوغ العثمانيين حدود قدراتهم العسكرية، وجد الطرفان نفسيهما مدفوعين بين الحين والآخر إلى نوع من التحالفات فيما بينهما لتحصيل منافع تكتيكية. وجملة المصالح الاستراتيجية والتجارية كانت أحيانًا تراوغ العقيدة الدينية.

في 1526، أقدمت فرنسا، حين وجدت نفسها مطوقة بالقوة الهابسبورغية في إسبانيا جنوبًا والإمبراطورية الرومانية المقدسة الخاضعة للقيادة الهابسبورغية شرقًا، على اقتراح الدخول في حلف عسكري مع السلطان العثماني سليمان القانوني (المهيب). كان ذلك هو المفهوم الاستراتيجي عينه الذي دفع فرنسا الكاثوليكية بعد قرن من الزمن إلى الالتحاق بركب القضية البروتستنتية في حرب الأعوام الثلاثين. ومن منطلق كون القوة الهابسبورغية بنظره العقبة الرئيسية أمام الطموحات العثمانية في أوروبا الشرقية، تجاوب سليمان مع الاقتراح، على الرغم من أنه تعامل مع الملك الفرنسي فرنسيس الأول بوصفه شريكًا أصغر دون لبس. لم يوافق على صيغة التحالف التي كان من شأنها أن تنطوي على تكافؤ معنوي؛ بدلاً من ذلك منح تأييده بوصفه فعلاً أحاديًا صادرًا عن جهة عليا:

> مني أنا سلطان السلاطين، سيد السادة، مانح التيجان للعواهل على وجه الأرض، ظل الرب على الأرض، سلطان البحرين الأبيض والأسود وصاحب السيادة عليهما،

> سلطان الروملي والأناضول وصاحب السيادة عليهما، وسلطان قرمانيا وصاحب السيادة عليها... إليك أنت يا فرنسيس، ملك أرض فرنسا.

أرسلت إلى بابي العالي، ملاذ أصحاب السيادة، رسالة... طلبتَ فيها عونًا وإسعافات لنجدتك... تشجع إذن، ولا تقنط. أسلافنا الأماجد وأجدادنا الرائعون (أنار الرب قبورهم!) لم يكفوا قط عن خوض الحرب لدحر العدو واجتياح أرضه. ونحن أنفسنا حَذَونا حذوهم ودأبنا كل الوقت على غزو أقاليم وقلاع بالغة القوة وصعبة المنال. ليلاً ونهارًا جوادنا مُسْرَج وسيفنا مصقول (مشحوذ)[14].

انبثق نوع من التعاون العسكري العملي بما فيه سلسلة عمليات بحرية عثمانية-فرنسية مشتركة ضد إسبانيا وشبه الجزيرة الإيطالية. عازفين على الأوتار ذاتها قفز آل هابسبورغ من فوق العثمانيين ملتمسين نوعًا من التحالف مع السلالة الصفوية الشيعية في إيران (بلاد فارس). أقله، لبعض الوقت، تفوقت ضرورات الجغرافيا السياسية على الإيديولوجيا.

الإمبراطورية العثمانية: رجل أوروبا المريض

تواصلت الإغارات العثمانية على النظام الأوروبي، وكانت أبرزها تلك التي طرقت أبواب فيينا في 1683. وحصار فيينا الذي فكّه في العام نفسه جيش بقيادة يوجين من سافوا كان أوج التوسع العثماني.

في أواخر القرن الثامن عشر، وبزخم متزايد، عبر القرن التاسع عشر، بدأت الدول الأوروبية تعكس العملية. تدريجيًا، كانت الإمبراطورية العثمانية قد أصيبت بالتصلب والجمود حين بادرت فئات دينية متزمتة (أصولية) في البلاط إلى مقاومة التحديث. ضغطت روسيا على الإمبراطورية من الشمال زاحفة نحو البحر الأسود والقفقاس. توغلت روسيا والنمسا في قلب البلقان من جهتي الشرق والغرب، في حين كانت فرنسا وبريطانيا تتنافسان على النفوذ في مصر - جوهرة تاج الإمبراطورية العثمانية - التي حققت في القرن التاسع عشر درجات مختلفة من الاستقلال الوطني.

راحت القوى الغربية تتعامل مع الإمبراطورية العثمانية المأزومة والمتشنجة جراء اضطراباتها الداخلية بوصفها "رجل أوروبا المريض"[15]. مصائر حيازاتها

الواسعة في البلقان والشرق الأوسط، وفيها مجتمعات مسيحية مهمة ذات علاقات تاريخية مع الغرب، ما لبثت أن صارت تعرف باسم "المسألة الشرقية"، وحاولت القوى الأوروبية الكبرى على امتداد جزء كبير من القرن التاسع عشر تقاسم الممتلكات العثمانية دون الإخلال بتوازن القوة الأوروبي. أما العثمانيون، من جانبهم، فقد وقع اختيارهم على ملاذ الضعيف؛ حاولوا التلاعب بالقوى المتبارية لبلوغ الحدود القصوى من حرية الحركة.

على هذا النحو أقدمت الإمبراطورية العثمانية، في أواخر القرن التاسع عشر، على الالتحاق بركب التوازن الأوروبي عضوًا مؤقتًا في نظام وستفاليا الدولي، غير أنها لم تكن سوى قوة متقهقرة بعيدة عن التحكم الكلي بمصيرها – "وزن" يؤخذ في الحسبان لدى تحقيق التعادل الأوروبي المتوازن ولكن دون أن يكون شريكًا كاملاً في تصميمه. دأبت بريطانيا على توظيف الإمبراطورية العثمانية لوقف محاولات التقدم الروسية نحو المضائق؛ وراحت النمسا تتحالف بالتناوب مع كل من روسيا والعثمانيين في مجال معالجة مشكلات البلقان.

جاءت الحرب العالمية الأولى ووضعت حدًا للمناورة المسكونة بالحذر. تحالف العثمانيون مع ألمانيا ودخلوا الحرب من منطلقات مستمدة من النظامين الدوليين – الوستفالي والإسلامي – كليهما. اتهم السلطان روسيا بانتهاك "الحياد المسلح" للإمبراطورية عبر شن "هجوم غير مبرر" في تناقض مع القانون الدولي، وتعهد بـ "اللجوء إلى السلاح لحماية مصالحنا المشروعة" (سبب وستفالي للحرب من حيث الجوهر). وعلى نحو متزامن سارع المسؤول الديني العثماني الأول (ربما شيخ الإسلام) إلى إعلان "الجهاد" متهمًا روسيا، فرنسا، وبريطانيا بـ "هجمات شُنت على الخلافة بهدف الإجهاز على الإسلام" داعيًا "محمديي جميع البلدان" (بما فيها تلك الخاضعة للإدارة البريطانية، الفرنسية، أو الروسية) إلى الاضطلاع بواجبهم الديني عبر "المسارعة بأجسادهم وممتلكاتهم إلى الجهاد" أو مواجهة "غضب الرب"[16].

أحيانًا تتمخض الحرب المقدسة عن دفع القوي سلفًا إلى بذل جهود أكبر؛ غير أنها محكومة بالإخفاق إذا ما استخفت بوقائع الاستراتيجيا والسياسة. لم تكن قوة دفع العصر متمثلة بالجهاد العالمي، بل الهوية والمصالح القومية. تجاهل المسلمون في الإمبراطورية العثمانية إعلان الجهاد؛ وكانت قيادات إسلامية بارزة وأساسية في الهند البريطانية متركزة بدلاً من ذلك على ترخيم فعاليات

حركة الاستقلال، وهي حركة مسكونية بطبيعتها وبالاشتراك مع أشقاء هندوس في الوطن. أما في شبه الجزيرة العربية فقد استيقظت التطلعات الوطنية-القومية المعادية بالفطرة للعثمانيين. الآمال الألمانية المعقودة على وحدة إسلامية داعمة في الحرب لم تكن إلا سرابًا. وفي أعقاب انتهاء الحرب في 1918، جُرت الأقاليم العثمانية السابقة إلى قلب النظام الدولي الوستفالي عبر آليات مفروضة مختلفة.

النظام الوستفالي والعالم الإسلامي

معاهدة سيفر الموقعة في 1920 مع ما بقي من الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى أعادت رؤية الشرق الأوسط فسيفساء دول - وهذا مفهوم لم يسبق له أن كان جزءًا من مفرداته السياسية. كان بعضها، مثل مصر وإيران غير العربية، قد امتلكت تجارب تاريخية سابقة بوصفها إمبراطوريات وكيانات ثقافية، وتم اصطناع بعضها الآخر مناطق "انتداب" بريطانية أو فرنسية، ذرائع استعمارية حينًا ومحاولات أبوية لعدها دولاً وليدة بحاجة إلى وصاية أحيانًا. كان اتفاق سايكس-بيكو لعام 1916 قد قسم الشرق الأوسط إلى ما باتت في المحصلة مناطق نفوذ. تمخض نظام الانتداب، كما صادقت عليه عصبة الأمم عن وضع هذا التقسيم موضع التنفيذ الفعلي: كانت سورية ولبنان من نصيب فرنسا، وما بين النهرين، العراق لاحقًا، وضع تحت النفوذ البريطاني؛ أما فلسطين وشرق الأردن فصارتا تحت الانتداب البريطاني الممتد من البحر الأبيض المتوسط إلى العراق. كان كل من هذه الكيانات مشتملًا على عدد من الجماعات الطائفية والإثنية، لبعضها تاريخ صراع فيما بينها. أدى هذا إلى تمكين الانتداب من الحكم عن طريق التلاعب بالتوترات، مرسيًا في الوقت نفسه الأساس المفضي إلى حروب وصراعات أهلية لاحقة.

فيما يخص الحركة الصهيونية المزدهرة (الحركة القومية اليهودية الهادفة إلى إقامة دولة على أرض فلسطين، وهي قضية كانت قد سبقت الحرب ولكنها اكتسبت زخمًا في أعقابها)، إعلان بلفور الصادر عام 1917 عن الحكومة البريطانية - رسالة من وزير الخارجية البريطاني إلى اللورد روتشلد - تضمن تأييدًا "لإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين"[17] مع عرض تطمينات

بأنه كان "مفهومًا بوضوح أن شيئًا لن يتم فعله بما يؤدي إلى المساس بالحقوق المدنية والدينية للمجتمعات غير اليهودية الموجودة". ضاعفت بريطانيا من غموض هذه الصياغة عبر تقديم ما يشبه الوعد بالمنطقة ذاتها إلى شريف مكة أيضًا.

جملة عمليات إعادة الترتيب الرسمية هذه للسلطة أدت إلى إطلاق انتفاضات واسعة. ففي 1924، أقدم القادة الوطنيون-العلمانيون للجمهورية التركية المعلنة حديثًا على إلغاء المؤسسة الرئيسية للوحدة الإسلامية، مؤسسة الخلافة، وعلى إعلان دولة علمانية. ومنذ ذلك التاريخ بات العالم الإسلامي مشطورًا بين نظام وستفاليا الدولي المظفر من ناحية ومفهوم **دار الإسلام** غير القابل للتحقق الآن من ناحية ثانية. ومجتمعات الشرق الأوسط المفتقرة إلى ما يكفي من الخبرة بادرت إلى إعادة تعريف نفسها بوصفها دولاً حديثة، داخل حدود كانت بأكثريتها ذات جذور تاريخية.

لم يكن ظهور الدولة العلمانية الأوروبية الطراز أمرًا مسبوقًا في التاريخ العربي. وقد تمثل رد العرب الأول بتعديل مفهومي السيادة والدولة وفقًا لأغراضهم. راحت النخب التجارية والسياسية القائمة تعمل في إطار نظام وستفاليا واقتصاد العالم؛ ما كانت تطالب به هو حق شعوبها في الالتحاق بالركب على قدم المساواة. كان مضمون هتاف التعبئة هو الاستقلال الناجز لوحدات سياسية قائمة، بل حتى لتلك المشكلة حديثًا، لا الإطاحة بنظام وستفاليا. وسعيًا لبلوغ هذه الأهداف، ثمة تيار معلمِن (بكسر الميم) اكتسب زخمًا. إلا أنه لم يتوج، كما في أوروبا، بنظام تعددي.

برز تياران متنافران[18]. دعاة "الوحدة العربية" سلموا بمنطق نظام قائم على أساس الدولة. إلا أن الدولة التي أرادوها كانت دولة (أمة) عربية واحدة، كيان إثني، لغوي، وثقافي موحد. بالمقابل، ظل "الإسلام السياسي" يصر على اعتماد الدين المشترك أداة مثلى لامتلاك هوية عربية حديثة. غالبًا كان الإسلامويون – الذين يشكل تنظيم "الإخوان المسلمين" التعبير الأكثر شيوعًا عنهم هذه الأيام – أشخاصًا رفيعي المستوى التعليمي من منتسبي الطبقة الوسطى الحديثة. كثيرون عدوا الحركة الإسلاموية طريقًا للالتحاق بركب حقبة ما

بعد الحرب دون الاضطرار للتخلي عن قيمهم، طريقًا للتحديث دون الانتساب إلى الغرب.

حتى الحرب العالمية الثانية، ظلت القوى الأوروبية على درجة من القوة تكفي لصون النظام الإقليمي الذي كانت قد صممته في الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الأولى. بعد ذلك، تزايد تلاشي قابلية القوى الأوروبية للتحكم بكتل سكانية متمردة. برزت الولايات المتحدة بوصفها صاحبة النفوذ الخارجي الأولى. وعبر عقدي الخمسينيات والستينيات تمت إطاحة الحكومات شبه الإقطاعية والملكية في كل من مصر، العراق، سورية، اليمن، وليبيا من قبل مؤسساتها العسكرية التي باشرت إقامة أنظمة حكم علمانية.

راح القادة العسكريون، الآتون عمومًا من قطاعات سكانية مستبعدة من العملية السياسية، يوسعون دائرة تأييدهم الشعبي عبر رفع الشعارات القومية-الوطنية. ثمة ثقافات سياسية شعبوية، لكنها غير ديمقراطية، تجذرت في المنطقة: خرج جمال عبد الناصر - ذلك الزعيم الشعبوي الكاريزمي لمصر بين عامي 1954 و 1970 - وخَلَفه أنور السادات، خرجا من صفوف فئات ذات خلفيات محلية. وفي العراق، كان صدام حسين، وهو من أصول متواضعة مشابهة، حريصًا على اعتماد صيغة أكثر تطرفًا من أنظمة الحكم العسكرية العلمانية: حاكمًا بالتخويف والقسوة من نهاية السبعينيات (رجلاً قويًا بالفعل في البداية، ورئيسًا للجمهورية منذ بداية السبعينيات بعد ذلك) إلى عام 2003، حاول زرع الرعب الشديد في قلوب أهل المنطقة بعدوانيته. وكلٌّ من صدام حسين ونظيره الإيديولوجي حافظ الأسد أستاذ الدهاء والتشدد في سورية، دأبا على إحكام قبضتي أقليتيهما الطائفيتين على أكثريتين سكانيتين أكبر بكثير (من المفارقات أنّ الأقليتين كانتا بتوجهين متعارضين، مع تولي السُّنّة حُكم الأكثرية الشيعية في العراق، وتولي العلويين، فرقة من الشيعة، حكم الأكثرية السنية في سورية) عبر رفع راية الوحدة القومية العربية. تطور نوع من الشعور القومي-الوطني المشترك بديلاً من الطابع الإسلامي.

إلا أن الموروث الإسلامي سرعان ما عاد إلى تأكيد ذاته. راحت أحزاب إسلاموية جامعة بين نوع من النقد لتجاوزات الحكام العلمانيين وإخفاقاتهم من

ناحية وبين جملة من الحجج الواردة في النصوص المقدسة حول الحاجة إلى أنظمة حكم تستمد شرعيتها من الدين من ناحية ثانية تدعو إلى إقامة حكم ديني إسلامي شامل (ثيوقراطية إسلاموية شاملة) بدلاً من الدول الموجودة. دأبت هذه الأحزاب الإسلاموية على ذم كل من الغرب والاتحاد السوفيتي بالتساوي؛ كثيرون بادروا إلى دعم رؤيتها بأعمال إرهابية انتهازية. جاء رد فعل الحكام العسكريين قاسيًا، قامعين الحركات السياسية الإسلاموية، التي اتهموها بتقويض عملية التحديث والوحدة الوطنية.

لا تحظى هذه الحقبة اليوم، لأسباب وجيهة، بأي صفات مثالية. لقد تعاملت الحكومات العسكرية، الملكية، والأوتوقراطية الأخرى في الشرق الأوسط مع المعارضة بوصفها تخريبًا، مغلقة الباب في وجه انبثاق مجتمعات مدنية أو تطور ثقافات تعددية - وهي لازمة كانت ستظل تقض مضاجع المنطقة حتى القرن الواحد والعشرين. ومع ذلك فإن نوعًا من التعايش التجريبي مع النظام الدولي المعاصر بدأ يتشكل في سياق النزعة الوطنية-القومية الاستبدادية (الأوتوقراطية). بعض الحكام الأكثر طموحًا، مثل عبد الناصر وصدام حسين، حاولوا توسيع رقعهم الجغرافية - إما بالقوة أو عبر مناشدات ديماغوجية (تضليلية زائفة) للوحدة العربية. ثمة اتحاد قصير العمر بين مصر وسورية من عام 1958 إلى عام 1961 عكس محاولة كهذه. غير أن هذه المساعي أخفقت لأن الدول العربية كانت تغدو متزايدة الحرص على صون تركتها بعيدًا عن الذوبان في بوتقة مشروع اندماج سياسي أكبر. وهكذا فإن الأساس المشترك الأخير للسياسة لدى الحكام العسكريين كان متمثلاً بالدولة وبنوع من النزعة القومية-الوطنية التي بقيت، أكثر الأحيان، متطابقة مع الحدود المرسومة.

في هذا السياق حاول الحكام العسكريون هؤلاء استغلال تنافس قوى الحرب الباردة لتعزيز نفوذهم. فمن أواخر الخمسينيات إلى أوائل السبعينيات، ظل الاتحاد السوفيتي أداة ضغطهم على الولايات المتحدة. غدا المزوِّد الرئيسي بالسلاح والنصير الدبلوماسي للدول العربية الوطنية-القومية، التي كانت بدورها داعمة عمومًا للأهداف السوفيتية على الصعيد الدولي. كان الحكام العسكريون الأوتوقراطيون يسلِّمون بنوع من الاعتناق العام لـ "الاشتراكية العربية" والإعجاب بالأنموذج الاقتصادي السوفيتي، إلا أن الاقتصاد ظل أكثر الأحيان

أبويًا تقليديًا ومتمحورًا حول صناعات منفردة خاضعة لتسيير تكنوقراطيين. كان الدافع الطاغي هو المصلحة الوطنية-القومية، كما كانت الأنظمة تتصورها، لا الإيديولوجيا السياسية أو الدينية.

كانت علاقات حقبة الحرب الباردة بين العالمين الإسلامي وغير الإسلامي، تتبع هذه المقاربة الوستفالية أساسًا القائمة على مبدأ توازن القوة. عمومًا، ظلت مصر، سورية، العراق، وبعض دول شمال إفريقيا داعمة للسياسات السوفيتية ودائرة في الفلك السوفيتي. أما الأردن، المملكة العربية السعودية، إيران، والمغرب فكانت صديقة للولايات المتحدة ومعتمدة على دعمها لأمنها. سائر هذه البلدان، باستثناء المملكة العربية السعودية، كانت تدار بوصفها دولاً علمانية – رغم أن بعضها كان يعتمد صيغًا ملكية تقليدية ذات نكهة دينية طلبًا للمشروعية السياسية – دائبة ظاهريًا على اتباع مبادئ سياسة دولة قائمة على أساس المصلحة القومية-الوطنية. كان الاختلاف الأساسي متمثلاً برؤية بعض الدول مصلحتها في الالتحاق بركب هذه القوة العظمى ورؤية بعضها الآخر لتلك المصلحة في الدوران في فلك تلك القوة العظمى المقابلة.

في 1973–1974 شهد هذا الاصطفاف تحولًا. مقتنعًا بأن الاتحاد السوفيتي كان قادرًا على التزويد بالسلاح ولكنه عاجز عن تحقيق أي تقدم دبلوماسي على طريق استعادة شبه جزيرة سيناء من الاحتلال الإسرائيلي (كانت إسرائيل قد احتلت شبه الجزيرة في حرب الأيام الستة عام 1967)، أقدم الرئيس أنور السادات على إحداث انقلاب في موقفه. بعد ذلك كانت مصر ستتصرف كما لو كانت حليفة لأمريكا في الواقع؛ كان أمنها سيتوقف على أسلحة أمريكية، بدلاً من أسلحة سوفيتية. انتقلت سورية والجزائر إلى موقع أكثر تكافؤ بُعْدٍ ما بين طرفي الحرب الباردة. تعرض الدور الإقليمي للاتحاد السوفيتي لقدر قاس من التقليص.

كانت القضية الإيديولوجية الوحيدة الموحدة لوجهات النظر العربية هي مسألة انبثاق إسرائيل دولة ذات سيادة معترفًا بها دوليًا وطنًا للشعب اليهودي. وتصدي العرب لذلك المشروع أفضى إلى أربع حروب: في 1948، 1956، 1967، 1973. وفي كل منها كان السلاح الإسرائيلي هو الغالب.

انتقال السادات النابع من المصلحة القومية-الوطنية، عمليًا، إلى الفلك المعادي للسوفييت دشن فترة حركة دبلوماسية مكثفة أفضت إلى اتفاقيتي فصل قوات بين مصر وإسرائيل واتفاقية سلام مع إسرائيل في 1979. طُردت مصر من الجامعة العربية. تمت إدانة السادات ثم ما لبث أن اغتيل أخيرًا. غير أن تحركاته الجريئة لم تعدم مقلدين راغبين في التوصل إلى تسويات مشابهة مع الدولة اليهودية. في 1974 أنجزت سورية وإسرائيل اتفاقية فصل قوات لتحديد وحماية خطوط الجبهة العسكرية الفاصلة بين البلدين. وهذا الترتيب تم صونه لأربعة عقود، عبر حشد من الحروب والإرهاب بل وإبان فوضى الحرب الأهلية السورية العارمة. مارست المملكة الأردنية وإسرائيل نوعًا من ضبط النفس المتبادل وصولاً آخر المطاف إلى اتفاقية سلام. دوليًا، واصل النظامان الدكتاتوريان السوري والعراقي ميلهما إلى الاتحاد السوفيتي، إلا أنهما بقيا منفتحين - كلٌ على حدة - على تأييد سياسات أخرى. ومع انتهاء عقد السبعينيات، بدأت أزمات الشرق الأوسط المتزايدة الشبه بأزمات البلقان في القرن التاسع عشر - محاولة دول ثانوية لتوظيف المنافسات الحاصلة بين قوى مسيطرة في خدمة أغراضها الوطنية-القومية الخاصة.

غير أن الاصطفاف الدبلوماسي مع الولايات المتحدة لم يكن قادرًا، آخر المطاف، على حل العقدة المنتصبة في وجه الأنظمة العسكرية الأوتوقراطية. لم يكن الوقوف مع الاتحاد السوفيتي قد خدم أي أهداف سياسية؛ كما لم يكن الالتحاق بركب الولايات المتحدة قد تمخض عن نزع فتائل أي تحديات اجتماعية. من حيث الجوهر، كانت أنظمة الحكم المتسلطة قد نالت الاستقلال عن الحكم الاستعماري ووفرت نوعًا من قابلية المناورة بين مراكز القوة الرئيسية في الحرب الباردة. غير أن تقدمها الاقتصادي بقي شديد البطء وبلوغ ثمار مثل هذا التقدم مفرط الوعورة، عاجزة عن تلبية حاجات شعوبها - مشكلات تفاقمت في حالات كثيرة فيما ظلت ثرواتها النابعة من مواردها الطاقية ترعى الاعتماد شبه الحصري على النفط فيما يخص الموارد القومية-الوطنية، وثقافة اقتصادية غير مشجعة للابتكار والتنويع. وفوق كل شيء، أدى الانتهاء المفاجئ للحرب الباردة إلى إضعاف قدرتها على المساومة كما إلى جعلها قابلة للاستغناء عنها سياسيًا. لم تكن هذه الأنظمة قد تعلمت كيف تقوم، في غياب أعداء خارجيين أو أزمة

دولية، بتعبئة الكتل السكانية التي تكون متزايدة الاقتناع بعدم كون الدولة غاية بحد ذاتها بل بكونها ملزمة بتحسين أحوالها.

في المحصلة، وجدت هذه النخب نفسها ملزمة بالتصدي لموجة صاعدة من الاستياء الداخلي المفضي إلى تحديات لمشروعيتها. جماعات متطرفة وعدت بالحلول محل النظام القائم في الشرق الأوسط عبر إقامة نظام شرق أوسطي قائم على أساس الدين عاكس لاثنتين من المقاربات الكونية المتمايزة: المقاربة السنية عن طريق جماعة الإخوان المسلمين ذات الانتشار الإقليمي المؤسسة في 1928، وحماس، تلك الحركة المتطرفة التي وصلت إلى السلطة في غزة عام 2007، وحركة القاعدة الإرهابية العالمية؛ والمقاربة الشيعية عن طريق ثورة الخميني وإفرازها المتمثل بحزب الله اللبناني الذي هو "دولة داخل الدولة". ومع أنهما في حالة تصادم عنيف فيما بينهما، فإن هاتين المقاربتين موحدتان في التزامهما بتفكيك النظام الإقليمي القائم وبالعمل على إعادة بنائه بوصفه نظامًا يستمد شرعيته من الدين.

الحركة الإسلاموية: المد الثوري - تفسيران فلسفيان(*)

في ربيع 1947 أقدم حسن البنا، وهو ناشط ديني عصامي، ساعاتي، معلم مدرسة، وواسع الاطلاع، على توجيه رسالة انتقاد للمؤسسات المصرية إلى الملك المصري فاروق بعنوان "نحو النور"(**) قدمت الرسالة بديلاً إسلاميًا من الدولة

(*) ملاحظة من المؤلف: لا يؤكد المؤلف اي موقف على صعيد تحديد حقائق جوهرية للعقائد والطوائف الدائبة الآن بجهودها المحمومة على إعادة تنظيم العالم الإسلامي. مسلمون كثيرون، هم الأكثرية في بلدان عديدة، باتوا متبنين تفسيرات أقل طائفية وأكثر تعددية لدينهم من تلك المقتبسة في هذه الصفحات. ومع ذلك فإن الآراء الممثلة هنا الآن تمارس تأثيرًا لافتًا، حاسمًا في الغالب على توجه عدد كبير من الدول الشرق أوسطية وجل المنظمات غير الرسمية. هذه الآراء تمثل تأكيدًا لنظام عالمي آخر متفوق بامتياز على النظام الوستفالي أو قيم الأممية الليبرالية، وغير قابل للتناغم معهما. وعندما يحاول المرء فهمها، لا بد له من أن يلوذ أحيانًا بقاموس الدين ومفرداته اللذين يستحضرهما الأطراف المتساجلة.

(**) هذه ترجمة حرفية للعبارة الواردة في النص الإنجليزي ومن المحتمل أن تكون مختلفة عن الأصل العربي، مثلها مثل العبارات الأخرى المقتبسة من نصوص مكتوبة أساسًا باللغة العربية تعذر الوصول إليها بسبب الظروف السائدة.

الوطنية العلمانية. بلغة بالغة اللباقة المتقنة مع بقائها كاسحة، لخَّص البنا مبادئ وتطلعات الجمعية المصرية للإخوان المسلمين (المعروفة لدى العامة باسم الإخوان المسلمين)، المنظمة التي كان قد أسسها في 1928 لمحاربة ما رآها التأثيرات المفسِدة للنفوذ الأجنبي وطرائق الحياة العلمانية.

منذ أيامها الأولى تجمعًا غير رسمي لمسلمين متدينين معاديًا للهيمنة البريطانية على قناة السويس المصرية، كانت جماعة إخوان البنا قد نمت وباتت شبكة نشاط اجتماعي وسياسي تغطي البلاد، ذات عضوية بلغت عشرات الآلاف، ذات خلايا في كل مدينة مصرية، وذات شبكة دعائية مؤثرة تتولى نشر تعليقاته على الأحداث الراهنة. كانت قد كسبت احترامًا إقليميًا عبر دعمها لثورة 1937-1939 العربية الفاشلة ضد البريطانيين والصهاينة في فلسطين الخاضعة للانتداب. كانت أيضًا قد لفتت أنظار السلطات المصرية[19].

ممنوعًا من المشاركة المباشرة في السياسة المصرية، وإن بقي واحدًا من شخصيات مصر السياسية الأوسع نفوذًا، راح البنا الآن يحاول تسويغ رؤية الإخوان المسلمين ببلاغ علني موجه إلى العاهل المصري. شاكيًا من وقوع مصر والإقليم فريسة للهيمنة الأجنبية والانحطاط الأخلاقي الداخلي، أعلن أن ساعة التجديد كانت قد دقت.

شدد البنا على أن الغرب "المتألق بفضل كماله العلمي منذ أمد طويل... مفلس الآن ومتدهور. ركائزه تتداعى، وجملة مؤسساته ومبادئه الهادية تتهاوى"[20]. بانت القوى الغربية فاقدة التحكم بنظامها العالمي الخاص: "مؤتمراتها خائبة، معاهداتها منتهكة، ومواثيقها ممزقة نتفًا". لم تكن **عصبة الأمم** التي أريد لها أن تحفظ السلام، إلا "سرابًا". وعلى الرغم من أنه لم يستخدم العبارات، فإن البنا كان يجادل قائلاً إن نظام وستفاليا العالمي بات فاقدًا لكل من الشرعية والسلطة. وكان يعلن صراحة أن فرصة إيجاد نظام عالمي جديد قائم على أساس الإسلام قد حلّت. وقد جادل يقول إن "الطريقة الإسلامية قد اختُبرت من قبل، والتاريخ شاهد على صوابها". إذا كان أي مجتمع مستعدًا لتكريس نفسه لمسيرة "كاملة وشاملة" هادفة إلى استعادة مبادئ الإسلام الأصلية وبناء صرح النظام الاجتماعي الذي يأمر به القرآن، فإن "الأمة الإسلامية بكليتها" - أي جميع مسلمي كوكب الأرض -

"ستدعمنا"؛ ومن شأن النتيجة أن تكون متمثلة بـ "الوحدة العربية" ومن ثم "الوحدة الإسلامية" آخر المطاف.

وما شكل انتماء أي نظام عالمي إسلامي مستعاد إلى النظام الدولي الحديث، المبني حول الدول؟ جادل البنا يقول إن ولاء أي مسلم حقيقي لفضاءات متعددة، متداخلة، يتوجها نظام إسلامي موحد من شأن مداه الشرعي أن يحتضن العالم في النهاية. يتمثل وطنه أولاً بـ"بلد معين"؛ "ثم يمتد إلى البلدان الإسلامية الأخرى، لأنها كلها وطن وموئل للمسلم"[21]؛ وبعد ذلك يتطور ليصبح "إمبراطورية إسلامية" على النمط الذي سبق للأجداد الورعين أن أقاموا صرحه" لأن "المسلم سيُسأل أمام الرب" عما قد فعله "لاستعادة ذلك الصرح". الدائرة الأخيرة كانت عالمية: "عندئذ يتمدد وطن المسلم ليحيط بالعالم كله. ألا تسمعون كلمات الله (سبحانه وتعالى): ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ فَإِنِ ٱنتَهَوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾ [الأنفال: 39].

حيثما أمكن، من شأن هذا القتال أن يكون متدرجًا وسلميًا[22]. بالنسبة إلى غير المسلمين كانت جماعة الإخوان في أيامها الأولى توصي بـ "الحماية"، "الاعتدال والمساواة المتجذرة بعمق". وقد تعين التعامل مع الأجانب بـ "احترام وتعاطف، طالما هم يتصرفون باستقامة وصدق". لذا لم يكن الزعم القائل إن اعتماد "المؤسسات الإسلامية في حياتنا الحديثة سيفضي إلى زرع الفرقة بيننا وبين الأمم الغربية إلا وهمًا من صنع الخيال".

ما مدى كون نصيحة البنا بالاعتدال تكتيكية ومحاولة لنيل القبول في عالم تسيطر عليه قوى الغرب؟ ما مدى كون الخطاب الجهادي مصممًا للحصول على الدعم والتأييد في الأوساط الإسلاموية التقليدية؟ لم يُمنح البنا الذي اغتيل في 1949 وقتًا لتقديم تفسير تفصيلي لكيفية التوفيق بين الطموح الثوري لمشروعه الهادف إلى تغيير العالم من ناحية ومبادئ التسامح والمودة العابرة للحضارات التي تبناها من ناحية ثانية.

ظلت آيات الغموض هذه مترددة في نص البنا، إلا أن سجل العديد من المفكرين الإسلامويين والحركات الإسلاموية منذ ذلك الوقت قد حلّها مرجِّحًا كفة الرفض الأصولي والأساسي للتعددية والنظام الدولي العلماني. فالباحث الديني

وأستاذ العقيدة (الإيديولوجيا) في الإخوان المسلمين سيد قطب ربما قام بمفصلة الطبعة الأعمق والأكثر نفوذًا لهذه النظرة. ألَّف قطب، وهو في السجن بتهمة الاشتراك في مؤامرة لاغتيال جمال عبد الناصر **معالم في الطريق**، وهو بيان حرب على النظام العالمي القائم، ما لبث أن غدا نصًا تأسيسيًا للحركة الإسلاموية الحديثة.

الإسلام، بنظر قطب، نظام كوني شامل يوفر الصيغة الصحيحة الوحيدة للحرية؛ التحرر من حاكمية بشر آخرين، عقائد من صنع الإنسان، أو "روابط دنيا قائمة على العنصر واللون، على اللغة والبلد، على المصالح الإقليمية والوطنية-القومية"[23] (أي سائر الصيغ الحديثة الأخرى للحاكمية والولاء مع بعض ركائز بناء نظام وستفاليا). تمثلت رسالة الإسلام الحديثة، برأي قطب، في إطاحة ذلك كله والاستعاضة عنه بما عده تطبيقًا حرفيًا، عالميًا آخر المطاف، للقرآن.

وكان من شأن تتويج هذه السيرورة أن تتمثل بـ "بلوغ حرية الإنسان على الأرض - جميع البشر عبر كوكب الأرض"[24]. كان من شأن هذا أن يكمل العملية التي أطلقتها الموجة الأولى للتوسع الإسلامي في القرنين السابع والثامن" "العملية التي يجب أن تصل عندئذ إلى الجنس البشري كله في طول الأرض وعرضها، نظرًا لأن هدف هذا الدين هو الإنسانية كلها وفضاء حركته هو الأرض كلها". وكغيره من المشروعات الطوباوية الحالمة، كان من شأن هذا المشروع أن يتطلب تدابير متطرفة لتطبيقه؛ تدابير أحالها قطب على طليعة نقية العقيدة، طليعة رافضة لجملة الحكومات والمجتمعات السائدة في الإقليم - جميع الحكومات والمجتمعات وصمها قطب بـ "اللاإسلامية واللاشرعية" - وصولاً إلى الإمساك بزمام المبادرة في عملية استحداث النظام الجديد.

كان قطب، ذو الاطلاع الواسع والشغف الشديد، قد أعلن الحرب على الوضع العام - حداثة علمانية بفظاظة وتمزق إسلامي، كما جرى تصديقهما من قبل تسوية ما بعد الحرب العالمية الأولى الإقليمية في الشرق الأوسط - كان مسلمون كُثر قد شكوا منه بينهم وبين أنفسهم. ومع أن جل معاصريه نفضوا أيديهم من الأساليب العنيفة التي دعا إليها، فإن نواة من الأتباع الملتزمين - مثل الطليعة التي كان قد حلم بها - بدأت تتشكل[25].

بنظر عالم معولم، عالم علماني إلى حد كبير يرى نفسه متجاوزًا صدامات "التاريخ" الإيديولوجية ومتعاليًا عليها، طالما بدت آراء قطب وأتباعه شديدة التطرف غير جديرة بالاهتمام الجدي. وفي نوع من إخفاق الخيال، ثمة نخب غربية كثيرة تجد ألوان شغف الثوريين غير قابلة للتفسير وتفترض أن تصريحاتهم المتطرفة يجب أن تكون خطابية أو مطروحة بوصفها أوراق مساومة. غير أن هذه الآراء تمثل، بالنسبة إلى الأصوليين الإسلاميين حقائق ثابتة متفوقة على قواعد نظام وستفاليا ومعاييره، أو قواعد ومعايير أي نظام دولي آخر في الحقيقة. وقد ظلت هذه الآراء تشكل شعارات استنفار الجذريين والجهاديين في الشرق الأوسط وخارجه لعقود من الزمن، شعارات دأبت على ترديد أصدائها منظمات القاعدة، حماس، حزب الله، الطالبان، نظام علماء الدين الإيراني، حزب التحرير (الناشط في الغرب والداعي علنًا إلى استعادة الخلافة لعالم خاضع للإسلام)، بوكوحرام نيجيريا، الميليشيا المتطرفة السورية المعروفة باسم جبهة النصرة، والدولة الإسلامية في العراق والشام (شرق المتوسط) (داعش)، التي باشرت بناء صرح خلافة في سورية والعراق. كانت هذه الآراء للعقيدة الكفاحية للجذريين المصريين الذين اغتالوا أنور السادات في 1981، معلنين "واجب" الجهاد "الغائب"(*) وواصمين رئيس جمهوريتهم بالهرطقة لإقدامه على مصالحة إسرائيل. اتهموه بهرطقتين: الاعتراف بالوجود الشرعي للدولة اليهودية من جهة، والموافقة، إذن (من وجهة نظرهم)، على التنازل عن أرض تعد إسلامية لشعب غير مسلم.

كتلة الأفكار هذه تمثل عكسًا شبه كلي وقلبًا لنظام وستفاليا العالمي. لا تستطيع الدول، بنظر أنقى طبعات الحركة الإسلاموية، أن تكون المنطلق المناسب لأي نظام دولي لأن الدول علمانية، هي، إذن، غير شرعية؛ يمكنها، في أفضل الأحوال، أن تبلغ نوعًا من أنواع المرتبة المؤقتة أو الانتقالية على الطريق إلى كيان ديني على نطاق أوسع. لا يستطيع عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى أن يضطلع بوظيفة مبدأ حكم، لأن الولاءات القومية- الوطنية تمثل انحرافات عن الدين القويم ولأن على الجهاديين واجب تغيير **دار الحرب**، عالم غير المؤمنين. **النقاء**، لا الاستقرار، هو المبدأ الهادي لهذا التصور للنظام العالمي.

(*) سَمَّى عبد السلام فرج كتابه: الفريضة الغائبة (1977) ـ المحرر.

الربيع العربي والزلزال السوري

للحظات عابرة، أنعش الربيع العربي الذي بدأ في أواخر 2010 الآمال في أن موجة إصلاح جديدة نجحت في إزاحة قوى الاستبداد والجهاد المتصارعة عن الطريق. فانتفاضتا تونس ومصر تم الترحيب الحار بهما من قبل القادة السياسيين ووسائل الإعلام في الغرب بوصفهما ثورة إقليمية، شبابية باسم مبادئ الديمقراطية الليبرالية. رسميًا، بادرت الولايات المتحدة إلى تأييد مطالب المحتجين، داعمة إياها على أنها صرخات لا لبس فيها داعية إلى "الحرية"، إلى "انتخابات حرة ونزيهة"، إلى "أنظمة حكم تمثيلية"، وإلى "ديمقراطية حقيقية"[(26)]، لا يجوز السماح بأن تخفق، غير أن طريق الديمقراطية كانت شاقة ووعرة، كما تبين في أعقاب انهيار أنظمة الاستبداد.

كثيرون في الغرب فسروا انتفاضة ساحة التحرير في مصر تسويغًا للرأي القائل بأن بديل الاستبداد كان يجب اجتراحه في موعد أبكر بكثير. إلا أن المشكلة الفعلية تمثلت بأن الولايات المتحدة وجدت صعوبة في الاهتداء إلى عناصر يمكن تأليف مؤسسات تعددية منهم أو إلى قادة ملتزمين بممارستها. (هذا هو السبب الكامن وراء قيام البعض برسم الخط الفاصل كما لو كان بين حكم مدني وآخر عسكري وتأييد حكم إخوان مسلمين غير ديمقراطي على الإطلاق).

تطلعات أمريكا الديمقراطية بالنسبة إلى المنطقة، وهي تطلعات تتبناها إدارات الحزبين كليهما، تمخضت عن تعبيرات بليغة عن نزعة الولايات المتحدة المثالية. إلا أن تصورات الضرورات الأمنية ونظيرتها المتعلقة بتعزيز الديمقراطية غالبًا ما كانت متصادمة. أولئك الملتزمون بإشاعة الديمقراطية وجدوا صعوبة في الاهتداء إلى قادة يسلِّمون بأهمية الديمقراطية بوصفها شيئًا آخر غير وسيلة لتحقيق سيطرتهم. في الوقت نفسه، لم يكن رافعو راية الضرورة الاستراتيجية قادرين على إثبات مدى أهلية الأنظمة القائمة للتطور، في أي وقت، بطريقة ديمقراطية بل حتى إصلاحية. لم تتمكن مقاربة إشاعة الديمقراطية من ردم الهوة الفاصلة عن نقطة الانطلاق نحو أهدافها؛ أما المقاربة الاستراتيجية فتعرضت للشلل جراء جمود المؤسسات المتوفرة.

أطلق الربيع العربي انتفاضة جيل جديد طلبًا للديمقراطية الليبرالية. سرعان ما تعرضت للإزاحة، للتعطيل، أو للسحق. شهقة الانتعاش انقلبت شللاً. القوى السياسية الموجودة على الأرض، تلك المتحصنة في الجيش وفي الدين في الأرياف، برهنت على أنها أقوى وأفضل تنظيمًا من عنصر الطبقة الوسطى المتظاهر دفاعًا عن المبادئ الديمقراطية في ساحة التحرير. عمليًا، قام الربيع العربي بالكشف عن جملة التناقضات الداخلية الكامنة في عمق العالم العربي-الإسلامي وعن السياسات المصممة لحل هذه التناقضات بدلاً من التغلب عليها.

وشعار الربيع العربي المبكر الكثير التكرار: "الشعب يريد إسقاط النظام!"، أبقى سؤال كيفية تحديد معنى الشعب وما سيحل محل السلطات المزاحة معلقًا. نداءات متظاهري الربيع العربي الأصليين الداعية إلى حياة سياسية واقتصادية منفتحة أُغرقت في مستنقع الصراع العنيف بين النزعة الاستبدادية المدعومة بالجيش من ناحية والإيديولوجيا الإسلاموية التسلطية من الناحية المقابلة.

في مصر، تبيّن أن المتظاهرين المبتهجين الأصليين رافعي رايات قيم النزعة الأممية (الكوزموبوليتية) والديمقراطية في ساحة التحرير لم يكونوا ورثة الثورة. وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية يسَّرتْ مظاهرات قادرة على إطاحة أنظمة، غير أن القدرة على تمكين الناس من الاحتشاد في إحدى الساحات تختلف عن بناء مؤسسات جديدة للدولة. في فراغ السلطة بعد النجاح الأولي للمظاهرات، ثمة فئات منتمية إلى فترة ما قبل الانتفاضة غالبًا ما تكون في وضع يمكنها من صوغ النتيجة. إغراء مغازلة الوحدة عبر المزاوجة بين النزعتين القومية-الوطنية من جهة والأصولية من جهة ثانية طغى على باقة شعارات الانتفاضة الأصلية.

انتُخب محمد مرسي، أحد قادة الإخوان المسلمين، بدعم من جماعات أصولية حتى أكثر راديكالية، في 2012 لمنصب رئاسة الجمهورية الذي كان الإخوان المسلمون قد تعهدوا بعدم الترشح لشغله أيام ساحة التحرير الحامية. وبعد الوصول إلى السلطة، سارعت الحكومة الإسلامية إلى التركيز على مأسسة سلطتها غاضة الطرف عن تصعيد أنصارها حملة تخويف وإزعاج للنساء، للأقليات، وللمعارضين. قرار الجيش بإطاحة هذه الحكومة وإعلان بداية جديدة للعملية السياسية قوبل، في النهاية، بالترحيب حتى في أوساط البيئة الديمقراطية العلمانية، التي باتت الآن مهمشة.

هذه التجربة تثير مسألة السياسة الخارجية الإنسانية التي تتميز عن السياسة الخارجية التقليدية بتوجيه الانتقاد إلى مفهومي المصلحة القومية-الوطنية أو توازن القوة بوصفهما مفتقرين إلى البعد الأخلاقي-المعنوي. وهي تسوغ نفسها عن طريق التغلب على أي تهديد استراتيجي عبر إلغاء الشروط التي تعد انتهاكًا لمبادئ العدالة الكونية. جملة قيم وأهداف مثل هذا النمط من أنماط السياسة الخارجية تعكس وجهًا حيويًا من وجوه التراث الأمريكي. غير أن من شأن ممارستها بوصفها المفهوم المركزي النافذ لاستراتيجية أمريكا أن تؤدي إلى إثارة معضلاتها الخاصة: هل ترى أمريكا نفسها ملزمة بدعم أي انتفاضة شعبية ضد أي نظام حكم لا ديمقراطي، بما فيها تلك التي تعد، إلى الآن، ذات شأن في إدامة النظام الدولي؟ هل تلك الدول الخليجية حليفة فقط إلى حين تطور مظاهرات شعبية على أراضيها؟ من مساهمات أمريكا الرئيسية في الربيع العربي أنها دانت، عارضت، أو عملت على إزاحة حكومات عدتها أوتوقراطية (استبدادية)، بما فيها الحكومة المصرية التي كانت تعتبرها، قبل ذلك، حليفة لها. غير أن الرسالة المركزية بالنسبة إلى بعض الحكومات الصديقة تقليديًا باتت ترى بوصفها تهديدًا بتخلي أمريكا، لا على أنها إيجابيات إصلاح ليبرالي.

التراث الغربي يشترط دعم المؤسسات الديمقراطية والانتخابات الحرة. وما من رئيس أمريكي يغفل هذا العنصر المتجذر في المشروع الأخلاقي-المعنوي الأمريكي يستطيع التعويل على الدعم المستدام من جانب الشعب الأمريكي. غير أن من شأن الدفاع عن الانتخابات، إذا ما مورس لمصلحة أطراف تماهي بين الديمقراطية والاستفتاء على صعيد تطبيق الهيمنة الدينية التي يتعاملون معها بعد ذلك على أنها غير قابلة للارتداد، أن يتمخض عن ممارسة ديمقراطية لمرة واحدة فقط من قبل تلك الأطراف. وبما أن نظامًا عسكريًا قد تأسس من جديد في القاهرة، فإن الأمر يعيد إنتاج النقاش غير المحسوم بالنسبة إلى أمريكا، ذلك النقاش الدائر حول المصالح الأمنية من ناحية وأهمية الدفاع عن أنظمة حكم إنسانية وذات مشروعية. يبدو أيضًا أن المسألة مسألة توقيت: إلى أي حد يمكن المخاطرة بالمصالح الأمنية ثمنًا لحصيلة نوع من التطور النظري؟ طرفا المعادلة، كلاهما، مهمان. إهمال أي مستقبل ديمقراطي - إذا افترضنا أننا نعرف كيف نحدد توجهه - ينطوي على مخاطر طويلة الأمد. وإهمال الحاضر عن طريق التغافل عن العنصر الأمني ينطوي على خطر كارثة مباشرة. والاختلاف بين

التقليديين والحركيين يتمفصل على ذلك الفرق. يتعين على السياسي أن يروز الأمر كلما بات مطروحًا. ثمة أحداث - مثل عمليات الإبادة - من شأن عواقبها أن تكون بالغة البشاعة بما يؤدي إلى ترجيح كفة التدخل دون النظر إلى الاعتبارات الاستراتيجية، إلا أن الخط الأكثر قابلية للدوام، كقاعدة عامة، سيكون منطويًا على المزاوجة بين النزعتين الواقعية والمثالية اللتين كثيرًا، وكثيرًا جدًا، ما يتم طرحهما في الحوارات الأمريكية بوصفهما نقيضين يتعذر التوفيق بينهما.

بدت الثورة السورية في بدايتها تكرارًا لنظيرتها المصرية في ساحة التحرير. إلا أن توترات قديمة قدم الزمن تفجرت فأعادت إيقاظ النزاع الألفي بين الشيعة والسنة في سورية، في حين أن الانتفاضة المصرية وحدت القوى القاعدية الكامنة في العمق. ونظرًا لكون سورية معقدة ديمغرافيًا (سكانيًا)، فإن الحرب الأهلية ما لبثت أن ورطت جماعات إثنية ودينية إضافية، لم تكن أي منها مستعدة استنادًا إلى التجربة التاريخية، لأن تترك مصيرها يتحدد بقرارات يتخذها الآخرون. قوى خارجية دخلت في الصراع وتوالدت الفظاعات الشنيعة فلاذ الناجون بجيوب إثنية وطائفية طلبًا للحماية.

في النقاش العام الأمريكي، تم التعامل مع الانتفاضة ضد بشار الأسد عبر مقارنتها بإزاحة مبارك ورؤيتها نضالاً في سبيل الديمقراطية. وجرى توقع تتويجها متمثلاً بإزاحة حكم الأسد وإبداله بآخر ائتلافي، ديمقراطي، استيعابي. وقد عبّر الرئيس أوباما عن هذا الوضع في آب/أغسطس 2011، حين دعا الأسد على الملأ إلى "التنحي" لتمكين الشعب السوري من ترسيخ حقوقه الكونية:

> مستقبل سورية يجب أن يقرره شعبها، غير أن الرئيس بشار الأسد يقف في طريقه. دعواته إلى الحوار والإصلاح جاءت فارغة فيما هو دائب على سجن شعبه، تعذيبه، ونبحه. لقد أكدنا بقوة أن على الأسد أن يقود عملية انتقالية ديمقراطية أو يتنحى عن الطريق. لم يقد. كرمى لعيون الشعب السوري آن للرئيس الأسد أن يتنحى[27].

كان من المتوقع للتصريح أن يستنفر المعارضة الداخلية للأسد ويفضي إلى تأييد دولي لإزاحته.

هذا هو السبب الذي دعا الولايات المتحدة إلى الضغط مطالبة بنوع من "الحل السياسي" عبر الأمم المتحدة يكون معطوفًا على إبعاد الأسد عن السلطة واستحداث حكومة ائتلافية. حل الرعب حين أقدم أعضاء متمتعون بحق النقض في مجلس الأمن على الامتناع عن تأييد هذه الخطوة أو أي تدابير عسكرية، وحين بدا أن المعارضة المسلحة التي ظهرت أخيرًا داخل سورية لم تكن متوفرة إلا على القليل من العناصر التي يمكن وصفها بالديمقراطية، بله المعتدلة.

عندئذ كان الصراع قد تجاوز موضوع الديمقراطية. بالنسبة إلى اللاعبين الرئيسيين، باتت الأمور مختلفة جوهريًا عن نقطة تركيز النقاش الأمريكي. فاللاعبون الرئيسيون، السوريون والإقليميون، كانوا يرون أن الحرب ليست من أجل الديمقراطية بل من أجل الغلبة. لم يكونوا ليبالوا بالديمقراطية إلا إذا صبت في مصلحة جماعتهم؛ لا أحد كان يرجح كفة أي نظام إذا لم يضمن تحكم حزبه بالنظام السياسي. إن حربًا تخاض لمجرد ترسيخ معايير حقوق الإنسان ودون أي اهتمام بالنتيجة الجيواستراتيجية أو الجيودينية كانت غير قابلة للتصور بالنسبة إلى الأكثرية الساحقة من المتنافسين. لم يكن الصراع، برأيهم، بين دكتاتور والقوى الديمقراطية بل بين طوائف سورية متصارعة وداعميها الإقليميين. من شأن الحرب، من وجهة النظر هذه، أن تقرر أي الطوائف السورية الرئيسية ستفوز بالهيمنة على الأخرى والتحكم بما يتبقى من الدولة السورية. ثمة قوى إقليمية أغرقت سورية بالأسلحة، بالأموال، وبالمساعدات اللوجستية نيابة عن مرشحيها الطائفيين المفضّلين: بعض دول الخليج مع الجماعات السنية، إيران داعمة للأسد عبر حزب الله. وما إن وصل القتال إلى حافة الاستنقاع، حتى تزايد انقلابه إلى جماعات وتكتيكات راديكالية، منخرطة في حرب وحشية همجية شاملة، بعيدة كل البعد عن سائر جوانب حقوق الإنسان.

في الوقت نفسه، كان النزاع قد بدأ يعيد رسم الخريطة السياسية لسورية، وربما المنطقة. أقدم الأكراد على إيجاد وحدة مستقلة على الحدود التركية، وحدة قد تندمج، مع مرور الزمن، مع الوحدة الكردية المستقلة ذاتيًا في العراق. ظلت الطائفتان الدرزية والمسيحية عازفتين عن احتضان قضية تغيير النظام أو انكفأتا في طائفتين مستقلتين، خشية تكرر سلوك الإخوان المسلمين في مصر مع أقلياتها. باشرت داعش الجهادية بناء خلافتها في مناطق تم الاستيلاء عليها من

سورية وغرب العراق، حيث أثبتت دمشق وبغداد أنهما لم تعودا قادرتين على فرض إرادتيهما.

باتت الأطراف الرئيسية ترى نفسها في معركة بقاء[28]، أو، بنظر بعض القوى الجهادية، في صراع يبشر بالقيامة (بسفر الرؤيا، بالرؤيا القيامية). عندما امتنعت الولايات المتحدة عن ترجيح الكفة رأت الأطراف إما أنّ لدى أمريكا دوافع خفية بعيدة تحاول حجبها بمهارة – ربما صفقة قصوى مع إيران – أو أنها ليست متناغمة مع ضرورات توازن القوة في الشرق الأوسط. وبلغ هذا الاختلاف أوجه في 2013 مع إقدام المملكة العربية السعودية على رفض أحد مقاعد مجلس الأمن غير الدائمة – موضحة عزمها على اتباع مناهجها الخاصة لأن الحكام التقليديين كانوا قد أخفقوا في التحرك.

وفيما ظلت أمريكا دائبة على دعوة العالم إلى احترام التطلع نحو الديمقراطية وفرض الحظر الحقوقي الدولي على الأسلحة الكيميائية، بقيت قوى كبرى أخرى مثل روسيا والصين مصرّة على المقاومة مستحضرة مبدأ عدم التدخل الوستفالي. كانت تلك القوى قد نظرت إلى الانتفاضات في تونس، مصر، ليبيا، مالي، البحرين، وسورية، في المقام الأول بمنظار استقرارها الإقليمي الخاص ومواقف كتلها السكانية الإسلامية المتململة. متنبهة إلى أن المقاتلين السنّة الأكثر مهارة والأشد تفانيًا كانوا جهاديين مجاهرين مرتبطين بالقاعدة (أو **بداعش**، المدانة من قبلها بسبب تكتيكات عَدَّتْها حتى القاعدة غلوًّا في التطرف)، كانت هذه القوى متخوفة من حصول نوع من الانتصار الكلي الكاسح لخصوم الأسد. أعلنت الصين أن ليس لديها أي رهان خاص في ما يحصل في سورية، باستثناء تقرير ذلك من قبل "الشعب السوري" لا من جانب قوى أجنبية. أما روسيا، وهي حليفة سورية رسميًا، فقد عبرت عن حرصها على استمرار حكم الأسد كما على بقاء سورية دولة موحّدة. وفي غياب أي إجماع دولي مع بقاء المعارضة السورية متشظية، انزلقت انتفاضة انطلقت باسم قيم ديمقراطية إلى مهاوي إحدى الكوارث الإنسانية الكبرى في القرن الواحد والعشرين الفتي، وإلى أتون إقليمي متفجر.

كان من شأن نظام أمن إقليمي أو دولي فاعل أن يكون قد تجنب، أو أقله، احتوى، الكارثة. إلا أن أشكال فهم المصلحة القومية أثبتت أنها شديدة التباين،

وتكاليف الاستقرار ثقيلة الوطأة بشكل مفرط. ربما أدى قدر هائل من التدخل في مرحلة مبكرة إلى إخراس القوى المتصارعة، إلا أن إدامته كان من شأنها أن تتطلب حضورًا عسكريًا ذا شأن، طويل الأمد. لم يكن هذا واردًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة، أقله وحدها، بعد تجربتي العراق وأفغانستان. كان بوسع إجماع سياسي عراقي أن يوقف الصراع عند الحدود السورية، ولكن الدوافع الطائفية لحكومة بغداد وملحقاتها المناطقية وقفت في الطريق. بالمقابل، كان باستطاعة الأسرة الدولية أن تفرض حظرًا على تزويد سورية والميليشيات الجهادية بالسلاح. إلا أن ذلك صار مستحيلاً جراء الأهداف غير القابلة للتوفيق لدى أعضاء مجلس الأمن الدائمين. وإذا تعذر بلوغ النظام بالإجماع أو فرضه بالقوة، فسوف يتم اجتراحه، مقابل ثمن كارثي شديد الحط من كرامة الإنسان، من طينة تجربة الفوضى العارمة.

القضية الفلسطينية والنظام الدولي

في قلب جملة هذه الانتفاضات في الشرق الأوسط، ثمة عملية سلمية ظلت جارية - متشنجة أحيانًا، بزخم من وقت لآخر - بغية وضع حد للنزاع العربي-الإسرائيلي، النزاع الذي ظل، طوال عقود من الزمن، يتمخض عن نوع من الترقب المتفجر. خيضت ثلاث حروب تقليدية وأعداد كبيرة من الاشتباكات العسكرية غير التقليدية؛ ما من جماعة إسلاموية أو جهادية إلا وتستحضر الصراع بوصفه دعوة إلى حمل السلاح. في طول العالم العربي وعرضه تشكل إسرائيل، بوجودها وجبروتها العسكري، منبع إحساس بالإهانة والإذلال. أدى الالتزام العقدي بعدم التنازل عن الأرض، بالنسبة إلى البعض، إلى قلب التعايش مع إسرائيل من نوع من أنواع القبول بالواقع إلى نوع من أنواع الكفر بالدين.

قليلة هي الموضوعات التي أوحت بقدر أكبر من الشغف مقارنة مع موضوع كيفية التوفيق بين مطالبة إسرائيل بالأمن والهوية، تطلع الفلسطينيين إلى الحكم الذاتي، وبحث الحكومات العربية المجاورة عن سياسة متناغمة مع تصورها لضروراتها التاريخية والدينية. شقت الأطراف المنخرطة طريقًا وعرة مثقلة بالعذاب - من رفض الحرب إلى القبول بالتعايش، على أساس من الهُدَن في الغالب - نحو مستقبل ملفوف بالغموض وعدم اليقين. قليلة هي القضايا الدولية التي أثارت مثل هذا القلق في الولايات المتحدة أو شغلت كل هذا القدر الكبير من اهتمام الرؤساء الأمريكيين.

ثمة في الأمر سلسلة من الامور، كل منها دائب على تطوير أبجدياته الموسعة الخاصة. وقد ظلت الأطراف مثابرة على تطويرها في عقود من المفاوضات المتشنجة. وهذه الصفحات لا تتناول إلا جانبًا واحدًا منها: جانب المفاهيم المتضاربة للنظام السلمي التي عبرت المفاوضات عنها.

جيلان من الأجيال العربية تربيا على قناعة أن دولة إسرائيل مغتصبة غير شرعية لتركة إسلامية. في 1947 رفضت البلدان العربية خطة دولية صادرة عن الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني إلى دولتين؛ عربية ويهودية منفصلتين؛ كانت تعتقد أنها في وضع يمكنها من الانتصار عسكريًا والحصول على المساحات كلها. لم يفض الإخفاق في محاولة الإجهاز المعلنة حديثًا إلى أي تسوية سياسية وصولاً إلى علاقات بين دول، كما حصل في معظم صراعات ما بعد الاستعمار الأخرى في آسيا وإفريقيا. دشن الإخفاق، بدلًا من ذلك، فترة مطولة من الرفض السياسي واتفاقية الهدنة القسرية المفروضة على مضض في بيئة زاخرة بجماعات راديكالية ساعية لإجبار إسرائيل على الإذعان عبر سلسلة من الحملات الإرهابية.

ثمة قادة عظماء حاولوا التعالي على الجانب المفهومي للصراع عبر التفاوض من أجل التوصل إلى السلم القائم على أساس مبادئ وستفاليا - أي بين شعوب منظمة بوصفها دولًا ذات سيادة منطلقة من تقويم واقعي لمصالحها وقدراتها القومية-الوطنية، بدلاً من ضرورات دينية مطلقة. تجرأ الرئيس المصري أنور السادات على النظر إلى ما بعد هذه المجابهة وصولاً إلى التصالح مع إسرائيل على أساس مصالح مصر الوطنية-القومية في 1979؛ دفع حياته ثمنًا لدهائه السياسي، إذ اغتيل بعد سنتين على أيدي إسلامويين متطرفين في الجيش المصري. رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول الذي وقع اتفاقًا مع منظمة التحرير الفلسطينية، إسحاق رابين، لقي المصير ذاته، إذ اغتيل أيضًا على يد طالب إسرائيلي متطرف بعد أربعة عشر عامًا من رحيل السادات.

في كل من لبنان، سورية، والمناطق الفلسطينية - لا سيما غزة - ثمة إسلامويون متطرفون - حزب الله وحماس - متمتعون الآن بقدر ذي شأن من النفوذ العسكري والسياسي، يعلنون الجهاد واجبًا دينيًا لإنهاء ما يوصم عادة بـ

"الاحتلال الصهيوني". ونظام آيات الله في إيران يكرر بانتظام تحدياته لوجود إسرائيل بالذات؛ دعا رئيس جمهورية إيران السابق إلى استئصال إسرائيل، إلى إزالتها من الوجود.

من الممكن التعرف أقله على ثلاث وجهات نظر في المواقف العربية: فريق صغير، مخلص، لكنه غير فعال دعائيًا، يقبل بالتعايش الحقيقي مع إسرائيل ومستعد للعمل من أجل مثل هذا التعايش؛ فريق أوسع بكثير يسعى لتدمير إسرائيل بمجابهة دائمة؛ وأولئك المستعدون للتفاوض مع إسرائيل ولكن مع تبرير المفاوضات، أقله داخليًا، بوصفها إحدى وسائل إلحاق الهزيمة بالدولة اليهودية على مراحل.

وظلت إسرائيل، ذات الكتلة السكانية الصغيرة (مقارنة بجاراتها) والمساحة الضئيلة وبعرض لا يزيد على 3.9 أميال في أضيق نقاطها ونحو ستين ميلًا في أعرضها، مترددة في التنازل عن الأرض، لا سيما عن مساحات متصلة بمراكز سكنية رئيسية، مقابل ما قد لا تكون سوى وثيقة قابلة للإلغاء، ما يُبْقي مواقفها التفاوضية ميالة إلى التركيز على المسائل القانونية الصغيرة بدلاً من المسائل المهمة، عاكفة على اجتراح تعريفات معينة للأمن وضمانات سياسية قائمة على الجمع بين الاكتساح النظري من ناحية والتفاصيل المزعجة أحيانًا من ناحية أخرى، مع نوع من النزوع نحو تعزيز الأهواء والعواطف ذاتها التي لم يتم تصميم عملية السلام إلا للتغلب عليها.

فقدت القضية الفلسطينية في العالم العربي بعضًا من إلحاحها، وإن لم تفقد شيئًا من أهميتها. بادر الأطراف الرئيسيون لعملية السلام إلى تحويل طاقاتهم وأفكارهم نحو التعامل مع إيران ربما النووية ووكلائها الإقليميين. وهذا يؤثر في العملية السلمية على صعيدين: على الصعيد الدبلوماسي تستطيع بلدان رئيسية مثل مصر والمملكة العربية السعودية أن تلعب دورًا في العملية السلمية؛ وما هو أكثر أهمية أنهما قادرتان على الاضطلاع بمهمة توفير الضمانات للاتفاقية الناتجة. فالقادة الفلسطينيون لا يستطيعون، وحدهم، إدامة نتيجة عملية السلام ما لم تتم المصادقة عليها واعتمادها لا على مستوى التحمل المجرد بل من حيث الدعم الفعال للاتفاقية من قبل حكومات إقليمية أخرى. في أثناء تأليف هذا الكتاب، لا تزال الدول العربية الرئيسية إما ممزقة بحروب أهلية أو كثيفة

الانشغال بالصراع السني-الشيعي وبإيران المتزايدة القوة. مهما يكن، لا بد من التصدي للقضية الفلسطينية عاجلاً أو آجلاً بوصفها عنصرًا جوهريًا من عناصر النظام الإقليمي، بل والعالمي، آخر المطاف.

اقترح بعض القادة العرب أن يتم التوصل إلى سلام عربي-إسرائيلي يوفق بين هواجس إسرائيل الأمنية والعواطف العربية عبر التسليم بالدولة الإسرائيلية واقعًا دون منحها رسميًا وجودًا شرعيًا في الشرق الأوسط الإسلامي. ولكن مطلب إسرائيل الأساسي متركز على تأكيد ملزم لانطواء السلام على نوع من الاعتراف المعنوي-الأخلاقي والحقوقي المترجم إلى أفعال ملموسة. وهكذا فإن إسرائيل تطالب، متجاوزة الممارسات الوستفالية، بأن يتم إقرار أنها دولة يهودية، وتلك إضافة يصعب على جل المسلمين قبولها بمعنى رسمي، لأنها تتضمن تصديقًا دينيًا وآخر إقليميًا (جغرافيًا).

دول عربية غير قليلة أعلنت استعدادها لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل إذا عادت إلى حدود عام 1967 - إلى خط وقف إطلاق نار في حرب انتهت قبل نصف قرن. إلا أن القضية الرئيسية هي ما تنطوي عليه العلاقات الدبلوماسية على صعيد التحركات الملموسة. هل سيقوم الاعتراف الدبلوماسي بإسرائيل بوضع حد للحملة الإعلامية، الحكومية، والتعليمية في البلدان العربية، الحملة التي تقدم إسرائيل بوصفها كيانًا غير شرعي، إمبرياليًا، شبه متطفل إجرامي، في المنطقة؟ أي بلد عربي، مخضوض بضغوط أطلقها الربيع العربي، سيكون مستعدًا وقادرًا، علنًا، على تصديق وضمان سلام يقبل بوجود إسرائيل عبر حزمة محددة من الالتزامات العملياتية؟ ذلك هو ما سيقرر مصير آفاق السلام، لا العنوان الذي سيُعطى لدولة إسرائيل.

إن الصراع بين مفهومين للنظام العالمي متجذر في القضية الإسرائيلية-الفلسطينية. فإسرائيل دولة وستفالية بالتحديد، أُسست على هذا الأساس في 1947؛ ظلت الولايات المتحدة، حليفتها الرئيسية، أحد رعاة نظام وستفاليا الدولي والمدافعين الأساسيين عنه. ولكن الدول والفئات المحورية في الشرق الأوسط تنظر إلى النظام الدولي عبر هذا النوع أو ذاك من أنواع المنظار الإسلامي. بين إسرائيل وجاراتها خلافات وثيقة الارتباط بكل الجغرافيا والتاريخ: إمكانية

الوصول إلى المياه، الموارد، ترتيبات أمنية محددة، اللاجئون. التحديات المشابهة في المناطق الأخرى تحل عمومًا بالدبلوماسية. وبذلك المعنى فإن القضية تنحدر إلى مستوى إمكانية التعايش بين مفهومين للنظام العالمي، عبر دولتين – إسرائيل وفلسطين – في المساحة الضيقة نسبيًا بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. ونظرًا لأن كل ميل مربع ينطوي بنظر الطرفين على أهمية بالغة، فإن من شأن النجاح بدوره أن يتطلب اختبار مدى إمكانية اجتراح ترتيبات مؤقتة معينة تعزز، في الحدود الدنيا، إمكانية التوصل إلى نوع من التعايش العملي حيث يتم إضفاء صفات السيادة على جزء من الضفة الغربية بانتظار الاتفاق النهائي.

مع مواصلة إجراء هذه المفاوضات، تمخض التطور السياسي والفلسفي للشرق الأوسط عن بحث في التناقضات في العالم الغربي. ظلت الولايات المتحدة على علاقة وثيقة مع أطراف على امتداد مجمل طيف الخيارات في الشرق الأوسط: ثمة تحالف مع إسرائيل، ارتباط مع مصر، شراكة مع المملكة العربية السعودية. من شأن نظام إقليمي معين أن يتطور حين تُقْدِمُ أطراف رئيسية على تبني مقاربات متناغمة لقضايا مؤثرة فيها. لقد تبين أن مستوى التجانس مراوغ في الشرق الأوسط. الأطراف الرئيسية متباينة فيما يخص ثلاث قضايا كبرى: التطور الداخلي؛ المستقبل السياسي لعرب فلسطين؛ ومستقبل البرنامج النووي العسكري الإيراني. بعض الأطراف التي تبادر فعلاً إلى الموافقة على أهداف معينة ليست في وضع يؤهلها لتكريس ما وافقت عليه. من الواضح، مثلاً، أن السعودية وإسرائيل تلتقيان في الهدف العام ذاته فيما يخص إيران: الحيلولة دون انبثاق قدرة نووية عسكرية إيرانية والعمل على احتوائها إذا صارت متعذرة التجنب. إلا أن تصورهما للمشروعية – مع حساسية خليجية إزاء نوع من الإجماع العربي – يحولان دون الترويج لمثل هذا الرأي أو حتى دون النطق العلني به. هذا هو السبب الكامن وراء بقاء أجزاء كبيرة جدًا من الإقليم مشدودة بين الخوف من الجهاد من ناحية والخوف من معالجة بعض أسبابه من ناحية ثانية.

عواقب الصراع الديني والسياسي الموصوفة في هذا الفصل تطفو على السطح كما لو كانت قضايا متمايزة. في الحقيقة، هي تمثل بحثًا كامنًا في العمق عن تعريف جديد لمقولة المشروعية السياسية والدولية.

المملكة العربية السعودية

بشيءٍ من المفارقة التاريخية الباعثة على التساؤل أن بين حلفاء الأنظمة الديمقراطية الغربية الأهم عبر كل هذه الانتفاضات بلدًا ذا ممارسات داخلية مختلفة كليًا تقريبًا عن ممارسات تلك الأنظمة – أعني المملكة العربية السعودية. بقيت المملكة العربية السعودية شريكة، بهدوء أحيانًا ولكن بحسم خلف الكواليس، في جل المشروعات الأمنية الإقليمية الكبرى منذ الحرب العالمية الثانية، حين أقدمت على الالتحاق بركب الحلفاء. ظلت تلك علاقة سلطت الأضواء على الطابع الخاص لنظام الدول الوستفالي، الذي أتاح لمثل هذه المجتمعات المتمايزة فرصة التعاون حول أهداف مشتركة عبر آليات رسمية، لمنفعتهما المشتركة الواضحة عمومًا. بالمقابل كان لا بد لتوترات هذا النظام أن تترك بصماتها على بعض التحديات الرئيسية المنتصبة أمام البحث عن نظام عالمي معاصر.

المملكة العربية السعودية بيئة عربية-إسلامية تقليدية: ملكية من ناحية ودولة دينية إسلامية من ناحية أخرى. ثمة عائلتان رائدتان توحدتا في دعم متبادل منذ القرن الثامن عشر، من نواة حاكميتها. يتولى رئاسة التراتبية السياسية عاهل من آل سعود، مضطلعًا بمهام رأس شبكة معقدة من العلاقات القبلية القائمة على روابط قديمة وآيات ولاء والتزام متبادلة، وممسكًا بزمام شؤون المملكة الداخلية والخارجية. أما التراتب الديني فيرأسه المفتي الأكبر وهيئة كبار العلماء الآتين بأكثريتهم من عائلة آل الشيخ. يحاول الملك جسر الفراغ الفاصل بين فرعي السلطة هذين عن طريق أداء دور "خادم الحرمين الشريفين" (مكة والمدينة)، باعتباره "حامي العقيدة".

حماسة التعبير الديني ونقاوته متجذرتان في التجربة التاريخية السعودية. جرى تأسيس الدولة السعودية أو إعادة توحيدها من قبل العائلتين الرائدتين نفسيهما، مؤكدتين في كل مرة التزامهما بإدارة مهد الإسلام وأقدس المزارات عبر إعلاء شأن أكثر التفسيرات صرامة لمبادئ الدين، ثلاث مرات في غضون عدد مساوٍ من القرون (في أربعينيات القرن الثامن عشر، وفي عشرينيات القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين). وفي كل من هذه المرات، انطلقت جيوش سعودية لتوحيد صحارى شبه الجزيرة العربية وجبالها في موجات غزو مدهشة

الشبه بالنشوة الدينية الأصلية والحرب المقدسة التي أنتجت الدولة الإسلامية الأولى، وفي المناطق ذاتها. ومن الحكم الديني المطلق، والجرأة العسكرية، والحنكة السياسية الحديثة المفعمة بالذكاء، ولدت مملكة في قلب العالم الإسلامي ومركزية فيما يتعلق بمصيره.

انبثق ما يُعرف اليوم باسم المملكة العربية السعودية بعد زوال الحكم التركي بعد الحرب العالمية الأولى، عندما قام عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود بإعادة توحيد مختلف الإمارات الإقطاعية المبعثرة عبر شبه الجزيرة العربية بالاستناد إلى الولاء الأبوي والتقوى الدينية. ومنذ ذلك التاريخ ظلت العائلة الملكية تواجه مهمات عسيرة. فهي تحكم قبائل ما زالت في حالة بداوة تقليدية شديدة الولاء للعرش، جنبًا إلى جنب مع تجمعات حضرية تكاد تشبه - بل وتتجاوز أحيانًا - نظيرتها في العواصم الغربية. وإن كانت متموضعة مثل ألوان من السراب عبر هضاب قاحلة. هناك طبقة وسطى ناشئة في سياق شعور عريق قائم على الالتزام المتبادل. وداخل حدود ثقافة سياسية متطرفة المحافظة. دأب الأمراء الحكام على المزاوجة بين نظام ملكي من ناحية ونظام إجماع يمكّن أعضاء العائلة الملكية الموسعة الكثيرين من بعض المشاركة في القرارات من ناحية ثانية، إضافة إلى منح المواطنين العاديين تدريجيًا مستوى معينًا من القدرة على المساهمة في الحياة العامة من ناحية ثالثة.

يذوب ملايين العاملين الأجانب - من فلسطينيين، سوريين، لبنانيين، مصريين، باكستانيين، ويمنيين - في بوتقة فسيفسائية يوحدها رباط الإسلام واحترام المرجعية التقليدية. سنويًا يقوم بضعة ملايين من المسلمين الآتين من سائر أرجاء العالم بزيارة المملكة العربية السعودية في الوقت نفسه لأداء فريضة الحج - فريضة زيارة مكة لأداء شعائر كرسها النبي محمد (ﷺ) في حياته. وهذا التأكيد للإيمان، وهو فرض على المؤمنين القادرين أقله مرة في الحياة، يضفي على المملكة العربية السعودية أهمية دينية فريدة جنبًا إلى جنب مع مواجهتها بتحد لوجستي سنوي لا تواجهه دولة أخرى. في الوقت نفسه، أدى اكتشاف احتياطيات نفطية هائلة إلى جعل المملكة العربية السعودية ذات ثراء لا نظير له في المنطقة، ما أفرز تحديًا مضمرًا لأمن بلد قليل الكثافة السكانية، وعديم الحدود البرية الطبيعية، مع أقلية شيعية محايدة مقيمة في إحدى مقاطعات إنتاج النفط الرئيسية.

يتعايش الحكام السعوديون مع إدراك أن من شأن شهوة (ضيق عين، طمع) جيرانهم أن تتحول إلى محاولة غزو – أو إلى رعاية محتملة لتحريض سياسي وطائفي، في حقبة عامرة بالثورة. ومتنبهين إلى مصائر الدول القريبة، يتصفون هم حتمًا بالتمهّل إزاء عملية التحديث على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي – من منطلق معرفتهم بأن من شأن غياب الإصلاح أن يستعدي الكتلة السكانية الفتية، في حين قد يفضي الإصلاح المتسرع إلى تطوير زخمه الخاص وصولاً آخر المطاف إلى تعريض البلد الذي لم يسبق له أن عرف سوى نظام ملكي محافظ – للخطر. حاولت الأسرة الحاكمة ريادة عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي – في إطار نمط مجتمعها – تحديدًا من أجل التحكم بوتيرة العملية ومضمونها. وهذا التكتيك أتاح لآل سعود فرصة إنتاج ما يكفي من التغيير للحيلولة دون تراكم توترات اجتماعية قابلة للانفجار مع تجنب تأثيرات التغيير البالغ التسرع الناسفة للاستقرار.

أما السياسة الخارجية السعودية فقد ظلت، على امتداد الجزء الأكبر من عمر الدولة السعودية الحديثة، متميزة بنوع من الحذر الذي رفع المداورة (بدلاً من المباشرة) إلى مرتبة صيغة فنية خاصة. فلو اتبعت المملكة سياسة متقدمة جدًا، لو جعلت من نفسها بؤرة لسائر النزاعات، لباتت عرضة لسيل من التوسلات، التهديدات، والتملقات الصادرة عن بلدان أقوى بكثير، ولشكل من التأثير التراكمي الخطر إما على الاستقلال أو على التماسك. بدلاً من ذلك، نجحت سلطاتها في بلوغ الأمن والمرجعية عن طريق الابتعاد؛ حتى في زحمة الأزمات، كان السعوديون – فيما هم عاكفون أحيانًا على إحداث تغييرات ذات أصداء عالمية – يبقون على الدوام تقريبًا بعيدين عن الأضواء ومحايدين بقيت السعودية متمسكة بسياسة النأي بالنفس، مغطية اللايقين حول دوافع الغرباء بالابتعاد العصي على كل من البلاغة والتهديدات بالتساوي.

ناورت المملكة لتبقى خارج جبهة المواجهة حتى حين تولت مواردها إدامة هذه المواجهة، كما حصل في مثال الحظر النفطي عام 1973، جنبًا إلى جنب مع الجهاد ضد السوفييت في أفغانستان بين عامي 1979 و 1989. يسّرتْ العملية السلمية في الشرق الأوسط، غير أنها تركت المفاوضات الفعلية لأطراف آخرين. على هذا النحو، نجحت المملكة في الإبحار بين صُوى ثابتة متمثلة بالصداقة مع

الولايات المتحدة، بالولاء العربي، بنوع من التفسير الطهري للإسلام، وبوعي جملة الأخطار الداخلية والخارجية. تمت إزاحة بعض الكتامة والغموض جانبًا لإحلال مقاربة أكثر مباشرة مكانهما، بما أدى إلى جعل عدائها لإيران واحتراسها منها مكشوفين.

ما من دولة في الشرق الأوسط كانت أكثر تعرضًا لتمزيق الانتفاضة الإسلاموية وصعود إيران الثورية من المملكة السعودية العربية، المشدودة بين ولائها الرسمي للمفاهيم الوستفالية التي تتركز على الأمن والاعتراف الدولي بوصفها دولة سيادية شرعية من ناحية، النقاء الديني الذي يغني تاريخها من ناحية ثانية، ومناشدات النزعة الإسلاموية التي تفسد تلاحمها الداخلي من ناحية ثالثة.

في 1989، عاد أسامة بن لادن، أحد أبناء المملكة المستائين، المحبطين، من الجهاد ضد السوفييت في أفغانستان وأعلن نضالاً جديدًا. مستلهمين كتابات قطب بادر هو وأتباعه إلى تأسيس منظمة طليعية، القاعدة، لإطلاق جهاد كلي الاتجاهات. أهدافها "القريبة" كانت الحكومة السعودية وشريكاتها الدول الإقليمية؛ أما عدوها "البعيد"، فكان الولايات المتحدة التي لعنتها القاعدة لدعمها حكومات دول غير شرعية في الشرق الأوسط ولافتراض تدنيس الإسلام عبر نشر قواتها المسلحة في المملكة العربية السعودية إبان حرب الخليج في 1990-1991.[29] فحسب تحليل بن لادن، كان الصراع بين الدين الصحيح وعالم الكفر وجوديًا وجاريًا سلفًا على قدم وساق. كان الظلم في العالم قد بلغ حدًّا باتت معه الوسائل السلمية عديمة الجدوى؛ كان من شأن التكتيك المطلوب أن يتمثل بالاغتيال والإرهاب، اللذين كانا سيزرعان الرعب في قلوب أعداء القاعدة الأقربين والأبعدين وسيشلان إرادة المقاومة عندهم.

بدأت حملة القاعدة الطموح بعدد من الهجمات على مرافق أمريكية وتحالفية في الشرق الأوسط وإفريقيا. وهجوم 1993 الذي استهدف مركز التجارة العالمي سلط الضوء على طموحات المنظمة العالمية. وفي الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر بلغت الهجمة أوجها إذ ضربت نيويورك قلب النظام المالي العالمي، وواشنطن قلب السلطة الأمريكية السياسي. هجمة الحادي عشر من أيلول/

سبتمبر الإرهابية الأكثر دموية حتى ذلك التاريخ قتلت 2977 شخصًا في دقائق، جلهم من المدنيين؛ وجُرح آخرون بالآلاف في الهجمات أو عانوا من مضاعفات صحية قاسية. كان بن لادن قد مهد للهجوم بإعلان لأهداف القاعدة[30]: كان لا بد من طرد الغرب ونفوذه من الشرق الأوسط. والحكومات ذات العلاقة التعاونية مع أمريكا يجب إطاحتها وتفكيك بناها السياسية - المستهزأ بها بوصفها "دويلات كرتونية" غير شرعية مشكلة على هوى القوى الغربية. كان سيتم إحلال خلافة إسلامية جديدة محلها، تعيد للإسلام مجده الذي كان في القرن السابع. أُعلنت حرب بين نظامين عالميين.

ساحة قتال ذلك الصراع كان يمر عبر قلب شبه الجزيرة العربية الذي ما لبث - بعد قيام القاعدة بإطلاق محاولة فاشلة للإطاحة بحكم آل سعود في 2003 - أن أصبح أحد أشرس خصوم المنظمة. محاولة الاهتداء إلى الأمن في كنف النظامين الوستفالي والإسلاموي نجحت لبعض الوقت. إلا أن خطأ الأسرة الحاكمة السعودية الاستراتيجي الكبير تمثل ببقائها، منذ نحو ستينيات القرن العشرين وحتى عام 2003، مصرة على افتراض أنها قادرة على دعم بل وحتى توظيف الحركة الإسلاموية الراديكالية في الخارج دون تعريض وضعها الخاص في الوطن للخطر. تمخض اندلاع حركة تمردية قاعدية جدية، مستدامة في المملكة عام 2003 عن إماطة اللثام عن خطأ هذه الاستراتيجية القاتل، هذه الاستراتيجية التي نبذتها الأسرة الحاكمة لصالح حملة مكافحة تمرد فعالة، بقيادة أمير من الجيل الأكثر شبابًا هو الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية السعودي الحالي. ومع ذلك فإن الأسرة بقيت معرضة للخطر. ومع فورة تيارات جهادية في العراق وسورية، فإن الفطنة التي تجلت في هذه الحملة قد تُمتحن مرة أخرى.

كانت المملكة العربية السعودية قد تبنت خطًا لا يقل تعقيدًا عن التحديات التي تواجهها. راحت العائلة الملكية ترى الأمن السعودي والمصالح الوطنية-القومية كامنين في العلاقات البناءة مع الغرب وفي المشاركة بالاقتصاد العالمي. غير أن مهد الإسلام وحامية أقدس الأماكن الإسلامية: المملكة العربية السعودية لا تستطيع أن تطيق أي انحراف عن الأصولية الإسلامية. سبق لها أن حاولت

اجتذاب حركة عالمية إسلاموية متمردة جذريًا عبر نوع مخفف من خلط دولة حديثة مع علاقات دولية وستفالية مقحمة على ممارسة سلفية، ربما أكثر طبعات الدين أصولية، وتمويلها دوليًا. أحيانًا كانت النتيجة متناقضة داخليًا. فعلى الصعيد الدبلوماسي ظلت المملكة العربية السعودية، إلى حد كبير، متحالفة مع الولايات المتحدة مع بقائها روحيًا دائبة على الترويج لصيغة إسلامية منطوية على نوع من الصدام مع العالم غير المسلم. عبر تمويل سلسلة من المدارس الدينية المبشرة بالاتجاه السلفي في طول العالم وعرضه، لم يكن السعوديون يؤدون واجبهم الإسلامي وحسب بل ويتخذون تدبيرًا دفاعيًا عبر تحويل أنصارهم إلى مبشرين في الخارج بدلاً من داخل المملكة. ما لبث المشروع أن تمخض عن النتيجة غير المقصودة المتمثلة برعاية الحماسة الجهادية المحمومة التي كانت فيما بعد ستهدد الدولة السعودية نفسها وحليفاتها.

بقيت استراتيجية المملكة القائمة على النأي بالنفس تفعل فعلها طوال بقاء الدول السنية الخاضعة إلى حد كبير لحكم أنظمة عسكرية. ولكن ما إن ظهرت القاعدة على المسرح، وأسست إيران آيات الله قيادتها لمعسكر ثوري كفاحي عبر المنطقة، وراح الإخوان المسلمون يهددون بالاستيلاء على السلطة في مصر وغير مصر، حتى وجدت المملكة العربية السعودية نفسها في مواجهة اثنتين من صيغ الحرب الأهلية في الشرق الأوسط، حربين أهليتين كانت جهودها التبشيرية (وإن دونما قصد) قد ساهمت في إيقاد فتيليهما: بين أنظمة حكم إسلامية كانت أعضاء في منظومة الدول الوستفالية وإسلاميين رأوا مؤسسة الدولة ومؤسسات النظام الدولي السائدة نوعًا من الإساءة إلى القرآن من جهة؛ وبين الشيعة والسنة عبر المنطقة مع تولي إيران والسعودية قيادتي الطرفين المتجابهين من جهة ثانية.

وكان الخلاف سيتجلى على خلفية خلافين آخرين كل منهما يُعرِّض النظام الإقليمي لاختباراته الخاصة: تحركات عسكرية أمريكية لإطاحة نظامين دكتاتوريين بغيضين في العراق وليبيا، مصحوبة بضغوط سياسية أمريكية لتحقيق "عملية تحول الشرق الأوسط الكبير"؛ وانبعاث التنافس السني-الشيعي، بزخم تدميري بالغ الهول إبان الحرب العراقية والنزاع السوري. وفي كل من هذين الخلافين، كانت المصالح المتوازنة لكل من المملكة العربية السعودية من ناحية والولايات المتحدة من الناحية المقابلة صعبة الاستقطار.

بوصف الأمر مسألة قيادة إقليمية، توازن قوة، وتنافس عقدي، ترى المملكة

العربية السعودية نفسها مهددة من قبل إيران بوصفها ظاهرة دينية من جهة وإمبراطورية من جهة ثانية. ترى المملكة العربيةُ السعودية أرخبيلَ قوةٍ ونفوذٍ شيعيين صاعدين بقيادة إيران، ممتدًا من حدود إيران الأفغانية عبر العراق، وسورية، ولبنان إلى البحر المتوسط، في مجابهة مع منظومة سنية بقيادة سعودية مؤلفة من مصر، والأردن، ودول الخليج، وشبه الجزيرة العربية، وجميعها في تحالف حذر مع تركيا.

من غير الممكن للموقف الأمريكي من إيران والمملكة العربية السعودية، إذن، أن يكون مجرد حسابات توازن قوة أو قضية إشاعة ديمقراطية؛ لا بد من اجتراحه في سياق ما هو صراع مذهبي، يتمادى منذ أكثر من عشرة قرون، بين جناحين إسلاميين، قبل كل شيء. يتعين على الولايات المتحدة وحليفاتها معايرة سلوكها بعناية. فالضغوط التي يتم إطلاقها في المنطقة سوف تؤثر في العلاقات الشبكية الحساسة المعززة للمملكة في قلبها والمضطلعة بإدارة أقدس الأمكنة عند المسلمين. من شأن أي انتفاضة في المملكة العربية السعودية أن تجر وراءها مضاعفات خطيرة بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، إلى مستقبل العالم الإسلامي، وإلى السلم العالمي. وفي ضوء التجربة مع الثورات في أمكنة أخرى من العالم العربي، لا تستطيع الولايات المتحدة أن تفترض أن معارضة ديمقراطية تنتظر في الكواليس لتسارع إلى تولي حكم المملكة العربية السعودية انطلاقًا من مبادئ أكثر تلاؤمًا مع حساسيات الغرب. يجب على أمريكا أن تعمل على استقطار فهم مشترك مع بلد هو الجائزة المحورية الأخيرة المستهدفة من قبل كل من صيغتي الجهاد السنية والشيعية على حد سواء، بلد ستكون جهوده ومساعيه، مهما كانت التقافية وغير مباشرة، أساسية وجوهرية في رعاية أي تطور إقليمي بناء.

بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، يبقى الصراع مع إيران وجوديًا؛ منطويًا على بقاء المملكة، على مشروعية الدولة، ومستقبل الإسلام في الحقيقة. فبمقدار ما تواصل البروز بوصفها قوة مرشحة للهيمنة، ستحاول المملكة العربية السعودية، في الحدود الدنيا، تعزيز موقع قوتها الخاصة حفاظًا على التوازن. ونظرًا لانطواء الأمر على قضايا حياتية ومصيرية، فإن التطمينات اللفظية لن تكفي. بالاستناد إلى نتيجة المفاوضات النووية الإيرانية، من المحتمل أن تبادر المملكة العربية السعودية إلى السعي للحصول على قدرتها النووية الخاصة

بصيغة ما – إما بالحصول على رؤوس حربية من إحدى القوى النووية الموجودة، يفضل أن تكون إسلامية (مثل باكستان)، أو عبر تمويل تطوير مثل هذه الرؤوس في بلد آخر كخطة تأمين. وبمقدار ما ترى المملكة العربية السعودية أن أمريكا منسحبة من المنطقة، فإنها ستسعى دون شك لبناء نظام إقليمي يضم قوة خارجية أخرى، ربما الصين، الهند، أو حتى روسيا. فالتوترات، الأزمات، الفوضى، وحوادث العنف التي تزلزل الشرق الأوسط في العقدين الأولين من القرن الواحد والعشرين يجب فهمها، إذن، بوصفها صفحات صراع مدني ومذهبي يجري على قدم وساق في سياق لحسم ما إذا كانت المنطقة سوف تلتحق بركب أي مفهوم أوسع للنظام العالمي وكيف. أشياء كثيرة تتوقف على قدرة الولايات المتحدة، مهارتها، واستعدادها للمساهمة في صوغ المحصلة التي تلبي المصالح الأمريكية، والتي تراها المملكة العربية السعودية وحليفاتها متوافقة مع أمنها ومبادئها.

انحطاط الدولة؟

قد تغدو سورية والعراق، وقد كانتا ذات يوم رائدتي الحركة القومية بالنسبة إلى البلاد العربية، عاجزتين عن إعادة لملمة نفسيهما بوصفهما دولتين وستفاليتين. فمع سعي زمرها (ميليشياتها) المتقاتلة للحصول على دعم طوائف مماثلة عبر المنطقة وخارجها، لا بد لصراعهما من أن يعرض تماسك سائر البلدان المجاورة للخطر. وإذا باتت جملة دول متلاصقة في قلب العالم العربي عاجزة عن إقامة نظام حكم شرعي، وتحكّم مطرد على حدودها، فإن من شأن التسوية الإقليمية الشرق أوسطية لما بعد الحرب العالمية الأولى أن تكون قد وصلت إلى محطة أخيرة.

لقد أصبح الصراع في سورية والعراق والمساحات المحيطة، إذن، رمزًا لتوجه مشؤوم جديد: تحلل كيانات الدول وتفككها إلى وحدات قبلية، عشائرية، طائفية، ومذهبية، بعضها عابرة للحدود الموجودة، في صراع عنيف فيما بينها أو متلاعب بها من قبل زمر خارجية متنافسة، بعيدة عن مراعاة أي قواعد مشتركة سوى قانون القوة المتفوقة – وهي ربما الحالة التي كان هوبز قد اعتبرها الحالة الطبيعية، أو حالة الطبيعة.

غداة ثورة أو تغيير نظام حكم، وفي غياب قيام سلطة جديدة مقبولة بوصفها مشروعة لدى أكثرية حاسمة من الكتلة السكانية، حشد من الزمر (العصابات)

المختلفة سوف يواصل الاشتباك في معارك مكشوفة مع منافسين مفترضين صراعًا على السلطة؛ قطاعات من الدولة قد تنحرف إلى مستنقع الفوضى أو العصيان الدائم، أو تقدم على الاندماج بقطاعات دولة أخرى سائرة في طريق التفكك. قد لا تكون الحكومة المركزية القائمة راغبة أو قادرة على إعادة بسط السلطة على مناطق حدودية أو كيانات غير رسمية، خارجة على الدولة، مثل حزب الله، القاعدة، داعش، وطالبان. وقد وصل هذا إلى كل من العراق، ليبيا، سورية، والباكستان، إلى مدى أكثر خطرًا.

قد لا تكون بعض الدول كما هي مؤسسة راهنًا قابلة للحكم تمامًا إلا عبر أساليب حكم واندماج قسريّ يرفضها الأمريكيون بوصفها غير مشروعة. في بعض الحالات يمكن التغلب على العيوب عبر اعتماد خطوات تطويرية نحو نظام حكم أكثر ليبرالية. غير أن المطالبات الأمريكية بوقف القتال وتجميع حكومة ائتلافية ديمقراطية تميل، حين تكون فئات داخل الدولة مقتنعة بمفاهيم مختلفة للنظام العالمي أو ترى نفسها في صراع وجودي من أجل البقاء، إما إلى شل نظام الحكم القائم (كما حصل في إيران الشاه) أو التوجه إلى آذان صماء (الحكومة المصرية بقيادة الجنرال السيسي - تحاول الآن، بالإفادة من تجربة الإطاحة بسلف قائدها عبر النأي بالنفس عن نوع من التحالف الأمريكي التاريخي طلبًا لقدر أكبر من حرية المناورة والحركة). على أمريكا، في ظل هذه الشروط، أن تقرر بالاستناد إلى قاعدة ما يحقق الخلطة المثلى الجامعة بين الأمن والأخلاق، مع الاعتراف بأن أيًا منهما لن يكون كاملاً، مئة بالمئة.

ففي العراق تمخض انحلال نظام صدام حسين الدكتاتوري الهمجي الخاضع لهيمنة السنة عن ضغوط دافعة نحو الديمقراطية بقدر أقل منها نحو الانتقام والثأر اللذين حاولت الزمر المختلفة مباشرتهما عبر تعزيز تلاحم صيغها الدينية-المذهبية-الطائفية المختلفة وبلورتها في وحدات متقاتلة عمليًا فيما بينها. وفي ليبيا، تلك البلاد الواسعة ذات الكثافة السكانية المتدنية المبتلية بالانقسامات الطائفية والجماعات القبلية المتحاربة، تلك البلاد التي لم تعش تاريخًا مشتركًا إلا في ظل الاستعمار الإيطالي، كانت إطاحة الدكتاتور الإجرامي القذافي قد عنت، عمليًا، إزاحة أي شيء شبيه بنظام حكم وطني-قومي، أي شيء له علاقة بالإدارة الرسمية الوطنية. سارعت القبائل والأقاليم إلى التسلح لتأمين الحكم الذاتي أو الهيمنة عن طريق ميليشيات مستقلة. ثمة حكومة مؤقتة في طرابلس نالت اعترافًا

دوليًا لكنها عاجزة عن ممارسة أي سلطة فعلية خارج حدود المدينة، إذا كانت قادرة فعلاً حتى على ذلك. كثرة من الجماعات المتطرفة توالدت، دافعة الجهاد إلى قلب دول مجاورة - لا سيما في إفريقيا - مدججًا بأسلحة من ترسانات القذافي.

عندما لا تكون الدول محكومة بكليتها، يبدأ النظام الدولي أو الإقليمي نفسه بالتفكك. فضاءات خالية موحية باللاقانون تطغى على أجزاء من الخريطة. من شأن انهيار أي دولة أن تقلب أرضها إلى قاعدة للإرهاب، للتزويد بالسلاح، للتحريض الطائفي ضد الجيران. مناطق اللاحكم أو الجهاد تمتد الآن عبر العالم الإسلامي، تاركة بصماتها على ليبيا، مصر، اليمن، غزة، لبنان، سورية، العراق، أفغانستان، الباكستان، نيجيريا، مالي، السودان، والصومال. وحين يقوم المرء أيضًا بأخذ عذابات إفريقيا الوسطى - حيث نجحت الحرب الأهلية الكونغولية المتمادية من أجيال في جر دول مجاورة ونزاعات إلى جمهورية إفريقيا الوسطى والسودان الجنوبي مهددة بالانتشار المماثل - في اعتباره، يرى أن جزءًا كبيرًا من مساحة العالم وكتلته السكانية بات على حافة الانزلاق إلى خارج النظام الدولي القائم على أساس كيانات الدول، بكل ما في تلك العبارة من معنى.

مع بقاء هذا الفراغ باسطًا جناحه، يبقى الشرق الأوسط في قبضة مجابهة شبيهة بحروب أوروبا الدينية المنتمية إلى ما قبل وستفاليا، ولكنها أوسع. ثمة صراعات داخلية ودولية تتبادل التعزيز. ثمة نزاعات سياسية، طائفية، قبلية، إيديولوجية، ومصالح قومية-وطنية تقليدية تختلط. يجري تحويل "الدين إلى سلاح" في خدمة أغراض جيوسياسية؛ يتم وضع الإشارات على المدنيين لإبادتهم استنادًا إلى انتماءاتهم الطائفية. وحيثما تكون الدول قادرة على الاحتفاظ بمرجعياتها، فإنها ترى هذه المرجعيات بلا قيود، مبررة بضرورات البقاء؛ أما حيثما تتفكك الدول، فإنها لا تلبث أن تصبح ميادين نزاع لقوى محيطة كثيرًا ما يتم الإمساك بزمام السلطة فيها عبر إغفال كلي لرخاء الإنسان وكرامته.

إن النزاع المتكشف الآن هو نزاع مذهبي من ناحية وصراع جيوسياسي من ناحية ثانية في الوقت نفسه. كتلة سنية مؤلفة من المملكة العربية السعودية، ودول الخليج، ومصر، وتركيا إلى حد ما تتجابه مع كتلة بقيادة إيران، تدعم حصة بشار الأسد من سورية، وعراق المالكي الأوسط والجنوبي، وميليشيات حزب الله وحماس في لبنان وغزة. تقوم الكتلة السنية بتوفير الدعم لانتفاضتين في سورية ضد الأسد وفي العراق ضد المالكي؛ تستهدف إيران السيطرة

الإقليمية عن طريق استخدام أطراف غير رسمية مرتبطة بطهران إيديولوجيًا وصولاً إلى تقويض المشروعية الداخلية لمنافسيها الإقليميين.

أطراف النزاعات تبحث عن دعم خارجي، ولا سيما من روسيا والولايات المتحدة، بما يؤدي إلى تشكيل علاقاتها فيما بينها. أهداف روسيا استراتيجية إلى حد كبير، منع الجماعات الجهادية السورية والعراقية من التوغل والانتشار في مناطقها الإسلامية في الحد الأدنى، وتدعيم موقعها مقابل الولايات المتحدة (وصولاً إلى قلب نتائج حرب الـ 1973 آنفة الوصف في هذا الفصل). مأزق أمريكا يكمن في أنها تدين الأسد – وهي على صواب – من منطلقات أخلاقية، إلا أن أكبر فصائل خصومه هي القاعدة والجماعات الأكثر تطرفًا التي يتعين على الولايات المتحدة أن تتصدى لها استراتيجيًا. لم تكن أي من روسيا أو الولايات المتحدة قادرة على تحديد ما إذا كان يتعين عليهما أن تتعاونا أم أن تناور كل منهما ضد الأخرى – وإن كانت الأحداث في أوكرانيا مرشحة ربما لحل هذا الغموض باتجاه مواقف الحرب الباردة. يبقى العراق موضوع نزاع بين جملة من المعسكرات – ثمة، هذه المرة، إيران، الغرب، وجملة من التكتلات السنية الانتقامية المختلفة – كما سبق لهذا الأمر أن كان مرات كثيرة في تاريخه، حيث يتم تقديم السيناريو نفسه من قبل ممثلين مختلفين.

بعد تجارب أمريكا المريرة وفي ظل ظروف شديدة العزوف عن التعددية، من المغري ترك هذه الانتفاضات تستأنف مساراتها والتركيز على التعامل مع الدول الوريثة. إلا أن عددًا من الوَرَثة المحتملين أعلنوا أن أمريكا ونظام وستفاليا العالمي عدوان رئيسيان.

في حقبة زاخرة بالإرهاب الانتحاري والتطلع إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، لا بد من المبادرة إلى تشخيص الانزلاق نحو مجابهات طائفية شاملة للإقليم كله وشجبه بوصفه تهديدًا لاستقرار العالم جديرًا بجهد تعاوني باشتراك سائر القوى المسؤولة، يتم التعبير عنه بنوع من التعريف المقبول أقله للنظام الإقليمي. عند الإخفاق في بسط النظام، مساحات شاسعة تخاطر بالانكشاف أمام الفوضى وصنوف من التطرف الذي سينتشر عضويًا في أقاليم أخرى. من هذا الأنموذج الصارخ ينتظر العالم اجتراح نظام إقليمي جديد من قبل أمريكا وبلدان أخرى في وضع يؤهلها لتبني وجهة نظر عالمية.

الفصل الرابع

الولايات المتحدة وإيران: مقاربتان للنظام

في ربيع 2013 ألقى آية الله علي خامنئي، "المرشد" الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية – الشخصية التي كانت آنذاك ولا تزال الآن أعلى مرتبة من سائر وزراء الحكومة الإيرانية، بمن فيهم رئيس جمهورية إيران ووزير خارجيتها – خطابًا موجهًا إلى مؤتمر دولي لرجال دين مسلمين، أطرى فيه على انطلاق ثورة عالمية جديدة. ما سمي بـ "الربيع العربي" في أمكنة أخرى، كان في الحقيقة، كما قال "صحوة إسلامية" ذات عواقب كاسحة للعالم. وتابع خامنئي شارحًا يقول إن الغرب أخطأ إذ رأى أن جماهير المتظاهرين كانت تمثل انتصار الديمقراطية الليبرالية. فالمتظاهرون كانوا سيرفضون "التجربة المريرة والمرعبة للسير خلف الغرب على أصعدة السياسة، السلوك، ونمط الحياة" لأنهم كانوا يجسدون "الإنجاز الإعجازي للوعود الإلهية":

> ما نراه اليوم أمام أعيننا ولا يستطيع أن ينكره أي فرد مطَّلع وذكي هو أن العالم الإسلامي الآن خرج من زواريب معادلات العالم الاجتماعية والسياسية، إنه قد اهتدى إلى موقع بارز ورفيع في قلب الأحداث العالمية الحاسمة، وهو يطرح وجهة نظر جديدة حول الحياة، الحكم، والتطورات الاجتماعية[1].

في تحليل خامنئي بادرت هذه الصحوة المتجددة للوعي الإسلامي إلى فتح الباب أمام ثورة دينية عالمية مرشحة، آخر المطاف، لسحق النفوذ الطاغي للولايات المتحدة وحليفاتها ولوضع حد لثلاثة قرون من التفوق الغربي:

> الصحوة الإسلامية، التي لا يجرؤ المتحدثون في المعسكر الرجعي المتغطرس حتى على ذكرها لفظًا، حقيقة من الممكن مشاهدة إشاراتها ورموزها في جل أجزاء العالم الإسلامي. ولعل الإشارة الأوضح الدالة عليها هي حماسة الرأي العام، ولا سيما في صفوف الشباب، لإحياء مجد الإسلام وعظمته، للوقوف على طبيعة النظام والتحكم الدوليين، ولإزاحة القناع عن الوجه الظالم المتغطرس الذي لا يعرف معنى الخجل لجملة الحكومات والمراكز المدمنة على اضطهاد الشرق الإسلامي وغير الإسلامي.

في أعقاب "إخفاق الشيوعية والليبرالية" مع تعرض قوة الغرب والثقة بها للانهيار، من شأن الصحوة الإسلامية أن تحدث أصداء عبر العالم، كما وعد خامنئي، موحِّدة **الأمة** الإسلامية العالمية وجاعلة إياها مركز العالم من جديد:

> هذا الهدف الأخير لا يسعه أن يكون أقل من اجتراح حضارة إسلامية مشرقة. جميع أجزاء الأمة الإسلامية - بصيغة جملة من الدول والبلدان - يتعين عليها أن تصل إلى الموقع الحضاري الذي سبق له أن تحدد في القرآن الكريم... عبر الإيمان الديني - المعرفة، الأخلاق، والنضال المطرد، تستطيع الحضارة أن تضفي على الأمة الإسلامية والإنسانية كلها فكرًا متقدمًا ونواميس سلوك نبيلة، كما تستطيع أن تكون منطلق التحرر من وجهات النظر المادوية القمعية ونواميس السلوك الفاسدة التي تشكل أعمدة الحضارة الغربية الراهنة[2].

كان خامنئي قد أطنب حول هذا الموضوع من قبل. متحدثًا أمام جمهور من القوات الخاصة (القوات شبه العسكرية) الإيرانية في 2011، قال خامنئي إن الاحتجاجات الشعبية في الغرب تعبير عن تعطش كوكب الأرض للروحانية والمشروعية كما تتجليان في أنموذج نظام الحكم الديني (الثيوقراطي) الإيراني. ثمة ثورة عالمية خلف الباب:

> توحي التطورات الجارية في الولايات المتحدة وأوروبا بتغيير هائل سيشهده العالم في المستقبل... شعارات المصريين والتونسيين تتكرر اليوم في نيويورك وكاليفورنيا... باتت الجمهورية الإسلامية راهنًا بؤرة حركة صحوة، الأمم وهذا الواقع هو الذي أزعج الأعداء[3].

في أي منطقة أخرى، كان من شأن مثل هذه التصريحات أن يتم التعامل معها بوصفها تحديًا ثوريًا خطيرًا: ثمة شخصية دينية ممسكة بزمام السلطة الروحية والزمنية العليا، في بلد ذي شأن، يعلن على الملأ تبني مشروع بناء نظام عالمي بديل مناقض للنظام المعتمد والممارَس من قبل الأسرة العالمية. يقوم القائد الأعلى لإيران المعاصرة بإعلان أن المبادئ الدينية الكونية الشاملة، لا المصالح القومية-الوطنية أو الأممية الليبرالية، ستسود العالم الجديد الذي يتنبأ به. لو تم التعبير عن مثل هذه العواطف من قبل أي قائد آسيوي أو أوروبي لفُسرت على انها تحديات عالمية صادمة. إلا أن تكرارها على امتداد خمسة وثلاثين عامًا أفاد في ترويض العالم وجعله متآلفًا مع راديكالية هذه العواطف والأفعال الداعمة لها. ومن جانبها دأبت إيران على مزاوجة تحديها للحداثة مع تراث فن حكم ألفي استثنائي الدهاء.

تراث فن إدارة الدولة الإيراني

كان التطبيق الأول للمبادئ الإسلاموية الراديكالية بوصفها عقيدة سلطة دولة عام 1979 في عاصمة كانت الأقل احتمالاً - في بلد ذي تاريخ وطني - قومي طويل ومميز مع احترام عريق وراسخ لماضيه ما قبل الإسلامي، خلافًا لأكثر الدول الشرق أوسطية. وهكذا فإن إيران، تلك الدولة المقبولة في المنظومة الوستفالية، عندما انقلبت إلى داعية إسلام راديكالي بعد ثورة آية الله الخميني، انقلب نظام الشرق الأوسط الإقليمي رأسًا على عقب.

بين جميع بلدان المنطقة ربما تتوفر إيران على أكثر المشاعر الدولتية تماسكًا وأعلى درجات فن الحكم القائم على تراث المصلحة القومية-الوطنية إتقانًا. في الوقت نفسه، سبق لقادة إيران أن وصلوا إلى ما هو أبعد بكثير من حدود إيران الحديثة ونادرًا ما كانوا قد انصاعوا لمفهومي الدولة الوستفالية والمساواة السيادية. كان تراث إيران التأسيسي متمثلاً بالإمبراطورية الفارسية التي تمكنت، عبر سلسلة من عمليات التجسد من القرن السابع قبل الميلاد إلى القرن السابع الميلادي، من إقامة حكمها على امتداد القسم الأكبر من الشرق الأوسط المعاصر مع أجزاء من آسيا الوسطى، جنوب غرب آسيا، وشمال إفريقيا. بفن وثقافة متألقين، وجهاز بيروقراطي ذي خبرة في إدارة مقاطعات مترامية الأطراف،

وبجيش جرار متعدد الإثنيات مصقول جراء حملات ناجحة في جميع الاتجاهات، كانت إيران، بلاد فارس، ترى نفسها أكبر بكثير من مجتمع واحد بين مجتمعات كثيرة. أصر المثل الأعلى الفارسي للنظام الملكي على رفع سيده إلى مرتبة شبه سماوية صاحب سيادة وافر العظمة للشعوب - بوصفه "ملك الملوك"، العاكف على إقامة العدل ورسم التسامح مقابل الطاعة السياسية السلمية[4].

كان المشروع الإمبراطوري الفارسي، مثل نظيره الصيني، يمثل صيغة لتنظيم العالم اضطلعت فيها إنجازات الثقافة والسياسة والثقة السايكولوجية المتماسكة، الثقة بالنفس، دورًا لا يقل عظمة عن دور الغزوات (الفتوحات) العسكرية التقليدية. قام مؤرخ القرن الخامس قبل الميلاد الإغريقي هيرودوت بوصف الثقة بالنفس لدى شعب كان قد استوعب أروع ما في سائر العادات والأعراف الأجنبية - الملابس الميدية، الدروع المصرية - وبات يرى نفسه مركز الإنجازات الإنسانية:

> يشرفون أنفسهم أكثر من الجميع، يليهم أولئك الذين يقيمون قريبًا منهم، ومن ثم مَنْ هم وراء أولئك، وهكذا، وصولاً إلى نوع من التدرج على سلم الشرف نسبة إلى البعد الجغرافي. هم الأقل تشريفًا لأولئك الذين يقيمون في أبعد الأمكنة عن مكانهم. وهذا يعود إلى أنهم يظنون أنفسهم أفضل البشر في كل شيء ولا ينال الآخرون من الفضل إلا القسط الذي يوفره قربُهم؛ أولئك الذين يعيشون في الأمكنة القصوى الأكثر بعدًا هم الأكثر انحطاطًا وخسّة[5].

وبعد نحو خمسة وعشرين قرنًا كان هذا الإحساس بالثقة الذاتية الجليلة لا يزال قائمًا كما تجلّى في نص اتفاقية تجارية مبرمة في 1850 بين الولايات المتحدة والسلالة الحاكمة الصفوية التي كانت تحكم طبعة مختصرة ولكنها بقيت واسعة رغم ذلك من الإمبراطورية الفارسية، طبعة مؤلفة من إيران مع أجزاء مهمة من أفغانستان الحالية، العراق، الكويت، الباكستان، طاجكستان، تركيا، وتركمنستان. بقي الشاه، حتى بعد الفقدان الأخير لكل من أرمينيا، أذربيجان، الداغستان، وجورجيا الشرقية في حربين مع الإمبراطورية الروسية المتوسعة، حريصًا على عكس ثقة سلف كسرى وقورش بالنفس:

> رئيس جمهورية الولايات المتحدة لأمريكا الشمالية، وجلالته المعظم والعالي مثل

كوكب زحل؛ صاحب السيادة الذي تخدمه الشمس راية؛ والذي يرقى بهاؤه وجلاله إلى مستوى السماوات؛ صاحب السيادة العليا، العاهل الذي يملك جيوشًا بأعداد تساوي أعداد النجوم؛ عظمته تذكّر بعظمة جمشيد؛ جلاله يوازي جلال داريوس؛ وارث تاج الكايانيين وعرشهم، الإمبراطور السامي لبلاد فارس كلها، بوصفهما راغبين، بالتساوي من ناحية وبصدق من ناحية أخرى، في إقامة علاقات صداقة وتجارة، ذات منافع وفوائد متبادلة لمواطني ورعايا الطرفين المتعاقدين الساميين، أقدما، لهذا الغرض، على تسمية مبعوثيهما المتمتعين بصلاحيات مطلقة[6].

كانت إيران الواقعة على خط تقاطع الشرق والغرب مضطلعة بإدارة مناطق وولايات تابعة ممتدة في عرضها الأقصى من ليبيا إلى قيرغيزستان والهند الحديثة الحالية، إما المنطلق أو المنتهى الأخير لجل كبار الغزاة على كتلة أوراسيا القارية منذ العصور القديمة إلى حقبة الحرب الباردة. وعبر جمله هذه الخضّات والانتفاضات ظلت إيران – مثل الصين في ظل ظروف تكاد تكون مشابهة – محافظة على شعورها المميز بالهوية. والإمبراطورية الفارسية الممتدة عبر سلسلة طويلة من الثقافات والأقاليم المتباينة نجحت في تبني إنجازات تلك الثقافات والأقاليم وإذابتها في بوتقة مفهومها المتميز للنظام. مغمورة بموجات غزو الإسكندر المقدوني (الأكبر)، الجيوش الإسلامية الأولى، والمغول لاحقًا – وقد شكلت صدمات أجهزت على كل شيء عدا الذاكرة التاريخية والاستقلال السياسي لشعوب أخرى – حافظت إيران على ثقتها بتفوقها الثقافي. صحيح أنها انحنت أمام غزاتها في تنازل مؤقت ولكنها حافظت على استقلالها عبر نظرتها إلى العالم، راسمة "فضاءات داخلية عظيمة"[7] شعرًا وتصوفًا ومحترمة ارتباطها بالحكام القدماء البطوليين الوارد ذكرهم في ملحمة **كتاب الملوك** (الشاهنامة). في الوقت نفسه استقطرت إيران تجربتها من عمليات إدارة مختلف المناطق والتحديات السياسية وصبتها في قالب دبلوماسي متقن قائم على مكافأة الجَلَد، التحليل العبقري للوقائع الجيوسياسية، والتلاعب السايكولوجي على الخصوم بمخادعتهم.

هذا الشعور بالتميز وهذه البراعة في المناورة استمرا في الحقبة الإسلامية مع اعتناق إيران دين غزاتها (فاتحيها) العرب، غير أنها وحدها بين الموجة الأولى من الشعوب التي اجتيحت بلدانها، أصرت على استبقاء لغتها كما على شحن النظام الجديد بتركات الإمبراطورية، التي أطاحها الإسلام للتو، على

الصعيد الثقافي. وفي النهاية، أصبحت إيران المركز السكاني (الديمغرافي) والثقافي للمذهب الشيعي – تقليدًا منشقًا ومعارضًا تحت الحكم العربي أولاً، ومن ثم بوصفه دين الدولة بدءًا بالقرن السادس عشر (إذ تم تبنيه، جزئيًا، أسلوبًا للتميز وتحدي الإمبراطورية العثمانية المتنامية التي كانت سنية على حدودها). وعلى النقيض من أكثرية التفسيرات السنية، دأب هذا الفرع من الإسلام على تأكيد الصفات الصوفية – الباطنية المتعذرة الطمس للحقيقة الدينية كما على إجازة "الرياء أو الخداع الحصيف"[8] في خدمة مصالح المؤمنين. ففي ثقافتها، دينها، ونظرتها الجيوسياسية كانت إيران (كما سمت نفسها رسميًا بعد سنة 1935) قد حافظت على تميز تراثها كما على الطابع الخاص لدورها الإقليمي.

ثورة الخميني

كانت الثورة ضد شاه إيران القرن العشرين رضا بهلوي قد بدأت (أو أقله صُوِّر للغرب أنها قد فعلت) حركة معادية للنظام الملكي مطالبة بالديمقراطية وبإعادة التوزيع على الصعيد الاقتصادي. كثرة من شكاواها كانت فعلية، ناجمة عن التشوهات التي فرضتها برامج الشاه التحديثية وعن التكتيكات المتشددة والاعتباطية التي اعتمدتها الحكومة في محاولة التحكم بالمعارضة. غير أن آية الله روح الله الخميني العائد من المنفى في باريس والعراق عام 1979، مضطلعًا بدور "القائد الأعلى" للثورة، لم يفعل ذلك باسم برامج اجتماعية لنظام حكم ديمقراطي بل باسم نوع من الانقضاض أو الإغارة على مجمل النظام الإقليمي بل وعلى ترتيبات الحداثة المؤسسية بالفعل.

لم تكن العقيدة التي تجذرت في إيران في ظل الخميني شبيهة بأي شيء كان قد سبق له أن مورس في الغرب منذ الحروب الدينية في حقبة ما قبل وستفاليا. رأت الدولة لا بوصفها كيانًا شرعيًا بحد ذاته، بل على أنها سلاح مناسب لنضال ديني أوسع. أعلن الخميني أن خريطة القرن العشرين للشرق الأوسط اصطناع زائف ولا إسلامي فبركه "امبرياليون"[9] و"حكام مستبدون أنانيون" كانوا قد "مزقوا **الأمة** الإسلامية بقطاعاتها المختلفة التي فصلوا بعضها عن بعضها الآخر وأوجدوا اصطناعيًا سلسلة من الدول – الأمم المنفصلة". جميع

المؤسسات السياسية الموجودة في الشرق الأوسط وخارجها كانت "غير شرعية" لأنها "ليست مستندة إلى قانون (ناموس) إلهي". والعلاقات الدولية القائمة على أساس مبادئ إجرائية وستفالية مستندة إلى قاعدة زائفة لأن "على العلاقات بين الأمم - الدول أن تكون مبنية على أسس روحية"[10] لا على ركيزة مبادئ المصلحة الوطنية-القومية.

برأي الخميني - وهو رأي يوازي رأي قطب - من شأن نوع من القراءة الإيديولوجية التوسعية للقرآن أن تنير طريق نبذ هذه الهرطقات المفضية إلى اجتراح نظام عالمي مشروع حقًا. كان من شأن الخطوة الأولى أن تتمثل بإطاحة جميع الحكومات في العالم الإسلامي وإبدالها بـ "حكومة إسلامية"[11]. كان لا بد من الإجهاز على سائر الولاءات التقليدية لأن "من واجبنا جميعًا أن نُسقط **الطاغوت**؛ أي جملة السلطات السياسية اللاشرعية المتولية الآن حكم العالم الإسلامي". وكان من شأن تأسيس نظام سياسي إسلامي حقًا في إيران أن يرمز إلى "اليوم الأول من أيام حكم الرب (الله)"، كما أعلن الخميني بمناسبة تأسيس جمهورية إيران الإسلامية في الأول من نيسان/أبريل، 1979.

لم يكن من شأن هذا الكيان أن يشبه أي دولة حديثة أخرى. قال مهدي بازركان، رئيس الوزارة الأولى الذي عينه الخميني **للنيويورك تايمز** إن "المطلوب... هو نظام حكم من النمط الذي عُرف إبان الأعوام العشرة من حكم النبي محمد (ﷺ) وفي غضون الأعوام الخمسة من حكم صهره علي، أول أئمة الشيعة"[12]. وحين تتم رؤية نظام الحكم أمرًا سماويًا، لا بد من التعامل مع الانشقاق على أنه هرطقة، بدلاً من النظر إليه بوصفه معارضة سياسية. وفي ظل الخميني، نفذت الجمهورية الإسلامية تلك المبادئ، بدءًا بموجة محاكمات وإعدامات وعملية قمع منهجية للأقليات الدينية فاقت تلك الحاصلة أيام نظام الشاه التسلطي بأشواط.

وفي زحمة هذه الانتفاضة تجسدت المفارقة آخذة شكل تحد مزدوج للنظام الدولي[13]. فمع ثورة إيران، باتت حركة إسلاموية عازمة على إطاحة نظام وستفاليا ممسكة بزمام دولة حديثة ومؤكدة حقوقها وامتيازاتها "الوستفالية" - شاغلة مقعدها في الأمم المتحدة، موجهة تجارتها، ومشغِّلة جهازها الدبلوماسي. وهكذا فإن نظام إيران الديني وضع نفسه عند خط تقاطع نظامين عالميين مطالبًا دون وجه حق بالحمايات الرسمية للنظام الوستفالي مع استمراره في الإصرار

على تكرار عدم إيمانه به، عدم استعداده للالتزام به، واعتزامه استبداله آخر المطاف.

هذه الثنائية بقيت متجذرة في عقيدة الحكم الإيرانية. تتبنى إيران عنوان "الجمهورية الإسلامية" موحية بكيان ذي مرجعية متعالية على الحدود الجغرافية وآية الله الذي يرأس بنية السلطة الإيرانية (الخميني أولاً، ومن ثم خلفه علي خامنئي) ينظر إليه لا بوصفه مجرد شخصية سياسية إيرانية بل على أنه مرجع عالمي - "القائد الأعلى للجمهورية الإسلامية" و"قائد الأمة الإسلامية والمظلومين (المحرومين - المستضعفين)".

فرضت الجمهورية الإسلامية نفسها على المسرح العالمي بانتهاك هائل لأحد مبادئ النظام الدولي الوستفالي الجوهرية - مبدأ الحصانة - عبر الإغارة على السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز العاملين فيها رهائن مدة 444 يومًا (فِعْلَةٌ أكدتها الحكومة الإيرانية الراهنة، التي أقدمت عام 2014 على تعيين مترجم مُحتجزي الرهائن سفيرًا لها في الأمم المتحدة). وبروحية مشابهة ادعى آية الله الخميني، في 1989، امتلاك السلطة القضائية المؤهِّلة لإصدار فتوى بإعدام سلمان رشدي، مواطن بريطاني من أصل مسلم هندي، لنشره كتابًا في بريطانيا والولايات المتحدة عُدّ معاديًا للمسلمين.

حتى لدى إداراتها المقيمة لعلاقات دبلوماسية عادية مع البلدان التي كانت هذه الجماعات قد غزت أراضيها جزئيًا، ظلت إيران بوجهها الإسلاموي تدعم منظمات مثل حزب الله في لبنان وجيش المهدي في العراق - وهي تنظيمات خارج الدولة، غير رسمية متحدية للسلطات القائمة ودائبة على استخدام العنف كجزء من استراتيجيتها. والتزام إيران بالثورة الإسلامية تجلى في السماح بالتعاون بين السنة والشيعة خدمة لمصالح أوسع ضد الغرب، بما في ذلك تسليح إيران لجماعة حماس الجهادية السنية ضد إسرائيل، والطالبان في أفغانستان، حسب بعض التقارير؛ تقرير لجنة الحادي عشر من أيلول وتحقيقات مؤامرة إرهابية في كندا عام 2013 أشارا إلى أن حركيين من القاعدة، كانوا قد فازوا بفرصة للتحرك من إيران أيضًا[14].

حول موضوع الحاجة إلى إطاحة النظام العالمي القائم كان الإسلامويون على الضفتين - السنية والشيعية- متفقين عمومًا. ومهما كانت حدة الانقسام العقدي

السني-الشيعي المتفجر عبر الشرق الأوسط في أوائل القرن الواحد والعشرين، فإن آراء سيد قطب كانت متطابقة جوهريًا مع نظيرتها المطروحة من قبل ملالي إيران السياسيين من آيات الله. كان لفرضية قطب المتمثلة بأن الإسلام مرشح لإعادة تنظيم العالم والسيطرة عليه آخر المطاف صدى إيجابيًا لدى رجال دائبين على صبه في قالب ثورة دينية. مؤلفات قطب متداولة على نطاق واسع في إيران، ومنها ما هو مترجم من قبل آية الله علي خامنئي شخصيًا. وقد كتب الأخير في تقديمه لكتاب **المستقبل لهذا الدين** لقطب يقول[15]:

> لقد حاول هذا المؤلف الشامخ والعظيم في مسار فصول هذا الكتاب... تقديم جوهر الدين كما هو أولاً، ثم المبادرة، بعد إظهار انه برنامج عيش، ... عبر كلماته البليغة ونظرته العالمية الخاصة، إلى تأكيد أن حكم العالم سيؤول في النهاية إلى أيدي مدرستنا و"المستقبل هو للإسلام".

بالنسبة إلى إيران، وهي ممثلة الفرع الشيعي الأقلي لهذا المشروع، كان من شأن الانتصار أن يتم تصوره عبر تصعيد الاختلافات العقدية حول أهداف مشتركة. وتطلعًا إلى هذه الغاية يعلن الدستور الإيراني توحيد جميع المسلمين واجبًا قوميًا-وطنيًا:

> تبعًا للآية القرآنية الكريمة﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: 92]، يشكل المسلمون جميعًا أمة واحدة، وعلى عاتق حكومة جمهورية إيران الإسلامية واجب صوغ سياساتها وخططها العامة من منطلق رعاية الصداقة والوحدة بين جميع الشعوب الإسلامية، كما يتعين عليها أن تسعى بدأب ومثابرة من أجل تحقيق الوحدة السياسية، والاقتصادية، والثقافية للعالم الإسلامي[16].

لن يكون التشديد على النزاعات الإيديولوجية بل على الغزوات (الفتوحات) الإيديولوجية. قال الخميني: "علينا أن نعمل على تصدير الثورة إلى العالم كله، كما يتعين علينا أن ننبذ كل فكرة ترى غير ذلك، لأن الإسلام لا يكتفي برفضه الاعتراف بأي اختلاف بين البلدان الإسلامية، بل هو نصير جميع المضطهدين". ومن شأن هذا أن يشترط خوض نضال ملحمي ضد "أمريكا، ناهبة العالم"، وضد مجتمعات روسيا وآسيا الشيوعية المادية، إضافة إلى "الصهيونية، وإسرائيل"[17].

غير أن الخميني وأشقاءه الثوريين الشيعة كانوا مختلفين عن الإسلامويين السنة - وهذا هو جوهر تنافسهم الأخوي - في الإعلان عن أن من شأن الانتفاضة العالمية أن تُتوّج بمجيء المهدي، الذي كان سيعود من "االغيبة" لتولي السلطات السيادية التي يمارسها القائد (المرشد) الأعلى للجمهورية الإسلامية مؤقتًا بدلاً من المهدي[18]. وقد رأى رئيس جمهورية إيران آنذاك أن هذه المسألة محسومة تمامًا بحيث يمكن طرحها أمام الأمم المتحدة في خطاب ألقاه يوم 27 أيلول/سبتمبر، 2007، قائلاً[19]:

> دون أي شك، سيأتي المنتظر، المخلص النهائي. وبصحبة جميع المؤمنين، ملتمسي العدالة والمستفيدين منها، سيؤسس لمستقبل مشرق وسيملأ العالم عدلاً وجمالاً. هذا هو وعد الله؛ ولذلك سيتحقق.

والسلام الذي يتصوره مثل هذا المفهوم مشروط، كما أكد الرئيس أحمدي نجاد في رسالته إلى الرئيس جورج دبليو بوش في 2006، بخضوع كوكب الأرض لعقيدة دينية صحيحة. انتهت رسالة أحمدي نجاد (وقد عُدت في الغرب على نطاق واسع نوعًا من التمهيد لمفاوضات) بعبارة: "والسلام على من اتبع الهدى!"[20]، عبارة تُركت دون ترجمة في الطبعة المنشورة على الملأ. كان هذا هو التحذير نفسه الموجه من النبي محمد (ﷺ) إلى إمبراطوري بيزنطة والفرس، قبيل شن الحرب الجهادية (المقدسة) الإسلامية عليهما.

ظل مراقبون غربيون دائبين لعقود على محاولة الكشف عن "الأسباب العميقة" لمثل هذه العواطف، مقنعين أنفسهم بأن التصريحات الأكثر تطرفًا مجازية جزئيًا وأن من شأن نوع من التبرؤ من سياسة أو تصرف غربي سابق - مثل التدخل الأمريكي والبريطاني في السياسات الداخلية الإيرانية في خمسينيات القرن العشرين - أن يفتح الباب أمام المصالحة. ولكن الحركة الإسلاموية الثورية لم تبادر، حتى اللحظة، إلى إظهار أنها راغبة في أي تعاون دولي كما يفهمه الغرب؛ كما أن نظام إيران الديني، بوصفه تعبيرًا عن حركة استقلال ما بعد استعمارية مظلومة، لا يأمل بظهور تجليات حسن نوايا أمريكية. وفي ظل مفهوم آيات الله للسياسة، فإن النزاع مع الغرب ليس أمر تنازلات تقنية محددة أو صيغ تفاوض، بل صراع على طبيعة النظام العالمي.

حتى في لحظة هلل لها الغرب بوصفها مبشرة بروح مصالحة جديدة – بعد إنجاز اتفاقية مرحلية حول برنامج إيران النووي مع أعضاء مجلس الأمن الخمسة زائدًا ألمانيا – أعلن القائد (المرشد) الأعلى الإيراني، الخامنئي، في كانون الثاني/يناير 2014 ما يلي[21]:

> يحاول بعض الأفراد، عن طريق تزيين وجه أمريكا، إزالة قبح هذا الوجه، عنفه، وإرهابه، وتقديم الحكومة الأمريكية إلى الشعب الإيراني بوصفها رحيمة وإنسانية... كيف يمكنك أن تغير مثل ذلك الوجه الإجرامي البشع أمام الشعب الإيراني بأصباغ المكياج؟... لن تنتهك إيران ما وافقت عليه. غير أن الأمريكيين أعداء للثورة الإسلامية، هم أعداء للراية التي رفعتموها عاليًا.

أو كما أفاد خامنئي نفسه بأسلوب ألطف قليلاً في خطاب موجه إلى مجلس أوصياء إيران في أيلول/سبتمبر 2013 قائلاً[22]: "حين يكون المصارع في حالة صراع مع خصم ويبدي أحيانًا مرونة لأسباب تقنية عليه ألا ينسى حقيقة خصمه".

* * *

ليس وضع الأمور دائمًا على نحو حتمي. لعل إيران، بين سائر دول الشرق الأوسط، هي المتوفرة على الخبرة الأكثر تماسكًا على صعيد العظمة القومية-الوطنية، والتراث الاستراتيجي الأعرق والأوسع دهاء. لقد حافظت على ثقافتها الأساسية على امتداد ثلاثين قرنًا، أحيانًا بوصفها إمبراطورية متوسعة، طوال عدد غير قليل من القرون، عبر إتقان فن التلاعب بعناصر محيطة وتوظيفها. قبل ثورة آيات الله، كان تفاعل الغرب مع إيران وديًا وتعاونيًا بالنسبة إلى الطرفين، مستندًا إلى نوع من التوازي المتصور للمصالح القومية-الوطنية. (من المفارقات أن صعود آيات الله إلى السلطة تم في مراحله الأولى عبر قيام أمريكا بفك ارتباطها مع النظام القائم، من منطلق الاعتقاد الخاطئ بأن من شأن التغيير الوشيك أن يعجل بمجيء الديمقراطية وتعزيز الروابط الأمريكية – الإيرانية).

يتعين على الولايات المتحدة والديمقراطيات الغربية أن تكون منفتحة على رعاية علاقات تعاونية مع إيران. ما يجب عليها ألا تفعله هو إسناد مثل هذه

الخطة إلى عكس تجربتها الداخلية الخاصة بوصفها ذات شأن بالنسبة إلى المجتمعات الأخرى على نحو حتمي وآلي، لا سيما بالنسبة إلى تجربة إيران. لا بد لها من إتاحة الفرصة لاحتمال كون الخطاب الجامد لجيل كامل قائم على قناعة لا على تظاهر وتمثيل ومن المؤكد أنه كان ذا تأثير في عدد كبير من الإيرانيين. ليس التغيير في اللهجة، بالضرورة، عودة إلى الحالة الطبيعية، لا سيما حيث تكون تعريفات الحالة الطبيعية متباينة جذريًا. ينطوي الأمر أيضًا – وعلى نحو أكثر احتمالاً – على إمكانية نوع من التغيير في التكتيكات لبلوغ أهداف ثابتة أساسًا من حيث الجوهر. لا بد للولايات المتحدة من أن تبقى منفتحة على أي مصالحة حقيقية وأن تبذل جهودًا حثيثة لتيسير ذلك. غير أن نجاح مثل تلك الجهود مشروط أساسًا بتوفر إحساس واضح بالتوجه، لا سيما حول قضية البرنامج النووي الإيراني الأساسية.

الانتشار النووي وإيران

سيظل مستقبل العلاقات الإيرانية-الأمريكية – أقله على المدى القصير – متوقفًا على حل مسألة تبدو تقنية عسكرية ظاهريًا. مع كتابة هذه الصفحات، من شأن نوع من التحول التاريخي في ميزان المنطقة العسكري وتوازنها الاستراتيجي أن يكون جاريًا على قدم وساق. لقد دُشن التحول جراء تقدم إيران السريع نحو موقع دولة ذات أسلحة نووية في زحمة التفاوض بينها وبين أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين الخمسة إضافة إلى ألمانيا (5+1). ومع أنها موضوعة في إطار قُدرات تقنية وعلمية، فإن القضية متعلقة، في لبها، بالنظام الدولي – بقابلية الأسرة الدولية لفرض شروطها في ظل أشكال متقنة من الرفض، في ظل هشاشة نظام حظر الانتشار العالمي، وفي ظل احتمالات انطلاق سباق تسلح نووي في أكثر مناطق العالم سرعة اشتعال وعَطَب.

قام التوازن التقليدي للقوة على تأكيد القدرة العسكرية والصناعية. وكان من غير الممكن إحداث أي تغيير فيه إلا تدريجيًا أو عن طريق الغزو. أما توازن القوة الحديث فيعكس مستوى تطور المجتمع العلمي ويمكن أن يتهدد جديًا جراء تطورات حاصلة كليًا داخل حدود هذه الدولة أو تلك. ما من غزو، أي غزو، كان قادرًا على مضاعفة قابلية السوفييت العسكرية بالقدر الذي فعله كسر الاحتكار

النووي الأمريكي في 1949. وبالمثل، فإن انتشار أسلحة نووية قابلة للإيصال إلى أهدافها محكوم بأن يؤثر في التوازنات الإقليمية – كما في النظام الدولي – على نحو مسرحي مثير مع استثارة سلسلة من ردود الأفعال المتصاعدة.

جميع إدارات الحرب الباردة الأمريكية كانت ملزمة برسم استراتيجيات دولية في سياق حسابات الردع الباعثة على الرعب: معرفة أن من شأن أي حرب نووية أن تنطوي على إصابات على مستوى مؤهل لتهديد الحياة المتحضرة. كانوا مسكونين أيضًا بوعي أن أي استعداد معلن للمخاطرة – أقله إلى حد معين – كان أساسيًا للحيلولة دون وقوع العالم تحت رحمة أنظمة شمولية لا تعرف معنى الرحمة. فعل الردع فعله في التصدي لهذين الكابوسين المتوازيين لعدم وجود سوى قوتين نوويتين عظميين. كل منهما كانت تعكف على تقويمات متناظرة لجملة الأخطار الكامنة في استخدام الأسلحة النووية. أما مع انتشار الأسلحة النووية بين المزيد المتزايد من الأيدي فإن حسابات الردع تغدو أسرع زوالاً، ويغدو الردع نفسه أقل جدارة بالثقة باطراد. وفي عالم واسع الانتشار (التلوث النووي)، بات من الصعب، على نحو متصاعد باستمرار، تحديد مَنْ يردع مَنْ وعبر أي حسابات؟

حتى إذا تم افتراض أن البلدان النووية الساعية لامتلاك القدرة النووية تنطلق من نفس حسابات البقاء مثل البلدان الراسخة من حيث المبادرة إلى اشتباكات فيما بينها – وهو افتراض يلفه قدر مفرط من الشك – فإن دولًا جديدة التسلح بالأسلحة النووية قد تنسف النظام الدولي بطرق عديدة. ومن شأن تعقيدات حماية الترسانات والمرافق النووية (مع بناء منظومات الإنذار المتقنة والمتطورة المتوفرة لدى الدول النووية المتقدمة) أن تزيد خطر الاستباق عبر ترجيح كفة دوافع الهجوم المباغت. يمكن أيضًا توظيف مثل هذه الدوافع درعًا لردع الانتقام من الأعمال النضالية التي تلوذ بها جماعات غير دولتية. كذلك لا تستطيع القوى النووية تجاهل احتمال وقوع حرب نووية على أعتابها. أخيرًا، تبين تجربة شبكة الانتشار "الخاصة" للباكستان الصديقة تقنيًا مع كل من كوريا الشمالية، ليبيا، وإيران جملة العواقب الوخيمة لانتشار الأسلحة النووية بالنسبة إلى النظام الدولي، حتى عندما لا تتوفر في البلد الساعي إلى الإفادة من الانتشار، المعايير الرسمية لدولة مارقة.

لا بد من التغلب على ثلاث عقبات لامتلاك قدرة نووية قابلة للنشر: حيازة منظومات إيصال، إنتاج مادة انشطارية، وبناء رؤوس نووية. بالنسبة إلى منظومات الإيصال، ثمة سوق مفتوحة أساسًا في كل من فرنسا، روسيا، والصين إلى حد معين؛ يتطلب الأمر توفر موارد مالية في المقام الأول. باتت إيران حاصلة سلفًا على منظومة إيصال وتستطيع أن تزيدها كما تشاء. معرفة كيفية بناء رؤوس نووية ليست لغزًا خفيًا أو صعب الاكتشاف، كما أن تركيب هذه الرؤوس سهل الإخفاء نسبيًا. الطريقة الفضلى - لعلها الوحيدة - للحيلولة دون بروز قدرة نووية حربية هي منع تطوير أي عملية تخصيب لليورانيوم. والعنصر الذي لا يمكن الاستغناء عنه في العملية هو جهاز الطرد المركزي - تلك الآلات التي تنتج اليورانيوم المخصب. (كذلك يجب منع تخصيب البلوتونيوم كجزء من التفاوض نفسه)[23].

منذ ما يزيد على عشر سنوات تعكف الولايات المتحدة وأعضاء مجلس الأمن الدولي الآخرون على التفاوض عبر إدارتين عائدتين للحزبين كليهما لمنع انبثاق مثل هذه القدرة في إيران. ثمة ستة قرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي منذ عام 2006 قضت بإلحاح بأن تبادر إيران إلى تعليق برنامجها الخاص بالتخصيب النووي. ثلاثة رؤساء جمهورية أمريكيون من الحزبين كليهما، وجميع أعضاء مجلس الأمن الدولي (بمن فيهم الصين وروسيا) إضافة إلى ألمانيا، مع حشد من التقارير والقرارات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أعلنوا رفضهم لتسلح إيران النووي وطالبوا بوقف غير مشروط للتخصيب النووي الإيراني. ما من خيار كان "مستبعدًا" - أقله حسب تعبير اثنين من رؤساء الجمهورية الأمريكيين - على صعيد متابعة هذا الهدف.

تبين الوقائع أن هناك قدرات نووية إيرانية متقدمة باطراد في حين أن الموقف الغربي صار أكثر مرونة تدريجيًا. ومع تجاهل إيران لقرارات الأمم المتحدة وقيامها ببناء أجهزة الطرد المركزية، تقدم الغرب بسلسلة من الاقتراحات الرامية إلى زيادة مستوى التساهل - من الإصرار على إلزام إيران بوقف برنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم وقفًا دائمًا (2004)؛ إلى السماح بإمكانية مواصلة إيران بعض التخصيب على مستويات متدنية، أقل من 20 بالمئة (2005)؛ إلى اقتراح قيام إيران بترحيل أكثرية كميات اليورانيوم المخصب بدرجات دنيا من

البلد كي تتمكن فرنسا وروسيا من تحويله إلى قضبان وقود مشحونة بيورانيوم مخصب بدرجة 20 بالمئة (2009)؛ إلى اقتراح يتيح لإيران فرصة الاحتفاظ بما يكفي من اليورانيوم المخصب بدرجة 20 بالمئة لتشغيل مفاعل بحثي مع تعليق عمليات الطرد المركزي على إنتاج المزيد في مرفق فوردو (2013). فوردو بالذات كان موقعًا سريًا ذات يوم؛ بعد كشفه، أصبح هدفًا لمطالبات غربية بإغلاقه كليًا. أما الآن فإن الاقتراحات الغربية ترى وقف النشاط في المرفق، مع ضمانات تجعل استئنافه صعبًا. ولدى تشكل الفريق 5+1 بداية 2006 لتنسيق مواقف الأسرة الدولية، أصر مفاوضوها على مبادرة إيران إلى وقف نشاطاتها ذات العلاقة بتدوير الوقود قبل انطلاق المفاوضات؛ لكن هذا الشرط تم إسقاطه في 2009. في مواجهة هذا السجل لم يكن لدى إيران أي حافز جدي للتعامل مع أي اقتراح على أنه نهائي. بدهاء مع قدر غير قليل من الجرأة، تظاهرت في كل من المراحل بأنها أقل حرصًا على التوصل إلى حل من قوى العالم الرئيسية مجتمعة داعية إياها إلى تقديم تنازلات جديدة.

عند بدء المفاوضات في 2003 كانت إيران متوفرة على 130 جهاز طرد مركزي. باتت الآن عند كتابة هذه الأسطر تنشر نحو 000.19 (رغم أن النصف فقط هو الشغال). عند بدء المفاوضات، لم تكن إيران قادرة على إنتاج أي مواد انشطارية؛ في اتفاقية تشرين الثاني/نوفمبر 2013 المؤقتة، أقرت إيران بحيازة سبعة أطنان من اليورانيوم المخصب تخصيبًا متدنيًا. ومع أعداد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران، من الممكن تحويل تلك الأطنان إلى مادة على درجة مناسبة لصنع الأسلحة في عدد من الأشهر (كمية كافية لصنع سبع أو عشر قنابل من نمط هيروشيما). في الاتفاقية المؤقتة، وعدت إيران بالتخلي عن نحو نصف مخزونها من اليورانيوم المخصب بدرجة 20 بالمئة ولكن عبر طرق التفافية؛ تعهدت بتحويل المادة إلى صيغة سهلة الاستعادة إلى حالتها الأصلية، واحتفظت بالوسيلة اللازمة لذلك. ومهما يكن، فإن مرحلة درجة العشرين بالمئة، مع توفر هذا العدد من أجهزة الطرد المركزي بحوزة إيران، باتت أقل أهمية لأن اليورانيوم المخصب إلى درجة 5 بالمئة (العتبة التي يُزعم أنها من إنجازات

التفاوض) يمكن رفعه إلى مستوى يكفي لتصنيع الأسلحة إبان أشهر.

كان موقفا فريقي التفاوض عاكسين فهمين مختلفين للنظام العالمي. أبلغ المفاوضون الإيرانيون معارضيهم بأنهم لن يرتدعوا عن متابعة مسارهم ولو في ظل خطر تعرض مرافق إيران النووية للهجوم. كان المفاوضون الغربيون مقتنعين (ومشيرين بين الحين والآخر إلى هذه القناعة، مع تأكيد التزامهم بالسلم والدبلوماسية) بأن عواقب أي هجوم عسكري على إيران يؤدي إلى تقزيم مخاطر حصول نمو في القدرة النووية الإيرانية. وقد تعززت حساباتهم بأثواب احترافية: لا بد لحل كل مأزق من اقتراح جديد، تولوا هم مسؤولية استحضاره. بالنسبة إلى الغرب، كانت المسألة المركزية متمثلة بما إذا كان أي حل دبلوماسي يمكن الاهتداء إليه، أم أن من شأن تدابير عسكرية أن تكون ضرورية. أما في إيران، فقد تم التعامل مع القضية النووية كما لو كانت أحد جوانب ووجوه صراع عام حول النظام الإقليمي والتفوق الإيديولوجي، صراع دائر في سلسلة من الساحات والميادين بأساليب ومناهج تتسع لمجمل طيف الحرب والسلم – عمليات عسكرية وشبه عسكرية، دبلوماسية، تفاوض رسمي، دعاية تحريضية، تخريب سياسي – في خلطة سائلة متبادلة التعزيز. في هذا السياق، يتعين على التماس نوع من الاتفاق أن يتصارع مع احتمال إصرار طهران أقله على استكشاف استراتيجية مفضية إلى إحداث انفراج في التوترات لا يكفي إلا لكسر طوق العقوبات ولكنه يبقي على بنية تحتية نووية ذات شأن مع حد أقصى من حرية الحركة اللازمة لتحويلها إلى برنامج حربي–تسلحي لاحقًا.

تمخضت السيرورة في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 عن اتفاقية مؤقتة، وافقت فيها إيران على نوع من التعليق المؤقت، المشروط لعملية التخصيب، مقابل رفع بعض العقوبات الدولية المفروضة عليها جراء تحديها لمطالب مجلس الأمن الدولي. غير أن استمرار الاتفاقية وتطبيق قيود أشمل سيندمجان مع الموعد النهائي لإنجاز الاتفاقية بمجملها، لأن التخصيب الإيراني تم السماح باستمراره على امتداد أشهر الاتفاقية المؤقتة الستة. كانت النتيجة العملية متمثلة بنوع من التسليم الواقعي ببرنامج تخصيب إيراني، تاركة مداه (فقط في الجانب الغربي) دون حل[24].

المفاوضات الهادفة إلى اتفاق دائم جارية على قدم وساق هذه الأيام. ومع أن

بنود الاتفاق المنتظر - أو ما إذا كان قابلاً للتحقق - غير معروفة بعد، فإن من الواضح بأنها ستكون، مثل كثير من القضايا في الشرق الأوسط، حول "خطوط حمراء". هل سيصر المفاوضون الغربيون (عبر فريق 5+1) على وضع الخط الأحمر عند القدرة على التخصيب كما فعلت سلسلة قرارات الأمم المتحدة؟ من شأن هذا أن يكون عملاً شاقًا جدًا. ستكون إيران ملزمة باختزال عدد أجهزة الطرد المركزي الموجودة بحوزتها إلى مستوى متناسب مع الشروط المعقولة بالنسبة إلى أي برنامج نووي سلمي، إضافة إلى تدمير أو تخزين الباقي. ومن شأن مثل هذه المحصلة، التي ستعني عمليًا تخلي إيران عن برنامجها النووي العسكري، أن تمهد لنوع من التغيير الجذري في علاقة الغرب بإيران، لا سيما إذا جاءت معطوفة على نوع من الإجماع على أن الطرفين سيعملان على لجم الموجتين السنية والشيعية من التطرف الكفاحي المحموم الدائب الآن على تهديد المنطقة.

إذا تم النظر إلى تصريحات المرشد الأعلى الإيراني المتكررة لعدم استعداد بلده للتخلي عن أي قدرة بات يمتلكها - وهي بيانات دأب حشد من كبار المسؤولين الرسميين الإيرانيين على تكرارها - فإن التأكيد الإيراني يبدو مُزاحًا إلى نقل الخط الأحمر نحو إنتاج الرؤوس النووية، أو تقليص عدد أجهزة الطرد المركزي إلى مستوى يستمر في الإبقاء على هامش حقيقي يكفي لاستئناف برنامج نووي عسكري. وفي ظل مثل هذه الخطة ستكون إيران قد تحصنت باتفاقية دولية سبق لفتوى مزعومة من مرشدها الأعلى ضد إنتاج أسلحة نووية (فتوى لم تنشر ولم يرها أحد على الإطلاق خارج دائرة هيكلية السلطة الإيرانية)؛ ستتعهد للـ 5+1 بعدم بناء أسلحة نووية، وستمكن المفتشين من مراقبة مدى الالتزام. من شأن التأثير العملي لمثل هذه التدابير أن يكون متوقفًا على الفترة الزمنية التي ستستغرقها إيران في إنتاج السلاح بعد إلغاء أو انتهاك مثل هذه الاتفاقية. وبالنظر إلى حقيقة أن إيران نجحت في بناء مشروعي تخصيب مركزي وهي خاضعة للتفتيش الدولي، فإن من شأن هذا الانفلات المحتمل أن يوجب توقع إمكانية حصول انتهاكات مخفية. أيُّ اتفاقية لا يجوز لها أن تُبْقي إيران قوة نووية "افتراضية" - بلدًا قادرًا على أن يصبح صاحب قوة

نووية عسكرية في إطار زمني أقصر من الوقت اللازم لأي بلد مجاور غير نووي كي يوازي إيران على هذا التصعيد أو لأي قوة نووية كي تتمكن من منع إيران على نحو مطمئن.

بقدر استثنائي من المهارة والمثابرة المطردة حاولت إيران خدمة هدفها المتمثل بتقويض المنظومة الإقليمية لدول الشرق الأوسط طاردة النفوذ الغربي من المنطقة. سواء أكانت إيران ستنتج وتختبر سلاحًا نوويًا في المدى القصير أم أنها "ستحتفظ" فقط بالقدرة على ذلك في غضون أشهر بعد اعتمادها هذا الخيار، فإن المضاعفات على النظامين الإقليمي والعالمي ستكون مشابهة. حتى إذا بادرت إيران إلى التوقف عن إنتاج واختبار قدرات حربية نووية افتراضية، فإنها ستظهر كما لو كانت قد بلغت هذا المستوى من التحدي لأكثر العقوبات التي سبق لها أن فُرضت على أي دولة شمولاً، والإغراءات التي ستتعرض لها منافسات إيران الجيواستراتيجية - مثل تركيا، مصر، والمملكة العربية السعودية حافزة إياها على تطوير أو ابتياع برامجها النووية الخاصة لمواكبة القدرة الإيرانية ستغدو غير قابلة للمقاومة. ومن شأن خطر حصول هجوم وقائي-استباقي من إسرائيل أن يتزايد كثيرًا. ونظرًا لصمودها أمام العقوبات من أجل تطوير قدرة حربية نووية، فإن إيران ستفوز بقدر من الاعتبار، بقدرات تخويف جديدة، وبأهلية معززة للتحرك بأسلحة تقليدية أو لشن أشكال غير نووية من الحروب غير التقليدية.

كثيرًا ما قيل إن مقاربة جديدة للعلاقات الأمريكية-الإيرانية ستخرج من رحم المفاوضات النووية، مقاربة سوف تعوض عن التخلي عن مواقع الغرب التاريخية. وكثيرًا ما يتم الإتيان على ذكر مثال علاقة أمريكا بالصين على هذا الصعيد، لأنها تحولت من العداء إلى القبول المتبادل بل وإلى التعاون في فترة زمنية قصيرة نسبيًا في سبعينيات القرن العشرين. يقال أحيانًا إن إيران قد تكون مستعدة للجم توظيفها الدبلوماسي لبرنامجها النووي العسكري الافتراضي مقابل حسن نية الولايات المتحدة وتعاونها الاستراتيجي.

المقارنة خائبة. كانت الصين تواجه اثنتين وأربعين فرقة عسكرية سوفيتية على حدودها الشمالية بعد عقد من الخصومة البينية المتصاعدة إضافة إلى اضطرابات داخلية. كانت مدفوعة بقوة إلى استكشاف نظام دولي بديل تلوذ به

وتستند إليه. ليس ثمة أي حافز واضح ذاتيًا بالنسبة إلى نشوء علاقات إيرانية- غربية. ففي العقد المنصرم، شهدت إيران إزاحة اثنين من أهم وأشرس خصومها، نظام الطالبان في أفغانستان وصدام حسين في العراق - ويا لها من مفارقة باعثة على السخرية! - وعمَّقت نفوذها ودورها العسكري في كل من لبنان، سورية والعراق. اثنتان من منافساتها، مصر والمملكة العربية السعودية، ظلتا مشغولتين بتحديات داخلية حتى لدى إقدام إيران على التحرك بسرعة ونجاح على ما يبدو لسحق معارضتها الداخلية عقب انتفاضة مطالبة بالديمقراطية في 2009. وإلى حد كبير ظل قادتها يَلْقون الترحيب لدى الأوساط الدولية المحترمة دون الالتزام بأي تغيير جوهري كبير في السياسة، ويجري تملقهم من قبل الشركات الغربية الساعية لاقتناص فرص الاستثمار حتى مع بقاء العقوبات كما هي. ومن المفارقات الباعثة على السخرية أن صعود الحركة الجهادية السنية على الحدود الإيرانية من شأنه أن يدفع إيران إلى تغيير رأيها. غير أن من المعقول والوارد بالقدر نفسه من القوة أن إيران ترى أن المشهد الاستراتيجي يتحول بما يخدم مصلحتها وبما يؤدي إلى تسويغ مسارها الثوري. إن البديل الذي ستختاره إيران سيتقرر وفقًا لحساباتها الخاصة، لا حسب أي تصورات أمريكية مسبقة.

حتى الآن ظلت إيران والغرب تضفيان معنيين مختلفين على مفهوم التفاوض. ففيما كان المفاوضون الأمريكيون والأوروبيون يتحدثون بتفاؤل حذر حول آفاق حصول اتفاق نووي ويمارسون أقصى درجات التحفظ في تصريحاتهم أملاً في إيجاد أجواء مريحة ومناسبة، بادر آية الله خامنئي إلى وصف المباحثات النووية على أنها جزء من صراع ديني خالد، صراع ليس التفاوض في إطاره سوى إحدى صيغ القتال حيث الحلول الوسط والمساومات محظورة. حديثًا، في أيار/ مايو 2014، ولما يبق لانتهاء فترة الاتفاقية المؤقتة سوى ستة أسابيع، قيل إن المرشد الأعلى الإيراني قد وصف المفاوضات النووية بالعبارات التالية[25]:

> ليس السبب الكامن وراء تأكيد مواصلة القتال هو ولع المؤسسة الإسلامية بالحرب والاتجار بها. من غير المعقول على الإطلاق ألا يحرص أولئك الذين يعبرون منطقة ملأى بالقراصنة، على التسلح والتحلي بالاستعداد مع امتلاك القدرة على الدفاع عن أنفسهم.

> في مثل هذه الظروف ليس أمامنا أي خيار سوى مواصلة القتال وجعل فكرة القتال طاغية على سائر شؤون البلاد الداخلية والخارجية. أولئك الذين يدعون إلى تقديم التنازلات والإذعان أمام المستكبرين ويتهمون المؤسسة الإسلامية بالاتجار بالحرب ليسوا في الحقيقة إلا خونة.
>
> على جميع موظفي البلاد في مجالات الاقتصاد، العلوم، الثقافة، السياسة، التشريع، والمفاوضات أن يبقوا واعين لحقيقة أنهم يكافحون ويواصلون القتال دفاعًا عن المؤسسة وفي سبيل بقاء النظام الإسلامي.... فالجهاد لا نهائي، أبدي، لأن الشيطان والجبهة الشيطانية سيكونان موجودين إلى الأبد.

بالنسبة إلى الأمم، يضطلع التاريخ بالدور الذي تضفيه الشخصية على البشر. وفي تاريخ إيران الزاخر بالكبرياء والغنى، يستطيع المرء أن يميز ثلاث مقاربات مختلفة للنظام الدولي. كانت ثمة تلك السياسة المعتمدة من قبل الدولة التي سبقت الثورة الخمينية: سياسة حريصة على حماية الحدود، قائمة على احترام سيادة الدول - الأمم الأخرى، مستعدة للانخراط في تحالفات - قائمة، عمليًا، على اتباع المصالح الوطنية-القومية وفق المبادئ الوستفالية. هناك أيضًا التراث الإمبراطوري الذي كان يرى أن إيران هي مركز العالم المتحضر وتسعى للإجهاز على استقلال البلدان المحيطة بمقدار ما تستطيعه قوتها. وثمة، أخيرًا، إيران الجهادية الموصوفة في الصفحات السابقة. فمن أيٍّ من هذه التقاليد الموروثة يستمد السلوك المتغير لبعض كبار مسؤولي إيران إلهامه؟ إذا كنا نفترض تغييرًا أساسيًا، فما الذي أدى إليه؟ هل الصراع سايكولوجي أم استراتيجي؟ هل سيتم حله عبر تغيير في الموقف أم عن طريق تعديل في السياسة؟ إذا كان الاحتمال الثاني هو الوارد، فما نوع التعديل الذي يجب استهدافه؟ هل يمكن التوفيق بين نظرتي البلدين إلى النظام العالمي؟ أم سيتعين على العالم أن ينتظر إلى حين انطفاء الضغوط الجهادية كما سبق لها أن اختفت في الإمبراطورية العثمانية جراء حصول تغيير في ديناميكيات السلطة والأولويات الداخلية؟ على الإجابة عن هذه الأسئلة يتوقف مستقبل العلاقات الأمريكية-الإيرانية وربما السلم العالمي.

من حيث المبدأ يجب على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للتوصل إلى تفاهم جيوسياسي مع إيران على المبادئ الوستفالية القائمة على عدم التدخل ولتطوير مفهوم مناسب لقيام نظام إقليمي. حتى الثورة الخمينية، كانت الولايات المتحدة وإيران في تحالف أمر واقع قائم على تقدير دقيق للمصلحة القومية-

الوطنية من قبل رؤساء الجمهورية الأمريكيين من الحزبين كليهما. كان الطرفان يريان المصالح القومية-الوطنية الأمريكية ونظيرتها الإيرانية متوازية. كان الطرفان يعارضان هيمنة أي قوة عظمى - وكانت متمثلة آنذاك بالاتحاد السوفيتي - على المنطقة. كان الطرفان مستعدين للتعويل على مبادئ احترام السيادات الأخرى في سياستيهما إزاء المنطقة. كان الطرفان يرجحان كفة التنمية الاقتصادية للمنطقة - حتى حين لم تكن عملية التنمية تلك كافية الشمول. من وجهة النظر الأمريكية ثمة أسباب كثيرة جدًا تدعو إلى استعادة مثل تلك العلاقة. والتوتر في العلاقات الإيرانية-الأمريكية ناتج عن تبني إيران مبادئ ولغة خطابية جهادية جنبًا إلى جنب مع هجوم مباشر على مصالح أمريكا كما على وجهات نظرها حول النظام الدولي.

الديناميكيات الداخلية هي التي ستتولى، إلى حد كبير، حسم مسألة كيفية قيام إيران بإذابة موروثاتها المعقدة في بوتقة واحدة؛ في بلد على هذا المستوى من التعقيد الثقافي والسياسي، قد لا تكون تلك الديناميكيات قابلة للتكهن بالنسبة إلى مراقبين خارجيين بعيدين عن التأثر المباشر بتهديدات أو تملقات خارجية. غير أن إيران لا تستطيع، مهما كان الوجه الذي تحاول الظهور به أمام العالم، أن تغير حقيقة أنها ملزمة بأن تختار ولا بد لها من أن تقرر: هل هي بلد أم قضية؟ يتعين على الولايات المتحدة أن تكون منفتحة على نوع من المسار التعاوني ومشجعة له. غير أن دهاء المفاوضين الغربيين وتصميمهم لن يكونا كافيين لضمان مثل هذا التطور وإن بقيا عنصرين ضروريين. من شأن تخلي إيران عن دعم جماعات معينة مثل حزب الله أن يشكل خطوة مهمة وضرورية على طريق استعادة نمط بنّاء من العلاقات الثنائية. سيكون الاختبار متمثلاً بما إذا كانت إيران ترى الفوضى على امتداد حدودها تهديدًا أم تعدها فرصة لتحقيق أحلامها الألفية.

لا بد للولايات المتحدة من أن تعمل على تطوير نظرة استراتيجية إلى العملية التي هي منخرطة فيها. ثمة ناطقون باسم الإدارة(26) دأبوا، لدى تفسيرهم لدور الولايات المتحدة المقلِّص في الشرق الأوسط، على وصف رؤية لنوع من موازنة دول سنية (وإسرائيل ربما) لإيران. حتى إذا صار تجسد مثل هذا المجمع ممكنًا، فإن من غير الممكن إدامته في غياب سياسة خارجية أمريكية فعالة. فتوازن القوة ليس ثابتًا في أي وقت من الأوقات؛ عناصره المكوِّنة دائمة التحول والتبدل. ستبقى الولايات المتحدة حاجة بوصفها عنصر موازنة على امتداد المستقبل المنظور. وأفضل طرق الاضطلاع بدور الموازنة هي بقاء أمريكا أكثر قربًا من

كل من القوى المتصارعة مما هي هذه القوى فيما بينها، وحريصة على عدم الانجذاب لتأييد استراتيجية فريقها، لا سيما في حالات التطرف. من شأن الولايات المتحدة، الدائبة على التماس أهدافها الاستراتيجية الخاصة، أن تكون عاملاً حاسمًا - ربما العامل الحاسم - في تقرير ما إذا كانت إيران ستواصل اتباع خط الإسلام الثوري، أم أنها ستختار اتباع خط دولة-أمة عظيمة منخرطة على نحو مشروع ومهم في المنظومة الوستفالية للدول؟ غير أن أمريكا لا تستطيع أداء ذلك الدور إلا على أساس الانخراط، لا الانكفاء أو الانسحاب.

بين الرؤية والواقع

تركزت قضية السلام في الشرق الأوسط، إبان الأعوام الأخيرة، على موضوع تقني في المقام الأول هو موضوع الأسلحة النووية في إيران. ليس ثمة أي أسلوب مختصر للالتفاف حول ضرورة منع ظهور هذه الأسلحة. غير أن من المناسب أن نتذكر فترات حظيت فيها أزمات بدت متعذرة الحل في الشرق الأوسط ببعد جديد عبر التحلي بالصبر والرؤية.

بين عامي 1967 و1973 كانت ثمة حربان بين العرب وإسرائيل، تعبئتان عسكريتان أمريكيتان، اجتياح سوري للأردن، جسر جوي أمريكي هائل إلى منطقة القتال، سلسلة طويلة من عمليات اختطاف طائرات الركاب، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة من قبل أكثرية البلدان العربية. غير أن كل ذلك تبعته عملية سلام تمخضت عن اتفاقات مصرية-إسرائيلية (تُوجت بمعاهدة سلام 1979)؛ اتفاقية فصل قوات مع سورية في 1974 (دامت أربعة عقود، رغم الحرب الأهلية السورية)؛ مؤتمر مدريد في 1991، الذي أعاد إطلاق عملية السلام؛ اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في 1993؛ ومعاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل في 1994.

تم بلوغ هذه الأهداف لأن شروطًا ثلاثة توفرت: سياسة أمريكية فعالة؛ وإحباط مخططات رامية إلى إقامة نظام إقليمي عبر فرض مبادئ كونية شاملة عبر العنف؛ وظهور قادة متحلين برؤية سلمية.

حدثان في تجربتي يرمزان إلى تلك الرؤية. في 1981، إبان زيارته الأخيرة

لواشنطن، دعاني أنور السادات إلى مصر في الربيع التالي لحضور الاحتفال بإعادة شبه جزيرة سيناء إلى مصر من قبل إسرائيل. ثم صمت لحظة قال بعدها: "لا تأت لحضور الاحتفال - سيكون ذلك شديد الإساءة إلى إسرائيل. تعال بعد ستة أشهر، فنقوم معًا برحلة بالسيارة إلى قمة جبل سيناء حيث أعتزم بناء جامع، كنيسة، وكنيس، تعبيرًا عن الحاجة إلى السلام".

كان إسحاق رابين، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ذات يوم، رئيسًا للوزراء في أثناء الاتفاقية السياسية الأولى في التاريخ بين إسرائيل ومصر في 1975، ومن ثم مرة أخرى حين فاوض هو ووزير الدفاع السابق، وزير الخارجية الآن شمعون بيريز على اتفاقية سلام مع الأردن في 1994. وبمناسبة اتفاقية السلام الإسرائيلية-الأردنية، تحدث رابين في تموز/يوليو 1994 أمام جلسة مشتركة لمجلسي الكونغرس الأمريكي بصحبة الملك الأردني حسين، وقال[27]:

> اليوم نقوم بإطلاق معركة ليس فيها قتلى ولا جرحى، ليس فيها دماء ولا عذابات. هذه هي المعركة الوحيدة التي يبعث خوضها على الفرح: إنها معركة السلام...
>
> في الكتاب المقدس (الإنجيل-التوراة)، أمّ كُتبنا، يرد ذكر السلام في مصطلحاته المختلفة سبعًا وثلاثين مرة. وفي هذا الكتاب الذي نستمد منه قيمنا وقوتنا، في سفر إرميا، ثمة مرثية راحيل رمز الأمومة. تقول المرثية: "هكذا قال الرب، كُفّي صوتكِ عن البكاء، وعينيك عن ذَرْفِ الدموع، فإن لعملك أجرًا، يقول الرب، وإنهم سيرجعون من أرض العدو". (إرميا: 31/16).
>
> أما أنا فلن أكف عن البكاء على أولئك الذين رحلوا. إلا أننا في هذا اليوم الصيفي بواشنطن، بعيدًا عن الوطن نشعر بأن عملنا سيكافأ، كما تكهن النبي.

تم اغتيال كل من السادات ورابين. إلا أن إنجازاتهما ومنارات إلهامهما غير قابلة للانطفاء.

مرة أخرى، ثمة عقائد تخويف وإرهابًا بالعنف تتحدى الآمال المعقودة على إمكانية قيام نظام عالمي. غير أنه حين يتم الإجهاز على تلك التحديات - ولا شيء غير الإجهاز عليها سيفيد - قد تحل لحظة شبيهة بتلك التي أفضت إلى الاختراقات الوارد ذكرها هنا، حين انتصرت الرؤيا على الواقع.

الفصل الخامس

تعددية آسيا

آسيا وأوروبا: تصوران مختلفان لتوازن القوة

عبارة "آسيا" تضفي تجانسًا خادعًا على منطقة متباينة. إلى حين وصول القوى الغربية الحديثة، ما من لغة آسيوية كانت متوفرة على كلمة "آسيا"[1]؛ أي من شعوب الدول السيادية الآسيوية الخمسين تقريبًا لم يكن يرى نفسه موجودًا في قارة، أو منطقة واحدة تستلزم تضامنًا مع سائر الشعوب الآسيوية الأخرى. لم تكن في أي من الأوقات، مثل "الشرق" نظيرة أو صريحة لـ "الغرب". لم يكن ثمة أي دين مشترك، حتى لو كان متشظيًا إلى فروع متباينة كما المسيحية في الغرب. فالبوذية، الهندوسية، الإسلام، والمسيحية تزدهر جميعًا في أجزاء مختلفة من آسيا. ليس ثمة ذكرى إمبراطورية مشتركة شبيهة بإمبراطورية روما. زحمة الاختلافات الكبرى السائدة عبر شمال- شرق، شرق، جنوب-شرق، جنوب، ووسط آسيا على الأصعدة الإثنية، اللغوية، الاجتماعية، والثقافية ظلت تتعمق، بمرارة غالبًا، جراء حروب التاريخ الحديث.

تبين خريطة آسيا السياسية والاقتصادية نسيج المنطقة المعقد. تشتمل على بلدان متقدمة صناعيًا وتكنولوجيًا مثل اليابان، جمهورية كوريا، سنغافورة ذات اقتصادات ومستويات معيشة منافسة لنظيرتها في أوروبا؛ على ثلاثة بلدان بأحجام قارية هي الصين، الهند، وروسيا؛ على أرخبيلين (إضافة إلى اليابان)، هما الفلبين وأندونيسيا، مؤلفين من آلاف الجزر المنتشرة على امتداد الخطوط المائية الرئيسية؛ على ثلاث أمم قديمة ذوات كتل سكانية قريبة من نظيرتيها

الفرنسية أو الإيطالية، هي التايلاندية، الفيتنامية، والميانمارية؛ على أستراليا العملاقة وزيلندا الجديدة الرعوية، بكتلتيهما السكانيتين المتحدرتين من أصول أوروبية؛ وعلى كوريا الشمالية، تلك الدكتاتورية العائلية الستالينية المحرومة من الصناعة والتكنولوجيا باستثناء برنامج أسلحة نووية. ثمة كتلة سكانية ذات أكثرية إسلامية طاغية عبر آسيا الوسطى، أفغانستان، الباكستان، بنغلاديش، ماليزيا، وأندونيسيا، مع وجود أقليات مسلمة ذات شأن في كل من الهند، الصين، ميانمار، تايلاندا، والفلبين.

بقي النظام العالمي على امتداد القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين أوروبيًا على نحو طاغ مصممًا بما يضمن الحفاظ على نوع من توازن القوة التقريبي بين البلدان الأوروبية الرئيسية. أما خارج قارتهم فقد جهدت الدول الأوروبية لبناء المستعمرات مبررة أفعالها بطبعات مختلفة من رسالتها التمدينية- الحضارية المزعومة. من منظور القرن الواحد والعشرين، حيث تتصاعد ثروة الأمم الآسيوية وتتزايد قوتها وثقتها، قد لا يبدو واردًا أن الاستعمار فاز بمثل هذه القوة أو أن مؤسساته عوملت على أنها آلية مناسبة لحياة دولية. وحدها العوامل المادية لا تستطيع تفسيره؛ ثمة نوع من الإحساس التبشيري-الرسولي وزخم سايكولوجي غير ملموس لعبا دورًا أيضًا.

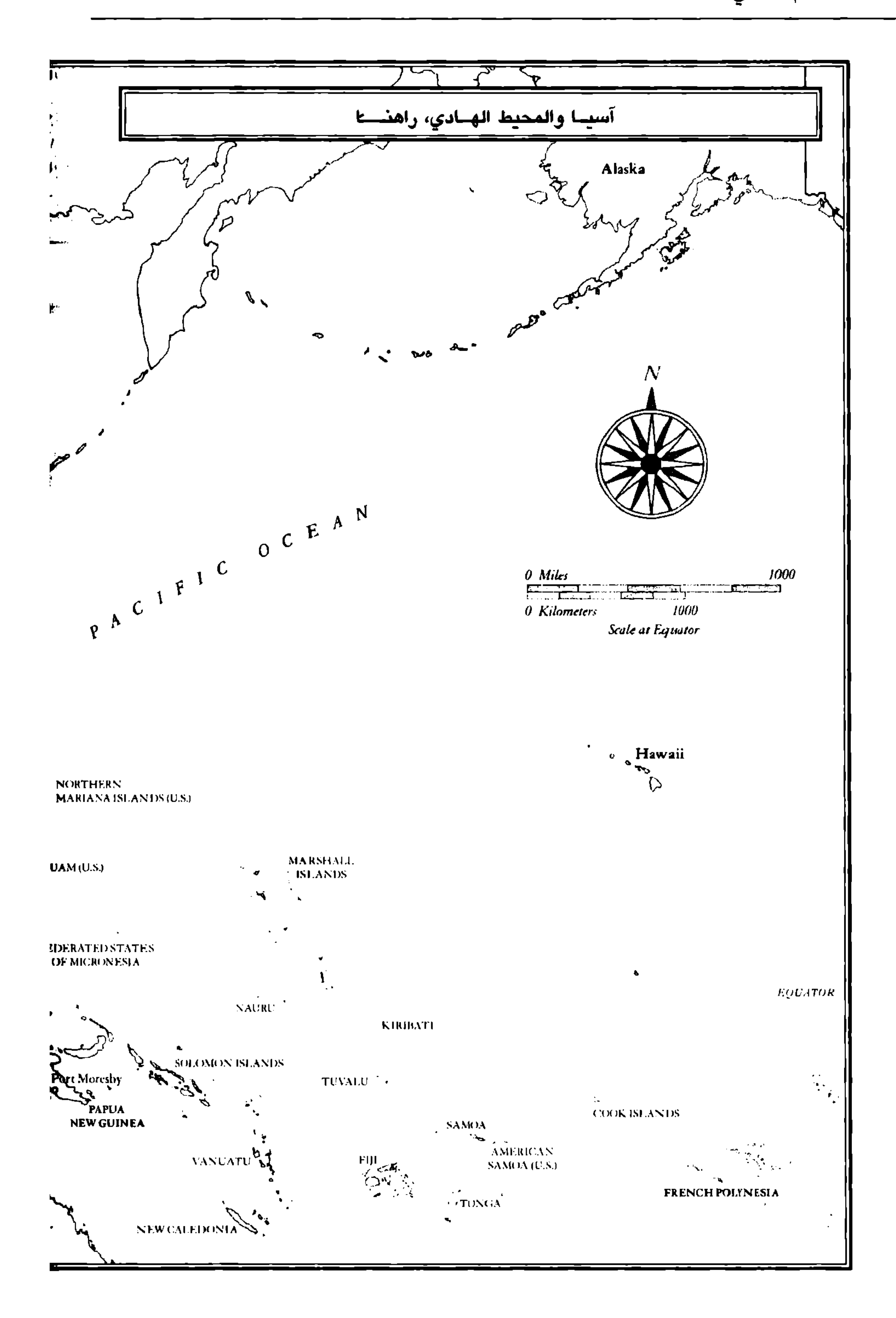
جملة منشورات القوى الاستعمارية وأبحاثها الصادرة فجر القرن العشرين تكشف عن قدر لافت من الغطرسة، إذ تزعم أنها كانت مكلفة بصوغ نظام عالمي عبر مبادئها الأخلاقية. سرديات عن الصين والهند حددت بتلطف رسالة أوروبية هادفة إلى تعليم ثقافات تقليدية لرفعها إلى مستويات حضارية أعلى. إداريون أوروبيون بعدد قليل نسبيًا من الموظفين قاموا بإعادة رسم حدود أمم قديمة، غافلين عن أن من شأن هذا أن يكون تطورًا شاذًا، غير مرحب به، ومنافيًا للمشروعية.

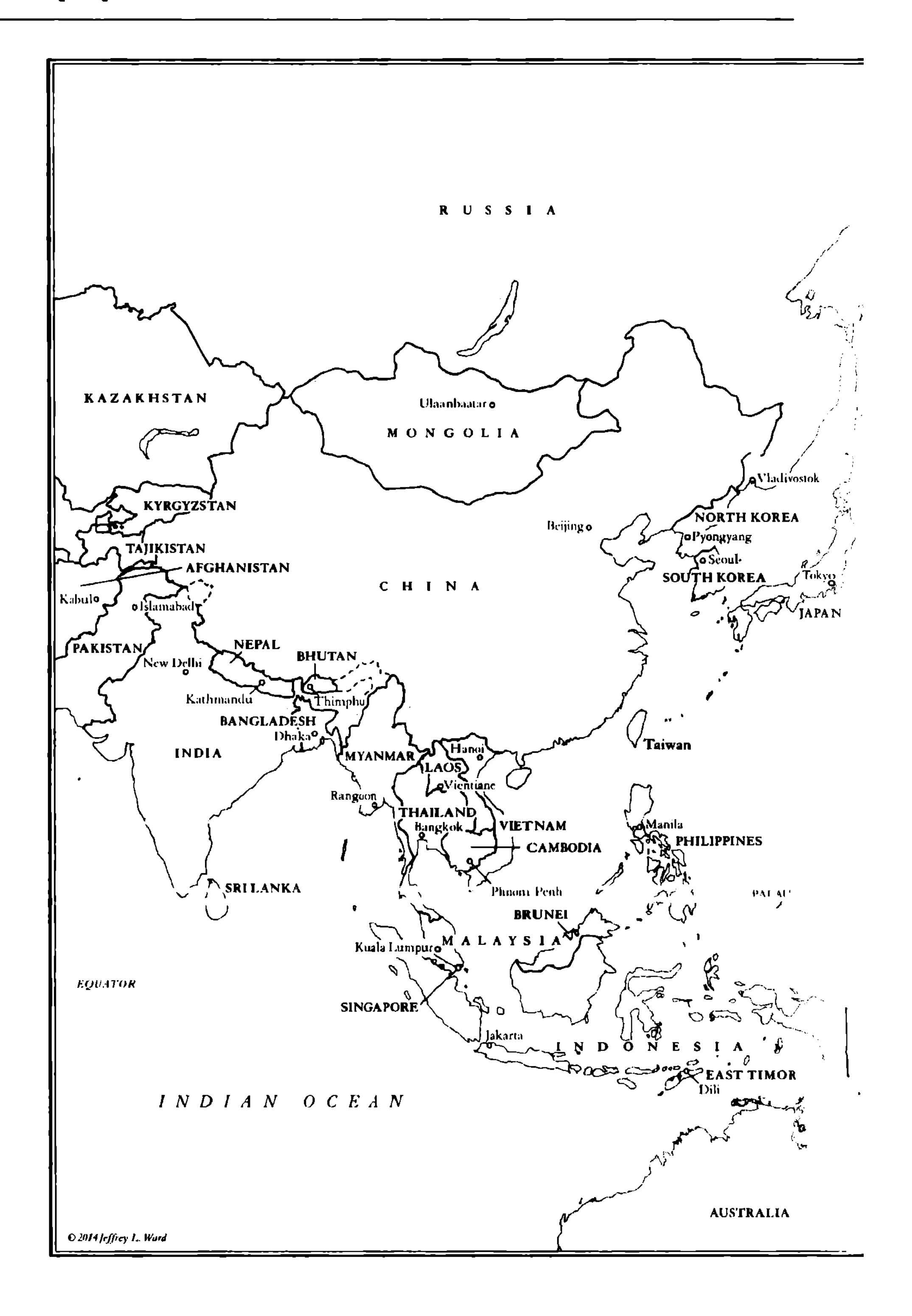
مع فجر ما بات يعرف باسم العصر الحديث في القرن الخامس عشر، كان غرب واثق، مشاكس، مقسم جغرافيًا قد أبحر ليستكشف العالم ويعمل على تحسين الأراضي التي يصل إليها، استغلالها، و"تمدينها" . فرض على الأقوام التي التقاها وجهات نظر دينية، علمية، تجارية، إدارية، ودبلوماسية صيغت في ظل تجربة الغرب التاريخية، التي كان يعدها قمة إنجازات البشر.

توسع الغرب مع ما فيه من دَمْغات استعمارية مألوفة - قائمة على الجشع، الشوفينية الثقافية، وشهوة المجد. غير أنه صحيح أيضًا أن عناصره الأفضل حاولت الاضطلاع بدور تعليمي عالمي عبر اعتماد منهج فكري قائم على تشجيع نزعة الشك مع جملة من الممارسات السياسية والدبلوماسية بما فيها الديمقراطية آخر المطاف. لم يكن ليسع الأمر كله إلا أن يفضي، بعد فترات طويلة من الإخضاع، إلى ضمان مبادرة الشعوب المستعمَرة إلى المطالبة، أخيرًا بحق تقرير المصير، فالحصول عليه. حتى في أيام نهبها الأشد وحشية وقسوة، كانت القوى التوسعية، لا سيما بريطانيا، تطرح رؤية كان من شأن أقوام مهزومة أن تبدأ عند نقطة معينة بالمشاركة في عملية الإفادة من ثمار نوع من نظام عالمي مشترك. أخيرًا، أقدم الغرب، منكفئًا عن الممارسة الشنيعة للاستعباد، على إنتاج ما لم يسبق لأي حضارة مجيزة للعبودية أن أنتجته: حركة إلغاء عبودية عالمية قائمة على قناعة إنسانية مشتركة والكرامة المتجذرة للفرد. نابذة احتضانها السابق للتجارة المشينة، تولت بريطانيا ريادة فرض معيار جديد للكرامة الإنسانية، لاغية العبودية في إمبراطوريتها ومعترضة مراكب الاتجار بالرقيق في عرض البحار. أثبتت الخلطة المميزة الجامعة لكل من السلوك المتغطرس، الجبروت التكنولوجي، النزعة الإنسانوية المثالوية، والخميرة الفكرية الثورية أنها إحدى عوامل صوغ العالم الحديث.

باستثناء اليابان، كانت آسيا ضحية النظام الدولي الذي فرضه الاستعمار، بدلاً من أن تكون أحد أطرافه. نجحت تايلاندا في إدامة استقلالها، إلا أنها بقيت، خلافًا لليابان، أضعف من أن تنخرط في توازن القوة بوصفه جهاز نظام إقليمي. حجم الصين حال دون استعمارها كاملة، غير أنها فقدت السيطرة على جوانب من شؤونها الداخلية. وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ظل الجزء الأكبر من آسيا يتدبر سياساته بوصفه تابعًا لقوى أوروبية، أو للولايات المتحدة كما في مثال الفلبين. لم تبدأ الشروط المناسبة لدبلوماسية وستفالية الطراز بالانبثاق إلا مع صعود حركة التحرر من الاستعمار الذي كان في أعقاب قيام حربين عالميتين بالإجهاز على النظام الأوروبي.

كانت عملية الانعتاق من النظام الإقليمي السائد عنيفة ودامية: ثمة كانت الحرب الأهلية الصينية (1927-1949)، الحرب الكورية (1950-1953)، مجابهة صينية-سوفيتية (نحو 1955-1980)، حركات التمرد الفدائية الثورية عبر جنوب


آسيا والمحيط الهادي، راهنـا
Alaska
N
PACIFIC OCEAN
0 Miles 1000
0 Kilometers 1000
Scale at Equator
Hawaii
NORTHERN
MARIANA ISLANDS (U.S.)
UAM (U.S.)
MARSHALL
ISLANDS
EDERATED STATES
OF MICRONESIA
EQUATOR
NAURU
KIRIBATI
SOLOMON ISLANDS
Port Moresby
TUVALU
PAPUA
NEW GUINEA
COOK ISLANDS
SAMOA
AMERICAN
SAMOA (U.S.)
VANUATU
FIJI
TONGA
FRENCH POLYNESIA
NEW CALEDONIA


RUSSIA
KAZAKHSTAN
Ulaanbaatar
MONGOLIA
KYRGYZSTAN
TAJIKISTAN
AFGHANISTAN
Kabul
Islamabad
CHINA
Beijing
Vladivostok
NORTH KOREA
Pyongyang
Seoul
SOUTH KOREA
Tokyo
JAPAN
PAKISTAN
NEPAL
BHUTAN
New Delhi
Kathmandu
Thimphu
BANGLADESH
Dhaka
INDIA
MYANMAR
Hanoi
LAOS
Vientiane
Taiwan
Rangoon
THAILAND
Bangkok
VIETNAM
CAMBODIA
Manila
PHILIPPINES
SRI LANKA
Phnom Penh
BRUNEI
MALAYSIA
Kuala Lumpur
EQUATOR
SINGAPORE
Jakarta
INDONESIA
EAST TIMOR
Dili
INDIAN OCEAN
AUSTRALIA
© 2014 Jeffrey L. Ward

شرق آسيا كله، الحرب الفيتنامية (1961–1975)، أربع حروب باكستانية–هندية (في 1947، 1965، 1971، 1999)، حرب صينية–هندية (1962)، حرب صينية–فيتنامية (1979)، وفظاعات الخمير الحمر الشنيعة المصحوبة بعمليات إبادة جماعية (1975–1979).

وبعد عقود من الحرب والاضطرابات الثورية العنيفة، تحولت آسيا تحولاً مسرحيًا مثيرًا. فصعود "نمور آسيا"، ذلك الصعود الذي تجلى بدءًا بعام 1970، شاملاً كلاً من هونغ كونغ، الجمهورية الكورية، سنغافورة، تايوان، وتايلاند، سلط الأضواء على الازدهار والحيوية الاقتصادية. بادرت اليابان إلى اعتماد مؤسسات ديمقراطية وبناء اقتصاد منافس لنظائره لدى الشعوب الغربية، بل ومتفوق أحيانًا عليها. أقدمت الصين عام 1979 على تغيير مسارها وأعلنت، في ظل دفع هسياوبينغ سياسة خارجية بعيدة عن الإيديولوجيا، وخطة إصلاحات اقتصادية، تواصلت وتسارعت في ظل خلفائه، كانت ذات تأثير تحويلي عميق على الصين كما على العالم.

ومع تكشف هذه التغييرات فإن سياسة خارجية قائمة على أساس المصلحة الوطنية–القومية معطوفة على المبادئ الوستفالية بدت سائدة في آسيا. خلافًا لما هو الوضع في الشرق الأوسط، حيث جميع الدول مهددة بتحديات كفاحية ماسة بشرعيتها، يجري التعامل مع الدولة في آسيا بوصفها الوحدة الأساسية للسياسة على الصعيدين الدولي والمحلي–الداخلي. وجملة الدول–الأمم المختلفة الخارجة من رحم الحقبة الاستعمارية بادرت، عمومًا، إلى تأكيد سيادة بعضها البعض وإلى الالتزام بعدم تدخل هذه في الشؤون الداخلية لتلك؛ بادرت إلى اعتماد معايير المنظمات الدولية كما إلى بناء منظمات اقتصادية واجتماعية إقليمية وإقليمية بينية (عابرة للأقاليم). وبهذه الروح كتب مسؤول عسكري كبير هو نائب رئيس هيئة أركان جيش التحرير الشعبي الصيني كي جيانغو في إحدى المراجعات السياسية الرئيسية بتاريخ كانون الثاني/يناير 2013 أن أحد التحديات الكبرى التي تواجه الحقبة المعاصرة هو توفير الدعم لـ "مبدأ العلاقات الدولية الحديثة المرسخ بقوة في "معاهدة وستفاليا" لعام 1648، لا سيما مبدأي السيادة والمساواة"[2].

برزت آسيا كما لو كانت إحدى التركات الأهم للنظام الوستفالي: شعوب تاريخية، متخاصمة تاريخيًا في الغالب، عاكفة على تنظيم نفسها بوصفها دولاً سيادية مع تنظيم دولها في تجمعات إقليمية. في آسيا، أكثر من أوروبا بما لا يقاس، بله الشرق الأوسط، تهتدي مبادئ الأنموذج الوستفالي للنظام الدولي إلى تعبيرها المعاصر- بما في ذلك عقائد يسائلها ويشكك بها كثيرون في الغرب منذ البداية بوصفها مفرطة التركيز على المصلحة القومية أو قاصرة الحمائية بالنسبة إلى حقوق الإنسان. أما السيادة، التي لم يتم اجتراحها بانتزاعها من براثن الحكم الاستعماري، فيجري التعامل معها كما لو كانت مطلقة الطابع. ليس هدف سياسة الدولة هو التعالي على المصلحة الوطنية-القومية - كما في المفاهيم الدارجة بأوروبا أو الولايات المتحدة - بل متابعتها بفعالية واقتناع. ما من حكومة إلا وهي مصرة بغباء على رفض أي انتقاء لممارستها الداخلية بوصفه عَرَضًا من أعراض الوصاية الاستعمارية المهزومة للتو. حتى حين تتم رؤية أفعال داخلية لدولة مجاورة ألوانًا من الغلو والتطرف - كما جرى في مثال ميانمار - يجري التعامل معها على أنها موضوع تقاطع دبلوماسي هادئ، لا مسألة ضغط مكشوف، بله أمر تدخل بالقوة.

في الوقت نفسه، ثمة عنصر تهديد مضمر حاضر أبدًا. تؤكد الصين صراحة، وسائر الأطراف الفاعلة الأساسية ضمنيًا، أن خيار القوة العسكرية في متابعة المصالح الوطنية-القومية الأساسية واجب. الموازنات العسكرية متنامية. كانت المنافسات القومية-الوطنية عمومًا، كما في بحر الصين الجنوبي ومياه شمال شرق آسيا، تدار بأساليب دبلوماسية أوروبا القرن التاسع عشر؛ لم تكن القوة مستبعدة، رغم أن استخدامها ظل مقيدًا، وإن بصعوبة، مع انقضاء الأعوام.

كانت التراتبية الهرمية، لا المساواة السيادية، هي المبدأ الناظم لأنظمة آسيا الدولية التاريخية. كانت السلطة تتجلى في الإذعان للحاكم أو للهيكليات المرجعية المسلِّمة بسيادته، لا في رسم خطوط واضحة على الخريطة. ظلت الإمبراطوريات تنشر تجارتها ونفوذها السياسي، عبر السعي لاجتذاب وحدات سياسية أصغر. بالنسبة إلى الشعوب الواقعة على خط تقاطع اثنين أو أكثر من الأنظمة الإمبراطورية-الإمبريالية، كثيرًا ما كانت طريق الاستقلال مارة بالتحول إلى نوع من التبعية الاسمية على أكثر من صعيد (فن ما زال حيًا في الذاكرة ويمارَس اليوم في بعض الأمكنة).

في أنظمة آسيا الدبلوماسية التاريخية[3]، سواء أكانت مستندة إلى نماذج صينية أم قائمة على صيغ هندوسية، كان النظام الملكي يعد تعبيرًا عن أمر سماوي أو إلهي، أو نوعًا من أنواع المرجعية الأبوية، في الحدود الدنيا؛ أشكال التعبير الملموسة عبر تقديم الخراج أو الجزية كانت تعد ديونًا للبلدان الأقوى على نظيرتها الأضعف. لم يكن هذا، نظريًا، يترك أي مجال للغموض فيما يخص طابع علاقات القوة الإقليمية، ممهدًا الطريق إلى سلسلة من التحالفات الجامدة. غير أن هذه المبادئ لم تكن، على الصعيد العملي، تطبق إلا عبر التحلي بقدر لافت من الإبداع والمرونة. في شمال-شرق آسيا ظلت مملكة الريوكيو تدفع الخراج، لبعض الوقت، إلى كل من اليابان والصين. وفي مرتفعات بورما الشمالية، ثمة قبائل ضمنت صيغة من صيغ استقلال الأمر الواقع عبر التزام الولاء المتزامن لكل من البلاط الملكي البورمي من ناحية والإمبراطور الصيني من ناحية ثانية (بعيدًا، عمومًا، عن مقاومة الانصياع لإملاءات أي من الطرفين). على امتداد قرون من الزمن ظلت النيبال دائبة ببراعة على موازنة وضعها الدبلوماسي بين السلالات الحاكمة في الصين ونظيرتها في الهند - مقدِّمة سيلاً من الرسائل والهدايا التي كانت تفسَّر على أنها خراج في الصين ولكنها تُسجل في النيبال بوصفها دليل مبادلات متكافئة، وصولاً إلى الاعتزاز بنوع من العلاقة الخاصة مع الصين ضمانة لاستقلال النيبال عن الهند. وتايلاند التي تعتبر هدفًا استراتيجيًا من قبل إمبراطوريات غربية دائبة على مواصلة توسعاتها في القرن التاسع عشر، تجنبت الاستعمار المباشر عبر اعتماد استراتيجية حتى أكثر إتقانًا قائمة على ترسيخ روابط ودية مع جميع القوى الأجنبية دفعة واحدة - مرحبة بالخبراء الأجانب من حشد من الدول الغربية المتنافسة في بلاطها وإن واصلت إيفاد بعثات الخراج إلى الصين واستضافة الكهنة الهندوس نوي الجذور الهندية في العائلة الملكية. (كانت المرونة الفكرية والتحمل العاطفي اللازمان لمثل هذه الاستراتيجية المتوازنة لافتين حقًا نظرًا لأن الملك نفسه كان يعد شخصية إلهية) وأي مفهوم لأي نظام إقليمي كان يُعد مثبطًا للمرونة التي تشترطها الدبلوماسية.

على هذه الخلفية من حشد من الموروثات الحساسة والمختلفة، تقدم شبكة الدول السيادية الوستفالية على خريطة آسيا صورة شديدة التبسيط للوقائع الإقليمية. لا يسعها أن تلتقط تنوع التطلعات التي يضفيها القادة على مهماتهم أو الحرص الاستثنائي على مراعاة التراتب والبروتوكول بمناورة بارعة تطبع جزءًا

كبيرًا من الدبلوماسية الآسيوية. إنها الإطار الأساسي للحياة الدولية في آسيا. غير أن كيان الدولة هناك يبقى أيضًا مشحونًا بجملة من الموروثات الثقافية المتحلية بقدر أكبر من التنوع والمباشرة، ربما، بالمقارنة مع أي إقليم آخر. وهذا الأمر تؤكده تجربتا اثنتين من الدول-الأمم الآسيوية الرئيسية، اليابان والهند تحديدًا.

اليابان

من بين جميع كيانات آسيا السياسية والثقافية كان رد فعل اليابان هو الأبكر والأكثر حسمًا بما لا يقاس على الاقتحام الغربي للعالم طولاً وعرضًا. مؤلفة من أرخبيل يمتد على بعد نحو مئة ميل عن القارة الآسيوية عند أضيق المعابر، طالما دأبت اليابان على رعاية تقاليدها وثقافتها المميزة في حال من العزلة. متمتعة بقدر شبه كامل من التجانس الإثني واللغوي، مع إيديولوجيا رسمية تشدد على قدسية أسلاف الشعب الياباني، عملت اليابان على تحويل قناعتها بهويتها الفريدة إلى نوع من الالتزام شبه الديني. وهذا الإحساس بالتميز أضفى عليها مرونة هائلة على صعيد التوفيق بين سياساتها وخططها من جهة وتصورها للضرورة الاستراتيجية القومية-الوطنية من جهة ثانية. ففي إطار زمني يزيد قليلاً على القرن بعد عام 1848، انتقلت اليابان من العزلة الكاملة إلى الاقتباس الموسع مما كانت تبدو أكثر دول الغرب حداثة (من ألمانيا بالنسبة إلى الجيش، ومن بريطانيا فيما يخص المؤسسات البرلمانية وسلاح البحرية)؛ من المحاولات الجريئة لبناء الإمبراطوريات إلى النزعة السلمية ومنها إلى نوع من انبعاث صيغة جديدة من صيغ القوة الكبرى؛ من النظام الإقطاعي إلى سلسلة من لونيات النزعة التسلطية الدكتاتورية الغربية ومنها إلى احتضان الديمقراطية؛ وداخل الأنظمة العالمية وخارجها (نظام غربي أولاً، آسيوي ثانيًا، وعالميّ الآن ثالثًا). على الدوام بقيت مقتنعة باستحالة تعرض رسالتها القومية-الوطنية للذوبان جراء التكيف مع تقنيات ومؤسسات مجتمعات أخرى؛ لن تزيد إلا رسوخًا نتيجة التكيف الناجح.

عاشت اليابان قرونًا من الزمن على حافة العالم الصيني، دائبة على الاقتباس

المكثف من الديانة والثقافة الصينيتين. غير أنها نجحت، خلافًا لأكثرية المجتمعات الموجودة في الفضاء الثقافي الصيني، في تحويل الصيغ المقتبسة إلى أنماط يابانية دون الوقوع، في أي وقت من الأوقات، في فخ إلباسها ثوب التزام تراتبي بالصين. أحيانًا كان موقع اليابان الراسخ مصدر رعب بالنسبة إلى البلاط الصيني. فالشعوب الأخرى كانت تسلِّم بقواعد نظام الخراج وبروتوكولاته – نظام إذعان رمزي للإمبراطور الصيني اعتمده البروتوكول الصيني للإمساك بدفة إدارة الكون – مضفية على تجارتها ثوب "الخراج" طلبًا للتوغل في الأسواق الصينية. كانت (أقله في مبادلاتها مع البلاط الصيني) تراعي المفهوم الكونفوشيوسي للنظام الدولي كنظام تراتبي عائلي تحتل فيه الصين مرتبة الأبوة. أما اليابان فكانت على درجة كافية من القرب لتفهم هذه المفردات بحميمية وعملت عمومًا على التسليم الضمني بنظام الصين العالمي واقعًا إقليميًا. وطلبًا للتجارة أو التبادل الثقافي، كانت البعثات اليابانية تعتمد سلوكيات على درجة كافية من القرب من الصيغ الراسخة التي كان الرسميون الصينيون قادرين على تفسيرها أدلة على تطلع اليابان إلى عضوية تراتبية مشتركة. غير أن اليابان ثابرت باطراد، في إقليم مقولب بعناية وفق درجات مواقع متضمنة في قرارات بروتوكولية دقيقة[4] – مثل الكلمة الوحيدة المستخدمة للدلالة على حاكم معين، أو النمط المعتمد لإبلاغ رسالة رسمية، أو أسلوب تأريخ التقويم على وثيقة رسمية – على العزوف عن الاضطلاع بأي دور رسمي في النظام العالمي الصيني القائم على التراتبية الهرمية، مصرة بين الحين والآخر على تمتعها بالمساواة والتكافؤ، بل وعلى تفوقها الخاص، في منعطفات معينة.

على رأس المجتمع الياباني وقمة نظرته إلى النظام العالمي كان يقف الإمبراطور الياباني، تلك الشخصية المعتبرة، مثل إمبراطور الصين، ابنًا للسماء، وسيطًا بين الإنساني والمقدس[5]. وهذا العنوان – المبين بإصرار في الرسائل اليابانية الموجهة إلى البلاط الصيني – كان تحديًا مباشرًا لنظرية كونية النظام العالمي الصيني، الذي كان يرى إمبراطور الصين القمة الوحيدة للهرم الإنساني، لتراتب البشر هرميًا. وإضافة إلى هذه المرتبة (المنطوية على أهمية متعالية فوق ما كان من شأنه أن يُزعم من قبل أي إمبراطور روماني مقدس في أوروبا)، أصرت فلسفة اليابان السياسية التقليدية على إبراز فرق آخر، إبراز حقيقة أن أباطرة اليابان كانوا آلهة منحدرة من إلهة الشمس التي أنجبت الإمبراطور الأول

وأنعمت على نسله حقًا أبديًا في الحكم تبعًا لما جاء في "سجلات الوراثة الشرعية لأصحاب السيادة المقدسين" العائدة إلى القرن الرابع عشر:

> فإن اليابان هو البلد المقدس. كان الجد السماوي هو الذي أرسى قواعدها للمرة الأولى، ثم بادرت إلهة الشمس إلى تكليف أبنائها وأحفادها بتولي حكمها إلى أبد الآبدين. لا يصح هذا إلا على بلدنا، وليس ثمة أي شيء مشابه يمكن العثور عليه في البلاد الأجنبية. ذلك هو السبب الكامن وراء تسميته بالبلد المقدس[6].

موقع اليابان المعزول أتاح لها هامشًا واسعًا حول مدى رغبتها في الانخراط في الشؤون الدولية بالمطلق. بقيت قرونًا طويلة على التخوم الخارجية للشؤون الآسيوية، عاكفة على صقل تقاليدها العسكرية عبر سلسلة من الصراعات الداخلية ومجيزة ما شاءت من تجارة وثقافة أجنبيتين على هواها. مع حلول أواخر القرن السادس عشر، حاولت اليابان إعادة صوغ دورها بفُجاءة وشمول طموح أهملهما الجيران بوصفهما من الأمور غير القابلة للتصديق. كانت النتيجة أحد صراعات آسيا العسكرية الكبرى - ذلك الصراع الذي بقيت مخلفاته موضوع ذكريات وسجالات مفعمة بالحيوية، وكان من شأن عِبَره، لو تمت الإفادة منها، أن تكون قد غيرت نمط سلوك أمريكا في حرب القرن العشرين الكورية.

بعد إلحاق الهزيمة بمنافسيه، توحيد اليابان، وإنهاء قرن كامل من الصراع الأهلي في 1590، أقدم المحارب تويوتومي هيديوشي على إعلان رؤية أعظم[7]: أراد تجنيد الجيش الأكبر في العالم، سوقه إلى شبه الجزيرة الكورية، اجتياح الصين، وإخضاع العالم. بعث برسالة إلى الملك الكوري ضمَّنَها اعتزامه "الزحف على بلاد المينغ العظيم وإجبار الشعب هناك على تبني أعرافنا وعاداتنا" ودعوته إلى المساعدة. وبعد اعتراض الملك على الأمر وتحذيره من مثل هذه المغامرة (مذكِّرًا بنوع من طالعلاقة الوثيقة التي لا تنفصم بين المملكة الوسطى ومملكتنا" وبالمبدأ الكونفوشيوسي الذي يرى طغزو بلد آخر عملاً يجب أن يثير شعورًا بالخجل والعار بالنسبة إلى المتوفرين على قسط من الثقافة والإنجاز الفكري")، أطلق هيديوشي غزوًا ضم 000.160 محارب ونحو سبع مئة سفينة. هذه القوة المهولة تمكنت من اكتساح الدفاعات الأولى وزحفت أولاً بسرعة مقتحمة قلب شبه الجزيرة. إلا أن تقدمها راح يتباطأ مع إنجاز الأدميرال الكوري يوسون-

سين تنظيم مقاومة بحرية مفعمة تصميمًا مغيرًا على خطوط إمداد هيديوشي حارقًا الجيوش الغازية نحو معارك على امتداد الساحل. وما إن وصلت القوات اليابانية إلى بيونغ يانغ، القريبة من العنق الشمالي لشبه الجزيرة (وعاصمة كوريا الشمالية الآن)، حتى تدخلت الصين بقوة، كي لا تسمح بسقوط الدولة التي تواظب على موافاتها بالخراج. جيش اقتحام صيني سريع مقدر بأعداد تتراوح بين 000.40 و 000.100 عبر نهر يالو ودحر القوات اليابانية حتى سيؤول. وبعد خمس سنوات من المفاوضات غير الحاسمة والقتال المدمر، مات هيديوشي، وانسحبت قوة الغزو، وتمت استعادة الأمر الواقع السابق[8]. على أولئك الذين يجادلون زاعمين أن التاريخ لا يتكرر أن يتأملوا أوجه التشابه بين مقاومة الصين لمشروع هيديوشي ونظيرتها التي واجهتها أمريكا في الحرب الكورية بعد نحو أربع مئة سنة.

في ضوء إخفاق هذه المغامرة، أقدمت اليابان على تغيير الخط، عائدة إلى قدر مطرد التزايد من العزلة. وفي ظل سياسة "البلد المقفل" التي دامت ما يزيد على قرنين، غيبت اليابان نفسها غيابًا شبه كامل عن الاشتراك في أي نظام عالمي. لم تكن العلاقات الشاملة بين دولة وأخرى بشروط مساواة دبلوماسية صارمة إلا مع كوريا[9]. كان يُسمح للتجار الصينيين أن ينشطوا في مواقع معينة، على الرغم من عدم وجود أي علاقات صينية–يابانية رسمية لاستحالة التوصل إلى اجتراح بروتوكول يرضي الطرفين[10]. أما التجارة الخارجية مع البلدان الأوروبية فكانت محصورة بعدد قليل من المدن الساحلية؛ وفي 1673 كان الجميع، باستثناء الهولنديين قد طُردوا، وتم إبقاؤهم محصورين في إحدى الجزر الاصطناعية القريبة من ناغازاكي. ومع حلول عام 1825، كان الارتياب من القوى الغربية العابرة للبحار قد تعاظم كثيرًا إلى درجة أن السلطات العسكرية اليابانية الحاكمة أصدرت "مرسومًا بطرد الأجانب مهما كان الثمن"[11] – معلنة أن أي مركب أجنبي يقترب من الشواطئ اليابانية كان سيُبعد بلا شروط، وبالقوة عند الضرورة.

غير أن ذلك كله لم يكن إلا تمهيدًا لتحول مسرحي مثير آخر، تحول قامت اليابان في ظله أخيرًا باقتحام النظام العالمي – الأوروبي إلى حد كبير طوال

قرنين – فأصبحت قوة عظمى حديثة مستندة إلى مبادئ وستفاليا. حلت اللحظة الانعطافية الحاسمة عندما جوبهت اليابان في 1853 بأربعة مراكب بحرية أمريكية قادمة من نورفولك الفيرجينية (نسبة إلى ولاية فرجينيا)، في حملة هادفة إلى الالتفاف المدروس حول مراسيم العزل عبر التوغل في خليج طوكيو. كان الضابط المضطلع بقيادة المراكب، الكومودور ماتيو بري، حاملاً خطابًا من رئيس الجمهورية ميلارد فيلمور إلى إمبراطور اليابان، أصر على إيصالها مباشرة إلى ممثلين إمبراطوريين في العاصمة اليابانية (في مخالفة لقانون وبروتوكول دبلوماسي يابانيين عمرهما قرنان). من غير الممكن أن تكون اليابان، وهي المستخفة بالتجارة الخارجية مثل الصين، قد شعرت باطمئنان استثنائي إزاء رسالة رئيس الجمهورية التي أبلغت الإمبراطور (الذي خاطبه فيلمور بعبارة "الصديق العظيم والطيّب!") بأن الشعب الأمريكي "يرى أنه إذا كانت جلالتكم الإمبراطورية مستعدة بعد الآن لتغيير القوانين القديمة وصولاً إلى السماح بالتجارة الحرة بين البلدين فإن من شأن الأمر أن يكون مفيدًا فائدة استثنائية للطرفين". قام فيلمور بتغليف إنذار الأمر الواقع باقتراح ذرائعي أمريكي تقليديًا، يقضي بالتخفيف من قوانين العزل، الموصوفة إلى الآن بعدم قابلية التغيير، على أساس تجريبي، اختباري:

> إذا لم تقتنع جلالتكم الإمبراطورية بأن أمر إلغاء القوانين القديمة التي تحظر التجارة الخارجية سيكون آمنًا تمامًا، فإن من الممكن تعليقها لفترة خمس أو عشر سنوات، اختبارًا للتجربة. إذا لم تثبت أنها مفيدة كما كان مأمولاً، فإن القوانين القديمة يمكن استعادتها. كثيرًا ما تقيد الولايات المتحدة معاهداتها مع الدول الأجنبية ببضع سنوات، ثم تجددها أو تُلغيها، كما يحلو لها[12].

مستلمو الرسالة اليابانيون وجدوها تحديًا لمفهوم النظام السياسي والدولي لديهم. إلا أنهم ردوا برزانة متحفظة لمجتمع طالما كان قد اختبر ودرس عَرَضية المحاولات البشرية العابرة على امتداد القرون مع المحافظة على طبيعته الجوهرية. مستعرضين قوة بري النارية المتفوقة كثيرًا (لم تكن المدافع والأسلحة النارية اليابانية قد تطورت في قرنين، في حين أن مراكب بري كانت مجهزة بأحدث المدافع البحرية القادرة، كما استُعرضت على امتداد الساحل

الياباني، على إطلاق قذائف متفجرة)، خلص القادة اليابانيون إلى أن من شأن المقاومة المباشرة لـ "السفن السوداء" أن يكون عبثًا بلا جدوى. أعدوا ردًا مفعمًا بالاحترام الشديد بينوا فيه أنه على الرغم من أن التغييرات التي طلبتها أمريكا "كانت محظورة بقوة استثنائية في قوانين أسلافنا الإمبراطوريين، فإن بقاءنا متمسكين بقوانين قديمة يبدو تعبيرًا عن سوء فهم روح العصر"[13]. مع إقرار أنه "نحن محكومون الآن بالضرورة المفروضة". أكد ممثلو اليابان لبري أنهم مستعدون لتلبية جل الطلبات الأمريكية، بما فيها إنشاء مرفأ جديد قادر على استقبال مراكب أمريكية.

استخلصت اليابان من التحدي الغربي استنتاجًا مناقضًا لذلك الذي خلصت الصين إليه بعد ظهور المبعوث البريطاني في 1793 (كما سيناقش في القسم التالي). بقيت الصين مصرة على موقفها التقليدي القائم على طرد المتطفل بلا مبالاة متحفظة مع مواصلة غرس فضائل الصين المميزة، واثقة من أن من شأن الاتساع الهائل لكتلتها السكانية وأراضيها من ناحية ونقاوة ثقافتها من ناحية ثانية سيسودان آخر المطاف. بادرت اليابان، متحلية بقدر كبير من الاهتمام بالتفاصيل وبتحليل حصيف لتوازن القوى المادية والسايكولوجية، إلى الالتحاق بركب النظام الدولي القائم على مفاهيم الغرب عن السيادة، التجارة الحرة، القانون الدولي، التكنولوجيا، والقوة العسكرية - وإن من أجل طرد الهيمنة الأجنبية. وبعد وصول فريق جديد إلى السلطة عام 1868 واعدًا بـ "احترام الإمبراطور، بطرد البرابرة"، تم الإعلان عن أن الفريق كان سينجز ذلك عبر إتقان ما لدى البرابرة من مفاهيم وتكنولوجيا والانتساب إلى نظام وستفاليا الدولي عضوًا مساويًا. تميز تتويج إمبراطور ميجي الجديد بميثاق قسم وقعته طبقة النبلاء، تضمن وعدًا ببرنامج إصلاح شامل، كما تضمن بنودًا تقضي بوجوب تشجيع جميع الطبقات الاجتماعية على المشاركة. أجاز الميثاق قيام مجالس شورى في سائر المقاطعات، تأكيدًا لمسار حقوقي، والتزامًا بتلبية تطلعات السكان. كان الميثاق مستندًا إلى الإجماع القومي-الوطني الذي كان أحد مواطن القوة الرئيسية - لعله الطابع الأكثر تميزًا - لدى المجتمع الياباني:

1- بهذا القسم، نعلن أن هدفنا هو تأسيس الثروة القومية على قاعدة عريضة وتأطير الدستور والقوانين.

2- ستتم إقامة مجالس شورى على نطاق واسع وجميع القضايا ستتقرر بالنقاش الحر.

3- جميع الطبقات، عليا ودنيا، ستتلاحم بحيوية على صعيد إنجاز إدارة شؤون الدولة.

4- لن تكون العامة أقل من الرسميين المدنيين والعسكريين حظًا في القدرة على متابعة رسالتهم منعًا للاستياء والإحباط.

5- عادات الماضي البالية الفاسدة ستُنسف وسيتم إسناد كل شيء إلى قوانين الطبيعة العادلة.

6- سيتم التماس المعرفة في طول العالم وعرضه بهدف تعزيز متانة أساس الحكم الإمبراطوري(14).

منذ ذلك التاريخ كانت اليابان ستباشر عملية إنشاء منهجية للسكك الحديدية، للصناعة الحديثة، لاقتصاد ذي توجه تصديري، ولجيش حديث. وفي زحمة جملة هذه التحولات كانت فرادة الثقافة والمجتمع اليابانيين ستتولى مهمة الحفاظ على الهوية اليابانية.

بطبيعة الحال كان من شأن هذا التغيير المسرحي المثير أن يؤدي، في غضون بضعة عقود، إلى إقحام اليابان في نادي القوى العالمية. في 1886، بعد شجار بين بحارة صينيين وشرطة ناغازاكي، أبحرت بارجة حربية صينية حديثة من صنع ألماني باتجاه اليابان، فارضة حلاً. مع حلول العقد التالي، كان عمل ياباني مكثف إنشاءً وتدريبًا قد أدى إلى جعل اليابان صاحبة اليد العليا. وحين تصاعد في 1894 نزاع حول النفوذ النسبي لكل من اليابان والصين في كوريا إلى حرب، حققت اليابان انتصارًا حاسمًا. تضمنت شروط الصلح إنهاءً لوصاية الصين على كوريا (ما فتح الباب لنزاعات جديدة بين اليابان وروسيا) وانفصال تايوان التي صارت مستعمرة خاضعة لحكم اليابان.

تمت متابعة الإصلاحات اليابانية بزخم كبير إلى حد أن القوى الغربية سرعان

ما اضطرت للتخلي عن أنموذج "الخروج عن نطاق التشريع الوطني" - "حق -" ها في محاكمة مواطنيها بموجب قوانينها هي، لا القوانين المحلية - ذلك الأنموذج الذي طُبق في الصين أولًا، في معاهدة تجارية تاريخية أقدمت بريطانيا، وهي القوة الغربية الأولى، على إلزام الرعايا البريطانيين بالخضوع للتشريعات اليابانية. وفي 1902 جرى تحويل المعاهدة البريطانية إلى تحالف عسكري، هو الحلف الاستراتيجي الرسمي الأول بين قوة آسيوية وأخرى أوروبية. سعت بريطانيا إلى التحالف لموازنة الضغوط الروسية على الهند. أما هدف اليابان فكان متمثلاً بالإجهاز على الأحلام الروسية بالهيمنة على كوريا ومنشوريا وصولاً إلى ترسيخ حريتها في المناورة حول مخططات لاحقة هناك. وبعد ثلاثة أعوام أذهلت اليابان العالم إذ هزمت الإمبراطورية الروسية في الحرب، الهزيمة الأولى لبلد غربي من قبل بلد آسيوي في الحقبة الحديثة. في الحرب العالمية الأولى، التحقت اليابان بالوفاق الدولي واستولت على قواعد ألمانية في الصين وجنوب المحيط الهادي.

كانت اليابان قد "وصلت" بوصفها القوة العظمى اللاغربية الأولى في الزمن المعاصر، قُبلت بوصفها ندًا على الأصعدة العسكرية، الاقتصادية، والدبلوماسية، لدى البلدان التي كانت من قبل قد صاغت النظام الدولي. كان ثمة فرق مهم واحد: من الجانب الياباني لم تكن التحالفات مع البلدان الغربية مستندة إلى أهداف استراتيجية مشتركة بل إلى السعي لطرد حليفاتها الأوروبية من آسيا.

بعد تعرض أوروبا للاستنزاف في الحرب العالمية الأولى، استنتج قادة اليابان أن عالمًا مبتليًا بالصراع، بالأزمة المالية، وبالانعزالية الأمريكية، يفضل توسعًا إمبراطوريًا هادفًا إلى فرض الهيمنة على آسيا. قامت اليابان الإمبراطورية بفصل منشوريا عن الصين في 1931، وجعلتها دولة تابعة دائرة في فلكها تحت حكم الإمبراطور الصيني المنفي. وفي 1937 أعلنت اليابان الحرب على الصين بهدف إخضاع المزيد من الأراضي الصينية. وحاولت اليابان، باسم "نظام جديد في آسيا"[15] أولاً، و"منطقة ازدهار مشترك في شرق آسيا" بعد ذلك، تنظيم فضاء نفوذها الخاص المعادي لوستفاليا - "كتلة أمم آسيوية بقيادة يابانية ومتحررة من القوى الغربية" مرتبة هرميًا بما "يمكن جميع الأمم من الاهتداء إلى مكانها

في العالم". وفي هذا النظام الجديد، كان من شأن سيادة الدول الآسيوية الأخرى أن تُختزل إلى صيغة من صيغ الوصاية اليابانية.

كان أعضاء النظام الدولي القائم شديدي الإرهاق تحت وطأة الحرب العالمية الأولى ومفرطي الانشغال بالأزمة الأوروبية الصاعدة الداعية إلى مقاومتها. بقي بلد أوروبي واحد لا غير حجر عثرة على طريق هذا المخطط: الولايات المتحدة، ذلك البلد الذي كان قد فتح اليابان عنوة قبل أقل من قرن. وكما لو أن التاريخ حاوٍ لرواية، فإن قنابل الحرب الأولى بين البلدين سقطت على أرض أمريكية في 1941 حين شن اليابانيون هجومًا مباغتًا على بيرل هاربر. سرعان ما بلغ الاستنفار الأمريكي في المحيط الهادي أوجه في استخدام سلاحين نوويين (الاستخدام الوحيد لهذه الأسلحة حتى هذا التاريخ) متمخضًا عن استسلام اليابان غير المشروط.

تكيفت اليابان مع الهزيمة بأساليب شبيهة بردها على الكومودور بري: ثبات مدعوم بروح قومية-وطنية لا تُقهر مستندة إلى ثقافة قومية-وطنية مميزة. لاستعادة الأمة-الدولة اليابانية راح قادة يابان ما بعد الحرب (جلهم كانوا في الخدمة العامة في عقدي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين) يصورون الاستسلام تكيفًا مع أولويات أمريكية؛ وبالفعل فإن اليابان قامت بتوظيف نظام سلطة الاحتلال الأمريكية للتحدث بقدر أكبر من العمق وللتعافي بقدر أكبر من السرعة مما كان ممكنًا بجهود وطنية-قومية خالصة. نبذت الحرب أداة سياسية قومية، أكدت مبادئ الديمقراطية الدستورية، وعادت إلى كنف المنظومة الدولية حليفة لأمريكا - وإن من مرتبة أدنى أوضح اهتمامًا بالانتعاش الاقتصادي منها بالانخراط في الاستراتيجية الكبرى. وعلى امتداد نحو سبعة عقود، أثبت هذا التوجه الجديد أنه ملاذ مهم لاستقرار آسيا إضافة إلى سلام كوكب الأرض وازدهاره.

وقفة ما بعد الحرب اليابانية كثيرًا ما وُصفت بنزعة سلمية جديدة؛ كانت في الحقيقة أكثر تعقيدًا على نحو لافت. قبل كل شيء، عكست نوعًا من الإذعان للسيادة الأمريكية ونوعًا من التقويم للمشهد الاستراتيجي ومتطلبات بقاء اليابان مع نجاح طويل الأمد. سلّمتْ الطبقة الحاكمة اليابانية في ما بعد الحرب بالدستور الذي وضعته سلطات الاحتلال الأمريكية - بما فيه من خطر متشدد

لأي عمل عسكري – بوصفه ضرورة من ضرورات ظروفها المباشرة. تبنت توجه الدستور الليبرالي-الديمقراطي بوصفه توجهها هي؛ وأكدت مبادئ الديمقراطية والأسرة الدولية القريبة من تلك المتبناة في العواصم الغربية.

في الوقت نفسه، قام قادة اليابان بالتوفيق بين الدور الفريد لبلدهم المنزوع السلاح وجملة أهداف اليابان الاستراتيجية الطويلة المدى. عكفوا على قلب جوانب نظام ما بعد الحرب السلمية من حظر للعمل العسكري إلى ضرورة للتركيز على عناصر أساسية أخرى من الاستراتيجية القومية، بما فيها عملية استعادة الحيوية الاقتصادية. دُعيت القوات الأمريكية إلى البقاء منتشرة في اليابان بأعداد ذات شأن، وجرى تعزيز الالتزام الدفاعي عبر معاهدة أمن مشترك، رادعة لأي قوة معادية محتملة (بما في ذلك الحضور السوفيتي المتوسع في المحيط الهادئ) من رؤية اليابان هدفًا لتحرك استراتيجي. وبعد ترسيخ إطار العلاقة، سار قادة يابان الحرب الباردة قدمًا على طريق تعزيز طاقات بلدهم عبر تطوير قدرة عسكرية مستقلة[16].

تمثل تأثير المرحلة الأولى من تطور اليابان في ما بعد الحرب بإخراج توجهها الاستراتيجي من سياقات الحرب الباردة، محررًا إياه للتركز على برنامج التنمية الاقتصادية التحويلي. وضعت اليابان نفسها حقوقيًا في معسكر الأنظمة الديمقراطية المتطورة، غير أنها عزفت – مستحضرة توجهها السلمي والتزامها بالأسرة الدولية – عن الالتحاق بركب صراعات العصر الإيديولوجية. ونتيجة هذه الاستراتيجية الحصيفة كانت فترة نمو مطرد ومتسق لا تضاهي إلا تلك التي أعقبت ثورة ميجي في 1868. ففي غضون عقدين بعد تدمير زمن الحرب الهائل، كانت اليابان قد أعادت بناء نفسها قوة اقتصادية عالمية كبرى. وسرعان ما كان سيتم الإتيان على ذكر المعجزة اليابانية بوصفها تحديًا محتملاً للتفوق الاقتصادي الأمريكي، وإن بدأت تستوي وتتوازن في العقد الأخير من القرن العشرين.

هذان التلاحم الاجتماعي والإحساس بالالتزام القومي-الوطني اللذان وفرا إمكانية حصول هذا التحول اللافت للأنظار تم استحضارهما للرد على تحديات معاصرة. مكّنا الشعب الياباني من التصدي لزلزال 2011 المدمّر، للتسونامي، وللأزمة النووية في شمال شرق اليابان – أكثر كوارث العالم الطبيعية كلفة

حسب تقديرات البنك الدولي - مع إظهار قدر مذهل من أروع آيات التعاون المتبادل والتضامن الوطني-القومي. أما التحديات المالية والسكانية فقد تم إخضاعها لتقويمات داخلية معمقة مع اتخاذ تدابير جريئة موازية، في بعض الجوانب. وفي كل من المحاولات، درجت اليابان على استنفار مواردها جنبًا إلى جنب مع ثقتها التقليدية بأن جوهرها وتراثها القوميين سيتم الحفاظ عليهما عبر جل عمليات التكيف.

من المؤكد أن أي تغييرات مسرحية مثيرة في توازن القوة سوف تترجمها المؤسسة اليابانية إلى عملية تعديل جديدة للسياسة الخارجية اليابانية. فعودة قيادة وطنية-قومية قوية في ظل رئيس الوزراء شينزو آبه تمنح اليابان هامشًا يمكنها من الانكباب على تقويماتها. ثمة كتاب أبيض صادر عن الحكومة اليابانية في كانون الثاني/ديسمبر 2013، خلص إلى أنه "بات من الضروري على نحو لا غنى عنه، أن تبادر اليابان، مع صيرورة بيئتها الأمنية متزايدة القتامة والحلكة، إلى بذل جهود أكثر فعالية بالانطلاق من مبدأ التعاون الدولي"[17]. بما في ذلك تقوية قدرة اليابان على "ردع" بل وعلى "هزيمة" "الأخطار والتهديدات" إذا دعت الحاجة. مستعرضة مشهدًا آسيويًا متغيرًا، تضاعف اليابان من التعبير عن نوع من الرغبة في أن تصبح "بلدًا طبيعيًا" بجيش غير ممنوع دستوريًا من خوض الحرب وسياسة تحالفات فعالة. من شأن قضية النظام الإقليمي الآسيوي أن يتمثل بتحديد معنى عبارة "طبيعية".

كما في لحظات محورية أخرى في التاريخ، تتحرك اليابان باتجاه نوع من إعادة تعريف دورها الأوسع في النظام الدولي، بما ينطوي، بالتأكيد، على عواقب بعيدة المدى داخل الإقليم وخارجه. بحثًا عن دور جديد، ستعكف من جديد، بعناية، بعيدًا عن العواطف، ودون تطفل، على تقويم ميزان القوى المادية والسايكولوجية في ضوء صعود الصين، التطورات الكورية، وتأثيراتهما على أمن اليابان. ستقوم بمعاينة جدوى وتاريخ التحالف مع أمريكا ونجاحه المعتبر في خدمة سلسلة طويلة من المصالح المتبادلة؛ ستنظر أيضًا في مسألة انسحاب أمريكا من ثلاثة نزاعات عسكرية. ستجري اليابان هذا التحليل من منطلق ثلاث خيارات كبرى: تأكيد متواصل للتحالف مع أمريكا؛ تكيف مع صعود الصين؛

وتعويل على سياسة خارجية متزايدة الصفة القومية-الوطنية. أي من الخيارات سيكون هو السائد؟ أم أن الخيار سيكون خليطًا جامعًا بين الخيارات؟ يتوقف الجواب على تقديرات اليابان لميزان القوة الدولي - لا على تأكيدات أمريكا الرسمية - وعلى كيفية رؤيتها للتيارات الكامنة في العمق. ما إن تشعر اليابان بأن تشكلاً جديدًا للقوة بات يتكشف في إقليمها أو في العالم، حتى تسارع إلى عطف أمنها على تقديرها للواقع، لا على تحالفات تقليدية. لذا فإن المحصلة متوقفة على مدى إقناع تقويم المؤسسة اليابانية للسياسة الأمريكية في آسيا وتقديرها لتوازن القوى الإجمالي. توجه السياسة الخارجية الأمريكية الطويلة الأمد ليس أقل إلحاحًا من تحليل اليابان.

الهند

تمخض زخم الاجتياح الغربي للهند عن تغيير مسار أمة-دولة تاريخية؛ تمخض الأمر في الهند عن إعادة صب حضارة عظيمة في قالب دولة حديثة. طالما ظلت الهند دائبة على تطوير مواصفاتها على خطوط تقاطع جملة من الأنظمة العالمية، مشكّلة ومتشكلة بفعل إيقاعاتها. لقد تحددت الهند لا بحدودها السياسية وحسب بل بطيف مشترك من تقاليدها الثقافية. ما من مؤسس أسطوري جرى تكريمه بنشر التراث الهندوسي، عقيدة الأكثرية في الهند ومنبع إلهام باقة من العقائد الأخرى. تابع التاريخ تطورها، بضبابية وعلى نحو غير كامل، عبر تركيبة جامعة لحشد من التراتيل، الأساطير، والطقوس التقليدية المستمدة من ثقافات على ضفاف نهري السند والغانج وعلى أعالي هضابٍ ومرتفعاتٍ شمالاً وغربًا. إلا أن هذه الصيغ المحددة كانت، في التراث الهندوسي، جملة التعبيرات المتنوعة عن المبادئ الكامنة في العمق التي سبقت أيًا من النصوص المدونة. في تنوعها ومقاومتها للتعريف قيل إن الهندوسية - الحاضنة حشدًا متباينًا من الآلهة والتقاليد الفلسفية، من شأن أمثالها أن تُعد أديانًا مستقلة ومنفصلة في أوروبا - قريبة من وحدة الخلق متعدد الوجوه النهائية ودليلاً عليها، كونها تعكس "التاريخ الطويل والمتنوع لبحث الإنسان عن الواقع... الحاضن للجميع واللانهائي في الوقت نفسه"[18].

في حالات الوحدة أنجبت الهند - كما في الحقبة الممتدة من القرن الرابع إلى القرن الثاني قبل الميلاد - تيارات واسعة النفوذ الثقافي: انتشرت البوذية من

الهند إلى بورما، سيلان، الصين، وأندونيسيا؛ كما ترك الفن ونظام الحكم الهندوسيان بصماتهما على تايلاندا، الهند الصينية، وما بعدهما. أما في حالات التوزع - كما كانت غالبًا - على ممالك متنافسة، فقد كانت الهند طُعمًا مغريًا للغزاة، التجار، والباحثين عن الروحانيات (مع أداء البعض أدوارًا متعددة دفعة واحدة، كما فعل البرتغاليون الذين جاؤوا في 1498 "بحثًا عن مسيحيين وتوابل")[19]، الذين عانت من أعمال سلبهم وتمثلت ثقافتهم مع الزمن مذيبة إياها في بوتقتها الثقافية الخاصة.

حتى العصر الحديث ظلت الصين تفرض نسيج عاداتها وثقافتها الخاصة على الغزاة بقدر كبير من النجاح حتى باتوا غير قابلين للتميز عن الشعب الصيني. على النقيض من ذلك نجحت الهند في التعالي على الأجانب لا عبر هدايتهم إلى الديانة أو الثقافة الهنديتين بل عن طريق التعامل مع تطلعاتهم بقدر رفيع من الاتزان ورباطة الجأش؛ دأبت على إذابة منجزاتهم وعقائدهم المتنوعة في بوتقة الحياة الهندية دون التعبير عن أي خوف خاص من أي من تلك المنجزات والعقائد. قد يعلي الغزاة أوابد تخلد أهميتهم، كما لو كانوا يطمئنون أنفسهم إلى عظمتهم في مواجهة هذا القدر الكبير من العزوف وعدم الاهتمام، غير أن الشعوب الهندية تحملت بفضل ثقافة جوهرية مخضبة بتحد ضد أي تأثير غريب. أديان الهند الأساسية مستلهمة لا عبر رؤى نبوية مسيحانية الإنجاز؛ لعلها منطوية على شهادة حول هشاشة الوجود الإنساني، وجود البشر. هي تعرض لا الخلاص الشخصي بل العزاء بشأن قدر لا مهرب منه.

كان النظام العالمي في الكوزمولوجيا الهندية محكومًا بعدد لا حصر له من دوائر ذات مدى يكاد يتعذر تقدير اتساعه - مدى يقدر بملايين السنين. من شأن الممالك أن تسقط، ومن شأن الأكوان أن تُدمَّر، أما الهند فمحكومة بأن يعاد خلقها، ومن شأن ممالك جديدة أن تنهض مرة أخرى. ما من موجة غزو حلّت (الفرس في القرن السادس قبل الميلاد؛ الإسكندر ويونانييه الباكتيريين في القرن الرابع قبل الميلاد؛ العرب في القرن الثامن الميلادي؛ الأتراك والأفغان في القرنين الميلاديين الحادي عشر والثاني عشر؛ المغول في القرنين الميلاديين الثالث عشر والرابع عشر؛ الموغال في القرن السادس عشر الميلادي؛ وأمم أوروبية مختلفة بعيد ذلك)، إلا وتمت إذابتها في هذه البوتقة الخالدة، وإدخالها في هذا النسيج الأبدي. ربما تمخضت الغزوات عن حالات قطع، غير أنها بقيت عديمة الأهمية إذا

ما تم روزها من منظور ما هو لانهائي. لم تكن الطبيعة الحقيقية للتجربة الإنسانية معروفة إلا من قبل أولئك الذين تحملوا أهوال الدهور هذه وتعالوا عليها.

السفر الهندوسي الكلاسيكي المعروف باسم بهاغافاد غيتا (Bhagavad Gita) تولى تأطير هذه التجارب المفعمة بالروح من منطلق العلاقة بين الأخلاق والسلطة[20]. يتخذ العمل الذي هو حلقة من مسلسل الماهابهاراتا [Mahabharata] (تلك القصيدة الملحمية السنسكريتية التي تشبّه من حيث تأثيرها بالإنجيل أو بملحمتي هوميروس)، شكل حوار بين أمير الحرب أرجونا وسائق مركبته الحربية، أحد تجليات الإله كريشنا. يتساءل أرجونا "المسحوق بالأسى" عشية المعركة جراء الأهوال التي يوشك على إحداثها، عما يمكن أن يسوِّغ عواقب الحرب المرعبة. يرد كريشنا قائلاً: إنه السؤال الخطأ. بما أن الحياة أبدية ودورية وجوهر الكون متعذر التدمير، فإن "الحكماء لا يحزنون على الأحياء ولا على الأموات. لم يكن ثمة أي وقت لم نكن موجودين فيه مجتمعين أنت وأنا والملوك، ولن يكون أبدًا أي وقت نكف فيه عن الوجود". سيأتي الخلاص من أداء الواجب المفروض سلفًا، مقرونًا بنوع من الاعتراف بأن تجلياته الخارجية وهم لأن "اللادائم لا واقع له؛ فالواقع كامن في المؤبد". والمحارب أرجونا تلقى حربًا لم يسع إليها. يتعين عليه أن يسلم بالظروف برباطة جأش ويؤدي دوره بشرف، ويتوجب عليه أن يجهد ليقتل وينتصر و"عليه ألا يحزن".

مع مناشدة الإله كريشنا للواجب ووقوف آرجونا على حقيقة تحرره من الشك، تبادر زلازل الحرب - الموصوفة بالتفصيل في باقي الملحمة - إلى إضافة رنين الإيقاع إلى هواجسه السابقة. جسد هذا العمل المحوري في الفكر الهندوسي إطراء الحرب والحض عليها من ناحية وأهمية التعالي عليها أكثر من تجنبها من ناحية ثانية. الأخلاق ليست مرفوضة، إلا أن الاعتبارات المباشرة هي السائدة في أي وضع معين، مع مواصلة الأبدية توفير نوع من المنظور الشافي. ما أطنب بعض القراء في امتداحه بوصفه دعوة إلى نبذ الخوف في المعركة، كان غاندي سيُطْريه بوصفه القاموس الروحي، عنده.

على خلفية الحقائق الأبدية لدين يبشر بوهم أي مشروع أرضي منفرد، لم

يكن الحاكم الدهري في الحقيقة ممنوحًا هامشًا واسعًا لأي ضرورات عملية[21]. وهذه الأنموذجية الريادية لهذه المدرسة كانت متجسدة في وزير القرن الرابع قبل الميلاد كاوتيليا، صاحب فضل هندسة صعود سلالة ماوريا الهندية الحاكمة التي نجحت في طرد خلفاء الإسكندر الأكبر من الهند الشمالية وتوحيد شبه القارة للمرة الأولى تحت حكم واحد.

كتب كاوتيليا عن هند شبيهة، من حيث الهيكلة، بأوروبا قبل سلام وستفاليا. فقد وصف مجموعة من الدول في صراعٍ بَيْني مرشح أن يكون دائمًا. وليس تحليله، شأن تحليل ماكيافيلي، إلا تحليلاً للعالم كما وجده؛ عالم يوفر ريادة عملية، لا معيارية، للفعل والحركة. وأساسه الأخلاقي متطابق مع ما لدى ريشليو، الذي عاش بعد نحو ألفي سنة، من أساس: الدولة منظمة هشة، سريعة العطب، ولا يتمتع رجل الدولة، السياسي، بالحق الأخلاقي - المعنوي الذي يخوله أن يخاطر ببقائها من منطلق أي ضوابط أخلاقية.

يزعم التراث أن كاوتيليا قام، في أحد المنعطفات إبان أو بعد إنجاز مبادراته، بتسجيل جملة الممارسات التي كان قد تابعها على صعيدي الاستراتيجيا والسياسة الخارجية في دليل (كُتَيِّب) شامل عن فن إدارة شؤون الدولة، تحت عنوان **أرثاشاسترا** (Arthashastra). يعرض هذا العمل، بوضوح محايد عاطفيًا، رؤية عن كيفية تأسيس الدولة وحراستها مع العمل على تحييد، زعزعة، وغزو (عندما تكون الشروط المناسبة قد توفرت) البلدان المجاورة. يحيط كتاب **الأرثاشاسترا** بعالم قائم على فن الحكم العملي، لا على أي سجال فلسفي. بنظر كاوتيليا تبقى السلطة هي الواقع المهيمن؛ تبقى متعددة الأبعاد، وعناصرها متساندة أو متبادلة التبعية. جميع العناصر في وضع معين ذات أهمية، قابلة للروز، ومطواعة للتوجيه نحو أهداف القائد الاستراتيجية. تدعو الحاجة إلى قيام أي ملك حكيم راغب في تعزيز مملكته وتوسيعها بإذابة سائر العناصر من جغرافيا، مال، قوة عسكرية، دبلوماسية، تجسس، قانون، زراعة، تقاليد ثقافية، معنويات، ووضع شعبي، إشاعات وخرافات، إضافة إلى سفالات البشر ونقاط ضعفهم في بوتقة واحدة - كما يقوم أي قائد أوركسترا حديث بإذابة حشد كبير من الآلات في بوتقة لحنه المتماسك إلى حد كبير. يا له من جمع بين ماكيافيلي وكلاوزفيتز!

قبل آلاف السنين من مبادرة مفكرين أوروبيين إلى ترجمة وقائعهم على الأرض إلى نظرية توازن القوة، اجترح كتاب **الأرثاشاسترا** نظامًا شبيهًا، وإن أكثر إتقانًا، أطلق عليه عنوان "دوائر الدول". في تحليل كاوتيليا، تعيش الكيانات السياسية المتلاصقة في حالة عداء كامن. مهما بالغ أي حاكم نَمَتْ سطوته نموًا لافتًا في إبداء المودة، فإن من شأنه أن يهتدي آخر المطاف إلى اكتشاف أن من مصلحته زعزعة استقرار مملكة جاره. كانت هذه آلية فطرية للحفاظ على الذات لا علاقة لها بالأخلاق. كثير الشبه بفريدريك العظيم بعد عشرين قرنًا، خلص كاوتيليا إلى أن منطق التنافس الذي لا يعرف معنى الرحمة لا يجيز الانحراف: "[باستمرار] سيحاول الغازي (الفاتح) مضاعفة سلطته الخاصة وزيادة سعادته الذاتية"[22]. المفروض واضح: "إذا كان... الفاتح متفوقًا، فإن الحملة ستتم؛ وإلا فلا"[23].

منظرو أوروبا أعلنوا توازن القوة هدفًا للسياسة الخارجية وحلموا بنظام عالمي قائم على تعادل الدول. أما في **الأرثاشاسترا** فقد تمثلت غاية الاستراتيجيا باجتياح سائر الدول الأخرى والتغلب على مثل هذا التعادل الذي كان حجر عثرة على طريق النصر. على هذا الصعيد، كان كاوتيليا أقرب إلى نابليون وكين شي هوانغ (الإمبراطور الذي وحد الصين) منه إلى ماكيافيلي.

برأي كاوتيليا، الدول ملزمة بخدمة مصالحها الذاتية حتى أكثر من المجد. يحرص الحاكم الحصيف على اختيار حلفائه من بين **جيران** جيرانه هو. يبقى الهدف منظومة تحالفات يحتل الغازي (الفاتح) مركزها: "سيرى الغازي دائرة الدول دولابًا – هو مسمارها، في موقع المحور وحلفاؤه مشدودون إليه بالأشعة وإن بقوا مفصولين بمساحة تشكل الحافة. يغدو العدو، مهما بلغت قوته، هشًا سريع العطب حين يجد نفسه مضغوطًا بين الغازي (الفاتح) وحلفائه"[24]. ليس ثمة، مع ذلك، أي تحالفات دائمة. حتى في إطار نظام تحالفاته، يتعين على الملك أن "يباشر أعمالاً من شأنها زيادة قوته"[25] وأن يناور لتعزيز موقع دولته ومنع الدول المجاورة من التحالف ضدها.

كان كاوتيليا يرى، حاذيًا حذو المفكر الاستراتيجي الصيني سون تزو، أن المسار الأقل مباشرة هو الأوفر حكمة غالبًا: إثارة الشقاق بين الجيران أو الحلفاء المحتملين، لدفع "ملك جار إلى محاربة جار آخر وصولاً إلى منع الجيران من التلاحم، فالسير قدمًا حتى يتم وضع اليد على أرض العدو"[26].

المسعى الاستراتيجي لا ينتهي. حين تسود الاستراتيجية تتسع أرض الملك، وتتم إعادة رسم الحدود، بما يحيج دائرة الدول إلى إعادة معايرة. لا بد من مباشرة حسابات قوة جديدة؛ من شأن بعض الحلفاء أن يصبحوا الآن أعداء والعكس بالعكس.

ما أعطاه زمانُنا عنوانَ عمليات التجسس الخفية عدَّه كتاب **الأرثاشاسترا** أداة مهمة. ناشطة في "سائر دول الدائرة أو الطوق"[27] (أي الأصدقاء والخصوم على حد سواء) ومجندين من صفوف "النساك المقدسين، الرهبان الجوالين، سائقي العربات، المطربين الجوالين، المشعوذين، المتسكعين، والمنجمين، من شأن هذه الأجهزة والشبكات أن تنشر الإشاعات لغرس الفتنة والشقاق داخل الدول الأخرى وبينها، لتقويض جيوش العدو، و لـ "تدمير" خصوم الملك في لحظات مناسبة.

من المؤكد أن كاوتيليا كان يصر على أن هدف القسوة وانعدام الرحمة هو بناء إمبراطورية عالمية شاملة متناغمة[28]، وإعلاء شأن **الدارما** (dharma): ذلك النظام الأخلاقي الخالد الذي استمد مبادئه من الآلهة. غير أن مناشدة الأخلاق والدين لم تكن باسم المبدأ بحد ذاته بمقدار ما كانت من منطلق جملة أهداف عملياتية تطبيقية – عناصر في استراتيجية الفاتح (الغازي)، لا ضرورات مفهوم موحَّد للنظام. اكد كتاب **الأرثاشاسترا** أن السلوك المنضبط والإنساني أجدى استراتيجيًا في ظل أكثرية الظروف[29]: أي ملك يسيء معاملة رعيته يخسر تأييدهم فيغدو مكشوفًا أمام العصيان أو الغزو؛ وأي فاتح (غاز) ينتهك دونما ضرورة أعراف شعب محتل وحساسياته الأخلاقية يخاطر بإنضاج المقاومة.

لائحة **الأرثاشاسترا** الشاملة والواقعية لشروط النجاح دفعت منظر القرن العشرين المتميز للسياسة: ماكس فيبر إلى استنتاج أن هذا السِّفر، كتاب **الأرثاشاسترا**، أنموذج للـ " "ماكيافيلية" الراديكالية حقًا[30].... يبقى كتاب **الأمير** لماكيافيلي، بالمقارنة، خاليًا من الأذى". لا يعبر كاوتيليا، خلافًا لماكيافيلي، عن أي حنين ماضوي (نوستالجيا) إلى الفضائل العائدة لعصر أفضل. ومعيار الفضيلة الوحيد الذي يقبله هو مدى كون تحليل الطريق المفضية إلى النصر صائبًا. هل كان يصف الطريقة المعتمدة فعلًا في إدارة السياسة؟ برأي كاوتيليا لم يكن التعادل، إذا حصل بالمطلق، سوى نتيجة مؤقتة لنوع من التفاعل بين

دوافع أنانية؛ لم يكن، كما في المفاهيم الأوروبية بعد وستفاليا، الهدف الاستراتيجي للسياسة الخارجية. كتاب **الأرثاشاسترا** دليل غزو وفتوحات، لا مرشد بناء لصرح نظام عالمي.

عبر اتباع وصفات الأرثاشاسترا أو دون ذلك[31]، بلغت الهند حدودها الجغرافية القصوى في القرن الثالث قبل الميلاد، حين حكم إمبراطورها المبجل أشوكا إمبراطورية مؤلفة من البلدان المعروفة اليوم بأسماء: الهند، بنغلادش، والباكستان، مع أجزاء من أفغانستان وإيران. وفيما بعد، حين كان إمبراطور الصين المؤسِّس كين شي هوانغ عاكفًا على توحيد الصين، أي في 221 ق.م، انقسمت الهند إلى ممالك متنافسة. والهند التي تمت إعادة توحيدها بعد قرون، تشظت من جديد، مع شروع الإسلام في تصعيد تحديه لجملة إمبراطوريات أوروبا وآسيا.

على امتداد ما يقرب من ألفية ظلت الهند - بتربتها الخصبة، مدنها الغنية، وإنجازاتها الفكرية والتكنولوجية المتألقة - هدفًا للغزو والهداية (التبشير الديني). تدفقت في كل قرن موجات من الغزاة والمغامرين - الأتراك، الأفغان، البارثيين) والمغول - منحدرة من آسيا الوسطى وجنوب-غرب آسيا، متوغلة في السهول الهندية، دائبة على تأسيس رُقَع فسيفسائية من الإمارات الصغيرة. وهكذا تم "إلحاق" شبه القارة بـ "الشرق الأوسط الأكبر"[32]، مع روابط دينية وإثنية إضافة إلى حساسيات استراتيجية متمادية إلى يومنا هذا. إبان الجزء الأكبر من هذه الفترة أو الحقبة، كان الغزاة شديدي العداء بعضهم للبعض الآخر بما حال دون تمكن أي منهم من السيطرة على مجمل الإقليم، أو الإجهاز على نفوذ عدد من السلالات الحاكمة الهندوسية في الجنوب. كانت الإمبراطورية الموغالية تجسيدًا لتأثيرات الهند المتنوعة: حكمت السلالة الموغالية الإسلامية الدين، تركية أو مغولية الانتماء الإثني، وفارسية الثقافة النخبوية هذه، أكثرية هندوسية متشظية مزقتها سلسلة من الهويات الإقليمية.

في هذه الدوامة المتزاحمة من اللغات، الثقافات، والعقائد، لم يبد ظهور موجة أخرى إضافية من المغامرين الأجانب في القرن السادس عشر حدثًا تاريخيًا انعطافيًا في البداية. عازمة على الإفادة من تجارة متنامية مع الإمبراطورية الموغالية الغنية، راحت حملة من الشركات الخاصة البريطانية، الفرنسية،

الهولندية، والبرتغالية تتنافس فيما بينها على الفوز بمواطئ أقدام على أراضي إمارات صديقة. ملكوت بريطانيا الهندي كان الأكثر نموًا، وإن دون تصميم ثابت في البداية (حافزًا الأستاذ الملكي للتاريخ بجامعة كمبرج على قول: "نبدو كما لو كنا قد غزونا (فتحنا) نصف العالم وإسكانه في نوبة غياب للعقل")[33]. وما إن تأسست قاعدة قوة وتجارة بريطانية في القسم الشرقي من البنغال، حتى وجدت نفسها محاطة بمنافسين أوروبيين وآسيويين. ومع كل حرب في أوروبا والأمريكتين، تصادم البريطانيون في الهند مع مستعمرات المنافسين وحلفائهم؛ ومع كل انتصار كانوا يحصلون على أصول خصومهم الهندية. ومع تعاظم حجم الممتلكات البريطانية - أي حيازات شركة الهند الشرقية تقنيًا، لا الممتلكات البريطانية - باتت بريطانيا ترى نفسها مهددة بروسيا المتربصة شمالاً، ببورما الكفاحية حينًا والممزقة أحيانًا، وبحكام موغال طموحين ومتزايدي النزعة الاستقلالية، بما مكّنها من تسويغ المزيد من عمليات الضم والإلحاق (أمام البريطانيين).

أخيرًا وجدت بريطانيا نفسها في حضرة كيان هندي وحدته مستندة إلى أمن مساحات قارية من البلاد الشاملة لكل من دول الباكستان، الهند، بنغلادش، وميانمار المعاصرة. شيء قريب من مصلحة قومية-وطنية هندية تم تحديده، ثم جرى عطفه على وحدة جغرافية كانت تدار في الحقيقة، بوصفها دولة حتى في غياب أي أمة هندية (مفترضة) تلك السياسة أقامت أمن الهند على أساس التفوق البحري البريطاني في المحيط الهندي؛ على أساس وجود أنظمة حكم صديقة، أو، أقله، غير مهدِّدة، منتشرة على نطاق واسع وبعيدة مثل سنغافورة وعدن؛ كما على قاعدة نظام غير معادٍ عند ممر خيبر وجبال الهيمالايا. في الشمال تولت بريطانيا إحباط حركات روسيا القيصرية عبر الحملات المركبة من الجواسيس، المستكشفين، العملاء المحليين المدعومة بوحدات صغيرة من القوات البريطانية في ما باتت تُعرف باسم "اللعبة الكبرى" في جيواستراتيجية جبال الهيمالايا. كذلك قامت بريطانيا بدفع حدود الهند مع الصين شمالاً باتجاه التيبت - وهي قضية برزت من جديد في حرب الصين مع الهند عام 1962. جرى اعتماد النظائر المعاصرة لهذه السياسات بوصفها عناصر أساسية للسياسة الخارجية في هند ما بعد الاستقلال. لعلها توازي نوعًا من النظام الإقليمي لجنوب آسيا، نظام تكون الهند مسمارَ عجلته، إضافة إلى معارضة محاولات أي بلد، بصرف

النظر عن بنيته الداخلية، بلوغَ تركيز للقوة ينطوي على التهديد في المناطق المجاورة.

حين ردت لندن على عصيان 1857 للجنود المسلمين والهندوس في جيش شركة الهند الشرقية بإعلان حكم بريطاني مباشر، فإنها لم تر الأمر تأسيسًا لفرض إدارة بريطانية على أمة أجنبية. لعلها عدت نفسها، بدلاً من ذلك، طرفًا محايدًا يتولى الإشراف على حشد من الأقوام والدول ويعمل على رفع مستواها الحضاري. وفي تاريخ غير بعيد مثل 1888، استطاع أحد كبار مسؤولي الإدارة البريطانية أن يعلن ما يلي[34]:

> ليس ثمة، ولم يكن قط، أي هند، أو حتى أي بلد هندي متمتع، وفقًا لأي مفاهيم أوروبية، بأي نوع من أنواع الوحدة، المادية، السياسية، الاجتماعية، أو الدينية... يمكنكم بالقدر نفسه من التعليل والاحتمال أن تتطلعوا نحو زمن تحل فيه أمة واحدة محلّ أمم-دول أوروبا المختلفة.

مبادِرةً، بعد العصيان، إلى إدارة الهند بوصفها كيانًا إمبراطوريًا موحدًا، فعلت بريطانيا أشياء كثيرة لإيجاد مثل هذه الهند. تم ربط الأقاليم المختلفة بالخطوط الحديدية ولغة مشتركة: الإنكليزية. جرت دراسة وتحليل أمجاد حضارة الهند القديمة وتصنيفها مع تثقيف النخب الهندية بالأفكار والمؤسسات البريطانية. وفي أثناء العملية، عملت بريطانيا على إعادة إيقاظ وعي الهند لحقيقة أنها كيان واحد خاضع لحكم أجنبي كما دأبت على إلهام الهند بأن عليها أن تؤسس نفسها دولة-أمة كي تتمكن من إلحاق الهزيمة بالنفوذ الأجنبي. وهكذا فإن تأثير بريطانيا في الهند كان شبيهًا بتأثير نابليون في ألمانيا التي لم تكن دولها المتعددة قد عوملت على أنها كيان قومي-وطني، بل كان ينظر إليها بوصفها مجرد بقعة جغرافية.

النهج الذي اعتمدته الهند لنيل استقلالها ورسم خريطة دورها العالمي كان يعكس جملة هذه الموروثات المتنوعة. وكانت الهند قد حافظت على بقائها عبر القرون عن طريق المزاوجة بين الانغلاق الثقافي من جهة والمهارة السايكولوجية الاستثنائية في التعامل مع المحتلين من جهة ثانية. ومقاومة موهانداس غاندي السلبية للحكم البريطاني صارت ممكنة في المقام الأول بفضل الصحوة الروحية

التي أحدثها المهاتما، غير أن هذه المقاومة أثبتت أيضًا أنها الطريقة الأفعل والأنجح لمحاربة القوة الإمبريالية لمناشدتها جملة قيم الحرية الجوهرية لدى المجتمع البريطاني الليبرالي. حاذين حذو الأمريكيين قبل قرنين من الزمن، دافع الهنود عن استقلالهم عبر تذكير حكامهم الاستعماريين بمفاهيم الحرية التي كانوا قد عكفوا على دراستها في المدارس البريطانية (بما فيها مدرسة لندن للاقتصاد التي نهل منها قادة الهند اللاحقون كثيرًا من آرائهم شبه الاشتراكية).

عَدَّتْ الهند الحديثة استقلالها انتصارًا لا لأمة-دولة وحسب، بل ولمبادئ أخلاقية-معنوية كونية شاملة. وحاذين حذو آباء أمريكا المؤسسين ساوى قادة الهند الأوائل المصلحة القومية-الوطنية بالاستقامة الأخلاقية، بصواب الرأي. غير أن قادة الهند هؤلاء التزموا مبادئ وستفاليا فيما يخص نشر مؤسساتهم الداخلية، دون كبير اهتمام بتعزيز الديمقراطية وممارسات حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

جادل جواهر لال نهرو، كرئيس لوزارة دولة مستقلة حديثًا، قائلاً: إن من شأن أساس سياسة الهند الخارجية أن يكون متمثلاً بمصالح الهند القومية-الوطنية، لا بالتفاهم الدولي بحد ذاته أو العمل على غرس أنظمة داخلية مناسبة. وفي خطاب ألقاه عام 1947، بعيد الاستقلال، شرح نهرو وجهة نظره قائلاً[35]:

> مهما كانت السياسة التي قد يعتمدها، فإن فن إدارة الشؤون الخارجية لأي بلد يكمن في الاهتداء إلى الفائدة القصوى لذلك البلد. يمكننا الكلام عن حسن النوايا الدولية ونعني ما نقوله. غير أن أي حكومة لا تتصرف، في التحليل الأخير، إلا بما يخدم خير البلد الذي تحكمه، وما من حكومة تجرؤ على فعل أي شيء بكون واضح الأذى لذلك البلد على المديين القصير أو الطويل.

ما كان كاوتيليا (ومعه ماكيافيلي) ليعبر عن الأمر بصيغة أفضل.

واصل نهرو ورؤساء وزارة لاحقون، بمن فيهم ابنته، أنديرا غاندي المرعبة، تدعيم موقع الهند بوصفها جزءًا من التعادل الدولي عبر رفع مستوى سياستهم الخارجية إلى مرتبة التعبير عن مرجعية الهند الأخلاقية-المعنوية المتفوقة. وفرت الهند التبرير المقنع لمصلحتها القومية-الوطنية الخاصة بوصفها مشروعًا فريد الاستنارة بما يشبه كثيرًا ما كانت أمريكا قد فعلته قبل قرنين من الزمن. وقد

نجح نهرو وأنديرا غاندي فيما بعد، رئيسة الوزراء بين عامي 1966 و 1977، كما بين عامي 1980 و 1984، في ترسيخ مكانة دولتهما الناشئة بوصفها إحدى الركائز الرئيسية لنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية الدولي.

كان مضمون عدم الانحياز مختلفًا عن السياسة المعتمدة من منطلق عنصر "توازن" في نظام قائم على توازن القوة. لم تكن الهند مستعدة للانتقال إلى الصف الأضعف - كما كان يتعين على أي عنصر توازن أن يفعل. لم تكن حريصة على الاضطلاع بتشغيل أي نظام دولي. لم يكن حافزها الطاغي أن تنخرط رسميًا في أي من المعسكرين، وكانت تروز نجاحها بمدى عدم انجرارها إلى صراعات غير ذات تأثير في مصالحها القومية-الوطنية.

منبثقة في عالم قوى راسخة والحرب الباردة، تحلت الهند المستقلة بحصافة رفع حرية المناورة من مستوى تكتيك مساومة إلى مستوى مبدأ أخلاقي. جامعًا بين نزعة أخلاقية قويمة من ناحية وتقويم بالغ الدهاء لميزان القوى وسايكولوجيات القوى العظمى من ناحية ثانية، أقدم نهرو على إعلان الهند قوة عالمية دائبة على اعتماد خط قائم على المناورة بين المعسكرين الرئيسيين. ففي عام 1947 كتب رسالة إلى النيوريببليك (إحدى الصحف الأمريكية) يقول[36]:

> نقترح تجنب التورط في أي معسكرات أو تكتلات قوى من منطلق إدراك أننا بهذا وحده نستطيع أن نخدم لا قضية الهند وحسب، بل وقضية السلم العالمي. هذه السياسة تفضي أحيانًا إلى دفع محازبي أحد الطرفين إلى تصور أننا ندعم الطرف الآخر. كل دولة-أمة تضع مصلحتها القومية-الوطنية الخاصة في المرتبة الأولى لدى احتراح سياستها الخارجية. ولحسن الحظ، فإن مصالح الهند متطابقة مع سياسة خارجية سلمية قائمة على التعاون مع سائر الدول-الأمم التقدمية. ومن المحتوم أن الهند ستكون منحازة إلى تلك البلدان الصديقة والمتعاونة معها.

بعبارات أخرى، كانت الهند محايدة، وفوق سياسة القوة، جزئيًا من منطلق مبدئي في مصلحة السلم العالمي، ولكن أيضًا بالاستناد إلى أساس المصلحة القومية-الوطنية. إبان الإنذارات السوفيتية حول برلين بين عامي 1957 و 1962، اثنتان من الإدارات الأمريكية، لا سيما إدارة جون كندي، كانتا قد التمستا تأييدًا هنديًا لمدينة معزولة ساعية للحفاظ على وضعها الحر. غير أن الهند اتخذت

موقفًا قائمًا على الرأي القائل بأن من شأن محاولة فرض معايير إحدى كتلتي الحرب الباردة عليها أن يحرمها من حرية الحركة ومن موقعها المساوم. كان من شأن الحياد الأخلاقي القصير المدى أن يكون الوسيلة المناسبة لتحقيق التأثير الأخلاقي-المعنوي الطويل المدى. قال نهرو لمساعديه[37]:

> كان من شأن تجنب الوفد الهندي للكتلة السوفيتية خشية إثارة غضب الأمريكيين أن يكون عبثًا سخيفًا وبعيدًا عن اللياقة السياسية. قد يأتي زمن نقول فيه بوضوح وتحديد للأمريكيين أو الآخرين إننا سنضطر للبحث عن أصدقاء في أمكنة أخرى إذا استمر موقفُهم غير الودي.

كان جوهر هذه الاستراتيجية متمثلًا بتمكين الهند من استجرار الدعم من معسكري الحرب الباردة كليهما - ضامنة المساعدات العسكرية والتعاون الدبلوماسي من الكتلة السوفيتية، حتى مع تأمين المعونات التنموية الأمريكية والدعم المعنوي من مؤسسة الولايات المتحدة الفكرية. ومهما بلغ استفزازه لأمريكا أثناء الحرب الباردة، فإن ذلك كان خطًا حكيمًا بالنسبة إلى دولة-أمة ناشئة. كان من شأن الهند ذات المؤسسة العسكرية الوليدة والاقتصاد المتخلف آنذاك أن تكون حليفًا محترمًا، ولكن ثانويًا. أما بوصفها جهة حرة، فقد كانت قادرة على ممارسة قدر أوسع بكثير من النفوذ.

وسعيًا للاضطلاع بمثل هذا الدور، بادرت الهند إلى بناء كتلة من دول ذات توجهات مشابهة-عمليًا، بناء نوع من تكتيل غير المتكتلين، غير المنحازين. وقد خاطب نهرو وفود المؤتمر الآسيوي-الإفريقي عام 1955، في باندونغ الأندونيسية قائلاً[38]:

> هل نحن، أعني بلدان آسيا وإفريقيا، مجردون من أي موقف إيجابي باستثناء كوننا مؤيدين للشيوعية أو معادين لها؟ هل وصلت الأمور إلى حد اضطرار قادة الفكر الذين أعطوا العالم الأديان وسائر أنواع الأشياء للالتحاق بركب هذا الفريق أو الالتصاق بذيل ذلك الفريق دائبين على تنفيذ رغباتهما وطرح فكرة بين الحين والآخر؟ إنه لأمر مهين جدًا بالنسبة إلى أي شعب أو قوم يحترم نفسه. فكرة لا تطاق بنظري أن تنعتق بلدان آسيا وإفريقيا العظيمة من العبودية وتنال الحرية لا لشيء إلا لتحط من قدر ذاتها أو تهين نفسها على هذا النحو.

لعل السبب المنطقي الجوهري الكامن وراء رفض الهند لما يوصف بسياسة الحرب الباردة القائمة على القوة هو أنها لم تر أي مصلحة قومية-وطنية مطروحة في النزاعات. لم تكن الهند مستعدة لتحدي الاتحاد السوفيتي الذي لا يبعد عنها سوى مئة ميل، الاتحاد السوفيتي الذي لم تكن تريد دفعه إلى الاصطفاف مع الباكستان، كرمى لعين جملة خلافات حول عدد من خطوط الفصل في أوروبا. كما لم تكن مستعدة لاستعداء المسلمين باسم النزاعات المتمادية في الشرق الأوسط. بقيت الهند عازفة عن إدانة غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية وتدخل فيتنام الشمالية التخريبي في فيتنام الجنوبية. كان قادة الهند عازمين على عدم الانعزال عما عَدُّوها الاتجاهات التقدمية في العالم النامي أو المخاطرة بمعاداة القوة العظمى السوفيتية.

غير أن الهند ما لبثت، مع ذلك، أن وجدت نفسها متورطة في حرب مع الصين في 1962 وأربع حروب مع الباكستان (إحداها، في 1971، تمت في ظل حماية معاهدة دفاع سوفيتية موقعة حديثًا وانتهت بتقسيم عدوة الهند الرئيسية إلى دولتين منفصلتين: الباكستان وبنغلادش - ما أدى إلى تحسين الموقع الاستراتيجي الإجمالي للهند كثيرًا).

التماسًا لنوع من الدور القيادي بين بلدان عدم الانحياز، ظلت الهند ملتزمة مفهومًا للنظام العالمي متناغمًا مع النظام الموروث على المستويين العالمي والإقليمي كليهما. تعبيرها الرسمي عن النظام كان وستفاليًا كلاسيكيًا ومتطابقًا مع التحليلات الأوروبية لميزان القوة. وقد حدد نهرو مقاربة الهند من منطلق "خمسة مبادئ للتعايش السلمي". ورغم إضفاء مفهوم فلسفي هندي على الاسم: **بانتشا سيلا** [Pancha Shila] (خمسة مبادئ للتعايش السلمي)، فإن هذه المبادئ كانت عمليًا نوعًا من التكرار الأرقى أو الأنبل للأنموذج الوستفالي لنظام تعددي يضم دولاً سيادية:

1- الاحترام المتبادل لوحدة أراضي وسيادة كل منها بالنسبة إلى الأخرى،

2- عدم الاعتداء المتبادل،

3- عدم التدخل المتبادل كل منها في شؤون الأخرى الداخلية،

4- المساواة والنفع المتبادل، و

5- التعايش السلمي[39].

جاء دفاع الهند عن مبادئ مجردة لنظام عالمي مصحوبًا بعقيدة داعمة للأمن الهندي على الصعيد الإقليمي. تمامًا مثلما عكف قادة أمريكا الأوائل على توظيف مبدأ مونرو لاجتراح مفهوم داعم لدور أمريكا الخاص في نصف الكرة الغربي، حرصت الهند، من الناحية العملية، على الفوز بموقع خاص في منطقة المحيط الهندي بين جزر الهند الشرقية والقرن الإفريقي. ومِثْل بريطانيا نسبة إلى أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تجهد الهند للحيلولة دون ظهور قوة مهيمنة في هذا الجزء الواسع من كوكب الأرض. وتمامًا، مرة أخرى، مثلما لم يسع قادة أمريكا الأوائل للحصول على موافقة بلدان نصف الكرة الغربي في ما يخص مبدأ مونرو، تتدبر الهند في منطقة مصالحها الاستراتيجية الخاصة إدارة شؤون سياستها من منطلق تحديدها هي لنظام جنوب آسيا. ومع أن وجهات النظر الأمريكية والهندية كثيرًا ما تصادمت حول إدارة الحرب الباردة، فإنها ما لبثت أن عادت، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، متطابقة إلى حد كبير بالنسبة إلى إقليم المحيط الهندي وأطرافه.

مع انتهاء الحرب الباردة، تحررت الهند من عدد كبير من الضغوط المتضاربة كما من بعض ألوان افتتانها بالاشتراكية. انخرطت في عملية إصلاح اقتصادي أطلقتها أزمة ميزان مدفوعات في 1991 ودعمها أحد برامج صندوق النقد الدولي (IMF). ثمة شركات هندية باتت الآن تحتل مواقع الصدارة في بعض صناعات العالم الرئيسية. ينعكس هذا التوجه الجديد على مواقف الهند الدبلوماسية، مع شراكات جديدة عالميًا ولا سيما عبر كل من إفريقيا وآسيا إضافة إلى نوع من الاعتبار المتزايد، في العالم كله، لدور الهند في سلسلة من المؤسسات الاقتصادية والمالية المتعددة الأطراف. وزيادة على نفوذها الاقتصادي والدبلوماسي المتنامي، نجحت الهند نجاحًا لافتًا في تعزيز قوتها العسكرية، بما في ذلك سلاحها البحري ومخزونها من الأسلحة النووية. ومن المنتظر أن تتفوق، في غضون بضعة عقود، على الصين بوصفها البلد الآسيوي الأكبر سكانًا.

يتعرض دور الهند في النظام العالمي للتعقيد جراء عوامل هيكلية معطوفة على تأسيسها. ومن شأن الأكثر تشابكًا أن تتمثل بعلاقاتها مع جاراتها الأقرب، لا سيما الباكستان، بنغلادش، أفغانستان، والصين. تلك الروابط والخصومات الازدواجية المتناقضة تعكس ألفية كاملة من الغزوات المتنافسة والهجرات المتوغلة في عمق شبه القارة، من إغارات بريطانيا على تخوم ملكوتها الهندي، ومن الإنهاء السريع للحكم الكولونيالي البريطاني في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة. ما من دولة خَلَفٍ سلّمت بحدود تقسيم 1947 لشبه القارة من الألف إلى الياء. وجراء النظر إليها من هذا الطرف أو ذاك بوصفها مؤقتة[40]، بقيت الحدود المتنازع عليها منذ ذلك التاريخ السبب الكامن وراء العنف الطائفي المتقطع، الصدامات العسكرية، وعمليات التسلل الإرهابية.

الحدود مع الباكستان التي كادت تواكب أمكنة تمركز المسلمين في شبه القارة، مخترقة حدودًا إثنية، أدت إلى إيجاد دولة قائمة على أساس الدين الإسلامي في قطاعين غير متصلين لما قد كانت الهند البريطانية مفصولين بآلاف الأميال من الأراضي الهندية، بما فتح الباب أمام سلسلة من الحروب اللاحقة. أُعلن أن الحدود مع أفغانستان والصين مستندة إلى خطوط رسمتها الإدارة الاستعمارية البريطانية في القرن التاسع عشر، خطوط تبرأت منها لاحقًا الأطراف المتعارضة وهي موضع نزاع إلى اليوم. دأبت كل من الهند والباكستان على الاستثمار المكثف في ترسانة أسلحة نووية وأوضاع عسكرية إقليمية. وكذلك فإن الباكستان تتحمل (بمعنى تغض الطّرف حين لا تشجع)، التطرف العنيف، بما فيه الإرهاب في أفغانستان كما في الهند بالذات.

ثمة عامل استثنائي التعقيد سيكون متمثلاً بعلاقات الهند مع العالم الإسلامي الأكبر، الذي تشكل هي جزءًا لا يتجزأ منه[41]. كثيرًا ما تُصَنَّف الهند بلدًا آسيويًا شرقيًا أو آسيويًا جنوبيًا. إلا أنها ذات ارتباطات أكثر عمقًا مع الشرق الأوسط وكتلة سكانية إسلامية أكبر من نظيرتها الباكستانية ذاتها، أكبر بالفعل من أي كتلة سكانية مسلمة في أي بلد عدا أندونيسيا. إلى الآن بقيت الهند قادرة على التحصن ضد أقسى تيارات الاضطراب السياسي والعنف الطائفي، جزئيًا عبر معالجة متنورة لمشكلات أقلياتها ورعاية مبادئ داخلية هندية مشتركة - مثل الديمقراطية والنزعة القومية-الوطنية - متعالية على التباينات الطائفية والفئوية. غير أن هذه الحصيلة ليست قضاء وقدرًا، وصونها سيتطلب جهودًا

منسقة. وأي مزيد من تطرف العالم العربي أو تصاعد للصراع الأهلي في الباكستان من شأنهما أن يعرِّضا الهند لضغوط داخلية لا يستهان بها.

تتبع الهند اليوم سياسة خارجية شبيهة من نواح كثيرة بمسعى الحُكْم (الراج) البريطاني السابق إذ تلتمس إقامة نوع من النظام الإقليمي على أساس توازن القوة في قوس يمتد عبر نصف العالم، من الشرق الأوسط إلى سنغافورة، ومن هناك شمالاً إلى أفغانستان. علاقاتها مع الصين، اليابان، جنوب-شرق آسيا تتبع نمطًا قريبًا من تعادل القرن التاسع عشر الأوروبي. ومثلها مثل الصين، لا تتردد في استخدام "برابرة" بعيدين مثل الولايات المتحدة للوصول إلى أهدافها الإقليمية – وإن كان البَلَدان كلاهما يستخدمان لدى وصفهما لسياساتهما عبارات أكثر تهذيبًا. إبان إدارة جورج دبليو بوش، جرى، بين الحين والآخر، بحث نوع من التنسيق الاستراتيجي بين الهند وأمريكا على نطاق عالمي. بقي الأمر محصورًا بإقليم جنوب آسيا لأن عدم انحياز الهند التقليدي وقف في طريق أي ترتيب عالمي ولأن أيًا من البلدين لم يكن مستعدًا لاعتماد المجابهة مبدءًا دائمًا في سياسته القومية-الوطنية.

ومثل بريطانيي القرن التاسع عشر الذين اضطروا لتعميق انخراطهم العالمي حماية للطرق الاستراتيجية إلى الهند، ظلت الهند منذ بداية القرن الواحد والعشرين مسكونة بشعور الاضطرار للاضطلاع بدور استراتيجي متعاظم في آسيا والعالم الإسلامي للحيلولة دون وقوع هذين الإقليمين تحت هيمنة بلدان أو إيديولوجيات تراها معادية. ولدى اتباعها لهذا الخط، كانت الهند متمتعة بروابط طبيعية مع بلدان من "الدائرة" الناطقة باللغة الإنكليزية. غير أنها ستواصل، مع ذلك، احترام إرث نهرو بالحفاظ على حرية المناورة في علاقاتها الآسيوية والشرق أوسطية كما في سياساتها إزاء بلدان أوتوقراطية أساسية، سيكون الوصول إلى مواردها مطلوبًا إذا كانت الهند ستُبْقي على خططها الاقتصادية الموسعة. ومن شأن جملة هذه الأولويات أن تفرز ضروراتها الخاصة المتعالية على المواقف التاريخية. مع إعادة تشكيل الموقف الأمريكي في الشرق الأوسط، ستحاول البلدان الإقليمية المختلفة الاهتداء إلى شركاء جدد لتدعيم مواقعها واجتراح نوع من أنواع النظام الإقليمي. وتحليل الهند الاستراتيجي الخاص لن يسمح بأي فراغ في أفغانستان أو هيمنة قوة أخرى على آسيا.

في ظل حكومة بقيادة قومية-هندوسية منتخبة بأكثرية حاسمة في أيار/مايو

2014 وفق برنامج إصلاح ونمو اقتصادي، يمكن توقع متابعة الهند لأهداف سياستها الخارجية التقليدية بحيوية إضافية. وبالاستناد إلى تفويض راسخ وقيادة كاريزمية قد ترى إدارة نارندرا مودي نفسها في وضع يمكِّنها من اجتراح توجهات جديدة حول قضايا تاريخية مثل الصراع مع الباكستان والعلاقة مع الصين. ومع تمتع كل من الهند، اليابان، والصين جميعًا، بقيادة إدارات قوية وذات توجهات اشتراكية، فإن آفاق جملة من المنافسات المكثفة من ناحية وسلسلة من القرارات الجريئة المحتملة من ناحية ثانية ستشهد اتساعًا.

في أي من هذه التطورات، ستكون الهند إحدى ركائز نظام القرن الواحد والعشرين: ستكون عنصرًا يتعذر الاستغناء عنه، استنادًا إلى جغرافيتها، مواردها، وتراث قيادة محنكة، في مسيرة التطور الاستراتيجي والإيديولوجي للمنطقة ومفاهيم النظام الذي تقف عند نقطة تقاطعها.

ما معنى نظام إقليمي آسيوي

كان النظام الأوروبي التاريخي منطويًا على ذاته. بقيت إنكلترا، حتى أوائل القرن العشرين، قادرة على حفظ التوازن عبر موقعها المعزول وتفوقها البحري. بين الحين والآخر، عمدت قوى أوروبية إلى تجنيد بلدان خارجية لتقوية مواقعها مؤقتًا – مغازلة فرنسا للإمبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر، أو تحالف بريطانيا مع اليابان في أوائل القرن العشرين، مثلاً – غير أن سائر القوى غير الغربية كانت قليلة الاهتمام بأوروبا ولم تتم دعوتها إلى التدخل في الشؤون الأوروبية، باستثناء هَبَّات طارئة صادرة بين الحين والآخر عن الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا.

بالمقابل، يضم النظام الآسيوي المعاصر قوى خارجية كما لو كانت سِمات وملامح متممة: ثمة الولايات المتحدة، التي جرى تأكد دورها صراحة بوصفها قوة آسيوية-باسفيكية في بيانات مشتركة لكل من رئيس جمهورية الولايات المتحدة باراك أوباما والرئيس الصيني هوجينتاو في كانون الثاني/يناير 2011، والرئيس الصيني كي جيبنغ في حزيران/يونيو 2013؛ وثمة روسيا، التي هي قوة آسيوية جيواستراتيجيًا وشريكة في عدد من المجمعات الآسيوية مثل منظمة

شانغهاي للتعاون[42]، رغم أن أكثر من ثلاثة أرباع سكانها يعيشون في الجزء الأوروبي من الأراضي الروسية.

أحيانًا في الأزمان الحديثة تمت دعوة الولايات المتحدة إلى الاضطلاع بدور قوة موازنة. ففي معاهدة بورتسموث لعام 1905، لعبت دور الوساطة في الحرب بين روسيا واليابان؛ وفي الحرب العالمية الثانية، تولت هزيمة مسعى اليابان الهادف إلى الهيمنة على آسيا. كذلك لعبت الولايات المتحدة دورًا آسيويًا مشابهًا في الحرب الباردة حين حاولت موازنة الاتحاد السوفيتي عبر شبكة من الأحلاف الممتدة من الباكستان إلى الفلبين.

سيتعين على البنية الآسيوية المتطورة أن تأخذ في الحسبان حشدًا من الدول التي لم يتم تناولها على الصفحات السابقة. ثمة أندونيسيا، الواقعة في جنوب شرق آسيا مؤكدة توجهًا إسلاميًا، مضطلعة بدور متزايد النفوذ وقد نجحت إلى الآن في القيام بنوع من الموازنة الحساسة بين الصين، الولايات المتحدة، والعالم الإسلامي. وهناك جمهورية كوريا المجاورة لكل من اليابان، روسيا، والصين التي حققت نظامًا ديمقراطيًا مفعمًا بالحيوية مدعومًا باقتصاد تنافسي عالميًا، بما فيه ريادة عدد من الصناعات الاستراتيجية مثل الاتصالات البعيدة وبناء السفن. بلدان آسيوية كثيرة – منها الصين – ترى سياسات كوريا الشمالية مزعزعة للاستقرار إلا أنها تعد أي انهيار لها خطرًا أكبر. وكوريا الجنوبية من جانبها سيتعين عليها أن تتعامل مع ضغوط داخلية متزايدة مطالبة بالتوحيد.

في مواجهة نطاق آسيا الواسع وآفاق تنوعها، دأبت دولُها (أممها) على اجتراح حشد مدهش ومزيغ للأبصار من التجمعات التعددية والآليات الثنائية. وعلى النقيض من كل من الاتحاد الأوروبي، الناتو، ومفوضية الأمن والتعاون في أوروبا، تتولى هذه المؤسسات معالجة قضايا أمنية واقتصادية على أساس أنها حالات منفصلة، لا على أنها نوع من التعبير عن قواعد رسمية لنظام إقليمي. بعض التجمعات الأساسية تضم الولايات المتحدة، وبعضها، بما فيها تجمعات اقتصادية، آسيوية خالصة، لعل أكثرها تطورًا وأهمية هو الآسيان (ASEAN)، رابطة أمم جنوب–شرق آسيا. والمبدأ النواة يتمثل بالترحيب بالدول والأمم الأكثر انخراطًا مباشرًا في القضايا المطروحة.

هل هذا كله يرقى إلى مستوى جهاز نظام آسيوي؟ في المعادلة الأوروبية، كانت مصالح الأطراف الرئيسية متشابهة، وإن لم تكن متطابقة. توفرت إمكانية تطوير توازن للقوة لا على الصعيد العملي وحسب - كما هو حتمي في غياب الهيمنة - بل وجهاز مشروعية تولى تيسير قرارات وتعديل سياسات وخطط. مثل هذا التناغم أو الانسجام غير موجود في آسيا، كما يتضح من الأولويات التي حددتها البلدان الرئيسية لأنفُسها. في حين تبدو الهند شديدة الاهتمام بالصين بوصفها منافسة ندًا، من موروثات حرب 1962 الحدودية إلى حد كبير، ترى الصين منافستيها الرئيسيتين متمثلتين باليابان والولايات المتحدة. كرست الهند موارد عسكرية أقل للصين مقارنة بالباكستان التي ظلت، رغم عدم كونها منافسة ندًا، همًا استراتيجيًا مقلقًا لنيودلهي.

يعود الطابع غير المتبلور للتجمعات الآسيوية في جزء منه إلى كون الجغرافيا قد أملت خطًا فاصلاً حادًا بين شرق آسيا وجنوبها عبر التاريخ. صحيح أن سلسلة من التأثيرات الثقافية، الفلسفية، والدينية تعالت على خطوط الفصل الجغرافية وتجاوزتها، وجملة مفاهيم الحكم الهندوسية والكونفوشيوسية بقيت متعايشة في جنوب شرق آسيا، إلا أن حواجز الجبال والغابات كانت أكثر وعورة من أن تسمح بحصول تفاعل عسكري بين الإمبراطوريات العظمى في الآسيتين الشرقية والجنوبية حتى القرن العشرين. توغل المغول في شبه القارة الهندية قادمين من آسيا الوسطى، لا عبر معابر الهيمالايا العالية، وأخفقوا في الوصول إلى الأجزاء الجنوبية من الهند. أقاليم آسيا المختلفة اتبعت مسارات متباينة على الصعيدين الجيوسياسي والتاريخي.

جملة الأنظمة الإقليمية التي شيدت إبان هذه الأحقاب لم تشمل أي نظام قائم على منطلقات وستفالية. فيما كان النظام الأوروبي حريصًا على احتضان نوع من التوازن بين "دول سيادية" محددة جغرافيًا، معترفة بالمساواة الحقوقية فيما بينها، كانت القوى السياسية الآسيوية التقليدية تنطلق من معايير أكثر غموضًا. إلى ما بعد قطع أشواط في الحقبة الحديثة، ظل عالم "آسيوي داخلي" خاضع لتأثير الإمبراطورية المغولية، روسيا، والإسلام، متعايشًا مع نظام خراجي إمبراطوري صيني؛ وهذا الأخير توسع خارجيًا وصولاً إلى ممالك جنوب شرق آسيا، التي رحبت بادعاءات الصين الكونية حتى وهي تمارس

فنون حكم عميقة التأثر بالمبادئ الهندوسية المستوردة من الهند التي كانت تمثل نوعًا من القداسة بالنسبة إلى الملوك.

والآن فإن هذه الموروثات تتلاقى، وليس ثمة أي إجماع بين البلدان المختلفة حول مغزى الرحلة التي قطعتها أو العبر التي تنطوي عليها بالنسبة إلى نظام القرن الواحد والعشرين العالمي. في ظل الأوضاع المعاصرة، ثمة، من حيث الجوهر، توازنا قوة ينبثقان: واحد في جنوب آسيا وآخر في شرق آسيا. أي منهما لا يتوفر على الميزة المتجذرة في توازن القوة الأوروبي: ميزة وجود موازن، وجود بلد مؤهل لتحقيق التعادل عبر نقل وزنه إلى الطرف الأضعف. كفَّتْ الولايات المتحدة (بعد انسحابها من أفغانستان) عن التعامل مع التوازن الداخلي المعاصر في جنوب آسيا بوصفه مشكلة عسكرية في المقام الأول. غير أنها لن تلبث أن تجد نفسها مضطرة لمضاعفة نشاطها الدبلوماسي من أجل إعادة إقامة نوع من النظام الإقليمي منعًا لنشوء فراغ، من شأنه، بالضرورة، أن يجر جميع البلدان المحيطة إلى نوع من المجابهة الإقليمية.

الفصل السادس

نحو نظام آسيوي: مجابهة أم شراكة؟

لعل السمة الأكثر شيوعًا للدول الآسيوية هي شعورها بأنها تمثل بلدانًا "ناشئة" أو "بعد استعمارية" (متحررة من الاستعمار). حاولت جميعها التغلب على إرث الحكم الاستعماري عبر تأكيد هوية قومية-وطنية قوية تتقاسم نوعًا من الاقتناع بأن نظامًا عالميًا يعيد توازنه الآن بعد فتنة غربية غير طبيعية على امتداد عدد من القرون، غير أنها سارت بعيدًا على طريق استخلاص العبر المختلفة من رحلاتها التاريخية. وحين يحاول مسؤولون كبار استحضار مصالح جوهرية، كثيرون منهم يتطلعون نحو تراث ثقافي مختلف مضفين ثوب الكمال والمثالية على عصر ذهبي مغاير.

في أنظمة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الأوروبية، كان الحفاظ على التعادل - والأمر الواقع ضمنًا - يُعد من الفضائل الإيجابية. أما في آسيا فكل واحدة من أكثرية الدول ملزمة بديناميتها الخاصة. مقتنعة بأنها "صاعدة"، تتحرك من منطلق الإيمان بأن العالم ما زال مطالبًا بتأكيد ما تستحقه من دور كامل. حتى حين لا تُشكّك أي دولة بسيادة وكرامة أخرى والجميع يصرون على اعتماد دبلوماسية "غير صفرية"؛ وعملية المتابعة المتزامنة لعدد كبير من برامج بناء صرح هيبة قومية-وطنية، تفضي إلى قدر من الهشاشة إزاء النظام الإقليمي. ومع تطور التكنولوجيا الحديثة، تسلحت القوى الرئيسية في آسيا بترسانات عسكرية أكثر تدميرًا بما لا يقاس حتى من تلك التي كانت تمتلكها أقوى الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر، ما أدى إلى مضاعفة مخاطر الحسابات الخاطئة.

وهكذا فإن تنظيم آسيا تحد متجذر، كامن في العمق، بالنسبة إلى النظام العالمي. رؤية الدول الرئيسية ومتابعتها لمصالحها القومية-الوطنية، بدلاً من توازن القوة نظامًا، تمخضت عن تشكيل جملة آليات النظام التي تطورت. وسيتمثل اختبارها بمدى إمكانية اجتراح شراكة عابرة للمحيط الهادئ، موفرة إطارًا سلميًا لتفاعل حشد من المصالح الراسخة.

نظام آسيا الدولي والصين

بين سائر تصورات النظام العالمي في آسيا، اعتمدت الصين الشكل الأطول مدى، الأوضح تحديدًا، والأبعد عن الأفكار الوستفالية. كذلك قامت الصين بأكثر الرحلات تعقيدًا من حضارة قديمة إلى مكانة قوة عظمى حديثة، مرورًا بإمبراطورية كلاسيكية وثورة شيوعية - رحلة كان لا بد لها من أن تترك بصمات عميقة على البشرية.

بدءًا بتوحيدها كيانًا سياسيًا واحدًا في 221 ق.م. وحتى أوائل القرن العشرين، بقي موقع الصين في مركز النظام العالمي شديد التجذر في أذهان نخبتها إلى درجة أن اللغة الصينية لا تملك كلمة تعبر عنه. استعاديًا فقط قام الباحثون بتعريف نظام خراجي "مركزي صيني"[1]، قائم على قاعدة "المركزية الصينية". ووفق هذا المفهوم التقليدي، راحت الصين ترى ذاتها، بمعنى ما، حكومة العالم السيادية الوحيدة. صار إمبراطورها يعامَل بوصفه شخصية ذات أبعاد كونية ومسمار العجلة أو الرابط الأساسي بين البشري والإلهي. صلاحياته لم تكن محصورة بسيادة دولة "الصين" - أي المساحات الجغرافية الخاضعة لحكمه المباشر - بل كانت شاملة لـ "كل ما تحت السماء"، الذي كانت الصين تؤلف الجزء المحوري، المتمدن، المتحضر: "المملكة الوسطى"، الدائبة على إلهام باقي البشر وترقيتهم.

ومن وجهة النظر هذه، كان النظام العالمي يعكس تراتبية هرمية كونية، لا نوعًا من التعادل بين دول سيادية متنافسة. كل مجتمع معروف كان ينظر إليه كما لو كان على نوع من العلاقة الخراجية مع الصين، علاقة قائمة في جزء منه على مدى قربه من الثقافة الصينية؛ لم يكن أي منها - من المجتمعات - مؤهلاً

لأن يصل إلى مستوى المساواة مع الصين. الملوك والعواهل الآخرون لم يكونوا أندادًا ذوي سيادة بل تلاميذ مجتهدين في مدرسة فن الحكم، ساعين نحو الحضارة. لم تكن الدبلوماسية سيرورة مساومة بين مصالح سيادية متعددة بل سلسلة من الطقوس المجترحة بإتقان حيث كانت المجتمعات تُمنح فرصة تأكيد مكانها المخصص في الهرم العالمي. وانسجامًا مع هذا المنظور، كان ما بات يطلق عليه الآن اسم "السياسة الخارجية" من اختصاص وزارة الطقوس التي كانت تحدد درجات ظلال العلاقة الخراجية من جهة، ومكتب الشؤون الحدودية، المسؤول عن إدارة العلاقات مع القبائل البدوية من جهة ثانية. لم يتم إحداث أي وزارة خارجية صينية حتى منتصف القرن التاسع عشر[2]، واضطرارًا عندئذ من أجل التعامل مع المتطفلين الآتين من الغرب. حتى آنذاك، ظل الرسميون يرون مهمتهم هي نفسها الممارسة التقليدية للإدارة البربرية، ممارسة لا علاقة لها البتة بما يمكن تصنيفه في خانة دبلوماسية وستفالية. حملت الوزارة الجديدة العنوان المعبر التالي: "مكتب إدارة شؤون جميع الأمم"، بما يوحي بأن الصين لم تكن منخرطة في أي علاقة دبلوماسية بينية مع دول على الإطلاق.

كان هدف النظام الخراجي تشجيع الإذعان، لا تحصيل المنفعة الاقتصادية أو السيطرة على مجتمعات أجنبية عسكريًا. أقدم الإمبراطور كين شي هوانغ، الذي كان للتو قد هزم جميع المنافسين عسكريًا، واضعًا حدًا لفترة الدول المتقاتلة وموحِّدًا الصين، على أساس الإنجاز الهندسي الأكثر إثارة للدهشة، السور العظيم الممتد أخيرًا أكثر من نحو خمسة آلاف ميل. كان السور شاهدًا استثنائي الفخامة على النصر العسكري ولكنه شكل في الوقت نفسه دليلاً على محدودياته المتأصلة، مشيرًا إلى قوة هائلة مصحوبة بنوع من الوعي لمدى الهشاشة. عبر آلاف السنين، حاولت الصين خداع خصومها وإغواءهم أكثر مما سعت لإلحاق الهزيمة بهم بقوة السلاح. ثمة وزير في سلالة الهان (206ق.م – 220م) قدم وصفًا لـ "خمسة طعوم" (إغراءات)، يمكن استخدامها حسب اقتراحه لتدبر أمر إدارة قبائل الفرسان من الخيونجو المقيمة على امتداد حدود الصين الشمالية-الغربية، مع أن الصين كانت القوة العسكرية المتفوقة من منظور التحليل التقليدي. يقول الوزير[3]:

إعطاؤهم... ملابس وعربات متقنة لإفساد أبصارهم؛ إعطاؤهم طعامًا لذيذًا لإفساد

أنواقهم؛ إعطاؤهم موسيقا ونساء لإفساد أسماعهم؛ تزويدهم بمبان فخمة، مخازن عامرة، وعبيد لإفساد معدهم... أما أولئك الذين يأتون للاستسلام فإن على الإمبراطور أن يتملقهم بتكريمهم في حفل استقبال إمبراطوري يتعين فيه على الإمبراطور أن يصب لهم الخمر والطعام وصولاً إلى إفساد عقولهم. هذه هي الأمور التي يمكن أن تحمل عنوان الطعوم (الإغراءات) الخمسة.

من المؤكد أن السجود، دمغة الطقوس الدبلوماسية الصينية - الركوع وإيصال الرأس إلى الأرض تسليمًا بمرجعية الإمبراطور وسلطته العليا - كان نوعًا من الإذلال دون شك، وأثبت أنه عقبة على طريق أي علاقات مع دول غربية حديثة. إلا أن السجود هذا كان طوعيًا على الصعيد الرمزي: كان الإذعان التمثيلي لقوم تم زرع الرعب في قلبه (قلوبهم) أكثر من إلحاق الهزيمة به (بهم). والخراج المقدم إلى الصين في مثل هذه المناسبات كان في الغالب يفوق من حيث القيمة هدايا الإمبراطور المقابلة.

حاولت الصين السيطرة سايكولوجيًا بإنجازاتها، وتلقين "الدروس" للبرابرة المشاكسين بسلوكها المزركش بين الحين والآخر بحملات عسكرية، مع الإغراء بالاحترام. هذان الهدفان الاستراتيجيان لهذه النظرة السايكولوجية الأساسية إلى النزاع المسلح كانا، كلاهما، متجليين في تاريخ قريب قرب حربي الصين مع الهند في 1962 وفيتنام في 1979، كما في الأسلوب المعتمد لتأكيد مصالح جوهرية في التعامل مع بلدان مجاورة أخرى.

ومع ذلك فإن المجتمع الصيني لم يكن مجتمعًا تبشيريًا (رسوليًا) بالمعنى العربي للعبارة. أراد التشجيع على الاحترام، لا على الاهتداء إلى دين جديد؛ وذلك الخط الحساس (الأحمر) لم يكن قابلًا للتجاوز قط. تمثلت رسالة الصين بأدائها، الذي كان الاعتراف به وإقراره منتظرَيْن من الأجانب. كان من الممكن لأي بلد آخر أن يصبح صديقًا، بل وصديقًا قديمًا، غير أن التعامل معه بوصفه ندًّا للصين بقي مستحيلاً استحالة مطلقة. ومن المفارقات الباعثة على السخرية أن الأجانب الوحيدين الذين فازوا بما هو قريب من هذه المرتبة كانوا من الغزاة الفاتحين. في إحدى أكثر مآثر تاريخ الإمبريالية الثقافية، اثنان من الأقوام التي غزت الصين - المغول في القرن الثالث عشر والمانتشو في القرن السابع عشر - جرى تشجيعهما على تبني عناصر جوهرية من الثقافة الصينية تيسيرًا لإدارة

شعب بهذا العدد الكبير وعلى هذه الدرجة العالية من العناد في إيمانه بتفوقه الثقافي. تعرض الغزاة لقدر لافت من تمثل المجتمع الصيني المهزوم، إلى حد أن أجزاء أساسية من موطنهم باتت تعامل كما لو كانت صينية تقليديًا. لم تكن الصين قد حاولت تصدير نظامها السياسي؛ لعلها كانت قد شهدت، بدلًا من ذلك، مجيء آخرين إليه. وبذلك المعنى فإنها لم تتوسع غزوًا بل تناضحًا.

في الحقبة الحديثة حاول ممثلو الغرب، بالانطلاق من إحساسهم الخاص بتفوقهم الثقافي، ضم الصين إلى نظامهم العالمي الأوروبي، الذي كان في طريقه لأن يصبح البنية الأساسية للنظام الدولي. ضغطوا على الصين لدفعها إلى بناء علاقات مع باقي العالم عبر تبادل السفراء والتجارة الحرة ورفع مستوى شعبها عن طريق اعتماد اقتصاد سائر في طريق الحداثة ومجتمع منفتح على التبشير المسيحي.

ما رآه الغرب سيرورة تنوير وانخراط تعاملت معه الصين بوصفه عدوانًا. حاولت الصين تجنب الأمر في البداية ثم مقاومته مباشرة. حين وصل المبعوث البريطاني الأول جورج ماكارتني أواخر القرن الثامن عشر جالبًا معه بعض الثمار الأولى للثورة الصناعية مع رسالة من الملك جورج الثالث تقترح التجارة الحرة وتأسيس سفارتين مقيمتين متبادلتين في بكين ولندن، كان القارب الصيني الذي نقله من غوانغجو إلى بكين موشحًا بلافتة أعلنته "السفير البريطاني الجالب خراجًا لإمبراطور الصين". وقد تم صرفه مع رسالة إلى ملك إنكلترا تبين استحالة السماح لأي سفير بالإقامة في بكين لأن "أوروبا مؤلفة من عدد كبير من الأمم والأقوام الأخرى غير أمتكم: وإذا طالب الجميع بالتمثيل في بلاطنا، فكيف لنا أن نوافق؟ إنه لأمر متعذر كليًا". لم يكن الإمبراطور يرى أي حاجة إلى تجارة خارج ما كان جاريًا بمقادير محدودة، وخاضعة لقدر صارم من الضبط، لأن بريطانيا لم تكن متوفرة على أي سلع ترغب فيها الصين:

> ممسكًا بزمام الحكم الواسع، لا أرى سوى هدف واحد ماثلاً أمامي، تحديدًا صون إدارة متصفة بالكمال وتلبية واجبات الدولة؛ الأشياء الغريبة والمكلفة لا تهمني. وإذا أمرتُ بقبول الهدايا الخراجية التي أرسلتموها، أيها الملك، فليس ذلك إلا اعتبارًا للروح التي دفعتكم إلى إرسالها من بعيد... وكما يستطيع سفيركم أن يرى بنفسه، نحن نملك كل الأشياء[4].

قدمت بريطانيا، مع اكتساب توسعها التجاري زخمًا، بعد إلحاق الهزيمة بنابليون، عرض انفتاح آخر إذ أوفدت مبعوثًا آخر مع اقتراح مشابه. لم يكن استعراض بريطانيا للقوة البحرية إبان الحروب النابليونية قد أحدث تغييرًا ذا شأن في تقويم الصين لمدى جانبية العلاقات الدبلوماسية. فحين امتنع المبعوث وليم أمهرست عن حضور طقس السجود، متحججًا بتأخر وصول ملابسه الرسمية، تم طرد بعثته، وجرى صرف النظر صراحة عن أي محاولة دبلوماسية لاحقة. بعث الإمبراطور برسالة إلى ولي عهد إنكلترا [الأمير الوصي على العرش][5] موضحًا فيها أن الصين "بوصفها صاحبة السيادة العليا على كل ما تحت السماء"، لا يمكن إزعاجها بتسيير كل مندوب بربري عبر بروتوكولها الصحيح. فالسجلات تقر كما ينبغي أن "مملكتكم البعيدة الواقعة فيما وراء المحيطات تعرض ولاءها وتتوق إلى الحضارة، ولكن:

> لا حاجة، من الآن فصاعدًا، لإيفاد أي مندوبين على هذه الطريق الطويلة، لأن النتيجة لا تعدو كونها تبديدًا عبثيًا لطاقة السفر. إذا كنتم قادرين على دفع قلبكم نحو الامتثال لمتطلبات الخدمة المذعنة، فيمكنكم المبادرة إلى إرسال بعثات إلى البلاط في فترات معينة؛ ذلك هو الأسلوب القويم للتوجه نحو الحضارة. يمكنكم الامتثال الأبدي للفرمان الذي نصدره الآن[6].

(كما جاء في ترجمة المرسوم في إحدى النشرات التبشيرية الغربية الصادرة في القرن السابع عشر).

مع أن مثل هذه النصائح أو التحذيرات قد تبدو وقحة بمعايير اليوم – وقد كانت شديدة الاستفزاز للبلد الذي كان للتو قد حافظ على التعادل الأوروبي واستطاع أن يعدّ نفسه قوة أوروبا الأكثر تقدمًا على الأصعدة البحرية، الاقتصادية، والصناعية – فإن الإمبراطور كان يعبِّر عن نفسه بأسلوب منسجم مع الآراء المعتمدة حول موقعه في العالم، تلك الآراء السائدة منذ آلاف السنين، والتي كانت أقوام مجاورة كثيرة قد شُجِّعت أقله على الامتثال لها.

ما لبثت قوى الغرب، ويا لعارها، أن أوصلت الأمور إلى نقطة الحسم حول قضية التجارة الحرة بأكثر المنتجات التي كانت تبيعها ضررًا، مصرة على الاستيراد غير المقيد للأفيون – من بين سائر ثمار التقدم الغربي. في عهد سلالة كنغ اللاحقة كانت الصين قد أهملت تكنولوجيتها العسكرية جزئيًا لأنها لم

تكن قد تعرضت لأي تحديات مدة طويلة، ولكن بسبب المكانة المتدنية للجيش في هرم الصين الكونفوشيوسي، الأمر المعبَّر عنه إلى حد كبير بعبارة "الحديد الجيد لا يستخدم لصنع المسامير. الرجال الجيدون لا يصبحون جنودًا". حتى عند التعرض لعدوان قوى غربية، قامت سلالة كنغ بتحويل المخصصات العسكرية في 1893 لترميم قارب رخامي فاخر في قصر الصيف الملكي.

مسحوقة مؤقتًا بضغوط عسكرية في 1842، وقعت الصين معاهدات ممتثلة لمطالب غربية. غير أنها لم تتخل عن إحساسها بالفرادة وخاضت حركة خلفية عنيدة. وبعد تسجيل انتصار حاسم في حرب 1856–1858 (التي خيضت حول احتجاز غير لائق مزعوم لسفينة مسجلة ببريطانيا في غوانغجو)، أصرت بريطانيا على معاهدة تكرس حقها المطالب به منذ زمن طويل في تعيين ممثل مقيم في بكين. اكتشف المبعوث البريطاني الذي وصل في العام التالي ليتولى منصبه مصحوبًا بحاشية مظفرة، أن الطريق المائية الرئيسية إلى العاصمة مغلقة بالسلاسل والأوتاد. وحين أمر فصيلاً من البحرية البريطانية بإزالة الحواجز، بادرت القوات الصينية إلى إطلاق النار؛ 519 بريطانيًا ماتوا و 456 جُرحوا في المعركة التي أعقبت. ثم أرسلت بريطانيا قوة عسكرية بقيادة اللورد إلفن قصفت بكين وأحرقت القصر الصيفي مع هروب بلاط كنغ. تمخض هذا التدخل الفظ عن موافقة السلالة الحاكمة القسرية على تخصيص "حي انتداب" لإيواء الممثلين الدبلوماسيين. إذعان الصين لمفهوم الدبلوماسية المتبادلة في إطار نظام وستفالي قائم على دول سيادية كان قسريًا على مضض ومثيرًا للاستياء.

في لب هذه النزاعات كانت ثمة مشكلة أكبر: هل كانت الصين نظامًا عالميًا بحد ذاتها أم هي دولة كغيرها من الدول جزء من منظومة دولية أكبر؟ تمسكت الصين بالفرضية التقليدية. وفي تاريخ متأخر يعود إلى 1863، بعد هزيمتين عسكريتين أمام قوى "بربرية" وانتفاضة داخلية هائلة (عصيان تايبنغ) لم يتم إخمادها إلا عبر دعوة قوات أجنبية، وجه الإمبراطور رسالة إلى آبراهام لنكولن مطمئنًا إياه إلى حسن نوايا الصين وعواطفها الودية: "حاصلين، باحترام، على تكليف السماء بحكم الكون، نرى كلاً من الإمبراطورية الوسطى (الصين) والبلدان

الخارجية مؤلفتين عائلة واحدة، دون أي تمييز"[7].

وفي 1872 عبر السوسيولوجي السكوتلندي المرموق جيمس ليغ عن الأمر واضعًا النقاط على الحروف وبثقة الحقبة المميزة بالتفوق الواضح وضوح الشمس لمفهوم النظام العالمي الغربي قائلاً[8]:

> إبان الأعوام الأربعين الماضية كان وضعها (وضع الصين) نسبة إلى أمم العالم الأكثر تقدمًا قد تغير كليًا. عقدت معها معاهدات بشروط متكافئة؛ إلا أنني لا أظن أن وزراءها وشعبها قد تفهموا هذا الأمر، وصولاً إلى إدراك حقيقة أن الصين ليست إلا واحدة بين عدد كبير من الأمم - الدول المستقلة في العالم، وأن ما "تحت السماء"، حيث يمسك إمبراطورها بزمام الحكم، ليس كله تحت السماء، بل هو جزء منه وحسب، جزء محدد على سطح الأرض وقابل للإشارة إليه على الخريطة.

مع قيام التكنولوجيا والتجارة بإجبار أنظمة متناقضة على علاقة أمتن وأوثق، ما نوع معايير النظام العالمي التي ستسود؟

في أوروبا، كان نظام وستفاليا نتاج حشد من دول الأمر الواقع المستقلة مع انتهاء حرب الأعوام الثلاثين. أما آسيا فدخلت الحقبة الحديثة دون أي أداة مميزة لتنظيم قومي-وطني ودولي. كانت متوفرة على عدد غير قليل من المراكز الحضارية المحاطة بممالك أصغر، مع جملة حساسة ومتقلبة من آليات التفاعل فيما بينها.

الخصوبة الغنية لسهول الصين مع ثقافة استثنائية العراقة إضافة إلى دهاء سياسي مكّنت الصين من أن تبقى موحدة على امتداد الجزء الأكبر من حقبة ألفيتين ومن أن تمارس نفوذًا لافتًا ومعتبرًا على مختلف الصعد السياسية، الاقتصادية، والثقافية - حتى حين كانت ضعيفة عسكريًا بالمقاييس التقليدية. كان تفوقها النسبي كامنًا في غنى اقتصادها الذي كان ينتج سلعًا مرغوبة من جميع جيرانها. ومؤطرة بهذه العناصر، جاءت نظرة الصين إلى النظام العالمي واضحة الاختلاف عن التجربة الأوروبية القائمة على تعددية باقة من الدول المتكافئة.

أما حدث لقاء الصين الدرامي (المسرحي-المثير) مع الغرب واليابان

المتطورين فقد تمثل بتأثير قوى عظمى، منظمة بوصفها دولاً توسعية، في حضارة سبق لها أن رأت بداية شراك آلية الدولة الحديثة إذلالًا وتحقيرًا. "صعود" الصين إلى مواقع القمة في القرن الواحد والعشرين ليس جديدًا، بل هو يعيد التأسيس لأنماط تاريخية. يتمثل الفرق بكون الصين عائدة ووريثة لحضارة قديمة من ناحية، وبوصفها قوة عظمى معاصرة وفق الأنموذج الوستفالي من ناحية ثانية. هي تجمع كل التركات الموروثة عن شعار "كل ما هو تحت السماء"، التحديث التكنوقراطي، وكفاح القرن العشرين المضطرب على نحو غير عادي طلبًا للمزاوجة بين عنصري الحضارة القديمة والقوة العظمى المعاصرة كلتيهما.

الصين والنظام العالمي

انهارت السلالة الحاكمة الإمبراطورية (الملكية) في 1911، وأدى تأسيس جمهورية صينية بقيادة صُن يات صَن في 1912 إلى بقاء الصين في ظل حكم مركزي ضعيف مدشنًا عقدًا من طغيان أمراء الحرب. ما لبثت حكومة مركزية أقوى بقيادة تشان كاي تشيك أن انبثقت في 1928 وحاولت تمكين الصين من احتلال موقع لها في إطار المفهوم الوستفالي للنظام العالمي كما في المنظومة الاقتصادية العالمية. طامحة إلى أن تكون حديثة من جهة وصينية تقليديًا من جهة ثانية، حاولت أن تنخرط بانسجام في نظام دولي كان بذاته في حالة فورة واضطراب. غير أن اليابان التي سبق لها أن أطلقت اندفاعة تحديثية قبل نصف قرن كانت، عند ذلك المنعطف، قد بدأت تسعى للهيمنة على آسيا. فاحتلال منشوريا في 1931، أعقبه اجتياح اليابان لمساحات واسعة من الصين الوسطى والشرقية في 1937. مُنعت الحكومة الوطنية من تعزيز موقعها، وحصل التمرد الشيوعي على فرصة لالتقاط الأنفاس. ورغم انبثاقها بوصفها إحدى القوى المتحالفة المنتصرة مع انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945، فإن الصين قد تمزقت جراء الحرب الأهلية والفوضى الثورية اللتين شكلتا تحديًا لجميع العلاقات والموروثات[9].

في الفاتح من تشرين الأول/أكتوبر 1949، أعلن ماو زيدونغ [تسي تونغ]

زعيم الحزب الشيوعي المنتصر، في بكين، إقامة جمهورية الصين الشعبية قائلاً: "لقد صمد الشعب الصيني". قام ماو بتطوير هذا الشعار جاعلاً إياه تعبيرًا عن صين عاكفة على التطهر واكتساب القوة عبر عقيدة "الثورة المستمرة" وواصل تفكيك جملة المفاهيم الراسخة للنظام على الصعيدين الداخلي والدولي. مجمل الطيف المؤسسي صار هدفًا للهجوم: الديمقراطية الغربية، القيادة السوفيتية للعالم الشيوعي، وإرث الماضي الصيني. تم فرض الحُرْم على الفنون والأوابد، على الأعياد والتقاليد، وعلى لائحة من المفردات والأزياء، إذ عُدت مسؤولة عن السلبية التي كانت قد أبقت الصين مجردة من القدرة على التصدي للغزوات الأجنبية. وحسب مفهوم ماو للنظام – الذي أطلق عليه اسم "التناغم العظيم"، مرددًا أصداء الفلسفة الصينية الكلاسيكية – كان من شأن صين جديدة أن تخرج من ركام تدمير الثقافة الكونفوشيوسية التقليدية مؤكدة صفة التناغم. أعلن ماو أن كلاً من موجات الاندفاعة الثورية كان من شأنها أن تكون مقدمة للتالية. كان لا بد، برأي ماو، من الاستمرار أبديًا في تزخيم الثورة وتصعيد سرعتها، كي لا يصاب الثوريون بالرضا عن الذات والكسل. كتب ماو يقول "اللاتوازن قانون موضوعي عام"، وتابع:

> تتطور الدورة، التي هي لانهائية، من اللاتوازن إلى التوازن ومنه إلى اللاتوازن من جديد. غير أن كل دورة تنقلنا إلى مستوى أعلى من التطور. اللاتوازن طبيعي ومطلق في حين أن التوازن مؤقت ونسبي[10].

في النهاية، كانت الانتفاضة مصممة لإنتاج نوع من أنواع المحصلة الصينية: صيغة شيوعية تخص الصين، صيغة عازلة لنفسها عبر سلوك مميز سائد بإنجازاته، مع مرجعية الصين الفريدة التي باتت الآن أخلاقية ثورية سائدة، من جديد، على "كل ما تحت السماء".

راح ماو يدير الشؤون الدولية بالتعويل ذاته على الطبيعة الفريدة للصين. ومع أن الصين كانت ضعيفة موضوعيًا بمعيار القوة لدى باقي العالم، فإن ماو بقي مصرًا على دورها المركزي عبر تفوقها السايكولوجي والإيديولوجي، هذا الدور الذي تعين إبرازه عبر تحدي عالم قائم على تأكيد تفوق القوة المادية لا التصالح

معه. متحدثًا في موسكو أمام مؤتمر دولي لقادة الأحزاب الشيوعية في 1957، صدم ماو رفاقه المندوبين إذ تنبأ بأن الكتلة السكانية الصينية الأكبر والثقافة الصينية الأعرق ستكونان هما المنتصرتين أخيرًا في حال نشوب حرب نووية، وبأن مئات الملايين من القتلى لن يتمكنوا من حرف الصين عن مسارها الثوري. ومع أن من شأن هذا أن يكون نوعًا من المزايدة في جزء منه لإحباط بلدان حائزة على ترسانات نووية بالغة التفوق، فإن ماو أراد أن يقنع العالم بأنه كان يتأمل الحرب النووية برباطة جأش. في تموز/يوليو 1971 - إبان زيارتي السرية لبكين - قام جو إنلاي بتلخيص تصور ماو للنظام العالمي عبر استحضار صلاحية أباطرة الصين المزعومة من قبل الرئيس مع إضافة مسحة تهكم ساخرة قائلاً: "كل ما تحت السماء في فوضى، الوضع رائع!" ومن عالم كله فوضى من شأن الجمهورية الشعبية، تلك الجمهورية التي صقلتها وصلّبتها سنوات من الصراع، أن تبرز أخيرًا منتصرة ظافرة لا في الصين وحسب بل وفي كل مكان "تحت السماء". من شأن النظام العالمي الشيوعي أن يتزاوج مع النظرة التقليدية للبلاط الإمبراطوري.

مِثْل مؤسس السلالة الصينية الأولى ذي الجبروت الشديد (221-207ق.م)، الإمبراطور كين شي هوانغ، حاول ماو أن يوحِّد الصين مع السعي في الوقت نفسه لتدمير الثقافة القديمة التي حمَّلها مسؤولية ضعف الصين وتعرضها للإذلال. حكم بأسلوب بعيد عن أسلوب أي إمبراطور (مع أن الأباطرة لم يكونوا يحشدون مسيرات جماهيرية)، ودأب على دمج ذلك مع ممارسات لينين وستالين. كان حكم ماو تجسيدًا صارخًا لمأزق الثورة. كلما كانت التغييرات التي يلتمسها الثوري أكثر شمولاً، كانت المقاومة التي يواجهها أكبر، لا من جانب خصوم إيديولوجيين وسياسيين بالضرورة، بل من تثبيط ما هو مألوف. نبي الثورة منجذب أبديًا إلى إغراء تحدي فنائيته عبر تعجيل برنامجه الزمني ومضاعفة وسائل فرض رؤيته. أطلق ماو قفزته الكبرى الكارثية إلى الأمام في 1958 لفرض عملية تصنيع محمومة كاسرة للظهر، والثورة الثقافية في 1966 لتطهير الفئات الحاكمة للحيلولة دون مأسستها في حملة إيديولوجية دامت عقدًا

وتمخضت عن نفي جيل من الشباب المتعلم إلى الأرياف. عشرات الملايين دفعوا أرواحهم ثمنًا لأهداف ماو – زالوا دون حب أو كره، مستنفرين لحصر ما كان يعد من قبل سيرورة تاريخية في إطار جيل واحد.

يفوز الثوريون حين يتم التسليم بإنجازاتهم دون جدال ويجري التعامل مع الأثمان المدفوعة مقابلها على أنها حتمية. بعض قادة الصين المعاصرة عانوا كثيرًا إبان الثورة الثقافية، إلا أنهم يعرضون تلك المعاناة الآن كما لو كانت قد منحتهم القوة وقابلية اكتشاف الذات اللازمتين لصقل أنفسهم استعدادًا للاضطلاع بالمهمات الشاقة الكامنة في قيادة فترة أخرى زاخرة بتحولات كبرى. أما الجمهور الصيني، لا سيما أولئك الذين هم أصغر سنًا من أن يكونوا قد عاشوا المخاض على نحو مباشر، فيبدو مسلِّمًا بتصوير ماو على أنه بطل توحيد في المقام الأول باسم كرامة الصين. الوجه الذي يطغى بين وجهي هذا الإرث – وجه التحدي الماوي المشحون بالتوبيخ الساخر للعالم من جهة، أو وجه التسوية الهادئة المحصلة عبر ترويض انتفاضات ماو من جهة ثانية – سيؤثر كثيرًا في حسم علاقة الصين مع نظام القرن الواحد والعشرين العالمي.

في المراحل الأولى من الثورة الثقافية، لم يكن لدى الصين، باختيارها هي، سوى أربعة سفراء في طول العالم وعرضه، وكانت في حالة مجابهة مع القوتين النوويتين كلتيهما: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ومع انتهاء ستينيات القرن العشرين، اعترف ماو بأن الثورة الثقافية كانت قد أرهقت حتى قدرة الشعب الصيني المصقولة عبر آلاف السنين على التحمل وبأن من شأن عزلة الصين أن تغري تدخلات أجنبية كان قد سعى للتغلب عليها بالصرامة الإيديولوجية والتحدي. في 1969 بدا الاتحاد السوفيتي على حافة مهاجمة الصين إلى حد دفع ماو إلى نشر جميع الوزارات في الأقاليم مستبقيًا رئيس الوزراء جو إنلاي فقط في بكين. على هذه الأزمة، رد ماو باتخاذ اتجاه معاكس غير متوقع بامتياز. وضع حدًا للجوانب الأكثر فوضوية من الثورة الثقافية عبر استخدام القوات المسلحة للإجهاز على الحرس الأحمر الذين كانوا قواته الصادمة – مرسلاً إياهم إلى الأرياف حيث التحقوا بركب ضحاياهم السابقين، إلى الأعمال الشاقة، عمليًا. وحاول استفزاز الاتحاد السوفيتي وإغاظته عبر التحرك نحو الخصم المذموم حتى ذلك التاريخ: الولايات المتحدة.

قدّر ماو أن من شأن الانفتاح على الولايات المتحدة أن ينهي عزلة الصين ويوفر لبلدان أخرى كانت عازفة تبريرًا للاعتراف بجمهورية الصين الشعبية. (من اللافت أن تحليلاً للسي آي إيه، كُتب فيما كنت أستعد لرحلتي الأولى، رأى أن التوترات الصينية-السوفيتية كانت بالغة الحدة بما يجعل التقارب الأمريكي الصيني ممكنًا ولكن من شأن حماسة ماو الإيديولوجية أن تحول دونه في حياته)[16].

لا بد للثورات، مهما كانت كاسحة، من أن تتعزز وتترسخ، وصولاً، آخر المطاف، إلى التحول من لحظة نشوة مفرطة إلى ما هو قابل للإدامة في غضون فترة زمنية محددة. ذلك كان الدور التاريخي الذي لعبه دنغ هسياوبنغ. ومع أن عمليات تطهير ماو شملته مرتين، فإنه أصبح الحاكم الفعلي بعد عامين اثنين من موت ماو في 1976. سارع إلى مباشرة إصلاح الاقتصاد ودفع المجتمع إلى الانفتاح. سائرًا في طريق ما أطلق عليه اسم "اشتراكية بقسمات صينية"، حرر طاقات الشعب الصيني الكامنة. وفي أقل من جيل، تقدمت الصين لتصبح ثاني أكبر الاقتصادات في العالم. وتعجيلاً لعملية التحول المسرحية المثيرة هذه - وإن دون اقتناع بالضرورة - انضمت الصين إلى المؤسسات الدولية وسلّمتْ بجملة القواعد المعتمدة للنظام العالمي.

غير أن مشاركة الصين في جوانب من البنية الوستفالية حملت معها تناقضًا خارجًا من رحم التاريخ الذي ساقها إلى الدخول في منظومة الدول الدولية. لم تنس الصين أنها أُجبرت أساسًا على الانخراط في النظام الدولي القائم بطريقة شديدة التناقض مع صورتها التاريخية لذاتها، أو، بالمناسبة، مع المبادئ المكرسة لنظام وستفاليا. وعند مطالبتهم بالتزام "قواعد لعبة" و "مسؤوليات" النظام الدولي، فإن رد الفعل الغريزي للكثير من الصينيين - بمن فيهم قادة كبار - ظل عميق التأثر بإدراك أن الصين لم تكن قد شاركت في وضع قواعد النظام. وهم مطالبون - وقد وافقوا، حصافة منهم - بالتزام قواعد لم يكن قد سبق لهم أن كانوا جزءًا من عملية صوغها. ولكنهم يتوقعون - وسوف يتصرفون وفقًا لهذا التوقع عاجلاً أو آجلاً - تطور النظام الدولي بما يمكن الصين من أن تصبح منخرطة مركزيًا في المزيد من عمليات صوغ القواعد الدولية، وصولاً حتى إلى إعادة النظر في بعض القواعد السائدة.

وانتظارًا لحدوث هذا، باتت بكين أكثر نشاطًا وفعالية بما لا يقاس على المسرح العالمي. فمع احتمال انبثاق الصين بوصفها أكبر اقتصادات العالم، باتت آراؤها وألوان تأييدها مطلوبة في كل من المنابر الدولية. لقد شاركت الصين في عدد كبير من جوانب اعتبار أو هيبة أنظمة القرنين التاسع عشر والعشرين الغربية: استضافة الألعاب الأولمبية؛ خطب رؤسائها في الأمم المتحدة؛ الزيارات المتبادلة مع رؤساء دول وحكومات بلدان رئيسية في العالم. استعادت الصين، بكل المقاييس، المكانة التي عُرفت بها عبر قرون تمتعها بأوسع ألوان النفوذ. والمسألة الآن هي الكيفية التي ستختارها للالتحاق بركب عملية البحث المعاصر عن نظام عالمي، ولا سيما في علاقتها مع الولايات المتحدة.

* * *

كل من الولايات المتحدة والصين ركيزة لا يمكن الاستغناء عنها لأي نظام عالمي. ومن اللافت أنهما، كلتيهما، اتخذتا تاريخيًا موقفًا ملتبسًا إزاء النظام العالمي الذي تلوذان به الآن، مؤكدتين التزامهما إياه حتى وهما تتحفظان حول جوانب من تصميمه. لا تتمتع الصين بأي سوابق بشأن الدور الذي يطلب منها أن تضطلع به في نظام القرن الواحد والعشرين، بوصفها دولة رئيسية بين أخرى. كذلك لم يسبق للولايات المتحدة أن خاضت تجربة التفاعل على قاعدة مستدامة مع بلد متوفر على قدر مشابه من الحجم، النفوذ، والأداء الاقتصادي يتبنى أنموذج نظام داخلي، نظام حكم محلي، مختلفًا اختلافًا صارخًا.

خلفيتا الطرفين على الصُّعُد الثقافية والسياسية تتباينان من نواح مهمة. المقاربة الأمريكية للسياسة ذرائعية (براغماتية)؛ ومقاربة الصين مفهومية (نظرية). لم يسبق لأمريكا أن تعايشت مع جيران أقوياء مهدِّدين؛ ولم يسبق للصين أن كانت دون خصم قوي على حدودها. ما من مشكلة إلا ولها حل بنظر الأمريكيين؛ أما الصينيون فيرون أن كل حل ليس إلا بطاقة دخول في سلسلة جديدة من المشكلات. يلتمس الأمريكيون نتيجة متجاوبة مع الظروف المباشرة؛ أما الصينيون فيتركز اهتمامهم على التغيير التطوري المتدرج. يقوم الأمريكيون بإيجاز برنامج يتضمن بنودًا عملية "قابلة للإنجاز"؛ يحلو للصينيين أن يطرحوا مبادئ عامة ويحلِّلوا ما ستؤول إليها. التفكير الصيني مؤطَّر، في جزء منه،

بالشيوعية، إلا أنه يقوم على تبني طريقة تفكير صينية تقليديًا إلى حدود متزايدة؛ أي منهما ليست مألوفة حَدْسيًا لدى الأمريكيين.

لم تشارك الصين والولايات المتحدة، في تاريخيهما، مشاركة كاملة في أي جهاز دولي لمنظومة دول سيادية إلا مؤخرًا. ظلت الصين تعتقد أنها فريدة ومنكفئة إلى حد كبير على واقعها الخاص. أمريكا أيضًا ترى نفسها فريدة – أي "استثنائية" – ولكن مع واجب أخلاقي يقضي بدعم قيمها في طول العالم وعرضه لأسباب تتجاوز **علة وجود الدولة**. ثمة مجتمعان عظيمان بثقافتين مختلفتين ومبادئ متباينة باتا، كلاهما، مبادرين إلى إحداث تغييرات وتعديلات أو عمليات تكيف داخلية عميقة؛ ما إذا كان الأمر سيُترجم إلى منافسة أم إلى صيغة شراكة جديدة سيكون عاملاً مهمًا من عوامل تشكيل جوانب من نظام القرن الواحد والعشرين العالمي.

الصين الآن محكومة من قبل الجيل الخامس من القادة منذ الثورة. كل قائد سابق كان تلخيصًا لرؤية جيله الخاص لحاجات الصين. كان ماو زيدونغ عازمًا على استئصال المؤسسات القائمة بما فيها حتى تلك التي بناها في المرحلة الأساسية من انتصاره، كي لا تستنقع في زحمة نزعات الصين البيروقراطية. أدرك دنغ هسياوبينغ تعذُّرَ محافظة الصين على دورها التاريخي ما لم تصبح منخرطة دوليًا. تركز أسلوب دنغ بحدة لا على التباهي – منعًا لإزعاج بلدان أجنبية – لا على ادعاء القيادة بل على توسيع نفوذ الصين عن طريق تحديث كل من المجتمع والاقتصاد على حد سواء. ومن هذا المنطلق المعتمد في 1989 نجح جيانغ زيمن، المعين إبان أزمة ساحة تياننمن، في التغلب على عواقب تلك الأزمة بدبلوماسيته الشخصية دوليًا وعن طريق توسيع قاعدة الحزب الشيوعي داخليًا. نجح في إيصال جمهورية الصين الشعبية إلى العضوية الكاملة في المنظومة الدولية للدول والتجارة. أما هو جينتاو الذي اختاره دنغ فقد برع في تهدئة الهواجس حول قوة الصين المتنامية وأرسى القاعدة المناسبة لمفهوم النمط الجديد لعلاقة القوى الكبرى الذي دشنه كسي جيبنغ.

دأبت قيادة كسي جيبنغ على السعي للبناء على أساس هذه الموروثات عن طريق اعتماد برنامج إصلاح واسع يضاهي برنامج دنغ. تصورت هذه القيادة نظامًا من شأنه أن يكون، رغم عزوفه عن الديمقراطية، أكثر شفافية حيث تتحدد

الحصائل بالإجراءات الحقوقية بدلًا من نمط العلاقات الشخصية والعائلية المرسَّخ. بادرت إلى تحدي عدد كبير من المؤسسات والممارسات المعتمدة – مشروعات تسيرها الدولة، إقطاعات رسميين إقليميين، وفساد واسع النطاق – بطريقة تزاوج الرؤيا بالجرأة ولكنها جالبة، بالتأكيد، فترة تدفق وبعض اللايقين.

تركيبة القيادة الصينية تعكس تطور الصين نحو المشاركة في – وحتى صوغ – شؤون كوكب الأرض. في 1982، لم يكن أي من أعضاء المكتب السياسي حائزًا على شهادة جامعية. أما الآن، فإن جُلَّهم خريجو كليات، وعدد لافت منهم يحملون شهادات متقدمة. والشهادة الجامعية في الصين تقوم على منهاج غربي الطراز، ليست تركة موروثة عن نظام كتاتيب الماندرين القديمة (أو عن منهاج الحزب الشيوعي اللاحق، الذي كان يفرض صيغته الخاصة للاستيلاء الفكري [غسيل الدماغ]). وهذا يمثل انفصالاً حاسمًا عن ماضي الصين، مع بقاء الصينيين شديدي التعصب المتباهي في تصورهم للعالم خارج دائرتهم المباشرة. قادة الصين المعاصرون متأثرون بمعرفتهم لتاريخ الصين غير أنهم ليسوا أسرى له.

منظور أطول مدى

التوترات المحتملة بين السلطة الراسخة ونظيرتها الصاعدة ليست جديدة. من المحتوم أن السلطة الصاعدة تصطدم ببعض الأمور التي ظلت إلى الآن من محميات السلطة القائمة. ومن المنطلق نفسه، تبقى السلطة الصاعدة مسكونة بالارتياب جراء احتمال مبادرة منافستها إلى شل نموها قبل فوات الأوان. ثمة دراسة صادرة عن هارفارد بينت أن عشرًا من أمثلة التاريخ الخمسة عشر لتفاعل سلطة صاعدة مع أخرى راسخة انتهت بحروب[12].

ليس مفاجئًا، إذن، أن يكون مفكرون استراتيجيون مرموقون على الجانبين مستحضرين أنماط سلوك وتجارب تاريخية للتكهن بحتمية الصراع بين المجتمعين. من الجانب الصيني، جملة من التحركات الأمريكية تعد نوعًا من التصميم على شل حركة الصين الصاعدة، مع رؤية التأييد الأمريكي لحقوق الإنسان مشروعًا يهدف إلى تقويض البنية السياسية الداخلية للصين. بعض كبار

الشخصيات ترى سياسة أمريكا المحورية المزعومة تمهيدًا لنوع من المكاشفة المصممة لإبقاء الصين على الدوام في مرتبة ثانوية[13] – موقف شديد الأهمية لأنه لم ينطو حتى تاريخه على أي تطورات عسكرية ذات شأن.

أما من الجانب الأمريكي فإن الخوف هو أن من شأن أي صين متنامية أن تعمد منهجيًا إلى تقويض التفوق الأمريكي، وصولاً، إذن، إلى تقويض أمن أمريكا. ثمة فئات مهمة ترى الصين عازمة، مثلها مثل الاتحاد السوفيتي أيام الحرب الباردة، على بلوغ السيطرة العسكرية كما الاقتصادية على جميع الأقاليم المحيطة، وصولاً، آخر المطاف، إلى الهيمنة.

وشكوك كل من الطرفين تتعزز جراء المناورات العسكرية والبرامج الدفاعية لدى الطرف المقابل. حتى حين تكون هذه المناورات والبرامج "طبيعية" – أي مؤلفة من تدابير يتخذها أي بلد على نحو معقول دفاعًا عن المصلحة الوطنية كما هي مفهومة عمومًا – يجري تفسيرها في ضوء السيناريوهات الأكثر سوءًا. تترتب على كل من الطرفين مسؤولية الحذر كي لا يتم تصعيد تطوره وسلوكه الأحاديين إلى نوع من أنواع سباق التسلح.

الطرفان، كلاهما، بحاجة لاستيعاب تجربة العقد الذي سبق الحرب الباردة، عندما تصاعد الانبثاق التدريجي لنوع من أجواء الريبة والمجابهة المضمرة إلى كارثة. أوقع قادة أوروبا أنفسهم في فخ التخطيط العسكري والعجز عن التمييز بين ما هو تكتيكي وما هو استراتيجي.

ثمة أمران آخران يساهمان في توتير العلاقات الصينية-الأمريكية. تعترض الصين على الرأي الذي يقول إن النظام الدولي يتعزز بنشر الديمقراطية الليبرالية وإن من واجب الأسرة الدولية أن تحقق ذلك، ولا سيما أن تجسد تصورها لحقوق الإنسان عبر تحرك دولي. قد تستطيع الولايات المتحدة أن تعدل تطبيق آرائها حول حقوق الإنسان وفقًا للأولويات الاستراتيجية. غير أن أمريكا لن تتمكن أبدًا، في ضوء تاريخها وقناعات شعبها، من التخلي الكلي عن هذه المبادئ. أما من الجانب الصيني فإن النظرة النخبوية السائدة حول هذا الموضوع قد عبر عنها دنغ هسياوبنغ قائلاً[14]:

> على الصعيد الفعلي، تبقى السيادة الوطنية-القومية أهم بكثير من حقوق الإنسان، إلا أن مجموعة السبعة (أو الثمانية) كثيرًا ما تنتهك سيادة بلدان العالم الثالث

الفقيرة، الضعيفة. وكلام أولئك عن حقوق الإنسان، عن الحرية، وعن الديمقراطية إن هو إلا لحماية مصالح البلدان القوية، الغنية، التي تستغل قوتها لإخافة البلدان الضعيفة، والتي تواصل الهيمنة وتمارس سياسة القوة.

ليس ثمة أي حل وسط رسمي ممكن بين هذين الرأيين؛ لعل أحد الواجبات الرئيسية لقادة الطرفين كليهما هو الحيلولة دون طيران الاختلاف لولبيًا إلى اشتباك.

ثمة قضية أكثر مباشرة تتعلق بكوريا الشمالية، التي ينطبق عليها بالتأكيد كلام بسمارك الذي أطلقه في القرن التاسع عشر قائلاً: "نعيش في زمن عجيب، حيث القويُّ ضعيف جراء تردده الوسواسي، وحيث الضعيف قوي بسبب جرأته المتهورة". تخضع كوريا الشمالية لحكم لا علاقة له بمبدأ الشرعية المقبول، بما في ذلك شرعيتها الشيوعية المزعومة. تمثل إنجازها الرئيسي ببناء بضع أدوات نووية. ليست متوفرة على أي قدرة عسكرية تمكنها من الدخول في حرب مع الولايات المتحدة. غير أن تأثير وجود هذه الأسلحة يفوق نفعها العسكري كثيرًا. إنها تحفز اليابان وكوريا الجنوبية على اجتراح قدرة نووية عسكرية. إنها تشجع بيونغ يانغ على المخاطرة غير المتناسبة مع قدراتها، بما يضاعف من خطر نشوب حرب أخرى في شبه الجزيرة الكورية.

بالنسبة إلى الصين، تجسد كوريا الشمالية تركات ملتبسة. بنظر كثير من الصينيين كانت الحرب الكورية رمزًا لتصميم الصين على وضع حد لـ "قرن إذلالها" وعلى "الوقوف" فوق المسرح العالمي، غير أنها في الوقت نفسه تحذير من خطر التورط في حروب لا تتحكم الصين بجذورها ومن شأن عواقبها أن تكون ذات نتائج خطيرة، بعيدة المدى، غير مقصودة. هذا هو السبب الكامن وراء اتخاذ الصين والولايات المتحدة موقفين متوازيين في مجلس الأمن الدولي إزاء مطالبة كوريا الشمالية بالتخلي عن برنامجها النووي، لا تقليصه.

أما بالنسبة إلى نظام بيونغ يانغ، فإن من شأن التخلي عن البرنامج أن ينطوي، حسب أقوى الاحتمالات، على تفكك هذا النظام السياسي. إلا أن التخلي بالذات هو ما طالبت به الولايات المتحدة والصين، على الملأ، في قرار الأمم المتحدة الذي تولتا رعايته. يتعين على البلدين تنسيق سياساتهما إذا كانا راغبين في تحقق أهدافهما المعلنة. ما مدى إمكانية الدمج بين هواجس وأهداف الطرفين

حول كوريا؟ هل تستطيع الصين والولايات المتحدة أن تعملا معًا لاجتراح استراتيجية منسقة لكوريا موحدة منزوعة السلاح النووي، استراتيجية تطمئن الجميع وتُبْقي سائر الأطراف أكثر أمنًا وأوفر حرية؟ سيكون من شأن ذلك أن يشكل خطوة كبرى نحو "نمط جديد من أنماط العلاقات بين القوى العظمى"، وهو نمط كثير الورود (الاستحضار) وبطيء الانبثاق.

سيعترف قادة الصين الجدد بأن رد فعل الجماهير أو الكتلة السكانية الصينية على برنامجهم الواسع لا يمكن الوقوف عليه؛ إنهم يبحرون في مياه مجهولة. هم لا يستطيعون أن يرغبوا في التماس مغامرات خارجية، غير أنهم سيقاومون أي تجاوزات على ما يعدونها مصالحهم الجوهرية ربما بقدر أكبر من الإصرار مقارنة مع أسلافهم، تحديدًا لأنهم يشعرون بأنهم ملزمون بتفسير التعديلات غير القابلة للفصل عن الإصلاح عبر أي تأكيد معزز للمصلحة الوطنية-القومية. أي نظام دولي حاضن لكل من الولايات المتحدة والصين يجب أن يكون منطويًا على توازن للقوة، إلا أن الإدارة التقليدية للتوازن بحاجة للتيسير عبر الاتفاق على معايير، كما للتعزيز عن طريق عناصر التعاون.

أقر قادة الصين والولايات المتحدة صراحة أن للبلدين، كليهما، مصلحة مشتركة في اجتراح محصِّلة بنّاءة. ثمة رئيسا جمهورية أمريكيان (باراك أوباما وجورج دبليو بوش) اتفقا مع نظيريهما الصينيين (كسي جيبنغ وهو جينتاو) على بناء صرح شراكة استراتيجية في منطقة المحيط الهادي، وسيلة للحفاظ على توازن القوة مع العمل على اختزال التهديد العسكري الكامن فيه. إلى الآن لم تتم ترجمة إعلانات النوايا إلى خطوات عملية محددة في الاتجاه المتفق عليه.

لا يمكن تحقيق الشراكة بالإعلان. وما من اتفاق يستطيع ضمان مكانة دولية للولايات المتحدة. إذا ما باتت الولايات المتحدة تُرى قوة متقهقرة - مسألة اختيار لا قَدَر مكتوب - فإن الصين وبلدانًا أخرى ستخلفها في جزء كبير من قيادة العالم التي مارستها أمريكا طوال الجزء الأكبر من الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، بعد مرحلة فوضى واضطراب انتقالية.

كثيرون قد يرون الولايات المتحدة قوة عظمى تجاوزت قمتها. غير أن بين القيادة الصينية ثمة أيضًا اعتراف صريح بأن الولايات المتحدة ستحتفظ بقدر مهم من القدرة القيادية إلى المستقبل المنظور. وجوهر إنشاء نظام عالمي بنّاء

هو أن أي بلد بمفرده، بما في ذلك الصين أو الولايات المتحدة، ليس في وضع يمكّنه من أن يضطلع، وحده، بدور قيادة العالم، وهو دور شبيه بذلك الذي تولته الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة مباشرة، حين كانت مهيمنة على الصعيدين المادي والسايكولوجي.

في شرق آسيا، ليست الولايات المتحدة عنصر توازن بمقدار ما هي جزء لا يتجزأ من هذا التوازن. الفصول السابقة سلطت الضوء على مدى هشاشة التوازن حين يكون عدد اللاعبين قليلاً[15] ومن شأن أي انزياح في الولاء أن يصبح حاسمًا. من المحتمل لأي مقاربة عسكرية خالصة للتوازن في شرق آسيا أن تُفْضي إلى تحالفات أكثر جمودًا حتى من تلك التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى.

ثمة في شرق آسيا شيء قريب من توازن القوة بين الصين، كوريا، اليابان، والولايات المتحدة، مع كل من روسيا وفيتنام بوصفهما شريكتين هامشيتين. غير أن هذا مختلف عن توازنات القوة التاريخية من ناحية كون مركز ثقل أحد الأطراف الأساسية، الولايات المتحدة، واقع في مكان بعيد عن المركز الجغرافي لشرق آسيا - ولأن قادة البلدين اللذين ترى القوات المسلحة فيهما نفسيهما خصمين في مجالاتهما العسكرية وثمة بيانات تعلن الشراكة أيضًا بوصفها هدفًا على الصعد السياسية والاقتصادية. وهكذا يتضح أن الولايات المتحدة حليفة لليابان وشريكة معلنة للصين - في وضع شبيه بوضع بسمارك حين عقد حلفًا مع النمسا وازنَهُ بمعاهدة مع روسيا. ومن المفارقات أن تلك الضبابية بالتحديد هي التي حافظت على مرونة التعادل الأوروبي. فما إن تم التخلي عنها - باسم الشفافية - حتى انطلقت سلسلة من المجابهات المتزايدة وصولاً آخر المطاف إلى الحرب العالمية الأولى.

طوال أكثر من قرن - منذ سياسة الباب المفتوح وتوسط تيودور روزفلت في الحرب الروسية - اليابانية - بقيت السياسة الأمريكية الثابتة متمثلة بالحيلولة دون الهيمنة في آسيا. وفي ظل الأوضاع المعاصرة، من المحتوم أن سياسة الصين تهدف إلى إبقاء الخصوم المحتملين بعيدين قدر الإمكان عن حدودها. البلدان يبحران في ذلك الفضاء. والحفاظ على السلم يتوقف على ضبط النفس الذي يتحليان به في متابعة أهدافهما كما على قابليتهما لضمان إبقاء المنافسة سياسية ودبلوماسية.

في الحرب الباردة، كانت خطوط الفصل تتحدد من قبل القوات العسكرية. أما في الفترة المعاصرة، فإن من غير الجائز أن تتحدد الخطوط عن طريق الانتشار العسكري في المقام الأول. لا تجوز رؤية المكوِّن العسكري بوصفه العنصر الوحيد أو حتى الرئيسي لتحديد طبيعة التعادل. ومن المفارقات أن على مفاهيم الشراكة أن تصبح عناصر توازن القوة الحديث، لا سيما في آسيا – مقاربة من شأنها، إذا ما طبقت بوصفها قاعدة طاغية، أن تكون غير مسبوقة بمقدار ما هي مهمة. لن تكون مزاوجة استراتيجية توازن القوة مع دبلوماسية الشراكة قادرة على إزالة جميع الجوانب السجالية، غير أنها تستطيع التخفيف من حِدَّتها. يُمْكنها، قبل كل شيء، أن توفر لقادة الصين وأمريكا تجارب في التعاون البناء، وتزود مجتمعي البلدين بطريقة بناء مفضية إلى مستقبل أكثر اتصافًا بالسلم.

على الدوام يشترط النظام توازنًا دقيقًا على أصعدة ضبط النفس، القوة، والمشروعية. لا بد له، في آسيا، من أن يزاوج نوعًا من توازن القوة مع نوع من مفهوم الشراكة. أيُّ تحديد عسكري صرف للتوازن سينزلق إلى مجابهة. وأي مقاربة سايكولوجية خالصة للشراكة ستؤدي إلى إثارة مخاوف هيمنية. يتعين على السياسة الحصيفة أن تحاول الاهتداء إلى ذلك التوازن؛ ودون ذلك، فإنّ الكارثة تغري.

الفصل السابع

"خدمة للبشرية كلها":
الولايات المتحدة وتصورها للنظام

ما من بلد سبق له أن اضطلع بمثل هذا الدور الحاسم في صوغ النظام العالمي المعاصر كما فعلت الولايات المتحدة، ولا اعترف بمثل هذا التناقض بشأن الانخراط فيه. راسخة الإيمان بأن من شأن مسارها أن يؤطِّر مصير البشرية، ظلت أمريكا، طوال تاريخها، تؤدي دورًا ملتبسًا في نظام العالم: توسعت عبر قارة كاملة باسم قَدَر صريح شاجبة أي مخططات إمبريالية؛ ومارست تأثيرًا حاسمًا في أحداث خطيرة نائية بنفسها عن أي دافع ذي علاقة بالمصلحة الوطنية-القومية؛ وأصبحت قوة عظمى متبرئة من أي نية لاعتماد سياسة قوة. ظلت السياسة الخارجية الامريكية تعكس الإيمان بأن مبادئها الداخلية كونية شاملة بوضوح ذاتي وأن تطبيقها مفيد في كل الأزمان؛ وبأن التحدي الفعلي لانخراط أمريكا بالخارج لا يتمثل بالسياسة الخارجية بالمعنى التقليدي بل بمشروع قائم على نشر قيم تؤمن بأن سائر الشعوب الأخرى تطمح إلى تقليدها.

في صلب هذه العقيدة ثمة رؤيا ذات أصالة وجاذبية استثنائيتين. وفيما كان العالم القديم يرى نظيره الجديد حلبة غزو واجتياح لمراكمة الثروة والقوة، فإن أمة - دولة جديدة نهضت في أمريكا رافعة راية حرية الاعتقاد، التعبير، والحركة بوصفها جوهر تجربتها وشخصيتها الوطنيتين-القوميتين.

في أوروبا كانت منظومة أجهزة قد تأسست على قاعدة الفصل الدقيق لمعايير الأخلاق المطلقة عن ألوان السلوك السياسي - وإن بسبب كون المحاولات

الرامية إلى فرض ديانة أو منظومة أخلاقية على أقوام القارة المتنوعة قد انتهت على نحو شديد الكارثية. فالروح التبشيرية كانت، في أمريكا، مشحونة بنوع من الريبة المتأصلة إزاء جملة المؤسسات والتراتبيات القائمة والراسخة. وهكذا فإن الفيلسوف البريطاني وعضو البرلمان أدموند بيرك كان سيروي لزملائه قصة قيام المستعمرين بتصدير "التحرر وفق الأفكار الإنكليزية"[1] جنبًا إلى جنب مع سلسلة متنوعة من الطوائف الدينية المعارضة المضطهدة في أوروبا ("بروتستنتية [احتجاجية] الديانة البروتستنتية") و"غير المتفقة على شيء سوى شيوع [العشاء الرباني] لروح التحرر". كانت هذه القوى الدائبة على التداخل والذوبان عبر بحر محيط قد أنجبت نظرة وطنية-قومية مميزة: "بهذه الشخصية للأمريكيين، ثمة عشق للحرية يشكل الملمح الطاغي الذي يميز الكل ويبرزهم.

جاء الأرستقراطي الفرنسي ألكسي دوتوكفيل إلى الولايات المتحدة في 1831 وكتب ما لا يزال واحدًا من أذكى الكتب عن روح شعبها ومواقفه، تعقب الشخصية الأمريكية الشبيهة بما أطلق عليها اسم "نقطة الانطلاق". ففي نيو إنجلند[2]، "نحن شهود على ميلاد ونمو ذلك الاستقلال المحلي الذي لا يزال منبع وإكسير حياة الحرية الأمريكية". كتب توكفيل أن البروتستنتية "لم تكن عقيدة دينية وحسب؛ من نواح كثيرة كانت مشاركة في أكثر النظريات ديمقراطية وجمهورية مطلقة". وخلص إلى أن هذا كان نتاج "اثنين كاملي التمايز من العناصر اللذين كثيرًا ما كانا في الأمكنة الأخرى متحاربين فيما بينهما، إلا أنهما في أمريكا كان ممكنًا بطريقة ما أن يتضافر ويستوعب كل منهما الآخر، مشكلين تركيبة رائعة. أعني العنصرين المتمثلين **بروح الدين** من جهة و **روح الحرية** من جهة ثانية".

أدى انفتاح الثقافة الأمريكية مشفوعة بمبادئها الديمقراطية إلى جعل الولايات المتحدة أنموذجًا وملاذًا للملايين. في الوقت نفسه، أضفى الإيمان بأن المبادئ الأمريكية كونية وتشتمل على عنصر تحد للنظام الدولي لانطوائه على أن الحكومات التي لا تمارس الديمقراطية ناقصة المشروعية. وهذا الإيمان - وهو عميق الجذور في نمط التفكير الأمريكي إلى درجة أنه يتم طرحه أحيانًا كما لو كان سياسة رسمية - يوحي بأن جزءًا مهمًا من العالم يعيش في ظل نوع من

الترتيب التجريبي، غير المريح، وسيتم إنقاذه ذات يوم؛ في الوقت نفسه، كان لا بد لعلاقات ذلك الجزء بالقوة الأقوى في العالم من الانطواء على نوع من الخصومة الكامنة نحوها.

كانت هذه التوترات متجذرة منذ بداية التجربة الأمريكية. فبنظر توماس جفرسون لم تكن أمريكا قوة عظمى في طور الإنشاء وحسب، بل "إمبراطورية تحرر" - قوة مطردة التوسع باسم الإنسانية كلها تسويغًا لمبادئ الحكم الصالح. كتب جفرسون إبان رئاسته للجمهورية يقول[3]:

> نشعر بأننا نتحرك من منطلق واجبات غير محصورة بحدود مجتمعنا الخاص. من المستحيل عدم التحلي بالإحساس بأننا نعمل خدمة للبشرية كلها؛ ثمة ظروف حُرم منها آخرون، لكنها متاحة لنا نحن، فرضت علينا واجب إثبات المدى الذي يتعين على أي مجتمع أن يبلغه في توفير الحرية والحكم الذاتي لأعضائه الأفراد.

محدَّدًا على هذا النحو، كان انتشار الولايات المتحدة مع نجاح مشروعاتها متناغمًا مع مصالح الإنسانية. مضاعفًا مساحة البلد الجديد عبر هندسته العبقرية لصفقة ابتياع لويزيانا في 1803، قدم جفرسون المستقبل "اعترافًا قلبيًا"[4] إلى الرئيس مونرو قائلاً: "طالما نظرت على الدوام إلى كوبا بوصفها الإضافة الأهم القابلة لأن تُضم إلى منظومة ولاياتنا". وإلى جيمس ماديسون، كتب جفرسون يقول[5]: "لم يكن يتعين علينا بعد ذلك سوى ضم الشمال [كندا] إلى اتحادنا... فنغدو متوفرين على إمبراطورية تَحَرُّر لم يسبق لمثلها أن شوهد منذ التكوين [الخليقة]: ومقتنع أنا أن دستورًا لم يسبق له أن أخذ في حسابه مثل هذا القدر الرحب من الإمبراطورية والحكم الذاتي كما فعل دستورنا نحن". كانت الإمبراطورية التي حلم بها جفرسون وزملاؤه مختلفة، في أذهانهم، عن الإمبراطوريات الأوروبية؛ التي كانوا يرونها قائمة على أساس إخضاع شعوب أجنبية واضطهادها. من حيث الجوهر، كانت الإمبراطورية التي تصورها جفرسون أمريكية شمالية وامتدادًا للتحرر. (وبصرف النظر عما يمكن أن يقال عن التناقضات الكامنة في هذا المشروع أو عن الحيوات الشخصية لمؤسسيه، فإن ديمقراطية الولايات المتحدة توسعت وازدهرت، وانتشر التطلع

إليها متجذرًا عبر النصف الغربي من العالم، مع توسع الولايات المتحدة وازدهارها).

رغم هذه الطموحات المحلِّقة عاليًا، فإن جغرافية أمريكا الملائمة ومواردها الهائلة يسَّرت إدراكًا لحقيقة أن السياسة الخارجية لم تكن فعالية اختيارية. آمنة خلف محيطين عظيمين، كانت الولايات المتحدة في وضع يمكّنها من التعامل مع السياسة الخارجية بوصفها سلسلة من التحديات العَرَضية الطارئة أكثر من كونها مشروعًا دائمًا. ووفق هذا التصور كانت الدبلوماسية والقوة مرحلتي نشاط متمايزتين، لكل منهما قواعدها المستقلة الخاصة. عقيدة كونية شاملة كانت مقترنة بموقف متناقض من البلدان - وهي بالضرورة أقل حظًا من الولايات المتحدة - التي كانت تشعر بضرورة إدارة السياسة الخارجية بوصفها ممارسة دائمة مستندة إلى التعمق في دراسة المصلحة الوطنية-القومية وتوازن القوة.

حتى بلوغ الولايات المتحدة مرتبة القوة العظمى في مسار القرن التاسع عشر، بقيت هذه العادات مستمرة مرات ثلاث في مثلها من الأجيال، في حربين عالميتين حاميتين وثالثة باردة، بادرت الولايات المتحدة إلى الإقدام بحسم لتثبيت النظام الدولي وتحصينه ضد جملة من التهديدات المعادية والختامية المحتملة. في جميع الأمثلة، ظلت الولايات المتحدة محافظة على منظومة الدول الوستفالية وتوازن القوة مع الاستمرار في توجيه اللوم إلى مؤسسات تلك المنظومة بالذات بشأن اندلاع الاشتباكات والإعلان عن نوع من الرغبة في بناء صرح عالم جديد كليًا. طوال جزء كبير من هذه الحقبة، كان الهدف المضمر للاستراتيجية الأمريكية فيما وراء نصف الكرة الغربي متمثلًا بتحويل العالم على نحو من شأنه أن يفضي إلى إلغاء ضرورة اضطلاع أمريكا بدور استراتيجي.

منذ البداية، كان اقتحام أمريكا للوعي الأوروبي قد فرض نوعًا من إعادة معاينة الحكمة المجانية؛ كان من شأن تسوية الأمر أن يفتح آفاقًا جديدة لأفراد واعدين بإعادة اجتراح النظام الدولي جذريًا. بنظر أوائل مستوطني العالم الجديد كانت الأمريكتان تخومًا لحضارة غربية باتت وحدتها متمزقة، مساحة جديدة مناسبة لإضفاء وصفة الدراما على إمكانية اجتراح نظام أخلاقي[6]. هؤلاء المستوطنون لم يغادروا أوروبا لأنهم لم يعودوا مقتنعين بمركزيتها بل لأنهم اعتقدوا بأنهم قصّروا في تأدية رسالتها. مع تمخض الصراعات الدينية والحروب

الدامية عن دفع أوروبا في سلام وستفاليا إلى الاستنتاج المؤلم بأن مثلها الأعلى لقارة موحدة تحكمها إدارة سياسية واحدة لن يتحقق أبدًا، وفرت أمريكا مكانًا لإنجاز ذلك على امتداد شواطئ نائية. وفيما ارتضت أوروبا لنفسها أن تحصل على الأمن مقابل التعادل، راح الأمريكيون (مع شروعهم في التفكير بأنفسهم) يحلمون بالوحدة وبنظام حكم يشحذ عزيمة منعتقة. تحدث أوائل الطهريين [Puritians] عن استعراض فضيلتهم في القارة الجديدة بهدف تحويل البلاد التي كانوا قد ودَّعوها. قام محامٍ طُهري يدعى جون وينثروب هجر إيست آنجليا هربًا من الاضطهاد الديني بتقديم المواعظ على متن سفينة **آربيلا** في 1630 المتجهة إلى نيوإنجلند منطلقًا من الإيمان بأن الرب شاء أن يجعل أمريكا أنموذجًا مثاليًا لـ "جميع الناس"، وقال(7):

> سوف نكتشف أن رب إسرائيل [يعقوب] هو بيننا، حين سيتمكن عشرة منا من مقاومة ألف من أعدائنا؛ حين سيجعلنا، سبحانه، ثناءً ومجدًا سيعكف الناس على ترديدهما حول مزارع موروثة، قائلين: "جعلها الرب مثل نظيراتها في نيوإنجلند!". علينا إذن، أن نتأمل في أننا سوف نكون مثل مدينة فوق تلة، أنظار جميع الناس متركزة علينا.

ما من أحد كان يشك في أن من شأن الإنسانية وعزيمتها أن تتكشف وتتحقق بهذه الطريقة أو تلك في أمريكا.

أمريكا على المسرح العالمي

عازمة على تأكيد استقلالها، أطَّرت الولايات المتحدة نفسها بوصفها نوعية قوة أو سلطة جديدة. طرح إعلان الاستقلال مبادئها وعَدَّ "آراء الجنس البشري" جمهوره. ففي المقالة الافتتاحية لكتاب **أوراق الفيدرالية**، المنشور في 1787، وصف ألكساندر هاملتون الجمهورية الجديدة بـ "إمبراطورية جديدة هي الأكثر أهمية في العالم من نواح كثيرة"(8) من شأن نجاحها أو إخفاقها إثبات مدى صلاحية الحكم الذاتي في جميع الأمكنة. وقد تعامل مع هذا الطرح لا بوصفه تفسيرًا جديدًا بل على أنه معلومة شائعة "وردت تكرارًا" - تأكيد بالغ الرسوخ

نظرًا لأن الولايات المتحدة آنذاك كانت محصورة بالسواحل الشرقية الممتدة من ماين إلى جورجيا.

حتى وهم يقترحون هذه العقائد، كان المؤسسون رجالاً محنكين تفهموا توازن القوة الأوروبي ووظفوه في خدمة البلد الجديد. نوعٌ من التحالف تم عقده مع فرنسا في حرب الاستقلال عن بريطانيا، ثم ما لبث أن جرت حلحلته عقب الاستقلال، مع انخراط فرنسا في الثورة ومباشرتها حربًا صليبية أوروبية لم تكن الولايات المتحدة ذات مصلحة مباشرة فيها. وحين أقدم الرئيس واشنطن، في خطابه الوداعي عام 1796 - ذلك الخطاب الذي ألقي في أثناء حروب فرنسا الثورية - على التوصية بأن تحرص الولايات المتحدة على "أن تنأى بنفسها عن أي تحالفات دائمة مع أي جزء من العالم الأجنبي" وتلوذ، بدلاً من ذلك، بـ "الثقة الآمنة بالتحالفات المؤقتة في الطوارئ الاستثنائية"، لم يكن يطلق بيانًا أخلاقيًا-معنويًا بل كان يصدر حكمًا حصيفًا حول كيفية توظيف تفوق أمريكا النسبي: فالولايات المتحدة، تلك القوة الناشئة الفتية الآمنة خلف المحيطات، لم تكن بحاجة إلى التورط في صراعات قارية (نسبة إلى القارة الأوروبية) حول توازن القوة، ولا هي حائزة على الموارد اللازمة لذلك. هي لم تنضم إلى أي تحالفات لحماية أحد مفاهيم النظام الدولي، بل من أجل خدمة مصالحها القومية-الوطنية المحددة بدقة فقط. طوال بقاء التوازن الأوروبي صامدًا، ظلت مصلحة أمريكا أفضل تحققًا عبر استراتيجية قائمة على الاحتفاظ بحرية المناورة وصون الوحدة الداخلية - وهذا خط سلوك اعتمدته مستعمرات سابقة (مثل الهند) بعد قرن ونصف من استقلالها.

سادت هذه الاستراتيجية قرنًا كاملاً، عقب الحرب الوجيزة الأخيرة مع بريطانيا في 1812، ممكِّنة الولايات المتحدة من إنجاز ما لم يكن أي بلد آخر في وضع إدراكه: باتت قوة عظمى وأمة-دولة ذات مدى قاري عبر مراكمة قوة داخلية فقط، مع سياسة خارجية متركزة كليًا تقريبًا على الهدف السلبي المتمثل بإبقاء التطورات الخارجية بعيدة قدر الإمكان.

سرعان ما بادرت الولايات المتحدة إلى تعميم هذه الحكمة على سائر مناطق الأمريكتين. نوع من التعايش المضمر مع بريطانيا، القوة البحرية الأولى، أتاح

للولايات المتحدة فرصة إعلان مجمل نصف كرتها خارج حدود الاستعمار في عقيدة مونرو عام 1823، قبل عقود من امتلاكها لأي شيء قريب من القوة اللازمة لفرض مثل هذا البيان الكاسح. في الولايات المتحدة عُدَّ مبدأ مونرو امتدادًا لحرب الاستقلال، واقيًا نصف الكرة الغربي من تأثير توازن القوة الأوروبي. لم يتم التشاور مع أي من البلدان الأمريكية اللاتينية (لا لمجرد أنها كانت قليلة العدد في ذلك الوقت). ومع زحف تخوم الدولة عبر القارة، بات توسع أمريكا يُنظر إليه بوصفه تفعيلاً لنوع من أنواع قانون الطبيعة. وحين مارست الولايات المتحدة ما كان يعرَّف على أنه نزوع إمبريالي، بادر الأمريكيون إلى إعطاء الأمر اسمًا آخر: "إنجاز قَدَرنا الصريح المتمثل بتغطية القارة التي خصصتها السماء لتطور ملايينا المتضاعفة سنويًا بحرية"[9]. عوملت حيازةُ مساحاتٍ واسعة من الأراضي بوصفها مبادلة تجارية في ابتياع إقليم لويزيانا من فرنسا ونتيجة حتمية لهذا القَدَر الصريح في مثال المكسيك. حتى أواخر القرن التاسع عشر، لم تشتبك الولايات المتحدة في أي معارك شاملة وراء البحار مع قوة كبيرة أخرى، إلا في الحرب الإسبانية-الأمريكية لعام 1898.

على امتداد القرن التاسع عشر كانت الولايات المتحدة سعيدة الحظ لبقائها قادرة على التصدي لتحدياتها بالتتابع، وعلى نحو متكرر وصولاً إلى نقطة الحل النهائي. ثمة كانت الاندفاعة نحو المحيط الهادي وإقامة حدود شمالية وجنوبية مناسبة؛ وكان تسويغ الوحدة وتبريرها في الحرب الأهلية؛ وكان استعراض القوة ضد الإمبراطورية الإسبانية ووراثة عدد كبير من ممتلكاتها: كل من هذه الأمور تم بوصفه مرحلة فعالية مستقلة، منفصلة، كان الأمريكيون يعودون بعدها إلى مباشرة مهمتهم المتمثلة ببناء صرح الازدهار وتنقيح الديمقراطية. جاءت التجربة الأمريكية مؤيدة لفرضية أن السلام هو الوضع الطبيعي للبشر، لا يعطله سوى حماقة بلدان أخرى أو نواياها الشريرة. كان الأسلوب الأوروبي لفن إدارة الدولة، بما انطوى عليه من تحالفات متبدلة ومناورات مرنة على الطيف الفاصل بين السلم والخصومة، يبدو للعقل الأمريكي انحرافًا ضالاً عن الحس السليم، عن الفطنة والحصافة. من وجهة النظر هذه، لم يكن مجمل منظومة السياسة الخارجية والنظام الدولي لدى العالم القديم سوى نتاجين من نتاجات مزاج استبدادي أو ولع ثقافي لئيم بالطقوس الأرستقراطية والمناورات أو الدسائس

الخفية. كانت أمريكا عازمة على نبذ هذه الممارسات، نافضة يدها من المصالح الاستعمارية، مبقية على مسافة حذرة بينها وبين النظام الدولي المصمم أوروبيًا، ومنتسبة إلى البلدان الأخرى من منطلق المصلحة المتبادلة والتعامل النزيه القائم على الإنصاف.

أوجز جون كوينسي آدامر هذه العواطف في 1821، بنبرة تكاد تصل إلى مستوى الغضب إزاء تصميم بلدان أخرى على اتباع مسارات أكثر تعقيدًا والتواءً قائلاً[10]:

> في جمعية الأمم، ظلت أمريكا، منذ قبولها في عضويتها، دائبة حتمًا، وإن دون جدوى، على مد يد الصداقة، يد الحرية المتكافئة، يد التبادلية السخية. بقيت ثابتة في مواصلة رفع صوتها، وإن موجهة إياه نحو آذان لامبالية ومزدرية في الغالب، بلغة التحرر المتكافئ، لغة العدالة المتساوية، ولغة الحقوق المتعادلة. ظلت طوال نحو نصف قرن، دون استثناء واحد، تحترم استقلال الدول الأخرى، مع تأكيد استقلالها هي وصونه. ظلت بعيدة عن التدخل في هموم الآخرين حتى لدى كون النزاع حول مبادئ هي متمسكة بها، تمسكها بنقطة الحياة الأخيرة التي تزور القلب.

ولأن أمريكا تلتمس "**التحرّر، لا السيطرة**" فإن عليها، كما جادل أدامر، أن تتجنب التورط في جميع صراعات العالم الأوروبي. كان من شأن أمريكا أن تصون موقفها الفريد في معقوليته ونزاهته، طالبة الحرية وكرامة الإنسان عن طريق التعبير عن التعاطف من بعيد. كان التشديد على كونية المبادئ الأمريكية مصحوبًا بالإحجام عن تسويغها خارج نصف الكرة الغربي (أي الأمريكي):

> لا تذهب [أمريكا] إلى الخارج بحثًا عن غيلان لتدميرهم. هي تتمنى الحرية والاستقلال للجميع. إلا أنها ليست البطلة والمدافعة إلا عن حريتها واستقلالها هي[11].

لم يكن مثل هذا الضبط للنفس سائدًا في نصف الكرة الغربي. في تاريخ مبكر يعود إلى 1792 جادل القس وأستاذ الجغرافيا الماساتشوستسي جديديا مورس قائلاً إن الولايات المتحدة - المعترف بوجودها دوليًا منذ أقل من عقد

ولم يمض على دستورها سوى أربع سنوات - ترمز إلى ذروة التاريخ وقمته. وقد تنبأ بأن البلد الجديد سيتوسع غربًا، سينشر مبادئ التحرر في طول الأمريكتين وعرضهما، وستصبح تاج إنجازات الحضارة الإنسانية[12]:

> يضاف، من المعروف جيدًا أن الإمبراطورية كانت منتقلة من الشرق إلى الغرب[13]. قد تكون مأثرتها الأخيرة والأوسع هي أمريكا... لا يسعنا إلا أن نترقب الفترة، التي ستتفهم فيها **الإمبراطورية الأمريكية** ملايين الأرواح، غرب الميسيسيبي وهي ليست بعيدة.

كل الوقت ظلت أمريكا تزعم بقوة أن المشروع لم يكن توسعًا جغرافيًا بالمعنى التقليدي بل نشرًا لمبادئ التحرر وفقًا للتعاليم الإلهية. في 1839، مع قيام بعثة الاستكشاف الأمريكية الرسمية باستطلاع الأجزاء النائية من نصف الكرة الغربي وجنوب الهادي، نشرت **مجلة الولايات المتحدة والديمقراطية** مقالًا مهللاً للولايات المتحدة بوصفها "أمة المستقبل العظيمة" المنفصلة عن كل ما كان قد سبقها في التاريخ، والمتفوقة عليها[14]:

> حقيقتا أن الشعب الأمريكي ينتسب إلى عدد كبير من الأمم الأخرى من ناحية، وأن إعلان الاستقلال الوطني-القومي مستند كليًا إلى مبدأ المساواة الإنسانية العظيم من ناحية أخرى، تسلطان الضوء على وضعنا المنفصل بالنسبة إلى أي أمة أخرى؛ في الواقع، ليس لنا إلا القليل من الارتباط مع تاريخ أي منها، وما هو أقل من ذلك في كل ما هو قديم، بأمجاده أو جرائمه. كان ميلادنا القومي-الوطني على النقيض من ذلك، بداية تاريخ جديد.

وقد تنبأ الكاتب واثقًا بأن من شأن نجاح الولايات المتحدة أن يشكل توبيخًا صارخًا لسائر صيغ الحكم الأخرى، مدشنًا عصرًا ديمقراطيًا مستقبليًا. من شأن أمة حرة، عظيمة، مكرسة من الإله، متوّجة لجميع الدول الأخرى أن تنشر مبادئها عبر نصف الكرة الغربي طولاً وعرضًا - قوة محكومة بأن تصبح أوسع مدى وأمضى عزيمة أخلاقية من أي محاولة إنسانية سابقة:

> نحن أمة التقدم الإنساني، فمن سيبادر إلى أن يضع حدودًا لمسيرتنا المتواصلة،

وما الذي يستطيع؟ إرادة الإله معنا، وما من قوة أرضية تقوى على ذلك.

وهكذا فإن الولايات المتحدة لم تكن مجرد بلد وحسب بل محرِّك خطة الإله وخلاصة النظام العالمي.

في 1845، حين أدى التوسع الأمريكي غربًا إلى توريط البلد في صراع مع بريطانيا حول إقليم أوريغون ومع المكسيك حول جمهورية تكساس (التي كانت قد انفصلت عن المكسيك وأعلنت رغبتها في الانضمام إلى الولايات المتحدة)، خلصت المجلة إلى أن ضم تكساس لم يكن إلا تدبيرًا دفاعيًا ضد أعداء التحرر. وعلَّل المؤلف أن "من المحتمل أن تكون كاليفورنيا حالة الانفصال التالية، عن المكسيك" ومن شأن زحف أمريكي شمالاً في عمق كندا أن يتبع. وأضاف إن من شأن القوة القارية لأمريكا أن تنجح آخر المطاف في إبطال مفعول توازن القوة الأوروبي بمجرد ثقلها الموازن. وبالفعل فإن كاتب مقالة **المجلة الديمقراطية** تنبأ بيوم، بعد قرن من الزمن - أي في 1945 - تصبح فيه كفة الولايات المتحدة راجحة على كفة حتى أوروبا موحدة، معادية:

> مع أنهم سيلقون في الكفة المقابلة جميع الرماح والمدافع الموجودة، لا عند فرنسا وإنكلترا وحسب، بل وفي أوروبا كلها، فإنهم سيبقون عاجزين عن التغلب على الثقل البسيط، الجامد لمئتين وخمسين، أو ثلاث مئة مليون - ملايين من الأمريكيين - محكومين بأن يحتشدوا تحت رفرفة الشرائط والنجوم [العلم الأمريكي] في عام الرب 1945 المتسارع باطراد[15].

وهذا، في الحقيقة، هو ما حصل (باستثناء أن الحدود الكندية رُسمت سلميًا، ولم تكن بريطانيا جزءًا من أوروبا المعادية في 1945، بل حليفًا بالأحرى). على غطرستها ونبوءتها، كان من شأن رؤية أمريكا موازنة ومتعالية على جملة العقائد القاسية للعالم القديم، أن تلهم أمة وتعيد رسم مسار التاريخ - وإن كثيرًا ما تعرضت لقدر كبير من الإغفال أو أفضت إلى إثارة الرعب في الأمكنة الأخرى.

مع خوض الولايات المتحدة تجربة حرب شاملة[16] - غير معهودة في أوروبا منذ نصف قرن - في الحرب الأهلية، برِهاناتٍ بالغة اليأس إلى حد أن

كلًا من الشمال والجنوب أصر على انتهاك مبدأ عزلة نصف الكرة الغربي وصولاً حتى إلى إشراك لا سيما فرنسا وبريطانيا في جهودهما الحربية، راح الأمريكيون يفسرون صراعهم كحدثٍ فريد ذي مغزى أخلاقي متعال. عاكسة وجهة النظر القائلة إن ذلك الصراع كان محاولة أخيرة، البرهان الساطع على "أفضل آمال الأرض الأخيرة"، قامت الولايات المتحدة ببناء أكبر وأقوى جيوش العالم على الإطلاق، واستخدمته لخوض حرب شاملة، ثم ما لبثت، في غضون عام ونصف العام من انتهاء الحرب، أن حلّت ذلك الجيش[17]، مختزلة قوة مؤلفة من أكثر من مليون رجل إلى نحو 65 ألفًا. ففي 1890 كان الجيش الأمريكي يحتل المرتبة الرابعة عشرة في العالم[18]، بعد جيش بلغاريا، وكانت البحرية الأمريكية أصغر من نظيرتها لدى إيطاليا المساوية لواحد من ثلاثة عشر من أمريكا على صعيد القدرة الصناعية. وفي موعد متأخر مثل تنصيب رئيس الجمهورية عام 1885، وصف الرئيس غروفر كليفلاند السياسة الخارجية الأمريكية من منطلق الحياد البعيد عن الانحياز والاختلاف الكلي عن السياسات القائمة على المصلحة الأنانية المتبعة من قبل دول أقدم، أقل تنورًا، رافضًا:

> أي انحراف عن السياسة الخارجية الموصى بها من التاريخ، من التقاليد، ومن ازدهار جمهوريتنا. إنها سياسة الاستقلال، المفضلة في وضعنا والمدافع عنها عبر حبنا المعروف للعدالة وعن طريق قوتنا. إنها سياسة السلم المناسبة لمصالحنا. إنها سياسة الحياد، الرافضة لأي حصة في النهب والطموح الخارجيين إزاء القارات الأخرى مع ردع الأخيرة عن التطاول علينا[19].

وبعد عقد من الزمن، وقد تعاظم دور أمريكا، صارت النبرة أكثر إلحاحًا وباتت اعتبارات القوة أضخم حضورًا. حذَّر وزير الخارجية ريتشارد أولني بريطانيا العظمى - التي كانت لا تزال تُعد القوة الأولى في العالم - من غياب التكافؤ على صعيد القوة العسكرية في نصف الكرة الغربي، إبان نزاع حدودي نشب في 1895 بين فنزويلا وغينيا البريطانية، قائلاً[20]: "الولايات المتحدة هي اليوم ذات سيادة عملية على هذه القارة، وأوامرها قوانين. موارد [أمريكا] اللامحدودة مضافة إلى موقعها المعزول تجعلها سيدة الوضع ومحصنة عمليًا ضد أي وكل القوى الأخرى".

باتت أمريكا الآن قوة رئيسية، لم تعد جمهورية فتية على تخوم الشؤون العالمية. لم تعد السياسة الأمريكية مستعدة لأن تحصر نفسها بالحياد؛ صارت تحس بأنها ملزمة بترجمة مغزاها الأخلاقي الكوني المعلن منذ زمن طويل إلى دور جيوسياسي أكبر. وعندما بادر رعايا استعمار الإمبراطورية الإسبانية في كوبا إلى الثورة، لاحقًا في ذلك العام، كان نوع من النفور من رؤية انتفاضة معادية للإمبريالية مسحوقة على أعتاب أمريكا مختلطًا بالإيمان بأن الوقت قد حان كي تقدم الولايات المتحدة على استعراض إرادتها وقدرتها على التحرك بوصفها قوة عظمى، في وقت كانت أهمية الدول – الأمم الأوروبية تقاس، جزئيًا، بمدى اتساع إمبراطورياتها في ما وراء البحار. وحين تفجرت بارجة **يو إس إس مين** في مرفأ هافانا عام 1898 في ظروف غامضة، أفضت مطالبة شعبية واسعة النطاق بتدخل عسكري إلى إجبار الرئيس ماكّنلي على إعلان الحرب على إسبانيا، تلك الحرب التي كانت الاشتباك العسكري الأول للولايات المتحدة مع قوة رئيسية في ما وراء البحار.

قليلون هم الأمريكيون الذين تصوروا مدى اختلاف النظام العالمي بعد هذه "الحرب الصغيرة الرائعة"، كما وصفها جون هاي، السفير الأمريكي بلندن في رسالة له إلى تيودور روزفلت الذي كان آنذاك سياسيًا إصلاحيًا صاعدًا بمدينة نيويورك. عقب ثلاثة أشهر ونصف الشهر فقط من الصراع العسكري، كانت الولايات المتحدة قد قذفت الإمبراطورية الإسبانية إلى خارج البحر الكاريبي، احتلت كوبا، وضمت كلًا من بورتوريكو، هاواي، غوام، والفلبين. تمسك الرئيس ماكّنلي بالحقائق الثابتة على الأرض في تبرير المشروع. ودونما أثر لأي خجل، قدم الحرب التي كانت قد جعلت أمريكا قوة عظمى في محيطين بوصفها مأثرة فريدة الإيثار. "لم يتم غرس العلم الأمريكي في أرض أجنبية للحصول على المزيد من الأرض، بل كرمى لعين الإنسانية"، كما قال في تعليق زيّن مُلصقة إعادة انتخابه عام 1900.

دشنت الحرب الإسبانية-الأمريكية عملية التحاق أمريكا بركب سياسة القوى العظمى وانخراطها في النزاعات التي طالما دأبت على ازدرائها والعزوف عنها. بات الحضور الأمريكي عابرًا للقارات من حيث المدى، ممتدًا من البحر الكاريبي إلى مياه جنوب-شرق آسيا الملاحية. وبفضل حجمها، موقعها، ومواردها، بات من شأن الولايات المتحدة أن تصبح أحد أخطر اللاعبين العالميين. بات من شأن

تحركاتها الآن أن تتعرض للمعاينة، للاختبار، بل وللمقاومة، أحيانًا، من جانب القوى الأكثر تقليدية التي صارت سلفًا تساجل وتجادل حول المناطق والطرق المائية المرحِّبة الآن بالمصالح الأمريكية.

تيودور روزفلت: أمريكا قوة عالمية

رئيس الجمهورية الأول الذي اشتبك منهجيًا بمضاعفات دور أمريكا العالمي هو تيودور روزفلت الذي تولى الرئاسة في 1901 خلفًا لماكنلي الذي اغتيل، بعد صعود لافت السرعة تتوج بمنصب نائب الرئيس. قوي الشكيمة، محموم الطموح، عالي التعليم، واسع الاطلاع، أممي (كوزموبوليتي) متألق، مدمن على استنشاق هواء المزارع، وأكثر حصافة بما لايقاس من معاصريه، كان روزفلت يرى الولايات المتحدة القوة الأعظم المحتملة - القوة المدعوة بفضل إرثها السعيد على الصُّعُد السياسية، الجغرافية، والثقافية إلى الاضطلاع بدور عالمي أساسي. اعتمد روزفلت مفهوم سياسة خارجية مستندًا، على نحو غير مسبوق في أمريكا، إلى اعتبارات جيوسياسية إلى حد كبير. وتبعًا لها - للسياسة الخارجية هذه - كان من شأن الولايات المتحدة، مع قطع القرن العشرين شوطًا، أن تلعب طبعة عالمية للدور الذي كانت بريطانيا تؤديه في القرن التاسع عشر: دور صون السلم عبر ضمان التعادل، باسطة جناحيها على البحار المشاطئة لأوراسيا ومرجِّحة كفة الميزان ضد أي قوة مهدِّدة بالسيطرة على أي منطقة استراتيجية. أعلن روزفلت في خطاب تنصيبه عام 1905، يقول[21]:

> متاحٌ لنا، نحن الشعب، أن نبادر إلى إرساء أسس حياتنا الوطنية-القومية في قارة جديدة... نحن ننعم بأشياء كثيرة ومن المشروع أن يُتوقع منا أشياء كثيرة. علينا واجبات نحو آخرين وواجبات إزاء أنفسنا؛ لسنا قادرين على التهرب لا من هذه ولا من تلك. لقد أصبحنا دولة-أمة عظمى، ملزمة جراء حقيقة عظمتها بنسج علاقات مع أمم-دول الأرض الأخرى، ولا بد لنا من أن نتصرف بما يرقى إلى مستوى شعب مضطلع بمثل هذه المسؤوليات.

حاصلاً على تعليمه جزئيًا في أوروبا ومطلعًا على تاريخها (كتب مادة بالغة

الدقة عن المكوِّن البحري لحرب 1812 وهو لا يزال في عشرينيات عمره) كان روزفلت على علاقات ودية مع نخب بارزة ومرموقة في "العالم القديم"، كما كان واسع الاطلاع على المبادئ التقليدية للاستراتيجية، بما فيها توازن القوة. كان روزفلت يتقاسم مع مواطنيه تقويمهم لطابع أمريكا الخاص. غير أنه كان، مع ذلك، مقتنعًا بأن الولايات المتحدة ستكون بحاجة، إذا أرادت تأدية رسالتها، للدخول في عالم يعود القول الفصل فيه، بشأن التحكم بمسار الأحداث، إلى القوة بنسبة عالية، لا إلى المبادئ وحدها.

برأي روزفلت، كان النظام الدولي في حالة تدفق دائمة. لم تكن الطموحات، المصالح الذاتية، والحروب إفرازات تصورات خاطئة حمقاء بوسع الأمريكيين إحالتها على حكام تقليديين ببساطة؛ كانت، بالأحرى، شروطًا إنسانية طبيعية متطلِّبة انخراطًا أمريكيًا هادفًا في الشؤون الدولية. فالمجتمع الدولي أشبه بمستوطنة حدودية مفتقرة إلى قوة بوليسية (أمنية) فعالة:

> في الجماعات الجديدة المتوحشة حيث العنف سائد، يتعين على أي إنسان شريف أن يحمي نفسه؛ وإلى حين اجتراح وسائل أخرى لضمان أمنه، من الحماقة المشحونة باللؤم إقناعه بتسليم أسلحته فيما أولئك الذين يهددون الجماعة محتفظون بأسلحتهم[22].

هذا التحليل الهوبزي (نسبة إلى الفيلسوف الإنكليزي المعروف توماس هوبز) في جوهره الذي ورد، من بين كل المناسبات، في محاضرة جائزة نوبل للسلام، أشار إلى افتراق أمريكا عن أطروحة أن الحياد والنزوع السلمي مناسبان لخدمة السلم. بنظر روزفلت، أي أمة عاجزة أو غير راغبة في التحرك دفاعًا عن مصالحها، لا تستطيع أن تتوقع من الآخرين أن يحترموها.

من المحتوم أن روزفلت كان نافد الصبر مع عدد كبير من المعتقدات الطاغية على التفكير الأمريكي حول السياسة الخارجية. استنتج أن التوسيع الناشئ حديثًا للقانون الدولي ما كان ليصبح فعالاً ما لم يتم دعمه بالقوة، وأن نزع السلاح، الطافي على السطح بوصفه موضوعًا دوليًا، لم يكن إلا وهمًا:

> نظرًا لعدم احتمال إقامة أي نوع من أنواع السلطة الدولية إلى يومنا... سلطة قادرة

> بنجاح على لجم الخطأ، وسيكون من الحماقة والشر بالنسبة لأي أمة عظيمة وحرة أن تقدم، في ظل هذه الظروف، على حرمان نفسها من القدرة على إبراز حقوقها الخاصة بل وعلى المبادرة، في حالات استثنائية، إلى الدفاع عن حقوق الآخرين. ما من شيء يزيد من مضاعفة الظلم والجور... بالنسبة إلى الشعوب الحرة والمستنيرة... مثل الموافقة على التجرد من القوة مع إبقاء سائر ألوان الاستبداد والبربرية مدججة بالسلاح[23].

كان روزفلت يرى أن المجتمعات الليبرالية ميالة إلى الاستخفاف بعناصر الخصومة والكفاح في الشؤون الدولية. وملمحًا إلى نوع من المفهوم الدارويني (نسبة إلى الكاتب البريطاني المعروف تشارلز داروين مؤلف **أصل الأنواع**) القائم على "البقاء للأقوى"، كتب روزفلت إلى الدبلوماسي البريطاني سسيل سبرنغ رايس يقول[24]:

> من الحقائق الباعثة على الكآبة حقًا... أن البلدان الأكثر إنسانية، الأعمق اهتمامًا بتحسين الأوضاع الدولية، تميل إلى أن تصبح أضعف مقارنة بالبلدان الأخرى المتوفرة على حضارة أقل اتصافًا بالإيثار...

أنا أمقت وأحتقر تلك النزعة الإنسانية الزائفة التي تتعامل مع تقدم الحضارة بوصفها منطوية، بالضرورة وعن صواب، على نوع من إضعاف الروح الكفاحية بما يفضي إلى تدمير الحضارة المتقدمة على يد نمط حضاري أقل تقدمًا.

لو تبرأت أمريكا من المصالح الاستراتيجية، لما عنى ذلك سوى مسارعة قوى أكثر عدوانية إلى الإمساك بزمام العالم، وصولاً، آخر المطاف، إلى تقويض أسس الازدهار الأمريكي. لذا، فـ "نحن بحاجة إلى سلاح بحري كبير، مؤلف لا من الطرادات وحسب، بل ومشتمل أيضًا على قسط وافر من البوارج الحربية القوية، المؤهلة للتصدي لتلك العائدة إلى أي أمة أخرى"[25]، جنبًا إلى جنب مع استعداد معلن، صريح وواضح، لاستخدام هذا السلاح.

بنظر روزفلت، لم تكن السياسة الخارجية سوى فن جعل السياسة الأمريكية متناغمة مع توازن القوة العالمي بتحفظ وحزم، موجهة الأحداث بما يخدم المصلحة الوطنية-القومية. كان يرى الولايات المتحدة – النابضة بالحياة اقتصاديًا، البلد الوحيد غير المبتلى بمنافسين إقليميين خطرين، والقوة الأطلسية

والباسفيكية، على حد سواء، بامتياز – كما لو كانت في وضع فريد يؤهله لـ "الإمساك" بالفُرَص المؤاتية التي تمكّننا من أن تكون لنا كلمة في تقرير مصائر المحيطات شرقًا وغربًا"[26]. ومحصِّنة نصف الكرة الغربي ضد القوى الخارجية ومتدخِّلة للحفاظ على نوع من تعادل القوى في جميع المناطق الاستراتيجية الأخرى، من شأن أمريكا أن تبرز بوصفها حارسًا حاسمًا للتوازن العالمي وعبره للسلم الدولي.

كانت هذه رؤية مذهلة الطموح[27] بالنسبة إلى بلد كان، إلى الآن، يرى انعزالَه طابعَه المميز وكان قد تصور سلاحه البحري مجرد أداة للدفاع عن السواحل. غير أن روزفلت تمكن، عبر أداء لافت على صعيد السياسة الخارجية، من تحقيق النجاح – أقله مؤقتًا – في إعادة تحديد دور أمريكا الدولي. ففي الأمريكتين، ذهب روزفلت إلى ما هو أبعد من معارضة عقيدة (مبدأ) مونرو الراسخة للتدخل الخارجي. ألزم الولايات المتحدة لا بمقاومة المخططات الاستعمارية الأجنبية في نصف الكرة الغربي – مهددًا شخصيًا بالحرب لردع عدوان ألماني وشيك على فنزويلا – وحسب بل وبالمبادرة أيضًا إلى استباقها وقطع الطريق عليها. وهكذا فإنه أعلن "الملحق الروزفلتي" لعقيدة مونرو، ذلك الملحق الذي أبرز حق الولايات المتحدة في التدخل وقائيًا في الشؤون الداخلية لأمم أخرى في نصف الكرة الغربي لمعالجة حالات صارخة "من الأذى أو العجز"[28]. قام روزفلت بوصف المبدأ على النحو التالي[29]:

> كل ما يرغب فيه هذا البلد هو أن يرى البلدان المجاورة، مستقرة، محافظة على النظام، ومزدهرة. وأي بلد يسلك شعبه سلوكًا جيدًا يمكنه أن يعتمد على صداقتنا القلبية. وإذا ما أثبت بلد ما أنه يعرف كيف يتصرف بقدر معقول من الكفاءة والاستقامة في الشؤون الاجتماعية والسياسية، إذا حافظ على النظام وأوفى بالتزاماته، فليس ثمة ما يدعو إلى أن يخشى أي تدخل من جانب الولايات المتحدة. وأي أذى مزمن أو عجز ناجم عن نوع من انحلال روابط المجتمع المتحضر، قد يتطلب آخر المطاف، في أمريكا، كما في الأمكنة الأخرى، تدخلاً من قبل إحدى الأمم المتحضرة، وفي نصف الكرة الغربي قد يؤدي التزام أمريكا بعقيدة (مبدأ) مونرو إلى إجبار الولايات المتحدة، وإن على مضض، على الاضطلاع بدور قوة بوليسية (أمنية–شرطية) دولية، في الأمثلة الصارخة لمثل هذا الأذى أو العجز.

كما في عقيدة (مبدأ) مونرو الأصلية، لم يؤخذ رأي أي من بلدان أمريكا اللاتينية. كذلك كان الملحق عبارة عن مظلة أمنية أمريكية فوق نصف الكرة الغربي. من الآن وصاعدًا، لن تكون أي قوة خارجية قادرة على استخدام القوة لمعالجة شكاويها في الأمريكتين؛ سيتعين عليها أن تتحرك عبر الولايات المتحدة، التي خصت نفسها بمهمة حفظ النظام.

ثم جاءت قناة باناما الجديدة التي مكّنت الولايات المتحدة من تحريك سلاحها البحري بين المحيطين الأطلسي والهادي دون الإبحار الالتفافي الطويل حول رأس القرن (cape Horn) أقصى جنوب أمريكا الجنوبية، عنصر دعم وتعزيز لهذا المفهوم الطموح[30]. وهذه القناة التي بدئ بحفرها في 1904 بتمويل وخبرة هندسية أمريكيين على بقعة أرض انتُزعت من كولومبيا عبر حركة تمرد مدعومة من الولايات المتحدة وخاضعة لتحكم استئجار أمريكي طويل الأمد لمنطقة القناة، وفُتحت في 1914، كانت ستحفز التجارة، مع إعطاء الولايات المتحدة ميزة حاسمة في أي صراع عسكري بالإقليم. (من شأنها أيضًا أن تحول دون قيام أي سلاح بحري آخر باستخدام طريق مشابه باستثناء ذلك الحاصل على إذن من الولايات المتحدة). كان من شأن أمن نصف الكرة الغربي أن يشكل مسمار عجلة أي دور عالمي أمريكي قائم على التأكيد القوي لمصلحة أمريكا الدولية.

طوال بقاء قوتها البحرية مهيمنة، كان من شأن بريطانيا أن تظل ضامنة للتعادل في أوروبا. وإبان الصراع الروسي-الياباني في 1904-1905 قام روزفلت بتسليط الضوء على الكيفية التي كان سيطبق بها مفهومه للدبلوماسية على التعادل الآسيوي، كما على المستوى العالمي، عند الضرورة. تمثلت المسألة، برأي روزفلت، في توازن القوة في الباسفيكي، لا في أخطاء وعيوب في الجهاز البيروقراطي الروسي (وإن لم يكن واهمًا حولها). وبما أن اندفاع روسيا الطليق والسائب شرقًا متوغلة في منشوريا وكوريا - وروسيا هذه بلد دائب، حسب تعبير روزفلت، على "اتباع سياسة معارَضة مطردة لنا في الشرق، مع تمادٍ لا قرار له في الكذب"[31] - كان معاديًا للمصالح الأمريكية، سارع روزفلت، بداية، إلى الترحيب بانتصارات اليابان العسكرية. وقد وصف التدمير الكلي للأسطول الروسي، الذي كان قد طاف حول العالم حتى زال في معركة تسوشيما، بعبارة:

اليابان "تلعب لعبتنا نحن". أما حين بدأ مستوى الانتصارات اليابانية يشكل تهديدًا بالإجهاز على مجمل الوضع الروسي في آسيا كلها، راح روزفلت يعيد حساباته، يعد إلى العشرة. ومع أنه كان معجبًا بعملية التحديث اليابانية - وربما بسببها - صار يتعامل مع أي إمبراطورية يابانية توسعية بوصفها تهديدًا للموقع الأمريكي في جنوب شرق آسيا وخلص إلى أنها قد تُقْدم يومًا على "المطالبة بجزر هاواي"[32].

رغم بقائه من حيث الجوهر في صف روسيا، بادر روزفلت إلى الاضطلاع بدور الوساطة في صراع كان دائرًا في آسيا النائية مؤكدًا دور أمريكا بوصفها قوة آسيوية. ومعاهدة بورتسموث في 1905 كانت تعبيرًا مكثفًا لدبلوماسية روزفلت القائمة على توازن القوة. تمخضت المعاهدة عن تقييد التوسع الياباني، عن الحيلولة دون انهيار روسيا، وعن التوصل إلى محصلة كان من شأنها، حسب وصفه لها، "أن تُبقي روسيا في حالة مواجهة مع اليابان بما يجعل كلاً منهما عنصر تعديل وموازنة بالنسبة إلى الأخرى"[33]. هذه الوساطة هي التي جلبت جائزة نوبل للسلام إلى روزفلت، وكان الأمريكي الأول الذي يكرَّم بهذه الجائزة.

تعامل روزفلت مع الإنجاز لا بوصفه تدشينًا لحالة سلام مستقرة، بل على أنه **بداية** دور أمريكي على صعيد إدارة التعادل الآسيوي-الباسفيكي. وحين راح روزفلت يتلقى تقارير استخباراتية تهديدية عن "حزب الحرب" في اليابان، بادر إلى لفت نظر الأخيرة إلى تصميم أمريكا، ولكن بمكر بالغ التهذيب واللياقة قام بإرسال ست عشرة قطعة بحرية حربية مدهونة باللون الأبيض دلالة على أن الرسالة سلمية - وقد عُرفت باسم الأسطول الأبيض العظيم - في "رحلة تدريبية حول العالم"[34]، متوقفة في زيارات ودية لمرافئ أجنبية ومذكِّرة بأن الولايات المتحدة باتت الآن قادرة على نشر قوة بحرية متفوقة في أي إقليم. وقد كتب لابنه عن أن استعراض القوة كان يهدف إلى تحذير الجناح العدواني في اليابان، وصولاً إلى السلام عبر القوة قائلاً[35]: "لا أصدق أن حربًا ستنشب مع اليابان" إلا أنني أعتقد جازمًا بأن هناك ما يكفي من فرص احتمال الحرب بما يجعل من الحكمة المباشرة توفير التأمين ضدها عن طريق بناء قوة بحرية مؤهلة لمنع اليابان من الحلم بأي انتصار".

كان لا بد من التعامل مع اليابان، رغم جدارتها باستعراض هائل لقوة أمريكا البحرية، بقدر كبير جدًا من الاحترام. وقد نبه روزفلت الأدميرال قائد الأسطول إلى ضرورة التحلي بأقصى درجات الحذر لتجنب استثارة حساسيات البلد الذي كان عاكفًا على ردعه قائلاً[36]:

> أرجو أن أوحي لك، وهو أمر لا أفترض أنه لازم، بضرورة التنبه إلى عدم وقوع أي من رجالنا في الخطأ لدى وجودهم في اليابان. إذا منحت البحارة إجازات وهم في طوكيو أو في أي مكان آخر من اليابان تحلَّ بالحذر ولا تخترْ إلا أولئك الذين تستطيع أن تعتمد عليهم اعتمادًا مطلقًا. لا تجوز إثارة أي شك حول اقتراف أي لون من ألوان الوقاحة أو الفظاظة من جانبنا... علاوة على فقدان إحدى قطعنا البحرية أجدني ميالاً إلى تفضيل تعرضنا نحن للإهانة على التسبب بإهانة أي كان في هذه الأحوال الاستثنائية.

كان من شأن أمريكا، حسب كلمات حكمة روزفلت المفضلة أن "تتكلم بنعومة وتحمل عصًا غليظة".

كانت هواجس روزفلت في الأطلسي منصبّة في المقام الأول على قوة ألمانيا وطموحاتها المتزايدة، لا سيما برنامجها البحري الكبير. إذا ما تم شل التحكم البريطاني بالبحار، فإن قدرة بريطانيا على صون التعادل الأوروبي كانت هي الأخرى ستتعرض للشلل. رأى روزفلت أن ألمانيا بدأت تتفوق تدريجيًا على قوة جاراتها الموازنة. وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى، بادر روزفلت، من عزلته، إلى حض أمريكا على مضاعفة إنفاقها العسكري والدخول في الصراع باكرًا في صف الوفاق الثلاثي - بريطانيا، فرنسا، وروسيا - منعًا لوصول التهديد إلى نصف الكرة الغربي. كتب روزفلت في 1914 مخاطبًا نصيرًا من الألمان الأمريكيين يقول[37]:

> ألا تعتقد بأن ألمانيا إذا ربحت الحرب، سحقت الأسطول الإنكليزي والإمبراطورية البريطانية، في غضون عام أو اثنين، ستصر على اتخاذ موقف مسيطر في أمريكا الجنوبية...؟ أنا واثق من ذلك. أنا متأكد بالفعل من ذلك. فالألمان الذين تحدثت معهم، حين كنا قادرين على التحادث وديًا وعلى نحو حميمي، اتفقوا مع هذا الرأي بصراحة قريبة من السخرية السوداء.

كان روزفلت يرى أن من شأن الطبيعة النهائية للنظام العالمي ألا يتقرر ويُحْسَم إلا عبر جملة الطموحات المتضاربة للقوى الرئيسية. ولعل أفضل سبل الحفاظ على القيم الإنسانية هو النجاح الجيوسياسي للدول الليبرالية في متابعة مصالحها مع صون مصداقية تهديداتها. وحيثما تسود في الصراع على مسرح التنافس الدولي، من شأن الحضارة أن تنتشر وتتعزز بتأثيرات مرحب بها[38].

كان روزفلت يتبنى وجهة نظر متشككة عمومًا حول محاولات استحضار حُسْن النوايا على الصعيد الدولي. كان يؤكد عدم انطواء قيام أمريكا بإطلاق بيانات مبدئية فخمة إذا لم تكن في وضع يمكِّنها من فرضها على معارضة عنيدة على أي فائدة، بل وانطواء الأمر على أذى فعال. "يتعين على أفعالنا أن تحكم على أقوالنا"[39]. حين بادر الصناعي المعروف آندري كارنيغي إلى حض روزفلت على إلزام الولايات المتحدة بنزع السلاح وحقوق الإنسان الدولية على نحو أشمل، رد عليه روزفلت، منكرًا ببعض المبادئ التي كان من شأنها أن تحظى بتأييد كاوتيليا قائلاً[40]:

> علينا باستمرار أن نتذكر بأن من شأن اختزال الشعوب الحرة العظيمة لنفسها إلى العجز وترك الأنظمة الاستبدادية والبربرية أن يكون قاتلاً. من شأن الأمر أن يكون سليمًا إذا كان ثمة نوع من أنواع النظام البوليسي (الأمني) الدولي؛ أما الآن فليس هناك أي نظام من هذا النوع.... والشيء الوحيد الذي لا أريد فعله هو الوعد الخادع حين لا أكون قادرًا على الوفاء؛ هو التهديد والوعيد ثم الإخفاق في الإقدام على التحرك إذا باتت كلماتي تتطلب الدعم والمساندة.

لو أن خلف روزفلت كان أحد تلاميذه- أو ربما لو كان قد فاز هو في انتخابات عام 1912 – لتم إدخال أمريكا في المنظومة الوستفالية للنظام الدولي أو في إحدى صيغها المعدلة. وعلى هذا المسار للأحداث كان من شأن أمريكا، على نحو شبه مؤكد، أن تحاول إنهاءَ الحرب العالمية الأولى بشكل أبكر، إنهاءً منسجمًا مع توازن القوة الأوروبي – على غرار المعاهدة الروسية–اليابانية – مبقيًا ألمانيا مهزومة ولكنها مدينة لضبط النفس الأمريكي ومطوقة بما يكفي من القوة لردعها عن أي نزعة مغامرة في المستقبل. ومثل هذه المحصلة، قبل

اكتساب إراقة الدماء أبعادًا عدمية، كان من شأنها أن تغير مسار التاريخ وتحول دون تدمير الثقافة الأوروبية وسحق ثقتها الذاتية على الصعيد السياسي.

وهكذا فإن روزفلت قضى نحبه رجل دولة وداعيةَ محافظةٍ محترمًا إلا أنه لم يؤسس لمدرسة فكرية في ميدان السياسة الخارجية. لم يكن له أي تلميذ رئيسي، لا في صفوف الجمهور ولا بين من تولوا بعده منصب رئاسة الجمهورية. وقد خسر روزفلت انتخابات 1912، لأنه تقاسم الأصوات مع الرئيس الخلف وليم هوارد تافت.

لعله كان من المحتوم أن تفضي محاولة روزفلت الحفاظ على إرثه عبر الترشح لفترة ثالثة إلى نسف أي فرصة لذلك. إن للتراث شأنه لأن من غير المألوف أن تواصل المجتمعات مسيرتها التاريخية كما لو كانت بلا ماض وكما لو أن جميع مجالات الحركة متاحة لها. قد لا تنحرف عن المسار السابق إلا في إطار هامش محدود. رجالات الدولة العظماء يتحركون على الحافة الخارجية لذلك الهامش. إذا قصروا، فإن المجتمع يستنقع. أما إذا نجحوا فيخسرون القدرة على تأطير الخَلَف، تشكيل الأجيال القادمة. كان تيودور روزفلت مدمنًا على التحرك على امتداد الهامش المطلق لقدرات مجتمعه. في غيابه عادت السياسة الخارجية الأمريكية إلى حلم المدينة المتألقة على التلة – لا مشاركة في أية معادلة توازن جيوسياسية، بله النقد. ومن المفارقات أن أمريكا اضطلعت بالدور القيادي الذي كان روزفلت قد حلم به لها، في سني حياته. غير أنها فعلت ذلك باسم مبادئ كان روزفلت يسخر منها وفي ظل رئيس للجمهورية كان روزفلت يحتقره.

وودرو وِلْسُن: أمريكا ضميرًا للعالم

منتصرًا في انتخابات 1912 بنسبة 42 بالمئة فقط من الأصوات وبعد عامين فقط من انتقاله من الوسط الأكاديمي إلى السياسة القومية–الوطنية، قام وودرو ولسن بقلب الرؤية التي كانت أمريكا قد أكدتها لنفسها، إلى حد كبير، إلى برنامج عملياتي قابل للتطبيق على العالم بأسره. كان العالم مستلهمًا حينًا، منزعجًا آخر، ولكن مضطرًا دائمًا، أن يأخذ في حسابه ويتنبه إلى كل من قوة أمريكا من ناحية ومدى رؤيته هو (ولسن) من ناحية ثانية.

حين بادرت أمريكا إلى دخول الحرب العالمية الأولى، وقد كانت صراعًا أطلق سيرورة كانت ستدمر منظومة الدول الأوروبية، فإنها فعلت ذلك لا بالاستناد إلى رؤية روزفلت الجيوسياسية بل تحت راية كونية أخلاقية شاملة لم تشهدها أوروبا منذ الحروب الدينية قبل ثلاثة قرون. وهذه الكونية الحديثة المعلنة من قبل الرئيس الأمريكي كانت تحاول إضفاء الصفة الكونية على نظام حاكمية وحكم لم يكن موجودًا إلا في البلدان الأطلسية الشمالية، وبالصيغة التي روج لها ولسن، إلا في الولايات المتحدة. مشحونًا بشعور الأخلاقية التاريخي لدى أمريكا، أعلن ولسن أن أمريكا تدخلت لا لاستعادة التوازن الأوروبي للقوة، بل لـ "جعل العالم آمنًا من أجل الديمقراطية" - بعبارة أخرى، لبناء صرح النظام العالمي على أساس تناغم المؤسسات الداخلية العاكسة للأنموذج الأمريكي. ومع أن هذا المفهوم كان معاكسًا لتراثهم، فإن قادة أوروبا قبلوا به ثمنًا لالتحاق أمريكا بركب الحرب.

طارحًا رؤيته للسلام، حرص ولسن على شجب توازن القوة الذي لم يكن حلفاؤه الجدد قد دخلوا الحرب أساسًا إلا للحفاظ عليه. كان يرفض الأساليب الدبلوماسية المعتمدة (مدانة بوصفها "دبلوماسية سرية") ويعدُّها سببًا رئيسيًا مساهمًا في الصراع. وبدلاً منها، قام، في سلسلة من الخطابات الرؤيوية، بطرح مفهوم جديد للسلم الدولي قائم على خليط جملة فرضيات أمريكية تقليدية ونوع من الإصرار الجديد على دفعها نحو تطبيق نهائي وعالمي. ببضع تنويعات ضئيلة، كان هذا هو البرنامج الأمريكي للنظام العالمي منذ ذلك الوقت.

مثل كثير من قادة أمريكا قبله، دأب ولسن على تأكيد أن مشيئة ربانية ما قد جعلت الولايات المتحدة أمة من نوعية مختلفة. في 1916 توجه ولسن إلى صف متخرج في وست بوينت قائلاً[41]: "يبدو كما لو أن قارة من تدبير الرب تُركت دون استخدام بانتظار شعب عشق التحرر وحقوق البشر أكثر من أي شيء آخر، ليأتي ويشيّد صرح كومنولث بعيد عن الأنانية".

جُل أسلاف ولسن في الرئاسة كانوا سيتبنون مثل هذا الإيمان. أما النقطة التي اختلف فيها ولسن فكانت متمثلة بتشديده على أن نظامًا دوليًا مستندًا إليه كان قابلاً للتحقيق في غضون حياة جيل واحد، بل إبان إدارة واحدة. فجون كوينسي آدامز كان قد امتدح الالتزام الأمريكي الخاص بالحكم الذاتي واللعبة

الدولية المنزهة ولكنه حذر مواطنيه من محاولة فرض هذه الفضائل خارج نصف الكرة الغربي بين قوى أخرى بعيدة عن النزوع المشابه. كان ولسن يلعب على رهانات أعلى وقد حدد هدفًا أكثر إلحاحًا. كانت الحرب العظمى مرشحة، كما قال للكونغرس، لأن تكون "الحرب التتويجية والأخيرة بالنسبة إلى التحرر الإنساني "[42].

حين أدى ولسن قَسَم الولاء، كان قد تمنى لأمريكا أن تبقى محايدة في الشؤون الدولية، عارضة خدماتها بوصفها وسيطًا نزيهًا وعنصر تعزيز لمنظومة تحكيم دولية هادفة إلى قطع الطريق على الحرب. لدى توليه منصب الرئاسة في 1913، كان وودرو ولسن قد أطلق "دبلوماسية جديدة"، قائمة على تفويض وزير الخارجية وليم جيننغز برايان، بالتفاوض على حشد من معاهدات التحكيم الدولي. أنتجت جهود برايان ما يزيد عن ثلاثين معاهدة في عامي 1913 و 1914. عمومًا قضت المعاهدات بإحالة أي نزاع غير قابل للحل بطرق أخرى على لجنة نزيهة، محايدة لتقصي الحقائق؛ ولن يكون أي لجوء لاستخدام السلاح قبل أن يكون الفرقاء قد زُوِّدوا بتوصية محددة. "فترة تبريد"[43] اقتُرح اعتمادها حيث تبقى كفة الحلول الدبلوماسية راجحة على كفة العواطف القومية. ليس ثمة أي سجل يتحدث عن تطبيق معاهدة كهذه في أي من الأوقات على قضية ملموسة. في تموز/يوليو 1914، كانت أوروبا وأجزاء كبيرة من باقي العالم في حرب.

وعندما أعلن ولسن في 1917 أن السخط الشديد على أحد الأطراف، على ألمانيا، كان قد اضطر الولايات المتحدة لدخول الحرب "ملتحقة بركب" الطرف المحارب الآخر (بقي ولسن عازفًا عن تأمل أي "تحالف")، كان يزعم أن أهداف أمريكا لم تكن أنانية بل كونية شاملة:

> ليس لدينا أي غايات أنانية نخدمها. لا نرغب في أي فتح، ولا أي تحكم. لا نطالب بأي تعويضات لأنفسنا، لا تعويضات مادية للتضحيات التي سنبذلها مجانًا. لسنا سوى أحد أبطال الدفاع عن حقوق الجنس البشري[44].

تمثل وعد استراتيجية ولسن العظمى بكون جميع شعوب العالم مدفوعة بالقيم ذاتها مثل أمريكا:

> هذه مبادئ أمريكية، سياسات وخطط أمريكية. لا نستطيع الدفاع عن غيرها. هي أيضًا مبادئ وسياسات سائر الرجال والنساء المتطلعين إلى الأمام في جميع الأمكنة، لدى كل أمة حديثة، عند كل جماعة مستنيرة[45].

دسائس أنظمة الحكم الفردية (الأوتوقراطية)، لا أي تناقض كامن في العمق بين مصالح أو طموحات قومية-وطنية، هي المتسببة بالصراع. لو تم توفير جميع الحقائق صراحة وجرى تمكين الجماهير من الاختيار، لسارع الناس العاديون إلى الاصطفاف مع السلم - وجهة نظر متبناة أيضًا من قبل فيلسوف التنوير كِنْت (كما مر من قبل) كما من جانب الدعاة المعاصرين المبشرين بشبكة عنكبوتية مفتوحة (إنترنت مفتوح). هاكم ما قاله ولسن للكونغرس في نيسان/إبريل 1917 في التماسه إعلان الحرب على ألمانيا[46]:

> الأمم المحكومة ذاتيًا (المستقلة) لا تغرق الدول المجاورة بالجواسيس أو تحيك الدسائس لإحداث نوع من التغيير الحاسم للأمور بما يمكنها من إنزال الضربات والقيام بالاجتياح. لا يمكن إنجاز مثل هذه المخططات إلا في الخفاء حيث لا يحق لأي كان أن يطرح أسئلة. خطط الخداع أو العدوان المجترحة بدهاء، المتوارثة، ربما، جيلاً بعد جيل لا يمكن تصنيعها وإبقاؤها في ظلام دسائس البلاطات أو خلف أسوار الثقة المحروسة بعناية لطبقة ضيقة ذات امتيازات. ومما يبعث على السرور أنها مستحيلة حيثما يكون الرأي العام ممسكًا بزمام الأمر ويصر على امتلاك المعلومات الكاملة ذات العلاقة بجميع شؤون الأمة وشجونها.

أما الجانب الإجرائي لتوازن القوة، لحياده على صعيد الجدارة الأخلاقية-المعنوية للأطراف المتصارعة، فكان، إذن، لاأخلاقيًا وخطرًا في الوقت نفسه. لم تكتف الديمقراطية بأن تكون أفضل صيغ الحكم؛ كانت أيضًا الضمانة الوحيدة للسلم الدائم. وهكذا فإن التدخل الأمريكي كان مقصودًا لا لمجرد أهداف ألمانيا الحربية وحسب، بل وللعمل، كما أوضح ولسن في خطاب لاحق، لتغيير نظام حكم ألمانيا. لم يكن الهدف استراتيجيًا بالدرجة الأولى، لأن الاستراتيجية كانت تعبيرًا عن نظام الحكم:

> لعل أسوأ ما يمكن أن يحدث لسوء حظ الشعب الألماني هو هذا، إذا كان سيبقى، بعد انتهاء الحرب، ملزمًا بالعيش في ظل سادة طموحين ومتآمرين دائبين على

> زعزعة سلام العالم، في ظل اناس أو طبقات بشرية لا تستطيع الشعوب الأخرى أن تثق بها، فقد يكون من المتعذر قبولها شريكة للأمم التي يتعين عليها من الآن وصاعدًا ضمان سلم العالم[47].

انسجامًا مع وجهة النظر هذه، بادر ولسن، عندما أعلنت ألمانيا استعدادها لبحث الهدنة، إلى رفض التفاوض حتى يستسلم القيصر. كان السلام الدولي يشترط "تدمير كل القوى المتعسفة في سائر الأمكنة، تلك القوى القادرة كلاً على حدة، في الخفاء، وباختيارها الفردي على زعزعة سلام العالم؛ أو، أقله، إذا تعذر التدمير حاليًا، اختزالها إلى ما يشبه العجز"[48]. إنجاز نظام دولي سلمي قائم على قواعد كان ممكنًا، إلا أن "تعذر الثقة بأي نظام حكم أوتوقراطي على صعيد الالتزام أو مراعاة العهود"[49]، أدى إلى جعل السلام "يشترط إلزام النظام الأوتوقراطي أولاً برؤية مدى عبثية مطالباته بالسلطة أو القيادة في العالم الحديث"[50].

كان من شأن انتشار الديمقراطية، برأي ولسن، أن يكون نتيجة آلية لتطبيق مبدأ تقرير المصير. منذ مؤتمر فيينا، كانت الحروب قد انتهت بنوع من التوافق على استعادة توازن القوة عبر تعديلات حدودية. أما مفهوم ولسن للنظام العالمي فقد دعا، بدلاً من ذلك، إلى "تقرير المصير"، منح دولة لكل أمة موحدة عرقيًا أو لغويًا. شدد ولسن على أن الشعوب قادرة على التعبير عن إرادتها الكامنة المحبذة للتناغم الدولي فقط عبر الحكم الذاتي. وما إن تكون قد حققت الاستقلال والوحدة القومية-الوطنية حتى لا تعود، كما جادل ولسن، ذات دوافع يحفزها على اتباع سياسات عدوانية أو أنانية. فرجال الدولة الملتزمون مبدأ تقرير المصير لن "يجرؤوا... على محاولة التورط في مثل تلك المعاهدات القائمة على الأنانية والمساومة التي تم الانخراط فيها في مؤتمر فيينا"[51]، حيث كان الممثلون النخبويون للقوى العظمى قد أعادوا رسم الحدود الدولية في السر، مرجحين كفة التعادل على كفة التطلعات الشعبية. كان من شأن العالم، إذن، أن يدخل في:

> عصر... ينبذ معايير الأنانية القومية-الوطنية التي كانت يومًا تنظم خطط الأمم ويطالبها باعتماد نظام جديد للأمور حيث تكون الأسئلة الوحيدة متمثلة بـ: "هل هو صحيح؟" "هل هو عادل؟" "هل هو في مصلحة الجنس البشري؟"[52].

ضئيلة هي الأدلة المؤيدة للمقدمة الولسنية القائلة إن الرأي العام أكثر تناغمًا مع "مصلحة الجنس البشري" الإجمالية مقارنة برجال الدولة التقليديين الذين نالوا نصيبهم من انتقاد ولسن. فالبلدان الأوروبية التي دخلت الحرب في 1914 كانت جميعها متوفرة على مجالس تمثيلية ذوات مستويات مختلفة من النفوذ. (كان البرلمان الألماني ينتخب بالاقتراع العام). وفي جميع البلدان جرى الترحيب الحماسي الشامل بالحرب، مع عدم تجرؤ أحد حتى على أي نوع من الاعتراض الرمزي في أي من الهيئات المنتخبة. وبعد الحرب راح جمهور فرنسا وبريطانيا الديمقراطيتين يطالبان بسلام عقابي، متغافلين عن تجربتهما التاريخية الخاصة المؤكدة لعدم تحقق أي نظام أوروبي مستقر في أي من الأزمان إلا عبر نوع من المصالحة بين المنتصر والمهزوم. كان ضبط النفس من ميزات الأرستقراطيين الذين فاوضوا في مؤتمر فيينا أكثر من غيرهم بكثير، ولو لمجرد تقاسمهم قيمًا وتجارب مشتركة. أما القادة الذين تأطروا في ظل سياسة داخلية قائمة على موازنة حشد جماعات ضغط فلربما كانوا أكثر تناغمًا مع أمزجة اللحظة أو إملاءات الكرامة القومية-الوطنية منهم مع مبادئ فائدة الإنسانية المجردة.

واجه مفهوم التعالي على الحرب عن طريق منح دولة لكل أمة، وهو مفهوم مثير لقدر مماثل من الإعجاب، صعوبات مشابهة في الممارسة العملية. من المثير للسخرية أن إعادة رسم خريطة أوروبا بالاستناد إلى مبدأ تقرير المصير القومي-الوطني ذي الأساس اللغوي، بتوصية من ولسن إلى حد كبير، أدت إلى شحذ تطلعات ألمانيا الجيوسياسية. قبل الحرب، كانت ألمانيا مطوقة بثلاث قوى كبرى (فرنسا، روسيا، النمسا- والمجر)، كابحة أي توسع إقليمي. أما الآن فباتت في مواجهة مجموعة من الدول الصغيرة المبنية على أساس مبدأ تقرير المصير - مطبقًا جزئيًا وحسب، لأن القوميات في أوروبا الشرقية والبلقان كانت شديدة الاختلاط غير المنظم بما أدى إلى إبقاء كل دولة جديدة شاملة لقوميات أخرى، ما ضاعف ضعفها الاستراتيجي بنوع من الهشاشة وسرعة العطب الإيديولوجية. وعلى الضفة الشرقية لقوة أوروبا الوسطى الساخطة لم تعد ثمة أي كتل جماهيرية كبرى - وهي الكتل التي عُدت في مؤتمر فيينا عاملاً أساسيًا للجم فرنسا العدوانية آنذاك - إلا أن "عددًا من الدول الصغيرة، وكثرة منها مؤلفة من

أناس لم يسبق لهم قط أن أسسوا لأنفسهم حكمًا مستقرًا، لكن كلاً منها حاضنة لكتل جماهيرية كبيرة من ألمان دائبين على الهتاف مطالبين بالتوحد من جديد مع موطنهم الأصلي"[53]. كما قدر رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج راثيًا بأسى.

كان من المفترض أن تتم رعاية تطبيق رؤية ولسن باجتراح مؤسسات وممارسات دولية جديدة ميسّرة لتسوية النزاعات سلميًا. كان من شأن عصبة الأمم أن تحل محل جوقة (وفاق) القوى السابقة. متنكرين للمبدأ التقليدي القائم على نوع من تعادل مصالح متنافسة، كان أعضاء العصبة سيطبقون "لا توازن قوة، بل تآلف قوة؛ لا منافسات منظمة، بل سلامًا مشتركًا منظمًا"[54]. بدا احتمال محاولة رجالات الدولة التماس بديل أفضل بعد حرب كانت قد ترتبت على تصادم حلفين جامدين. إلا أن "تآلف القوة" الذي كان ولسن يتحدث عنه ما لبث أن أحل استحالة التنبؤ محل الجمود.

ما عناه ولسن بمقولة تآلف القوة كان مفهومًا جديدًا بات لاحقًا يعرف باسم "الأمن الجماعي". قد تبادر الدول ذات المصالح المتوافقة أو الهواجس المتشابهة أن تختار لنفسها، في السياسة الدولية التقليدية، دورًا خاصًا في ضمان السلام وتشكل تحالفًا – كما سبق لها أن فعلت، مثلاً، بعد هزيمة نابليون. مثل هذه الترتيبات كانت دائمًا مصممة للتعامل مع تهديدات استراتيجية محددة، إما معلنة صراحة أو مضمرة: فرنسا انتقامية، ثأرية، مثلاً، بعد مؤتمر فيينا. أما عصبة الأمم فكانت، على النقيض من ذلك، ستؤسس على قاعدة مبدأ أخلاقي، مبدأ الاعتراض الكوني على العدوان العسكري بالذات، مهما كان سببه، هدفه، أو تبريره المعلن. لم يتم استهداف قضية محددة بل انتهاك مبادئ أو قواعد. وبما أن تعريف القواعد أثبت أنه خاضع لتفسيرات متباينة، فإن عملية الأمن الجماعي تكون، بذلك المعنى، متعذرة التنبؤ.

جميع الدول كانت، حسب مفهوم عصبة الأمم، ستلتزم بالتسوية السلمية للنزاعات وبالخضوع للتطبيق المحايد لباقة قواعد سلوك نزيه مشتركة[55]. وإذا ما اختلفت الدول في نظرتها إلى حقوقها وواجباتها، فإنها كانت ستحيل مزاعمها على تحكيم هيئة أطراف نزيهة، محايدة. وإذا أقدم أحد البلدان على انتهاك هذا المبدأ واستخدم القوة لفرض مطالبه، فإنه كان سيوصم بالعدوان. وكان أعضاء العصبة، عندئذ، سيتوحدون لمقاومة الطرف العدواني بوصفه منتهكًا للسلم العام.

ما كانت أي تحالفات، "مصالح منفصلة"، اتفاقات سرية، أو "دسائس دوائر داخلية" ليُسمح بها في إطار العصبة، لأن ذلك كان من شأنه أن يعيق التطبيق المحايد لقواعد النظام. كان النظام الدولي سيعاد تأسيسه، بدلاً من ذلك، على قاعدة "مواثيق سلام مكشوفة تم التوصل إليها على الملأ"[56].

كان التمييز الذي ساقه ولسن بين الأحلاف والأمن الجماعي - العنصر الأساسي لمنظومة عصبة الأمم - محوريًا بالنسبة إلى المعضلات والمآزق التي كانت ستتبع منذ ذلك التاريخ. فأي تحالف ينشأ بوصفه توافقًا حول وقائع أو توقعات محددة، يتمخض عن التزام رسمي باتباع أسلوب سلوك محدد في احتمالات معينة، يفرض واجبًا استراتيجيًا قابلاً للتأدية وفق طريقة معتمدة. هو يخرج من رحم نوع من وعي مصالح مشتركة، وكلما كانت تلك المصالح أكثر توازيًا، كان التحالف أقوى تماسكًا. أما الأمن الجماعي، بالمقابل، وعلى النقيض من ذلك، فهو تركيبة حقوقية موجهة نحو احتمال غير محدد. هو لا يحدد أي التزامات معينة باستثناء نوع من التحرك المشترك لدى تعرض قواعد النظام الدولي السلمي للانتهاك. وعلى الصعيد العملي فإن على التحرك أن يتم التفاوض بشأنه من قضية إلى أخرى.

تنشأ التحالفات من نوع من وعي مصلحة مشتركة محددة تم التعرف إليها سلفًا. أما الأمن الجماعي فيعلن معارضته لأي سلوك عدواني في أي مكان ضمن نطاق صلاحيات جملة الدول المشاركة، تلك الشاملة، في عصبة الأمم المقترحة، جميع الدول المعترف بها. وعند حصول أي انتهاك، سيتعين على نظام الأمن الجماعي هذا أن يستقطر هدفه المشترك بعد حصول الأمر، من حشد متنوع من المصالح القومية-الوطنية. إلا أن فكرة احتمال مبادرة البلدان في مثل هذه الحالات إلى رؤية انتهاكات السلام على نحو متطابق واستعدادها للتحرك معًا ضدها تكذّبها وتدحضها تجربة التاريخ. فمنذ ولسن إلى اليوم، في عصبة الأمم أو خليفتها، الأمم المتحدة، كانت التحركات العسكرية القابلة للتصنيف في خانة أمن جماعي بالمعنى المفهومي محصورة بالحرب الكورية وحرب العراق الأولى، ولم تحصل في المثالين كليهما إلا لأن الولايات المتحدة كانت قد أعلنت صراحة اعتزامها التحرك أحاديًا إذا دعت الضرورة (وكانت، في الحقيقة، قد بدأت، في المثالين كليهما، مرة أخرى، نشر قواتها قبل صدور أي قرار رسمي عن الأمم المتحدة). بدلاً من الإيحاء بقرار أمريكي، تولى قرار الأمم المتحدة مهمة

المصادقة على ذلك القرار[57]. والالتزام بتأييد الولايات المتحدة كان وسيلة امتلاك قدرة التأثير في التحركات الأمريكية – وقد باتت تحصيل حاصل – أكثر من كونه تعبيرًا عن أي إجماع أخلاقي.

ما إن اندلعت الحرب العالمية الأولى حتى انهار نظام توازن القوة لأن التحالفات الخارجة من رحمه لم تكن مرنة، وتم تطبيقه دون تمييز على قضايا هامشية، ما أدى إلى مفاقمة جميع الصراعات واستفحالها. أما نظام الأمن الجماعي فقد سلط الأضواء على الإخفاق النقيض لدى تعرضه لهجمة خطوات الحرب العالمية الثانية التمهيدية. كانت عصبة الأمم عاجزة عن مواجهة عملية تمزيق تشيكوسلوفاكيا، الاجتياح الإيطالي للحبشة، إقدام ألمانيا على إلغاء معاهدة لوكارنو، والغزو الياباني للصين. تعريفها للعدوان كان شديد الغموض والضبابية، وعزوفها عن المبادرة إلى أي تحرك مشترك شديد العمق، بما أدى إلى إثبات أنها عاجزة عن التصدي حتى لأكثر التهديدات الموجهة إلى السلم فضائحية. مرة بعد أخرى، فضحت مقولة الأمن الجماعي نفسها بوصفها غير قابلة للتطبيق في أوضاع بالغة التهديد الجدي للسلم والأمن الدوليين. (إبان حرب الشرق الأوسط في 1973، مثلاً، لم يجتمع مجلس الأمن الدولي، جراء التواطؤ بين أعضائه الدائمين، إلى أن تم التفاوض على وقف لإطلاق النار بين واشنطن وموسكو).

مهما يكن، فإن إرث ولسن قد أطّر نمط التفكير الأمريكي على نحو أدى إلى وقوع قادة أمريكيين في خطأ الخلط بين الأمن الجماعي من ناحية والتحالفات من الناحية المقابلة. لدى قيامهم بشرح أبعاد منظومة الحلف الأطلسي الوليد بعد الحرب العالمية الثانية أمام كونغرس متحفظ، أصرّ الناطقون باسم الإدارة على وصف حلف الناتو بالتطبيق النقي لعقيدة الأمن الجماعي. قدموا تحليلاً إلى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ يسلط الضوء على الاختلاف بين أحلاف تاريخية ومعاهدة الناتو، زاعمًا أن الناتو لم يكن مهتمًا بالدفاع عن أي أراض (مفاجئ بالتأكيد لحلفاء أمريكا الأوروبيين). خلص التحليل إلى أن معاهدة شمال الأطلسي "ليست موجهة ضد أحد؛ موجهة فقط ضد العدوان. لا تحاول التأثير في أي "توازن قوة" متقلب، بل تسعى لتعزيز "توازن المبدأ" "[58]. (يستطيع المرء أن يتخيل الوميض في عيني وزير الخارجية دين آتشيسون – الذي كان أفضل اطلاعًا بوصفه من دارسي التاريخ الدهاة حين قدم معاهدة صُممت

للالتفاف على نقاط ضعف مبدأ الأمن الجماعي إلى الكونغرس بوصفها إجراء لتنفيذها).

في عزلته، دأب تيودور روزفلت في بدايات الحرب العالمية الأولى على الشكوى من محاولات ولسن الرامية إلى النأي بالنفس عن الصراع الداهم في أوروبا. ثم بادر، في نهاية الحرب، إلى مساءلة المزاعم التي تم إطلاقها باسم عصبة الأمم. فبعد إعلان الهدنة في تشرين الثاني/نوفمبر 1918، كتب روزفلت يقول[59]:

> أنا مؤيد لمثل هذه **العصبة** شرط ألا نتوقع منها الكثير... لست راغبًا في لعب دور أحاله حتى آيسوب على السخرية عندما كتب كيف اتفق الذئاب والحملان على نزع السلاح، وكيف بادرت الحملان إلى طرد كلاب الحراسة إثباتًا لحسن النية، فكانت وجبات شهية للذئاب.

لم يسبق لاختبار الولسنية قط أن كان متمثلاً بمدى نجاح العالم في تحصين السلم عبر قواعد كافية التفصيل مع قاعدة كافية الاتساع من الموقعين. ظلت المسألة الجوهرية متعلقة بما يمكن عمله لدى تعرض هذه القواعد للانتهاك، أو لدى صيرورتها، بقدر أكبر من التحدي، أدوات يجري توظيفها لغايات مناقضة لروحها. إذا كان النظام الدولي جهازًا حقوقيًا يدور دولابه أمام هيئة محلفي الرأي العام، فماذا إذا أصر أحد العدوانيين على اختيار الصراع حول قضية تراها الجماهير أقل وضوحًا من أن تبرر الانخراط[60] - مثل النزاعات الحدودية بين مستعمرات إيطاليا في شرق إفريقيا واستقلال إمبراطورية الحبشة؟ إذا أقدم طرفان على انتهاك تحريم اللجوء إلى القوة وبادرت الأسرة الدولية بحظر شحنات الأسلحة إلى الفريقين نتيجة لذلك، فإن من شأن هذا أن يؤدي في الغالب إلى فوز الطرف الأقوى. إذا قرر أحد الأطراف الانسحاب "حقوقيًا" من آلية النظام الدولي للسلم وأعلن عن عدم مواصلته الالتزام بقيودها - مثل انسحاب كل من ألمانيا، اليابان، وإيطاليا اللاحق من عصبة الأمم، معاهدة واشنطن البحرية لعام 1922، واتفاقية كيلوغ-برياند في 1928، أو في أيامنا هذه تحدي معاهدة حظر الانتشار النووي من قبل بلدان متورطة في عملية الانتشار - فهل قوى الأمر الواقع مخولة باستخدام القوة لمعاقبة مثل هذا التحدي، أو يتعين عليها أن

تحاول إجبار القوة المارقة أو المرتدة على العودة إلى حوزة النظام؟ أم تتغافل عن التحدي ببساطة؟ ألن يؤدي، عندئذ، أي مسار استرضائي متملق إلى مكافأة التحدي؟ وفوق كل شيء، هل كانت ثمة أي حصائل "قانونية" يتعين مقاومتها في كل الأحوال لأنها انتهكت مبادئ أخرى للتعادل العسكري والسياسي - مثل "تقرير مصير" النمسا والجاليات الناطقة بالألمانية في جمهورية تشيكوسلوفاكيا المصادق عليه شعبيًا، وصولاً إلى الاندماج بألمانيا النازية في 1938، أو قيام اليابان بتلفيق جمهورية مانتشو المزعومة في 1932 بعد اقتطاعها من شمال الصين؟ هل كانت القواعد والمبادئ **نفسها** هي النظام الدولي، أم أنها لم تكن سوى أطر خارجية لبنية جيوسياسية مشترطة بالفعل لقدرة على إدارة أكثر تطورًا وإتقانًا؟

* * *

كانت **"الدبلوماسية العتيقة"** قد حاولت موازنة مصالح الدول المتنافسة وانفعالات الحركات القومية المتخاصمة في معادلة قوى متبارية. وبتلك الروح، كانت قد أعادت فرنسا إلى النظام الأوروبي بعد هزيمة نابليون، مرجعة بمشاركتها في مؤتمر فيينا حتى مع ضمان تطويقها بجماهير هائلة لاحتواء أي مزيد من الإغراء بالتوسع. أما بالنسبة إلى الدبلوماسية الجديدة، التي وعدت بإعادة ترتيب الشؤون الدولية على مبادئ أخلاقية، لا على أسس استراتيجية، فإن مثل هذه الحسابات لم تكن متاحة.

أدى هذا إلى وضع سياسي حرج في 1919. لم تُدع ألمانيا إلى مؤتمر السلام ووُصمت في المعاهدة الصادرة بعدوانية الحرب الوحيدة مع تحميلها مجمل العبء المالي والأخلاقي-المعنوي للصراع. إلى الشرق من ألمانيا، دأب الساسة في فيرساي على بذل جهود الوساطة بين حشد من الشعوب والأقوام المطالبة بحقوق تقرير مصائرها على الأراضي ذاتها. تمخض الأمر عن صف سلسلة من الدول الضعيفة الممزقة إثنيًا بين قوتين عظيمتين محتملتين: ألمانيا وروسيا. وعلى أي حال، كان ثمة عدد أكثر مما ينبغي من الدول بما حال دون

جعل الاستقلال واقعيًا أو آمنًا بالنسبة إلى الجميع؛ بدلاً من ذلك تم إطلاق محاولة مترددة، متأرجحة من أجل صوغ مسودة حقوق أقليات. كذلك جرى استعداء الاتحاد السوفيتي الوليد، غير الممثل أيضًا في فيرساي، إلا أنه لم يُدمر بتدخل تحالفي فاشل في روسيا الشمالية، ثم عزله بعد ذلك. وتتويجًا لهذه العيوب، رفضت الولايات المتحدة التحاق أمريكا بركب عصبة الأمم، لخيبة ولسن الساحقة.

في السنوات الفاصلة منذ رئاسة ولسن، ظلت إخفاقاته تُعزى عمومًا لا إلى عيوب ونواقص في تصور للعلاقات الدولية، بل إلى ظروف طارئة - كونغرس انعزالي، (لم يحاول ولسن معالجة أو تخفيف تحفظاته) - أو إلى الجلطة التي أضعفته إبان رحلته الخطابية عبر البلاد دعمًا للعصبة.

على مأساوية هذه الأحداث إنسانيًا، لا بد من الإقرار بأن إخفاق رؤيا ولسن لم يكن ناجمًا عن تقصير أمريكا في التزام الفلسفة الولسنية. حاول خلفاء ولسن تطبيق برنامجه الرؤيوي عبر وسائل تكميلية أخرى ولسنية من حيث الجوهر. ففي 1920 و 1930، بادرت أمريكا وشركاؤها الديمقراطيون إلى تبني نوع من الالتزام الرئيسي بدبلوماسية قائمة على نزع السلاح والتحكيم السلمي. ففي مؤتمر واشنطن البحري لعام 1921-1922، حاولت الولايات المتحدة قطع الطريق على سباق التسلح عبر تحويل ثلاثين قطعة بحرية إلى خردة لبلوغ حدود متناسبة بين جملة الأساطيل الأمريكية، البريطانية، الفرنسية، الإيطالية، واليابانية. في 1928 تولى وزير خارجية الرئيس كالفن كوليج: فرانك كيلّوغ ريادة اتفاقية كيلّوغ-براياند، التي ادعت استهداف حظر الحرب كليًا بوصفها "أداة سياسية وطنية-قومية"[61]؛ والموقعون الذين كانوا يتألفون من ممثلي الأكثرية الساحقة من دول العالم المستقلة، جميع الأطراف المشاركة في الحرب العالمية، وسائر قوى المحور اللاحق، وعدوا باعتماد التحكيم السلمي في معالجة "جميع النزاعات والصراعات التي يمكن أن تنشأ في ما بينها مهما كانت طبيعتها ومهما كان منبعها". ما من عنصر ذي شأن من جملة هذه المبادرات بقي على قيد الحياة.

ورغم ذلك كله، فإن دور وودرو ولسن، الذي من شأن حياته العملية أن تبدو مادة تراجيديا شيكسبيرية أكثر منها ككتاب تعليمي في مادة السياسة الخارجية،

كان قد لامس وترًا حساسًا وجوهريًا في الروح الأمريكية. ومع أنه بعيد عن أن يكون الشخصية الأكثر دهاء ومكرًا على الصعيد الجيوسياسي والأوفر براعة على الصعيد الدبلوماسي في سياسة القرن العشرين الخارجية، فإنه يحتل، باطراد، مرتبة بين رؤساء الجمهورية "الأعظم" في الاستطلاعات المعاصرة. لعل من معايير انتصار ولسن الفكري أن يرى، حتى ريتشارد نكسون الذي كانت سياسته الخارجية تجسيدًا لأكثرية وصايا ومبادئ تيودور روزفلت، نفسه تلميذًا في مدرسة الأممية (الدولية) الولسنية ويعلق صورة رئيس جمهورية زمن الحرب في صدر مكتبه.

يجب روز عظمة وودرو ولسن النهائية بمدى نجاحه في استنفار تراث الاستثنائية الأمريكية وحشده خلف رؤيا نجت من هذه العيوب ودامت بعدها. ظل يحظى بالاحترام بوصفه نبيًا عَدَّتْ أمريكا نفسها ملزمة باستلهام نبوءاته. فكلما تعرضت لامتحان أزمة أو صراع - كما في الحرب العالمية الثانية، الحرب الباردة وانتفاضات حقبتنا في العالم الإسلامي - كانت أمريكا تسارع بطريقة أو أخرى إلى العودة إلى رؤية ولسن لنظام عالمي يضمن السلم عبر الديمقراطية، الدبلوماسية المنفتحة، وغرس المبادئ والمعايير المشتركة.

كانت عبقرية هذه الرؤية متمثلة بقدرتها على توظيف النزعة المثالية الأمريكية في خدمة مشاريع سياسة صنع السلام، حقوق الإنسان، والحل التعاوني للمشكلات، لدى القوة العظمى، مع شحن ممارسة السلطة الأمريكية بالأمل في عالم أفضل وأكثر تمتعًا بالسلام. كان نفوذها مسؤولاً إلى حد غير قليل عن انتشار أنظمة الحكم القائمة على المشاركة في طول العالم وعرضه على امتداد القرن الماضي، كما عن القناعة والتفاؤل الاستثنائيين اللذين أضفتهما أمريكا على انخراطها في الشؤون العالمية. تكمن مأساة النزعة الولسنية في أنها ورَّثت قوة القرن العشرين الحاسمة سياسة خارجية رفيعة مجردة من أي إحساس بالتاريخ أو الجغرافيا السياسية.

فرانكلن روزفلت والنظام العالمي الجديد

كانت مبادئ ولسن واسعة الانتشار، عميقة الارتباط بتصور أمريكا لذاتها، إلى حد أن إخفاق فترة ما بين الحربين لم يؤد، عندما تم، بعد عقدين، طرح موضوع

النظام العالمي مجددًا، إلى عرقلة عودتها المظفرة. مرة أخرى تنبهت أمريكا، وهي في زحمة حرب أخرى، إلى تحدي بناء صرح نظام عالمي جديد قائم أساسًا على مبادئ وستفاليا.

عندما اجتمع فرانكلين ديلانو روزفلت (أحد أقرباء تيودور روزفلت ورئيس فترة ثالثة تاريخي) مع ونستون تشيرتشل للمرة الأولى بوصفهما قائدين في نيوفاوندلاند على متن سفينة **أمير ويلز** في آب/أغسطس 1941، عبّر الرجلان عما وصفاه برؤيتهما المشتركة في الميثاق الأطلسي ذي "المبادئ الثمانية المشتركة" - كان من شأن ولسن أن يؤيدها جميعها، في حين لم يكن من شأن أي رئيس وزراء بريطاني سابق أن يطمئن إليها جميعها. تضمنت المبادئ "حق جميع الشعوب في اختيار شكل نظام الحكم الذي سيعيشون في ظله"؛ وضع حد للاحتلال الجغرافي رغمًا عن إرادة الكتل السكانية التابعة؛ "التحرر من الخوف والعوز"؛ وبرنامج لنزع السلاح الدولي، تمهيدًا لـ "التخلي" اللاحق "عن استخدام القوة" والعمل على "ترسيخ نظام أوسع ودائم لأمن عام". لم يكن من شأن هذا كله - لا سيما بند إنهاء الاستعمار - أن يبادر إليه ونستون تشيرتشل، ولما قبل به لو لم يكن مؤمنًا بضرورته للفوز بشراكة أمريكا التي كانت الأمل الأمثل بل الوحيد لتجنب الهزيمة[62].

ذهب روزفلت إلى ما هو أبعد حتى من ولسن في البوح بأفكاره حول التأسيس لسلام دولي. كان ولسن الآتي من الوسط الأكاديمي قد عوّل على بناء نظام عالمي على قاعدة مبادئ فلسفية من حيث الجوهر. أما روزفلت الخارج من رحم دوامة السياسة الأمريكية المدوِّخة، فقد بالغ في المراهنة على إدارة الشخصيات.

وهكذا فإن روزفلت عبر عن الاقتناع بأن من شأن النظام الدولي الجديد أن يُبنى على أساس الثقة الشخصية:

> على نوعية النظام العالمي الذي يجب أن ننجزه نحن الأمم المحبة للسلم، أن تعتمد أساسًا على علاقات إنسانية ودية، على المعرفة الشخصية، على التسامح، على الإخلاص الحصين والإرادة الطيبة والإيمان الحسن[63].

عاد روزفلت إلى هذا الموضوع في خطابه التنصيبي الرابع عام 1945، قائلاً[64]:

> لقد تعلمنا، كما قال إيمرسون، الحقيقة البسيطة المتمثلة بأن "الطريقة الوحيدة لكسب صديق هي أن تكون صديقًا". لن نفوز بأي سلام مديد إذا قاربناه بشك وعدم ثقة أو بخوف.

وحين تعامل روزفلت مع ستالين إبان الحرب، ظل دائبًا على تطبيق هذه القناعات. ففي مواجهة أدلة مؤكدة لسجل الاتحاد السوفيتي الحافل بالاتفاقات المنسوفة والخصومة المعادية للغرب، قيل إن روزفلت طمأن سفير الولايات المتحدة بموسكو: وليم سي بوليت قائلاً[65]:

> أنا لا أدحض حقائقك، يا بيل؛ إنها دقيقة. أنا لا أعترض على منطق محاكمتك. حدسي يؤكد لي أن ستالين ليس من ذلك النوع من البشر... أعتقد أنني لو أعطيته كل ما قد أستطيع دون أن أطلب منه شيئًا بالمقابل، **نبالة واجب**، لما حاول أن يضم أي شيء ويعمل من أجل عالم ينعم بالديمقراطية والسلم.

في أثناء اللقاء الأول بين الزعيمين بطهران لعقد قمة في 1943، كان سلوك روزفلت مواكبًا لتصريحاته[66]. عند الوصول، بادر الزعيم السوفيتي إلى تحذير روزفلت قائلًا إن الاستخبارات السوفيتية كانت قد اكتشفت مؤامرة مهدِّدة لأمن الرئيس عارضًا عليه الاستضافة في المجمع السوفيتي الكثيف التحصين، زاعمًا أن السفارة الأمريكية كانت أقل أمانًا ومفرطة البعد عن المكان المتوقع للاجتماع. قبل روزفلت العرض السوفيتي ورفض الإقامة في السفارة البريطانية القريبة دفعًا لانطباع أن القيادات الآنجلوساكسونية عاكفة على الاحتشاد ضد ستالين. وذاهبًا إلى ما هو أبعد في اجتماعات مشتركة مع ستالين، كان روزفلت يتعمد ظاهريًا استفزاز تشيرتشل مع السعي عمومًا لخلق انطباع بوجود نوع من الجفاء بينه وبين زعيم بريطانيا زمن الحرب.

تمثل التحدي المباشر بتحديد مفهوم للسلام. ما المبادئ التي من شأنها أن توجه العلاقات بين قوى العالم؟ ما المساهمة المطلوبة من الولايات المتحدة في

تصميم نظام دولي وتأمينه؟ هل يتعين التصالح مع الاتحاد السوفيتي أم مجابهته؟ وإذا ما تم إنجاز هذه المهمات بنجاح، فما نمط العالم الذي كان سيولد؟ هل سيكون السلم وثيقة أم سيرورة؟

كان التحدي الجيوسياسي في 1945 معقدًا مثل أي تحد في مواجهة أي رئيس جمهورية أمريكي. حتى في وضعه المدمر بالحرب، كان الاتحاد السوفيتي يضع عقبتين في طريق اجتراح نظام دولي لما بعد الحرب. حجمه ومدى اجتياحاته أطاحا بتوازن القوة في أوروبا. واندفاعته الثورية شكلت تحديًا لمشروعية سائر البنى المؤسسية الغربية: رافضًا جميع المؤسسات القائمة بوصفها أشكالاً لاستغلال غير مشروع، كان النظام الشيوعي قد دعا إلى ثورة عالمية للإطاحة بالطبقات الحاكمة وتمكين ما كان كارل ماركس قد أطلق عليه اسم "عمال العالم" من استعادة السلطة.

لدى تعرض أكثرية الموجة الأولى من الانتفاضات الشيوعية الأوروبية للسحق أو الانطفاء جراء الافتقار إلى التأييد بين البروليتاريا المكرسة، في عشرينيات القرن العشرين، بادر ستالين، الحقود وعديم الرحمة، إلى إعلان عقيدة تعزيز "الاشتراكية في بلد واحد". أجهز على جميع القادة الثوريين الأصليين الآخرين على امتداد عقد كامل من عمليات التطهير، وقام بنشر قوة عمل مجندة بأكثريتها لبناء قدرة روسيا الصناعية. محاولاً حرف اتجاه العاصفة النازية نحو الغرب، أقدم في 1939 على إبرام معاهدة حياد مع هتلر، قائمة على تقسيم أوروبا الشمالية والشرقية إلى منطقتي نفوذ سوفيتية وألمانية. أما وقد بادر هتلر في حزيران/يونيو 1941 إلى غزو روسيا، فإن ستالين سارع إلى استحضار النزعة القومية الروسية مستعيدًا إياها من محجرها الإيديولوجي معلنًا "الحرب الوطنية العظمى"، شاحنًا الإيديولوجيا الشيوعية بجرعة انتهازية مناشدة للمشاعر الإمبراطورية الروسية. للمرة الأولى في تاريخ الحكم الشيوعي، قام ستالين باستحضار الروح الروسية التي كانت قد أوجدت الدولة الروسية ودافعت عنها قرونًا من الزمن عبر سلسلة من أنظمة الحكم الاستبدادية الداخلية من جهة وسيل من عمليات الاجتياح والسطو الخارجية من جهة ثانية.

تمخض الانتصار في الحرب عن مجابهة العالم بتحد روسي شبيه بذلك الذي

نشأ في نهاية الحروب النابليونية، وإن بقدر أكبر من الحدة والضراوة. كيف كان هذا العملاق – الذي فقد ما لا يقل عن عشرين مليونًا من الأرواح ومن تعرض الثلث الغربي من مساحته للتدمير والخراب – سيرد على الفراغ الحاصل أمامه؟ كان من شأن الانتباه إلى تصريحات ستالين أن يوفر الجواب لولا أوهام زمن الحرب التقليدي، التي كان ستالين حريصًا على غرسها زاعمًا أنه كان دائبًا على التخفيف من غلو إيديولوجيي الشيوعية بدلاً من تحريضهم.

استراتيجية ستالين العالمية كانت معقدة. كان مقتنعًا بأن النظام الرأسمالي مدمن حتمًا على إنتاج الحروب؛ وكان من شأن انتهاء الحرب العالمية الثانية أن يكون هدنة في أحسن الأحوال. كان يرى هتلر ممثلاً استثنائيًا فريدًا للنظام الرأسمالي، لا منحرفًا شذ عنه وتمرد عليه. بقيت الدول الرأسمالية خصومًا بعد هزيمة هتلر، بصرف النظر عما كان قادتها يقولونه أو حتى يفكرون به. كان في عشرينيات القرن العشرين قد قال عن القيادات البريطانية والفرنسية، باحتقار، ما يلي[67]:

> يتحدثون عن النزعة السلمية؛ يتحدثون عن السلام بين الدول الأوروبية. براياند وتشمبرلين يتعانقان... هذا كله هراء. نحن نعلم من التاريخ الأوروبي أنه كلما تم توقيع معاهدات جرى ترتيب جديد للقوى من أجل حرب جديدة؛ هذه المعاهدات سُميت معاهدات سلام [على الرغم من] أنها وُقعت بهدف تصوير عناصر جديدة للحرب القادمة.

في نظرة ستالين إلى العالم، كانت القرارات تُحسم بعوامل موضوعية، لا بعلاقات شخصية. وهكذا فإن حسن نية تحالف زمن الحرب كان "ذاتيًا" وتم تجاوزه من قبل ظروف الانتصار الجديدة. ومن شأن هدف الاستراتيجية السوفيتية أن يتمثل بتحقيق الحد الأقصى من الأمن بالنسبة إلى المكاشفة الحتمية. وكان هذا يعني دفع حدود أمن روسيا إلى أبعد نقطة ممكنة في الغرب والعمل على إضعاف البلدان الواقعة خلف هذه الحدود الأمنية عبر الأحزاب الشيوعية والعمليات السرية.

فيما كانت الحرب متواصلة، ظل القادة الغربيون يقاومون مثل هذه التقويمات: تشيرتشل لحاجته إلى أن يبقى مواكبًا أمريكا؛ روزفلت لأنه كان يؤيد "خطة رئيسية" هادفة إلى تأمين سلام عادل ودائم، أمرٌ كان بالفعل مناقضًا لما كان قد

حصل في النظام الدولي الأوروبي - لم يكن ليشجع أيًا من خياري توازن القوة واستعادة الإمبراطوريات. كان برنامجه العام يدعو إلى قواعد يستند إليها الحل السلمي للنزاعات وجهود متوازية للقوى الرئيسية، ما عُرف باسم عناصر الشرطة الأربعة: الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، بريطانيا، والصين. كان من المتوقع على نحو خاص أن تتولى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قيادة عملية كبح انتهاكات السلام.

قام تشارلز بوهلن، الذي كان آنذاك موظفًا شابًا في الخارجية ومترجمًا عن الروسية عند روزفلت ثم ما لبث أن أصبح أحد مهندسي علاقة الحرب الباردة بسياسة أمريكا، بدحض ما اعتمده روزفلت من "قناعة أمريكية بأن الطرف الآخر "إنسان طيب" سوف يرد ردًا مناسبًا وشريفًا إذا ما تعاملت معه على نحو سليم". كتب بوهلن يقول[68]:

> كان [روزفلت] يشعر بأن ستالين كان يرى العالم كما يراه هو إلى حد ما، وبأن عداء ستالين وعدم ثقته... كانا ناجمين عن الإهمال الذي كان الاتحاد السوفيتي قد عانى منه على أيدي بلدان أخرى لسنوات ما بعد الثورة. تمثل ما لم يفهمه بأن عداء ستالين كان مستندًا إلى قناعات إيديولوجية عميقة.

ثمة وجهة نظر أخرى ترى أن روزفلت، الذي كان قد أثبت دهاءه عبر الطريقة القاسية غالبًا التي اعتمدها لمناورة الشعب الأمريكي المحايد أساسًا ودفعه نحو حرب كانت قلة فقط تراها ضرورية، كان فوق احتمال التعرض للخداع من قبل أي زعيم حتى لو كان شديد المراوغة والمكر مثل ستالين[69]. وحسب هذا التفسير، فإن روزفلت كان يأخذ وقته ممازحًا الزعيم السوفيتي لمنعه من عقد صفقة منفصلة مع هتلر. من المؤكد بالضرورة أنه كان يعلم - أو كان سيكتشف بسرعة - أن النظرة السوفيتية إلى النظام الدولي كانت مناقضة لنظيرتها الأمريكية؛ كان من شأن محاولات استحضار الديمقراطية وتقرير المصير أن تعبئ الجمهور الأمريكي ولكنها كان يجب عليها أن تُثبت في النهاية أنها غير مقبولة في موسكو. وما إن تم إنجاز الاستسلام غير المشروط لألمانيا وجرى استعراض التشدد السوفيتي، حتى بادر روزفلت، حسب وجهة النظر هذه، إلى تعبئة الأنظمة الديمقراطية بالقدر نفسه من التصميم الذي كان قد أبداه في معارضته لهتلر.

كثيرًا ما يجسد القادة العظماء التباسات وألوان غموض عظيمة. هل كان الرئيس جون كندي، عند اغتياله موشكًا على توسيع التزام أمريكا بفيتنام أم على الانسحاب منها؟ عمومًا، لم تكن السذاجة تهمة وجهها منتقدو روزفلت إليه. لعل الحل هو أن روزفلت كان، مثله مثل شعبه، متناقضًا ومتأرجحًا بين ضفتي النظام الدولي. كان حالمًا بسلام قائم على المشروعية، أي على الثقة بين الأفراد، على احترام القانون الدولي، على الأهداف الإنسانية، وعلى حسن النية. غير أنه، في مواجهة مقاربة الاتحاد السوفيتي القائمة على القوة بإلحاح، ربما انحرف نحو الجانب الماكيافيلي الذي كان قد أوصله إلى القيادة وجعله الشخصية المهيمنة في فترته. أما مسألة التوازن الذي كان سيحققه فقد استبقها موتُه في الشهر الرابع من فترته الرئاسية الرابعة، قبل أن تتوفر له إمكانية إتمام مخططه الخاص بالتعامل مع الاتحاد السوفيتي. فجأة جرى قذف هاري ترومان، الذي أقصاه روزفلت عن أي عملية اتخاذ قرارات، إلى حضن ذلك الدور.

الفصل الثامن

الولايات المتحدة: قوة عظمى مترددة

جميع رؤساء جمهورية ما بعد الحرب الاثني عشر ظلوا يؤكدون بشغف دورًا استثنائيًا لأمريكا في العالم[1]. كلٌ منهم تعامل مع الأمر كما لو كان من البديهي أن تتحلى أمريكا بغَيْرية السعي لحل نزاعات جميع الأمم وتحقيق مساواتها، ذلك السعي الذي من شأن علاقة النجاح النهائي فيه أن تتمثل بالسلم العالمي والتناغم الكوني.

دأب جميع رؤساء الجمهورية من الحزبين السياسيين كليهما على إعلان مدى قابلية تطبيق المبادئ الأمريكية على العالم بأسره، ولعل التعبير الأبلغ عن الأمر (وإن لم يكن فريدًا بأي معنى) كان خطاب الرئيس جون كندي التدشيني في العشرين من كانون الثاني/يناير 1961. دعا كندي بلده إلى "دفع كل الأثمان، حمل كل الأعباء، مواجهة كل الصعوبات، دعم كل الأصدقاء، ومعارضة جميع الأعداء من أجل تأكيد بقاء الحرية وازدهارها". لم يميز بين تهديد وآخر؛ لم يعتمد أي أولويات بالنسبة إلى انخراط أمريكا. تحديدًا رفض الحسابات المتقلبة لتوازن القوة التقليدي. كان ما دعا إليه "مسعى جديدًا" – "لا توازنًا للقوة، بل قانونًا عالميًا جديدًا". كان من شأن ذلك أن يكون "تحالفًا أعظم وعالميًا" ضد "أعداء البشرية المشتركين". ما كان من شأنه أن يعامَل في بلدان أخرى بوصفه تبجحًا خطابيًا قُدِّم، في الخطاب الأمريكي، مسودة مشروع محدد لنوع من التحرك العالمي. ومتحدثًا أمام الهيئة العامة للأمم المتحدة بعد شهر واحد من اغتيال كندي، أكد ليندن جونسون الالتزام العالمي غير المشروط نفسه قائلاً[2]:

> كل إنسان وكل أمة يلتمسان السلم ويكرهان الحرب، ومستعدان للكفاح المناسب ضد الجوع والمرض والبؤس، سيجدان الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبهما، مستعدةً للسير معهما، نعم السير معهما كل خطوة من خطوات الطريق.

ذلك الشعور بالمسؤولية عن النظام العالمي وباستحالة الاستغناء عن القوة الأمريكية، معززًا بإجماع أقام نزعة القادة الأخلاقية الكونية على قاعدة إخلاص الشعب الأمريكي للحرية والديمقراطية، تمخض عن جملة الإنجازات الخارقة لفترة الحرب الباردة وما بعدها. ساعدت أمريكا على إعادة بناء الاقتصادات الأوروبية المدمرة، أوجدت الحلف الأطلسي، واجترحت شبكة أمان وشراكات اقتصادية عالمية. انتقلت من عزل الصين إلى سياسة التعاون معها. صممت نظام تجارة عالمية منفتحة وفرت الوقود اللازم للإنتاجية والازدهار، وكانت (كعادتها طوال القرن الماضي) عند حافة ريادة جُل ثورات الفترة التكنولوجية. دعمت أنظمة الحكم القائمة على المشاركة في البلدان الصديقة وغير الصديقة على حد سواء؛ اضطلعت بدور قيادي في صوغ مبادئ إنسانية جديدة، ودأبت منذ عام 1945، في خمس حروب وجملة من المناسبات الأخرى، على دفع دماء أمريكية ثمنًا لإنقاذ تلك المبادئ في زوايا نائية من العالم. ما من بلد آخر كان مؤهلاً لامتلاك النزعة المثالية من جهة والموارد من جهة ثانية اللازمتين للتصدي لمثل هذه السلسلة من التحديات، أو القدرة على النجاح في مثل هذا العدد الكبير منها. ظلت النزعتان المثالية والاستثنائية الأمريكيتان قوتي الدفع الكامنتين خلف بناء صرح نظام دولي جديد[3].

لبضعة عقود، كان ثمة قدر غير عادي من التطابق بين معتقدات أمريكا التقليدية وتجربتها التاريخية من ناحية والعالم الذي وجدت نفسها فيه من ناحية أخرى. وبالنسبة إلى جيل القادة الذي تحملوا مسؤولية بناء نظام ما بعد الحرب، فإن التجربتين العظيمتين كانتا تجربة التغلب على كساد ثلاثينيات القرن العشرين من جهة وتجربة الانتصار على العدوان في أربعينياته. المهمتان، كلتاهما، انصاعتا لحلين محدَّدَيْن: استعادة النمو وتدشين برامج رخاء اجتماعي جديدة على الصعيد الاقتصادي؛ استسلام العدو من دون شروط على الصعيد الحربي.

في نهاية الحرب، كانت الولايات المتحدة، بوصفها الدولة الرئيسية الوحيدة

الناجية أساسًا من الدمار، تنتج نحو 60 بالمئة من الناتج الإجمالي العالمي. كانت، إذن، مؤهَّلة لتحديد القيادة على أنها، من حيث الجوهر، مسيرة تقدم عملية مصمَّمة بما ينسجم مع التجربة الداخلية الأمريكية؛ التحالفات على أنها مفاهيم ولِسُنية عن الأمن الجماعي؛ وأنظمة الحكم على أنها برامج معافاة اقتصادية وإصلاح ديمقراطي. انطلق مشروع أمريكا للحرب الباردة دفاعًا عن بلدان مؤمنة بوجهة النظر الأمريكية حول النظام العالمي. أما الخصم، الاتحاد السوفيتي، فجرى تصوره شاردًا عن الأسرة الدولية التي لن يلبث أن يعود إليها في النهاية.

وعلى الطريق نحو تلك الرؤيا، بدأت أمريكا تصادف وجهات نظر تاريخية أخرى حول النظام العالمي. أمم جديدة ذوات تواريخ وثقافات مختلفة انتصبت على خشبة المسرح مع رحيل الاستعمار. طابع الشيوعية صار أكثر تعقيدًا وتأثيره أوفر غموضًا. حكومات وعقائد مسلحة رافضة لمفاهيم أمريكا حول النظام على المستويين المحلي والدولي أطلقت تحديات شديدة العناد. باتت حدود القدرات الأمريكية مكشوفة رغم وفرة هذه القدرات المعروفة.

عمليات تصدي أمريكا لهذه الوقائع طرحت أسئلة لم يكن قد سبق لها أن طُرحت على الولايات المتحدة: هل السياسة الخارجية الأمريكية قصة ذات بداية ونهاية، منطوية على إمكانية انتصارات نهائية حاسمة؟ أم أنها سيرورة إدارة وصقل سلسلة أبدية من التحديات المتكررة؟ هل ثمة أي محطة أخيرة، هدف، للسياسة الخارجية، أم أن هذه السياسة الخارجية عملية إنجاز أبديةُ عدمِ الاكتمال؟

في ردها على هذه الأسئلة خاضت أمريكا سجالات بالغة القسوة زاخرة بالآلام وتعرضت لانقسامات داخلية حول طبيعة دورها العالمي. كانت تلك الوجه المعكوس لنزعتها المثالية التاريخية. عبر صوغ مسألة دور أمريكا العالمي بوصفها اختبارًا، كمالاً أخلاقيًّا، عاقبت نفسها - على نحو مفرط أحيانًا - جراء التقصير، متوقعة نوعًا من التتويج النهائي لمحاولاتها - في مجالات السلم، الديمقراطية، والعالم القائم على سيادة القانون التي تنبأ بها ولسن - كثيرًا ما بدت منزعجة من آفاق سياسة خارجية مرتدية ثوب مسعى دائم لأهداف طارئة، عابرة. ومع تأكيد جُل رؤساء الجمهورية بإصرار أن لأمريكا مبادئ **كونية** شاملة

في حين لا تتوفر البلدان الأخرى إلا على مصالح وطنية-قومية، ظلت الولايات المتحدة تخاطر بتطرفَي المبالغة في التوسع والانكفاء المحْبَط.

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية خاضت أمريكا، دفاعًا عن رؤيتها للنظام العالمي، خمس حروب باسم أهداف كبرى متمتعة بداية بتأييد شعبي شبه شامل، ما لبث، فيما بعد، أن تحول إلى نزاع شعبي - كثيرًا ما وصل إلى حافة العنف. في ثلاث من هذه الحروب، انقلب إجماع المؤسسة بغتة إلى احتضان برنامج انسحاب أحادي غير مشروط عمليًا. مرات ثلاث في غضون جيلين، تخلت الولايات المتحدة عن حروب غير مكتملة (في منتصف الطريق) بوصفها منحرفة أو خاطئة - في فيتنام نتيجة قرارات برلمانية، في العراق وأفغانستان باختيار رئيس الجمهورية.

جاء انتصار الحرب الباردة مصحوبًا بتناقض خِلْقي. كانت أمريكا دائبة على الغوص في أعماق روحها بحثًا عن القيمة الأخلاقية-المعنوية لجهودها على نحو يصعب الاهتداء إلى نظير تاريخي له. إما أن الأهداف الأمريكية كانت متعذرة التحقيق، أو أن أمريكا أخفقت في اعتماد استراتيجية متناسبة مع إمكانية بلوغ هذه الأهداف. سيسارع النقاد إلى عطف هذه النكسات على عيوب، أخلاقية وفكرية، يعاني منها قادة أمريكا. أما أرباب التاريخ فقد يستنتجون أنها - النكسات - مشتقة من العجز عن حل نوع من التأرجح بين القوة والدبلوماسية، بين الواقعية والمثالية، وبين السلطة والمشروعية، المخترِق لمجمل المجتمع من بابه إلى محرابه.

بداية الحرب الباردة

لا شيء في حياة هاري ترومان المهنية كان يوحي بأنه قد يصبح رئيسًا للجمهورية، بله توليه رئاسة عمليات اجتراح هيكلية نظام دولي مقدَّر لها أن تعيش عبر الحرب الباردة وتساهم في إقرارها. ومع ذلك، فإن هذا "الرجل العادي" الأمريكي حتى النخاع من العظم كان سيبرز بوصفه أحد رؤساء أمريكا المؤسسين.

ما من رئيس تصدى لمهمة أكثر إثارة للرعب. كانت الحرب قد انتهت دون أي محاولة من جانب القوى لإعادة تحديد النظام الدولي كما حصل في التسوية

الوستفالية عام 1648 ومؤتمر فيينا عام 1815. لذا فإن مهمة ترومان الأولى تمثلت بتجسيد رؤية روزفلت لمنظمة دولية مفهومةً فهمًا واقعيًا، حملت اسم الأمم المتحدة. ميثاقها الموقع في فرانسسكو عام 1945 قام بدمج اثنتين من صيغ اتخاذ القرارات الدولية. كان من شأن الجمعية العمومية أن تكون كونية شاملة في عضويتها وقائمة على أساس المساواة بين الدول - "دولة واحدة، صوت واحد". في الوقت نفسه كانت الأمم المتحدة ستحقق الأمن الجماعي عبر جوقة (فرقة) عالمية، مجلس الأمن، معيِّنة خمس قوى رئيسية (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفيتي، والصين) "أعضاء دائمين" متمتعين بحق النقض (الفيتو). (جرى ضم بريطانيا، فرنسا، والصين تقديرًا لسجل إنجازاتها العظيمة وعكسًا أيضًا لقدراتها الراهنة). جنبًا إلى جنب مع فريق دوار مؤلف من تسعة بلدان إضافية، حُمِّل مجلس الأمن مسؤولية "صون السلم والأمن الدوليين".

لا تستطيع الأمم المتحدة تحقيق هدفها المرسوم ما لم يتقاسم الأعضاء الدائمون الخمسة تصورًا لنظام عالمي. فحول القضايا التي يختلفون بشأنها، قد تنجح المنظمة الدولية في ادخار خلافاتهم، بدلاً من إطفائها. تولى اجتماع القمة الأخير لحلفاء زمن الحرب ببوتسدام في شهري تموز-آب/يوليو-أغسطس 1945 لكل من ترومان، ونستون تشيرتشل، وستالين، مهمة تحديد مناطق احتلال ألمانيا. (تم استبدال تشيرتشل نتيجة هزيمته الانتخابية في منتصف اجتماعات القمة بكلمنت أتلي، نائبه زمن الحرب). تولى الاجتماع أيضًا مهمة وضع برلين تحت إدارة مشتركة للقوى الأربع المنتصرة مع إمكانية وصول مضمونة إلى مناطق الاحتلال الغربية عبر الأراضي الواقعة تحت الاحتلال السوفيتي. تبين أن ذلك كان هو الاتفاق المهم الأخير بين حلفاء زمن الحرب.

في المفاوضات التي تمت لتنفيذ ما اتُّفق عليه، وجد الحلفاء الغربيون والاتحاد السوفيتي أنفسهم في مأزق متفاقم. أصر الاتحاد السوفيتي على تشكيل هيكلية دولية، اجتماعية، وسياسية لأوروبا الشرقية على أساس مبدأ طرحه ستالين في 1945 قائلاً[4]: "كل من يحتل أرضًا يفرض عليها أيضًا نظامه الاجتماعي. الجميع يفرضون أنظمتهم الاجتماعية حتى الحدود التي توفرها جيوشهم. عكس

ذلك غير ممكن". نافضًا يده من أي فكرة ذات علاقة بالمبادئ الوستفالية لمصلحة "العوامل الموضوعية"، بادر ستالين الآن إلى فرض نظام موسكو الماركسي-اللينيني دون رحمة، وإن بالتدريج، على أوروبا الشرقية طولاً وعرضًا.

حصلت المجابهة العسكرية المباشرة الأولى بين حلفاء زمن الحرب حول معابر الوصول إلى عاصمة العدو السابق: برلين. ففي 1948، أقدم ستالين، ردًا على دمج مناطق أو قطاعات الاحتلال الثلاثة العائدة للحلفاء الغربيين، على قطع طرق الوصول إلى برلين التي عاشت إلى نهاية الحصار على التموين الذي وفره جسر جوي أمريكي بمعظمه.

ثمة حديث أجريته في 1989 مع أندري غروميكو وزير الخارجية السوفيتي لمدة ثمانية وعشرين عامًا حتى طُرد بترقيته إلى منصب رئيس فخري للجمهورية إلى حد كبير من قبل الزعيم المنصَّب حديثًا ميخائيل غورباتشوف. لذا كان عنده كثير من الوقت للمناقشات حول ما كان قد لاحظه حول التاريخ الروسي ولا مستقبل يحميه بالتحفظ. سألت: كيف كان الاتحاد السوفيتي سيستطيع التعامل مع أي رد عسكري أمريكي على حصار برلين، في ضوء الخسائر الهائلة في الأرواح والممتلكات التي كان قد تكبّدها في الحرب؟ كان جواب غروميكو أن ستالين سبق له أن كان قد رد على أسئلة مشابهة من مرؤوسيه معبرًا عن الشك بإقدام الولايات المتحدة على استخدام أسلحة نووية حول مثل هذه القضية المحلية. وإذا اختار الحلفاء الغربيون أن يقوموا بتوغل بري تقليدي على امتداد معابر الوصول، فإن القوات البرية كانت مزودة بأوامر تقضي بالمقاومة دون العودة إلى قرار من ستالين. أما إذا حاولت القوات الأمريكية أن تستنفر على امتداد الجبهة كلها، فرد ستالين قائلاً: "تعالوا إلي ! ". بعبارة أخرى، كان ستالين يشعر بأن لديه ما يكفي من القوة لخوض حرب محلية ولكنه لم يكن مستعدًا للمخاطرة بحرب عامة مع الولايات المتحدة.

منذ ذلك التاريخ وصاعدًا كانت ثمة كتلتان دائبتان على النظر إحداهما إلى الأخرى بتحد مشحون بالتهديد دون العمل على معالجة أسباب الأزمة الكامنة في العمق. كانت أوروبا المتحررة من النازية معرضة لخطر الوقوع في قبضة قوة

هيمنية جديدة. جملة الدول المستقلة حديثًا في آسيا لم تكن، بمؤسساتها الهشة وانقساماتها الداخلية، والإثنية غالبًا، العميقة، مرشحة لنيل الحكم الذاتي إلا لتجد نفسها في مواجهة عقيدة في خصومة مع الغرب ومعادية للتعددية على الصعيدين الداخلي والدولي.

عند هذا المنعطف، أقدم ترومان على اختيار استراتيجي كان أساسيًّا بالنسبة إلى التاريخ الأمريكي كما إلى تطور النظام الدولي. وضع حدًّا للإغراء التاريخي المتمثل بـ "التحرك الأحادي" عبر إلزام أمريكا بتأطير دائم لنوع من النظام الدولي الجديد. طرح سلسلة من المبادرات الحاسمة. حل برنامج المساعدات اليونانية-التركية لعام 1947 محل أشكال الدعم التي وفرتها بريطانيا لإدامة هذين البلدين المتوسطيين المحوريين وما عادت قادرة على ذلك؛ تقدم مشروع مارشال في 1948 بخطة تعافٍ ما لبثت أن أعادت لأوروبا صحتها الاقتصادية. في 1949، تولى دين أتشيسون وزير خارجية ترومان رئاسة احتفال تدشين الناتو (منظمة معاهدة شمال الأطلسي) بوصفه حجر زاوية النظام الدولي الجديد الخاضع للرعاية الأمريكية.

شكل الناتو انطلاقة جديدة على طريق التأسيس للأمن الأوروبي. لم يعد النظام الدولي مطبوعًا بتوازن القوة الأوروبي التقليدي المستَقْطَر من تحالفات متقلبة بين حشد من الدول. بالأحرى، ما من تعادل سائد إلا واختزل إلى ذلك القائم بين القوتين النوويتين العظميين. وإذا ما اختفت إحداهما أو أخفقت في الاشتباك، فقد كان من شأن التعادل أن يتلاشى ليصبح الخصم مهيمنًا. الاحتمال الأول هو ما حصل في 1990 مع انهيار الاتحاد السوفيتي؛ أما الثاني فكان الهاجس الدائم لحلفاء أمريكا طوال سني الحرب الباردة خشية احتمال عزوف أمريكا عن الاهتمام بالدفاع عن أوروبا. الأمم الملتحقة بركب منظمة معاهدة شمال الأطلسي وفرت بعض القوات العسكرية ولكن بصيغة رسم اشتراك ثمنًا لمأوى تحت مظلة أمريكا النووية أكثر من كونها أداة دفاع محلي. ما كانت أمريكا عاكفة على إنشائه في الحقبة الترومانية كان نوعًا من الضمان الأحادي بصيغة نوع من التحالف التقليدي.

مع استكمال الهيكل، عادت الحوارات التاريخية حول الهدف الأقصى لسياسة

أمريكا الخارجية إلى الانبثاق. هل كانت أهداف الحلف الجديد أخلاقية أم استراتيجية؟ تعايش أم انهيار الخصم؟ هل كانت أمريكا تحاول هداية الخصم أم تلتمس التطور؟ تنطوي الهداية على إغراء الخصم بالقطع مع ماضيه في حركة أو لفتة شاملة. أما التطور فينطوي على نوع من السيرورة المتدرجة، على نوع من الاستعداد لاعتماد أهداف سياسة خارجية نهائية في مراحل غير مكتملة كما للتعامل مع الخصم بوصفه واقعًا مع بقاء هذه السيرورة متواصلة. أيّ المسارين كانت أمريكا ستختار؟ كاشفة عن تناقضها التاريخي إزاء الموضوع، بادرت أمريكا إلى اختيارهما، كليهما.

استراتيجيات نظام حرب باردة

الخطة الاستراتيجية الأمريكية الأشمل في الحرب الباردة طرحها موظف سلك خارجي مغمور في ذلك الوقت يدعى جورج كينان، كان يعمل رئيسًا للقسم السياسي في السفارة الأمريكية بموسكو. ما من موظف سلك خارجي سبق له أن قام بتأطير الحوار الأمريكي حول دور أمريكا العالمي إلى هذا المدى. ففيما كانت واشنطن لا تزال غارقة في نشوة زمن الحرب المستمدة من حسن نوايا ستالين، تنبأ كينان بمجابهة وشيكة. في رسالة شخصية له إلى أحد الزملاء عام 1945 أكد كينان أن الولايات المتحدة كانت بحاجة لمواجهة حقيقة أن من شأن حليفها السوفيتي أن ينقلب، مع انتهاء الحرب، إلى عدو قائلاً[5]:

> وهكذا فإن صراعًا أساسيًا ينشأ حول أوروبا بين مصالح القوة البحرية الأطلسية، المطالبة بالحفاظ على حياة سياسية مستقلة مفعمة بالحيوية في شبه الجزيرة الأوروبية من جهة، ومصالح القوة البرية الأوراسية المسكونة بالغيرة، التي يتعين عليها باستمرار أن تتوسع غربًا ولن تهتدي إلى محطة تتوقف عندها دون الوصول إلى المحيط الأطلسي، حيث يمكنها، من وجهة نظرها، أن تقف بأمان.

اقترح كينان ردًا استراتيجيًا مكشوفًا: "المبادرة فورًا إلى تجميع سائر الأوراق التي نملكها والبدء بلعبها بقيمتها الكاملة". كان من شأن أوروبا الشرقية أن تقع تحت هيمنة موسكو: فهي أقرب إلى مراكز القوة الروسية منها إلى واشنطن إضافة إلى أن القوات الروسية كانت، للأسف، قد وصلت إليها أولاً، كما استنتج

كينان. لذا فإن على الولايات المتحدة أن تحصن فضاء في أوروبا الغربية تحت حماية أمريكية - مع خط فصل مخترق لألمانيا - لإضفاء ما يكفي من القوة والتلاحم على فضائها للحفاظ على التوازن الجيوسياسي.

هذه النبوءة العبقرية الثاقبة عن محصلة ما بعد الحرب رُفضت من قبل زميل كينان تشارلز "تشيب" بوهلن من منطلق ولسني يقول[6]: إن "سياسة من ذلك النوع لا يمكن اعتمادها في نظام ديمقراطي. فقط دول شمولية (توتاليتارية) تستطيع اعتماد وتنفيذ مثل تلك السياسات". قد تسلِّم واشنطن بنوع من توازن القوة بوصفه واقعًا؛ لكنها لا تستطيع أن تتبناه بوصفه سياسة أو خطة.

في شباط/فبراير 1946 تلقت السفارة الأمريكية بموسكو سؤالاً من واشنطن حول مدى التغيير النظري في خطاب ستالين التدشيني في الالتزام السوفيتي بنظام دولي متناغم. كان كينان، وهو نائب رئيس بعثة آنذاك، قد مُنح فرصة يحلم بها كثيرون من موظفي السلك الخارجي: فرصة عرض وجهات نظرهم مباشرة على مستويات عليا دون اشتراط أي موافقة من السفارة[7]. رد كينان ببرقية مؤلفة من خمس فقرات على تسع عشرة صفحة بأسطر دون فراغات. تمثل جوهر ما عُرفت باسم **البرقية الطويلة** بأن مجمل الجدل الأمريكي الدائر حول النوايا السوفيتية كان بحاجة إلى إعادة نظر. كان القادة السوفييت يرون العلاقات الشرقية-الغربية مباراة بين مفهومين متناقضين للنظام العالمي. كانوا قد ورثوا "شعورًا روسيا تقليديًا وغريزيًا بعدم الأمان" ودأبوا على تطعيمه بعقيدة ثورية ذات أبعاد عالمية. وكان من شأن الكرملين أن يفسر كلاً من وجوه الشؤون الدولية في ضوء العقيدة السوفيتية القائلة بوجود صراع منافع وامتيازات بين ما كان ستالين قد دعاه "مركزَيْ الأهمية العالمية"، الرأسمالية والشيوعية، اللتين كان صراعهما العالمي محتومًا وغير قابل للانتهاء ما لم تنتصر إحداهما. كانوا يرون المعركة حتمية، فجعلوها كذلك.

في العام التالي أقدم كينان، وقد بات رئيسًا لهيئة تخطيط السياسة بوزارة الخارجية، على مخاطبة الجمهور عبر مقالة في **الشؤون الدولية** (Foreign Aairs) نُشرت بتوقيع "X". على السطح أكدت المقالة ما جاء في **البرقية الطويلة**: الضغط السوفيتي على الغرب فعلي ومتجذر، ولكنه قابل لـ "الاحتواء

بالتطبيق الحاذق والحذر لقوة مضادة في سلسلة من النقاط الجغرافية والسياسية دائمة التبديل"[8].

ما كان تيودور روزفلت ليجد أي صعوبة في الموافقة على هذا التحليل. غير أن كينان ما لبث، حين عكف على تلخيص فكرته حول كيفية انتهاء الصراع، أن عاد إلى الدخول في منطقة ولسنية. تنبأ أن من شأن بعض القادة السوفييت، في أحد منعطفات مجابهات موسكو الخائبة مع العالم الخارجي، أن يشعروا بالحاجة إلى تحقيق المزيد من الدعم عبر تجاوز الجهاز الحزبي وصولاً إلى الجمهور العام، الذي كان فجًّا وعديم الخبرة، جراء حرمانه الدائم من فرصة تطوير أي شعور سياسي مستقل. غير أن حصول مثل هذا النسف "لوحدة وكفاءة الحزب بوصفه أداة سياسية"[9] كان كفيلاً "بتغيير الاتحاد السوفيتي بين ليلة وضحاها وقلبه من أحد المجتمعات القومية الأقوى إلى واحدة من أضعفها وأكثرها تفاهة". هذه النبوءة - وهي صائبة من حيث الجوهر - كانت ولسنية في إيمانها بأن من شأن سيرورة المبادئ الديمقراطية أن تفوز في النهاية، لأن كفة المشروعية ستكون هي الراجحة على كفة القوة.

هذا الإيمان هو الذي مارسه وزير الخارجية الأنموذج: دين أتشيسون على العديد ممن جاؤوا بعده (بمن فيهم أنا). فمن 1949 إلى 1953 ركّز اهتمامه على بناء ما أطلق عليه اسم "حالات قوة" عبر الناتو؛ كان من شأن الدبلوماسية الشرقية-الغربية أن تعكس توازن القوة على نحو آلي إلى هذا الحد أو ذاك. إبان الإدارة الآيزنهاورية قام خَلَفُه، جون فوستر دالاس، بتوسيع منظومة التحالفات عبر **السياتو** لجنوب شرق آسيا في 1954 وحلف بغداد للشرق الأوسط في 1955. عمليًا، بات الاحتواء مساويًا لبناء تحالفات عسكرية على الأطراف والتخوم السوفيتية كلها في قارتين. كان من شأن النظام العالمي أن يتألف من مجابهة قوتين عظميين متنافرتين - وكل منهما قامت بتركيب نظام دولي في إطار فضائها.

وزيرا الخارجية، كلاهما، كانا يريان السلطة أو القوة والدبلوماسية مرحلتين متعاقبتين: كانت أمريكا ستعمد أولاً إلى تعزيز القوة واستعراضها؛ وبعد ذلك كان الاتحاد السوفيتي سيضطر لوقف تحدياته وصولاً إلى قدر معقول من التعايش

أو المساكنة مع العالم غير الشيوعي. غير أن السؤال هو: لماذا كان ضروريًا تعليق الدبلوماسية في المراحل التشكيلية للعلاقة الأطلسية، إذا كانت هذه الدبلوماسية ستستند إلى مواقع قوة عسكرية؟ وكيف كانت قوةُ العالم الحر ستُبلِّغ للطرف الآخر؟ فاحتكار أمريكا النووي معطوفًا على تأثير الحرب المدمرة في الاتحاد السوفيتي كان ضامنًا لبقاء التوازن الفعلي للقوة فريد الميلان لصالح الغرب في بداية الحرب الباردة. لم يكن ثمة حاجة لبناء حالة قوة؛ فمثل هذه الحالة كانت موجودة سلفًا.

أقر ونستون تشيرتشل بهذا في خطاب ألقاه في تشرين الأول/أكتوبر 1948، حين جادل أن من شأن وضع المساومة عند الغرب ألا يكون أقوى مما هو عليه في تلك اللحظة في أي وقت من الأوقات. كان لا بد من الإلحاح على التفاوض، لا تعليقه. ومما قاله تشيرتشل[10]:

> يسألون: ما الذي سيحصل عندما يحصلون هم أنفسهم على القنبلة الذرية ويكونون قد راكموا مخزونًا كبيرًا؟ لكم أن تحكموا بأنفسكم حول ما سيحصل عندئذ في ضوء ما هو حاصل الآن. إذا كانت هذه الممارسات تتم فيما الحَطَب أخضر، فما المنتظر حدوثه بعد أن يجف؟... ما من أحد يملك عقلاً يستطيع أن يصدق أننا متوفرون على زمن غير محدود أمامنا. ينبغي أن نوصل الأمور إلى حدودها القصوى لنجترح تسوية نهائية... الأمم الغربية ستكون أقرب بما لا يقاس من إمكانية التوصل إلى تسوية دائمة، دون إراقة دماء، إذا ما صاغت مطالبها العادلة وهي ممسكة بالقوة الذرية قبل حصول الشيوعيين الروس عليها.

لا شك أن ترومان وآتشيسون كانا يريان الخطر أكبر من أن يقاوم فاعترضا على أي تفاوض خشية إفضاء الأمر إلى تقويض تماسك المتحالفين. قبل كل شيء، كان تشيرتشل زعيمًا للمعارضة، لا رئيس وزراء، أقله حين أصر على مكاشفة دبلوماسية، وكان من شأن رئيس الوزاء الممسك بزمام السلطة كلمنت آتلي ووزير خارجيته إيرنست بيفان أن يبادرا، بالتأكيد، إلى مقاومة خطة تستحضر تهديدًا بالحرب.

وفي هذا السياق، تولت الولايات المتحدة قيادة المحاولة العالمية لاحتواء النزعة التوسعية السوفيتية - ولكن من منطلق أن الأمر أمر مسعى أخلاقي-معنوي، في المقام الأول، لا أمر جهد جيوسياسي. كانت ثمة مصالح نافذة في

الفضاءين، إلا أن الأسلوب المعتمد لوصفها كان ميالاً إلى حجب أو طمس محاولات تحديد أي أولويات استراتيجية. حتى وثيقة مجلس الأمن القومي (NSC-68)، التي شَفَّرت خطة ترومان على صعيد الأمن القومي بوصفها وثيقة سرية ومكتوبة بأكثريتها من قِبَل المتشدد المعروف بول نيتزه، تجنبت مفهوم المصلحة القومية وصبت الصراع في مقولات أخلاقية، تكاد أن تكون شاعرية-غنائية. كان الصراع بين قوى "الحرية في ظل سيادة القانون"[11] (قوى منطوية على "تنوع رائع، تسامح عميق، قانونية المجتمع الحر... كل فرد فيه متوفر على فرصة تطوير قدراته الإبداعية") من ناحية، وقوى "عبودية في ظل حكومة النخبة الأقلية المتجهمة في الكرملين" من ناحية ثانية. بوضوح ليس بعده وضوح، كانت أمريكا مقبلة على الالتحاق بركب صراع الحرب الباردة لا بوصفه صراعًا جيوسياسيًا على حدود القوة الروسية بل على أنه حرب أخلاقية-معنوية في سبيل الخير ضد الشر دفاعًا عن العالم الحر.

وفي مثل هذا المسعى، كانت السياسات والخطط الأمريكية تقدم بوصفها محاولات نزيهة، محايدة رامية إلى خدمة المصالح العامة للإنسانية. غير أن جون فوستر دالاس، وهو فنان داهية في معالجة الأزمات وداعية متشدد لنشر النفوذ الأمريكي، وصف السياسة الخارجية الأمريكية بنوع من الجهد التطوعي العالمي المسترشد بمبادئ مختلفة كليًا عن أي مقاربة دولتية تاريخية أخرى. وقد لاحظ أن الولايات المتحدة كانت، رغم "صعوبة فهم الأمر من قبل كثيرين" "منطلقة... فعليًا من اعتبارات أخرى غير المنفعة القصيرة المدى"[12]. وحسب وجهة النظر هذه لم يكن النفوذ الأمريكي مطالبًا باستعادة التوازن الجيوسياسي بل التعالي عليه وتجاوزه: "كان من المألوف، عبر قرون عديدة، أن تكون الأمم منطلقة في تحركها من مجرد الرغبة في خدمة مصالحها الأنانية المباشرة الخاصة، من أجل إلحاق الأذى بالمنافسين، ومن غير الممكن القبول بإمكانية حلول حقبة جديدة تحرص فيها الأمم على استلهام المبادئ".

هذا التلميح إلى أن الأمم الأخرى ذات "مصالح" أنانية، في حين أن أمريكا ذات "مبادئ" و "قَدَر" قديم قدم الجمهورية. أما الجديد فتمثل بكون الصراع الجيوسياسي العالمي الذي تولت فيه الولايات المتحدة مسؤولية القيادة، بدلاً من بقائها متفرجة، مسوَّغًا، في المقام الأول، بأسباب أخلاقية، مع التبرؤ من

المصالح القومية-الوطنية الأمريكية. وهذه الدعوة إلى الاضطلاع بالمسؤولية الكونية دأبت على تأكيد التزام أمريكا الحاسم باستعادة وإنقاذ عالم ما بعد الحرب المدمَّر وبوضع حد للتوسع السوفيتي. غير أن هذه الدعوة ما لبثت، عند وصول الأمور إلى خوض حروب "ساخنة" على تخوم العالم الشيوعي، أن أثبتت أنها ريادة غير موحية بما يكفي من الثقة واليقين.

الحرب الكورية

انتهت الحرب الكورية دون حسم. إلا أن النقاشات التي أفرزتْها مهدت لمشكلات مزقت البلاد أشلاء بعد عقد من الزمن.

في 1945 كانت كوريا، وهي مستعمرة يابانية إلى ذلك التاريخ، قد حُررت من قبل الحلفاء المنتصرين. كان النصف الشمالي من شبه الجزيرة تحت الاحتلال السوفيتي، والنصف الجنوبي تحت نظيره الأمريكي. أقامت كلٌّ منهما صيغة حكمها في قطاعها قبل أن تنسحب في 1948 و 1949 على التوالي. وفي حزيران/يونيو 1950 غزا جيش كوريا الشمالية كوريا الجنوبية. الإدارة الترومانية رأت الأمر قصة عدوان سوفيتي-صيني كلاسيكية وفق أنموذج التحديات الألمانية واليابانية السابقة للحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن القوات المسلحة الأمريكية كانت قد قُلّصت كثيرًا في الأعوام السابقة، فإن ترومان أقدم على اتخاذ قرار جريء قضى بالمقاومة، استنادًا، بالدرجة الأولى، إلى القوات الأمريكية المتمركزة في اليابان.

سلَّطَتْ أبحاث معاصرة الضوء على أن الدافع في الجانب الشيوعي كان ملتبسًا، معقدًا. حين طلب زعيم كوريا الشمالية كيم إيل سونغ موافقة ستالين على الاجتياح في نيسان/إبريل 1950، شجعه الدكتاتور السوفيتي. كان الآخر قد أخذ درسًا من انشقاق تيتو قبل عامين مفاده أن الجيل الأول من القادة الشيوعيين لم يكن سهل الذوبان في بوتقة النظام السوفيتي، وهو الأمر الذي كان يعده ضروريًا بالنسبة إلى مصلحة روسيا القومية-الوطنية. بدءًا بزيارة ماو إلى موسكو أواخر 1949 - بعد إعلان جمهورية الصين الشعبية بأقل من ثلاثة أشهر - بات ستالين قلقًا حول الصين الوشيكة المحتملة بقيادة رجل يحمل

صفات ماو الهيمنية. كان من شأن أي غزو لكوريا الجنوبية أن يجرف اهتمام الصين نحو أزمة على حدودها، أن يحوِّل أنظار أمريكا من أوروبا إلى آسيا، وأن يؤدي، في جميع الأحوال، إلى ابتلاع بعض موارد أمريكا. إذا تحقق المطلوب بدعم سوفيتي، فإن من شأن مشروع توحيد بيونغ يانغ أن يمنح الاتحاد السوفيتي موقعًا مهيمنًا في كوريا، وصولاً، نظرًا للشكوك التاريخية لهذين البلدين كل منهما إزاء الآخر، إلى إيجاد نوع من الثقل الموازن للصين في آسيا. حذا ماو حذو ستالين - تجاوبًا مع الصورة التي نقلها إليه كيم إيل سونغ بعبارات استثنائية المبالَغة بالتأكيد - ولكن لسبب معكوس؛ كان يخشى التطويق من جانب الاتحاد السوفيتي، الذي كان حرصه التوسعي في كوريا قد بقي متجليًا عبر القرون بل وقد تم حتى إبرازه عبر المطالب المتعلقة بالتبعية الإيديولوجية التي كان ستالين يفرضها ثمنًا للتحالف الصيني-السوفيتي.

قال لي صيني مرموق، في إحدى المناسبات: إن تمكين ستالين من جر ماو إلى الاضطلاع بتدبير الحرب الكورية كان الخطأ الاستراتيجي الوحيد الذي وقع فيه ماو لأن هذه الحرب أدت، في النهاية، إلى تأخير توحيد الصين قرنًا كاملاً بإفضائه إلى التزام أمريكا بتايوان. ليكن ذلك كذلك؛ لم يكن سبب الحرب الكورية تآمرًا صينيًّا-سوفيتيًّا على أمريكا بمقدار ما كان مناورة ثلاثية الأضلاع من أجل السيطرة داخل النظام الدولي الشيوعي، مع إصرار كيم إيل سونغ برفع السقف كسبًا لدعم برنامج غزو كانت عواقبه العالمية ستفاجئ في النهاية جميع المشاركين الرئيسيين.

جملة الاعتبارات الاستراتيجية المعقدة والمركبة لدى العالم الشيوعي لم تتم موازنتها والتصدي لها في الجانب الأمريكي. عمليًا، بقيت الولايات المتحدة دائبة على القتال من أجل مبدأ: هزيمة العدوان، ومن أجل منهج لوضع هذا المبدأ موضع التنفيذ، عبر الأمم المتحدة. نجحت الولايات المتحدة في كسب موافقة الأمم المتحدة لأن السفير السوفيتي في المنظمة كان قد تغيّب عن جلسة التصويت الحاسمة لمجلس الأمن، بذريعة الاحتجاج المتواصل على إقصاء الصين الشيوعية عن الأمم المتحدة. بقي ما تعنيه عبارة "هزيمة العدوان" مشوبًا بالغموض. هل كان الأمر يعني انتصارًا كليًّا؟ إذا كان أقل من ذلك، فما هو؟ كيف كان يُتوقع للحرب أن تنتهي؟

وكما حصل على أرض الواقع، فإن التجربة سبقت النظرية وتجاوزتها. إنزال الجنرال دوغلاس ماك آرثر المباغت على إنتشون في أيلول/سبتمبر 1950 أدى إلى إيقاع جيش كوريا الشمالية في كوريا الجنوبية في المصيدة وتمخض عن إلحاق هزيمة ذات شأن به. هل كان يتعين على الجيش المنتصر أن يتجاوز خط العرض 38 الفاصل السابق متوغلاً في كوريا الشمالية ويحقق التوحيد[13]؟ لو فعل ذلك لتجاوز التفسير الحرفي لمبدأ الأمن الجماعي لأن المفهوم الحقوقي لهزيمة العدوان كان قد تحقق. وما العبرة في ذلك من وجهة نظر جيوسياسية؟ إذا لم يكن المعتدي خائفًا من أي عواقب سوى العودة إلى الوضع السابق للعدوان، أفلا يكون تكرُّرُ الأمر في أمكنة أخرى واردًا؟

جملة من البدائل طفت على السطح – تجميد التقدم عند عنق شبه الجزيرة على خط ممتد من بيونغ يانغ إلى وونسان، خط على مسافة نحو 150 ميلًا عن الحدود الصينية. كان من شأن هذا أن يجهز على الجزء الأكبر من قدرة كوريا الشمالية على خوض الحروب وأن يدخل تسعة أعشار كتلة كوريا الشمالية السكانية في كوريا الموحدة مع البقاء على مسافة مقبولة عن حدود الصين.

بتنا نعرف الآن أن الصين كانت، حتى قبل قيام خبراء تخطيط أمريكيين بطرق موضوع المكان الذي سيوقفون فيه زحفهم، عاكفة على الاستعداد لمواجهة التدخل المحتمل. ففي تاريخ مبكر يعود إلى تموز/يوليو 1950، كانت الصين قد حشدت قوة من 000.250 جندي على حدودها مع كوريا. ومع حلول شهر آب/أغسطس، كان مخططون صينيون كبار ينطلقون من فرضية أن من شأن الحليف الكوري الشمالي المستمر في التقدم أن ينهار لدى اكتمال نشر القوات الأمريكية المتفوقة (حقًا، نجحوا في التنبؤ بدقة بإنزال ماك آرثر المباغت على إنتشون). في الرابع من آب/أغسطس تحدث ماو – فيما كانت الجبهة لا تزال بعيدة في عمق كوريا الجنوبية على امتداد الخط المعروف باسم محور بوزان – أمام المكتب السياسي قائلاً[14]: "إذا انتصر الإمبرياليون الأمريكيون، فإنهم سيسكرون بالنجاح، وسيصبحون، عندئذ، في وضع يشكل تهديدًا لنا. علينا أن نساعد كوريا؛ لا بد لنا من مد يد العون إلى الكوريين. يمكن لهذا أن يحصل من قبل قوة متطوعين، وأن يتم في الوقت الذي نختاره نحن. إلا أن علينا أن

نستعد". غير أن القوات الصينية لم تكن بحاجة إلى أن تهاجم مباشرة بل عليها أن تتركز على التدريب المكثف، إذا بقيت الولايات المتحدة على خط بيونغ يانغ- وونسان. كما كان قد سبق لماو أن قال لجو إن لاي. أما ما كان يمكن أن يحصل إبان مثل هذا التركز وبعده فيجب أن يُترك للتخمين.

لكن القوات الأمريكية لم تتوقف؛ وافقت واشنطن على اعتزام ماك آرثر عبور خط العرض 38 وترك تقدمه طليقًا حتى الحدود الصينية.

بالنسبة إلى ماو، كان التحرك الأمريكي حتى الحدود الصينية منطويًا على ما هو أكثر من رهانات كورية. فلدى اندلاع الحرب الكورية، كان ترومان قد وضع الأسطول السادس بين المتقاتلين في مضيق تايوان بذريعة أن حماية طرفي الحرب الأهلية، أحدهما من الآخر، كانت تؤكد التزام أمريكا بالسلم في آسيا. لم يكن قد مضى على إعلان ماو لجمهورية الصين الشعبية سوى أقل من تسعة أشهر. إذا كانت الحصيلة النهائية للحرب الكورية مرشحة لأن تتمثل بحضور قوة عسكرية أمريكية بأكثريتها على امتداد الحدود الصينية من جهة، وانتشار أسطول أمريكي بين تايوان والبر الصيني من جهة ثانية، فقد كان من شأن الموافقة على قيام كوريا الشمالية باجتياح كوريا الجنوبية أن ينقلب إلى كارثة استراتيجية.

في نوع من المجابهة بين تصورين مختلفين للنظام العالمي، حاولت أمريكا حماية الأمر الواقع انسجامًا مع المبادئ الحقوقية الوستفالية والدولية. ما من شيء كان أكثر تنافرًا مع قناعات ماو حول رسالته الثورية من الأمر الواقع. علَّمَه تاريخ الصين أن كوريا كانت قد استُخدمت مرات كثيرة معبرًا لغزو الصين. كانت تجربته الثورية الخاصة قد استندت إلى مقولة أن الحروب الأهلية تنتهي إما بالنصر أو بالهزيمة، وليس بالاستنقاع أو الجمود. وقد أقنع نفسه بأن من شأن أمريكا، بعد أن تتمركز مطمئنة على امتداد نهر يالو الفاصل بين الصين وكوريا، أن تبادر إلى التقدم خطوة أخرى لاستكمال تطويق الصين عن طريق التوغل في فيتنام. (كان هذا قبل أربع سنوات من تورط أمريكا الفعلي في الهند الصينية). وقد عبر جو إن لاي عن هذا التحليل وبيّن مدى ضخامة الدور الاستثنائي الذي تلعبه كوريا في التفكير الاستراتيجي الصيني، حين أبلغ اجتماعًا في 26 آب/ أغسطس 1950 للهيئة العسكرية المركزية، أن كوريا كانت "بالفعل بؤرة الصراعات في العالم... بعد دحر كوريا، من المؤكد أن الولايات المتحدة ستنعطف

نحو فيتنام وبلدان مستعمرة أخرى، ما يجعل المشكلة الكورية، أقله، مفتاح الشرق "[15].

ومثل هذه الاعتبارات ما لبثت أن أغوت ماو[16] دافعة إياه لتكرار الاستراتيجية التي اعتمدها قادة صينيون في 1593 ضد الغزو الياباني الذي كان بقيادة تويوتومي هيديوشي. "خوض حرب مع قوة متفوقة فكرة مزعجة". أقله اثنان من نيلد مارشالات الصين رفضا قيادة الوحدات المعدة لقتال القوات الأمريكية، إلا أن ماو بقي مصرًا، ونجح الهجوم الصيني المباغت في إبعاد التشكيلات الأمريكية عن نهر يالو.

لكن ما هدف الحرب الآن، وأي استراتيجية ستُطبق، بعد أن تدخلت الصين؟ تمخض هذا السؤال عن سجال أمريكي حاد منذرًا بمناقشات أكثر حدة بما لا يقاس في حروب أمركية لاحقة. (كان الفرق متمثلاً بمبادرة منتقدي الحرب الكورية، على النقيض من معارضي الحرب الفيتنامية، إلى اتهام الإدارة الترومانية بعدم استخدام ما يكفي من القوة؛ كانوا يلتمسون النصر، لا الانسحاب).

جرى السجال العلني بين قائد مسرح العمليات دوغلاس ماك آرثر وإدارة ترومان مدعومة بالهيئة المشتركة لرؤساء الأركان. طرح ماك آرثر الحجة التقليدية التي كانت أساس كل انخراط عسكري أمريكي سابق: كان هدف الحرب هو تحقيق النصر بصرف النظر عما يشترطه ذلك من وسائل، بما فيها هجمات جوية على الصين نفسها؛ لم يكن الاستنقاع إلا تقهقرًا استراتيجيًا؛ كان لا بد من إلحاق الهزيمة بالعدوان الشيوعي أينما حصل، وقد حصل في آسيا؛ كانت الحاجة تدعو لاستخدام القدرة العسكرية الأمريكية إلى المدى الضروري، لا ادخارها لطوارئ افتراضية في أمكنة جغرافية نائية، أي في أوروبا الغربية.

ردت إدارة ترومان بطريقتين: تأكيدًا لإمساك المدنيين بزمام الجيش الأمريكي، أقدم الرئيس ترومان، في الحادي عشر من نيسان/إبريل 1951، على إعفاء ماك آرثر من قيادته العسكرية لإطلاق تصريحات مناقضة لخطة الإدارة جوهريًا، شدد ترومان على مفهوم الاحتواء: كان التهديد الرئيسي متمثلاً بالاتحاد السوفيتي الذي كان يستهدف الهيمنة على أوروبا. لذا فإن عملية خوض الحرب الكورية إلى نهايتها العسكرية، بل ومدها أكثر إلى داخل الصين، كانت، حسب تعبير رئيس

هيئة رؤساء الأركان، الجنرال أومر برادلي، أحد القادة الميدانيين في الحرب ضد ألمانيا: "الحرب الخطأ، في المكان الخطأ، في الزمان الخطأ، ومع العدو الخطأ" (17).

وبعد بضعة أشهر، ثبتت جبهة القتال قريبًا من خط العرض 38 في حزيران/ يونيو 1951، حيث كانت الحرب قد بدأت - تمامًا كما كان قد حصل قبل نصف ألفيّة. عندئذ طرح الصينيون فكرة المفاوضات التي قبلتها الولايات المتحدة. وبعد عامين، تم التوصل إلى تسوية دامت، مع الانقطاعات الحادة ولكن القصيرة، أكثر من ستين سنة عند كتابة هذه الأسطر.

في المفاوضات، كما في جذور الحرب وأسبابها، مقاربتان مختلفتان للاستراتيجيات تجابهتا. إدارة ترومان عبرت عن النظرة الأمريكية إلى العلاقة بين القوة والمشروعية. حسب هذه النظرة، لم تكن مقولتا الحرب والسلم إلا مرحلتين سياسيتين متمايزتين؛ ما إن تبدأ المفاوضات، حتى يتوقف استخدام القوة، لتحل الدبلوماسية محلها. القوة مطلوبة لإنتاج التفاوض، عليها بعد ذلك أن تتنحى جانبًا؛ من شأن حصيلة التفاوض أن تعتمد على أجواء حسن النية التي قد تتعرض للتخريب جراء الضغط العسكري. بهذه الروح، أُمرت القوات الأمريكية بأن تبقى منحصرة في إطار التدابير الدفاعية أساسًا إبان المباحثات وبتجنب المبادرة إلى تدابير هجومية واسعة النطاق.

أما الرأي الصيني فكان العكس تمامًا. مقولتا الحرب والسلم وجهان لعملة واحدة. المفاوضات امتداد لساحة القتال. فالمباراة الجوهرية من شأنها، برأي الاستراتيجي الصيني القديم سون تزو في كتابه **فن الحرب**، أن تكون سايكولوجية - التأثير في حساب الخصم وتقزيم ثقته بالنجاح. التخفيض من جانب الخصم دليل ضعف يجب استغلاله عبر تكثيف فرض التفوق العسكري. دأب الجانب الشيوعي على استغلال الاستنقاع والجمود لمضاعفة إزعاج الجمهور الأمريكي بحرب غير حاسمة. وبالفعل فإن أمريكا تكبدت، إبان المفاوضات، إصابات مساوية لتلك التي كانت في المرحلة الهجومية من الحرب.

في النهاية حقق كل طرف هدفه: كانت أمريكا قد دافعت عن مبدأ الاحتواء وحافظت على الوحدة الإقليمية لبلد حليف كان سيتطور منذ ذلك التاريخ ليصبح

أحد البلدان الرئيسية في آسيا؛ أما الصين فقد نجحت في تأكيد تصميمها على الدفاع عن هوامش حدودها، وعبّرت عن احتقارها للقواعد الدولية التي لم تكن قد ساهمت في اجتراحها. كانت المحصلة جذابة، غير أنها أماطت اللثام عن نقطة ضعف محتملة في قابلية أمريكا لعطف الاستراتيجية على الدبلوماسية، القوة على المشروعية، ولتحديد أهدافها الجوهرية. في النهاية، رسمت كوريا خطًا عبر القرن. كانت تلك هي الحرب الأولى التي أصرت فيها على التبرؤ تحديدًا من النصر بوصفه هدفًا، فصارت بشيرًا لأشياء قادمة.

أما الخاسر الأكبر فكان، كما بات واضحًا، هو الاتحاد السوفيتي. كان قد شجع على القرار الأصلي الخاص بالاجتياح وتحمل عواقب ذلك عبر تقديم كميات هائلة من المؤن والإمدادات إلى حلفائه. غير أنه خسر ثقتهم. فبذور الانشقاق الصيني-السوفيتي بُذرت في الحرب الكورية لأن السوفييت أصروا على استيفاء قيمة مساعداتهم ورفضوا توفير الدعم القتالي. كذلك أدت الحرب إلى إطلاق عملية إعادة تسلح أمريكية سريعة وواسعة، عملية ما لبثت أن استعادت الخلل في أوروبا الغربية عبر خطوة كبرى باتجاه حالة القوة التي كانت عقيدة الاحتواء الأمريكية تتطلبها.

ذاق الطرفان كلاهما طعم النكسات. يزعم المؤرخون الصينيون أن روسيا ضيعت فرصة توحيد تايوان مع الصين القارية مقابل استبقاء حليف غير جدير بالثقة؛ فقدت الولايات المتحدة هالة استحالة القهر التي كانت قد لازمتها منذ الحرب العالمية الثانية وشيئًا من حسّ الاتجاه. تعلّم ثوريون آسيويون آخرون درس جرّ أمريكا إلى حرب غير حاسمة من شأنها أن تتجاوز استعداد الجمهور الأمريكي لدعمها. تُركت أمريكا مع الهوة في نمط تفكيرها حول الاستراتيجية والنظام الدولي، تلك الهوة التي كانت ستقض مضجعها في أدغال فيتنام.

فيتنام وانهيار الإجماع القومي

حتى في زحمة مصاعب الحرب الكورية، كان ثمة نوع من الجمع بين مبادئ ولسنية من ناحية وجيواستراتيجيا روزفلتية ما لبث أن تمخض عن زخم استثنائي خلف العقد ونصف العقد الأولين من سياسة الحرب الباردة. فرغم الجدل الداخلي الأولي، كانت تلك السياسة شاهدًا على قيام أمريكا، عبر الجسر

الجوي الأمريكي في 1948-1949، بإحباط الإنذارات السوفيتية حول معابر الوصول إلى برلين، عبر الحرب الكورية، وعبر هزيمة المحاولة السوفيتية لنصب صواريخ بالستية نووية متوسطة المدى في كوبا عام 1962. وتبع ذلك معاهدة الـ 1963 مع الاتحاد السوفيتي حول حظر التجارب النووية في الجو - دليلاً على حاجة القوى العظمى لمناقشة وتقييد قدرتها على تدمير البشرية. حظيت سياسة الاحتواء، من حيث الجوهر، بدعم الحزبين كليهما في الإجماع الذي كان في الكونغرس. والعلاقات بين فريقي واضعي السياسة والمثقفين كانت مهنية، مستندة افتراضيًا إلى أهداف مشتركة طويلة المدى.

غير أن الإجماع القومي-الوطني ما لبث، بتزامن تقريبي مع اغتيال الرئيس جون كندي، أن بدأ يتداعى. تمثل جزء من السبب بصدمة اغتيال الرئيس الشاب الذي كان قد دعا أمريكا إلى التزام تقاليدها المثالوية. ومع أن الجاني كان شيوعيًا، كان قد عاش فترة في الاتحاد السوفيتي، فإن الخسارة أدت، بين صفوف جيل الشباب، إلى إثارة جملة من الأسئلة حول مدى صلاحية المشروع الأمريكي على الصعيد الأخلاقي.

كانت الحرب الباردة قد بدأت بدعوة إلى دعم الديمقراطية والتحرير في طول العالم وعرضه، دعوة عززها كندي في خطاب توليه الرئاسة. غير أن العقائد العسكرية المتمسكة باستراتيجية الاحتواء بدأت، عبر فترة من الزمن، تمارس تأثيرًا مُفْسدًا ومَرَضيًا على تصورات الجمهور. فالهوة بين تدميرية الأسلحة والأغراض التي يمكن استخدامها من أجل بلوغها أثبتت أنها غير قابلة للجسر أو الردم. وجميع نظريات الاستخدام المحدود للتكنولوجيا النووية العسكرية أثبتت أنها غير عملية. كانت الاستراتيجية السائدة قائمة على إمكانية إحداث مستوى من الإصابات المدنية المعتبرة غير قابلة للتحمل ولكنها منطوية بالتأكيد على عشرات الملايين في الطرفين في غضون أيام قليلة. أدى هذا التقدير إلى تقليص الثقة الذاتية لدى القيادات الوطنية-القومية وإيمان الجمهور بقياداته.

وإضافة إلى هذا، فإن سياسة الاحتواء ما لبثت، لدى هجرتها إلى داخل حواشي آسيا، أن واجهت أحوالاً مناقضة تمامًا لنظيرتها في أوروبا. فمشروع أو خطة مارشال والناتو نجحا لأن تقليدًا سياسيًا للحكم كان باقيًا، وإنْ معطوبًا، في أوروبا. تمكن الشفاء الاقتصادي من استعادة الحيوية السياسية. أما في أجزاء

كثيرة من العالم المتخلف، فإن الإطار السياسي كان هشًّا أو جديدًا، والمساعدات الاقتصادية تكرر إفضاؤها إلى الفساد حينًا والاستقرار آخر.

بلغت هذه المآزق ذروتها في الحرب الفيتنامية. كان ترومان قد أوفد خبراء مدنيين إلى فيتنام الجنوبية لمقاومة حرب عصابات في 1951؛ كان آيزنهاور قد أضاف خبراء عسكريين في 1954؛ فوض كندي وحدات قتالية بالاضطلاع بدور المعاونين في 1962؛ قام جونسون بنشر قوة قتالية في 1965، ما لبثت أن تضخمت لاحقًا حتى أصبح تعدادها يزيد على نصف المليون. كانت إدارة كندي قد ذهبت حتى حافة **المشاركة** في الحرب، وإدارة جونسون جعلتها حربها هي لأنها اقتنعت بأن اجتياح فيتنام الشمالية لفيتنام الجنوبية لم يكن إلا رأس حربة اندفاعة صينية–سوفيتية هادفة إلى الهيمنة العالمية ولا بد من التصدي لها بقوات أمريكية للحيلولة دون سقوط جنوب شرق آسيا كله تحت السيطرة الشيوعية.

في دفاعها عن آسيا، اقترحت أمريكا تكرار ما كانت قد فعلته في أوروبا. وانسجامًا مع "نظرية الدومينو" لدى الرئيس آيزنهاور حيث كان من شأن سقوط أي بلد أمام الشيوعية أن يؤدي إلى سقوط بلدان أخرى، بادرت إلى تطبيق عقيدة الاحتواء لإحباط المعتدي (وفق أنموذج الناتو) من ناحية وعملية إعادة التأهيل على الصعيدين الاقتصادي والسياسي (كما في مشروع مارشال) من ناحية ثانية. في الوقت نفسه أحجمت الولايات المتحدة، تجنبًا لـ "توسيع نطاق الحرب"، عن استهداف ملاذات آمنة في كمبوديا ولاوس حيث كانت قوات هانوي تشن منهما هجمات توقع آلاف الإصابات ثم تنسحب إليهما إحباطًا لعمليات المطاردة.

لم تكن أي من هذه الإدارات قد اجترحت خطة لإنهاء الحرب عدا الحفاظ على استقلال فيتنام الجنوبية، تدمير القوات التي سلحتها هانوي ونشرتها دحرًا لها، وقصف فيتنام الشمالية بقوة تكفي لإقناع هانوي هذه بإعادة النظر في سياستها القائمة على الغزو وصولاً إلى الشروع في التفاوض. لم يكن قد تم التعامل مع هذا على أنه برنامج لافت أو متناقض حتى منتصف إدارة جونسون. وعندئذ نجحت موجة من الاحتجاجات والانتقادات الإعلامية – بلغت ذروتها بعد هجوم التيت في 1968، الذي عُد بالمعايير العسكرية التقليدية هزيمة ماحقة لفيتنام

الشمالية، ولكنه بدا بنظر الصحافة الغربية نصرًا مدويًا ودليل إخفاق أمريكي – أحدثت صدى لدى رسميي الإدارة.

كان مؤسس دولة سنغافورة وربما الزعيم الآسيوي الأوفر حكمة في فترته: لي كوان يو صريحًا في إيمانه الراسخ، وهو مستمر إلى الآن، بأن التدخل الأمريكي كان ضروريًا ويتعذر الاستغناء عنه من أجل الحفاظ على إمكانية بقاء أي جنوب شرق آسيا مستقل. جملة التحليلات التي تناولت العواقب المترتبة على أي انتصار شيوعي في فيتنام كانت صحيحة إلى حد كبير. ولكن الوحدة الصينية–السوفيتية كانت، مع حصول المشاركة الشاملة لأمريكا في فيتنام، قد زالت من الوجود بعد أن عانت من أزمة واضحة على امتداد عقد ستينيات القرن العشرين. ضاعفت الصين، المخضوضة بالقفزة الكبرى إلى الأمام والثورة الثقافية، من عدِّها للاتحاد السوفيتي خصمًا خطرًا زاخرًا بالتهديد.

أثبتت مبادئ الاحتواء التي استُخدمت في أوروبا أنها أقل قابلية للتطبيق في آسيا بكثير. عدم الاستقرار الأوروبي الذي خرج من رحم الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الحرب راح يهدد بتقويض المؤسسات السياسية الداخلية التقليدية. أما في جنوب شرق آسيا فإن هذه المؤسسات كانت، بعد قرن كامل من الاستعمار، لا تزال تنتظر من يوجدها، لا سيما في فيتنام الجنوبية التي لم يكن قد سبق لها قط أن وُجدت بوصفها دولة في التاريخ كله.

حاولت أمريكا جَسْر الهوة عبر حملة بناء سياسية جنبًا إلى جنب مع الجهد العسكري. وفيما هي منخرطة بالتزامن في حرب تقليدية ضد فرق فيتنامية شمالية من جهة وحرب أدغال وغابات ضد فدائيي الفيتوكنغ من جهة ثانية، استغرقت أمريكا في عملية هندسة سياسية بمنطقة لم يكن قد سبق لها قط أن عرفت معنى الحكم الذاتي منذ قرون أو الديمقراطية منذ الأزل.

بعد سلسلة من الانقلابات (كانت أولاها، في تشرين الثاني/نوفمبر 1963، بتشجيع فعلي من السفارة الأمريكية وإذعان من البيت الأبيض أملاً في أن يتمخض الحكم العسكري عن مؤسسات أكثر ليبرالية)، برز نغوين فان ثيو رئيسًا لفيتنام الجنوبية. عند انطلاق الحرب الباردة، كان التوجه اللاشيوعي لأي حكومة يعد – ربما بقدر مفرط المبالغة – برهانًا على جدارته بالحماية من

المخططات السوفيتية. أما الآن، فإن عجز فيتنام الجنوبية عن الانبثاق نظامًا ديمقراطيًا كامل الصلاحية أفضى، في ظل أجواء الاتهامات المضادة، إلى قدر هائل من الشجب المرير. حرب متمتعة في البداية بتأييد أكثرية معتبرة رُفعت إلى أبعادها الموجودة من قبل رئيس جمهورية مدمن على الاستشهاد بمبادئ التحرر وحقوق الإنسان العالمية باتت الآن ملعونة بوصفها دليلاً على بلادة أمريكا الأخلاقية الفريدة، الاستثنائية. جرى توظيف تهم اللاأخلاقية والخداع دون حرج[18]؛ كانت "البربرية" إحدى الصفات المفضلة. عُد التورط العسكري الأمريكي شكلاً من أشكال "الجنون" كاشفًا عيوبًا عميقة في نمط الحياة الأمريكية؛ صارت الاتهامات باقتراف جرائم القتل الطائشة للمدنيين دارجة أو روتينية.

أثبت الجدل الداخلي حول الحرب الفيتنامية أنه أحد أكثر الجراح عمقًا في التاريخ الأمريكي. قامت الإدارات التي كانت قد ورطت أمريكا في الهند الصينية على أكتاف ملاكات مؤلّفة من أفراد ذوي مستويات معتبرة من الذكاء والاستقامة وجدوا أنفسهم فجأة متهمين بحماقة قريبة من الإجرام وخداع مقصود أو مدروس. ما كان قد بدأ حوارًا معقولاً حول العملية والاستراتيجية انقلب إلى مظاهرات شارعية، حملات قدح وذم، وأعمال عنف.

كان المنتقدون على صواب في تسليطهم الضوء على أن الاستراتيجية الأمريكية، لا سيما في المراحل الأولية من الحرب، لم تكن متناسبة مع وقائع الصراع غير المتناظر. حملات القصف المتناوبة مع "فواصل" اختبارًا لاستعداد هانوي للتفاوض كانت ميالة إلى إنتاج الجمود أو الاستنقاع – موظِّفة قوة كافية لاستجرار الشجب والمقاومة لكنها غير كافية لضمان استعداد الخصم للدخول في مفاوضات جدية. مآزق فيتنام كانت نتيجة نظريات أكاديمية قائمة على مقولة أن التصعيد التدريجي هو الذي كان قد أدام الحرب الباردة؛ وهي نظريات بقيت، رغم تماسكها المفهومي من منطلق نوع من التحفظ أو الحياد بين قوتين عظميين نوويتين، أقل قابلية للتطبيق على صراع غير متناظر يخاض ضد خصم مدمن على استراتيجية حرب العصابات. ثمة توقعات ظنت أن هناك علاقة للإصلاح الاقتصادي بالتطور السياسي أثبتت عدم قابليتها للتطبيق العملي في آسيا. إلا أن هذه الأمور كانت موضوعات مناسبة للحوار الجاد، لا للاستنكار

والشجب، بل ولعمليات الإغارة على الجامعات والمباني الحكومية، عند أطراف الحركة الاحتجاجية.

أدى انهيار الأحلام المحلقة عاليًا إلى سحق الثقة الذاتية التي لا بد للمؤسسات في غيابها من التخبط والترنح. القادة الذين كانوا من قبل قد سندوا السياسة الخارجية الأمريكية باتوا شديدي الاستياء والأسى إزاء غضبة الطلاب. وافتقار الأكبر سنًا إلى الأمن ما لبث أن قلب شكاوى الشبيبة الموشكة على النضج إلى غضب ممأسس وجرح قومي-وطني عميق. بلغت التظاهرات الشعبية حدًا أجبرت الرئيس جونسون - الذي ظل يصف الحرب من منطلقات تقليدية قائمة على مقولة الدفاع عن شعوب حرة ضد تقدم النظام الشمولي (التوليتاري) - على حصر إطلالاته الشعبية، في السنة الأخيرة من ولايته، بالقواعد العسكرية إلى حد كبير.

وفي الأشهر التي أعقبت نهاية رئاسة جونسون في 1969، بادر عدد من كبار مهندسي الحرب إلى التبرؤ من مواقفهم على الملأ داعين إلى وضع حد للعمليات العسكرية وإلى انسحاب أمريكا. وهذه الأطروحات ظلت تتفاعل ويجري تطويرها إلى أن استقر رأي المؤسسة على برنامج يقضي بـ "إنهاء الحرب" عن طريق انسحاب أمريكي أحادي الجانب مقابل إعادة السجناء فقط.

صار ريتشارد نكسون رئيسًا للجمهورية في وقت انخراط نصف مليون جندي أمريكي في القتال - مع استمرار تزايد العدد تنفيذًا لبرنامج أقرته إدارة جونسون - بفيتنام، بعيدًا عن الحدود الأمريكية البعد الأقصى الذي يتيحه كوكب الأرض. من البداية كان نكسون ملتزمًا بإنهاء الحرب. غير أنه كان في الوقت نفسه يرى أن من مسؤوليته أن يفعل ذلك في سياق التزامات أمريكا العالمية بإدامة نظام ما بعد الحرب الدولي. تولى نكسون المنصب بعد خمسة أشهر من الاحتلال العسكري السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا، فيما كان الاتحاد السوفيتي عاكفًا على بناء صواريخ عابرة للقارات مهدِّدة قوات أمريكا الرادعة، وبنظر البعض متفوقة عليها، مع بقاء الصين في حالة عداء عنيد وشرس. لم تكن الولايات المتحدة لتستطيع التهرب من التزاماتها الأمنية في جزء من العالم دون استثارة تحديات لتصميمها في أجزاء أخرى. والحفاظ على المصداقية الأمريكية في مجال الدفاع عن الحلفاء كما عن الجهاز العالمي للنظام - وهو دور كانت الولايات

المتحدة قد اضطلعت به على امتداد عقدين من الزمن – بقي جزءًا لا يتجزأ من حسابات نكسون.

قام نكسون بسحب قوات أمريكية بمعدل 150.000 في السنة وبوضع حد للمشاركة في القتال البري عام 1971. أجاز المفاوضات بشرط واحد غير قابل للاختزال: لم يسلّم قط بمطلب هانوي القاضي بالشروع في العملية السلمية مع استبدال الحكومة – حليفة أمريكا – بحكومة ائتلافية مزعومة قائمة عمليًا على شخصيات مرشحة من هانوي. رُفض هذا بعناد طوال أربع سنوات إلى أن تمخض هجوم فيتنامي شمالي فاشل (دُحر دون مشاركة أي قوات برية أمريكية) في 1972، أخيرًا، عن إغراء هانوي بالموافقة على وقف لإطلاق النار وتسوية سياسية كانت قد واظبت على رفضهما بإصرار لسنوات.

تركز النقاش في الولايات المتحدة على رغبة واسعة الانتشار في وضع حد للشرخ الذي أحدثته الحرب على كتل الهند الصينية السكانية، كما لو أن الولايات المتحدة كانت سبب معاناتها. إلا أن هانوي كانت قد ألحت على القتال المتواصل – لا لعدم قناعتها بالتزام أمريكا السلمي، بل لأنها عوّلت على توظيفها لاستنزاف استعداد أمريكا لتحمل التضحيات. خائضة حربًا سايكولوجية، قامت، دونما رحمة، باستغلال رغبة في المساومة باسم برنامج هيمنة لم يكن منطويًا، كما تبين، على أي مجال لاقتسام الاختلاف.

جملة التحركات العسكرية التي أمر بها الرئيس نكسون، وتلك التي أيدتها بوصفي مستشاره للأمن القومي، جنبًا إلى جنب مع سياسة المرونة الدبلوماسية، أفضت إلى تسوية في 1973. كانت إدارة نكسون مقتنعة بأن سايغون ستكون قادرة على التغلب على الانتهاكات العادية للاتفاقية بقواتها الخاصة؛ بأن الولايات المتحدة كانت ستساعد بالسلاحين الجوي والبحري ضد أي هجوم شامل؛ وبأن حكومة فيتنام الجنوبية ستغدو، مع الوقت، قادرة، بمساعدة اقتصادية أمريكية، على بناء مجتمع ناجح وعلى السير قدمًا في طريق التطور نحو مؤسسات أكثر شفافية (كما كان سيحصل، بالفعل، في كوريا الجنوبية).

ما إذا كانت هذه العملية قابلة للتسريع وما إذا كان تعريف آخر قابلاً للإضفاء على مصداقية أمريكا سيبقيان موضوعين لنقاشات محمومة. تمثلت العقبة

الرئيسية بالصعوبة التي واجهت الأمريكيين في فهم أسلوب هانوي في التفكير. بالغت إدارة جونسون في تقويم تأثير القوة العسكرية الأمريكية. وعلى النقيض من الحكمة التقليدية، فإن إدارة نكسون بالغت في تقويم آفاق التفاوض. بنظر القادة المُكْتوين بنيران المعارك في هانوي، أولئك الذين أمضوا حيواتهم وهم يقاتلون في سبيل النصر، لم تكن المساومة إلا هزيمة، كما لم يكن أي مجتمع تعددي أمرًا قابلاً للتصور.

يبقى حَلُّ هذا الحوار خارج نطاق هذا المجلد؛ كان الأمر مسارًا مؤلمًا بالنسبة إلى جميع الأطراف ذات العلاقة. نجح نكسون في القيام بانسحاب كامل وبتسوية كان مقتنعًا بأنها أتاحت للفيتناميين الجنوبيين فرصة معتبرة لتأطير مصيرهم المقدَّر الخاص. إلا أن الكونغرس، وهو الخائض عقدًا كاملاً مشحونًا بالسجالات والمثقل بالأعباء في أعقاب أزمة ووترغيت، فرض قيودًا قاسية على المساعدات في 1973 وأوقفها كليًا في 1975. نجحت فيتنام الشمالية في اجتياح فيتنام الجنوبية عن طريق إرسال كامل جيشها عبر الحدود الدولية. بقيت الأسرة الدولية صامتة، وكان الكونغرس قد حظر التدخل العسكري الأمريكي. سقطت حكومتا لاوس وكمبوديا بعيد ذلك بأيدي متمردين شيوعيين، وفي الثانية أقدم الخمير الحمر على فرض أنموذج من الوحشية والقسوة، يكاد يتعذر تصوره.

كانت أمريكا قد خسرت حربها الأولى جنبًا إلى جنب مع الخيط المتصل بمفهومها للنظام العالمي.

ريتشارد نكسون والنظام الدولي

بعد مجزرة الستينيات باغتيالاتها، بأحداث الشغب الأهلية، وبحروبها غير المحسومة، ورث ريتشارد نكسون في 1969 مهمة استعادة التلاحم للكيان السياسي الأمريكي والتناغم للسياسة الخارجية الأمريكية. لم يكن نكسون، الرفيعُ الذكاء، مع مستوى من عدم الاطمئنان الشخصي غير المتوقع في شخصية عامة مجرِّبة، القائدَ المثالي لاستعادة السلم الداخلي. غير أن من الضروري أن نتذكر أيضًا أن تكتيكات التظاهرات الجماهيرية، التهويل، والعصيان المدني على الحد

الخارجي للاحتجاجات السلمية كانت ترسخت بقوة لدى قيام نكسون بأداء القسم في العشرين من شهر كانون الثاني/يناير 1969.

ومع ذلك، فإن نكسون كان استثنائي الاستعداد لإنجاز مهمة إعادة تحديد جوهر السياسة الخارجية الأمريكية. فبوصفه عضو مجلس شيوخ من كاليفورنيا، نائبًا للرئيس في عهد دوايت آيزنهاور، ومرشحًا رئاسيًا دائمًا، كان قد سافر كثيرًا. القادة الأجانب الذين التقاهم نكسون كانوا يحرصون على إعفائه من المجابهات الشخصية التي كانت تزعجه ويشتبكون معه في حوارات جوهرية ذات معنى كان بارعًا فيها. ولأن طبعه الانعزالي وفر له وقت فراغ أكثر مقارنة مع ذوي الطموح السياسي العاديين، وجد الإكثار من المطالعة أمرًا متناسبًا مع مزاجه. هذه التركيبة جعلته الرئيس الجديد الأفضل تأهيلاً على صعيد السياسة الخارجية منذ تيودور روزفلت.

ما من رئيس منذ تيودور روزفلت كان قد تناول النظام الدولي بوصفه مفهومًا عالميًا على هذا النحو المنهجي والمفهومي أو النظري-الفكري. متحدثًا مع محرري مجلة تايم في 1971، قام نكسون بصوغ مفهوم كهذا. حسب رؤيته، ثمة خمس مراكز رئيسية للقوة السياسية والاقتصادية كانت ستعمل من منطلق التزام غير رسمي من كل منها بالسعي لتحقيق مصالحه بتحفظ. من شأن محصلة تطلعاتها وإحباطاتها المتشابكة أن تكون معادلة أو تعادلاً:

> يجب أن نتذكر المرة الوحيدة في تاريخ العالم التي توفرت فيها لنا فترة سلم مديدة هي عندما كان توازن القوة موجودًا. عندما تصبح أمة واحدة أقوى على نحو غير محدود نسبة إلى منافستها المحتملة يطفو خطر الحرب على السطح. أعتقد أننا سنتوفر على عالم أكثر أمنًا وعالم أفضل إذا امتلكنا ولايات متحدة، أوروبا، اتحاد سوفيتي، صين، ويابان قوية، ومعافاة تتولى كل منها موازنة الأخرى وتمتنع عن تشجيع هذه على تلك، في توازن متعادل[19].

ما كان لافتًا في مداخلته تمثل بكون اثنين من البلدان التي أتى على ذكرها بوصفهما جزءًا من جوقة (فريق) القوى كانا في الواقع خصمين: الاتحاد السوفيتي الذي كانت الولايات المتحدة مشتبكة معه في حرب باردة، والصين التي كانت للتو قد استأنفت معها الاحتكاك الدبلوماسي بعد سبات دام أكثر من

عقدين وحيث لم يكن للولايات المتحدة سفارة أو علاقات دبلوماسية رسمية. كان تيودور روزفلت قد صاغ فكرة عن نظام عالمي تكون فيه الولايات المتحدة هي الوصية على التعادل العالمي. أما نكسون فذهب إلى ما هو أبعد من ذلك إذ جادل أن على الولايات المتحدة أن تكون جزءًا لا يتجزأ من توازن طليق، أبدي التقلب، لا بوصفه عامل توازن (بيضة قبان)، بل عنصرًا مكوِّنًا.

نجحت الفقرة أيضًا في تسليط الضوء على مهارة نكسون التكتيكية، إذ أصر على شجب تشجيع هذه على تلك من الوحدات المكوِّنة للتوازن. فالأسلوب الحصيف لتحذير أي خصم محتمل هو شجب أي قدرة يعرف أنه يملكها ولم تتعرض للتغيير جراء الشجب. أطلق نكسون هذه الملاحظات فيما كان موشكًا على المغادرة إلى بكين، محدثًا تحسينًا مسرحيًا مثيرًا في العلاقات، ومنفذًا زيارة الصين من قبل رئيس جمهورية أمريكي في السلطة للمرة الأولى. كان تمكين الصين من موازنة الاتحاد السوفيتي من موقع كون أمريكا أقرب إلى كل من العملاقين الشيوعيين مقارنة بعلاقة كل منهما مع الآخر، بطبيعة الحال، التصميم المحدد للاستراتيجية المتطورة. ففي شباط/فبراير 1971، أتى تقرير نكسون السنوي عن السياسة الخارجية بوصفها **جمهورية الصين الشعبية** – للمرة الأولى في وثيقة أمريكية رسمية – وأفاد بأن الولايات المتحدة "مستعدة لإجراء حوار مع بكين، على أساس المصلحة القومية"[20].

أثار نكسون نقطة ذات علاقة حول سياسات الصين الداخلية فيما كنت أتأهب للذهاب إلى الصين في ما عُرفت بالرحلة السرية في تموز/يوليو 1971. مخاطبًا جمهورًا بمدينة كنساس، جادل نكسون قائلاً: إن "العذاب الداخلي الصيني" – أي الثورة الثقافية – يجب ألا يمنح:

> أيّ إحساس بالرضا بأن الأمر سيبقى دائمًا كما هو. فنحن حين نرى الصينيين بشرًا – وقد رأيتهم أنا في طول العالم وعرضه... نجدهم مبدعين، نجدهم منتجين، نجدهم أحد أكثر الشعوب براعة في العالم. والـ 800 مليون صيني سيكونون، حتمًا، قوة اقتصادية عملاقة، مع كل ما يعنيه ذلك من منطلق ما يستطيعون أن يكونوه في مجالات أخرى إذا ما تحركوا بذلك الاتجاه[21].

هذه العبارات؛ وهي عاديّة اليوم، كانت ثورية في ذلك الوقت[22]. ولأنها قيلت

ارتجالاً - ولم أكن أنا على اتصال مع واشنطن - فإن جو إن لاي هو الذي لفت نظري إليها مع شروعي في الحوار الأول مع بكين في أكثر من عشرين عامًا. كان نكسون، العدو اللدود للشيوعية، قد قرر أن كفة ضرورات التعادل الجيوسياسي راجحة على كفة متطلبات النقاء الإيديولوجي - حاذيًا، بالمناسبة، حذو نظرائه في الصين.

في حملة 1972 الرئاسية، كان خصم نكسون قد استهزأ بشعار "عودي إلى الوطن، يا أمريكا!". رد عليه نكسون قائلاً: إن من شأن تهرب أمريكا من مسؤوليتها الدولية أن يفضي، بالتأكيد، إلى إخفاقها على الصعيد الداخلي. وقد أعلن أننا "لن نبقى أمة عظيمة إلا إذا تصرفنا بعظمة في اضطلاعنا بمسؤولياتنا الخارجية، وإلا إذا تصرفنا بعظمة في التصدي لتحدياتنا في الوطن"[23]. في ذلك الوقت كان يعمل على صقل "غريزتنا عبر الوقوف على الأفضل بالنسبة إلى الآخرين"[24]، ما كان من شأنه أن يؤدي بدوره إلى "إغرائهم بالوقوف على وصفاتنا".

لهذه الغاية أسس نكسون لتقليد إصدار تقارير سنوية حول أحوال العالم. ومثلها مثل سائر الوثائق الرئاسية تم صوغ هذه التقارير بأقلام مساعدين في البيت الأبيض، بأقلام أركان مجلس الأمن القومي. تحت توجيهي أنا في هذه الحالة. إلا أن نكسون هو الذي رسم الخط الاستراتيجي العام للوثائق وراجعها وهي قيد الإنجاز والاستكمال. استُخدمت مراجع إرشادية بالنسبة إلى الهيئات الحكومية المكلفة بمعالجة السياسة الخارجية، وبوصفها، وهذا أهم، تنويرًا للبلدان الأجنبية حول توجهات الاستراتيجية الأمريكية

كان نكسون متصفًا بما يكفي من الواقعية ليؤكد أن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تترك مصيرها كليًا أو حتى إلى حد كبير لحسن نوايا الآخرين. فالسلم، كما أكد تقريره الصادر في 1970، يشترط استعدادًا وإرادة للتفاوض والبحث عن صيغ شراكة جديدة، إلا أن هذه، وحدها، لن تكون كافية: "ينبغي لعنصر السلم الدائم الثاني أن يكون قوة أمريكا. تعلّمْنا أن السلام لا يمكن كسبه بالنوايا الطيبة وحدها"[25]. وأكد أن من شأن السلام أن يتعزز، لا أن يتعرقل، جراء الاستعراض المستمر لقوة أمريكا وإرادتها الثابتة المجربة للتحرك عالميًا -

ما أدى إلى استحضار أصداء لقيام تيودور روزفلت بإيفاد **الأسطول الأبيض العظيم** للإبحار حول الكوكب في 1907–1909. كذلك لم يكن بوسع الولايات المتحدة أن تتوقع قبول أمم أخرى برهن مستقبلها عبر إسناد سياستها الخارجية إلى حسن نوايا الآخرين في المقام الأول. تمثل المبدأ الموجِّه بالجهد المنصب على بناء نظام دولي يعطف القوة على المشروعية - بمعنى إحساس جميع أعضائه بأن الترتيب عادل:

> على جميع الأمم، العدوة منها والصديقة على حد سواء، أن تكون ذات مصلحة في الحفاظ على النظام الدولي. لا بد لها من الشعور بأن مبادئها تحظى بالاحترام، ومصالحها القومية بالتأمين... إذا ما طمأنت البيئةُ الدولية هواجسها الحيوية، فإنها ستعمل على صَوْنها[26].

إن الحلم بمثل هذا النظام الدولي هو الذي وفر الحافز الأول للانفتاح على الصين، الذي رآه نكسون مكوِّنًا لا غنى عنه من مكونات ذلك النظام. فأحد أوجه الانفتاح على الصين تمثل بمحاولة التعالي على النزاع الداخلي الموروث عن العقد السابق. صار نكسون رئيسًا لأمة تعرضت لعقد من الخَضَّات والهزات الداخلية والدولية وحرب غير محسومة. كان من المهم أن يتم الإيحاء برؤيا مشبعة بالسلم والألفة الدولية لرفع الأمة إلى مستوى رؤى تليق بتاريخها وقيمها. كان نوع من إعادة تمديد مفهوم أمريكا للنظام العالمي مهمًا بالقدر نفسه. وكان من شأن علاقة جرى تحسينها مع الصين أن تفضي تدريجيًا إلى عزل الاتحاد السوفيتي وإجباره على التماس علاقات أفضل مع الولايات المتحدة. وطوال بقاء الولايات المتحدة حريصة على القرب من كل من القوتين العظميين أكثر من قرب كل منهما من الأخرى، فإن شبح السعي الصيني-السوفيتي المشترك إلى الهيمنة العالمية، ذلك الشبح الذي كان قد ظل يقلق السياسة الخارجية الأمريكية على امتداد عقدين، سيكون قد شُل. (مع الوقت وجد الاتحاد السوفيتي نفسه عاجزًا عن إدامة هذا المأزق غير القابل للحل، الذاتي المنشأ إلى حد كبير، مأزق مواجهة خصوم في كل من أوروبا وآسيا، بما في ذلك داخل معسكره الإيديولوجي الخاص المزعوم).

محاولة نكسون لجعل المثالية الأمريكية عملية والبراغماتية الأمريكية طويلة

المدى تعرضت لهجوم الطرفين، ما عكس التناقض الأمريكي بين القوة والمبدأ. دأب المثاليون على انتقاد نكسون لاعتماده المبادئ الجيوسياسية في إدارة دفة السياسة الخارجية. أما المحافظون فراحوا يتحدونه من منطلق كون التخفيف من التوتر مع الاتحاد السوفيتي ضربًا من الاستسلام للتحدي الشيوعي الماثل أمام الحضارة الغربية. ونمطا المنتقدين كلاهما أغفلا أن نكسون اعتمد سياسة دفاعية عنيدة على امتداد الأطراف السوفيتية، أنه كان الرئيس الأمريكي الأول الذي زار أوروبا الشرقية (يوغسلافيا، بولونيا، ورومانيا)، متحديًا، رمزيًا، التحكم السوفيتي، وأنه تولى إخراج الولايات المتحدة من سلسلة من الأزمات مع الاتحاد السوفيتي، تلك الأزمات التي لم يرف له جفن في اثنتين منها (تشرين الأول 1970 وتشرين الأول 1973)، فلم يتردد في استنفار القوات العسكرية الأمريكية.

كان نكسون قد أبدى مهارة غير عادية على صعيد الجانب الجيوسياسي لبناء نظام عالمي. عكف بصبر على الربط بين المكوِّنات المختلفة للاستراتيجية فيما بينها، وأظهر شجاعة خارقة في التصدي للأزمات وإصرارًا عظيمًا على التماس أهداف بعيدة المدى في السياسة الخارجية. تمثل أحد مبادئه العملياتية الكثيرة التكرر بما يلي: "تدفع الثمن نفسه لإنجاز نصف المهمة كما لإنجازها كاملة. من الأفضل لك، إذن، أن تنجزها كاملة تمامًا". ونتيجة لذلك، تمكن في فترة ثمانية عشر شهرًا، من عامي 1972 و 1973، من إنجاز مهمة وضع حد للحرب الفيتنامية، مهمة الانفتاح على الصين، مهمة عقد قمة مع الاتحاد السوفيتي رغم الاستمرار في تصعيد الجهد العسكري ردًا على الهجوم الفيتنامي الشمالي، مهمة تحويل مصر من التحالف مع السوفييت إلى التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة، مهمة التوصل إلى اتفاقيتي فصل قوات في الشرق الأوسط - واحدة بين إسرائيل ومصر، والأخرى مع سورية (دامت إلى اللحظة حتى في زحمة حرب أهلية قاسية) - ومهمة إطلاق مؤتمر الأمن الأوروبي، الذي ما لبث على المدى الطويل أن تمخض عن إضعاف القبضة السوفيتية على أوروبا الشرقية بصرامة.

ولكن مأساةً أطلت برأسها عند هذا المنعطف الذي كان من شأنه أن يشهد ترجمة الإنجاز التكتيكي إلى مفهوم دائم لنظام عالمي يعطف الرؤيا المفعمة إلهامًا على نوع من التعادل العملي القابل للتنفيذ. كانت الحرب الفيتنامية قد استنزفت طاقات جميع الأطراف. فضيحة ووترغيت، التي وقع نقاد نكسون المزمنون في

حماقة إلحاق الأذى بالذات واستخدموها دون رحمة، شلّت السلطة التنفيذية. كان من شأن مسارات سياسة نكسون المختلفة في أي فترة طبيعية أن تتضافر متبلورة في صيغة استراتيجية أمريكية جديدة طويلة المدى. امتلك نكسون لمحة عن الأرض الموعودة حيث يتعانق الأمل مع الواقع – إنهاء الحرب الباردة، نوع من إعادة تحديد الحلف الأطلسي، شراكة حقيقية مع الصين، خطوة رئيسية نحو سلام الشرق الأوسط، بداية عملية إعادة إذابة روسيا في بوتقة نظام عالمي معين – ولكن لم يتوفر له الوقت اللازم لمزاوجة رؤيته الجيوسياسية مع الفرصة المواتية. تُرك أمر القيام بتلك الرحلة لآخرين.

بداية التجديد

بعد كرب ستينيات القرن العشرين وانهيار منصب الرئاسة، باتت أمريكا بحاجة، قبل كل شيء، إلى استعادة التماسك. لحسن الحظ أن الرجل الذي دُعي إلى تنفيذ هذه المهمة غير المسبوقة كان هو جيرالد فورد.

مقذوفًا على كرسي لم يكن قد سعى إليها، لم يكن فورد قد سبق له قط أن انخرط في المتاهات المعقدة للسياسة الرئاسية. لهذا السبب، استطاع الرجل، متحررًا من الانشغال بجماعات الضغط والعلاقات العامة، أن يمارس في الرئاسة جملة قيم حسن النوايا والإيمان بوطنه، تلك القيم التي كان قد رُبي عليها. وعضويته الطويلة في البرلمان، حيث كان طرفًا في لجنتي الدفاع والاستخبارات الرئيسيتين، زودته بنظرةٍ شاملة غطت تحديات السياسة الخارجية.

تمثلت خدمة فورد التاريخية بالتغلب على انقسامات أمريكا. ففي سياسته الخارجية سعى – وحقق قدرًا كبيرًا من النجاح – لعطف القوة على المبدأ. شهدت إدارته إنجاز الاتفاقية الأولى بين إسرائيل وإحدى الدول العربية – مصر في هذه الحالة – تلك الاتفاقية التي كانت بنودها سياسية إلى حد كبير. واتفاقية الفصل الثانية في سيناء شكلت انعطافة مصر الحاسمة غير القابلة للارتداد نحو اتفاقية للسلام. بادر فورد إلى إطلاق حركة دبلوماسية نشيطة لتحقيق حكم أكثري في جنوب إفريقيا – رئيس الجمهورية الأمريكي الأول الذي أقدم علنًا على هذه الخطوة. وفي مواجهة معارضة داخلية قوية تولى فورد الإشراف على إنجاز مؤتمر الأمن الأوروبي. وبين العديد من بنود وثيقة المؤتمر كانت ثمة

عبارات ادخرت حقوق الإنسان بوصفها أحد مبادئ الأمن الأوروبي. وهذه المنطلقات وظفها أفراد أبطال مثل ليخ فاليسا في بولونيا وفاتشسلاف هافل في تشيكوسلوفاكيا من أجل جلب الديمقراطية إلى بلدانهم والشروع في هدم صرح النظام الشيوعي.

افتتحتُ إطرائي في جنازة الرئيس فورد بالجملتين التاليتين:

> تبعًا لأحد التقاليد القديمة، يتولى الرب مهمة الحفاظ على البشر رغم تجاوزاتهم الكثيرة لأن هناك، في كل فترة، عشرة أفراد عادلين يضطلعون، دونما وعي لأدوارهم، بمهمة إنقاذ الجنس البشري. كان جيرالد فورد واحدًا منهم.

أصبح جيمي كارتر رئيسًا مع الشروع في ترجمة تأثير هزيمة أمريكا في الهند الصينية إلى تحديات غير قابلة للتصور فيما كانت الولايات المتحدة لا تزال متباهية بهالة استحالة قهرها. إيران التي كانت إحدى ركائز النظام الإقليمي في الشرق الأوسط سقطت بأيدي مجموعة من آيات الله، الذين سارعوا، عمليًا، إلى إعلان حرب سياسية وإيديولوجية على الولايات المتحدة، ناسفين توازن القوة السائد في الشرق الأوسط. وكان أحد رموز ما حصل متمثلًا باحتجاز البعثة الدبلوماسية الأمريكية بطهران لمدة أربعمئة يوم. وعلى نحو شبه متزامن شعر الاتحاد السوفيتي أنه في وضع مناسب لغزو أفغانستان واحتلالها.

في زحمة هذه الفوضى كلها، تحلى كارتر بالشجاعة اللازمة لدفع عملية السلام الشرق أوسطية نحو حفلة توقيعات في البيت الأبيض. فمعاهدة السلام بين إسرائيل ومصر كانت حدثًا تاريخيًا. ومع أن جذورها ممتدة إلى استئصال النفوذ السوفيتي والشروع في عملية سلام من قبل إدارات سابقة، فإن إنجازها في ظل كارتر كان تتويجًا لدبلوماسية مثابرة ومصممة. قام كارتر بتعزيز الانفتاح على الصين عبر إقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها، بما زاد من متانة التوافق بين الحزبين حول التوجه الجديد. وكان رد فعله قويًا على الغزو السوفيتي لأفغانستان عبر دعم أولئك الذين قاوموا الغلبة السوفيتية. وفي فترة مثقلة بالمتاعب، نجح كارتر في إعادة تأكيد قيم الكرامة الإنسانية، تلك القيم الجوهرية بالنسبة إلى صورة أمريكا لذاتها حتى وهي مترددة أمام التحديات

الاستراتيجية الجديدة – وصولاً إلى التوازن المناسب بين القوة والمشروعية – قبيل انتهاء فترته الرئاسية.

رونالد ريغان ونهاية الحرب الباردة

نادرًا ما أفرزت أمريكا رئيسًا على هذا القدر من التناسب والتناغم مع عصره وزمانه مثل رونالد ريغان. قبل عقد واحد، كان ريغان قد بدا أكثر كفاحية من أن يكون واقعيًا؛ وبعد عقد، ربما بدت قناعاته مفرطة البُعْد الأُحادي. غير أن ريغان تمكن، في مواجهة الاتحاد السوفيتي الذي كان اقتصاده في حالة استنقاع وقيادته الثمانينية زائلة حرفيًا بالتتابع، ومدعومًا برأي عام أمريكي تواق للخلاص من فترة كانت زاخرة بالخيبات، من تجميع نقاط قوة أمريكا الكامنة، البادية متنافرة أحيانًا: نزعتها المثالية، مرونتها، إبداعيتها، وحيويتها الاقتصادية.

مستشعرًا نقطة ضعف سوفيتية محتملة وعميق الثقة بتفوق النظام الأمريكي (كان قد اطلع بعمق أكثر على الفلسفة السياسية الأمريكية مما اعترف به له منتقدوه المحليون)، قام ريغان بالمزاوجة بين عنصري القوة والمشروعية اللذين كانا قد تمخضا عن التردد الأمريكي في العقد السابق. تحدى الاتحاد السوفيتي داعيًا إياه إلى سباق في مجال التسلح والتكنولوجيا، سباق لم يكن قادرًا على الفوز فيه، استنادًا إلى برامج طالما تعرضت للإجهاض في الكونغرس. ما باتت تُعرف باسم **مبادرة الدفاع الاستراتيجية** – درع دفاعية ضد الهجمات الصاروخية – قوبلت لدى طرحها من قبل ريغان بقدر كبير من السخرية في الكونغرس كما في وسائل الإعلام. أما اليوم فتعد صاحبة فضل إقناع القيادة السوفيتية بعدم جدوى سباق تسلحه مع الولايات المتحدة.

في الوقت نفسه، قام ريغان بتوليد زخم سايكولوجي ببيانات تنتمي إلى الحافة الخارجية للنزعة الأخلاقية الولسنية. لعل أكثرها حدة هو خطابه الوداعي وهو يغادر الرئاسة في 1989، حيث وصف رؤيته لأمريكا بالمدينة المتألقة على تلة[27]:

> تحدثتُ عن المدينة المتألقة طوال حياتي السياسية كلها، غير أنني لست متأكدًا مما إذا استطعت إيصال ما رأيته حين قلت ذلك. أما في ذهني فقد كانت تلك مدينة عاليةٌ شماء مشيدة على صخور أقوى من المحيطات، كنستها الرياح، باركها الرب،

> عامرة بناس من كل الأجناس متعايشين في تناغم وسلام - مدينة ذات موانئ حرة زاخرة بالتجارة والإبداع، وإذا كان لا بد من وجود أسوار مدينية، فإن الأسوار لها أبواب، والأبواب مفتوحة لجميع من لديهم الرغبة والجرأة اللازمتين لدخولها. هكذا رأينها، وما زلت أراها.

أمريكا بوصفها مدينة متألقة على تلة لم تكن صورة مجازية بالنسبة إلى ريغان؛ كانت موجودة فعلًا بنظره لأنه أرادها أن تكون موجودة.

كان هذا هو الفرق المهم بين رونالد ريغان وريتشارد نكسون، اللذين كانت سياستهما الفعلية متوازية تمامًا بل ومتطابقة مرات غير نادرة. تعامل نكسون مع السياسة الخارجية بوصفها مسعى بلا غاية، جملة إيقاعات تتعين إدارتها. تناول تعقيداتها وتناقضاتها مثل وظائف مدرسية فرضها معلم متطلب. توقع فوز أمريكا، ولكن في مشروع طويل خال من الفرح، ربما بعد تركه المنصب. أما ريغان فقام، على النقيض من ذلك، بتلخيص استراتيجية الحرب الباردة عنده، على مسامع أحد مساعديه في 1977 في عبارة وجيزة أنموذجية التفاؤل: "نحن نربح، هم يخسرون". أسلوب نكسون في رسم السياسة كان مهمًا لإعادة السيولة إلى دبلوماسية الحرب الباردة؛ أما أسلوب ريغان فكان ضروريًا لا يمكن الاستغناء عنه لإنهائها.

على أحد المستويات ربما أدت بلاغة ريغان - بما فيها خطابه في آذار 1983 الذي وضع فيه الاتحاد السوفيتي في خانة إمبراطورية الشر - إلى سد جميع الآفاق أمام أي دبلوماسية بين الشرق والغرب. على مستوى أعمق كانت ترمز تلك البلاغة إلى مرحلة انتقالية، مع إدراك الاتحاد السوفيتي عبثية أي سباق تسلح فيما كانت قيادتها الطاعنة في السن تواجه مشكلات الخلافة. خافيًا التعقيد خلف حجاب من البساطة، قام ريغان أيضًا بطرح رؤية مصالحة مع الاتحاد السوفيتي تتجاوز أي رأي كان يمكن لنكسون أن يعبر عنه.

كان ريغان مقتنعًا بأن التشدد الشيوعي مستند إلى الجهل أكثر من استناده إلى سوء النية، إلى عدم الفهم أكثر من العداء. وخلافًا لنكسون، الذي كان يرى بأن من شأن حسابات المصلحة الذاتية أن تجلب التوافق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كان ريغان يؤمن بأن من شأن الصراع أن ينتهي مع إدراك

الخصم لحقيقة تفوق المبادئ الأمريكية. ففي 1984، دَوَّن ريغان لدى تعيين محارب الحزب الشيوعي القديم كونستانتين تشيرننكو قائدًا سوفيتيًا أعلى، في دفتر مذكراته عبارات[28]: "ليتني أشعر بالرغبة في التحدث معه حول مشكلاتنا، رجلاً لرجل، وأرى أنه إذا استطعت إقناعه فإن من شأن التحاق السوفييت بركب أسرة الأمم أن يجلب فائدة مادية لهم، وإلخ...".

وحين خلف ميخائيل غورباتشوف تشيرننكو بعد سنة، تعاظم تفاؤل ريغان. فاتح مساعديه عن حلمه بمرافقة الزعيم السوفيتي في جولة على أحد أحياء الطبقة العاملة الأمريكية. وفي رواية لأحد كتاب سيرة حياته، تصور ريغان أن "الحوامة كانت ستحط، وأن ريغان كان سيدعو غورباتشوف إلى طرق الأبواب وسؤال السكان "ما رأيكم بنظامنا؟" وكان العمال سيحدثونه عن مدى روعة العيش في أمريكا"[29]. هذا كله كان من شأنه أن يقنع الاتحاد السوفيتي بالالتحاق بركب الاندفاع العالمي نحو الديمقراطية، وكان من شأن هذا، بدوره، أن يتمخض عن السلام - لأن "الحكومات المستندة إلى موافقة المحكومين لا تشن حروبًا على جيرانها"[30] - أحد المبادئ الجوهرية لنظرة ولسن إلى النظام الدولي.

منطلقًا من هذه النظرة إلى موضوع التحكم بالأسلحة النووية، أقدم ريغان، في قمة ريكيافيك مع غورباتشوف عام 1986، على اقتراح إزالة جميع منظومات إيصال الأسلحة النووية مع الاحتفاظ بمنظومات مضادة للصواريخ وبناء المزيد منها. كان من شأن مثل هذه النتيجة أن تحقق أحد أهداف ريغان المعلنة تكرارًا، هدف إلغاء احتمال نشوب حرب نووية عبر شطب القدرة الهجومية عليها مع احتواء المنتهكين للاتفاق عبر منظومات دفاع صاروخية. ذهبت الفكرة إلى ما هو أبعد من مدى خيال غورباتشوف، الأمر الذي دعاه إلى أن يساوم بعناد حول تحفظ بالغ الدقة بشأن حصر تجارب منظومات الدفاع الصاروخي بـ "المختبر". (على أي حال، كان اقتراح إزالة منظومات إيصال الأسلحة النووية بعيدًا عن الصفة العملية لأن رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر ورئيس الجمهورية الفرنسية فرانسوا ميتران المقتنعين بتعذر الدفاع عن أوروبا دون أسلحة نووية، والمتعاملين مع روادعها المستقلة بوصفها

سياسة تأمين قصوى، كانا سيعارضانه). بعد سنوات، سألتُ السفير السوفيتي أناتولي دوبرينين عن سبب عزوف الاتحاد السوفيتي عن طرح نوع من الحل الوسط حول موضوع التجارب. رد قائلاً: "لأنه لم يخطر ببالنا قط أن من الممكن لريغان أن يوافق ببساطة".

حاول غورباتشوف التصدي لرؤية ريغان بمفهوم عن إصلاح سوفيتي. إلا أن "ميزان القوى" الذي لم يملّ القادة السوفييت من استحضاره عبر عقود حكمهم، كان، مع حلول ثمانينيات القرن الماضي، قد انقلب عليهم وصار ضدهم. ما عاد توسع امبريالي في جميع الاتجاهات تواصل لأربعة عقود قابلاً للإدامة على أساس أنموذج اقتصادي خائب، غير عملي. رغم انقساماتها وتقلباتها، كانت الولايات المتحدة قد حافظت على العناصر الجوهرية لنوع من موقف القوة؛ على امتداد جيلين كانت قد أنشأت ائتلافًا غير رسمي مناوئًا للسوفييت، ضم جميع المراكز الصناعية الأخرى مع الجزء الأكبر من العالم النامي. أدرك غورباتشوف أن الاتحاد السوفيتي عاجز عن إدامة مساره السائد، إلا أنه استهان بهشاشة النظام السوفيتي. دعواته إلى الإصلاح - إلى **الغلاسنوست** (الشفافية) والبريسترويكا (إعادة البناء) - أطلقت قوى غارقة في عدم التنظيم وبعيدة عن أي إصلاح حقيقي، مجردة من المعنويات الضرورية لمواصلة القيادة الشمولية، كما كان كينان قد تنبأ قبل نصف قرن إلى حد كبير.

وحده التزام ريغان المثالوي بالديمقراطية لم يكن قادرًا على إنتاج مثل هذه المحصلة؛ ثمة سياسات وخطط دفاعية واقتصادية قوية، ثمة تحليل عبقري لجملة نقاط الضعف السوفيتية، وثمة التضافر الاستثنائي الإيجابية لظروف خارجية، اضطلعت جميعها بدور في نجاح سياساته. غير أن نهاية التحدي السوفيتي ما كانت لتحدث وسط مثل هذا التأكيد العالمي لمستقبل ديمقراطي، لولا مثالية ريغان - الموشكة أحيانًا على نوع من التبرؤ من التاريخ.

قبل أربعين سنة وعلى امتداد عقود منذ ذلك الحين، كان يُظن أن العقبة الكأداء أمام التوصل إلى نظام عالمي قائم على أساس السلم هي الاتحاد السوفيتي. وتمثلت اللازمة بأن من شأن انهيار النظام الشيوعي - المتصور، إذا كان سيحصل بالمطلق، في مستقبل ما بعيد - أن يجلب معه حقبة من الاستقرار والنوايا الطيبة. سرعان ما تبين أن دولاب التاريخ يدور عمومًا دورات

أطول. كان لا بد من معالجة ركام الحرب الباردة وأنقاضها قبل أن تتوفر إمكانية بناء صرح نظام دولي جديد.

* * *

كانت هذه المهمة من نصيب جورج أتش دبليو بوش، الذي مارس سيادة أمريكا الطاغية باعتدال وحكمة. أرستقراطي التنشئة في كنتكت، مختارًا، مع ذلك، أن يراكم ثروته في تكساس، ذلك الجزء الأقرب إلى الفطرة، والأغنى بفرص المبادرات في الولايات المتحدة، ومع تجربة واسعة على جميع مستويات الحكم، تعامل بوش بقدر كبير من المهارة مع سلسلة صادمة التعاقب من الأزمات الممتحِنة لكل من قيم أمريكا من ناحية ومدى قوتها الهائلة من ناحية أخرى. في أشهر من توليه المنصب، شكلت انتفاضة ساحة تياننمن في الصين تحديًا لقيم أمريكا الأساسية ولكن أيضًا لمدى أهمية الحفاظ على العلاقة الأمريكية-الصينية بالنسبة إلى التعادل العالمي. نظرًا لشغله منصب رئيس مكتب الارتباط الأمريكي في بكين (قبل إقامة العلاقات الرسمية)، أبحر بوش بأسلوب صان مبادئ أمريكا مع الحفاظ على أفق التعاون آخر المطاف. أدار عملية توحيد ألمانيا - الأمر الذي كان يعد حتى تاريخه سببًا محتملاً للحرب - بدبلوماسية بارعة يسَّرها قراره القاضي بعدم توظيف حرج السوفييت جراء انهيار إمبراطوريتهم. وبتلك الروح، فإن بوش أصر، لدى سقوط جدار برلين في 1989، على رفض جميع الاقتراحات التي قضت بالتحليق فوق برلين احتفالاً بهذا الحدث الكاشف لانهيار السياسة السوفيتية.

الأسلوب العبقري الذي اعتمده بوش في إيصال الحرب الباردة إلى نهايتها غطى على النزعات الداخلية التي كانت قد رافقت إدامة المجهود الأمريكي والتي كانت ستطبع تحديات المرحلة التالية. فمع انكفاء الحرب الباردة، راح الإجماع الأمريكي يزعم أن مهمة الهداية الرئيسية قد أُنجزت. ولا بد الآن من انبثاق نظام عالمي سلمي، طالما بقيت الأنظمة الديمقراطية حريصة على مساعدة الموجة الأخيرة من التحولات الديمقراطية في بلدان ما زالت خاضعة لأنظمة حكم دكتاتورية. كان من شأن الحلم الولسني النهائي أن يتحقق. من شأن حشد من المؤسسات السياسية والاقتصادية الحرة أن تنتشر وتطيح مع الزمن بالخصومات البالية في تناغم أوسع وأرحب.

بتلك الروح دحر بوش العدوان العراقي على الكويت إبان حرب الخليج الأولى عبر اجتراح ائتلاف الراغبين عن طريق الأمم المتحدة، في التحرك المشترك الأول الشامل للقوى الكبرى منذ الحرب الكورية؛ أوقف العمليات العسكرية عند بلوغ الحد الذي كانت قرارات الأمم المتحدة قد أجازته (ربما أراد، بوصفه سفيرًا سابقًا لدى الأمم المتحدة، تطبيق الدرس المستخلص من قرار الجنرال ماك آرثر الخاص بعبور الخط الفاصل بين الكوريتين بعد انتصاره في إنتشون).

لفترة وجيزة، بدا الإجماع العالمي الداعم لدحر اجتياح صدام حسين للكويت في 1991 من قبل ائتلاف قادته الولايات المتحدة، مؤكدًا صواب الأمل الأمريكي الدائم في نظام دولي قائم على سيادة القانون. ففي براغ قام بوش، في تشرين الثاني/نوفمبر 1990، باستحضار نوع من "كومنولث الحرية"[31]، الذي سيكون خاضعًا لحكم القانون، سيكون "مجتمعًا أخلاقيًا-معنويًا يوحده ولاؤه المطلق لمُثُل الحرية العليا". أما عضوية هذا الكومنولث فكان من شأنها أن تبقى متاحة للجميع؛ قد يصبح كونيًا شاملاً ذات يوم. وبهذا الوصف فإن "القوة العظيمة والمتنامية للكومنولث"[32] ستتمكن من "اجتراح نظام عالمي جديد أكثر استقرارًا بما لا يقاس من أي نظام سبق لنا أن عرفناه لجميع الأمم". ومن شأن الولايات المتحدة وحليفاتها أن تنتقل إلى "ما بعد الاحتواء وصولاً إلى سياسة المعانقة الفعالة"[33] (الانخراط الفعال).

اختُزلتْ فترة بوش جراء هزيمته الانتخابية في 1992، لأنه ترشح، بمعنى من المعاني، بوصفه رئيس سياسة خارجية في حين عمد خصمه، بيل كلنتون، إلى مناشدة جمهور أتعبته الحرب، واعدًا بالتركيز على أجندة أمريكا الداخلية. ومهما يكن، فإن الرئيس المنتخب حديثًا ما لبث أن سارع إلى تأكيد رسالة سياسة خارجية شبيهة بتلك التي دعا إليها بوش. عبر كلنتون عن ثقة الحقبة حين وصف، في خطابه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1993، مفهوم سياسته الخارجية بـ "التوسيع"[34] بدلاً من الاحتواء، معلنًا إن "هدفنا الطاغي يجب أن يتركز على توسيع الأسرة الدولية القائمة على الأنظمة الديمقراطية المستندة إلى السوق وتقويتها". ومن هذا المنطلق، فإن انتشار مبادئ التحرر

السياسي والاقتصادي لن يكون، لأنها كونية شاملة "من بولونيا إلى أرتيريا، ومن غواتيمالا إلى كوريا الجنوبية"، بحاجة إلى أي قوة. واصفًا مشروعًا قائمًا على تمكين تطور تاريخي حتمي، تعهد كلنتون بأن السياسة الأمريكية ستكون متطلعة نحو "عالم زاخر بأنظمة ديمقراطية مزدهرة تتعاون فيما بينها وتعيش في سلام"[35].

وحين حاول وزير الخارجية وارن كرستوفر تطبيق نظرية التوسيع على جمهورية الصين الشعبية عبر جعل الروابط الاقتصادية مشروطة بتعديلات في النظام الصيني، فإنه جوبه بصدٍ حاد. أصر قادة الصين على استحالة قيام العلاقات مع الولايات المتحدة إلا على أساس جيواستراتيجي، بعيدًا عن سير الصين قدمًا على طريق نشر الديمقراطية السياسية (كما كان قد اقتُرح). ومع حلول العام الثالث من رئاسته، انقلبت مقاربة كلنتون للنظام العالمي إلى ممارسة أقل تشددًا.

في الوقت نفسه، جوبهت نظرية التوسيع بخصم أكثر كفاحية بما لا يقاس. حاولت النزعة الجهادية أن تنشر رسالتها وانقضَّتْ على جملة القيم والمؤسسات الغربية، ولا سيما تلك الأمريكية، بوصفها العقبة الكأداء والرئيسية. قبل بضعة أشهر من خطاب كلنتون أمام الجمعية العمومية، أقدمت مجموعة متطرفين دولية، بمن فيها مواطن أمريكي، على قصف مركز التجارة العالمي بمدينة نيويورك. كان الهدف الثاني، في حال إحباط الأول، مبنى سكرتارية الأمم المتحدة. كان المفهوم الوستفالي للدولة والقانون الدولي، لاستناده إلى قواعد غير واردة صراحة في القرآن، (رجسًا من عمل الشيطان) أمرًا بغيضًا ومقيتًا بنظر هذه الحركة. بالمثل كانت الديمقراطية مرفوضة لقدرتها على التشريع بمعزل عن الشريعة. كانت أمريكا، بنظر القوى الجهادية، مضطهدة للمسلمين وساعية إلى نشر رسالتها الكونية. بات التحدي صارخًا مع هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 على نيويورك وواشنطن. أقله في الشرق الأوسط لم يدشن انتهاء الحرب الباردة عصرَ إجماعٍ ديمقراطي مأمول ومرجو بل عصرًا جديدًا مثقلاً بأوزار المجابهة الإيديولوجية والعسكرية.

حربا أفغانستان والعراق

بعد نقاشات وسجالات مكربة حول "عِبَرِ فيتنام"، طفت على السطح مآزق ذات حدة مماثلة بعد ثلاثة عقود بشأن حربي أفغانستان والعراق. الحربان، كلتاهما، متجذرتان في تربة إفلاس النظام الدولي وانهياره. وبالنسبة إلى أمريكا، فإنهما انتهتا بالانسحاب.

أفغانستان

تمتعت القاعدة- بعد إصدارها فتوى في 1998 تدعو إلى القتل المطلق دون تمييز لسائر الأمريكيين واليهود في كل الأمكنة- بملاذ آمن في أفغانستان، التي رفضت سلطاتها الطالبانية الحاكمة طرد قيادة الجماعة ومقاتليها. إن ردًّا أمريكيًّا على الهجوم الذي استهدف أرضًا أمريكية كان حتميًا ومفهومًا على نطاق واسع في العالم كله.

برز على السطح تحد جديد على نحو شبه مباشر: ما السبيل إلى بناء نظام دولي فيما الخصوم الرئيسيون هم أتباع منظمات غير حكومية لا يدافعون عن أرض محددة، ويرفضون جملة مبادئ المشروعية المعتمدة.

بدأت الحرب الأفغانية من منطلق إجماع وطني-قومي وموافقة دولية. وآفاق قيام نظام دولي مستند إلى قواعد بدت مؤكدة. حين أقدم الناتو، للمرة الأولى في تاريخه، على تطبيق الفقرة الخامسة من معاهدة شمال الأطلسي - الفقرة التي تنص على أن "أي هجوم ضد واحد أو أكثر من حلفاء الناتو في أوروبا أو أمريكا الشمالية سيُعد هجومًا عليهم جميعًا". وبعد تسعة أيام من هجوم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، أرسل الرئيس جورج دبليو بوش إنذارًا إلى سلطات أفغانستان الطالبانية، الحاضنة للقاعدة آنذاك، قال فيه[36]: "سلّموا سلطات الولايات المتحدة جميع قادة القاعدة المختبئين في بلادكم... مكّنوا الولايات المتحدة من الوصول إلى جميع معسكرات تدريب الإرهابيين، كي نطمئن إلى أنهم لم يعودوا قادرين على الحركة". وحين أخفق الطالبان في الامتثال، شنت الولايات المتحدة وحليفاتها حربًا قام بوش بوصف أهدافها في السابع من تشرين الأول/أكتوبر بعبارات وجيزة مشابهة: "هذه الأفعال ذات الأهداف

المحددة بعناية، مخططة لإحباط استخدام أفغانستان قاعدة عمليات إرهابية، والهجوم على قدرة نظام الطالبان العسكرية"[37].

تبين أن التحذيرات الأولية حول تاريخ أفغانستان بوصفها "مقبرة الإمبراطوريات" بلا أساس. فبعد عمل سريع قادتْه قوات أمريكية، بريطانية، وأفغانية حليفة، تمت إطاحة الطالبان وإخراجه من السلطة. وفي أيلول/سبتمبر 2001، أعلن مؤتمر دولي عُقد في بون الألمانية، حكومة أفغانية مؤقتة برئاسة حميد قرضاي وأطلق سيرورة مفضية إلى اجتراح مجلس قبلي-عشائري تقليدي (Loya jirga) يتولى مهمة تصميم مؤسسات ما بعد الحرب الأفغانية وتصديقها. بدت أهداف حرب الحلفاء متحققة، منجزة.

بادر المشاركون في مفاوضات بون، مفعمين بالتفاؤل، إلى تأكيد رؤيا رحبة[38]: "إقامة حكم كامل التمثيل، عريض القاعدة، بعيد عن التمييز بين الجنسين، ومتعدد الأعراق أو الإثنيات". في 2003 أجاز قرار صادر عن مجلس الأمن توسيع قوة الناتو لتوفير المساعدة الأمنية الدولية:

> لدعم السلطة الانتقالية الأفغانية وخليفاتها في الحفاظ على الأمن في مناطق أفغانستان خارج كابول ومحيطها، بما يمكن السلطات الأفغانية جنبًا إلى جنب مع موظفي الأمم المتحدة... من التحرك في بيئة آمنة[39].

صار المنطلق المحوري للجهد الأمريكي والتحالفي متمثلًا بـ "إعادة بناء أفغانستان، عن طريق حكومة أفغانية ديمقراطية تعددية شفافة، ذات سيطرة على مجمل البلاد مع جيش وطني أفغاني قادر على الاضطلاع بمسؤولية الأمن على أساس قومي-وطني. وبقدر مدهش من المثالية، عُدَّتْ هذه الجهود شبيهة بعملية بناء صرح الديمقراطية في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

ما من مؤسسات في تاريخ أفغانستان أو أي جزء منها[40] وفرت سابقة لمثل هذا الجهد ذي القاعدة العريضة. تقليديًا لم تكن أفغانستان دولة بالمعنى المتعارف عليه بمقدار ما كانت تعبيرًا جغرافيًا عن مساحة لم يسبق لها أن خضعت لأي إدارة مطردة لأي مرجعية موحدة. على امتداد الجزء الأكبر من التاريخ المدون، ظلت القبائل والطوائف الأفغانية في حالة حرب فيما بينها، متحدة

لفترات عابرة وجيزة لمقاومة غزو أو شن غارات نهب وسلب على المناطق المجاورة. قد تعمد النخب في كابول إلى الانخراط في تجارب مرحلية مع مؤسسات برلمانية، أما خارج العاصمة فثمة شرعة شرف قبلية قديمة هي السائدة. توحيد أفغانستان لم يتحقق إلا على أيدي أجانب على نحو غير مقصود، لدى تآلف القبائل والطوائف من أجل التصدي لأحد الغزاة.

وهكذا فإن ما واجهته القوات الأمريكية والناتوية أوائل القرن الحادي والعشرين لم يكن مختلفًا جذريًا عن المشهد الذي وجد ونستون تشرتشل الشاب نفسه أمامه في 1897:

> باستثناء وقت الحصاد، حين تقوم غريزة البقاء بفرض نوع من الهدنة المؤقتة، تبقى القبائل الباشتونية دائمة الانخراط في حرب خاصة أو عامة. ما من شخص إلا وهو محارب، سياسي، وفقيه. ما من بيت كبير إلا وهو حصن إقطاعي... ما من قرية إلا ولها دفاعها. ما من عائلة إلا وتغرس روح الثأر في أبنائها؛ وما من عشيرة إلا وتشجع على الانتقام. لجميع القبائل ومجمعات القبائل الكثيرة، والكثيرة جدًا حساباتها التي تنتظر التسوية بعضها مع البعض الآخر. لا شيء يُنسى، وقليلة جدًا هي الديون المتروكة دون سداد[41].

في هذا السياق، بدت الأهداف المعلنة للتحالف والأمم المتحدة المتمثلة بقيام حكم مركزي أفغاني ديمقراطي شفاف يعمل في بيئة آمنة، نوعًا من عملية إعادة اختراع جذرية للتاريخ الأفغاني. عمليًا جرى رفع قبيلة واحدة إلى ما فوق سائر القبائل الأخرى – قبيلة حميد قرضاي الباشتونية، وطُلب منها أن تفرض نفسها على طول البلاد وعرضها إما بالقوة (قوتها هي أو قوة التحالف الدولي) أو عبر توزيع غنائم المساعدات الخارجية، أو الأمرين معًا. من المحتم أن المحاولات اشترطت فرض مثل هذه المؤسسات دَوْس ضرورات قديمة قدم الزمن، مع إعادة خلط مشكال التحالفات القبلية بصيغ كانت صعبة الفهم أو التحكم بالنسبة إلى أي قوة خارجية.

الانتخابات الأمريكية في 2008 أضافت مشكلة التردد إلى مشكلة التعقيد. كان الرئيس الجديد باراك أوباما قد خاض حملته تحت شعار اعتزامه استعادة القوات التي تستنزفها الحرب "الغبية" في العراق، هذه الحرب التي صمم على إنهائها،

إلى الحرب "الضرورية" في أفغانستان. غير أنه بدا، بعد أن وصل إلى المنصب، عازمًا على الانشغال بتركيز سلمي على أولويات داخلية تحويلية (انقلابية) كانت النتيجة نوعًا من بروز التردد الذي ظل ملازمًا لحملات أمريكا العسكرية على امتداد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مرة أخرى: إرسال ثلاثين ألف جندي إضافي من أجل نوع من الاندفاع، في أفغانستان، مصحوبًا في الوقت نفسه، في الإعلان ذاته، بموعد أخير معلن بعد ثمانية عشر شهرًا، للشروع في سحبها. قيل إن الموعد النهائي كان يهدف إلى حفز حكومة قرضاي لتسريع جهودها الرامية إلى بناء حكومة مركزية حديثة وجيش يحل محل الأمريكيين. غير أن هدف أي استراتيجية حرب عصابات مثل استراتيجية الطالبان ليس، من حيث الجوهر، سوى البقاء إلى ما بعد القوى المدافعة. تمخض إعلان التاريخ المحدد لفقدان الدعم الخارجي بالنسبة إلى القادة في كابول، عن إطلاق سيرورة مناورات فئوية وتكتلية، بما فيها مع الطالبان.

كانت القفزات التي حققتها أفغانستان إبان هذه الفترة لافتة وباهظة الثمن. أقبلت الكتلة السكانية على تبني مؤسسات انتخابية بقدر غير قليل من الإقدام – لأن الطالبان مستمر في تهديد أولئك الذين يشاركون في أي بنى ديمقراطية بالموت. كذلك نجحت الولايات المتحدة في بلوغ هدفها المتمثل بتحديد مكان بن لادن والإجهاز عليه، موجِّهة رسالة قوية عن مدى طول باع البلد العالمي وتصميمه على الانتقام للجرائم الشنيعة.

غير أن الآفاق الإقليمية تبقى، مع ذلك، مشحونة بالتحدي. ففي الفترة التي تلي الانسحاب الأمريكي (وقد بات وشيكًا) من المحتمل أن يبقى نفوذ الحكومة الأفغانية محصورًا في كابول وما حولها دون أن يغطي أجزاء البلاد الأخرى. من الوارد أن ينشأ اتحاد أقاليم إقطاعية، شبه مستقلة ذاتيًا على أسس إثنية متأثرة جوهريًا بقوى خارجية متنافسة. سيعود التحدي إلى نقطة البداية – مدى توافق أي أفغانستان مستقلة مع نظام سياسي إقليمي.

من المفروض أن تكون لدى البلدان المجاورة مصلحة قومية توازي أقله ما لدى الولايات المتحدة – بل وأكثر على المدى الطويل – في العمل على تحديد واجتراح محصلة متماسكة لا جهادية في أفغانستان. من شأن كل من جيران

أفغانستان أن يخاطر بحصول فوضى داخل حدوده إذا ما عادت أفغانستان إلى وضع ما قبل الحرب قاعدة منظمات جهادية غير تابعة لدول، أو بوصفها دولة مكرسة لاتباع سياسات جهادية: ثمة الباكستان جراء بنيتها الداخلية قبل كل شيء، ثمة روسيا بجنوبها وغربها الإسلاميين جزئيًا، ثمة الصين بإقليم كسينغيانغ الإسلامي إلى حد كبير، وثمة حتى إيران الشيعية الزاخرة بتيارات سنية أصولية. جميعها معرضة للإرهاب أكثر من الولايات المتحدة، من وجهة نظر استراتيجية، من أفغانستان حاضنة لهذا الإرهاب (ربما باستثناء إيران التي قد تحلم بأن من شأن حصول أوضاع فوضوية واضطرابات خلف حدودها هي، كما حصل في كل من سورية، لبنان، والعراق، أن يمكّنها من المراهنة على استغلال الفئات المتصارعة والتلاعب بها).

قد تكون السخرية القصوى متمثلة باحتمال صيرورة أفغانستان الممزقة بالحرب حالة أنموذجية لمدى إمكانية استقطار نظام إقليمي ما من جملة مصالح أمنية ومسارات تاريخية متباينة. في غياب برنامج دولي قابل للدوام فيما يخص أمن أفغانستان، سيعمد كل جار رئيسي إلى دعم فئات وفصائل متنافسة ذات انتماءات إثنية، طائفية ومذهبية قديمة. من شأن النتيجة المحتملة أن تكون تقسيم أمر واقع، مع سيطرة الباكستان على الجنوب الباشتوني، وتفضيل كل من الهند، روسيا، وربما الصين للشمال المختلط إثنيًا. تجنبًا للفراغ، لا بد من بذل جهود دبلوماسية كبيرة لتحديد نظام إقليمي يتولى التعامل مع انبثاق أفغانستان مركزًا جهاديًا. في القرن التاسع عشر، تولت القوى الرئيسية ضمان حياد بلجيكا[42]، وقد كان حيادًا دام نحو مئة سنة. هل ثمة أي نظير، مع تعديلات مناسبة، ممكن؟ وإذا ما تمت مراوغة مثل هذا المفهوم – أو فكرة مشابهة –، فإن من المحتمل أن تعيد جر العالم إلى أتون حربها الدائمة أو المزمنة.

العراق

غداة هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، بادر الرئيس جورج دبليو بوش إلى صوغ استراتيجية عالمية لمجابهة التطرف الجهادي وتعزيز النظام الدولي القائم عبر شحنه بنوع من الالتزام بالتحول الديمقراطي. جاء في وثيقة البيت الأبيض الصادرة عام 2002 بعنوان **استراتيجية الأمن القومي**، أن

"صراعات القرن العشرين الكبرى" أظهرت أنه ليس هناك إلا "أنموذجًا وحيدًا قابلاً للدوام بالنسبة إلى النجاح القومي-الوطني: الأنموذج القائم على ركائز الحرية، الديمقراطية، والمشروع الحر".

أكدت **استراتيجية الأمن القومي** أن اللحظة الحالية تشهد عالمًا مخضوضًا بوحشية إرهابية غير مسبوقة، والقوى العظمى "على الضفة ذاتها - موحدة بالأخطار المشتركة النابعة من العنف والفوضى الإرهابيين"[43]. أدى تشجيع المؤسسات الحرة وعلاقات التعاون فيما بين القوى الرئيسية إلى توفير "أفضل الفرص منذ نشوء الدولة القومية في القرن السابع عشر لبناء عالم تتنافس فيه القوى العظمى سلميًا بدلاً من الانشغال الدائم بالتحضير للحرب". تمثل حجر زاوية ما باتت تُعرف بـ **أجندا الحرية** بتحويل العراق من إحدى أكثر دول الشرق الأوسط قمعًا إلى دولة ديمقراطية تعددية، من شأنها بدورها، أن تغدو مصدر إلهام لعملية تحول ديمقراطية في المنطقة. "الديمقراطية العراقية ستنجح - وذلك النجاح سيبعث برسائل إلى أمكنة كثيرة منها دمشق وطهران - رسائل توحي بأن الحرية قابلة لأن تكون مستقبل جميع الأمم والشعوب"[44].

لم تكن **أجندا الحرية**، كما زُعم لاحقًا، اختراعًا عشوائيًا لرئيس فرد وحاشيته. كانت فذلكتها الأساسية تطويرًا لجملة أطروحات أمريكية من حيث الجوهر. فوثيقة **استراتيجية الأمن القومي** لعام 2002 - التي كانت السباقة في إعلان الخطة - كررت الحجج الواردة في **استراتيجية الأمن القومي** - 68، التي كانت، في 1950، قد حددت رسالة أمريكا في الحرب الباردة، وإن مع اختلاف حاسم واحد. وثيقة الـ 1950 كانت قد وضعت قيم أمريكا في خانة الدفاع عن العالم الحر. أما وثيقة الـ 2002 فدعت إلى وضع حد للظلم والطغيان في كل الأمكنة باسم قيم الحرية الكونية الشاملة.

كان قرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 لعام 1991[45] قد طلب من العراق تدمير جميع ترسانات أسلحة الدمار الشامل لديه والتزام عدم تطوير مثل هذه الأسلحة من جديد أبدًا. ثمة عشرة قرارات صادرة عن مجلس الأمن حَمَّلَتْ العراق مسؤولية انتهاكات ذات شأن.

ما كان مميزًا - وأمريكيًا تقليديًا - حول الجهد العسكري في العراق تمثل بالقرار الذي قضى بوضع الأمر، عمليًا، في خانة عمل تعزيزي بوصفه أحد جوانب مشروع لنشر الحرية والديمقراطية. ردت أمريكا على الموجة الصاعدة من النزعة الكونية الخلاصية الإسلامية المتطرفة عبر إعادة تأكيد كونية قيمها الخاصة ومفهومها للنظام الدولي.

بدأت الفرضية الأساسية بدعم شعبي ذي شأن، ولا سيما حتى إزاحة صدام حسين. في 1998 أقر الكونغرس قانون تحرير العراق بتأييد طاغ من الحزبين كليهما (360 مقابل 38 في مجلس النواب، وبالإجماع في مجلس الشيوخ معلنًا أن "دعم جهود إزاحة النظام الذي يرأسه صدام عن السلطة في العراق ودفع عملية انبثاق حكومة ديمقراطية تحل محله إلى الأمام يجب أن يكون سياسة الولايات المتحدة". وموقعًا المشروع ليصبح قانونًا في الحادي والثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر، يوم إقراره في مجلس الشيوخ بالذات، عبر الرئيس كلنتون عن إجماع الحزبين كليهما قائلا[46]:

> تريد الولايات المتحدة إعادة العراق إلى أسرة الأمم بوصفه عضوًا محبًا للحرية وملتزمًا بالقانون. يصب هذا في مصلحتنا كما في مصلحة حلفائنا في المنطقة... توفر الولايات المتحدة دعمًا لجماعات معارضة من سائر قطاعات المجتمع العراقي، قادرة على قيادة الأمور وصولاً إلى حكم مدعوم شعبيًا.

ولأن الأحزاب السياسية كانت محظورة في العراق باستثناء حزب البعث الحاكم الذي كان صدام يديره بقبضة حديدية، ما أدى إلى عدم وجود أي أحزاب معارضة رسمية، فإن عبارة الرئيس تعني أن الولايات المتحدة كانت ستجترح برنامجًا سريًا لإطاحة الدكتاتور العراقي.

وبعد التدخل العسكري في العراق، قام بوش بتطوير مضامين أوسع في خطاب بتشرين الثاني/نوفمبر 2003 إحياء للذكرى السنوية العشرين **لمؤسسة الديمقراطية القومية**. دان بوش سياسات سابقة للولايات المتحدة في المنطقة لالتماسها الاستقرار على حساب الحرية والتحرر.

> ستون سنة من مواصلة الأمم الغربية تسويغ غياب الحرية واستيعابه في الشرق

الأوسط لم تساهم قط في جعلنا آمنين - لأن الاستقرار لا يمكن شراؤه، في المدى الطويل، على حساب الحرية.

في ظروف القرن الواحد والعشرين المتغيرة، باتت المقاربات السياسية التقليدية منطوية على مخاطر مقبولة. لذا فإن الإدارة راحت تتحول من سياسة قائمة على الاستقرار إلى "استراتيجية متقدمة مستندة إلى الحرية في الشرق الأوسط"[47]. أظهرت التجربة الأمريكية في أوروبا وآسيا أن "تقدم الحرية يفضي إلى السلام".

أيدتُ القرار القاضي بإحداث تغيير للنظام في العراق. راودتْني شكوك، عبرت عنها علنًا وفي منابر حكومية حول مد الأمر إلى بناء أمة-دولة وإضفاء مثل هذا المدى الشامل عليه. غير أنني أريد، قبل تسجيل تحفظاتي، أن أعبر عن احترامي المستمر وتعاطفي الشخصي مع الرئيس جورج دبليو بوش، الذي قاد أمريكا بشجاعة، بكرامة، وبقناعة في زمن مهزوز. شَرَّفت أهدافه وآيات إخلاصه بلده وإن أثبتت في بعض الحالات أنها متعذرة التحقيق في إطار الدائرة السياسية الأمريكية. ومن رموز تفانيه في خدمة **أجندا الحرية** أن بوش عاكف الآن على متابعتها في حياته ما بعد الرئاسية جاعلاً إياها الأطروحة الرئيسية لمكتبته الرئاسية في دالاس.

نظرًا لأنني قضيت طفولتي عضوًا في أقلية متعرضة للتمييز في نظام شمولي (توتاليتاري) ومن ثم مهاجرًا إلى الولايات المتحدة، فقد اختبرت وعشت بالتجربة جوانب القيم الأمريكية التحررية. نَشْرُها عن طريق تقديم المثال والمساعدة المدنية كما في مشروع مارشال وبرامج المعونة الاقتصادية يشكل جزءًا مشرِّفًا ومهمًا من التراث الأمريكي. غير أن السعي لبلوغ تلك القيم عن طريق الاحتلال العسكري في جزء من العالم لا جذور تاريخية لها فيه، وتوقع تغييرات جذرية في فترة زمنية مناسبة سياسيًا - المعيار الذي حدده كثيرون من مؤيدي الجهد العراقي ومنتقديه على حد سواء - أثبتا أنهما أكثر وأبعد مما كان الجمهور الأمريكي مستعدًا لتأييده، ومما كان المجتمع العراقي قادرًا على استيعابه.

نظرًا للانقسامات الإثنية في العراق والنزاع الألْفي بين السنة والشيعة، ذلك النزاع الذي يشطر خط فصله إلى نصفين، فإن المحاولة الرامية إلى قلب

الموروثات التاريخية في ظل ظروف القتال، في زحمة سجالات أمريكية داخلية حاسمة، أضفت على المسعى الأمريكي في العراق عباءة سيزيفية (Sisyphean). أما المعارضة الراسخة لأنظمة حكم مجاورة فلم تتمخض إلا عن زيادة الصعوبات تعقيدًا.

اجتراح نظام ديمقراطي تعددي بدلاً من حكم صدام حسين الوحشي أثبت أنه أصعب بكثير من إطاحة الدكتاتور. فالشيعة المحرومون منذ زمن طويل الذين اكتسبوا قدرًا غير قليل من الصلابة جراء عقود الظلم في ظل صدام حسين، كانوا ميالين إلى وضع إشارة المساواة بين الديمقراطية والمصادقة على هيمنتهم العددية. أما السنة فتعاملوا مع الديمقراطية كما لو كانت مؤامرة خارجية لقمعهم؛ وعلى هذا الأساس، فإن أكثرية السنة قاطعت انتخابات 2004، الحاسمة في تحديد نظام ما بعد الحرب الدستوري. والأكراد في الشمال، المثقلين بذكريات إغارات بغداد الإجرامية، بادروا إلى تعزيز قدراتهم العسكرية المنفصلة وجهدوا للسيطرة على حقول نفطية طلبًا لموارد غير معتمدة على الخزينة القومية-الوطنية. راحوا يعرّفون الحكم الذاتي من منطلقات حساسة الاختلاف، إذا كانت مختلفة بالمطلق، عن الاستقلال القومي-الوطني.

ألوان الحماسة، وهي متأججة سلفًا في أجواء ثورة واحتلال أجنبي، زيدت ضراوة على نحو لا رحمة فيه وتم توظيفها واستغلالها بعد 2003 من قبل قوى خارجية: إيران التي دعمت مجموعات شيعية دائبة على تقويض استقلال الحكومة الوليدة؛ سورية التي شجعت على انتقال الأسلحة والجهاديين عبر أراضيها (بعواقب مدمرة آخر المطاف بالنسبة إلى تماسكها هي)؛ والقاعدة التي أطلقت حملة عمليات ذبح منهجية ضد الشيعة. راحت كل جماعة تزيد من تعاملها مع نظام ما بعد الحرب بوصفه صراعًا صفريًا على السلطة، الأرض، والموارد النفطية.

في هذا الجو، كان قرار بوش الجريء في كانون الثاني/يناير 2007 بنشر "دفعة" قوات إضافية لإخماد العنف قوبل بتصميم بالغ العناد من الرفض المدعوم بـ 246 عضوًا في مجلس النواب؛ وإن كان إخفاقه في مجلس الشيوخ على أسس إجرائية إذ التحق 56 شيخًا بركب معارضي الدفعة. سرعان ما بادر

زعيم أكثرية مجلس الشيوخ إلى إعلان أن "هذه الحرب تمت خسارتها، والدفعة لن تحقق أي شيء"[48]. في الشهر نفسه، أقر مجلسا الكونغرس مشروعات قوانين، نقضها الرئيس، قضت بالشروع في الانسحاب الأمريكي في غضون سنة واحدة.

قيل أن بوش اختتم جلسة تخطيطية في 2007 طارحًا سؤالاً: "إذا لم نكن هناك لننتصر، فما الداعي لوجودنا هناك؟"[49] كانت الملاحظة مجسّدة لمدى تصميم شخصية الرئيس كما لمأساة بلد كان شعبه مستعدًا طوال ما يزيد عن نصف قرن لإرسال أبنائه وبناته إلى زوايا نائية من العالم دفاعًا عن الحرية، فيما نظامه السياسي أخفق في اجتراح العزيمة الموحدة والمثابرة نفسها. وفيما نجحت الدفعة التي أمر بها بوش بشجاعة ونفذها الجنرال ديفد بترايوس في انتزاع حصيلة مشرفة من انهيار وشيك، كان المزاج الأمريكي قد انحرف عند هذا المنعطف. فاز باراك أوباما بترشيح الحزب الديمقراطي جزئيًا على أساس قوة معارضته للحرب العراقية. وبعد توليه المنصب، واصل انتقاده العلني لسلفه، واعتمد "استراتيجية خروج" مؤكدًا الخروج أكثر من الاستراتيجية. الآن وهذا الكتاب قيد التأليف، ليس العراق إلا ساحة حرب مركزية في نزاع إقليمي طائفي منكشف - حكومتها ميالة إلى إيران، عناصر من كتلتها السكانية السنية في حالة معارضة عسكرية للحكومة، أعضاء من طرفي الانقسام الطائفي كليهما مؤيدون للجهود الجهادية المتصارعة في سورية، وجماعة داعش الإرهابية تحاول بناء خلافة عبر نصف أرضها.

من الواضح أن القضية تتعالى على السجالات السياسية حول ما سبقها وتتجاوزها. فترسخ كيان جهادي في قلب العالم العربي، مجهز بأسلحة خطيرة مستولى عليها وقوة قتالية عابرة للحدود القومية-الوطنية، ومنخرط في حرب دينية مع جماعات شيعية إيرانية وعراقية متطرفة، يدعو إلى رد دولي قوي ومنسق وإلا فإن الكيان سوف ينتشر ويتوسع. من شأن جهد استراتيجي مستدام من قبل أمريكا، أعضاء مجلس الأمن الدائمين الآخرين، وربما خصوم أمريكا الإقليميين، أن يكون مطلوبًا.

الهدف والممكن

كانت طبيعة النظام الدولي مطروحة عند انبثاق الاتحاد السوفيتي تحديًا لنظام الدول الوستفالي. بنظرة استعادية شاملة لبضعة عقود، يستطيع المرء أن يجادل حول ما إذا كان التوازن الذي التمسته أمريكا هو الأفضل والأمثل على الدوام. غير أن من الصعب إنكار أن الولايات المتحدة، في عالم مثقل بأسلحة الدمار الشامل وزاخر بالانتفاضات السياسية والاجتماعية، صانت السلم، ساهمت في تمكين أوروبا من استعادة حيويتها، وقدمت معونات اقتصادية حاسمة إلى العديد من البلدان الناشئة.

إدارة الحروب "الساخنة" هي التي وجدت فيها أمريكا صعوبة في عطف الهدف على الإمكانية. في واحدة فقط من الحروب التي خاضتها أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية (كوريا، فيتنام، حرب الخليج الأولى، العراق، وأفغانستان) هي حرب الخليج الأولى في ظل الرئيس جورج اتش دبليو بوش، نجحت أمريكا في بلوغ الأهداف التي طرحتها لدخولها دون إحداث انقسام داخلي حاد. أما متى صارت حصائل الصراعات الأخرى – وهي متدرجة من الاستنقاع إلى الانسحاب الأحادي – أقدارًا محتومة فموضوع لنقاش آخر. بالنسبة إلى الأغراض الحالية، يكفي أن يقال إن بلدًا يتعين عليه أن يضطلع بدور لا غنى عنه في عملية البحث عن نظام لا بد له من أن يشرع في تنفيذ تلك المهمة بالتصالح مع تلك الدور كما مع ذاته.

نادرًا ما يكون جوهر الأحداث التاريخية واضحًا بالنسبة إلى أولئك الذين يعيشون عبرها. قد تبدو الحرب العراقية حدثًا حافزًا على تحول أرحب في المنطقة – حدثًا طابعه الأساسي العميق لم يُعرف بعد وينتظر الحصيلة البعيدة الأمد للربيع العربي، للتحدي الإيراني على الصعيدين النووي والجيوسياسي، وللانقضاض الجهادي على العراق وسورية. فاعتماد السياسة الانتخابية في العراق عام 2004 أوحى على نحو شبه مؤكد بالمطالبة بمؤسسات قائمة على المشاركة في الأمكنة الأخرى من المنطقة؛ أما ما لا يزال منتظرًا أن يُرى فهو ما إذا كانت تلك المطالبة قابلة لأن تكون مشفوعة بروح التسامح والتسوية السلمية.

ومع انشغال أمريكا بمعاينة العبر المستخلصة من حروبها في القرن الواحد والعشرين، من المهم أن نتذكر بأن أي قوة كبرى أخرى لم تبادر إلى تحميل

جهودها الاستراتيجية مثل هذه التطلعات والطموحات العميقة على صعيد تحسين حياة البشر. ثمة طابع خاص لأمة تعلن أهدافًا للحرب لا مجرد معاقبة أعدائها بل تحسين حيوات أهلهم - أمة التمست النصر لا في السيطرة بل في تقاسم ثمار التحرر. لن تكون أمريكا صادقة مع نفسها إذا تخلت عن هذه النزعة المثالية. كما لن تُطَمْئِن الأصدقاء (أو تخطب ود الخصوم) عبر إزاحة مثل هذا الجانب الجوهري من جوانب تجربتها الوطنية-القومية جانبًا. إلا أن على جوانب السياسة المأمولة هذه أن تكون مقرونة بتحليل بعيد عن العواطف لجملة العوامل الكامنة في العمق، بما فيها مجمل الصورة الثقافية والجيوسياسية للمناطق الأخرى مع مدى ولاء وإقدام الخصوم المتصدين للمصالح والقيم الأمريكية، كي تكون فعالة وناجحة. لا بد من مزاوجة طموحات أمريكا الأخلاقية-المعنوية مع مقاربة تأخذ في حسابها العنصر الاستراتيجي للسياسة بما يمكن الشعب الأمريكي من توفير الدعم والتأييد عبر سلسلة من الدوائر السياسية.

سبق لوزير الخارجية الأسبق جورج شولتز أن عبر عن التردد الأمريكي بحصافة وحكمة قائلا[50]:

> بوصفهم أخلاقيين، يريد الأمريكيون أن تكون سياستهم الخارجية عاكسة لجملة القيم التي نؤمن بها كامة. غير أن الأمريكيين يريدون أيضًا، لأنهم أناس عمليون، أن تكون سياستهم الخارجية فعالة.

كثيرًا ما يتكرر وصف الحوار الداخلي الأمريكي بنوع من النزاع بين النزعتين المثالية والواقعية. وقد تبين أن أمريكا - كما غيرها من بقية العالم - لن تستطيع أن تحقق أيًا منهما ما لم تتحل بالصفتين كلتيهما في تحركها.

الفصل التاسع

التكنولوجيا، التعادل، والوعي الإنساني

لكل عصر فكرته المهيمنة المتكررة، جملة معتقدات تفسر الكون، تُلهم أو تعزي الفرد عبر تزويده بنوع من التفسير لزحمة الأحداث الكثيرة التي تمسه. ففي العصر الوسيط كانت تلك هي الدين؛ في عصر التنوير، صارت **العقل**؛ في القرنين التاسع عشر والعشرين، كانت هي النزعة القومية مندمجة بنظرة إلى التاريخ بوصفه قوة محركة. أما المفهومان اللذان ينظمان عصرنا نحن فهما العلم والتكنولوجيا اللذان كانا سببًا في ألوان من التقدم الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ على صعيد الرفاهية الإنسانية. تطورهما يتعالى على القيود الثقافية التقليدية. غير أنهما أنتجا أيضًا أسلحة قادرة على تدمير الجنس البشري. أوجدت التكنولوجيا وسائل اتصال تتيح التواصل الآني بين الأفراد أو المؤسسات في جميع أجزاء كوكب الأرض جنبًا إلى جنب مع تخزين واسترجاع كميات هائلة من المعلومات بكبسة أحد الأزرار. ولكن ما الأغراض التي تغتني بها هذه التكنولوجيا؟ ما الذي يمكن أن يحصل للنظام الدولي إذا ما أصبحت التكنولوجيا جزءًا من الحياة اليومية إلى درجة تحدد معها كونها الخاص بوصفه الوحيد المناسب؟ وهل تدميرية تكنولوجيا الأسلحة الحديثة على درجة من الهول بما قد يجعل خوف مشترك دافعًا لتوحيد البشر من أجل الإجهاز الكلي على مصيبة الحرب ولعنتها؟ أم أن امتلاك هذه الأسلحة يخلق إنذارًا دائمًا؟ هل سيؤدي عاملا سرعة ومدى الاتصالات إلى إزالة الحواجز بين المجتمعات والأفراد وتوفير قدر كبير من الشفافية وصولاً إلى تحقق حلم البشرية الأزلي بأسرة إنسانية متآلفة؟ أم أن العكس هو ما سيحصل: هل ستقوم البشرية، في زحمة أسلحة الدمار الشامل، الشفافية العنكبوتية المتشابكة،

وغياب السرية، بقذف نفسها في بحر عالم بلا حدود أو نظام، معانقة الأزمات دون فهمها؟

لا يدعي المؤلف أي كفاءة في مجال الصيغ الأكثر تطورًا للتكنولوجيا؛ اهتمامه محصور بتطبيقاتها.

النظام العالمي في العصر النووي

منذ أن بدأ التاريخ يُدوَّن، كانت الوحدات السياسية - دولاً أو غير دول - توظف الحرب ملاذًا أخيرًا. إلا أن التكنولوجيا التي كانت قد جعلت الحرب ممكنة ساهمت أيضًا في تقييد مداها. فالدول الأقوى والأفضل تجهيزًا لم تكن تستطيع استعراض القوة إلا على مسافات محدودة، بمقادير معينة، وضد عدد محصور من الأهداف. كان القادة الطموحون مقيدين بالأعراف من ناحية وبوضع تكنولوجيا الاتصالات من ناحية ثانية. ثمة مسارات فعل متطرفة أعاقتها وتيرة تطورها. كانت التوجيهات الدبلوماسية مضطرة لأخذ ما قد يطرأ من أحداث في الوقت الذي كانت دورة الرسالة تستغرقه في الحسبان، ما كان يفرض وقفة تأمل واعتراف بنوع من الفرق بين ما كان يمكن وما لا يمكن التحكم به من قبل القادة.

سواء أكان توازن القوة بين الدول نافذًا بوصفه مبدءًا رسميًا أو ممارسًا ببساطة دونما أي تأطير نظري، فإن تعادلاً ما، كان عنصرًا جوهريًا مكوِّنًا من عناصر أي نظام دولي - إما في الأطراف كما في الإمبراطوريتين الرومانية والصينية، أو بوصفه مبدءًا أساسيًا فاعلاً، كما في أوروبا.

مع الثورة الصناعية، تسارعت وتيرة التغيير، وباتت القوةُ التي عكستها الجيوش الحديثة أكثر تدميرًا وإحداثًا للخراب. حين كانت الهوة التكنولوجية كبيرة، كانت حتى التكنولوجيات البدائية - بالمعايير الحالية - قادرة على الإبادة بالفعل. ساهمت التكنولوجيا الأوروبية والأمراض الأوروبية كثيرًا في إزالة حضارات موجودة في الأمريكتين. ومع وعد الكفاءات الجديدة جاءت طاقات تدميرية جديدة، مع تمخض التجنيد الجماهيري عن مضاعفة تأثير التكنولوجيا وتعقيداتها.

أدى ظهور الأسلحة النووية إلى إيصال هذه السيرورة إلى ذروتها. في الحرب

العالمية الثانية، بذل علماء من القوى الكبرى جهودًا كبيرة لامتلاك السيطرة على الذرة وصولاً إلى إطلاق طاقتها. الجهد الأمريكي المعروف باسم مشروع مانهاتن والمدعوم بأفضل العقول الأمريكية، البريطانية، والأوروبية المشتّتة، حقق الفوز. وبعد التجربة الذرية الناجحة الأولى في تموز/يوليو 1945 بصحارى نيومكسيكو، استحضر جي روبرت أوبنهايمر، عالم الفيزياء النظرية الذي تولى رئاسة المشروع السري لتطوير الأسلحة، وهو في حالة رهبة إزاء انتصاره، بيت شعر لبهاغافاد غيتا يقول فيه: "ها أنا ذا الآن وقد أصبحت الموت المدمِّر للعوالم".

في فترات سابقة، كانت للحروب حسابات مضمرة، ضمنية: كفة منافع النصر راجحة على كفة الأكلاف، وكان الأضعف يقاتل ليفرض مثل هذه الأكلاف على الأقوى لإحداث خلل في هذه المعادلة. ثمة تحالفات شُكلت لمضاعفة القوة، لتبديد الشك حول تماسك القوى، لتحديد علة الحرب (بمقدار ما يكون مثل هذا التبديد ممكنًا في مجتمع دول سيادية). كانت غرامات الصراع العسكري تعد أقل من غرامات الهزيمة. أما العصر النووي فبات، على النقيض من ذلك، مستندًا إلى سلاح من شان استخدامه أن يفرض أكلافًا لا تتناسب مع أي مكاسب أو منافع قابلة للتصور.

فرض العصر النووي مأزق الاهتداء إلى نوع من العلاقة الأخلاقية أو السياسية بين تدميرية الأسلحة النووية الحديثة من جهة وجملة الأهداف المتوخاة من جهة ثانية. باتت آفاق أي نوع من أنواع النظام الدولي – لبقاء البشرية، في الحقيقة – تشترط، بإلحاح، تخفيف الصراع بين القوى الكبرى، بل استئصاله. تم التماس نوع من الحد النظري – حدٌّ دون نقطة استخدام أي من القوتين العظميين مجمل قدراتها العسكرية.

جرى تعريف الاستقرار الاستراتيجي[1] على أنه نوع من التوازن لن يُقدم فيه أي من الطرفين على استخدام أسلحة الدمار الشامل لأن الخصم كان على الدوام قادرًا على إحداث مستوى غير مقبول من التدمير انتقامًا. في سلسلة من حلقات البحث بهارفارد، كالتك، معهد مساتشوسيتس للتكنولوجيا، ومؤسسة راند بين أخرى غيرها في خمسينيات القرن الماضي وستينياته، ثمة عقيدة "استخدام محدود" استكشفت حصر الأسلحة النووية بميدان القتال أو الأهداف العسكرية. سائر مثل هذه المحاولات النظرية أخفقت؛ مهما كانت الحدود التي تم تصورها،

تبين أن التكنولوجيا الحديثة طاغية، منذ لحظة عبور عتبة الحرب النووية، على الحدود القابلة للمراعاة، وموفِّرة للخصم على الدوام إمكانية التصعيد. أخيرًا توحد استراتيجيون من الطرفين، أقله ضمنيًا، حول مفهوم نوع من التدمير المشترك المضمون، بوصفه الآلية المناسبة للسلام النووي. واستنادًا إلى فرضية امتلاك الطرفين كليهما ترسانة نووية قابلة للبقاء بعد الهجمة الأولى، تمثل الهدف بموازنة التهديدات بما يثير ما يكفي من الرعب القادر على منع الطرفين من التفكير باستحضار مثل هذه التهديدات.

مع حلول أواخر ستينيات القرن الماضي، باتت العقيدة الاستراتيجية السائدة لكل من القوتين العظميين مستندة إلى القدرة على إحداث مستوى "غير مقبول" من الخراب والدمار لدى العدو المفترض. أما ما كان من شأن العدو أن يعده غير مقبول فكان، بالطبع، مجهولاً؛ كما لم يكن هذا الحكم مُعَرَّفًا.

نوع من الطابع السوريالي كان يخيم على حساب الردع هذا، حساب قائم على معادلات "منطقية" لسيناريوهات قدرت مستوى من الإصابات يتجاوز ما تم تكبده في سنوات الحرب العالمية الأربع ويحصل في غضون أيام أو حتى ساعات. ولعدم وجود أي تجربة سابقة مع الأسلحة النووية مؤكدة لهذه التهديدات، فإن الردع بقي معتمدًا، إلى حد كبير، على إمكانية التأثير في الخصم سايكولوجيًا. وحين تحدث ماو، في خمسينيات القرن الماضي[2]، عن استعداد الصين لقبول تضحيات بمئات الملايين في الحرب النووية، تم التعامل مع الأمر في الغرب، على نطاق واسع، بوصفه عَرَضًا من أعراض الخلل أو الجنون العاطفي أو الإيديولوجي. ربما كان ذلك، في الحقيقة، نتيجة تقدير حصيف من منطلق أن أي بلد كان بحاجة لإظهار قابلية تقديم تضحيات تفوق التصور كي يتصدى لقدرات عسكرية تفوق ما سبق للبشرية أن اختبرته. مهما يكن فإن الصدمة الناجمة عن هذه التصريحات في عواصم الغرب والحلف الأطلسي تجاهلت حقيقة أن مفهومي القوتين العظميين للردع كانا قائمين على مخاطرات قيامية (رؤيوية نسبة إلى سفر الرؤيا في الكتاب المقدس). حتى إذا ما تم التعبير عنها بلغة أكثر تهذيبًا، فإن عقيدة التدمير المؤكد المتبادل كانت مستندة إلى فرضية أن القادة يتصرفون من منطلق الحرص على السلم عبر تعريضهم لكتلهم السكانية المدنية لخطر الإزالة من الوجود.

بُذلت سلسلة طويلة من المحاولات لتجنب مأزق امتلاك ترسانة هائلة متعذرة

الاستخدام مع تعذر حتى التهديد باستخدامها على نحو مقنع. تم اجتراح سيناريوهات حرب معقدة. إلا أن أيًا من الطرفين لم يسبق له، حسبما أعلم - وقد كنت في موقع من يعلم فعلًا إبان جزء من هذه الفترة - أن اقترب من نقطة استخدام الأسلحة النووية في أي أزمة محددة بين القوتين العظميين[3]. فباستثناء أزمة الصواريخ الكوبية لعام 1962، حين تم تخويل فرقة قتالية سوفيتية مبدئيًا باستخدام ما لديها من أسلحة نووية للدفاع عن نفسها، لم يقترب أي من الطرفين من استخدامها، لا إحداهما ضد الأخرى ولا في الحروب ضد بلدان ثالثة غير نووية.

على هذا النحو، فإن الأسلحة الأكثر إثارة للرعب، تلك الأسلحة التي استنزفت أجزاء كبيرة من ميزانية كل من القوتين العظميين، فقدت أهميتها بالنسبة إلى الأزمات الفعلية التي واجهت القادة. صار الانتحار المتبادل آلية النظام الدولي. كانت حروب الإنابة هي الوسيلة المعتمدة إبان الحرب الباردة، لدى الطرفين، واشنطن وموسكو، في تحدي كل منهما الآخر. في أوج الحقبة النووية كانت القوات التقليدية هي المنطوية على الأهمية المحورية. وجملة صراعات الفترة العسكرية جرت على تخوم نائية (إنتشون، دلتا نهر الميكونغ، لواندا، العراق، أفغانستان). كان مقياس النجاح متمثلًا بمدى فعالية دعم حلفاء محليين في العالم النامي. باختصار، تمخضت ترسانات القوى الكبرى الاستراتيجية، غير المتناسبة مع أي أهداف سياسية قابلة للتصور، عن خلق وهم القدرة الكُلّية، ذلك الوهم الذي ما لبث التطور الفعلي للأحداث أن دحضه وكشف زيفه.

كان هذا هو السياق الذي أقدم فيه الرئيس نكسون عام 1969 على إطلاق مباحثات رسمية مع السوفييت حول تقليص الأسلحة الاستراتيجية (عُرفت باسم مباحثات **سالت** [SALT]). أفضت في 1972 إلى اتفاقية حددت سقفًا للترسانة الدفاعية وحصرت مواقع الدفاع المضادة للصواريخ البالستية لدى كل من القوتين العظميين بواحد (عبر تحويلها، عمليًا، إلى مواقع تدريب لأن نشرًا شاملًا لصواريخ بالستية مضادة [ABM] بالنسبة إلى الولايات المتحدة وفق مقترح نكسون الأصلي في 1969 كان من شأنه أن يتطلب 12 موقعًا). كان التبرير أن الردع يجب أن يستند إلى تدمير مؤكد للطرفين، لأن الكونغرس الأمريكي رفض الموافقة على أكثر من موقعين. لتلك الاستراتيجية، كانت الأسلحة النووية الدفاعية

لدى كل من الطرفين كافية - أكثر من كافية في الحقيقة - لإحداث مستوى غير مقبول من الإصابات. كان من شأن غياب الدفاع الصاروخي أن يجرد ذلك التقدير من أي شك، ضامنًا الردع المتبادل - مع تدمير المجتمع أيضًا، في حال إخفاق الردع.

في قمة ريكيافيك عام 1986 قلب ريغان مقاربة التدمير المتبادل المؤكد. اقترح حظر جميع الأسلحة الهجومية من قبل الطرفين مع إحالة معاهدة الصواريخ البالستية المضادة على التقاعد، وصولاً إلى السماح بنوع من النظام الدفاعي. كان القصد هو الخلاص من مفهوم التدمير المتبادل المؤكد عبر حظر المنظومات الهجومية واستبقاء المنظومات الدفاعية سياجًا في وجه الانتهاكات. غير أن غورباتشوف، معتقدًا - وكان مخطئًا في اعتقاده - أن برنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي متقدم مع بقاء الاتحاد السوفيتي عاجزًا عن المواكبة، لافتقاره إلى قاعدة اقتصادية - تكنولوجية موازية، أصرّ على التمسك بمعاهدة الصواريخ البالستية المضادة. عمليًا خرج السوفييت من حلبة سباق الأسلحة الاستراتيجية بعد ثلاث سنوات، واضعين حدًا للحرب الباردة.

ومنذ ذلك الوقت، تم اختزال عدد الرؤوس الحربية الهجومية النووية الاستراتيجية، أولًا في عهد جورج دبليو بوش، وفي عهد أوباما بعد ذلك، بالاتفاق مع روسيا على نحو ألف وخمس مئة رأس نووي لكل طرف - ما يقرب من 10 بالمئة من عدد الرؤوس الحربية التي كانت موجودة في أوج استراتيجية التدمير المتبادل المؤكد. (العدد المقلص أكثر من كاف لتنفيذ أي استراتيجية تدمير متبادل مؤكد).

أنتج التوازن النووي تأثيرًا منطويًا على مفارقة بالنسبة إلى النظام الدولي. كان توازن القوة التاريخي قد يسَّر الهيمنة الغربية على عالم المستعمرات في ذلك الزمان؛ أما النظام النووي - وهو من صنع الغرب - فقد جاء، على النقيض من ذلك، منطويًا على التأثير المعاكس. كان هامش التفوق العسكري بين البلدان المتقدمة ونظيرتها النامية قد أصبح أوسع من أي وقت مضى في التاريخ. ولكن قوى إقليمية تمكنت، جراء تكريس البلدان المتقدمة قسطًا كبيرًا جدًا من جهودها العسكرية للأسلحة النووية التي لم يكن استخدامها واردًا إلا في الأزمات

الاستثنائية جدًا، من استعادة التوازن عبر اعتماد استراتيجية قائمة على إطالة أمد الحرب أكثر من استعداد جمهور البلد "المتقدم" لتأييدها - كما جربت فرنسا في كل من الجزائر وفيتنام؛ الولايات المتحدة في كل من كوريا، فيتنام، العراق، وأفغانستان؛ والاتحاد السوفيتي في أفغانستان. (جميعًا، باستثناء كوريا، انتهت، عمليًا، بانسحاب أحادي من جانب الطرف الأقوى بكثير رسميًا بعد صراع متماد بأسلحة تقليدية). فعلت الحرب غير المتكافئة فِعْلَها في فترات توقف العمليات الخطية التقليدية ضد مناطق العدو. فالقوات غير النظامية (الفدائية) غير الملزمة بالدفاع عن أي أرض، قادرة على تركيز جهودها على إحداث الإصابات واستنزاف إرادة الجمهور السياسية لمواصلة الصراع. ما لبث التفوق التكنولوجي أن انقلب، بهذا المعنى، إلى عجز جيوسياسي.

تحدي الانتشار النووي

مع انتهاء الحرب الباردة، اختفى، من حيث الجوهر، التهديد بحرب نووية بين القوى النووية الكبرى الموجودة. إلا أن انتشار التكنولوجيا أدى - لا سيما تكنولوجيا إنتاج طاقة نووية سلمية - إلى إحداث زيادة كبيرة في إمكانية حيازة القدرة على إنتاج سلاح نووي. تصاعُد حدة خطوط الفصل الإيديولوجية مع تمادي الصراعات الإقليمية غير المحلولة أفضى إلى تضخيم حوافز الحصول على أسلحة نووية، بما في ذلك لدى دول مارقة أو لاعبين غير رسميين (أطراف لا علاقة لها بالدول: تنظيمات إرهابية). الحسابات القائمة على اللاأمن المتبادل التي أفرزت انضباطًا إبان الحرب الباردة لا تنطبق بأي قدر من المستوى ذاته - إذا انطبقت بالمطلق - على المنتسبين الجدد إلى النادي النووي، بله الأطراف التي لا علاقة لها بالدول. غدا انتشار الأسلحة النووية مشكلة استراتيجية طاغية بالنسبة إلى النظام الدولي المعاصر.

ردًا على هذه الأخطار، تفاوضت الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، والمملكة المتحدة وصولاً إلى اجتراح معاهدة حظر انتشار نووي [NPT] وفتحتها للتوقيع عام 1968. اقترحت المعاهدة منع انتشار إضافي للأسلحة النووية (وقعت الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، والمملكة المتحدة في 1968؛ أما فرنسا والصين فوقعتا المعاهدة في 1992). قيل إن الدول غير المتوفرة على أسلحة

نووية كانت ستحصل على مساعدة من الدول النووية على صعيد الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية شرط قبولها بحمايات تضمن بقاء برامجها النووية مشروعات غير عسكرية مئة بالمئة. حتى اللحظة بلغ عدد موقعي اتفاقية حظر الانتشار مئة وتسعة وثمانين.

إلا أن نظام حظر الانتشار العالمي ظل يواجه صعوبات على طريق ترسخه معيارًا دوليًا حقيقيًا. كثيرًا ما اضطلعت قيود معاهدة حظر الانتشار، هذه المعاهدة التي هاجمها البعض بوصفها "تمييزًا عنصريًا نوويًا" وتعاملت معها دول كثيرة كما لو كانت من إملاءات بلدان غنية، بمهمة باقة من التطلعات والطموحات التي يتعين تشجيع البلدان على تبنيها، أكثر من كونها ضوابط قانونية يجب الالتزام بها. وقد ثبت أن التقدم سرًا على طريق إنتاج الأسلحة النووية صعب الاكتشاف والمقاومة، لأن خطواته الأولية متماثلة مع تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية المجازة تحديدًا من قبل المعاهدة. فرضت المعاهدة حظرًا على بلدان موقعة مثل ليبيا، سورية، العراق، وإيران، دون أن تمنعها من الاحتفاظ ببرامج نووية خفية منتهكة لحمايات المعاهدة أو انسحابًا منها عام 2003 وتماديًا في إجراء التجارب ونشر التكنولوجيا النووية دون رقابة دولية كما في مثال كوريا الشمالية.

وحيثما تُقْدم أي دولة على انتهاك بنود المعاهدة أو التبرؤ منها، على مواصلة الرقص على حافة الامتثال، أو على العزوف ببساطة عن الاعتراف بشرعية حظر الانتشار بوصفه معيارًا دوليًا، ليس ثمة أي آلية دولية محددة لفرضها. حتى الآن لم تتم المبادرة إلى أي تحرك وقائي إلا من جانب الولايات المتحدة ضد العراق – وقد كان أحد دوافع الحرب ضد صدام حسين، ومن جانب إسرائيل ضد العراق وسوريا؛ أما الاتحاد السوفيتي فرأى الأمر إجراء ضد الصين، وإن أحجم عن التعبير عن هذا الرأي آخر المطاف.

سجل نظام حظر الانتشار بضعة نجاحات ذات شأن على صعيد التوصل إلى تفكيك برامج نووية. بادرت جنوب إفريقيا، البرازيل، الأرجنتين، وعدد من جمهوريات "ما بعد الاتحاد السوفيتي"، إلى التخلي عن برامج أسلحة نووية كانت إما منجزة أو قاطعة شوطًا تقنيًا كبيرًا. وفي الوقت نفسه، فإن كلًا من الاتحاد السوفيتي/روسيا، بريطانيا، فرنسا، إسرائيل، الصين، الهند، الباكستان،

كوريا الشمالية باتت حائزة على الأسلحة النووية، ووصلت إيران إلى عتبتها، منذ انتهاء الاحتكار الأمريكي لها. يضاف إلى ذلك أن الباكستان وكوريا الشمالية دأبتا على نشر خبراتهما النووية على نطاق واسع.

كان للانتشار تأثير على التعادل النووي على نحو تفاضلي، اعتمادًا على الرغبة المتصوَّرة للبلد النووي الجديد في استخدام أسلحته. فالقدرات النووية البريطانية والفرنسية لا تضيف إلى الترسانة الناتوية إلا هامشيًا. تُعد في المقام الأول ملاذًا أخيرًا، شبكة أمان في حال تخلي الولايات المتحدة، إذا ما أقدمت قوة رئيسية ما على تهديد تصورات البريطانيين والفرنسيين لمصلحتهم القومية-الوطنية الأساسية، أو وسيلة للنأي بالنفس عن أي حرب بين القوتين العظميين - وهي جميعًا احتمالات بعيدة. أما المؤسستان النوويتان الهندية والباكستانية فموجهتان، في المقام الأول، كل منهما نحو الأخرى، فاعلتين في التعادل الاستراتيجي بطريقتين. من شأن مخاطر التصعيد أن تختزل احتمال نشوب حرب تقليدية شاملة في شبه القارة. غير أن إغراء الاستباق الوقائي يبقى كامنًا في عمق التكنولوجيا، لأن منظومتي السلاح شديدتي الهشاشة وبالغتي صعوبة الوقاية تقنيًا ضد أي هجوم قصير المدى، لا سيما في حالات تكون فيها العواطف متأججة سلفًا. باختصار، يولِّد الانتشارُ المأزقَ النووي الكلاسيكي: حتى حين تنجح الأسلحة النووية في اختزال احتمال الحرب. فإن من شأنها أن تعملق شراستها وضراوتها إذا ما اندلعت.

قد تقترب علاقات الهند النووية مع الصين من الوضع الردعي الذي ساد بين الخصوم في الحرب الباردة؛ أي ستكون أميل إلى منع استخدامها. أما مؤسسة الباكستان النووية فتصطدم بدائرة أوسع من القضايا الإقليمية والعالمية. ظلت الباكستان، المتاخمة للشرق الأوسط مع حضورٍ إسلامي وطني ملحوظ، تلمِّح بين الحين والآخر إلى دور حامية نووية أو مسلِّحة نووية. من شأن تأثير وصول الأسلحة النووية إلى إيران أن يعقِّد جملة هذه المشكلات الثلاث المبحوثة في الفصل الرابع.

مع الزمن، سيؤثر الانتشار المتواصل للأسلحة النووية في التوازن النووي الإجمالي بين القوى النووية العظمى. يتعين على قادة القوى النووية المعترف بها رسميًا أن تستعد لمواجهة أسوأ الاحتمالات. ينطوي الأمر على إمكانية انطلاق تهديدات نووية لا من جانب القوة النووية العظمى الأخرى وحسب بل وعن بلدان

متورطة في عملية النشر. ستعكس ترساناتها الاقتناع بأنها بحاجة، إضافة إلى ردع الخصم المحتمل الرئيسي، إلى قوة دائمة وباقية تمكّنها من مجاراة الجزء الذي حصل الانتشار فيه من بقية العالم. وإذا عكفت كل من القوى النووية الرئيسية على النظر في الأمر على هذا النحو، فإن الانتشار سيفرض زيادة متناسبة طردًا في هذه القوى الثابتة، مقلصة الحدود القائمة أو موسِّعة إياها. يضاف إلى ذلك أن هذه التوازنات النووية المتقاطعة والمتداخلة ستزداد تعقيدًا مع تواصل عمليات الانتشار. سيتم نسخ النظام النووي المستقر نسبيًا للحرب الباردة بنظام دولي يضفي فيه قيام دولة حائزة على أسلحة نووية بعرض صورة استعداد لاتخاذ قرارات قيامية على مثل هذه الدولة أفضلية معكوسة على الأنداد.

طلبًا للتزود بشبكات أمان ضد قوى عظمى نووية تبدي حتى البلدان الحائزة على قدرات نووية رغبة في الاستكنان تحت جناح الدعم المضمر أو المكشوف لإحدى القوى العظمى (والأمثلة هي إسرائيل، القوى النووية الأوروبية، اليابان بقدرتها النووية العَتَبية، ودول شرق أوسطية أخرى مشمولة بالانتشار أو قريبة منه). وهكذا يرشح أن انتشار الأسلحة سيقود إلى منظومات تحالفية شبيهة، من حيث جمودها، بنظيرتها التي أوصلت إلى الحرب العالمية الأولى، وإن متجاوزة إياها كثيرًا من حيث المدى العالمي والطاقة التدميرية.

خلل استثنائي الجدِّية والخطورة يمكن أن ينشأ إذا ما اقترب بلد شمله الانتشار من امتلاك القدرة الهجومية العسكرية للقوتين النوويتين العظميين (مهمة تبدو قابلة للإنجاز بالنسبة إلى كل من الصين والهند على حد سواء). ومن شأن أي بلد نووي أن يبرز، إذا ما نجح في التنحي جانبًا والبقاء خارج صراع نووي بين أطراف أخرى، بوصفه مهيمنًا محتملاً. ففي عالم نووي متعدد الأطراف، يمكن لذلك أن يحصل إذا ما أقدم بلد كهذا على التحالف مع إحدى القوى العظمى لأن القوتين المتضافرتين قد تتوفران عندئذ على نوع من التفوق الاستراتيجي. ويمكن للتوازن النووي التقريبي القائم بين القوى العظمى الراهنة أن يميل آنئذ بعيدًا عن التوازن الاستراتيجي؛ وكلما كان المستوى المتفق عليه للقوى الهجومية بين روسيا والولايات المتحدة، يكون هذا أكثر صوابًا.

أي انتشار إضافي للأسلحة النووية يضاعف من احتمالات وقوع مجابهات نووية؛ إنه يؤدي إلى تضخيم خطر الانحراف، المدروس المتعمد أو غير المخوَّل.

آخر المطاف سيفعل فعله في التوازن بين القوى النووية العظمى. ومع وصول عملية تطوير الأسلحة النووية إلى إيران مع تواصلها في كوريا الشمالية - متحدية سائر المفاوضات الجارية على قدم وساق - فإن الحوافز الدافعة لبلدان أخرى إلى أن تحذو حذوهما قد تغدو طاغية وشاملة.

في مواجهة هذه التيارات لا بد للولايات المتحدة من أن تواظب باطراد على التدقيق في تكنولوجيتها الخاصة. فإبان الحرب الباردة، كانت التكنولوجيا النووية تُعد، على نطاق واسع، خط جبهة الإنجازات العلمية الأمريكية الأمامية - تخوم معرفة منطوية على التحديات الأهم والأكثر استراتيجية. والآن يتم تشجيع أفضل العقول أن يكرسوا الجهود، بدلاً من ذلك، لمشروعات أكثر أهمية بنظر الجمهور. جزئيًا نتيجة لذلك ربما، يجري التعامل مع ألوان الحظر المفروضة على تطوير التكنولوجيا النووية بوصفها قاسية ومتشددة حتى في ظل قيام بلدان مشمولة بالانتشار بالتسلح ودأب بلدان أخرى على تعزيز تكنولوجياتها. يتعين على الولايات المتحدة أن تبقى رائدة على صعيد التكنولوجيا النووية، حتى وهي منخرطة في التفاوض من أجل فرض قيود على استخدامها.

من منظور غياب نصف القرن الماضي لأي صراع بين قوى عظمى، قد يقال إن الأسلحة النووية جعلت العالم أقل نزوعًا إلى الحرب. إلا أن التقلص الحاصل في عدد الحروب جاء مصحوبًا بزيادة هائلة في مستوى العنف الذي مارسته جماعات غير ذات علاقة بالدول أو دول تحت عنوان آخر غير الحرب. تركيبة جامعة بين المخاطرة الاستثنائية والتطرف الإيديولوجي شرَّعت الأبواب أمام احتمالات حروب غير متناظرة بعيدة عن التكافؤ كما أمام تحديات صادرة عن جماعات من خارج الدول دائبة على تقويض الانضباط الطويل الأمد.

لعل التحدي الأهم للقوى النووية الراسخة هو أن تتوصل إلى قرار حاسم حول رد فعلها إذا ما أقدمت بلدان مشمولة بالانتشار على استخدام أسلحة نووية بعضها ضد البعض الآخر. أولًا، ما الذي يجب فعله لمنع استخدام الأسلحة النووية تجاوزًا لاتفاقات نافذة؟ وإذا ما تم استخدامها، على أي حال، ما الخطوات المباشرة التي يجب اتخاذها من أجل وقف مثل هذه الحرب؟ كيف يمكن التعامل مع الخراب البشري والاقتصادي الحاصل؟ ما الذي يمكن عمله لمنع التصعيد الانتقامي مع الاستمرار في الدفاع عن صلاحية الردع وفرض عواقب مناسبة إذا ما أخفق هذا الردع؟ لا يجوز لمسيرة التقدم التكنولوجي أن تحجب بشاعة

القدرات المرعبة التي اخترعتها البشرية والهشاشة النسبية للموازين المقيِّدة لاستخدامها. من غير الجائز السماح بتحويل الأسلحة النووية إلى أسلحة تقليدية. عند ذلك المنعطف سيشترط النظام الدولي حصول نوع من التفاهم بين البلدان النووية الرئيسية للإصرار على عدم الانتشار، وإلا فإن النظام ستفرضه كوارثُ الحرب النووية وويلاتُها.

تكنولوجيا المعلومات والنظام العالمي

على امتداد الجزء الأكبر من التاريخ، ظل التغيير التكنولوجي يتكشف عبر عقود وقرون من آيات التقدم التراكمية التي دأبت على صقل التكنولوجيات الموجودة ومزاوجتها. حتى الابتكارات الجذرية كانت قابلة مع مرور الزمن لأن توضع في خانة عقائد تكتيكية واستراتيجية سابقة: تم التفكير بالدبابات من منطلق سوابق مستمدة من قرون من حروب الفرسان أو الخيالة؛ بدت الطائرات صيغة أخرى من المدفعية، البوارج قلاع متحركة، وحاملات الطائرات مطارات. وعلى كل ما تنطوي عليه من قوة تدميرية بالغة الضخامة، حتى الأسلحة النووية تبقى، من بعض الجوانب، استنتاجًا مستخلصًا من تجارب سابقة.

أما الجديد في الحقبة الحالية فهو معدل تغيير قوة الاحتساب أو الحوسبة وتمدد تكنولوجيا المعلومات إلى جميع مجالات التجربة. استنتج غوردون مور متأملاً[4]، في ستينيات القرن الماضي، جملة تجارية بوصفه مهندسًا في شركة **إنتل**، أن التوجه الذي كان قد لاحظه كان سيواصل، في فترات منتظمة، مضاعفة قدرة وحدات تطوير الحوسبة كل عامين. وأثبت "قانون مور" هذا صواب نبوءته على نحو مدهش. فالحواسيب تقلصت حجمًا، تراجعت كلفة، وتنامت بسرعة أُسِّية حيث بات من الممكن زرع وحدات تطوير الحوسبة وتوظيفها في جُل الأشياء – في الهواتف، في الساعات، في السيارات، في الأجهزة المنزلية، في منظومات الأسلحة، في الطائرات دون طيارين، وفي الجسم البشري بالذات.

الثورة في الحوسبة[5] هي الأولى في إيصال هذا العدد الكبير من الأفراد والسيرورات إلى أداة التواصل نفسها وترجمة وتعقب تحركاتهم (ها) بلغة تكنولوجية واحدة. **فالفضاء المعلوماتي** (cybers pace)[6]– عبارة لم يتم ابتكارها عند ذلك المنعطف بوصفها مفهومًا افتراضيًا من حيث الجوهر، إلا في

ثمانينيات القرن الماضي – نجح في استعمار الفضاء المادي الفيزيائي، وراح، أقله في المراكز المدينية الحضرية الكبرى، يندمج به. والتواصل عبره، وبين عقده المتكاثرة أُسّيًا، آنيٌّ تقريبًا. أما المهمات التي كانت يدوية في المقام الأول أو ورقية الأساس قبل جيل واحد – مثل القراءة، التسوق، التعليم، الصداقة، البحوث الصناعية والعلمية، المراقبة أو التجسس، الاستراتيجية العسكرية – فتتم الآن غربلتها ونخلها [فَلْترتها] عبر ملكوت الحوسبة، مع تزايد صيرورة النشاط الإنساني موضوع "صوغ" وجزءًا من منظومة موحدة "قابلة للتحليل، جاهزة للرَّوْز الكمي"[7].

وهذا يتأكد أكثر فأكثر مع بلوغ أعداد الأجهزة الموصولة الآن بالشبكة العنكبوتية عشرة مليارات وتوقع صعود الرقم إلى خمسين مليارًا مع حلول عام 2020، إذ بتنا على عتبة "أشياء إنترنتية" أو "إنترنت كل شيء". يتكهن المبتكرون المجدِّدون بعالم كلي الحوسبة، بأجهزة تطوير معطيات دقيقة مثبتة على الأشياء اليومية – على "أقفال الأبواب الآلية، على فراشي الأسنان، على ساعات الرسغ، أجهزة المشي لتخفيف الوزن، أجهزة تحري الدخان، كاميرات المراقبة، الأفران، الألعاب، والروبوتات[8] – أو محلِّقة في الأجواء، راصدة بيئتها ومشكِّلة إياها على شكل "غبار ذكي"". الأشياء كلها ستُربط بالإنترنت وستُبرمج لتبقى على تواصل مع مخدِّم مركزي أو أجهزة تشبيك أخرى.

تأثيرات التطور تطال سائر مستويات التنظيم البشري. مستخدمو الهواتف الذكية (ويقدر عددهم الآن بنحو المليار)[9] يتوفرون الآن على قدرات معلوماتية وتحليلية تفوق مستوى العديد من الأجهزة الاستخباراتية قبل جيل واحد. والشركات الدائبة على مراكمة وتوجيه جملة المعطيات والمعلومات المتبادلة بين هؤلاء الأفراد تستخدم قوى نفوذ ومراقبة تفوق نظيرتها لدى عدد كبير من الدول المعاصرة بل وحتى قوى أكثر تقليدية. متوجسة من خطر ترك الميدان الجديد للمنافسين، تندفع الحكومات نحو الخارج إلى الملكوت المعلوماتي بعدد لا يزال قليلًا من الإرشادات والضوابط. وكما هو الأمر مع أي تجديد تكنولوجي، فإن الإغراء سيتركز على رؤية هذا الملكوت مجالاً للتفوق الاستراتيجي.

حصلت هذه التغييرات بسرعة فاقت جل محاولات أولئك المفتقرين إلى الخبرة

التكنولوجية للإحاطة بعواقبها الأوسع. إنها تجر البشرية إلى أقاليم لم يسبق لها أن فُسِّرت، بله أن جرى تصورها بالفعل. لذا فإن عددًا كبيرًا من التكنولوجيات والتقانات الأكثر ثورية باتت الآن محصورة الاستخدام بقدرة وتوجيه تلك الأكثر تقدمًا على الصعيد التكنولوجي.

ما من حكومة، بما فيها حتى الأكثر شمولية (توتاليتارية)، استطاعت وقف تدفق المزيد والمزيد من عملياتها أو مقاومة توجه دفع هذه العمليات نحو قلب المجال الرقمي. وأكثرية الأنظمة الديمقراطية متمتعة بغريزة متأصلة توحي بأن من شأن أي محاولة لكبح تأثيرات الثورة المعلوماتية أن تكون متعذرة بل ولا أخلاقية ربما. جل البلدان الباقية خارج دائرة العالم الديمقراطي الليبرالي نفضت أيديها من محاولات الانغلاق على هذه التغييرات وباتت عاكفة، بدلاً من ذلك، على امتلاكها. صار كل بلد، كل شركة، وكل فرد مجندًا في الثورة التكنولوجية إما ذاتًا أو موضوعًا. ما يهم بالنسبة إلى هذا الكتاب هو تأثير ذلك كله فيما يخص النظام الدولي.

يرث العالم المعاصر تركةَ أسلحةٍ نووية قادرة على تدمير الحياة المتحضرة. غير أن أهمية تلك الأسلحة وفائدتها، مهما بلغت درجة كارثية مضاعفاتها بالغة الهول، ما زالتا قابلتين للتحليل من منطلق دورات حرب وسلام قابلة للفصل. تكنولوجيا الإنترنت الجديدة تفتح آفاقًا جديدة كليًا. إنها كلية الحضور غير أنها ليست خطرة بذاتها؛ تهديدها متوقف على استخدامها. المخاطر الناجمة عن الفضاء المعلوماتي هيولية وغير محددة ومن الصعب عطفها. فشمولية الاتصالات المشبوكة في سائر القطاعات الاجتماعية، المالية، الصناعية، والعسكرية ذات جوانب إيجابية كثيرة ومفيدة؛ غير أنها أدت أيضًا إلى إضفاء الصفة الثورية على نقاط الضعف. نجحت جملة هذه المخاطر، من نواح معينة، سابقةً جُل القواعد والضوابط (والإدراك التقني للعديد من فرسان الضبط والفرمتة)، في خلق حالة الطبيعة التي كان الفلاسفة قد ساقوا التخمينات حولها والتي كان الهروب منها قد أدى، بنظر هوبز، إلى توفير قوة الدفع اللازمة لإيجاد نظام سياسي، أيّ نظام سياسي.

قبل عصر المعلومات، كانت قدرات الأمم - الدول لا تزال قابلة للروز عبر آلية جامعة لكل من القوة البشرية، التجهيز، الجغرافيا، الاقتصاد، والمعنويات. كان ثمة تمييز واضح بين فترات السلم وفترات الحرب. كانت الخصومات تنطلق من

أحداث محددة وتمارس باستراتيجيات كان نوع من العقيدة القابلة للفهم قد تم صوغها تسويغًا لها. كانت أجهزة الاستخبارات تلعب دورًا، بالدرجة الأولى، في تقويم قدرات الأعداء، وشلها أحيانًا؛ بقيت نشاطاتها محدودة بمعايير سلوك مشتركة مضمرة، أو، في الحدود الدنيا، بتجارب مشتركة وأعراف مطورة عبر عقود.

تكنولوجيا الإنترنت سبقت الاستراتيجية والعقيدة – أقله الآن. ففي الحقبة الحالية، ثمة قدرات لا تفسيرات بل حتى لا أشكال فهم – مشتركة لها بعد. قليلة – إذا كانت موجودة أصلاً – هي الحدود بين أولئك الذين يستخدمونها لتحديد ضوابط إما معلنة أو مضمرة. حين يكون أفراد ذوو انتماءات ضبابية قادرين على المبادرة إلى حركات تضاعف من الطموح والنزعة الاقتحامية، فإن تعريف مرجعية الدولة وسلطتها قد تغدو ضبابية. يزداد التعقيد تفاقمًا جراء كون شن الهجمات المعلوماتية أسهل من التصدي لها، بما قد يشجع انحيازًا هجوميًا في مجال اجتراح قدرات جديدة[10].

ويتضاعف الخطر جراء قدرة المشبوهين في مثل هذه التحركات على الإنكار والافتقار إلى اتفاقيات دولية لا يتوفر لها جهاز فرض نافذ، حتى إن وُجدت. أيُّ "حاسوب محمول [لابتوب]" يستطيع أن يتمخض عن عواقب عالمية. عنصر معزول ذو طاقة حاسوبية كافية قادر على الوصول إلى ملكوت معلوماتي لشل وربما لتدمير بنية تحتية حاسمة من موقع مغفل إلى درجة شبه كاملة. الشبكات الكهربائية قابلة للتشويش ومحطات توليد الطاقة قابلة للتعطيل عبر أفعال منفذة خارج الحدود الجغرافية للدولة (أو خارج حدودها المتصورة تقليديًا). ثمة عصابة سطو سرية أثبتت سلفًا أنها قادرة على اختراق شبكات حكومية ونشر معلومات سرية على (نطاق) يكفي للتأثير في السلوك الدبلوماسي. نجحت الستكسنت (Stuxnet)[11]، أحد أمثلة اختراق الدولة معلوماتيًا، في تعطيل وتأخير جهود الهند النووية، عبر بعض الحسابات إلى مستوى ينافس تأثيرات أي ضربة عسكرية محدودة. وهجوم البوتنت (Botnet) من روسيا على أستونيا في 2007 شل الاتصالات أيامًا.

ومثل هذا الوضع للأمور، وإن كان مفيدًا مؤقتًا بالنسبة إلى البلدان المتقدمة، لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية. فالطريق إلى نوع من النظام العالمي قد

تكون طويلة وملتبسة، إلا أن تحقيق أي تقدم ذي معنى مشروط بعدم استبعاد أحد أكثر عناصر الحياة الدولية شمولاً وطغيانًا من الحوار الجدي. من غير المحتمل إلى حد كبير أن تتوصل الأطراف كلها، لا سيما تلك المؤطرة بتقاليد ثقافية مختلفة، على نحو مستقل أحدها عن الآخر، إلى الاستنتاجات ذاتها حول طبيعة استخدامات قدراتها الاقتحامية الجديدة ومدى جوازها. من الجوهري حقًا بذل محاولة ما لوضع تصور مشترك لوضعنا الجديد. ففي غياب تصور كهذا، سيواصل الفرقاء العمل بالاستناد إلى مؤسسات مستقلة، مضخمين احتمالات الوصول إلى نتيجة مثقلة بالفوضى. فالمبادرات التي تتم في العالم الافتراضي المتشابك مؤهلة لتوليد ضغوط من أجل اتخاذ تدابير مضادة في الواقع المادي، لا سيما حين تكون منطوية على طاقة إلحاق أذى ذي طابع معطوف سابقًا على الهجوم العسكري. في غياب نوع من صوغ قيود واتفاق حول قواعد ضبط متبادلة، من شأن وضع مأزوم أن ينشأ، وإن على نحو غير مقصود؛ فمفهوم النظام الدولي بالذات عرضة لضغوط متصاعدة.

في مقولات أخرى من القدرات الاستراتيجية، باتت الحكومات تسلِّم بطابع الانهزامية الذاتية للسلوك الوطني-القومي السائب، غير المنضبط، أو الطائش. لعل الخط الأكثر قابلية للإدامة هو اعتماد خليط جامع بين الردع وضبط النفس المتبادل، مصحوبًا بتدابير تحول دون بروز أي أزمة ناجمة عن سوء تأويل أو خطأ تواصل، حتى بين أعداء محتملين.

صار الفضاء المعلوماتي أمرًا لا يمكن الاستغناء عنه استراتيجيًا. راهنًا بات المستخدِمون، أفرادًا، شركات، أو دولاً، معتمدين على تقديرهم الخاص في توجيه معالياتهم. تنبأ قائد القيادة المعلوماتية الأمريكية بأن "الحرب القادمة ستبدأ في الفضاء المعلوماتي"[12]. لن يكون ممكنًا تصور أي نظام دولي حين يكون الإقليم الذي يتحقق عبره استمرار الدول وتقدمها باقيًا دون أي معايير سلوك دولية ومتروكًا رهينة قرارات أحادية.

يبين تاريخ الحرب أن كل قدرة تكنولوجية هجومية ستواكَب وسيتم تجاوزها بتدابير دفاعية، وإن لم تكن جميع البلدان مؤهلة لدفع أثمانها. هل يعني هذا أن على البلدان الأقل تقدمًا أن تلوذ بحماية مجتمعات ذات تكنولوجيا عالية؟ هل الحصيلة هي حشد من توازنات القوة المتوترة؟ من غير الممكن تطبيق الردع الذي اتخذ، في مثال الأسلحة النووية، صيغة موازنة قوى مدمِّرة، بمقايسة

مباشرة، لأن أكبر الأخطار هو هجوم دون إنذار قد لا يتجلى إلى أن يكون التهديد قد تم تنفيذه سلفًا.

كذلك ليس ممكنًا بناء الردع في فضاء المعلومات على أساس الانتقام المتناظر كما في مثال الأسلحة النووية. إذا كان هجوم معلوماتي معين محصورًا بوظيفة محددة أو مدى معين، فإن من شأن أي "رد من النوع نفسه" أن ينطوي على مضامين متباينة كُليًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة من ناحية وبالنسبة إلى المعتدي من ناحية أخرى. إذا ما تم، مثلاً، تقويض الهندسة المالية لأحد الاقتصادات الصناعية الكبرى، فهل الضحية مخول في رده باستهداف الأصول المشابهة القابلة لأن تكون غير ذات شأن لدى المهاجم فقط؟ أو استهداف الحواسيب التي استخدمت في الهجوم دون غيرها؟ ولأن أيًا من هذين الردين لا يحتمل أن يكون كافيًا، فإن السؤال يتحول نحو ما إذا كان الهجوم "الافتراضي" يبرر قوة "فعالة" في الرد – وإلى أي مستوى ووفق أي معادلات تكافؤ. عالم نظرية ردع وعقيدة استراتيجية جديد هو الآن في مرحلة الطفولة يتطلب تطويرًا عاجلاً.

أخيرًا، من شأن إطار ناظم لبيئة معلومات عالمية أن يكون ضروريًا. قد لا يجاري التكنولوجيا نفسها، غير أن من شأن عملية تحديده أن تثقف القادة حول مخاطر الأمر وعواقبه. حتى إذا بقيت الاتفاقات خفيفة الوزن لدى حصول المجابهات، فإن من شأنها، أقله، أن تحول دون الانزلاق إلى هوة صراع يتعذر الخروج منها جراء إساءة الفهم.

يكمن مأزق مثل هذه التكنولوجيا في استحالة وضع قواعد سلوك لها ما لم يتحقق نوع من الفهم المشترك أقله لجزء من القدرات. ولكن هذه القدرات بالتحديد هي التي يحجم الفاعلون الرئيسيون عن إماطة اللثام عنها. أقدمت الولايات المتحدة على مناشدة الصين الامتناع عن سرقة الأسرار التجارية عبر الاختراقات المعلوماتية مجادلة أن مدى النشاط غير مسبوق. ولكن إلى أي مدى تبدي الولايات المتحدة استعدادًا للكشف عن محاولاتها الاستخباراتية المعلوماتية الخاصة؟

على هذا النحو، ثمة نوع من اللاتكافؤ وقدر من الفوضى العالمية المتجذرة، داخلان في صلب العلاقات بين القوى المعلوماتية على الصعيدين الدبلوماسي

والاستراتيجي كليهما. وتأكيد العديد من المنافسات الاستراتيجية بات متحولًا عن المجال المادي–الفيزيائي نحو المجال المعلوماتي، في تجميع المعطيات وإنضاجها، في اختراق الشبكات، وفي توظيف السايكولوجيا والتلاعب بها. في غياب مَفْصلة قواعد معينة للسلوك الدولي، لا بد لنوع من الأزمة أن تنشأ من قلب آليات النظام نفسه.

العامل البشري

منذ بزوغ فجر العصر الحديث في القرن السادس عشر، وفلاسفة السياسة عاكفون على مناقشة مسألة علاقة الكائن البشري، الإنسان، بالظروف التي يجد نفسه فيها. قَدَّمَ هوبز، لوك، وروسو صورة بيولوجية–سايكولوجية للوعي البشري واستمدوا مواقفهم السياسية من هذا المنطلق. فعل المؤسسون الأمريكيون، لا سيما ماديسون في الخطاب العاشر من **الفيدرالية** (Federalist) الشيء نفسه. تعقبوا تطور المجتمع عبر عوامل "غُرست في طبيعة الإنسان"[13]: العقل القوي ولكن المقابل للوقوع في الخطأ لكل فرد و"حبه الذاتي، الفطري الكامن في العمق" اللذان سيتم من تفاعلهما "تشكل آراء مختلفة"؛ وتنوع قابليات البشرية الذي منه "ينتج مباشرة امتلاك مستويات وأنواع من الملكية، ومعها "تقسيم للمجتمع إلى مصالح وأحزاب مختلفة". ومع أن هؤلاء المفكرين اختلفوا في تحليلاتهم لعوامل محددة كما في الاستنتاجات التي استخلصوها، فإنهم جميعًا أطّروا مفاهيمهم في إطار إنسانية طبيعتها الفطرية وتجربتها للواقع كانتا خالدتين ثابتتين لا تعرفان معنى التغيير.

في العالم المعاصر يتشكل وعي الإنسان عبر غربلة (فلترة) غير مسبوقة. ثمة التلفزيون، الحواسيب، والهواتف الذكية التي تؤلف رهانًا يوفر تفاعلاً شبه دائم مع مشهد عبر اليوم من أوله إلى آخره. والتفاعلات البشرية في العالم المادي هي الآن مقحمة دون رحمة في قلب العالم الافتراضي القائم على أجهزة متشابكة. ثمة دراسات حديثة توحي بأن الأمريكيين الراشدين يمضون ما معدله نحو نصف ساعة يقظتهم أمام هذه الشاشة أو تلك، والنسبة مستمرة في النمو[14].

ما تأثير هذه الانتفاضة الثقافية في العلاقات بين الدول؟ يتولى صانع القرار السياسي مهمات متعددة، كثرة منها مؤطَّرة بفعل تاريخ وثقافة مجتمعه. لا بد له قبل كل شيء من أن يحلل الموقع الذي يجد مجتمعه نفسه فيه. وهنا بالذات وعلى نحو فطري يتعانق الماضي مع المستقبل؛ لذا فإن حكمًا كهذا لا يمكن إطلاقه دون صلة غريزية بهذين العنصرين كليهما. يتعين عليه، بعد ذلك، أن يحاول فهم ما سينقله إليه ذلك المسار، هو ومجتمعه. يجب عليه أن يقاوم إغراء مماهاة صنع القرار السياسي بعكس ما هو مألوف على المستقبل وإقحامه فيه، لأن استنقاعه ومن ثم تقهقره يقعان على تلك الطريق. في زمن الانتفاضة التكنولوجية والسياسية تضاعف الحكمة باطراد الإيحاء بضرورة اختيار مسار آخر. من شأن أي مسار جديد إذ يتولى، بالتحديد، مهمة قيادة مجتمع معين من حيث هو إلى حيث لم يسبق له أن كان قط، أن يوفر إيجابيات وسلبيات ستبدو على الدوام قريبة من التوازن. فالشروع في رحلة على طريق غير مطروقة من قبل يتطلب قوة شخصية وشجاعة: قوة شخصية لأن الخيار ليس واضحًا؛ شجاعة لأن الطريق ستكون مهجورة ومعزولة في البداية. كان رجالات الدولة العظماء (تشيرتشل، الروزفلتان كلاهما، دوغول، وأديناور) متحلِّين بميزتي الرؤيا والتصميم هاتين؛ إنهما متزايدتا صعوبة الاجتراح في مجتمع أيامنا هذه.

على الرغم من كل الإنجازات العظيمة وغير القابلة للاستغناء عنها التي أضفتها الشبكة العنكبوتية على حقبتنا، فإن تشديدها هو على الفعلي أكثر من المحتمل، على الواقعي أكثر من النظري المفهومي، على القيم المؤطَّرة بالإجماع بدلاً من الاستبطان. معرفة التاريخ والجغرافيا ليست جوهرية بالنسبة إلى أولئك الذين يستحضرون معطياتهم بكبسة زر. عقلية السير في ممرات سياسية معزولة قد لا تكون ذاتية الوضوح بالنسبة إلى أولئك الذين يلتمسون تأكيد المئات بل الآلاف أحيانًا من الأصدقاء عبر الفيسبوك.

كثيرًا ما تمتْ، في عصر الإنترنت، مساواة النظام العالمي بأطروحة أنه إذا ما امتلك الناس قابلية الاطلاع الحر على المعلومات العالمية وتبادلها، فإن الاندفاع الإنساني الطبيعي نحو الحرية سيتجذر فيحقق ذاته، وسيتمكن التاريخ من التحليق والملاحة ذاتيًا، إذا جاز التعبير. غير أن الفلاسفة والشعراء طالما دأبوا على فصل دائرة نفوذ العقل إلى ثلاثة قطاعات: المعلومات، المعرفة، والحكمة. تتركز الشبكة العنكبوتية على المعلومات، التي تيسر انتشارها أُسيًا. ثمة وظائف

متزايدة التعقيد باطراد يتم اجتراحها، استثنائية القدرة على الاهتداء إلى أجوبة أسئلة الواقع، تلك التي لا تتغير هي نفسها بمرور الزمن. محركات البحث مؤهلة للتعامل مع أسئلة متزايدة التعقيد بسرعة متصاعدة وبوتائر متسارعة. ومع ذلك فإن أي تخمة معلومات قد تعيق، ويا للمفارقة!، حيازة المعرفة وتبعد الحكمة أكثر مما كانت من قبل.

نجح الشاعر تي إس إليوت في التقاط الأمر عبر قصيدته "لوازم من الصخرة" (15) ":

أين هي الحياة التي ضيعناها في المعاش؟
أين هي الحكمة التي ضيعناها في المعرفة؟
أين هي المعرفة التي ضيعناها في المعلومة؟

نادرًا ما تكون الحقائق ذاتية التفسير؛ أهميتها، تحليلها، وتأويلها تعتمد – أقله في عالم السياسة الخارجية – على السياق والمناسبة، وكما أن أعدادًا مطردة التزايد من المسائل تعالج كما لو كانت ذات طبيعة فعلية، فإن المقدمة تغدو مترسخة حول أنَّ لكل سؤال جوابًا يمكن التماسه، وأن المشكلات والحلول ليست أمورًا للتقليب بمقدار ما هي أمور "للترويج". غير أن على المعلومات في مجال العلاقات بين الدول – كما في ميادين أخرى كثيرة – أن توضع، كي تكون مفيدة حقًا، في إطار سياق أرحب من التاريخ والتجربة لتنبثق بوصفها معرفة فعلية. وأي مجتمع يكون محظوظًا إذا تمكن قادته من الارتقاء بين الحين والآخر إلى مرتبة الحكمة.

تحصيل المعرفة من الكتب يوفر تجربة مختلفة عن الشبكة العنكبوتية. تبقى المطالعة مستهلكةً للوقتِ نسبيًا؛ تسهيلًا للعملية، ينطوي الأسلوب على أهمية. ولتعذر قراءة جميع الكتب حول موضوع معين، بله مجمل سائر الكتب بكليتها، أو لتيسير تنظيم كل ما اطلع عليه المرء، فإن التعلم من الكتب يكافئ التفكير المفهومي – قابلية التعرف على المعطيات والأحداث المتشابهة وإضفاء الأنماط على المستقبل. يقحم الأسلوب القارئ في علاقة مع المؤلف، أو مع الموضوع، عن طريق إذابة الجوهر والجمال في البوتقة.

تقليديًا، تمثلت طريقة أخرى من طرق حيازة المعرفة بالمحادثات الشخصية.

فمناقشة الأفكار وتبادلها ظلت عبر آلاف السنين توفر بعدًا عاطفيًا وسايكولوجيًا، إضافة إلى المحتوى الفعلي للمعلومة المتبادلة. تضيف هذه المناقشة تجريدات الإيمان والشخصية. والآن تحاول ثقافة التنصيص إنتاج عزوف عجيب عن التفاعل وجهًا لوجه، ولا سيما على أساس شخص لشخص.

إلى حدود معتبرة، نجح الحاسوب في حل مشكلة تحصيل المعلومات، حفظها، واستعادتها. من الممكن تخزين المعطيات تخزينًا ناجحًا بكميات غير محدودة وبصيغة تيسر التعامل معها. يوفر الحاسوب طيفًا من المعلومات يتعذر تحصيله في عصر الكتب. وهو يحزمها بفعالية؛ ما عاد الأسلوب مطلوبًا لجعلها في متناول اليد، كذلك الحفظ عن ظهر قلب. في معالجة قرار واحد منفصل عن سياقه، يوفر الحاسوب أدوات غير قابلة للتصور حتى قبل عقد واحد. غير أنه يؤدي أيضًا إلى تقليص النظرة. ولأن المعلومة مفرطة سهولة التحصيل والاتصال آنيٌّ، ثمة تقزيم للتركيز على أهميتها، أو حتى على تحديد ما هو مهم. من شأن هذه الآلية أن تشجع صانعي القرار السياسي على انتظار بروز قضية معينة بدلاً من ترقبها، وعلى عد لحظات القرار سلسلة أحداث معزولة بدلاً من أن تكون جزءًا من مسار تاريخي متصل. وما إن يحصل هذا، حتى يحل التلاعب بالمعلومة واستغلالها محل التأمل أداة رئيسية للسياسة.

بالطريقة ذاتها، تميل الشبكة العنكبوتية إلى تقزيم الذاكرة التاريخية. وُصفت الظاهرة على النحو التالي: "الناس ينسون أمورًا يظنون أنها ستكون متوفرة خارجيًا ويتذكرون أمورًا يظنون أنها لن تكون متوفرة"[16]. وعن طريق دفع كل هذه الأعداد الكبيرة من الأمور إلى خانة "المتوفرة"، تقوم الشبكة العنكبوتية باختزال الحافز على تذكرها. وتكنولوجيا الاتصالات تهدد بتقليص قدرة الفرد على نوع من التقصي الداخلي عبر مضاعفة تعويله على التكنولوجيا بوصفها أداة تيسير ووساطة للتفكير. فالمعلومة المتاحة الموجودة على أطراف أصابع المرء تشجع عقل الباحث ولكن من شأنها أن تقلص عقل القائد[17]. أيُّ انحراف في وعي الإنسان قد يفضي إلى تغيير شخصية الأفراد وطبيعة تفاعلاتهم، وصولاً إلى الشروع في تغيير الحالة الإنسانية نفسها. هل كان الناس في عصر الطباعة يرون العالم نفسه الذي كان أجدادهم في العصور الوسطى يرونه؟ هل التصور البصري للعالم مختلف في عصر الحاسوب؟

حتى الآن ظل التاريخ والسايكولوجيا الغربيان يتعاملان مع الحقيقة بوصفها

مقولة مستقلة عن الشخصية وسابقة لتجربة المراقب. غير أن عصرنا واقف، مع ذلك، على حافة تصور مختلف ومتغير لطبيعة الحقيقة. يكاد كل موقع إلكتروني يتضمن نوعًا من أنواع وظيفة التعديل حسب طلب الزبون القائمة على أسلوب تعقب الرموز المصممة لتأكيد خلفية المستخدم وتفضيلاته. هذه المناهج تهدف إلى تشجيع المستخدمين على "استهلاك المزيد من المضمون"[18]، وصولاً، عبر ذلك، إلى التعرض للمزيد من الدعايات التي تشكل محرك اقتصاد الشبكة العنكبوتية آخر المطاف. الاتجاهات الحصيفة متواكبة مع نزوع أوسع لإدارة الفهم التقليدي للخيار الإنساني. يجري تصنيف السلع وترتيبها حسب أولويات بما يؤدي إلى تقديم تلك "التي يمكنك أن تميل إليها"[19]، والأخبار على الخط تُسوق بوصفها "الأنباء الأكثر تناغمًا معك". شخصان مختلفان يناشدان (محرك) بحث الإجابة على السؤال نفسه لا يحصلان على الجواب ذاته بالضرورة. يتم إضفاء صفة النسبية والفردية على الحقيقة - بما يفقدها طابعها الكوني الشامل. يجري تقديم المعلومة كما لو كانت مجانية. في الحقيقة يدفع المتلقي ثمنها عبر توفير المعطيات المستخدمة من قبل أشخاص لا يعرفهم، بما يؤدي إلى المزيد من تأطير المعلومة المعروضة عليه.

مهما كانت جدوى هذه المقاربة في مجال الاستهلاك، فإن تأثيرها في عملية صنع القرار السياسي قد يثبت أنه تحويلي. الخيارات الصعبة في السياسة متقاربة دائمًا. أين يمكن للفرد أن يهتدي، في عالم زاخر بالشبكات الاجتماعية ذات الحضور الكُلّيّ، إلى فضاء يتيح له فرصة اجتراح الإقدام اللازم لاتخاذ قرارات يتعذر بناؤها، تحديدًا، على أي إجماع؟ المثل المأثور الذي يقول إن الأنبياء لا يتم الاعتراف بهم في زمانهم صحيح لأنهم فوق التصور التقليدي المألوف في تحركهم العملي - الأمر الذي جعلهم أنبياء. وفي حقبتنا نحن، من شأن زمن قيادة الأنبياء أن يكون قد اختفى كليًا. التماس الشفافية والتواصلية في جميع جوانب الوجود يؤدي، عبر الإجهاز على الخصوصية، إلى إعاقة تطور الشخصيات المتمتعة بالقوة اللازمة لاتخاذ القرارات المنفردة.

الانتخابات الأمريكية - لا سيما الرئاسية - تمثل وجهًا آخر لهذا التطور. تحدثتِ التقارير عن اشتمال حملات 2012 الانتخابية على عشرات ملايين الملفات عن الناخبين المستقلين المحتملين. وهذه الملفات المأخوذة من دراسات لدى شبكات اجتماعية، ملفات عامة مكشوفة، وسجلات طبية، ارتقت إلى مستوى

صورة لكل من الناخبين، ربما أكثر دقة من تلك التي كان يمكن للشخص المستهدف أن يستخلصها من ذاكرته الخاصة. وهذا أتاح للحملات فرصة اختيار تكنولوجيا مناشداتها - ما إذا كانت ستعتمد على زيارات شخصية من قبل أصدقاء ملتزمين (مكتشفين أيضًا عبر الشبكة العنكبوتية)، أم على لقاءات جماعية.

باتت الانتخابات الرئاسية على عتبة التحول إلى مباريات إعلامية بين فرسان تشغيل الشبكة العنكبوتية. ما كانت ذات يوم حوارات جوهرية حول مضمون الحكم والإدارة ستختزل المرشحين إلى أن يكونوا ناطقين باسم المشروع الترويجي المدار بمناهج كان من شأن اقتحاميتها وتطفلها أن يُعدا، قبل ما لا يزيد عن جيل واحد، من مواد الخيال العلمي. قد يصبح دور المرشحين الرئيسي هو جمع التبرعات بدلاً من الانكباب على دراسة القضايا. هل الجهد التسويقي مصمم لإيصال قناعات المرشح، أم أن القناعات التي يعبر عنها هذا المرشح إن هي إلا عمليات إضفاء جهد أبحاث "معطيات كبرى" على تفضيلات الأفراد وأهوائهم المحتملة؟ هل تستطيع الديمقراطية أن تتجنب الانزلاق نحو محصلة تضليلية-ديماغوجية قائمة على مناشدات جماهيرية عاطفية بدلاً من السيرورة المعلّلة والمنطقية التي تخيلها المؤسسون؟ إذا ما صارت الهوة بين المواصفات المطلوبة للانتخاب ونظيرتها الجوهرية اللازمة لتولي المنصب وإدارته مفرطة الاتساع، فإن من شأن الإدراك النظري والحس التاريخي اللذين يجب أن يكونا جزءًا من السياسة الخارجية أن يضيعا - وإلا فإن غرس هذه المواصفات قد يستهلك جزءًا كبيرًا من فترة الرئيس الأولى في المنصب بما يعطل دورًا قياديًا تحتاجه الولايات المتحدة.

السياسة الخارجية في الحقبة الرقمية

ثمة مراقبون عميقو التفكير رأوا أن التحولات المعولمة التي دشنها صعود الشبكة العنكبوتية وتقدم تكنولوجيا الحواسيب بداية حقبة جديدة قائمة على تمكين الجمهور والسير قدمًا نحو السلام. هم يهللون لقدرة التكنولوجيات الجديدة على تمكين الفرد ودفع عجلة الشفافية إلى الأمام - سواء بنشر مخالفات السلطات أو بهدم الحواجز الثقافية لسوء الفهم. وبشيء من التبرير،

يشير المتفائلون إلى الطاقات التواصلية الجديدة المدهشة التي تم كسبها عبر الشبكات العالمية الفورية أو الآنية. هم يؤكدون قابلية شبكات الحواسيب والأجهزة الذكية لخلق كفاءات اجتماعية، اقتصادية، وبيئية جديدة. يتطلعون نحو فك ألغاز مشكلات تقنية مستعصية من قَبْلُ عبر توظيف الطاقة الدماغية لحشود متشابكة[20].

يرى أحد خطوط التفكير أن بوسع مبادئ متشابهة لتواصل متشابك أن يساعد، شرط تطبيقها الصائب على مجال الشؤون الدولية، على حل مشكلات الصراع العنيف القديمة قدم الزمن. تفترض هذه النظرية أن كتم المنافسات الإثنية والطائفية التقليدية ممكن في عصر الشبكة العنكبوتية، لأن "الناس الذين يحاولون تأبيد أساطير الدين، الثقافة، الانتماء الإثني، أو أي أشياء أخرى، سيكافحون لإبقاء سردياتهم طافية على السطح في بحر من المستمعين الحديثي الاطلاع. مع كميات أكبر من المعطيات، يحصل الجميع على أطر مرجعية أفضل"[21]. سيكون ترويض المنافسات القومية وحل الخلافات التاريخية ممكنًا لأن "ما هو متوفر لنا اليوم من أجهزة تكنولوجية، من منابر، ومن قواعد معلومات ومعطيات، سيجعل الأمر أصعب بما لا يقاس على الحكومات في المستقبل كي تجادل دفاعًا عن مزاعم مشابهة، لا لتوفر أدلة دائمة وحسب بل لأن جميع الآخرين سيكونون قادرين على الوصول إلى المواد الأصلية ذاتها". من وجهة النظر هذه، سيغدو انتشار الأجهزة الرقمية المتشابكة محركًا إيجابيًا للتاريخ: ستتمكن شبكات التواصل الجديدة من لجم المفاسد، تخفيف حدة التناقضات الاجتماعية والسياسية، ومساعدة أجزاء غير موحدة إلى الآن على التوافق والذوبان في بوتقة نظام عالمي أكثر تناغمًا.

هذه النزعة التفاؤلية قائمة على تكرار أفضل جوانب نبوءة وودرو ولسن حول عالم توحده الديمقراطية، الدبلوماسية الصريحة، والقواعد المشتركة. وبوصفها خطة عمل لنظام سياسي أو اجتماعي، تثير أيضًا بعضًا من الأسئلة ذاتها مثل الرؤيا الولسنية الأصلية حول التمييز بين ما هو عملي وما هو مرجو.

الصراعات داخل المجتمعات وبينها حصلت منذ فجر الحضارة. وأسباب هذه الصراعات لم تكن محصورة بغياب المعلومات أو بعدم القدرة على تقاسمها. ظلت تتفجر لا بين المجتمعات التي لا تفهم بعضها البعض وحسب بل بين تلك التي تبالغ في فهم بعضها للبعض الآخر. حتى الأفراد المنطلقين من المواد

المرجعية ذاتها اختلفوا حول معناها أو حول القيمة الذاتية لما تُصَوِّره. وحيثما تكون القيم، المثل العليا، أو الأهداف الاستراتيجية العميقة التناقض، فإن من شأن الكشف والتواصل أن يفضيا أحيانًا إلى صب الزيت على نار المجابهات بمقدار ما تتمخض عن التخفيف منها وتهدئتها.

من المؤكد أن الشبكات الاجتماعية والمعلوماتية تحفز النمو والابتكار. تتيح للأفراد فرصة التعبير عن آرائهم والإبلاغ عن المظالم التي قد تبقى مطموسة في غيابها. في حالات الأزمة، توفر قابلية حاسمة للتواصل بسرعة ونشر الأحداث والسياسات على نحو موثوق - بما يؤدي، ربما، إلى الحيلولة دون اندلاع صراع جراء سوء الفهم.

غير أنها تقوم أيضًا بإحداث أقرب ألوان الاحتكاك بين منظومات قيم متناقضة، متعذرة التطابق أحيانًا[22]. ظهور الأخبار والتعليقات الإنترنتية ومعها استراتيجيات الانتخابات القائمة على المعطيات لم يؤد إلى أي تخفيف ملحوظ من حدة الوجه الحزبي للسياسة الأمريكية؛ لعله لم يفعل أكثر من إكساب التطرف جمهورًا أوسع. وعلى الصعيد الدولي، ثمة تعبيرات كانت تمر دون أن يلاحظها أحد تنتشر اليوم على النطاق العالمي ويجري توظيفها كذرائع للتحريض العُنْفي - كما حصل في بعض أجزاء العالم الإسلامي ردًا على رسوم كاريكاتورية مشينة في إحدى الصحف الدانماركية أو على فلم منزلي أمريكي هامشي. في الوقت نفسه، قد تضطلع الشبكات الاجتماعية، في أوضاع الصراع، بدور المنبر المروّج والمعمِّق للصدوع الاجتماعية بمقدار ما تساهم في تبديدها. يبدو أن الفظاعات المصورة بالفيديو والمنشورة على نطاق واسع، تلك الفظاعات الشنيعة الحاصلة في الحرب الأهلية السورية ساهمت كثيرًا في تصليب تصميم الأطراف المتقاتلة بدلاً من المساهمة في وقف القتل، مع مبادرة **داعش** السيئة السُّمعة إلى توظيف وسائل الإعلام لإعلان الخلافة والتهليل للحرب المقدسة.

ثمة بُنى دكتاتورية متسلطة قد تسقط جراء معلومات منشورة عبر الشبكات أو مظاهرات احتجاجية جرى حشدها عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي؛ قد يتم إبدالها، مع الوقت، بأنظمة أكثر انفتاحًا قائمة على المشاركة وحريصة على تطوير قيم إنسانية واستيعابية. في الأمكنة الأخرى ستسارع سلطات أخرى إلى امتلاك وسائل قمع أقوى أُسّيًا. فانتشار وسائل الاستشعار ذات الحضور الكُلّيّ

الدائبة على تعقب الأفراد وتحليلهم، على تدوين وإذاعة تجربتهم (الآن أحيانًا، من الولادة أساسًا)، وعلى ترقب أفكارهم[23] (على شاشات الحواسيب)، يؤدي إلى توفير إمكانيات قمعية جنبًا إلى جنب مع إمكانيات تحريرية. وعلى هذا الصعيد، فإن القوة التي يضفيها مثل هذا الانتشار على مجموعات صغيرة في قمة البُنى السياسية والاقتصادية لصوغ المعلومة ومراقبتها، لتأطير الحوار، ولتحديد أبعاد الحقيقة إلى حد معين، قد تكون أحد وجوه التكنولوجيا الحديثة الأكثر راديكالية- ثورية[24].

امتدح الغرب واجهتي "الفيسبوك"[25] و "التويتر" لثورات الربيع العربي. ولكن استخدام التكنولوجيا الجديدة لا يتمكن، حيثما تنجح الجماهير المجهزة رقميًا في تظاهراتها الأولية، من ضمان كون القيم التي ستسود هي نفسها قيم مخترعي الأجهزة أو حتى قيم أكثرية الحشد الجماهيري. يضاف إلى ذلك أن التكنولوجيات نفسها المستخدمة لعقد التظاهرات والمسيرات قابلة أيضًا للاستخدام لتعقبها وقمعها. جُل الساحات العامة في أي مدينة باتت خاضعة لمراقبة دائمة عبر كاميرات الفيديو، وأي صاحب هاتف ذكي يمكن تعقبه إلكترونيًا لحظة بلحظة. يقول أحد التقارير الحديثة إن "الشبكة العنكبوتية أدت إلى جعل التعقب أسهل، أرخص، وأكثر جدوى"[26].

المدى العالمي للاتصالات وسرعتها يؤديان إلى تآكل الفرق بين الانتفاضات الداخلية ونظيرتها الدولية، وبين القادة والمطالب المباشرة لأعلى الجماعات صوتًا. الأحداث التي كان تَبَلْوُرُ نتائجها يستغرق أشهرًا تتكشف بكل أبعادها عالميًا في غضون ثوان قليلة. يُتوقع من صانعي القرار السياسي أن ينجزوا صوغ موقف إبان بضع ساعات وإقحامه على مسار الأحداث - حيث ستتم إذاعة آثاره عالميًا عبر الشبكات الفورية ذاتها. إغراء التجاوب مع مطالب الحشد المعكوس رقميًا قد يطغى على الحكم المطلوب لرسم مسار معقد متناغم مع أهداف طويلة المدى. يتعرض التمييز بين المعلومة، المعرفة، والحكمة للوهن.

تؤكد الدبلوماسية الجديدة أنه إذا اجتمع عدد كبير من الناس يكفي للدعوة شعبيًا إلى استقالة الحكومة، وأذاعوا مطالبهم رقميًا، فإنهم يؤسسون لتعبير ديمقراطي يلزم الغرب بالدعم المعنوي بل وحتى المادي. والمقاربة تدعو القادة الغربيين (لا سيما الأمريكيين) إلى التعبير عن تأييدهم مباشرة وعلى نحو صريح وواضح دون أي لبس وعبر وسائل التواصل الاجتماعي نفسها كي يتم

رفضهم للحكومة وصولاً إلى إذاعته على الشبكة العنكبوتية تحقيقًا لقدر أوسع من الإعلان والتأكيد.

إذا أخفقت الدبلوماسية القديمة أحيانًا في توفير الدعم لقوى سياسية جديرة أخلاقيًا، فإن الدبلوماسية الجديدة تخاطر بتدخل مطلق دون تمييز غير معطوف على الاستراتيجية. تُعْلَنُ شعارات أخلاقية مطلقة لجمهور عالمي قبل أن تتوفر إمكانية تقويم المقاصد الطويلة الأمد لفاعلين مركزيين، آفاق نجاحهم، أو قابليتهم لاتباع سياسة طويلة الأمد. دوافع الجماعات الرئيسية، قدرتها على قيادة منسقة، جملة العوامل الاستراتيجية والسياسية الكامنة في البلد، وعلاقتها بأولويات استراتيجية أخرى يتم التعامل معها كما لو كانت ثانوية نسبة إلى ضرورة التأييد الطاغية لمزاج اللحظة.

لا يجوز للنظام أن يتقدم على الحرية. غير أن على تأكيد الحرية أن يرتقي من مستوى المزاج إلى مرتبة الاستراتيجية. ففي التماس القيم الإنسانية، ليس التعبير عن المبادئ السامية إلا الخطوة الأولى؛ لا بد لها بعد ذلك من أن تخترق جملة التباسات وتناقضات سائر الشؤون الإنسانية، الأمر الذي هو من مهمات السياسة. وفي هذه السيرورة يكون لاقتسام المعلومات والدعم الشعبي المعلن للمؤسسات بعدان جديدان مهمان من أبعاد حقبتنا. وحدهما، في غياب الاهتمام بالعوامل الاستراتيجية والسياسية الكامنة في العمق، سيواجهان صعوبات على طريق الوفاء بوعدهما.

غير أن رجالات الدولة العظام كانوا، مهما تباينت شخصياتهم، متوفرين، بلا استثناء على إحساس غريزي بتاريخ مجتمعاتهم. كتب إدموند بورك يقول: "لن يتطلع الناس إلى الازدهار أمامهم، إذا لم ينظروا قط إلى أجدادهم في الماضي"[27]. ما المواقف التي سيتخذها أولئك الذين يحلمون بأن يكونوا رجالات دولة عظماء في عصر الشبكة العنكبوتية؟ ثمة خليط جامع بين خطر مزمن وتأكيد ذاتي ملحاح يهدد كلاً من القادة والجمهور على حد سواء في عصر الشبكة العنكبوتية هذا. فالقادة يحاولون السيطرة عبر قوة الإرادة والجاذبية الشخصية (الكاريزما)، لأنهم لم يعودوا مجترحي برامجهم أكثر فأكثر. قدرة الجمهور العام على الوصول إلى مجردات الحوار العام متزايدة التعرض للتقييد باطراد. قطاعات رئيسية من التشريع في الولايات المتحدة، أوروبا، وأمكنة أخرى، مشتملة غالبًا على آلاف الصفحات من النصوص التي

تكون معانيها الدقيقة مراوغة وملتبسة حتى بالنسبة إلى أولئك الذين اقترعوا مؤيدينها.

كانت الأجيال السابقة من القيادات الغربية تضطلع بدورها الديمقراطي مع التسليم بأن القيادة ليست قائمة على مجرد تنفيذ نتائج استطلاعات الرأي يومًا بيوم. أما أجيال الغد فقد تجد نفسها عاجزة عن ممارسة القيادة بمعزل عن تقنيات التنقيب عن المعطيات - الداتا - حتى إذا كان من شأن تحكمها بالبيئة المعلوماتية أن يكافئها بإعادة الانتخاب لمتابعة سياسات قصيرة الأمد، نكية الأهداف.

في مثل هذه البيئة، يخاطر المنخرطون في النقاشات العامة بالانطلاق مما يأسر مزاج اللحظة أكثر من الحجج المعلَّلَة. فالتركيز المباشر يظل دائبًا على طرق باب الوعي العام يوميًا عبر دعاة يقوم وضعهم على قابلية المَسْرَحة. والمشاركون في التظاهرات العامة نادرًا ما يجتمعون حول برنامج محدد. لعل كثيرين يسعون إلى الإمساك بلحظة النشوة، متعاملين مع دورهم في الحدث على أنه انخراط في تجربة عاطفية في المقام الأول.

هذه المواقف تعكس جزئيًا مدى تعقيد تحديد أي هوية في عصر الوسائل الاجتماعية. مُرَحَّبًا بها بوصفها اختراقًا على صعيد العلاقات الإنسانية، تتولى هذه الوسائل تشجيع اقتسام الحدود القصوى من المعلومات، الشخصية منها أو السياسية. يتم تشجيع الناس - وإغراؤهم - على عرض أكثر أفعالهم وأفكارهم حميمية على المواقع الإلكترونية العامة المدارة من قبل شركات سياساتها الداخلية غير قابلة للفهم إلى حد كبير بالنسبة إلى المستخدم العادي، حتى حين تكون عامة. والأكثر حساسية من هذه المعلومات لا تتاح إلا "للأصدقاء" الذين يصل تعدادهم، عمليًا، إلى الآلاف. الاستحسان هو الهدف؛ لو لم يكن كذلك، لما كان اقتسام المعلومات الشخصية على هذا القدر من الانتشار الواسع، ومن إثارة الأعصاب أحيانًا. وحدها الشخصيات القوية جدًا قادرة على مقاومة الأحكام غير المناسبة المجمعة والمضخمة رقميًا من قبل نظرائها. المطلوب هو الإجماع عبر تقاسم العواطف أكثر من تبادل الأفكار. كذلك لا يستطيع المشاركون إلا أن يتأثروا بالتهليل للإنجاز من قبل أعضاء حشد أناسٍ ذوي عقليات متشابهة ظاهريًا. وهل ستكون هذه الشبكات أولى المؤسسات في تاريخ إنساني تم تحريره من المفاسد الطارئة فبات منعتقًا من الكوابح والضوابط؟

جنبًا إلى جنب مع الإمكانيات اللامحدودة التي أتاحتها التكنولوجيات الجديدة، يتعين على تأمل النظام الدولي أن يشتمل على الأخطار الداخلية لمجتمعات يحركها الإجماع الجماهيري، مجتمعات محرومة من السياق وبعد النظر اللازمين على مستويات متناسبة مع طابعها التاريخي. في جميع الأحقاب الأخرى، ظل هذا يعد جوهر القيادة؛ أما في حقبتنا نحن فإنه يخاطر بالتعرض للاختزال إلى سلسلة شعارات مصممة لأسر الإعجاب أو الاستحسان المباشر، القصير الأجل. تتعرض السياسة الخارجية لخطر التحول إلى إحدى الشعب الثانوية للسياسة الداخلية بدلاً من بقائها ممارسة لعملية صوغ المستقبل وتشكيله. وإذا ما أصرت البلدان الرئيسية على إدارة سياساتها على هذا النحو داخليًا، فإن علاقاتها على المسرح الدولي سوف تعاني من تشويهات ملازمة. من الممكن دون شك إحلال التشدد في الاختلاف محل الاهتداء إلى الرؤيا، والتباهي محل السياسة الحصيفة. مع قلب الدبلوماسية إلى إيماءات وصَرْعات تخاطب الأهواء والغرائز، يخاطر التعادل بالاستسلام لنوع من اختبار الحدود.

ستدعو الحاجة إلى كل من الحكمة والبصيرة لتجنب هذه المخاطر وضمان تمكين الحقبة التكنولوجية من الوفاء بوعدها الرحب والسخي. لا بد لها من تعميق انشغالها الجدي والمسبق بما هو مباشر عبر قدر أفضل من الفهم لكل من التاريخ والجغرافيا. وتلك المهمة ليست قضية تخص التكنولوجيا وحدها - أو حتى على نحو رئيسي. يتعين على المجتمع أن يعدِّل سياستها التعليمية بما يتفق مع الضرورات القصوى لتوجه البلاد الطويل الأمد ومع ضمان غرس قيمها. مخترعو الأجهزة التي أحدثت كل هذه الثورة على صعيد تجميع المعلومات وتقاسمها يستطيعون أن يبادروا إلى مساهمة مكافئة إن لم تكن أكبر وأعظم عبر اجتراح وسائل تعمق قاعدتها المفهومية النظرية أو الفكرية. وعلى الطريق إلى النظام العالمي الكوكبي الأول حقًا، يجب على الإنجازات الإنسانية العظيمة للتكنولوجيا أن تكون مزوَّدة بشحنات معززة ومزخَّمة من آيات الحكمة الإنسانية، المتسامية، والأخلاقية-المعنوية.

خلاصة

النظام العالمي في زماننا

في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، ثمة إحساس بنوع من الأسرة العالمية بدا موشكًا على الظهور والتجلي. كانت البلدان المتقدمة صناعيًا من العالم مرهقة جراء الحرب؛ كانت الأجزاء المتخلفة بادئة بسيرورة تحررها من الاستعمار وإعادة تحديد هوياتها. كان الجميع بحاجة إلى التعاون لا المجابهة. وبادرت الولايات المتحدة الناجية من خرائب الحرب - بل المكتسبة، بالفعل، قوة بفعل الصراع في اقتصادها كما في ثقتها بذاتها - إلى الاضطلاع بمهمة تطبيق مُثُلٍ عُليا وممارسات رأتها قابلة للتطبيق على العالم كله.

وحين أقدمت الولايات المتحدة على رفع مشعل القيادة الدولية، فإنها أضفت بعدًا جديدًا على السعي لاجتراح نظام عالمي. وبوصفها أمة مؤسسة صراحة على قاعدة فكرة حكم تمثيلي حر، أصرت على مماهاة صعودها هي مع نشر التحرر والديمقراطية وعطفت عليهما قابلية تحقيق العدل والسلام الدائم اللذين ظلا يراوغان العالم إلى الآن. كانت المقاربة الأوروبية التقليدية للنظام قد رأت الشعوب والأمم تنافسية بالفطرة؛ وللحد من تأثيرات طموحاتها المتصادمة، راهنت على نوع من توازن القوة من ناحية وفريق من رجالات الدولة المتنورين من الناحية المقابلة. درجت النظرة الأمريكية السائدة على عد الناس عقلانيين فطريًا وميالين إلى التوافق السلمي، الفطنة، والتعامل النزيه؛ ما كان من شأنه أن يجعل نشر الديمقراطية الهدف الطاغي للنظام الدولي. كان من شأن الأسواق الحرة أن تدعم الأفراد، تُغْني المجتمعات، وتحُل التبعية الاقتصادية المتبادلة محل المنافسات الدولية التقليدية. وحسب وجهة النظر هذه، فإن الحرب الباردة كانت من إنتاج انحرافات النظام الشيوعي؛ كان من شأن الاتحاد السوفيتي أن يعود،

عاجلاً أو آجلاً، إلى أسرة الأمم. وعندئذ كان من شأن نظام عالمي جديد أن يحيط بسائر أقاليم كوكب الأرض؛ كان من شأن قيم وأهداف مشتركة أن تجعل الأوضاع داخل الدول أكثر إنسانية والصراعات فيما بينها أقل احتمالاً.

من نواح كثيرة بات مشروع النظام العالمي ذو الأجيال العديدة من العمر ناضجًا. نجاحه يتجلى في وفرة الدول السيادية المستقلة الحاكمة للجزء الأكبر من مساحة العالم. وانتشار الديمقراطية ونظام الحكم القائم على المشاركة صار حلمًا مشتركًا، إن لم يكن واقعًا كونيًا شاملاً؛ الاتصالات العالمية والشبكات المالية تعمل آنيًا موفرة إمكانية حصول تفاعلات إنسانية على نطاق غير مسبوق التصور لدى الأجيال السابقة؛ ثمة جهود مشتركة لعلاج المشكلات البيئية، أو أقله للاستعداد من أجل توفير مثل هذا العلاج؛ وهناك أسرة دولية على الأصعدة العلمية، الطبية، والخيرية يتركز اهتمامها على الأمراض والآفات الصحية التي كانت تعد، فيما مضى، مصائب قَدَرِية محتومة عصية على التناول.

كانت للولايات المتحدة مساهمة ذات شأن في هذا التطور. فالقوة العسكرية الأمريكية وفرت درع أمان لباقي العالم بصرف النظر عما إذا كان المستفيدون منها قد التمسوها أم لا. تحت مظلة الضمانة العسكرية الأمريكية الأحادية أساسًا، احتشد جزء كبير من العالم المتطور في منظومة تحالفات؛ تمت حماية البلدان النامية من خطر لم تدرك وجوده، بله الاعتراف به. تطور اقتصاد عالمي ساهمت فيه أمريكا على أصعدة التمويل، الأسواق، ونشر الابتكارات التجديدية. قد تكون الفترة الممتدة من 1948 إلى نهاية القرن لحظة عابرة في التاريخ الإنساني وفرت للمرء فرصة الكلام عن نظام عالمي أولي قائم على نوع من المزاوجة بين النزعة المثالية الأمريكية من جهة ومفاهيم توازن قوة تقليدية من جهة ثانية.

غير أن نجاح المشروع بالذات ما لبث أن أدى إلى جعل تعرضه اللاحق للتحدّي أمرًا محتومًا، أحيانًا باسم النظام العالمي نفسه. الأهمية الكونية الشاملة للنظام الوستفالي كامنة في طبيعته الإجرائية – أي حياديته إزاء القيم. قواعد المشروع كانت متاحة لجميع البلدان: عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى الداخلية؛ عدم جواز انتهاك الحدود؛ سيادة الدول؛ تشجيع القانون الدولي ودعمه. نقطة ضعف نظام وستفاليا تمثل بالوجه الآخر لقوته. مصممًا كما هو من قبل دول استنزفتها إراقة الدماء، لم ينطو على إحساس بالتوجه. عكف على معالجة

مناهج توزيع السلطة والحفاظ عليها؛ إلا أنه لم يحاول حل مسألة كيفية اجتراح المشروعية.

في بناء أي نظام عالمي، ثمة سؤال رئيسي متعلق حتمًا بجوهر مبادئه الموحِّدة - حيث يكمن فرق أساسي بين مقاربات غربية وأخرى غير غربية للنظام. منذ النهضة بقي الغرب عميق الالتزام بفكرة أن العالم الواقعي خارجي بالنسبة إلى المراقب، أن المعرفة تتألف من تسجيل المعطيات - الداتا - وتصنيفها - المعطيات التي تكون أفضل كلما كانت أكثر دقة؛ وأن نجاح السياسة الخارجية يتوقف على تقويم جملة الوقائع والاتجاهات الموجودة. كان السلام الوستفالي يمثل حكمًا على الواقع - لا سيما وقائع السلطة والأرض - بوصفه مفهومًا زمانيًا ناظمًا، لا على أنه مطلب ديني.

أما في الحضارات المعاصرة الكبرى الأخرى، فإن الواقع كان يجري تصوره داخليًا بالنسبة إلى المراقب، يتحدد بقناعات سايكولوجية، فلسفية، أو دينية. دأبت الكونفوشيوسية على ترتيب العالم في روافد لكيان تراتبي هرمي محددة بمدى القرب من الثقافة الصينية. وأصر الإسلام على تقسيم نظام العالم إلى عالم للسلم، أي للإسلام من ناحية، وعالم للحرب، مأهول بغير المؤمنين من ناحية أخرى. وهكذا فإن الصين لم تشعر بأي حاجة للتوجه نحو الخارج لاكتشاف عالم كانت تعده منظمًا ومرتبًا سلفًا، أو خاضعًا لأفضل ألوان الترتيب جراء غرس الأخلاق داخليًا، في حين لم يكن بوسع الإسلام تحقيق الإنجاز النظري للنظام العالمي إلا عبر الغزو (الفتح) أو التبشير العالمي بالدين الإسلامي، اللذين لم تكن شروطهما الموضوعية موجودة. تعاملت الهندوسية، التي كانت ترى دورات التاريخ ووقائع الميتافيزيقا متعالية على التجربة الزمانية، مع عالم إيمانها بوصفه نظامًا مكتملًا غير منفتح على أي إضافات جديدة سواء بالغزو والفتح أو الهداية والتبشير.

ذلك الفرق نفسه كان ناظمًا للموقف من العلم والتكنولوجيا. فالغرب الذي كان يرى الإنجاز متمثلًا بامتلاك ناصية الواقع التجريبي، اندفع نحو استكشاف أجزاء العالم النائية وحرص على رعاية العلم والتكنولوجيا. أما الحضارات التقليدية الأخرى، التي كانت كل منها ترى نفسها، بحد ذاتها، مركز نظام العالم بحد ذاتها، فلم يتوفر لديها الحافز نفسه فبقيت متخلفة تكنولوجيًا عن الركب.

ذلك زمان انقضى الآن وبات من الماضي. باقي العالم عاكف على السير في ركاب العلم والتكنولوجيا وربما بقدر أكبر من الحيوية والمرونة مقارنة مع الغرب، أقله، في بلدان مثل الصين و"النمور الآسيوية"، بفضل انعتاقها من الأنماط الراسخة والمقيمة.

في عالم الجغرافيا السياسية، يقف النظام الذي اجترحته البلدان الغربية وأشاعَتْه عند منعطف[1]. علاجاته مفهومة عالميا، إلا أن تطبيق هذه العلاجات لا يحظى بأي توافق أو إجماع؛ وبالفعل فإن مفاهيم مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان، والقانون الدولي، تُعطى تفسيرات شديدة التباين بما يمكّن الأطراف المتقاتلة من الاستحضار المنتظم لها ضد بعضها البعض هتافات حرب ومعارك. صحيح أن قواعد النظام معلنة ولكنها أثبتت عدم فعاليتها في غياب الفرض القوي. في بعض الأمكنة جرى إبدال عهد الشراكة والألفة، أو، أقله، جرى ربطه بقيود اختبار اكثر حدة.

ربع قرن من الأزمات السياسية والاقتصادية التي عُدت من إنتاج، أو أقله بتحريض من سلسلة تنبيهات وانتقادات وممارسات غربية - جنبًا إلى جنب أنظمة إقليمية متفجرة، حمامات دم طائفية، طوفانات إرهابية، وحروب انتهت دون حسم أو انتصار - ألقى بظلال كثيفة من الشك على الافتراضات المتفائلة التي طفت على السطح مباشرة بعد رحيل حقبة الحرب الباردة: افتراضات أن من شأن نشر الديمقراطية والأسواق الحرة أن تفضي آليًا إلى إيجاد عالم عادل، مسالم، واستيعابي حاضن.

ثمة حافز مواز ومضاد ما لبث أن نشأ في عدد من أجزاء العالم لإقامة حصون وقلاع ضد ما نُظر إليها بوصفها سياسات وخطط مفرِّخة للأزمات هي من صنع الغرب المتطور، بما فيه جوانب من العولمة. الالتزامات الأمنية التي ظلت فرضيات أساسية باتت عرضة للمساءلة أو التشكيك، حتى من قبل البلد الذي تحاول هذه الالتزامات رعايته أحيانًا. ومع إقدام البلدان الغربية على اختزال ترساناتها النووية بحدة أو تقليص دور أسلحتها النووية في عقيدتها الاستراتيجية، فإن بلدانًا في العالم المعروف بالنامي تسعى لامتلاك مثل هذه الترسانات والأسلحة بقدر هائل من الحيوية. ثمة حكومات سبق لها أن كانت تتبنى (وإن مع شيء من التردد أحيانًا) الالتزام الأمريكي بطبعته لنظام العالم بدأت تسأل ما إذا كانت تلك الطبعة تقود إلى مشروعات لا تكون الولايات

المتحدة آخر المطاف متوفرة على ما يكفي من الصبر لإيصالها إلى خواتيمها. من وجهة النظر هذه، يبقى التسليم بـ "القواعد" الغربية للنظام العالمي مقرونًا بعناصر إخفاق غير قابلة للتنبؤ – تفسير محرك لافتراق بعض الحلفاء التقليديين افتراقًا واضحًا عن الولايات المتحدة. وبالفعل فإن الاستهزاء بالمعايير الكونية الشاملة (مثل حقوق الإنسان، المحاكمات العادلة، أو المساواة بين الجنسين)، من قبل بعض الأوساط، على أنها تفضيلات شمال أطلسية بامتياز يجري التعامل معه بوصفه فضيلة إيجابية ولب منظومات القيم البديلة. ثمة صيغ أكثر بدائية للهوية يتم التهليل لها بوصفها الأداة الموظفة لاجتراح فضاءات مصالح إقصائية[2].

ليست النتيجة تعددية سلطات مجردة بل عالم زاخر بوقائع متزايدة التناقض والتضارب. لا يجوز افتراض أن من شأن هذه التوجهات، إذا ما تُركت سائبة، أن تتوافق آليًا وصولاً إلى نوع من الذوبان في عالم قائم على ركيزتي التوازن والتعاون – بل حتى على أي ركيزة بالمطلق.

تطور النظام الدولي

آجلاً إن لم يكن عاجلًا لا بد لأي نظام دولي من التصدي لتأثير توجهين متحديين لتماسكه؛ إما نوع من إعادة تحديد مشروعيته أو قدر ذو شأن من التحول الطارئ على توازن القوة. يحصل التوجه الأول عندما تتعرض القيم الكامنة في عمق الترتيبات الدولية للتغيير جذريًا – يتخلى عنها أولئك المكلفون بصونها أو مقلوبة جراء فرض ثوري لمفهوم مشروعية بديل. كان هذا تأثير الغرب الصاعد في عدد كبير من الأنظمة التقليدية في العالم غير الغربي؛ تأثير الإسلام في موجته الأولية من التوسع في القرنين السابع والثامن؛ تأثير الثورة الفرنسية في الدبلوماسية الأوروبية في القرن الثامن عشر؛ تأثير النزعة الشمولية (التوتاليتارية) الشيوعية والفاشية في القرن العشرين؛ وتأثير الانقضاض الإسلامي على بنية الدولة الهشة في الشرق الأوسط في هذه الأيام.

جوهر مثل هذه الانتفاضات يتمثل، مع بقائه مدعومًا ومعززًا بالقوة، بكون زخمه الطاغي سايكولوجيًا. ضحايا الإغارة يواجهون لا تحدي الدفاع عن أرضهم وحسب بل عن المنطلقات الأساسية لنمط حياتهم، عن حقهم الأخلاقي–المعنوي

في الوجود والتحرك بطريقة كانت، إلى حين ظهور التحدي، فوق المساءلة أو التشكيك. والنزوع الطبيعي، لا سيما لدى قادة من مجتمعات تعددية، هو الانخراط مع ممثلي الثورة، متوقعين ما يريدونه فعلًا هو التفاوض من منطلق حسن النية حول أسس النظام القائم وصولًا إلى نوع من الحل المعقول. يتم إخضاع النظام لا عبر هزيمة عسكرية في المقام الأول أو جراء اختلال في الموارد (وإن كان هذا لا يلبث أن يتبع)، بل بسبب نوع من الإخفاق في فهم طبيعة التحدي المنتصب أمامه ومداه. بهذا المعنى، يكون الامتحان النهائي للمفاوضات النووية الإيرانية ما إذا كانت المزاعم الإيرانية المؤكدة لنوع من الاستعداد لحل المسألة عبر المباحثات تحولًا استراتيجيًا أم هي مجرد أداة تكتيكية - مواصلة لسياسة سائدة منذ أمد طويل - وما إذا كان الغرب سيتعامل مع ما هو تكتيكي كما لو كان تغييرًا استراتيجيًا في التوجه.

السبب الثاني لأزمة النظام الدولي هو إبداؤه العجز عن استيعاب تغيير رئيسي في علاقات القوة. في بعض الحالات، ينهار النظام لأن واحدًا من أطرافه المكوِّنة يكف عن الاضطلاع بدوره أو يتوقف عن الوجود - كما حصل مع الأممية الشيوعية قبيل نهاية القرن العشرين عندما تفكك الاتحاد السوفيتي. أو أن قوة صاعدة قد ترفض الدور المخصص لها في نظام لم تصممه، وقد تبرهن القوى الراسخة على أنها عاجزة عن تعديل صيغة النظام بما يمكنه من استيعابها. انبثاق ألمانيا شكل تحديًا من هذا القبيل للنظام في القرن العشرين بأوروبا، ما أدى إلى إشعال حربين كارثيتين لم تتعاف أوروبا منهما تمامًا على الإطلاق. بروز الصين يطرح تحديًا بنيويًا شبيهًا في القرن الواحد والعشرين. رئيسا البلدين الرئيسيين المتنافسين في القرن الواحد والعشرين - الولايات المتحدة والصين - أقسما بألا يكررا مأساة أوروبا عبر أي "نمط جديد من أنماط علاقات القوى العظمى". والمفهوم ينتظر مزيدًا من الإنضاج المشترك. قد يكون مطروحًا من قبل أحد الطرفين مناورة تكتيكية. مهما يكن فإنه يبقى الأسلوب الوحيد لتجنب تكرار مآسٍ سابقة.

لعل اجتراح نوع من التوازن بين وجهي النظام - السلطة والمشروعية - هو جوهر فن السياسة، لب الدهاء السياسي. من شأن حسابات السلطة أو القوة دون أي بعد أخلاقي-معنوي أن تقلب كل اختلاف إلى اختبار قوة؛ لن يهتدي الطموح إلى مستقر؛ ستندفع البلدان نحو مشروعات قابلة للإدامة قائمة على

حسابات خادعة فيما يخص التشكل المتبدل للقوة. أما الوصفات الأخلاقية- المعنوية بعيدًا عن الاهتمام بالتعادل فمن شأنها، بالمقابل، أن تنزع نحو إما حملات صليبية أو خطة عاجزة مغرية للتحديات؛ وكل من حَدَّيْ التطرف يشكل خطرًا على تماسك النظام الدولي نفسه.

في زماننا تبقى القوة - جزئيًا لأسباب تكنولوجية سبقت مناقشتها في الفصل التاسع - في حالة غير مسبوقة من التدفق والسيلان، فيما تظل ادعاءات المشروعية دائبة، عقدًا بعد آخر، على مضاعفة مداها بأشكال لم يسبق لها أن كانت متصورة في أي وقت. حين أصبحت الأسلحة قادرة على إزالة الحضارة وباتت التفاعلات بين منظومات القيم آنية واقتحامية مخترقة على نحو غير مسبوق، فإن الحسابات المعتمدة لصون توازن القوة أو لأي قيم مشتركة قد تصبح بالية.

ومع تنامي ألوان اختلال التوازن هذه، باتت بنية نظام القرن الحادي والعشرين العالمي مكشوفة بوصفها مفتقرة إلى أربعة أبعاد مهمة.

أولاً، ثمة طبيعة الدولة بالذات - الوحدة الرسمية الأساسية للحياة الدولية - التي تعرضت لحشد من الضغوط: مهاجمة ومفككة عن تصميم، متآكلة إهمالاً في مناطق معينة أحيانًا، مسحوقة تحت وطأة الاندفاعة المجردة للأحداث في الغالب. باشرت أوروبا عملية التعالي على الدولة واجتراح سياسة خارجية قائمة، من حيث المبدأ، على القوة الناعمة والقيم الإنسانية. غير أن من المشكوك فيه أن تتمكن مزاعم مشروعية مفصولة عن نوع من المفهوم الاستراتيجي من إدامة أي نظام عالمي. إضافة إلى أن أوروبا لم تبادر بعد إلى إضفاء صفة كيان الدولة على نفسها مما يغري بنوع من فراغ السلطة على المستوى الداخلي مع نوع من اختلال توازن القوة على امتداد حدودها. أجزاء من الشرق الأوسط تفككت إلى مكوِّنات طائفية وإثنية متصارعة فيما بينها؛ ثمة ميليشيات دينية وقوى إثنية داعمة لها تنتهك الحدود والسيادات كما تشاء. التحدي في آسيا هو نقيض نظيره في أوروبا. مبادئ توازن القوة الوستفالية سائدة دونما ارتباط بأي مفهوم متفق عليه من مفاهيم المشروعية.

في أمكنة عديدة من العالم كنا، منذ انتهاء الحرب الباردة، شهودًا على ظاهرة "الدول الفاشلة"، "الفضاءات السائبة دون حكم"، أو على دول تكاد لا تستحق

الاسم، جراء عدم احتكار القوة أو المرجعية المركزية الفعالة. وإذا ما أقدمت القوى الكبرى على ممارسة سياسات خارجية معتمدة على توظيف حشد من الوحدات غير السيادية التي تلوذ بأساليب سلوك مشبوهة وعنيفة غالبًا، مستندة بأكثريتها إلى تعبيرات متطرفة عن تجارب ثقافية مختلفة، فإن الفوضى مؤكدة يقينًا.

ثانيًا، جملة المنظمات العالمية السياسية من جهة ونظيرتها الاقتصادية من جهة ثانية، متفاوتة وعلى خلاف فيما بينها. النظام الاقتصادي الدولي بات عالميا، في حين أن بنية العالم السياسية ما زالت مستندة إلى أساس الدولة القومية، الدولة–الأمة. الزخم الاقتصادي العالمي منصبّ على العمل لإزالة العقبات المعرقلة لتدفق السلع والرساميل. أما النظام السياسي الدولي فما زال قائمًا، إلى حد كبير، على أفكار متناقضة حول النظام العالمي والتوفيق بين مفاهيم المصلحة القومية–الوطنية. من حيث الجوهر، تقوم العولمة الاقتصادية على إهمال الحدود الوطنية–القومية. أما السياسة الدولية فتبقى مصرّة على تأكيد أهمية التخوم والحدود حتى وهي ساعية للتوفيق بين الأهداف الوطنية–القومية المتضاربة أو المتنافرة.

تمخضت هذه الآلية عن عقود من النمو الاقتصادي المستدام المتقطع بأزمات مالية دورية ذات حدة بادية التصاعد: في أمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن الماضي؛ في آسيا عام 1997؛ في روسيا سنة 1998؛ في الولايات المتحدة عام 2001، ومرة أخرى بدءًا بسنة 2007؛ في أوروبا بعد 2010. تحفظات الرابحين – أولئك القادرين على التكيف مع الإعصار في فترة زمنية معقولة واستئناف التقدم – حول النظام قليلة. أما الخاسرون – كأولئك الذين يغرقون في مستنقع سوء التخطيط الهيكلي، كما حصل في بلدان الحزام الجنوبي من الاتحاد الأوروبي – فيحاولون الاهتداء إلى علاجات في حلول تنكر، أو أقله، تعرقل، عمل النظام الاقتصادي العالمي.

ومع أن لكل من هذه الأزمات سببًا مختلفًا، فإن سمتها الرئيسية تمثلت بالمضاربة المتهتكة والتقصير المنهجي في روز الخطر. ابتُكرت أدوات مالية تحجب طبيعة التعاملات الوثيقة الصلة بموضوع معين. بات الدائنون يجدون صعوبة في تقدير مدى قدرة التزاماتهم ومدينيهم، بما فيها أمم – دول رئيسية، على فهم مضاعفات مديونياتهم.

وهكذا فإن النظام الدولي يواجه مفارقة؛ ازدهاره متوقف على نجاح العولمة، غير أن العملية تفرز رد فعل سياسي غالبًا ما يكون مناقضًا لتطلعاته وطموحاته. ليس لدى مدراء العولمة الاقتصادية إلا القليل من فرص الانخراط في سيروراتها السياسية. كما أن مدراء العمليات السياسية ليس لديهم إلا القليل من الحوافز الدافعة نحو المخاطرة بتأييدهم الداخلي توجسًا من مشكلات اقتصادية أو مالية تعقيداتها تراوغ فهم جميع الخبراء.

في هذه الظروف يصبح التحدي متمثلًا بنظام الحكم نفسه. فالحكومات تتعرض لضغوط هادفة إلى توظيف سيرورة العولمة في خدمة المصلحة القومية-الوطنية أو النزعة الميركنتيلية (التجاروية). وهكذا فإن قضايا العولمة تختلط، في الغرب، مع مسائل إدارة السياسة الخارجية الديمقراطية. إن تحقيق التناغم بين النظامين الدوليين السياسي من جهة والاقتصادي من جهة أخرى يتحدى جملة من الآراء الراسخة: المسعى الهادف لاجتراح نظام عالمي لأنه يتطلب توسيعًا للإطار الوطني-القومي؛ ضبط عملية العولمة لأن الممارسات القابلة للإدامة تنطوي على نوع من تعديل الأنماط التقليدية.

ثالثًا، يتمثل البعد الثالث بغياب آلية فعالة توظفها القوى الكبرى للتشاور وربما للتعاون حول القضايا الأخطر والأهم. قد يبدو هذا انتقادًا غريبًا في ضوء وفرة المنابر التعددية الموجودة - أكثر بما لا يقاس من أي وقت مضى في التاريخ. فبركب مجلس الأمن الدولي - صاحب المرجعية الملزمة ولكن المعطل بشأن القضايا الأهم - التحقت قمم منتظمة لقادة الناتو والاتحاد الأوروبي، قمة شرق آسيا والآبك (APEC) لقادة الحوض الآسيوي-الباسيفيكي، المجموعة 7 أو المجموعة 8 للبلدان المتطورة، والجي 20 للاقتصادات الرئيسية. الولايات المتحدة عضو رئيسي في جميع هذه المنابر. إلا أن طبيعة هذه الاجتماعات ووتيرتها تعرقلان عملية صوغ أي استراتيجية طويلة المدى. مناقشات البرامج الزمنية والمفاوضات حول الأجندات الرسمية تستهلك الجزء الأكبر من وقت التحضير؛ عمليًا تحرص بعض المنابر على الدوران مع أفلاك البرامج الزمنية للقادة لصعوبة جمع الرؤساء في أي مكان محدد على نحو منتظم. ورؤساء الدول المشاركة يركزون، انسجامًا مع طبيعة مواقعهم، على الصدى الشعبي العام لتحركاتهم في الاجتماع؛ يبقون عرضة لإغراء تأكيد المضاعفات التكتيكية أو

جانب العلاقات العامة. تكاد العملية ألا تتيح ما هو أكثر من مجرد تصميم بلاغ رسمي ما - نوع من أنواع بحث أمور تكتيكية معلقة، في أفضل الأحوال، وإحدى صيغ كرنفالات القمم بوصفها "حدثًا اجتماعيًا يخص الإعلام" في أسوئها. وأي هيكلية معاصرة لقواعد ومعايير دولية لا يمكنها أن تكتفي، إذا ما أريدَ لها أن تكون ذات شأن، بمجرد التأكيد عبر إعلانات رسمية؛ لا بد لها من أن تحظى بالرعاية بوصفها قضية قناعة مشتركة.

على الدوام، ظلت القيادة الأمريكية ضرورية يتعذر الاستغناء عنها، حتى حين كانت تمارَس بتردد وازدواجية. ظلت هذه القيادة دائبة على التماس نوع من التوازن بين الاستقرار والدفاع عن مبادئ كونية شاملة غير قابلة الوقت كله للتوافق مع مبادئ عدم التدخل السيادي أو تجربة الأمم الأخرى التاريخية. فالتماس ذلك التوازن، بين فرادة التجربة الأمريكية والثقة المثالوية بكونيتها الشاملة، بين قطبي الثقة والاستيطان، لانهائي بالفطرة. أما ما لا يجيزه فهو الانسحاب أو الانكفاء.

إلى أين نحن ذاهبون من هنا ؟

اجتراح نوع من إعادة بناء النظام الدولي هو التحدي الأقصى لفن السياسة في زماننا. فعقوبة الإخفاق لن تكون حربًا كبرى بين دول (وإن لم يكن مستبعدًا في بعض المناطق) بمقدار ما ستمثل نوعًا من التطور إلى مناطق نفوذ متماهية مع بنى وصيغ حكم داخلية خاصة[3] - الأنموذج الوستفالي، مثلًا، مقابل الطبعة الإسلاموية المتطرفة. من شأن كل منطقة أن تنجذب عند أطرافها إلى إغراء اختبار قوتها ضد كيانات أنظمة أخرى محكومة بأنها غير شرعية. ومن شأن مناطق النفوذ أن تتشابك طلبًا للتواصل الآني وتبادل التساند المباشر والفوري. ومع مرور الوقت، فإن من شأن توترات هذه السيرورة أن تنحدر إلى مستوى المناورات التماسًا للمكانة أو الأفضلية على نطاق قاري بل وحتى عالمي. وأي صراع بين الأقاليم والمناطق قد يكون أكثر هولاً وتدميرًا من تلك التي كانت بين الأمم أو الدول.

سيتطلب السعي المعاصر لاجتراح نظام عالمي استراتيجية متماسكة لترسيخ مفهوم للنظام داخل المناطق أو الأقاليم المختلفة، مع العمل على ربط هذه

الأنظمة الإقليمية فيما بينها. هذه الأهداف ليست متماهية أو ذاتية التصالح بالضرورة: فانتصار حركة راديكالية قد يجلب النظام إلى منطقة مع قيامه بالتمهيد للفوضى في سائر المناطق الأخرى ومعها. يمكن لهيمنة أحد البلدان على إقليم معين عسكريًا أن يتمخض، حتى إن جلبت ما يشبه النظام، عن أزمة مؤكدة لباقي العالم.

باتت المبادرة إلى إعادة تقويم مفهوم توازن القوة مطروحة بإلحاح. يتعين على توازن القوة أن يكون، على المستوى النظري، قابلًا تمامًا للحساب والروز؛ أما على الصعيد العملي فقد ثبت أن من الصعب صعوبة بالغة أن يتم تحقيق التناغم بين حسابات بلد معين وحسابات دول أخرى وصولاً إلى اعتراف مشترك بحدود معينة. ليس العنصر الافتراضي/الحدسي للسياسة الخارجية - الحاجة إلى دفع الأفعال نحو تقويم لا يمكن إثبات صوابه عند الإقدام عليه - أكثر صدقًا في أي من الأوقات مما هو في فترة الانتفاضة، حيث يكون النظام القديم سائبًا وتكون صيغة البديل غارقة في بحر من اللايقين. لذا فإن كل الأشياء تكون متوقفة على نوع من أنواع تصور المستقبل. إلا أن بنى داخلية مختلفة قد تنتج تقويمات متباينة لأهمية توجهات قائمة ومعايير متضاربة، وهذا أخطر، لحل هذه التباينات. إنها ورطة عصرنا.

يمكن لنظام دول عالمي مؤكِّد للكرامة الفردية ونظام الحكم القائم على المشاركة، ومتعاون دوليًا وفق قواعد متفق عليها، أن يكون أملنا ويجب أن يبقى منبع إلهامنا. غير أن السير قدمًا باتجاهه سيتطلب الدعم والإدامة عبر سلسلة من المراحل. من الأفضل لنا، في فترة انتقالية معينة، "أن نستكين"، كما كتب إدموند بورك ذات مرة، "لخُطَّة موصوفة لا ترقى إلى مستوى الكمال الكلي للفكرة المجردة، بدلاً من الإصرار على الدفع من أجل ما هو أكثر كمالاً" [4]، والمخاطرة بأزمة أو خيبة جراء التمسك بالحد الأقصى مباشرة. تحتاج الولايات المتحدة إلى استراتيجية ودبلوماسية تتيحان فرصة التعامل مع تعقيد الرحلة - سمو الهدف جنبًا إلى جنب مع عدم الكمال المتأصل في المحاولات الإنسانية الذي ستتم مقاربته عن طريقها.

إذا أرادت الولايات المتحدة أن تضطلع بدور مسؤول في تطوير نظام عالمي يخص القرن الحادي والعشرين، فإن عليها أن تكون مستعدة للإجابة على عدد من الأسئلة التي تخصها:

- ما الذي نسعى لمنعه، بصرف النظر عن كيفية حصوله، وأحاديًا إذا دعت الضرورة؟ يتولى الجواب تحديد الحدود الدنيا من شروط بقاء المجتمع واستمراره.
- ما الذي نسعى لتحقيقه، وإن لم نكن مدعومين بأي جهد تعددي؟ هذه الأهداف تلقي الضوء على الحدود الدنيا من أغراض الاستراتيجية الوطنية-القومية.
- ما الذي لا نسعى لتحقيقه، أو منعه، إلا إذا كنا مدعومين من حليف؟ هذا يرسم الحدود الخارجية لتطلعات البلد الاستراتيجية بوصفها جزءًا من نظام عالمي.
- ما الذي لا يجوز لنا أن ننخرط فيه، حتى لو طُلب منا ذلك بإلحاح من قبل مجموعة متعددة الأطراف أو تحالف معين؟ هذا يحدد الشرط الشارط لمشاركة أمريكا في النظام العالمي.
- قبل كل شيء، ما طبيعة القيم التي نسعى لترويجها؟ أيٌّ التطبيقات تعتمد جزئيًا على الظروف؟

الأسئلة نفسها تنطبق، من حيث المبدأ، على مجتمعات أخرى.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة، يتحرك السعي التماسًا للنظام العالمي، أيِّ نظام عالمي، على مستويين: لا بد من عطف الاحتفال بالمبادئ الكونية الشاملة على نوع من الاعتراف بواقع تواريخ أقاليم أخرى وثقافاتها. حتى لدى معاينة دروس عقود زاخرة بالتحدي، لا بد من الحفاظ على طبيعة أمريكا الاستثنائية. لا يجود التاريخ بالإمهال على بلدان تضع التزاماتها أو إحساسها بالهوية جانبًا كرمى لعين مسار يبدو أقل وعورة. يجب على أمريكا - بوصفها تعبير العالم الحديث الحاسم عن توق الإنسان إلى الحرية، وقوة جيوسياسية يتعذر الاستغناء عنها لتسويغ القيم الإنسانية وتأكيدها - أن تحافظ على شعورها بالتوجه [أن تتذكر أنها صاحبة رسالة].

من شأن دور أمريكي هادف أن يكون ضروريًا على الصعيدين الفلسفي والجيوسياسي إزاء التحديات المنتصبة في وجه فترتنا. غير أن النظام العالمي لا يمكن إنجازه من قبل أي بلد متحرك وحده. فلإنجاز أي نظام عالمي حقيقي، لا بد لعناصره المكوِّنة، مع احتفاظها بقيمها الخاصة، من حيازة ثقافة ثانية تكون

عالمية، بنيوية، وعدلية – حيازة مفهوم نظام يتعالى على منظور ومُثُل أي منطقة أو أمة–دولة. وفي هذا المنعطف من التاريخ، من شأن ذلك أن يتمثل بنوع من تحديث النظام الوستفالي بعد إغنائه بالوقائع المعاصرة.

وهل نستطيع ترجمة حشد من الثقافات المتباينة إلى نظام مشترك؟ كان صوغ مسودة نظام وستفاليا قد تولاه نحو من مئتي مندوب، لم يدخل أي منهم حوليات التاريخ بوصفه شخصية رئيسية، اجتمعوا في بلدتين ألمانيتين هامشيتين تبعدان إحداهما عن الأخرى مسافة أربعين ميلًا (وهي مسافة لا يستهان بها في القرن التاسع عشر) في فريقين منفصلين. نجحوا في التغلب على عقباتهم لأنهم كانوا يتقاسمون تجربة حرب الأعوام الثلاثين المدمِّرة، وكانوا عازمين على العمل للحيلولة دون تكررها. وزماننا الذي يواجه آفاقًا أكثر قتامة وحلكة حتى، مطلوب منه أن يتحرك بالانطلاق من ضروراته قبل أن تغمره.

ثمة نتف ملغَّزة موروثة عن العصور القديمة البعيدة[5] تكشف عن الحالة الإنسانية المبتلية ابتلاء لا راد له بعلتي التغير والكفاح. وقد كان "النظام العالمي" أشبه بنار "متقدة حينًا ومنطفئة حينًا آخر" مع بقاء الحرب "أبا الجميع وملكهم" دائبة على إحداث التغيير في العالم. إلا أن "وحدة الأشياء كامنة تحت السطح؛ إنها متوقفة على نوع من رد الفعل المتوازن بين الأضداد". يتعين على هدف حقبتنا أن يتمثل بتحقيق ذلك التعادل مع الاستمرار في كبح كلاب الحرب. ويجب علينا أن نفعل ذلك في زحمة التيار المندفع بسرعة للتاريخ. لعل الصورة المجازية المعبرة عن هذه الجزئية هي أن "المرء لا يستطيع أن يعبر النهر نفسه مرتين". يمكن تشبيه التاريخ بنهر، إلا أن مياهه ستبقى دائبة على التغير أبديًا.

قديمًا، أيام الشباب، كنت متوفرًا على ما يكفي من التهور والوقاحة لأظنني قادرًا على إطلاق الأحكام حول "معنى التاريخ"[6]. أما الآن فأنا على يقين بأن معنى التاريخ أمر للاستكشاف، لا للإعلان. إنه سؤال يتعين أن نحاول الاهتداء إلى أفضل الأجوبة عنه في الاعتراف بأنه سيبقى منفتحًا على الحوار؛ بأن كل جيل سيتم الحكم عليه عبر ما إذا كان قد تم التصدي لأعظم مشكلات الحالة الإنسانية وأخطرها، وبأن قرارات لمعالجة هذه التحديات قد اتُّخذت من قبل رجالات السياسة قبل أن تتوفر إمكانية معرفة الحصيلة المحتملة.

إشادات

كان هذا الكتاب نتاج حوار على مائدة عشاء مع تشارلز هيل، ذلك الزميل المرموق لبرنامج برادي-جونسون في الاستراتيجية الكبرى والمحاضر الأول في برنامج العلوم الإنسانية بجامعة ييل. كان تشارلي عضوًا ذا وزن في هيئة تخطيط السياسة حين كنت وزيرًا للخارجية في الماضي الغابر. كنا صديقين ومتعاوني عمل أحيانًا منذ ذلك التاريخ.

في ذلك العشاء، توصلنا إلى استنتاج أن الأزمة في مفهوم النظام العالمي هي المشكلة الدولية الأساسية لأيامنا. وحين قررت تأليف كتاب حول الموضوع، بادرني تشارلي بالنصح والمساعدة. أثبتتْ هذه المبادرة أنها كانت لا تقدر بثمن. زوَّدني تشارلي بزبدة عدد غير قليل من المقالات التي كان قد كتبها عن جوانب مختلفة للموضوع، راجع فصولاً في أثناء عملية كتابة المسودة، وكان دائم التوفر للمناقشة، وأدلى بدلوه على صعيد تحرير مجمل المخطوطة لدى إنجازها.

شويلر شرتن كان متعذر الاستغناء عنه وممن لا يعرفون معنى التعب - ثمة صفات سبق لي أن أضفيتها على مساهمته في إعداد كتاب **حول الصين** قبل ثلاث سنوات. تقنيًا هو مساعدي البحثي، إذ يعكف على مشروعاتي الفكرية كما لو كان أنا آخر. اضطلع بجل الجهد البحثي، تولى تجميع الأبحاث في خلاصات ذكية، راجع المخطوطة عددًا من المرات، ورافقني في مناقشاتي الكثيرة حول الموضوع. مساهمته في هذا الكتاب كانت رشيمية منطوية على بذور التطور؛ نجاحه الدائم في الحفاظ على توازنه وهدوئه في زحمة هذا الطوفان من الضغوط ميزةٌ تضاف إلى صفاته الإنسانية.

أما الدور التحريري لناشري مؤلفاتي في دار بنغوين فكان استثنائيًا. لم يسبق لي قط أن عملت مع ناشرَيْن في وقت واحد، وكان كل منهما يكمل الآخر على

نحو مثالي. فآن غودوف زادت من مسؤولياتها رئيسة ورئيسة تحرير إذ تولت تحرير هذا الكتاب. بذكاء خارق وفطنة عظيمة، ألزمَتْني بإيضاح تعبيرات غامضة وإحالات تاريخية غير مألوفة لدى القارئ غير الأكاديمي. كذلك تقدمت باقتراحات بنيوية جوهرية. لا أعرف كيف استطاعت أن تجد الوقت لجملة تعليقاتها الواسعة الواضحة المعالم، التي أنا عميق الامتنان بشأنها.

وبوصفه باحثًا تاريخيًا شبه موسوس، تطوع زميلها ستيورات بروفيت، ناشر مطبعة بنغوين في المملكة المتحدة، لقراءة كل فصل، سجل تعليقات شديدة التدقيق بالغة الذكاء، ولفت نظري إلى مراجع أساسية. كان العمل مع ستيوارت أشبه بدرس خصوصي من مشرف صبور، استثنائي سعة الاطلاع، ولطيف في إحدى الجامعات.

لم يسبق لي قط أن كتبت عن مشكلات الشبكة العنكبوتية. أنا جاهل أيضًا بالجانب التقني لهذه المشكلات أساسًا. غير أنني بالغت في إطالة تأمل تأثير التكنولوجيا الحديثة في صنع القرارات السياسية. بقدر من الصبر والحصافة وافق أرك شميدت على تمكيني من التعرف إلى هذا العالم. التقينا مرات كثيرة لإجراء نقاشات واسعة وبالغة التشجيع والحفز على الضفتين كلتيهما. شارك يارِد كوهن في عدد قليل من الاجتماعات وكانت له إسهاماته اللافتة في هذه العملية. دعاني أرك مرتين إلى زيارة غوغل لتبادل الأفكار من زملائه المدهشين واللامعين.

عدد من الأصدقاء والمعارف أتاحوا لي فرصة استغلال طبائعهم السمحاء إذ فرضت عليهم قراءة مقاطع من هذه المخطوطة والتعليق عليها. وهؤلاء هم: جي ستابلتون روي ووِنْستون لورد (حول آسيا)؛ مايكل غفويلر وإيما سكاي (حول الشرق الأوسط)؛ والبروفسور رانا ميتر بجامعة أكسفورد (حول المخطوطة بمجملها). فصول غير قليلة أفادت من بعد نظر أصدقائي لَسْ غَلْبْ، مايكل كوردا، بيغي نونان، وروبرت كابلان.

متعاونة معي في ستة كتب، تولت تيريز آمنتيا مهمة الإشراف على النسخ، ضبط الوقائع، وسائر المشكلات التقنية الأخرى في مكتبي بمهارتها التنظيمية وحماستها المعهودتين. قامت تيريزا أيضًا بجزء كبير من عملية النسخ بمساعدة من جودي ليامز التي سارعت إلى مد يد المساعدة للالتزام بالمواعيد الوشيكة.

كلتاهما عملتا معي عقودًا من الزمن. أشكرهما على كفاءتهما، بل وأضاعف من شكري لهما على إخلاصهما وتفانيهما.

لويز كوشنير إضافة أَجَدُّ إلى هيئة العاملين معي، إلا أنها واكبت التزام زملائها. متحلية بصفتي الحزم والتهذيب، نجحت في إبقاء برنامجي الزمني الإجمالي تحت السيطرة فيما كنت عاكفًا على الكتابة.

كل من جيس لوبورين وكاثرين إيرل قدمتا مساعدة قيّمة.

كلٌّ من إنغريد شتيرنر، بروس غيفوردز، ونويرين لوكاس في دار بنغوين للنشر تولوا تحرير المخطوطة وإنجاز المهمات ذات العلاقة بمهارة فائقة، مضفين قدرًا خاصًا من الأناة والعناية على التفاصيل في المرحلة الإنتاجية من التحرير.

كان آندرو وايلي يمثلني في التعامل مع الناشرين عبر العالم، كما سبق له أن فعل مع **حول الصين**، بما هو معهود عنه من ذكاء، عناد، وضراوة. أعترف له بعميق الامتنان.

أهديت هذا الكتاب لزوجي: نانسي، التي كانت وما زالت حياتي. وكما دائمًا، قرأت المخطوطة كلها وسجلت تعليقات استثنائية الحساسية.

من نافل القول، إن عيوب هذا الكتاب ونواقصه عائدة لي أنا.

حـواش

مقدمة : مسألة أي نظام عالمي

(1) فرانز بابنغر، **محمد فاتح عصره** (برنستون، نيوجيرسي، مطابع جامعة نيوجيرسي، 1978)، اقتباس أنتوني بلاك، **تاريخ الفكر السياسي الإسلامي** (أدنبره: مطابع جامعة أدنبره، 2011)، ص: 207.

الفصل الأول: أوروبا: النظام الدولي التعددي

(1) كفن ولسن ويان فان دير دوسّن، **تاريخ فكرة أوروبا** (لندن: روتلج، 1993).
(2) فريدريك بي آرتز، **عقل العصور الوسطى** (شيكاغو، مطابع جامعة شيكاغو، 1953)، ص: 275-280.
(3) هاينريش فيختناو، **الإمبراطورية الكارولنجية: عصر شارلمان**، ترجمة بيتر مونز (نيويورك، هاربر آندرو، 1964)، ص: 60.
(4) هيو توماس، **العصر الذهبي: إمبراطورية شارل الخامس الإسبانية** (لندن: آلن لين، 2010)، ص: 23.
(5) جيمس رستون الابن، **المدافعون عن الدين: شارل الخامس، سليمان القانوني، والصراع على أوروبا، 1520-1536** (نيويورك: بنغوين برس، 2009)، ص: 40، 294-295.
(6) انظر الفصل الثالث.
(7) انظر إدغار ساندرسن، جي بي لامبرتن، وجون ماكغفرن، **ستة قرون من التاريخ**، المجلد السابع، **ساسة أجانب ذوو شهرة** (فيلادلفيا: إي آر دو مونت، 1900)، ص: 246-250؛ رستن، **المدافعون عن الدين**، ص: 384-389. مقارنة بمزاعم كونية لأوروبا لاحقة ممزقة ومسكونة بالشكوك لم يبد حكم شارل قريبًا من الخلاص بل نوعًا من التهديد الطاغي. كتب الفيلسوف الإسكتلندي ديفد هيوم، أحد أبناء تنوير القرن الثامن عشر يقول: "مجددًا باتت البشرية مهددة بخطر الملكية الكونية، جراء توحد هذا العدد الكبير من الممالك والإمارات في شخص الإمبراطور شارل". ديفد هيوم "عن توازن القوة"، في كتاب **مقالات: أخلاقية، سياسية، وأدبية** (1742)، 2-7-13.
(8) انظر بري بروتُن، **تاريخ للعالم من اثنتي عشرة خريطة** (لندن: بنغوين بوكس، 2013)، ص: 82-113 (مناقشة خرائط العالم لهيرفورد، نحو 1300)؛ 4**إزرا** 6:62؛ دانتي إليغري، **الكوميديا الإلهية**، ترجمة آلن مندلباوم (لندن بانتام، 1982)، ص: 342؛ وأوسيب ماندلشتام "حوار حول دانتي" في **دانتي الشاعر**، تحرير إس هوكنز وراشيل ياكوف (نيويورك: فارار شتراوس آند جيرو، 2001)، ص: 67.
(9) كان لريشليو نفسه "سمو رمادي"، مستشاره الموثوق وعميله فرانسوا لكلير دو ترمبلاي، الذي قادته أثوابه بوصفه الأب جوزف الكبوتشي إلى اكتساب لقب **سمو رمادي** لريشليو،

وهو لقب صار يطلق من ذلك الوقت وصاعدًا على شخصيات الظل المؤثرة في التاريخ الدبلوماسي. آلدوس هكسلي، **سمو رمادي: دراسة في الدين والسياسة** (نيويورك: هاربر إخوان، 1941).

(10) انظر، مثلاً، نيكولو ماكيافيلي، **فن الحرب** (1521)، **حوارات حول كتب تيتوس العشرة** (1531)، **الأمير** (1532).

(11) جوزف ستراير، هانس غاتزكه، وإي هاريس هاربسُنْ، **تيار الحضارة الرئيسي منذ 1500** (نيويورك: هاركورت بريس يوهانوفيتش، 1971)، ص: 420.

(12) ريشليو، [Advis donné au roy sur le sujet de la bataille de Nordlingen,] في **حرب السنوات الثلاثين: تاريخ وثائقي**، تحرير وترجمة ترينتيه هلفريش (إنديانابوليس: هاكيت، 2009)، ص: 151.

(13) بيتر اتش ولسن، **حرب السنوات الثلاثين: مأساة أوروبا** (كمبرج، ماساتشوستس: مطابع جامعة هارفارد، 2009)، ص: 673.

(14) المصدر السابق، ص: 676.

(15) Instrumentum pacis osnabrugensis (1648) and Instrumentum pacis Monsteriensis (1648). في هلفريش، **حرب السنوات الثلاثين**، ص: 255، 271.

(16) ولسن، **حرب السنوات الثلاثين**، ص: 672.

(17) بنود التسامح هذه لم تشمل سوى المذاهب المسيحية المعتمدة الثلاثة: الكاثوليكية، اللوثرية، والكالفنية.

(18) بالمرستون، خطاب في مجلس العموم، 1 آذار/مارس، 1848. هذه الروح تم التعبير عنها أيضًا من قبل الأمير وليم الثالث الأورنجي، الذي حارب الهيمنة الفرنسية جيلاً من الزمن (أميرًا هولنديًا أولاً وملكًا لإنكلترا، إيرلندا، وسكوتلندا بعد ذلك)، حين أسرّ لأحد مساعديه أنه، لو كان حيًا في خمسينيات القرن السادس عشر، حين كان آل هابسبورغ على عتبة الهيمنة، لكان "فرنسيًا بمقدار ما هو إسباني الآن، (هابسبورغ) - وونستون تشيرتشل لاحقًا، ردًا في ثلاثينيات القرن الماضي على تهمة أنه كان معاديًا للألمان: "لو انقلبت الظروف لكنا مؤيدين للألمان ومعادين للفرنسيين بالقدر نفسه".

(19) من بالمرستون إلى كليرندون، 20 تموز/يوليو، 1856، اقتباس هارولد تمبرلي وليليان ام بنسُن، **أسس السياسة الخارجية البريطانية من بيت** (1792) إلى ساليزبوري (1902) (كمبرج، المملكة المتحدة: مطابع جامعة كمبرج. 1938)، ص. 88.

(20) التجربة التي دفعت هوبز إلى تأليف **اللوياثان** تمثلت، في المقام الأول، بالحروب، الأهلية الإنكليزية، التي كان تأثيرها، رغم بقائه أقل تدميرًا من تأثير حرب السنوات الثلاثين في القارة، كبيرًا جدًا.

(21) توماس هوبز، **اللوياثان** (1651) (إنديانابوليس: هاكيت، 1994)، ص: 233.

(22) من المهم ان نتذكر أن قوة رئيسية واحدة فقط كانت موجودة آنذاك في أوروبا الوسطى: النمسا وممتلكاتها. أما بروسيا فكانت لا تزال دولة ثانوية على الأطراف الشرقية لألمانيا. وألمانيا لم تكن دولة، بل كانت مفهومًا جغرافيًا وحسب. عشرات الدويلات الثانوية الصغيرة كانت تؤلف نوعًا من نظام الحكم الفسيفسائي.

(23) لوسي نورتون، محررة، **سان سيمون في فيرساي** (لندن: هاملتُن، 1958)، ص: 217-230.

(24) إلى أن أفضت دبلوماسية لا تعرف معنى الرحمة إلى ثلاث تقسيمات متعاقبة لبولونيا، بقي

النصف الشرقي من حدود فريدريك مطوقًا من الجهات الثلاث ببولونيا، و من الجهة الأخرى ببحر البلطيق.

(25) غيرهارد ريتر، **فريدريك العظيم: لوحة تاريخية**، ترجمة بيتر باريت (بيركلي: مطابع جامعة كاليفورنيا، 1968)، ص: 29-30.

(26) فريدريك الثاني من بروسيا، **الأعمال**، 2، XXV (1775)، كما ورد في فريدريش ماينكه: الماكيافيلية: **عقيدة علة وجود الدولة ومكانها في التاريخ الحديث**، ترجمة دوغلاس سكوت (نيو هيفن، كنتيكت: مطابع جامعة ييل، 1957) (منشور أساسًا بالالمانية، 1925)، ص: 304.

(27) فريدريك الثاني، اقتباس وارد في أوتو فون بسمارك، **بسمارك الإنسان ورجل الدولة** (نيويورك: هاربر إخوان، 1899)، ص: 316؛ وأوتو فون بسمارك، **القيصر وبسمارك: رسائل سرية من القيصر وفصول جديدة من سيرة المستشار الحديدي الذاتية** (نيويورك: هاربر إخوان، 1921)، ص: 144-145.

(28) كما علق الكساندر بوب في 1734، قائلاً: "وليتصارع الحمقى على أربع صيغ حكم؛/الأفضل إدارة هي المثلى". ألكساندر بوب، **مقال عن الإنسان** (1734)، الرسالة الثالثة، البيتان 303 و 304.

(29) اقتباس في جي بي غوتش، **فريدريك العظيم** (بركلي: مطابع جامعة كاليفورنيا، 1947)؛ ص: 4-5.

(30) ديفد ايه بل، **الحرب الكلية الأولى: أوروبا نابليون وميلاد الحرب كما نعرفها** (بوسطن: هوتون ميفلن، 2007) ص: 5.

(31) للاطلاع على وصف مفعم بالحياة لهذا الجانب الاجتماعي، انظر سوزان ماري آلسوب، **الكونغرس راقصًا : فيينا**، 1814-1815 (نيويورك: هاربر آند رو، 1984)؛ آدم زاميوسكي، **طقوس السلم: سقوط نابليون ومؤتمر فيينا** (لندن: هاربر برس، 2007).

(32) جان لو رون دالامبير، "عناصر الفلسفة" (1759، اقتباس إيرنست كاسيرر، **فلسفة التنوير**، ترجمة فريتز سي إيه. كويلن وجيمس بي بتغروف (برنستون، نيو جيرسي: مطابع جامعة برنستون، 1951)، ص: 3.

(33) دنيس ديدرو، "الموسوعة" (1755) في **ابن شقيق رامو وأعمال أخرى**، ترجمة جاك بارزون ورالف اتش باون (انديانا بوليس: هاكيت، 2001)، ص: 283.

(34) المصدر السابق، ص: 296.

(35) مونتسكيو، **تأملات حول عظمة الرومان وانحطاطهم** (1734)، اقتباس في كاسيرر، **فلسفة التنوير**، ص: 213.

(36) ايمانويل كِنْت، "فكرة تاريخ كوني بهدف أممي" (1784)، في **كِنْت: كتابات سياسية**، تحرير اتش اس رايس (كمبرج، المملكة المتحدة: مطابع جامعة كمبرج، 1991)، ص: 44.

(37) المصدر السابق، ص: 46.

(38) المصدر السابق، ص: 47.

(39) إيمانويل كِنْت، السلام الدائم: صورة فلسفية (1795)، في رايس، **كِنْت**، ص: 96.

(40) أي دول ذات أنظمة حكم قائمة على المشاركة، خاضعة لمنظومة قوانين مطبقة بالتساوي على جميع المواطنين. و"السلام الدائم" بات منذ ذلك التاريخ مسجلاً باسم "نظرية السلم الديمقراطي" للحقبة المعاصرة. غير أن كِنْت ميز في المقالة بين جمهوريات وصفها ببُنى سياسية تمثيلية حيث "السلطة التنفيذية (الحكومة) تكون منفصلة عن السلطة التشريعية" من جهة وأنظمة ديمقراطية من جهة ثانية. وقد جادل قائلاً إن "الديمقراطية، بأصدق معاني

الكلمة ' - أي الديمقراطية المباشرة كما في أثينا القديمة المتأخرة حيث كانت جميع أمور الدولة تُعرض على تصويت الجمهور - "هي استبداد بالضرورة". المصدر السابق، ص: 101.

(41) المصدر السابق، ص: 100. التأكيد مضاف. منطلقًا من مستوى العقل المجرد، قام كِنْت بإزاحة مثال فرنسا الجمهورية جانبًا، تلك الجمهورية التي كانت قد خاضت الحرب ضد جميع جيرانها مع تهليل شعبي عظيم.

(42) كِنْت، "فكرة تاريخ كوني"، ص: 49.

(43) في تحليل روسو الشهير، "وُلد الإنسان حرًا، لكنه مكبل بالسلاسل في كل الأمكنة". انحرف مسار التطور الإنساني مع "أول شخص سوّر قطعة أرض وراح يعلن: **هذه لي أنا**". فقط عندما يتم إلغاء الملكية الخاصة وإعادتها إلى الشيوع مع استئصال جميع الفروق المصطنعة، يمكن تحقيق العدالة. ولأن أصحاب الأملاك والمراتب أولئك سيقاومون استعادة المساواة المطلقة، فإن الأمر لا يمكن أن يتم إلا عبر الثورة العنيفة. جان جاك روسو، **بحث حول أصل اللامساواة والعقد الاجتماعي، في الكتابات السياسية الأساسية** (1755؛ 1762) (انديانابوليس: هاكيت، 1987)، ص: 61، 141.

(44) كان روسو قد جادل أن من شأن نظام الحكم الشرعي ألا يأتي إلا إذا "بادر كل واحد منا إلى توظيف شخصه وكل ما لديه من طاقة ووضعهما تحت تصرف الإدارة العامة، فنقوم، بقدرتنا المشتركة، باستقبال كل عضو بوصفه جزءًا لا يتجزأ من الكل". كان لا بد من نبذ الانشقاق: بما أن من شأن الاختلافات في الإرادة الشعبية أن تعكس، في أي عالم قائم على بُنى اجتماعية عقلانية وتسووية، معارضة غير مشروعة لمبدأ التمكين أو التفويض الشعبي، فإن "كل من يرفض الانصياع للإرادة العامة سيتم إجباره على أن يفعل ذلك من قبل الكتلة كلها. لا يعني هذا سوى أنه سيُجبر على أن يكون حرًا؛ لأن هذا هو الشرط الذي يؤمنه ضد سائر أشكال التبعية الشخصية، عبر تكريس كل مواطن لبلده". روسو، **العقد الاجتماعي في الكتابات السياسية الأساسية**، ص: 150.

(45) "إعلان مساعدة وأخوّة بالنسبة إلى جميع الشعوب الأجنبية" (19 تشرين الثاني/نوفمبر، 1792)، في **دساتير ووثائق مختارة أخرى تلقي الضوء على تاريخ فرنسا، 1789-1907** (لندن: اتش دبليو ولسُن، 1908)، ص: 130.

(46) "مرسوم إعلان حرية جميع الشعوب وسيادتها" (15 كانون الأول/ديسمبر، 1792)، المصدر السابق، ص: 132-133.

(47) من هيغل إلى فريدريش نيتهامّر، 15 تشرين الأول/أكتوبر، 1806، في **هيغل: الرسائل**، ترجمة كلارك بتلر وكريستين سايلر مع تعليقات كلارك بتلر (بلومنغتون: مطابع جامعة إنديانا، 1985).

الفصل الثاني: نظام توازن القوة الأوروبي وانتهاؤه

(1) الماركيز دو كوستين، **إمبراطورية القيصر: رحلة عبر روسيا الأبدية** (1843؛ نيويورك أنكور بوكس، 1990)، ص: 69.

(2) رسالة من فيلوفي بسكوف، 1500 أو 1501، اقتباس في جيوفري هوسكنغ، **روسيا: شعبًا وإمبراطورية** (كمبرج، ماساتشوستس: مطابع جامعة هارفارد، 1997)، ص: 5-7. كان خلفاء

إيفان سيُضفون على هذه القناعة الفلسفية زخمًا جيوسياسيًا. فكاترين الكُبرى تصورت "مشروعًا إغريقيًا"، مرشحًا لأن يتوج باجتياح القسطنطينية وفتحها وصولاً إلى تتويج حفيد كاترين الذي سُمي قصدًا قسطنطين حاكمًا لها. بل وأقدم ياورها بوتمكين (إضافة إلى وضع قرى زائفة) على نصب لافتة على طريق ولية نعمته إلى القرم حملت عبارة "هذه الطريق إلى بيزنطة". وبالنسبة إلى روسيا، فإن إعادة الارتباط بالعاصمة المسيحية الأرثوذكسية صارت هدفًا ذا أهمية عميقة على الصعيدين الروحي والاستراتيجي (لإمبراطورية بحاجة ماسة إلى موانئ مياه دافئة. وقد لخص نيكولاي دانييلفسكي، وهو أحد مثقفي القرن التاسع عشر الداعين إلى الوحدة السلافية، تراثًا فكريًا عريقًا حين أطلق تقويمه للأمر قائلاً: "كانت القسطنطينية وستبقى هدف الشعب الروسي وحلمه منذ فجر دولتنا؛ المثل الأعلى لتنويرنا؛ مجد أجدادنا، بهاءهم، وعظمتهم؛ مركز الأرثوذكسية، ورهان الصراع بيننا وبين أوروبا. ما أعظم أهمية القسطنطينية التاريخية إذا انتزعناها من براثن الأتراك بصرف النظر عن أوروبا! ما أعظم الفرحة التي ستعمر قلوبنا جراء النور المنبعث من الصليب الذي سنرفعه فوق كنيسة القديسة صوفيا! أضيفوا إلى هذا جميع ميزات القسطنطينية الأخرى... أهميتها العالمية، أهميتها التجارية، موقعها الاستثنائي الروعة، وجملة مفاتن الجنوب كلها". نيكولاي دانييلفسكي، **روسيا وأوروبا: نظرة إلى العلاقات الثقافية والسياسية بين العالمين السلافي والألماني–الروماني** (سان بطرسبرغ، 1871)، مترجمة ومقتبسة في **روسيا الإمبراطورية: كتاب مرجعي**، 1700–1917، تحرير باسيل ديمتريشن (غولف برين، فلوريدا: المنشورات الأكاديمية الدولية، 1999)، ص: 373.

(3) فاسيلي أو كليوتشيفسكي، **دورة في تاريخ روسيا: القرن التاسع عشر** (آرمونك، نيويورك: ام إي شارب، 1994)، ص: 366. انظر أيضًا هوسكنغ، **روسيا**، ص: 4.

(4) جون بي لو دون، **الإمبراطورية الروسية والعالم**، 1700–1917: الجغرافيا السياسية للتوسع والاحتواء (نيويورك: مطابع جامعة أكسفورد، 1997)، ص: 348.

(5) هنري آدمز، **تعليم هنري آدمز** (1907؛ نيويورك: المكتبة الحديثة، 1931)، ص: 349.

(6) أورلاندو فيغس، **رقصة ناتاشا: تاريخ ثقافي لروسيا** (نيويورك: بيكادور، 2002) ص: 376–377.

(7) مع زحف القوات الروسية في 1864 إلى أعماق المناطق المعروفة الآن باسم أوزبكستان، بادر القنصل ألكساندر غورتشاكوف إلى تحديد معنى التوسع الروسي من منطلق الالتزام الدائم بإشاعة السلام في محيطها مدفوعة بزخم الضرورة، قائلًا:

> لذا فإن على الدولة [روسيا] أن تختار: إما أن تنفض يدها من هذه المهمة المتواصلة فتحكم على تخومها بأن تبقى غارقة في حالة الفوضى بما يؤدي إلى جعل الازدهار، الأمان، والتقدم الثقافي من المستحيلات؛ أو أن تبادر إلى المزيد من الإقدام فالتقدم أبعد فأبعد في عمق بلاد المتوحشين، حيث المسافات البعيدة وتنامي الصعوبات مع كل خطوة إلى الأمام... لا بسبب الطموح بمقدار ما هو جراء الضرورة الملحة، حيث تبقى الصعوبة الكبرى متمثلة بالقدرة على التوقف.
>
> جورج فيردانسكي، محررًا، **كتاب مرجعي عن تاريخ روسيا: من الأزمات الأولى وحتى عام 1917** (نيو هيفن، كنتكت: مطابع جامعة ييل، 1972): 3/610.

(8) الماركيز دو كوستين، **إمبراطورية القيصر**، ص: 230. وباحثون حديثون ظلوا يتساءلون. انظر، مثلًا، تشارلز جي هالبرين، **روسيا والجحفل الذهبي: التأثير المغولي في تاريخ روسيا القروسطي** (إنديانابوليس: مطابع جامعة انديانا، 1985)؛ بول هاريسون سِلْفن، **تأثير المغول في روسيا: تاريخ ذو أبعاد** (هيكسفيل، نيويورك: مطابع إكسبوزيشن، 1974).

(9) بمقاربة قبضة قوية مهيمنة استثارت الدهشة في أمم أوروبا الغربية، تطوع بطرس للعمل

نجارًا في أحواض السفن الهولندية، مفكك ومصلح ساعات في لندن، وظل يزعج حاشيته عبر مد يده إلى ابتكارات جديدة في مجالات طبابة الأسنان وتشريح الأجسام. انظر فيرجينيا كاولز، **آل رومانوف** (نيويورك: هاربر آند رو، 1971)، ص: 33-37؛ روبرت كي ماسّي، **بطرس الأكبر** (نيويورك، بالانتاين بوكس، 1980)، ص: 188-189، 208.

(10) بي. اتش. سومنر، **بطرس الأكبر وانبثاق روسيا** (نيويورك: كولبير بوكس، 1962)، ص45.

(11) كاولز، آل **رومانوف**، ص: 26-28؛ سومنر، **بطرس الأكبر وانبثاق روسيا**، ص: 27؛ فيغَس، **رقصة ناتاشا**، ص: 4-6.

(12) كاترين الثانية، **ناكاز** (توجيه) إلى الهيئة التشريعية لعام 1767-1768، في ديمتريشن، **روسيا الإمبراطورية**، ص: 80.

(13) ماريا ليبمان، ليف غودكوف، لاشا باكرادزه، وتوماس دوفال، **لغز ستالين: تفكيك ألغاز رأي عام ما بعد الاتحاد السوفيتي** (واشنطن، العاصمة: وقفية كارنيغي للسلام الدولي، 2013) (تقارير استطلاعات الرأي المعاصرة تبين أن 47 بالمئة من الروس موافقون على عبارة أن "ستالين كان قائدًا حكيمًا جلب القوة والازدهار للاتحاد السوفيتي" وأن 30 بالمئة منهم يسلمون بصواب فكرة أن "شعبنا سيبقى على الدوام بحاجة إلى قائد مثل ستالين، سيأتي وسيستعيد النظام").

(14) كاترين الثانية، **ناكاز** (توجيه) إلى الهيئة التشريعية لعام 1767-1768، ص: 80.

(15) نيكولاي كارامزين عن القيصر الكساندر الأول، اقتباس بروس دبليو لنكولن، **آل رومانوف: أوتوقراطيو جميع الروس** (نيويورك: آنكور بوكس، 1981)، ص: 489.

(16) مالبرين، **روسيا والجحفل الذهبي**، ص: 126.

(17) فيودور دوستويفسكي، **يوميات كاتب** (1881)، اقتباس فيغَس، **رقصة ناتاشا**، ص: 308.

(18) بيوتر تشاداييف "رسالة فلسفية" (1829، منشورة في 1836)، اقتباس فيغس، **رقصة ناتاشا**، ص: 132، وديمتريشين، **روسيا الإمبراطورية**، ص: 251. تعليق تشادايف عزف على وتر حساس وتم تداوله على نطاق واسع، على الرغم من أن النشر حُظر فورًا وأُعلن أن الكاتب مختل عقليًا فوضع تحت إشراف الشرطة.

(19) ميخائيل نقفوروفيتش كاتكوف، 24 أيار/مايو 1882، افتتاحية **أنباء موسكو** كما أوردها فيردانسكي، **كتاب مرجعي عن تاريخ روسيا**،3/ 676.

(20) فيغس، **رقصة ناتاشا**، ص: 150.

(21) لنكولن، **آل رومانوف**، ص: 404-405.

(22) المصدر السابق، ص: 405.

(23) فلهلم شفارتز، **الحلف المقدس** (بالألمانية) (شتوتغارت، 1935)، ص: 52.

(24) كان ذلك شبيهًا بقرار ألمانيا (الغربية) في 1954 الذي قضى بالانتساب إلى الحلف الأطلسي، في أقل من عقد بعد استسلامها غير المشروط عند انتهاء حرب إجرامية ضد شركائها الجدد.

(25) كليمنس فون مترنيخ، **من أوراق مترنيخ** (بالألمانية)، تحرير آلفونس فون كلنكوفستروويم (فيينا، 1881)، ص:1/ 361.

(26) رسالة بالمرستون رقم: 6 إلى الماركيز كلانريكارده (السفير في سان بطرسبرغ)، 11 كانون الثاني/يناير، 1841 في كتاب **السياسة الخارجية لإنكلترا الفكتورية**، تحرير كَنَث باورن (أكسفورد: كليردون، 1970)، ص: 252-253.

(27) انظر إيسايا برلين، **فيكو وهيردر: دراستان في تاريخ الأفكار** (نيويورك: فايكنغ، 1976)، ص: 158؛ 204.

(28) جاك بارزون، **من الفجر إلى الانحطاط: 500 سنة من حياة الغرب الثقافية** (نيويورك، بيرينيال، 2000)، ص: 482.
(29) السير لويس ناميير، **سيادات مسحوقة: مقالات حول التاريخ الأوروبي، (1812–1958)**، ص: 203.
(30) أوتو فون بسمارك، **الأعمال** (بالألمانية) طبعة ثالثة (برلين، 1924)، 1/ 375.
(31) استُظهرت المعركة في الأدب الكلاسيكي لدى الطرفين، بما في ذلك قصيدة ألفريد تنيسون "انقضاض اللواء الأبيض" **وحكايات سيفاستوبل** لليو تولستوي. انظر نيكولاس في ريازانوفسكي، **تاريخ لروسيا** (اكسفورد، مطابع جامعة اكسفورد، 2000)، ص: 336–339.
(32) **سير ذاتية ألمانية** (بالألمانية) 33 (لايبزيغ: دنكر إندهمبولت، 1891)، ص: 266. ترك مترنيخ المنصب في 1848.
(33) هاينريش سبريك، **مترنيخ، رجل دولة وإنسانًا** (بالألمانية) جزءان (ميونيخ، 1925)؛ ص:1/ 354، اقتباس هنري كيسنجر، "مأزق المحافظين: تأملات حول الفكر السياسي لمترنيخ، **مجلة العلوم السياسية الأمريكية** 48 رقم 4 (كانون الأول/ديسمبر 1954)، ص: 1027.
(34) **من أوراق مترنيخ** (بالألمانية)، 1/33، 8/184.
(35) الجرنون سيسل، **مترنيخ** 1773–1859 (لندن، آير وسبوتسوود 1947)، ص 52.
(36) مترنيخ، **من أوراق مترنيخ** (بالألمانية)، 1/ 334.
(37) **مراسلات الجنرال ليوبولد فون غيرلاخ مع المبعوث البرلماني أوتو فون بسمارك** (بالألمانية) (برلين: 1813)، ص: 334.
(38) المصدر السابق (20 شباط/فبراير، 1854)، ص: 130.
(39) هورست كوهل، **خطب بسمارك السياسية** (بالألمانية) (شتوتغارت، 1892)، ص: 264.
(40) بسمارك، **الأعمال** (بالألمانية)، 14 تشرين الثاني/نوفمبر، 1833)، الجزء: 14، رقم: 1، 3.
(41) المصدر السابق (29 أيلول/سبتمبر، 1851)، ص: 1/62.
(42) خطاب بتاريخ 9 شباط/فبراير، 1871، في هانسارد، **نقاشات برلمانية**، مسلسل: 3 مجلد: 204 (شباط/فبراير – آذار/مارس 1871)، ص: 82.
(43) بالمقابل، كان مولتكه، مهندس الانتصارات البروسية التي قادت إلى التوحيد، قد خطط في أيامه للدفاع على الجبهتين.
(44) للاطلاع على روايات حافزة لقصة هذه التطورات، انظر: كريستوفر كلارك، **السائر في نومه: كيف ذهبت أوروبا إلى الحرب في** 1914 (نيويورك: هاربر كولنز، 2013) ومارغريت ماكميلان، **الحرب التي أنهت السلام: الطريق إلى** 1914 (نيويورك: راندوم هاوس، 2013).
(45) انظر جون مينارد كينز، **العواقب الاقتصادية للسلام** (نيويورك: ماكميلان، 1920)، الفصل: 5.
(46) انظر الفصلين: 6 و 7.

الفصل الثالث: الحركة الإسلاموية والشرق الأوسط

(1) آدا بي بوزمان "إيران: السياسة الخارجية الأمريكية والتراث الفارسي لفن الحكم" مجلة **أوروبيس** 23، رقم 2 (صيف 1979)، ص: 397.
(2) انظر هيو كندي، **الفتوحات العربية الكبرى: كيف أدى انتشار الإسلام إلى تغيير العالم الذي نعيش فيه** (لندن: وايدنفلد آند نكلسن، 2007)، ص: 34–40.
(3) كندي، **الفتوحات العربية الكبرى**، ص: 113.

(4) انظر عمومًا مارشال جي إس هودجسون، تجربة الإسلام: **الوعي والتاريخ في حضارة عالمية**، الجزء: 1، **العصر الكلاسيكي للإسلام** (شيكاغو: مطابع جامعة شيكاغو، 1974).

(5) مجيد خدوري، **قانون الأمم الإسلامي، سِيَر الشيباني** (بلتيمور: مطابع جامعة جونز هوبكنز 1966)، ص: 13.

(6) مجيد خدوري، **الحرب والسلم في قانون الإسلام** (بلتيمور: مطابع جامعة هوبكنز، 1955)، ص: 56. انظر أيضًا كندي، **الفتوحات العربية الكبرى**، ص: 48-51؛ بيرنارد لويس، **الشرق الأوسط: تاريخ موجز للسنوات الألفين الأخيرة** (نيويورك: تشستون، 1997)، ص: 233-238.

(7) بمقدار ما تساهم الديمقراطية وحقوق الإنسان الآن في الإيحاء بأفعال تخدم التحول العالمي، فإن مضمونهما وقابلية تطبيقهما أثبتا أنهما أكثر مرونة بما لا يقاس من إملاءات الكتب المقدسة المبشرة في أعقاب جيوش زاحفة قدمًا. بوسع الإرادة الديمقراطية لشعوب مختلفة، آخر المطاف أن تتمخض عن حصائل واسعة التباين.

(8) لبيب احمد بسول، **المعاهدات الدولية في الإسلام: النظرية والممارسة في ضوء القانون الدولي الإسلامي (السِّيَر) وفق المدارس الفقهية** (لانهام، ميريلاند: مطابع الجامعة الأمريكية، 2008)، ص: 117.

(9) خدوري، **قانون الأمم الإسلامي**، 12. انظر أيضًا بسول، **المعاهدات الدولية**، ص: 108-109.

(10) انظر جيمس بسكاتوري، "الإسلام في النظام الدولي"، في كتاب **توسع المجتمع الدولي**، تحرير هدلي بول وآدم واطسون (نيويورك: مطابع جامعة أكسفورد، 1985)، ص: 318-319؛ لويس، **الشرق الأوسط**، ص: 305؛ أوليفييه روا، **الإسلام المعولم: بحثًا عن أمة جديدة** (نيويورك: مطابع جامعة كولومبيا، 2004)، ص: 112 (عن الآراء الإسلامية المعاصرة)؛ إفرايم كارش **الإمبريالية الإسلامية: تاريخ** (نيو هيفن، كنتيكت: مطابع جامعة ييل، 2006)، 230-231. ولكن انظر خدوري، **الحرب والسلم في القانون الإسلامي**، ص: 156-157 (عن الشروط التقليدية التي يمكن في ظلها أن تتحول الأراضي المسكونة من قبل غير المسلمين إلى دار الحرب).

(11) يمكن الاهتداء إلى تحليل لهذا الانشقاق مع مضاعفاته الحديثة في كتاب ولي نصر، **صحوة الشيعة: الصراعات داخل الإسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط** (نيويورك: دبليو دبليو نورتون، 2006).

(12) برندان سيمز، **أوروبا: الصراع على السيادة منذ** 1453 إلى الآن (نيويو رك: بيسك بوكس، 2013)، ص: 9-10؛ بلاك، **تاريخ الفكر السياسي الإسلامي**، ص: 206-207.

(13) سُميت هذه، تضليلاً، "امتيازات" بالإنكليزية - لا لأن الإمبراطورية العثمانية كانت قد "استسلمت" حول أي نقطة، بل لأنها كانت مقسّمة إلى بنود (capitula باللاتينية).

(14) جواب من سليمان الأول إلى فرنسيس الأول الفرنسي، شباط/فبراير 1526، اقتباس في روجر بيغلو مريمان، **سليمان القانوني**، 1520-1566 (كمبرج، ماساتشوستس: مطابع جامعة هارفارد، 1944)، ص: 130. انظر أيضًا خليل إينالجيك، "التأثير التركي في تطور أوروبا الحديثة"، في كتاب **الدولة العثمانية ومكانها في التاريخ العالمي**، تحرير كمال اتش كاربات (لايدن: إي جي بريل، 1974)، ص: 51-53؛ غاريت ماتنغلي، **دبلوماسية النهضة** (نيويورك: بنغوين بوكس، 1955)، ص: 152. بعد نحو خمس مئة سنة، في فترة علاقات ثنائية متوترة قدم رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان نسخة احتفالية عن الرسالة إلى الرئيس الفرنسي فرانسوا ساركوزي ولكنه شكا قائلاً: "أظن أنه لم يقرأها". "أردوغان تركيا:

التصويت الفرنسي يكشف جدية الخصومة تجاه المسلمين"، جريدة **زمان اليوم** (بالإنكليزية)، 23 كانون الأول/ديسمبر، 2011.

(15) في العام 1853، أشيعَ عن القيصر الروسي نقولا الأول أنه قال للسفير البريطاني: "لدينا رجل مريض بين أيدينا، رجل مريض مرضًا خطيرًا. وسيكون سوء حظ كبير إذا ما انزلق ذات يوم من بين أيدينا، ولا سيما قبل اتخاذ الترتيبات التي يجب أن تُتخذ". هارولد تمبرلي، **إنكلترا والشرق الأدنى** (لندن: لونغمانز، غرين، 1936)، ص: 272.

(16) "إعلان" السلطان محمد رشاد، و"فتوى" شيخ الإسلام في كتاب **سجلات مرجعية للحرب الكبرى**، تحرير تشارلز اف هورن ووالتر اف أوستن (إنديانا بوليس: الفرقة الأمريكية، 1930)، ص: 2/ 398–401. انظر أيضًا هيو ستراخان، **الحرب العالمية الأولى** (نيويورك: فايكنغ، 2003)، 100–101.

(17) من آرثر جيمس بلفور إلى والتر روتشيلد، 2 تشرين الثاني/نوفمبر، 1917، في مالكولم ياب، **تشكيل الشرق الأدنى الحديث**، 1792–1923 (هارلو: لونغمانز، غرين)، ص: 290.

(18) انظر إيرز مانيلا، **اللحظة الولسنية: حق تقرير المصير والجذور الدولية للحركة القومية المعادية للاستعمار**، 1917–1920 (اكسفورد: مطابع جامعة اكسفورد، 2007).

(19) انظر روكسانه إل يوبن ومحمد قاسم زمان، محررين، **قراءات برنستون في الفكر الإسلامي: نصوص وسياقات من البنا إلى بن لادن** (برنستون، نيو جيرسي: مطابع جامعة برنستون، 2009)، ص: 49–53.

(20) حسن البنا، "رسائل النور" في المصدر السابق، ص: 58–59.

(21) المصدر السابق، ص: 61–62.

(22) المصدر السابق، ص 68–70.

(23) سيد قطب، **معالم في الطريق**، طبعة إنكليزية ثانية منقحة (دمشق، سورية: دار العلم، بلا تاريخ)، ص: 49–51.

(24) المصدر السابق، ص: 59–60، 72، 84، 137.

(25) للاطلاع على مناقشة للتطور من قطب إلى بن لادن انظر لورنس رايت، **البرج المنتظر: القاعدة والطريق إلى الحادي عشر من أيلول/سبتمبر** (نيويورك: راندوم هاوس، 2006).

(26) باراك أوباما، ملاحظات رئيس الجمهورية في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الكندي هاربر، 4 شباط/فبراير، 2011؛ مقابلة مع فوكس نيوز، 6 شباط/فبراير، 2011؛ تصريح للرئيس باراك أوباما حول مصر، 10 شباط/فبراير، 2011؛ "ملاحظات من الرئيس حول مصر، 11 شباط/فبراير، 2011.

(27) تصريح رئيس الجمهورية حول الوضع في سورية، 18 آب/اغسطس، 2011، موقع البيت الأبيض الإلكتروني/ المكتب الصحفي 2011/8/18 / تصريح رئاسي – أوباما – الوضع – سورية.

(28) مريام كاروني: "نبوءات قيامية تحرك الطرفين وتدفعهما نحو معركة آخر الزمان"، رويترز، 1 نيسان/أبريل، 2014.

(29) بطلب من الرياض لردع أي محاولة من صدام للسطو على آبار نفط سعودية.

(30) انظر "رسالة من أسامة بن محمد بن لادن إلى إخوانه المسلمين في العالم كله ولا سيما في شبه الجزيرة العربية: إعلان الجهاد ضد الامريكيين الذين يتواجدون على أرض الحرمين الشريفين؛ طرد الكفار من شبه الجزيرة العربية، في تقرير الاف بي آي اس "ملف

تصريحات أسامة بن لادن، 1994 - كانون الثاني/يناير 2004"، ص: 13؛ بيسكاتوري، "نظام، عدالة، وإسلام عالمي"، ص: 279-280.

(31) للاطلاع على عرض لهذه الظاهرة، انظر ديفد دانيلو "الفوضى هي الحالة الطبيعية الجديدة: نظام الحكم غير التقليدي وفن إدارة الدولة في القرن الحادي والعشرين، (مؤسسة أبحاث السياسة الخارجية، تشرين الاول/اكتوبر 2013).

الفصل الرابع : الولايات المتحدة وإيران

(1) علي خامنئي، "خطاب المرشد في افتتاح مؤتمر الصحوة الإسلامية والعلماء" (29 نيسان/أبريل 2013)، **الصحوة الإسلامية** 7/1 (ربيع 2013).

(2) المصدر السابق.

(3) دعوة إسلامية لتركيا "قائد الأمة الإسلامية والمستضعفين الإمام السيد علي خامنئي: الصحوة الإسلامية تلهم أحداثًا دولية"، 27 تشرين الثاني/نوفمبر، 2011.

(4) بين اشهر لحظات هذا التراث كانت عملية تحرير شعوب أسيرة في القرن السادس قبل الميلاد بما فيها اليهود من بابل من قبل الإمبراطور الفارسي قورش، مؤسس الإمبراطورية الأخمينية. بعد دخوله بابل والحلول محل حاكمها بادر "ملك زوايا العالم الأربع"، المعلن ذاتيًا إلى إصدار مرسوم قضى بمنح الحرية لجميع أسرى بابل وبتمكينهم من العودة إلى أوطانهم وبالتسامح مع جميع الأديان. وبهذا الاحتضان الطليعي للتعددية الدينية، يُعتقد أن قورش كان مصدر إلهام بالنسبة إلى توماس جفرسون الذي قرأ رواية للقصة في سيروبيديا زينوفون وعلق عليها إيجابيًا بعد ما يزيد على الفيتين. انظر "محدلة قورش: دوامة دبلوماسية" **الإيكونوميست**، 23 آذار/مارس، 2013.

(5) هيرودوت، **التاريخ**، ترجمة ديفد غرين (شيكاغو: مطابع جامعة شيكاغو، 1987)، 1/ 131-135، ص: 95-97.

(6) كنث إم بولاك، **اللغز الفارسي: الصراع بين إيران وأمريكا** (نيويورك: راندوم هاوس، 2004)، 18-19. انظر أيضًا جون غريفر، **الصين وإيران: شريكان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية** (سياتل: مطابع جامعة واشنطن، 2006).

(7) انظر روا متحدة، **بُرْدة النبي: الدين والسياسة في إيران** (اكسفورد: ونوورلد، 2002)، ص: 144؛ رضا اصلان، "الملحمة الإيرانية" **نيويورك تايمز**، 30 نيسان/أبريل 2006. ملحمة **الشاهنامه** للفردوسي أبي القاسم، المؤلفة بعد قرنين من وصول الإسلام إلى فارس، روت قصة امجاد فارس ما قبل الإسلام. نجح الفردوسي، وهو من المسلمين الشيعة(*)، في التقاط الموقف الفارسي المركب إذ سجل رثاء أطلقه أحد شخصياته عند نهاية إحدى الأحقاب قائلاً: "اللعنة على هذا العالم ! اللعنة على هذا الزمان ! اللعنة على هذا القدر،/ حيث جاء عرب لا علاقة لهم بالحضارة ليجعلوني مسلمًا".

(8) انظر ساندرا ماكي، **الإيرانيون: فارس، الإسلام، وروح أمة** (نيويورك: بلوم، 1998)، ص: 109 هـ: 1.

(9) روح الله خميني، "الحكم الإسلامي"، في **الإسلام والثورة: كتابات الإمام الخميني وتصريحاته** (1941-1980)، ترجمة حميد آلغار (نورث هيلدون، نيوجرسي: مطابع ميزان، 1981)، ص: 48-49.

(*) ما كان الفردوسي شِيعيًا ـ المحرر.

(10) اقتباس ديفد آرمسترنغ، **الثورة والنظام العالمي: الدولة الثورية في المجتمع الدولي** (نيويورك: مطابع جامعة أكسفورد، 1993)، ص: 192.

(11) الخميني، "الحكم الإسلامي"، "أول أيام حكم الله"، و "رجال الدين قادوا الثورة"، في **الإسلام والثورة**، ص: 147، 265، 330-331.

(12) آر دبليو آبل، الابن، "هل سيعيد الخميني ساعة إيران إلى الوراء 1300 سنة؟" **نيويورك تايمز**، 4 شباط/فبراير، 1979.

(13) انظر تشارلز هيل، **اختبار ألف سنة: النظام العالمي والحركة الإسلاموية** (ستانفورد، كاليفورنيا: مطابع مؤسسة هوفر، 2011)، ص: 89-99.

(14) تبقى المواد عن هذه الظاهرة، وهي منجزة في الخفاء، غير مكتملة بالضرورة. البعض أوحى بقدر من التعاون، أو أقله بألوان من الاستيعاب الضمني بين طهران وكل من الطالبان والقاعدة. انظر مثلاً، توماس كين، لي هاملتون، وآخرون، **تقرير لجنة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر** (نيويورك: دبليو دبليو نورتون، 2004)، ص: 61، 128، 240-241، 268، 529؛ سيث جي جونز، "القاعدة في إيران" **فورين أفيرز**، 29 كانون الثاني/يناير 2012.

(15) اكبر غانجي، "من هو علي خامنئي: نظرة العالم إلى مرشد إيران الأعلى"، **فورين افيرز**، أيلول - سبتمبر/تشرين الأول - أكتوبر 2013. انظر أيضًا توماس جوسلين، "إيران، الإخوان المسلمون، والثورة"، لونغوور جورنال. أورغ. 28 كانون الثاني/يناير، 2011.

(16) دستور جمهورية إيران الإسلامية (24 تشرين الأول/أكتوبر، 1979)، معدلاً، الفقرة الأولى، المادة: 11.

(17) الخميني، "رسالة السنة الجديدة" (21 آذار/مارس، 1980) في **الإسلام والثورة**، ص: 286.

(18) هذا الوضع مطروح في دستور إيران "في أثناء احتجاب ولي العصر (عجل الله عودته إلى الظهور!) تؤول قيادة الأمة إلى الشخص العادل والتقي، الكامل الاطلاع على ظروف عصره، الشجاع، الموهوب، والمتوفر على القدرات الإدارية، الذي سيتولى مسؤولياته وفقًا للمادة 107". دستور جمهورية إيران الإسلامية (24 تشرين الأول/أكتوبر 1979)، معدلاً في الفقرة الأولى، المادة: 5. وفي التعابير الإيحائية للثورة الإيرانية، فإن الخميني لم يعترض على الإيحاء بكونه المهدي العائد من الغيبة، أو، أقله، الممهد لهذه الظاهرة. انظر ملتون فيورست، **في ظل النبي: الصراع على روح الإسلام** (باولدر، كولومبيا: مطابع وست فيو، 2001)، ص: 192.

(19) "خطاب الدكتور محمود أحمدي نجاد. رئيس جمهورية إيران الإسلامية، أمام الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة" (نيويورك: بعثة جمهورية إيران الإسلامية الدائمة في الأمم المتحدة، 25 أيلول/سبتمبر، 2007)، ص: 10.

(20) من محمود أحمدي نجاد إلى جورج دبليو بوش، 7 أيار/مايو، 2006، مكتبة مجلس العلاقات الخارجية على الخط؛ "إيران تعلن الحرب"، **النيويورك صَنْ**، 11 أيار/مايو، 2006.

(21) اقتباس آراش كارامي، "آية الله خامنئي: المفاوضات النووية لن تحل الخلافات الامريكية-الإيرانية"، المونيتور كوم، نبض إيران، 17 شباط/فبراير 2014.

(22) اقتباس أكبر غانجي، "أعداء ألداء أبديون: "المعنى الحقيقي لمرونة إيران التاريخية"، **فورين أفيرز**، 24 أيلول/سبتمبر، 2013.

(23) "تم استخدام نمطين من المواد لإحداث التفجيرات النووية: اليورانيوم المخصب والبلوتونيوم. ولأن مراقبة تفاعل البلوتونيوم تُرى عمومًا أكثر تعقيدًا من نظيرتها المطلوبة لإنتاج تفجير باستخدام اليورانيوم المخصب، فإن جل محاولات منع قابلية الاختراق تركزت

على الحيلولة دون تخصيب اليورانيوم. (مفاعلات البلوتونيوم هي الأخرى مشغلة باليورانيوم، وتتطلب الوصول إلى شيء من اليورانيوم وامتلاك الخبرة على صعيد تكنولوجيا تطوير اليورانيوم). وإيران خطت خطوات على طريق امتلاك القدرة على تخصيب اليورانيوم من جهة وإنتاج البلوتونيوم من جهة ثانية، وكلاهما كانا موضوعي تفاوض.

(24) هذه الرواية لقصة التفاوض تشير إلى أحداث ومقترحات موصوفة في عدد من المصادر، بما فيها هيئة الرقابة على التسلح، "تاريخ المقترحات الرسمية حول قضية إيران النووية"، كانون الثاني/يناير 2013؛ ليز دوسيت، "المفاوضات النووية: مقاربة جديدة لإيران بآلمآته، بي بي سي، 2013/2/28". ديفد فايث، "كيف أصبحت إيران نووية"، **وول ستريت جورنال**، 2 آذار/مارس، 2013؛ لارا جيكس وبيتر ليونارد، "القوى العالمية تتملق إيران لإنقاذ المباحثات النووية"، **ميامي هيرالد**، 27 شباط/فبراير، 2013؛ سميرة ان نيكو "موعد لنشاطات إيران النووية" (مؤسسة الولايات المتحدة للسلام، 2014)؛ "موعد: مناظرة إيرانية نووية"، رويترز، 17 حزيران/يونيو، 2012؛ حسن روحاني، "خلف التحديات التي تواجه إيران وهيئة الرقابة فيما يخص الملف النووي" (خطاب أمام المجلس الأعلى للثورة الثقافية)، **راهبورد**، 30 أيلول/سبتمبر، 2005؛ ستيف روزن "هل عرضت إيران "صفقة كبرى" في 2003؟ "**المفكر الأمريكي**، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2008؛ جوبي واريك وجيسون رازيان، "نهاية التفاؤل مع انتهاء المباحثات النووية الإيرانية"، **الواشنطن بوست** 27 شباط/فبراير، 2013.

(25) يقول آية الله علي خامنئي لأعضاء المجلس (البرلمان) الإيراني، وكالة أنباء فارس، 26 أيار/مايو 2014.

(26) ديفد رمنيك "قطع المسافة"، **النيويوركر**، 27 كانون الثاني/يناير 2014.

(27) خطاب إسحاق رابين أمام جلسة مشتركة لمجلس الكونغرس الأمريكي، 26 تموز/يوليو 1994، على الخط أرشيف مركز إسحاق رابين.

الفصل الخامس : تعددية آسيا

(1) فيليب براوننغ، "ما معنى آسيا؟ "، **مجلة شرق آسيا الاقتصادية**، 12 شباط/فبراير، 1987.

(2) كي جيانغو "وضع تغييري عظيم غير مسبوق: فهم وأفكار حول الوضع الاستراتيجي وبيئة الأمن القومي لبلدنا" ستدي **تايمز**، 21 كانون الثاني/يناير، 2013، ترجمة جيمس ايه بالاكوا ودانييل ام هارتنت (واشنطن، العاصمة: سي إن إيه، نيسان/أبريل 2013).

(3) انظر إيمانويل سي واي هو، **صعود الصين الحديثة** (نيويورك: مطابع جامعة أكسفورد، 2000)، ص: 315–317؛ ثانت مينت أو، **حيث تلتقي الصين مع الهند** (نيويورك: فارار، شتراوس، وجيرو، 2011)، ص: 77–78؛ جون دبليو غريفر، **صراع مطول: التنافس الصيني-الهندي في القرن العشرين** (سياتل: مطابع جامعة واشنطن، 2001)، ص: 138–140؛ لوسيان دبليو باي، **القوة والسياسة في آسيا** (كمبرج، ماساتشوستس: مطابع جامعة هارفارد، 1985)، ص: 95–99؛ بروتون، **تاريخ العالم في اثنتي عشرة خريطة**، الفصل: 4.

(4) انظر، مثلاً، ديفد سي كانغ، **شرق آسيا قبل الغرب: خمسة قرون من التجارة والخراج** (نيويورك: مطابع جامعة كولومبيا، 2010)، ص: 77–81.

(5) كَنْت بي بايل، **اليابان صاعدة** (نيويورك: ببليك افيرز، 2007)، ص: 37.

(6) جون دبليو داور، حرب بلا رحمة : **العنصر والقوة في حرب المحيط الهادي** (نيويورك: بانثيون، 1986)، ص: 222.

(7) انظر ساموبل هاولي، حرب الإيمجن: **غزو اليابان لكوريا في القرن السادس عشر ومحاولتها بحر الصين** (سيؤول: الجمعية الملكية الآسيوية، فرع كوريا، 2005).

(8) كانغ، **شرق آسيا قبل الغرب**، ص: 1-2، 93-97.

(9) هيدمي سوغانامي، "ولوج اليابان باب المجتمع الدولي"، في بول وواطسون، **توسّع المجتمع الدولي**، ص 187.

(10) ماريوس جنسن، **صنع اليابان الحديثة** (كمبرج، ماساتشوستس: مطابع بلكناب بجامعة هارفارد، 2002)، ص: 87.

(11) سوغانامي، "ولوج اليابان باب المجتمع الدولي"، ص: 186-189.

(12) من الرئيس ميلارد فيلمور إلى إمبراطور اليابان (تقديم الكومودور بري في 1853/7/14)، في فرانسيس هوكس وماتيو بري، **سردية رحلة سَرِيةٍ أمريكية إلى بحر الصين واليابان، منفذة في أعوام** 1852، 1853، و1854، بقيادة الكومودور ام سي بري، سلاح البحرية في الولايات المتحدة، بأمر حكومة الولايات المتحدة (واشنطن، العاصمة: ايه أو بي نيكلسن، 1856)، ص: 256-257.

(13) ترجمة الرد الياباني على رسالة الرئيس فيلمور، المصدر السابق، ص: 349-350.

(14) قَسَم ميثاق الميجي **في وثائق الحكومة اليابانية**، تحرير دبليو دبليو ماكلارن، ميريلاند: مطبوعات أمريكا الجامعية، 1979)، ص: 8.

(15) مذكرة يابانية مقدمة إلى وزير الخارجية الامريكي كوردل هال، 1941/9/7، اقتباس بايل، **اليابان صاعدة**، ص: 207.

(16) انظر، مثلاً، ياسوهيرو ناكاسوني "نظرة نقدية إلى دستور ما بعد الحرب" (1953)، في **مراجع التراث الياباني**، تحرير دبليو ام تيودور دو باري، كارول غلوك، وآرثر إي تيدمان (نيويورك: مطابع جامعة كولومبيا، 2005)، ص: 2/ 1088-1089. ألقى ناكاسوني الخطاب فيما كان مقيمًا بهارفارد عضوًا في حلقة دراسية دولية، وهي برنامج مخصص لقادة شباب راغبين في الاطلاع على البيئة الأكاديمية الأمريكية. قال إن من مصلحة "تسريع الصداقة الدائمة بين اليابان والولايات المتحدة، تعزيز قدرة اليابان الدفاعية المستقلة مع وضع علاقاتها بشريكتها الأمريكية على مستوى أكثر تكافؤًا. وحين أصبح ناكاسوني رئيسًا للوزراء بعد ثلاثة عقود اعتمد هذه السياسات بقدر كبير من الجدية والنجاح مع نظيره رونالد ريغان.

(17) استراتيجية الأمن القومي (ترجمة مؤقتة) (طوكيو: وزارة الشؤون الخارجية 2013/9/17)، ص. 1-3. الوثيقة التي اعتمدها مجلس وزراء اليابان نصت على أن مبادئها "سترشد سياسة اليابان الأمنية القومية عبر العقد التالي".

(18) إس رادها كريشنان، "الهندوسية"، في **تاريخ ثقافي للهند**، تحرير إيه إل باشام (نيودلهي: مطابع جامعة أكسفورد، 1997)، ص: 60-82.

(19) ذلك كان تفسير المستكشف البرتغالي فاسكو دا غاما لملك كاليكوت (كوجيكوده الهندية الآن، تلك التي كانت آنذاك مركز تجارة التوابل العالمية). استمتع دا غاما وطاقمه بفرصة الإفادة من التجارة الهندية المزدهرة بالتوابل والأحجار الكريمة. تأثروا أيضًا بأسطورة مملكة "الخوري أو القس يوحنا" الضائعة، ذلك الملك المسيحي القوي الذي يعتقد كثيرون من أوروبيي العصور الوسطى وبدايات العصر الحديث أنه كان موجودًا في مكان ما بين إفريقيا وآسيا. انظر دانييل بورستن، **المكتشفون** (نيويورك: فنتج بوكس، 1985)، ص: 104-106، 176-177.

(20) **البهاغافاد غيتا**، ترجمة إكناث إيسواران (توماليس، كاليفورنيا: مطابع نيلغيري، 2007)، ص:

82-91؛ آمارتيا سَنْ، **الهند المجادلة: كتابات عن تاريخ الهند، ثقافتها، وهويتها** (نيويورك: بيكادور، 2005)، ص: 3-6.

(21) انظر باي، **القوة والسياسة في آسيا**، ص: 137–141.

(22) كاوتيليا، **آرثاشاسترا**، ترجمة إل إن رانغاراجان (نيودلهي: بنغوين بوكس – إنديا، 1992)، 6–2–35–37، ص: 525.

(23) المصدر السابق 9–1–1، ص: 588. أقدم فريدريك بروسيا العظيم، عشية استيلائه على مقاطعة سيليسيا النمساوية الغنية بعد نحو ألفي سنة، على سوق تقويم مشابه. انظر الفصل الأول.

(24) المصدر السابق، 6–2 – 39– 40، ص 526.

(25) المصدر السابق، 9–1 –21، ص 589.

(26) المصدر السابق، 7–6–14، 15، ص: 544.

(27) انظر روجر بويشه، **الواقعي السياسي العظيم الأول: كاوتيليا وكتابه "آرثاشاسترا"** (لانهام، ميريلاند: لكسنغتون بوكس، 2002)، ص: 46؛ كاوتيليا، **آرثاشاسترا**، 7–13–43، 7–2–16، 9–1–1–16، ص: 526، 538، 588–589.

(28) بمفهوم كاوتيليا كان ملكوت أي فاتح كوني هو الفضاء الممتد من جبال الهيمالايا في الشمال إلى البحر في الجنوب بعرض آلاف **اليوجانات** من الشرق إلى الغرب، – عمليًا باكستان، الهند، وبنغلادش الحالية. كاوتيليا، آرثاشاسترا، 9–1–17، ص: 589.

(29) انظر بويشه، **الواقعي السياسي العظيم الأول**، ص: 38–42، 51–54، 88–89.

(30) ماكس فيبر، "السياسة رسالة"، اقتباس في المصدر السابق، ص: 7.

(31) يحظى آشوكا اليوم بالتبجيل جراء تبشيره بالبوذية واللاعنف؛ وقد اعتمدهما فقط بعد إنجاز غزواته وساهما في تدعيم حكمه.

(32) روبرت كابلان، **انتقام الجغرافيا: ما تقوله لنا الخريطة عن صراعات قادمة والمعركة ضد القَدَر** (نيويورك: راندوم هاوس، 2012)، ص: 237.

(33) جون روبرت سيلي، **توسع إنكلترا: دورتا محاضرات** (لندن: ماكميلان، 1891)، ص: 8.

(34) السير جون ستراتشي، **الهند** (لندن: كيغان، بول، ترنتش، 1888)، اقتباس راما تشاندرا جحا، **الهند بعد غاندي: تاريخ الديمقراطية الأكبر في العالم** (نيويورك: إكّو، 2007)، ص: 3.

(35) جواهر لال نهرو، "سياسة الهند الخارجية" (خطاب أمام الجمعية التأسيسية، نيودلهي، 4 كانون الأول/ديسمبر، 1947)، في كتاب **الاستقلال وبعده: مجموعة خطابات** 1946–1949 (نيويورك: جون داي، 1950)، ص: 204–205.

(36) اقتباس بالديف راج نايار وتي في بول، **الهند في النظام العالمي: بحثًا عن مكانة قوة كبرى** (نيويورك: مطابع جامعة كمبرج، 2003)، ص: 124–125.

(37) اقتباس في المصدر السابق، ص: 125.

(38) جواهر لال نهرو، خطاب في اللجنة السياسية بمؤتمر باندونغ، (1955)، كما هو مطبوع في جي إم كاهن، **المؤتمر الآسيوي–الإفريقي** (إيثاكا، نيويورك: مطابع جامعة كورنيل، 1956)، ص: 70.

(39) "اتفاق (عبر تبادل رسائل) حول التجارة والتعامل بين إقليم التيبت في الصين والهند، تم توقيعه في بكين بتاريخ 1954/4/29"، موقع المعاهدات، الأمم المتحدة، المجلد: 299 (1958)، ص: 70.

(40) حتى هذا التاريخ، لا تعترف أفغانستان رسميًا بالحدود مع باكستان؛ الهند وباكستان

متنازعتان حول كشمير؛ الهند والصين تتنازعان حول آكساي الصين وآرونتشال برادش وخاضتا حربًا حول هذين الإقليمين في 1962؛ الهند وبنغلادش عبرتا عن الالتزام بالتفاوض لحل مشكلة عشرات الجيوب في كل منهما، ولكن هذا الالتزام لم تتم المصادقة عليه وقد تصادمتا حول تسيير الدوريات في هذه المناطق.

(41) انظر منبر مركز أبحاث بيو حول الدين والحياة العامة، **المشهد الديني العالمي: تقرير عن حجم وتوزع الجماعات الدينية الكبرى في العالم عام 2010** (واشنطن، العاصمة، مركز أبحاث بيو، 2012)، ص: 22.

(42) "روسيا الأوروبية"، أو روسيا غرب جبال الأورال، تشكل ربع الكتلة القارية الروسية في أقصى الغرب.

الفصل السادس: نحو نظام آسيوي

(1) انظر مارك مانكول، "نظام خراج التشنغ: مقالة تأويلية"، في كتاب **النظام العالمي الصيني**، تحرير جون كي فيربانك (كمبرج، ماساتشوستس: مطابع جامعة هارفارد، 1968)، ص: 63.

(2) انظر مارك مانكول، **الصين في المركز**: 300 سنة من السياسة الخارجية (نيويورك: فري برس، 1984)، ص: 16–20؛ جوناثان سبنس، **البحث عن الصين الحديثة**، طبعة ثانية (نيويورك: دبليو دبليو نورتون، 1999)، ص: 197–202.

(3) ينغ–شيه يو، **التجارة والتوسع في صين الهان: دراسة في بنية العلاقات الاقتصادية الصينية–البربرية** (بيركلي: مطابع جامعة كاليفورنيا، 1967)، ص: 37.

(4) فَرَمان كيانلونغ الأول الموجه إلى الملك جورج الثالث (أيلول/سبتمبر 1793)، في كتاب **البحث عن صين حديثة: مجموعة وثائقية**، تحرير باي – كاي تشنغ، مايكل لستز، وجوناثان سبنس (نيويورك: دبليو دبليو نورتون، 1999)، ص: 105.

(5) حكم بدلاً من الملك جورج الثالث، الذي كانت ملكاته الذهنية قد تدهورت.

(6) "إمبراطور الصين"، **تشاينيز ريكوردر**، 10/29 (1898)، ص: 471–473.

(7) **أوراق عائدة إلى الشؤون الخارجية مرفقة برسالة حولية من الرئيس إلى الدورة الأولى للكونغرس الثامن والثلاثين** (واشنطن، العاصمة: مطبعة الحكومة الأمريكية، 1864)، وثيقة رقم: 33 ("من السيد بورلنغيم إلى السيد ستيوارد، بكين 1863/1/29")، ص:2/ 846–848.

(8) جيمس لَغْ، **الكلاسيكيات الصينية ؛ مع ترجمة هوامش نقدية وحساسة، مقدمات نقدية، وفهارس وافية**، المجلد: 5 الجزء: 1 (هونغ كونغ: لين، كروفورد، 1872)، ص: 52 53.

(9) انظر رانا ميتر، **حليف منسي: حرب الصين العالمية الثانية، 1937–1945** (بوسطن: هوتون مفلين هاركورت، 2013).

(10) ستون نقطة حول مناهج العمل – مسودة قرار لمكتب مركز اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني: 1958/2/19"، في **أوراق ماو : مختارات وببليوغرافيا**، تحرير جيروم تشن (لندن: مطابع جامعة أكسفورد، 1970)، ص: 63–66.

(11) تقدير الاستخبارات القومية 1970/7/13: وضع الصين الشيوعية الدولي، 1970/11/12)، في **تعقب التنين: تخمينات الاستخبارات القومية حول الصين إبان حقبة ماو، 1948–1976** تحرير جون آلن، جون كارفر، وتوم إلمور (بيتسبورغ: مطبعة الحكومة، 2004)، ص: 593–594.

(12) انظر غراهام آليسون، "على أوباما وكسي أن يفكرا برحابة لتجنب مطب كلاسيكي"، **النيويورك تايمز**، 2013/6/6؛ ريتشارد روزنكرانس، **انبعاث الغرب : مدى قدرة الاتحاد**

العابر للأطلسي على الحيلولة دون الحرب وإنقاذ كل من الولايات المتحدة وأوروبا (نيوهيفن، كنتيكت: مطابع جامعة بيل، 2013).

(13) في خطاب يوم 2009/2/13، أعلنت وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون استراتيجية إدارة أوباما الإتليمية القائمة على "التمحور حول آسيا"، تلك السياسة التي تنتظر استكمال التطوير.

(14) اقتباس جو ماجي، "نظرية حقوق الإنسان عند دنغ هسياوبنغ" في **التأثير الثقافي على العلاقات الدولية** تحرير يو كسينتيان، دراسات فلسفية صينية (واشنطن، العاصمة: مجلس البحث في القيم والفلسفة، 2002)، ص: 81.

(15) اختُزلت أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى إلى خمسة لاعبين عبر توحيد ألمانيا؛ انظر الفصل: 2.

الفصل السابع : "خدمة للبشرية كلها"

(1) "خطاب تصالح مع أمريكا" (1775)، في أدموند بورك، **عن الإمبراطورية، التحرر والإصلاح : خطب ورسائل**، تحرير ديفد برومفيتش (نيوهيفن، كنتيكت: مطابع جامعة بيل، 2000)، ص: 81–83. تعاطف بورك مع الثورة الأمريكية لأنه عدها تطورًا طبيعيًا للحريات الإنكليزية. عارض الثورة الفرنسية، التي رآها مدمرة لما جنته الأجيال جنبًا إلى جنب مع شطبها لآفاق النمو العضوي-الطبيعي.

(2) إلكسي دو توكفيل "حول منطلقهم"، في **الديمقراطية في أمريكا**، ترجمة جورج لورنس (نيويورك: هاربر آندرو، 1969)، ص: 46–47.

(3) بول لستر فورد، محررًا، **كتابات توماس جفرسون** (نيويورك: أبناء جي بى بوتنام، 1892–1899) ص: 8/ 158–159، اقتباس روبرت دبليو تاكر وديفد سي هندركسُنْ، **إمبراطورية التحرر: فن الحكم الجفرسوني** (نيويورك، مطابع جامعة أكسفورد، 1990) ص: 11.

(4) من جفرسون إلى مونرو، 1823/10/24، كما اقتبس في "سياسة الولايات المتحدة القارية: حيازة كوبا"، **مجلة الولايات المتحدة واستعراض الديمقراطية**، 1859/4/3.

(5) من جفرسون إلى ماديسون، 1809/4/27، المصدر السابق.

(6) كان هذا صحيحًا إلى حد بعيد بالنسبة إلى المستوطنين الآتين من إنكلترا وأوروبا الشمالية. أما القادمون من إسبانيا فنظروا إليها مساحات جديرة بالاستغلال ومأهولة بسكان أصليين تجب هدايتهم إلى المسيحية.

(7) جون وينثروب، "أنموذج العمل الخيري المسيحي" (1630). انظر برندن سيمز، **أوروبا**، 36.

(8) بوبليوس [ألكساندر هاملتون، **الفيدرالية** 1، في ألكساندر هاملتون، جيمس ماديسون، وجون جي، **أوراق الفيدرالية** (نيويورك: منتور، 1961)، 1–2. استخدام كلمة "إمبراطورية" هنا كان يعني كيانًا سياديًا مستقلاً كليًا.

(9) جون أو سُليفان، "الضم"، **مجلة الولايات المتحدة واستعراض الديمقراطية**، تموز–يوليو/آب–أغسطس 1845، 5.

(10) جون كوينسي آدمز، "خطاب موجه بطلب من هيئة مواطني واشنطن، 1921/7/4" (واشنطن، العاصمة: ديفيس وفورس، 1821)، ص: 28–29.

(11) المصدر السابق.

(12) جديديا مورس، **الجغرافيا الأمريكية؛ أو نظرة إلى الوضع الحالي للولايات المتحدة**

الأمريكية، طبعة ثانية (لندن: جون ستوكديل، 1792)، ص: 468-469، كما هو مقتبس في **مصير واضح وتوسع أمريكا الإقليمي: تاريخ موجز مع وثائق**، تحرير آمي اس غرينبرغ (بوسطن: بدفورد/سينت مارتن، 2012)، ص: 53.

(13) أي "ترجمة حكم العالم" - نقل حكم العالم - التي كانت قد رأت نظريًا أن بؤرة السلطة السياسية السائدة منتقلة عبر الزمان والمكان: من بابل إلى فارس، إلى اليونان، إلى روما، إلى فرنسا أو ألمانيا، ثم إلى بريطانيا، ومنها، باعتقاد مورس، إلى أمريكا. كذلك خط جورج بيركلي الشهير في "أشعار عن آفاق غرس الفنون والمعارف في أمريكا":

غربًا تشق الإمبراطورية طريقها؛
المحطات الأربع الأولى تم تجاوزها سلفًا،
ثمة الخامسة ستختم الدراما مع النهار،
ثمرة الزمان الأكثر نبلاً هي الأخيرة.

(14) جون أو سُليفان، "أمة المستقبل العظيمة"، **مجلة الولايات المتحدة واستعراض الديمقراطية**، تشرين الثاني/نوفمبر 1839، ص: 426-427.

(15) جون أو سُليفان، "الضم"، ص: 9-10.

(16) انظر آماندا فورمان، **عالم على النار: دور بريطانيا الحاسم في الحرب الأهلية الأمريكية** (نيويورك: راندوم هاوس، 2011)؛ هاوارد جونز، **دبلوماسية زرقاء ورمادية: تاريخ علاقات أجنبية وحدوية واتحادية** (تشابل هل: مطابع جامعة كارولانيا الشمالية، 2009).

(17) فورمان، **عالم على نار**، ص: 784. تقلص الجيش الأمريكي من 1034064 عنصرًا إلى نحو حجمه في الحرب الأهلية حيث كان 54302 جندي و 11000 متطوع بعد ثمانية عشر شهرًا.

(18) فريد زكريا، **من الثروة إلى القوة: الجذور غير العادية لدور أمريكا العالمي** (برنستون، نيوجيرسي: مطابع جامعة برنستون، 1998)، ص: 47.

(19) غروفر كليفلاند، الخطاب التدشيني الأول، 1885/3/4، في **الأوراق العامة لغزو كليفلاند** (واشنطن، العاصمة: المطبعة الحكومية، 1889)، ص: 8.

(20) توماس جي باترسون، جي غاري كليفورد، وكنث جي ماغان، **السياسة الخارجية الأمريكية: تاريخ** (لكسنغتون، ماساتشوستس: دي سي هيث، 1977)، ص: 189.

(21) تيودور روزفلت، خطاب تنصيبي، 1905/3/4، في **سلسلة وثائق الكونغرس الأمريكي المجموعة** 484 (واشنطن، العاصمة: المطبعة الحكومية، 1905)، ص: 559.

(22) تيودور روزفلت، "السلام الدولي"، محاضرة نوبل، 1910/5/5 في **السلام: 1901-1925: محاضرات نوبل** (سنغافورة: شركة النشر العلمية العالمية، 1999)، ص: 106.

(23) تصريح روزفلت أمام الكونغرس، 1902، اقتباس جون مورتون بلوم، **روزفلت الجمهوري** (كمبرج، ماساتشوستس: مطابع جامعة هارفارد، 1967)، ص: 137.

(24) من روزفلت إلى سبرنغ رايس، 1907/12/21، في **رسائل تيودور روزفلت المختارة**، تحرير اتش دبليو براندز (لانهام، ميريلاند: رومان وليتلفيلد، 2001)، ص: 465.

(25) روزفلت، مراجعة **تأثير القوة البحرية في التاريخ**، تأليف ألفريد ثاير ماهان، **أتلانتيك مونثلي**، تشرين الأول/أكتوبر، 1890.

(26) تيودور روزفلت، "الحياة الصعبة" في **الحياة الصعبة: مقالات وخطب** (نيويورك: سنتيوري، 1905)، ص: 9.

(27) حين أبحرت بوارج ألمانيا وبريطانيا نحو فنزويلا المدينة على نحو مزمن في 1902 لاسترداد قرض فات موعد سداده منذ أمد طويل، طلب روزفلت ضمانات بعدم السعي للحصول

على أي أثمان جغرافية أو سياسية مقابل الدين. وحين وعد الممثل الألماني بالتنازل عن الحيازات الجغرافية "الدائمة" فقط (تاركًا مسألة التنازل لمدة 99 عامًا، على غرار ما كانت بريطانيا قد حققته في ظل ظروف مشابهة في مصر، وكل من بريطانيا وألمانيا في الصين، مفتوحة)، هدد روزفلت بالحرب. أصدر أمرًا لأسطول أمريكي بالإبحار جنوبًا ووزع خرائط المرافئ الفنزويلية على وسائل الإعلام. المناورة نجحت. ومع بقاء روزفلت صامتًا لتمكين القيصر فلهلم من إنقاذ ماء الوجه والخروج من المأزق، تم إنزال ضربة حاسمة بمطامع ألمانيا الإمبريالية في فنزويلا. انظر إدموند موريس، **تيودور الملك** (نيويورك: راندوم هاوس، 2001)، ص: 176–182.

(28) رسالة تيودور روزفلت السنوية إلى الكونغرس لعام 1904. سجلات مجلس النواب الأمريكي، آر جي 233، مركز المحفوظات التشريعية، المحفوظات القومية.
(29) المصدر السابق.
(30) لإظهار مدى قوة التزام أمريكا، قام روزفلت شخصيًا بزيارة منطقة مشروع شق القناة، للمرة الأولى التي يغادر فيها رئيس في المنصب الولايات المتحدة القارية.
(31) موريس، **تيودور الملك**، ص: 389.
(32) المصدر السابق، 397.
(33) تصريح روزفلت أمام الكونغرس، 1904، اقتباس بلوم، **روزفلت الجمهوري**، ص: 134.
(34) موريس، **تيودور الملك**، ص: 495.
(35) رسالة إلى كرميت روزفلت، 1908/4/19، في براندز، **رسائل مختارة**، ص: 482–483.
(36) من روزفلت إلى الأدميرال تشارلز إس سبري، 1908/3/21، في المصدر السابق، ص: 479.
(37) من روزفلت إلى هوغو مونستربرغ، 1914/10/3، المصدر السابق، ص: 823.
(38) انظر جيمس آر هولمز، **تيودور روزفلت والنظام العالمي: قوة بوليسية في العلاقات الدولية** (واشنطن، العاصمة: بوتوماك بوكس، 2007)، ص: 10–13، 68–74.
(39) روزفلت، "السلام الدولي"، ص: 103.
(40) من روزفلت إلى كارنيغي، 1906/8/6، في براندز، **رسائل مختارة**، ص: 423.
(41) وودرو ولسن، خطاب تخرج بأكاديمية وست بوينت العسكرية الأمريكية (1916/6/13) في **أوراق وودرو ولسن**، تحرير آرثر إس لينك (برنستون، نيوجيرسي: مطابع جامعة برنستون، 1982)، 37/ 212.
(42) وودرو ولسن، خطاب أمام جلسة الكونغرس المشتركة حول أوضاع السلم (1918/1/8) ("النقاط الأربع عشرة")، اقتباس إيه سكوت بيرغ، **ولسن** (نيويورك: أبناء جي بي بوتنام، 2013)، ص: 471.
(43) انخرطت الولايات المتحدة في اتفاقات تحكيم مع كل من بوليفيا، البرازيل، تشيلي، الصين، كوستاريكا، الدنمارك، الإكوادور، فرنسا، بريطانيا العظمى، غواتيمالا، هندوراس، إيطاليا، النروج، الباراغواي، البيرو، البرتغال، روسيا، وإسبانيا. بدأت التفاوض مع السويد، الأوروغواي، جمهورية الأرجنتين، جمهورية الدومينيكان، اليونان، هولندا، نيكاراغوا، باناما، إيران، السلفادور، سويسرا، وفنزويلا. **معاهدات لتعزيز السلام بين الولايات المتحدة وقوى أخرى فاوض عليها المحترم وليم جي برايان، وزير خارجية الولايات المتحدة، مع مقدمة لجيمس براون سكوت** (نيويورك: مطابع جامعة أكسفورد، 1920).
(44) وودرو ولسن، رسالة إلى الكونغرس، 1917/4/2، في **رؤساء الولايات المتحدة والسياسة**

الخارجية من 1789 إلى الآن، تحرير كارل سي هوج وكاثال جي نولان (سانتا بارباره، كاليفورنيا: إيه بي سي - كليو، 2007)، ص: 396.

(45) "سلام دون انتصار"، 22/1/1917، في ملحق **مجلة القانون الدولي** 11 (1917)، ص: 323.

(46) ولسُنْ، رسالة إلى الكونغرس، 2/4/1917 في **خطب الرئيس ولسن العظيمة، ووثائق أخرى صانعة للتاريخ** (شيكاغو: ستانتون وفان فليت، 1917)، ص: 17-18.

(47) وودرو ولسن، الرسالة السنوية الخامسة، 4/12/1917، في **سلسلة وثائق الكونغرس، المجموعة** 7443 (واشنطن، العاصمة: المطبعة الحكومية، 1917)، ص: 41.

(48) وودرو ولسن، "**خطاب في ماونت فيرنون**"، 4/7/1918، **في** لينك، **أوراق**، ص: 48/516.

(49) ولسُنْ، رسالة إلى الكونغرس، 2/4/1917، **خطب الرئيس ولسن العظيمة**، ص: 18.

(50) ولسن، الرسالة السنوية الخامسة، 4/12/1917 **في سياسة وودرو ولسن الخارجية: رسائل، خطب، وأوراق**، تحرير جيمس براون سكوت (نيويورك: مطابع جامعة أكسفورد، 1918)، ص: 306.

(51) المصدر السابق، انظر أيضًا، **ولسن**، ص: 472-473.

(52) وودرو ولسن، تعليقات عند مقبرة سورسنس في يوم الذكرى، 30/5/1919، في لينك، **أوراق**، ص: 59/ 608-609.

(53) لويد جورج، مذكرة ولسن، 25/3/1919، في راي ستانارد بيكر، محررة، **وودرو ولسن والتسوية العالمية** (نيويورك: دابلداي، بيج، 1922)، ص:2/ 450. للوقوف على حديث مشارك في مؤتمر أقل من عملية مثالية مفضية إلى رسم حدود قومية، انظر هارولد نيكلسن، **صنع السلام** 1919 (1933؛ لندن: فابر آند فابر 2009). وللاطلاع على تحليل معاصر، انظر مارغريت ماكميلان، **باريس** 1919: **ستة أشهر غيرت العالم** (نيويورك: راندوم هاوس، 2002).

(54) خطاب بتاريخ 22/1/1917، في لينك، **أوراق**، ص:40/ 536-537.

(55) ولسن، رسالة إلى الكونغرس، 2/4/1917، **خطب الرئيس ولسن العظيمة**، ص: 18.

(56) ولسن، خطاب إلى جلسة كونغرس مشتركة حول شروط السلام (8/1/1918) ("النقاط الأربع عشرة") في **خطب الرئيس ولسن العظيمة**، ص: 18. انظر أيضًا بيرغ، **ولسن**، ص: 469-472.

(57) وفرت الأمم المتحدة آليات ذات جدوى لعمليات حفظ السلام - عمومًا لدى توافق القوى الكبرى على الحاجة إلى الإشراف على نوع من الاتفاق فيما بينها في مناطق لا تكون فيها قواتها هي متورطة مباشرة. فالأمم المتحدة - وأقل منها بكثير عصبة الأمم - اضطلعت بمهمات ذات شأن: بوصفها منبرًا لمجابهات دبلوماسية صعبة في حال العكس؛ سلسلة من مهمات حفظ السلام الناجحة؛ وحشد من المبادرات الإنسانية والخيرية. أما ما أخفقت هذه المؤسسات الدولية في فعله - وكانت عاجزة عن إنجازه - فتمثّل في عدم الحسم حول أي الأفعال كانت عدوانًا أو تقديم الوصفة اللازمة للمقاومة لدى حصول خلاف بين القوى الكبرى.

(58) "الاختلافات بين حلف شمال الأطلسي والأحلاف العسكرية التقليدية الأخرى"، ملحق شهادة للسفير وارن أوستن، 28/4/1949 في مجلس الشيوخ الأمريكي، لجنة العلاقات الخارجية، أولى جلسات استماع الكونغرس الـ 18 حول **حلف شمال الأطلسي** (واشنطن، العاصمة: المطبعة الحكومية 1949)، الجزء: 1.

(59) من روزفلت إلى جيمس برايس، 1918/11/19، في **رسائل تيودور روزفلت**، تحرير إلتنغ إي موريسون (كمبرج، ماساتشوستس: مطابع جامعة هارفارد، 1954)، ص: 8/1400.

(60) ساعيًا إلى سحق مقاومة توسع إيطاليا الاستعماري، أقدم موسوليني على الإيعاز لقواته بغزو ما يعرف اليوم باسم إثيوبيا في 1935. ورغم الشجب الدولي، لم تبادر عصبة الأمم إلى أي تحركات جماعية أمنية مضادة. مستخدمة القصف العشوائي والغاز السام، احتلت إيطاليا الحبشة. إخفاق الأسرة الدولية الوليدة في التحرك، الذي جاء بعد إخفاق مشابه في التصدي لاجتياح اليابان الإمبريالية منشوريا الصينية، أفضى إلى انهيار عصبة الأمم.

(61) ثمة معاهدة بين الولايات المتحدة وقوى أخرى قائمة على شجب الحرب كوسيلة سياسة وطنية أو قومية. وُقعت في باريس يوم 1928/8/27؛ أوصى مجلس الشيوخ بالمصادقة عليها يوم 1929/1/16؛ وثائق التصديق مودعة في واشنطن من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، السلطة الكندية، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا، بريطانيا العظمى، الهند، ولاية إيرلندا الحُرّة، إيطاليا، نيوزيلند، واتحاد جنوب إفريقيا، بتاريخ 1929/3/2؛ من قبل بولونيا، في 1929/3/26؛ من قبل بلجيكا في 1929/3/27؛ من قبل فرنسا، في 1929/4/22، ومن قبل اليابان، في 1929/7/24؛ وقد تم إعلان المعاهدة في 1929/7/24.

(62) انظر بيتر كلارك، **الأيام الألف الأخيرة من حياة الإمبراطورية البريطانية: تشيرتشل، روزفلت، وميلاد السلام الأمريكي** (نيويورك: مطبعة بلومزبوري، 2009).

(63) حديث إذاعي على عشاء رابطة السياسة الخارجية، نيويورك، 1944/10/21، في **صور رئاسية: سنوات فيودور ديلانو روزفلت**، تحرير وليم دي بيترسون (نيويورك: ملفات حقائق، 2006)، ص: 429.

(64) الخطاب التنصيبي الرابع في 1945/1/20 في كتاب **إخوتي الأمريكيين: الخطب الرئاسية من جورج واشنطن إلى باراك أوباما** (سان بطرسبرغ، فلوريدا: مطبوعات أحمر وأسود، 2009).

(65) وليم سي بوليت، "كيف كسبنا الحرب وخسرنا السلام"، **لايف**، 1948/8/30، اقتباس آرنولد بايكمان "إخفاق روزفلت في يالطة، مجلة **الهيومانيتاس** 1/16 (2003)، ص: 104.

(66) عند وصول روزفلت إلى طهران، زعم ستالين أن الاستخبارات السوفيتية كانت قد اكتشفت مؤامرة نازية، عملية القفزة الكبرى، لاغتيال تشيرتشل، روزفلت، وستالين معًا في القمة. أعضاء في الوفد الأمريكي راودتهم شكوك جدية حول التقرير السوفيتي. كيث يوبانك، **القمة في طهران: القصة التي لم ترو** (نيويورك: وليم مورو، 1985)، ص: 188–196.

(67) اقتباس تي إيه تاركوزيو، **الحرب والسلم في الدبلوماسية السوفيتية** (نيويورك: ماكميلان، 1940)، ص: 139–140.

(68) تشارلز بوهلن، **شاهد على التاريخ**، 1929–1969 (نيويورك: دبليو دبليو نورتون، 1973)، ص: 211. انظر أيضًا بايكمان، "إخفاق روزفلت في يالطة"، ص: 210–211.

(69) كونراد بلاك، **فرانكلين ديلانو روزفلت: رائد الحرية** (نيويورك: ببليك أفيرز، 2003)، كان روزفلت أشبه بأبي الهول على صعيد الحيلولة دون جواب غير مشوب بالغموض والضبابية، رغم نزوعي إلى تفسير بلاك. يبقى ونستون تشيرتشل أسهل على التلخيص. إبان الحرب ظل يتأمل أن كل الأمور ستكون بخير إذا استطاع أن يتناول عشاء أسبوعيًا في الكرملين. ومع اقتراب نهاية الحرب أمر رئيس أركان العاملين معه بالاستعداد لحرب مع الاتحاد السوفيتي.

الفصل الثامن: الولايات المتحدة

(1) شرح ترومان، أول رئيس بعد الحرب، أن "السياسة الخارجية للولايات المتحدة قائمة بثبات على قاعدة مبدأي الاستقامة والعدالة الأساسيين، وأن "جهودنا رامية لاستحضار القاعدة الذهبية في الشؤون الدولية لهذا العالم". وآيزنهاور، ذلك الجندي الصلب المعروف، قام، وهو رئيس للجمهورية، بوصف الهدف بعبارات تكاد أن تكون هي ذاتها قائلاً: "نسعى إلى سلام... متجذر في حيوات الأمم. لا بد من وجود العدل، تحس به وتتقاسمه جميع الشعوب.. يجب توفير القانون حاضرًا بثبات ومحترمًا من قبل جميع الأمم". وهكذا فإن جيرالد فورد صرح في 1974 أمام جلسة مشتركة للكونغرس قائلاً إن "السياسة الخارجية الناجحة هي امتداد لآمال الشعب الأمريكي بأسره وتطلعه إلى عالم ينعم بالسلام والإصلاح المنتظم والحرية المنضبطة". هاري إس ترومان، خطاب حول السياسة الخارجية في يوم البحرية، 1945/10/27؛ دوايت دي آيزنهاور، خطاب التنصيب الثاني ("ثمن السلام")، 1957/1/21، في **أوراق عامة للرؤساء: دوايت دي آيزنهاور**، 1957–1961، ص: 62–63. جيرالد فورد، خطاب أمام جلسة الكونغرس المشتركة، 1974/8/12، في **أوراق عامة للرؤساء: جيرالد فورد** (1974–1977)، ص: 6.

(2) لينِدُن بي جونسون، خطاب موجه إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة، في 1963/12/17.

(3) للاطلاع على عرض بليغ للأمر، انظر روبرت كاغان، **العالم الذي صنعته أمريكا** (نيويورك: ألفريد إيه كنوبف، 2012).

(4) ملفان جيلاس، **أحاديث مع ستالين**، ترجمة مايكل بي بتروفيتش (نيويورك: هاركورت بريس وشركاه، 1962)، ص: 114.

(5) من كينان إلى تشارلز بوهلن، 1945/12/26، اقتباس جون لويس غاديس، **جورج كينان: حياة أمريكية** (نيويورك: بنغوين بوكس، 2011)، ص: 188.

(6) بوهلن، **شاهد على التاريخ**، ص: 176.

(7) كانت السفارة الأمريكية آنذاك، لفترة وجيزة، دون سفير: كان دبليو آفريل هاريمان قد ترك المنصب فيما لم يكن والتر بدل سميث قد وصل.

(8) "X" [جورج إف كينان]، "أسباب السلوك السوفيتي، **فورين أفيرز** 4/25 (تموز/يوليو 1947).

(9) المصدر السابق.

(10) روبرت رودس جيمس، محررًا، **ونستون تشيرتشل: خطبه الكاملة**، 1897–1963 (نيويورك: تشلسي هاوس، 1974)، ص:7/ 7710.

(11) تقرير إلى مجلس الأمن من السكرتير التنفيذي عن أهداف الولايات المتحدة وبرامجها بالنسبة إلى الأمن القومي، إن إس سي – 68 (1950/4/14)، ص: 7.

(12) جون فوستر دالاس، "أسس السلام" (خطاب إلى قدماء محاربي الحروب الخارجية، نيويورك، 1958/8/18.

(13) واجه جورج اتش دبليو بوش قضية مشابهة بعد طرد قوات صدام حسين من الكويت في 1991.

(14) شِنْ جِهْوا، **ماو، ستالين، والحرب الكورية: علاقات شيوعية ثلاثية الأضلاع في الخمسينيات**، ترجمة نايل سلفر (لندن: روتلج، 2012)، ص: 140.

(15) تشن جيان، **طريق الصين إلى الحرب الكورية: تشكل المجابهة الصينية-الأمريكية** (نيويورك: مطابع جامعة كولومبيا، 1994)، ص: 149–150. حول تحليل قادة الصين للحرب

ومضاعفاتها الإقليمية، انظر أيضًا سيرجي ان غونتشاروف، جون دبليو لويس، وكسيو ليتاي، **حلفاء مسكونون بالريبة** : ماو، **ستالين، والحرب الكورية** (ستانفورد، كاليفورنيا: مطابع جامعة ستانفورد، 1993)؛ هنري كيسنجر، **حول الصين** (نيويورك: بنغوين برس، 2011)، الفصل: 5؛ شِنْ، **ستالين، ماو، والحرب الكورية**؛ وشو غوانغ جانغ، **رومانسية ماو العسكرية : الصين والحرب الكورية، 1950–1953** (لورنس: مطابع جامعة كنساس، 1955).

(16) انظر الفصل: 5.

(17) الجنرال عمر إن برادلي، رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة، شهادة أمام لجنتي مجلس الشيوخ للقوات المسلحة والعلاقات الخارجية، 1951/5/15، في جلسات استماع **الوضع العسكري في الشرق الأقصى** الجلسة الأولى، الكونغرس الـ 82، الجزء: 2، ص: 732 (1951).

(18) انظر بيتر برايستروب، **قصة كبرى : الصحافة والتلفزة الأمريكيتان تتحدثان عن أزمة التيت وتفسرانها في** 1968 في فيتنام وواشنطن (باولدر، كولورادو: مطابع وست فيو، 1977)؛ روبرت إلغانت، "كيف تخسر حربًا: الصحافة وفيتنام" مجلة **إنكاونتر** (لندن) آب/ اغسطس 1981، ص: 73–90؛ غونتر لوي، **أمريكا في فيتنام** (نيويورك: مطابع جامعة اكسفورد، 1978)، ص: 272–279، 311–324.

(19) "مقابلة مع رئيس الجمهورية: هيئة المحلفين خارج الحلبة" مجلة **تايم** 1972/1/3.

(20) ريتشارد نكسون، **سياسة الولايات المتحدة الخارجية في سبعينيات القرن الماضي: البناء من أجل السلام: تقرير إلى الكونغرس من ريتشارد نكسون، رئيس جمهورية الولايات المتحدة**، 1971/2/25، ص: 107. إلى هنا، كانت الوثائق الحكومية الأمريكية تشير إلى "الصين الشيوعية" أو تتحدث عمومًا عن سلطات بكين (أو تستخدم التعبير المستخدم في الصين الوطنية).

(21) ريتشارد نكسون، تعليقات أمام تنفيذيي وسائل الإعلام في الوسط الغربي الذين كانوا يحضرون إيجازًا عن السياسة الخارجية بمدينة كنساس الميسورية، في 1971/7/6، في **أوراق عامة لرؤساء الجمهورية**، ص: 805–806.

(22) انظر كيسنجر، **حول الصين**، الفصل: 9.

(23) ريتشارد نكسون، الخطاب التنصيبي الثاني، 1973/1/20، **إخوتي الأمريكيين**، ص: 333.

(24) ريتشارد نكسون، **سياسة الولايات المتحدة الخارجية في سبعينيات القرن الماضي : البناء من أجل السلام**، ص: 10.

(25) ريتشارد نكسون، **سياسة الولايات المتحدة الخارجية في سبعينيات القرن الماضي: استراتيجية جديدة للسلام**، 1970/2/18، ص: 9.

(26) ريتشارد نكسون، **سياسة الولايات المتحدة الخارجية في سبعينيات القرن الماضي : تشكيل سلام قابل للدوام**، 1973/5/3، ص: 232–233.

(27) رونالد ريغان، خطاب وداع للشعب الأمريكي، 1989/1/11، **بكلمات رونالد ريغان: الفطنة، الحكمة، والتفاؤل الأبدي لدى الرئيس الأربعين للولايات المتحدة**، تحرير مايكل ريغان (ناشفيل: توماس نلسون، 2004)، ص: 34.

(28) رونالد ريغان، **حياة أمريكية** (نيويورك: سايمون آند شوستر، 1990)، ص: 592.

(29) لو كانون، **الرئيس ريغان: دور عُمُر** (نيويورك: سايمون آند شوستر، 1990)، ص: 792.

(30) رونالد ريغان، خطاب أمام جلسة كونغرس مشتركة عن حال الاتحاد، 1984/1/25، في **الأوراق العامة للرئيس رونالد دبليو ريغان**، مكتبة رونالد ريغان الرئاسية.
(31) جورج أتش دبليو بوش، تعليقات أمام الجمعية الاتحادية في براغ، تشيكوسلوفاكيا، 17/ 1990/11، على الخط إلكترونيًا. **مشروع الرئاسة الأمريكية** تحرير غيرهارد بيترز وجون تي وولي.
(32) المصدر السابق.
(33) جورج أتش دبليو بوش، تعليقات في الكلية الحربية بقاعدة ماكسويل الجوية، مونتغمري، آلاباما، 1991/4/13، في مايكل دي غامبون، **حروب صغيرة: تهديدات متدنية الحدة والرد الأمريكي منذ فيتنام** (نوكسفيل: مطابع جامعة تنيسي، 2012)، ص: 121.
(34) "مواجهة عالم أرحب، أوسع"، خطاب الرئيس كلنتون أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، مدينة نيويورك، 1993/9/27، نشرة وزارة الخارجية 4، رقم 39 (1993/9/27).
(35) المصدر السابق.
(36) جورج دبليو بوش، خطاب رئاسي أمام جلسة مشتركة لمجلس الكونغرس، 2001/9/20، في **سنسود: الرئيس جورج دبليو بوش عن الحرب، الإرهاب، والحرية** (نيويورك: كونتينوم، 2003)، ص: 13.
(37) جورج دبليو بوش، خطاب رئاسي إلى الأمة، في 2001/10/7، في المصدر السابق.
(38) "توافق على ترتيبات مؤقتة في افغانستان بانتظار إعادة تشكيل مؤسسات حكومية دائمة"، 2001/12/5، الامم المتحدة، صانع السلام على الخط.
(39) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1510 (تشرين الأول/أكتوبر 2003).
(40) بالتأكيد كان لافتًا أن المتطوعين في بون أحسوا بأنهم ملزمون بإطراء "أبطال الجهاد في الحرب الأفغانية" حتى وهم يدعون إلى عدم التمييز بين الجنسين.
(41) ونستون تشيرتشل، **حياتي المبكرة** (نيويورك: أبناء تشارلز سكربنر، 1930)، ص: 134.
(42) انظر الفصل: 2.
(43) **استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية** (2002).
(44) جورج دبليو بوش، تعليقات رئيس الجمهورية في الذكرى السنوية العشرين لوقفية الديمقراطية القومية، غرفة التجارة في الولايات المتحدة، واشنطن، العاصمة (2003/11/6).
(45) جاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 لعام 1991 ليجعل إنهاء الاشتباكات في حرب الخليج مشروطًا بالتدمير الفوري لمخزون العراق من اسلحة الدمار الشامل والالتزام بعدم المبادرة مطلقًا إلى تطوير مثل هذه الأسلحة من جديد. لم يلتزم العراق بالقرار رقم 687. ففي موعد مبكر يعود إلى 1991، أعلن مجلس الأمن أن العراق "لم يف ماديًا" بالتزاماته. وفي الأعوام اللاحقة أصدر مجلس الأمن عشر قرارات إضافية أملاً في إلزام العراق بشروط وقف إطلاق النار. واكتشف مجلس الأمن في قرارات لاحقة أن صدام حسين أقدم "أخيرًا على وقف جميع أشكال التعاون مع اللجنة الدولية الخاصة (UNSCOM) المسؤولة عن التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في 1998" طاردًا مفتشي الأمم المتحدة الذين كان قرار وقف إطلاق النار قد ألزمه بقبولهم.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 اتخذ مجلس الأمن قرارًا برقم 1441، "معبرًا عن الأسف" إزاء عدم التزام العراق طوال عقد من الزمن، مقررًا أن العراق "كان ولا يزال يخالف ماديًا التزاماته بموجب القرارات ذات العلاقة". رئيس المفتشين هانس بليكس، وهو ليس من أنصار الحرب، رفع تقريرًا إلى مجلس الأمن في كانون

الثاني/يناير 2003 قال فيه إن بغداد قد أخفقت في حل مسائل بارزة وسلسلة من ألوان الخلل.

سيبقى العالم لمدة طويلة عاكفًا على مناقشة مضاعفات هذا التحرك العسكري والاستراتيجية التي اتبعت في الجهد اللاحق لاستحداث نظام حكم ديمقراطي في العراق. وسيبقى مثل هذا الحوار ومضاعفاته واردًا بالنسبة لأي انتهاكات مستقبلية لمبادئ حظر الانتشار ومعرضًا، مع ذلك، للتشويه طالما أن الخلفية التعددية محذوفة.

(46) وليم جي كلنتون، تصريح لدى توقيع قانون تحرير العراق لعام 1998، 1998/10/31.

(47) تعليقات من الرئيس بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لوقفية الديمقراطية القومية، واشنطن، العاصمة، 2003/11/6.

(48) بيتر بيكر، **أيام من نار: بوش وتشيني في البيت الأبيض** (نيويورك: دابلداي، 2013)، 542.

(49) المصدر السابق، ص: 523.

(50) جورج شولتز، "القوة والدبلوماسية في ثمانينيات القرن العشرين"، واشنطن، العاصمة، 3/4/1984، **نشرة وزارة الخارجية** المجلد 84، رقم 2086 (أيار/ مايو 1984)، ص: 13.

الفصل التاسع : التكنولوجيا، التعادل، والوعي الإنساني

(1) للاطلاع على عرض لهذه الاستعمالات النظرية، انظر مايكل غيرسون، "جذور الاستقرار الاستراتيجي: الولايات المتحدة وخطر الهجوم المفاجئ"، في **الاستقرار الاستراتيجي: تفسيرات متضاربة**، تحرير إلبريج كولبي ومايكل غيرسون (كارلايل، بنسلفانيا: مطابع كلية الحرب العسكرية ومؤسسة الدراسات الاستراتيجية، 2013)؛ مايكل كونيلان، **التفكير بالأسلحة النووية: مبادئ، مشكلات، آفاق** (اكسفورد: مطابع جامعة أكسفورد، 2009).

(2) انظر الفصل: 6.

(3) كثيرة هي الأشياء التي كُتبت منذ ذلك التاريخ حول "الاستنفار النووي" الامريكي إبان أزمة 1973 في الشرق الأوسط. في الحقيقة، تمثل الهدف الرئيسي باستنفار القوات التقليدية – الأسطول السادس وفرقة محمولة جوًا – لردع تهديد بريجنيفي في رسالة إلى نكسون قال فيها إنه قد يرسل فرقًا سوفيتية إلى الشرق الأوسط. رفع مستوى جاهزية القوات الاستراتيجية كان هامشيًا وغير ملحوظ، ربما، في موسكو.

(4) سي إيه ماك، "خمسون عامًا على قانون مور"، **آي إي إي إي تعاملات حول تصنيع أشباه النواقل** 24، رقم: 2 (أيار/مايو 2011)؛ ص: 202–207.

(5) للاطلاع على وجهات نظر شديدة التفاؤل حول هذه التطورات، انظر ريك سمولان وجنيفر إيرويت، تحريرًا، **الوجه الإنساني للداتا الكبرى** (سوساليتو، كاليفورنيا: رغم كل الصعوبات، 2013)؛ وإريك شميدت وجاريد كوهن، **العصر الرقمي الجديد: إعادة صوغ مستقبل الناس، الأمم، والأعمال** (نيويورك: ألفريد اي كنوبف، 2013). وللوقوف على نظرات اكثر نقدية، انظر جارون لانيير، **من يملك المستقبل؟** نيويورك: سايمون آند شوستر، 2013)؛ يفجيني موروزوف، **طوفان الشبكة (النت): الوجه المظلم لحرية الشبكة العنكبوتية** (نيويورك: ببليك أفيرز، 2011)؛ و **إنقاذًا لكل شيء، انقر هنا: حماقة النزعة التكنولوجية في التماس الحلول** (نيويورك: ببليك أفيرز، 2013).

(6) استحدث نوربرت وينر عبارة "سايبر" (cyber) في كتابه **سايبرنتكس** (cybernetics)،

الصادر عام 1948، وإن للدلالة على مخلوقات بشرية بدلاً من الحواسيب بؤرًا للاتصال. وعبارة "سايبرسبيس" (cyberspace) (فضاء معرفي) في شيء قريب من استخدامها الراهن، باتت متداولة في أعمال عدد غير قليل من كتّاب الخيال العلمي في ثمانينيات القرن الماضي.

(7) فكتور ماير- شوينبرغر وكنث كوكير، **داتا كبرى: ثورة ستغير نمط عيشنا، عملنا، وتفكيرنا**

(8) دون كلارك " "أشياء إنترنتية" في المتناول"، **وول ستريت جورنال**، 2014/1/5.

(9) سمولان وإيرويت، **الوجه الإنساني للداتا الكبرى**، ص: 135.

(10) انظر ديفد سي غومبرت وفيليب ساوندرز، **مفارقة القوة: العلاقات الصينية-الأمريكية الاستراتيجية في عصر موصوف بالهشاشة** (واشنطن، العاصمة: جامعة الدفاع الوطني، 2011).

(11) رالف لانغر، "ستكسنت: تشريح سلاح فضاء معرفي" **آي إي إي إي الأمن والخصوصية** 9، رقم: 3 (2011)، ص: 49-52.

(12) ركس هيوز، مقتبسًا من الجنرال كيث الكساندر، في "معاهدة فضاء معرفي"، **إنترناشيونال أفيرز** 2/86 (2010)، ص: 523-524.

(13) بوبليوس [جيمس ماديسون]، **أوراق الفيدرالية** 10، في هاملتون، ماديسون، وجاي، **الأوراق الفيدرالية**، ص: 46-47.

(14) انظر "خدمة رقمية قد تتفوق على التلفزة في الوقت المكرس لوسائل الإعلام الأمريكية" إي ماركتر دوت كوم، 2013/8/1 (تقرير عن أن الراشد الأمريكي المتوسط يقضي "خمس ساعات كل يوم على الخط، على نشاطات نقالة دون صوت أو وسائل رقمية أخرى" و 5.4 ساعات يوميًا لمتابعة التلفزة)، بريان ستلتر، "8 ساعات في اليوم أمام الشاشات، تكتشف الدراسة" **نيويورك تايمز**، 2009/3/26 (تقرير عن أن "راشدين معرضون للشاشات... نحو 5.8 ساعات في أي يوم").

(15) تي إس إليوت، **مجموعة قصائد**، 1909-1962 (بوسطن: هاركورت بريس يوهانوفيتش، 1991)، ص: 147.

(16) بتسي سبارو، جني ليو، ودانييل إم فغنر، "تأثيرات غوغلية في الذاكرة: عواقب معرفية لتوفر المعلومات على أطراف أصابعنا"، **العلم** 333، رقم: 6043 (2011)، ص: 776-778.

(17) انظر نيكولاس كار، **الضحالة: ما تفعله الشبكة العنكبوتية بأدمغتنا** (نيويورك: موقع نورتون الإلكتروني، 2010).

(18) إرك برينيولفسون ومايكل دي شميت، "عامل التكافؤ العظيم؟ سلوك خيار المستهلك على مواقع الشبكة العنكبوتية" (كمبرج، ماساتشوستس: ميت، معهد الإدارة، 2001).

(19) نيال ليفيت، "تكنولوجيا التوصية: هل ستعزز التجارة الإلكترونية؟" **مجلة الحاسوب** 39، رقم: 5 (2006)، ص: 13-16.

(20) انظر كلايف تومبسون، **أنكى مما تظن: كيف تقوم التكنولوجيا بتغيير عقولنا نحو الأفضل** (نيويورك: بنغوين، 2013).

(21) شميدت وكوهن، **العصر الرقمي الجديد**، ص: 35، 198-199.

(22) انظر، مثلاً، أوفيبيا كويست - آركتون، "رسائل نصية موظفة للتحريض على العنف في كينيا"، الإذاعة الوطنية العامة، 2008/2/20، و"عندما تقوم الرسائل القصيرة بالتحريض على العنف في كينيا"، **موقع هارفارد الإلكتروني**، 2008/2/21. للاطلاع على مناقشة الأمر وأمثلة أخرى، انظر موروزوف، **طوفان الشبكة**، ص: 256-261.

(23) أي الحقل المزدهر لـ "التحليلات القائمة على التنبؤ"، مع استخدامات متوسعة في المجالات التجارية والحكومية للتنبؤ بالأفكار والأفعال المتوقعة على المستويين المجتمعي والفردي. انظر أرك سيغل، **تحليليات متنبئة: طاقة التنبؤ عمن سينقر، سيشتري، سيكذب، أو سيموت** (هوبوكن، نيوجرسي: جون وايلي وأبناؤه، 2013).

(24) لاستكشاف هذا المفهوم، لا سيما بوصفه مطبقًا على الميدان التجاري، انظر لانيير، **من يملك المستقبل؟**.

(25) انظر الفصل: 3.

(26) ماير- شوينبرغر وكوكيير، **الداتا الكبرى**، ص: 150.

(27) إدموند بورك، **تاملات حول الثورة في فرنسا** (1790؛ إنديانابوليس: هاكيت، 1987)، ص: 29.

خلاصة: النظام العالمي في زماننا؟

(1) للاطلاع على استكشاف مقنع لهذا التحول ومضاعفاته المحتملة، انظر تشارلز كوبتشان، **عالم لا أحد: الغرب، الباقي الناهض، والمنعطف العالمي القادم** (نيويورك: مطابع جامعة أكسفورد، 2012).

(2) العمل الأساسي حول آفاق عالم منظم على مثل هذه الأسس يعود إلى ساموبل هنتنغتون، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي** (نيويورك: سايمون آند شوستر، 1996).

(3) حول تطور وجاذبية نماذج مختلفة، انظر جون ماكلتويت وأدريان وولدريج، **الثورة الرابعة: السباق العالمي لإعادة اختراع الدولة** (نيويورك: بنغوين، 2014).

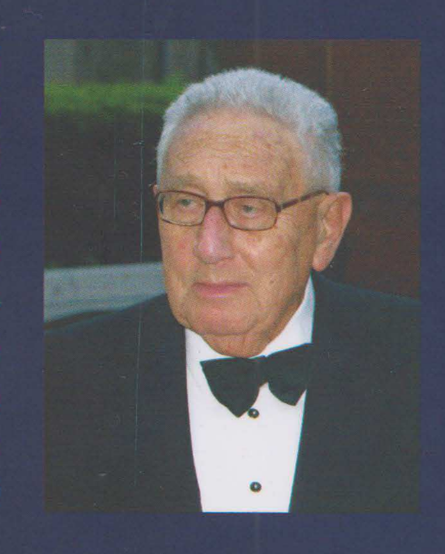
(4) من إدموند بورك إلى شارل-جان-فرانسوا ديبون، تشرين الثاني/نوفمبر 1789، في **عن الإمبراطورية، الحرية، والإصلاح**، ص: 412-413.

(5) جي إس كيرك وجي إي ريفن، **فلاسفة ما قبل سقراط : تاريخ نقدي مع نصوص مختارة** (كمبرج، المملكة المتحدة: مطابع جامعة كمبرج، 1957)، ص: 193، 195، 199 (عن هيرقليط)؛ فريدريك نيتشه، **فلاسفة ما قبل أفلاطون**، ترجمة مع تعليقات غريغ ويتلوك (أوروبانا: مطابع جامعة إيلينوي، 2001).

(6) هنري إيه كيسنجر "معنى التاريخ: تأملات حول شبنغلر، توينبي، وكِنْت، (اطروحة قبل التخرج، قسم الإدارة والحكم، جامعة هارفارد، 1950).

هنري كيسنجر

النظام العالميّ



يتناول هذا الكتاب جملة الأنظمة التي سادت العالم منذ نشأتها حتى العصر الحاضر. يبتدئ بالنظام الأوروبي الذي اجْتُرح في مؤتمر وستفاليا بعد حرب السنوات الثلاثين، ثم يعود إلى الوراء ليتحدث عن النظام الإسلامي وتمدده وانكفائه، كما عن الأنظمة الهندية والصينية واليابانية وما اطلعت به من أدوار وصولاً إلى العصر الحديث والاضطرابات السائدة فيه، مُسلّطاً الضوء على رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للنظام العالمي.

ISBN: 978-9953-27-993-0

